



3798  
A

تاريخ مصر

في عهد الخديوي اسماعيل باشا

من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩

لواضعه

الياس اليازجي

المجلد الثاني

طبع بمطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

سنة ١٩٢٣ - ١٣٤١ هـ



لواضعه

# الياس لايتوبى

---

المجلد الثانى

---

طبع بمطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

سنة ١٩٢٢ م - ١٣٤١ هـ





3195  
51A

فهرست

المجلد الثاني

صفحة

- ١ ... ... باب الثالث من الجزء الثالث - رابعة النهار . إجمال
- ٢ ... ... لفصل الأول - القوة المادية واتساع السلطان بالفتح والاستعمار ...
- مشمعات :
- ٢ ... ... ميدانا التوسع أمام السلطان المصرى
- عمل الأسرى الثانية عشرة والثامنة عشرة - عمل الأسرى
- ٣ ... ... التاسعة عشرة والعشرين بعدهما ...
- عمل الأسرة السادسة والعشرين - عمل البطالسة - عمل الطولونيين
- ٤ ... ... والاختيدين والفاطمين ...
- ٥ ... ... عمل الأيوبيين والساطين الممالك - عمل محمد على ...
- ٧ ... ... اسماعيل يختار التوسع فى الميدان الجوى
- ٩ ... ... الملك ناصر والصائع
- ١٠ ... ... حرب بين عربان حمر وعربان الكباش - ثورة السود فى كسلا ...
- تنازل تركيا لمصر عن سواكن ومصنوع وبوايعهما - الإقبال على إصلاح
- ٢٠ ... ... الجديّة والبحرية ...
- ٢١ ... ... تاريخ وجيز للمجيد المصرى البحث
- ٢٦ ... ... نادرة للأمير محمد سعيد باشا

صفحة

الممارس العسكرية	٢٧ ... ..
الإسريكان فى الجيش — تفوق المصريين على الشراكسة والأتراك	٢٩ ... ..
تأسيس مدرسة أركان حرب	٣١ ... ..
الانفصال بين الجيش وأركان الحرب — التفور بين رجال الهيئتين	٣٢ ... ..
تعزيز الطوابى	٣٣ ... ..
إصلاح البحرية	٣٤ ... ..
احتلال قاشودة	٣٦ ... ..
مهمة السير بيكر	٣٧ ... ..
جوردون	٣٨ ... ..
أمين باشا — چسى باشا	٤١ ... ..
الزير رحمت باشا	٤٢ ... ..
سلطان دارفور والزير	٤٩ ... ..
الزير يقدم البلدان التى فتحها إلى حكومة مصر	٥٠ ... ..
فتح دارفور	٥١ ... ..
واقعة داره	٥٢ ... ..
واقعة منواشى	٥٥ ... ..
الاستيلاء على الفانسر	٥٦ ... ..
توغل الزير غربا	٥٨ ... ..
ثورة عامة فى دارفور — إخمادها	٦٠ ... ..

## فهرست المجلد الثاني

صفحة	
٦١ ... ..	تعين جوردون حاكما عاما على السودان
٦٢ ... ..	ثورة الصباحي
٦٣ ... ..	ثورة سليمان بن الزبير
٦٧ ... ..	قتل سليمان بن الزبير
٦٩ ... ..	نزاع بين مصر والحبشة — مساعدة مصر انجلترا على ثيودورس
٧٠ ... ..	حلم اسماعيل الفخيم
٧١ ... ..	استيلاء مترنجر على كرن
٧٢ ... ..	شراء زيلع وبربرة — بعثة عسكرية استعمارية الى هرر
٧٣ ... ..	احتلال هرر وقتل ملكها — توتر العلاقات بين الحبشة ومصر
٧٥ ... ..	حملة أرندروپ سنة ١٨٧٥
٨٠ ... ..	واقعة قندت ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥
٨٦ ... ..	ذبح مترنجر ومن معه
٨٧ ... ..	حملة راتب باشا
٨٨ ... ..	الحزبان المتصاربان حول الخديو
٨٩ ... ..	راتب باشا
٩٢ ... ..	سفر الحملة — صعوبات مهمتها
٩٤ ... ..	التحاق الأمير حسن بالحملة في مصوع
٩٥ ... ..	اشتداد النفور بين الجيش وأركان الحرب
٩٨ ... ..	أحمد عرابي

## فهرست المجلد الثانى

صفحة

على الروبى	١٠٠
” وتلك الأمانى تجعلن الفتى ملكا “	١٠٢
واقعة قرع ٧ مارس سنة ١٨٧٦	١٠٩
الدكتور محمد على باشا البقلى	١١٢
عود الأمير حسن الى مصر...	١١٥
مثان على تعسف الشراكسة والأتراك بالمصريين	١١٦
انتهاء الحروب مع الحبشة ...	١١٩
الفصل الثانى — العناية بالعلوم وتوسيع دائرتها	١٢٢
مشمولات :	
الرحلات العلمية والاستكشافات	١٢٣
مقارنة مفيدة	١٢٧
الفصل الثالث — أبهة الملك وجلاله ، لاسيما فى المواسم والرسميات والأعياد	
والأفراح	١٣١
مشمولات :	
الأفراح بزواج الأنجال	١٣٥
مرقص الجزيرة	١٣٨
لطيفة للأميرة خديجة هانم	١٤٣
مذكور وأفراح الأنجال	١٤٤

صفحة

الباب الرابع — المساعدون على نفاذ الخطة ... .. ١٤٨

فصل فذ ... .. ١٤٨

مشمولات :

نوبار باشا ... .. ١٤٩

شريف باشا ... .. ١٦٦

على مبارك باشا ... .. ١٧٢

مصطفى رياض باشا ... .. ١٩٧

الباب الخامس — العقبات التى أعترضت سبل نفاذ الخطة — إجمال ... ٢١٢

الفصل الأول — الكوارث الطبيعية ... .. ٢١٣

مشمولات :

حريق الخزاوى ... .. ٢١٣

وباء الماشية والخيول ... .. ٢١٤

الكوليرا ... .. ٢١٥

نادرة لسعيد ... .. ٢٢٤

طغيان النيل وعجزه والغلاء والمجاعات ... .. ٢٢٦

الفصل الثانى — الحملات المصرية المرسله مساعدة لتركيا ... .. ٢٣٥

مشمولات :

حملة العسير ... .. ٢٣٥

الحملة الى كريت ... .. ٢٣٦

الحملة الى البلقان ... .. ٢٤١

صفحة

الجزء الرابع — السحاب فى السماء ... .. ٢٤٧

اجمال ... .. ٢٤٨

سفر فى تاريخ مصر المالى ... .. ٢٥٤

مشمولات :

الدين الذى أخلفه سعيد — قرض سنة ١٨٦٤ ... .. ٢٥٤

القرض لتجدة المزارعين ... .. ٢٥٥

قرض ٥ يناير سنة ١٨٦٦ — قرض الدائرة السنية الأول ... .. ٢٥٧

راغب باشا ... .. ٢٥٩

ظهور اسماعيل صديق باشا على دست المالية المصرية — صفاته ... ٢٦٣

بدء خصم أذونات مالية — زيادة مائة مليون فرنك على الدين السائر ... ٢٦٦

ضريبة السدس الاضافية ... .. ٢٦٧

قرض سنة ١٨٦٨ ... .. ٢٦٨

العود الى اصدار أذونات مالية ... .. ٢٦٩

مكيدة ... .. ٢٧٠

الدخول فى المأزق ... .. ٢٧٤

مضاربة ... .. ٢٧٧

قرض الدائرة السنية الثانى ... .. ٢٧٨

قلة نجاحه ... .. ٢٧٩

إشاعات تفريخ ... .. ٢٨٠

## فهرست المجلد الثانى

قانون المقابلة	٢٨٢ ... ..
استدانة جديدة مرهقة	٢٨٧ ... ..
إصدار غريب	٢٨٨ ... ..
عمليات استدانية جديدة	٢٩٠ ... ..
حوالات منكزة	٢٩١ ... ..
إفادات مالية أيضا	٢٩٦ ... ..
اقتراض ثلاثة ملايين مؤقتا	٢٩٧ ... ..
القرض الأكبر المشعوم	٣٠٠ ... ..
مشكلة مع شركة ترعة السويس	٣٠٨ ... ..
توسيع نطاق الأعمال التجارية	٣٠٩ ... ..
توقف الأستاذة — نقل الأملاك الخديوية الى أسماء الأمراء والأميرات	
من البيت الاسماعيلى	٣١١ ... ..
دين الروزنامة	٣١٣ ... ..
دخول البنك العقارى الفرنساوى فى المضمار	٣١٦ ... ..
عود الوزير الى العبث بالمالية — الخلاف بين الباب العالى والجبل	
الأسود	٣١٧ ... ..
شبه إفلاس تركيا	٣١٨ ... ..
أنباء السوء	٣٢١ ... ..
بيع أسهم مصر فى شركة ترعة السويس — إفساد انجلترا كيف	
ولجته	٣٢٥ ... ..



## فهرست المجلد الثانى

الجزء الخامس - الهاوية تحت الأقدام ... ..	٣٢٩
الفصل الأول - نحو التوقف عن الدفع ... ..	٣٣٠
مشمولات :	
تقرير كيف - الحزب الفرنساوى والحزب الانجليزى ... ..	٣٣١
أذونات على بياض ... ..	٣٣٤
إيفاد الحكومة الفرنسية المسيو أوتريه ... ..	٣٣٦
خطبة دزرائيلى فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٦ ... ..	٣٣٨
سوء وقعها ... ..	٣٣٩
الالتجاء الى فرنسا وانجلترا ... ..	٣٤١
ليلة قلقه ... ..	٣٤٢
التوقف عن الدفع ... ..	٣٤٤
الفصل الثانى - انقلاب ظهر المجن ... ..	٣٤٥
مشمولات :	
هياج وتجاوز ... ..	٣٤٦
مظاهرة وفاة ... ..	٣٤٧
مرسوما ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ... ..	٣٤٩
مرسوم ١٤ مايو سنة ١٨٧٦ ... ..	٣٥١
الاحتجاج على الاتفاق الفرنساوى الخاص بتوحيد الدين المصرى ... ..	٣٥٣
تهديد من وراء ستار ... ..	٣٥٤

صفحة	
٣٥٦ ... ..	نزول المحاكم المختلطة الى ميدان النزاع
٣٥٧ ... ..	استقالة القاضي هاكن
٣٥٨ ... ..	الفصل الثالث — نكبة اسماعيل صدق باشا ... ..
	مشمولات :
٣٥٨ ... ..	مجيء جوشن وجوير الى القطر المصرى
٣٥٩ ... ..	عداء جوشن لصدق ... ..
٣٦٠ ... ..	مكانة صدق من الخديو ... ..
٣٦١ ... ..	ثروة صدق وأسبابها ... ..
٣٦٣ ... ..	النزاع بين جوشن وصدق ... ..
٣٦٤ ... ..	صدق يطلع الخديو على الحال المالية ... ..
٣٦٥ ... ..	الاشارة على صدق بالاستقالة ... ..
٣٦٧ ... ..	المجلس الخصوصى الأعلى ضد اسماعيل صدق ... ..
٣٦٨ ... ..	استقالة صدق — محادثة بين الاسماعيلين ... ..
٣٧٤ ... ..	جرجوشن صدق الى المحاكمة أمام القضاء المختلط ... ..
٣٧٥ ... ..	العلماء عند الخديو ... ..
٣٨٢ ... ..	القبض على صدق ... ..
٣٨٤ ... ..	إتهامه بالخيانة والتحريض على الثورة ... ..
٣٨٥ ... ..	موت صدق — كيف كانت آخر اسماعيل صدق — رواية اصحق بك ... ..
٣٨٧ ... ..	رواية أحد كبار رجال الجالية الغربية ... ..

صفحة

٣٩٩ ... ..	تأمر صديق على اسماعيل
٤٠١ ... ..	مصادرة أملاك المفتش
٤٠٢ ... ..	مزداد
٤٠٨ ... ..	رأى السير فيشين فى صديق وما جرى له
٤٠٩ ... ..	الجزء السادس — التنازع على البقاء
٤١٠ ... ..	الفصل الأول — تعقد حلقات الضيق

مشمولات :

٤١٠ ... ..	مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦
٤١٢ ... ..	تعيينات
٤١٥ ... ..	سوء تفاهم
٤١٧ ... ..	عود بؤس أيام سعيد الأخيرة — موقف الموظفين الوطنيين
٤١٨ ... ..	موقف الموظفين الأجانب
٤٢٠ ... ..	موقف الفلاحين المصريين
٤٢١ ... ..	التجاوزات التى كان يصح إبطالها
٤٢٥ ... ..	تظلمات الأهالى
٤٢٧ ... ..	الفصل الثانى — الكتابة على الحائط

مشمولات :

٤٢٧ ... ..	إرهاق الفلاحين
٤٢٨ ... ..	تهديد خفى

مقدمة

٤٢٩ ... .. تناخل المانيا

٤٣٠ ... .. مرسوم ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧

٤٣٣ ... .. مرسوم ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨

احتجاج محكمة الاستئناف المختطة — حكم محكمة مصر المختطة على الأمير

٤٣٥ ... .. حسين بصفته وزير المالية

٤٣٦ ... .. مرسوم ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ القاضي بتعيين مندوبية للتحقيق

٤٣٧ ... .. رفض شريف باشا الحضور أمام مندوبية التحقيق

٤٣٨ ... .. وليمة بلطشسر

٤٤٠ ... .. الفصل الثالث — بين يدى المندوبية

مشمولات :

٤٤٠ ... .. ظهور فضائح القنص

٤٤٣ ... .. الضغط على الفلاحين

تنازل اسماعيل وأولاده عن أملاكهم — مرسوم الخديو الى

٤٤٨ ... .. نوبار باشا المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

٤٥٠ ... .. الفصل الرابع — الوزارة المستولة

مشمولات :

٤٥٠ ... .. قرض روتشيلد في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٨

٤٥٣ ... .. نزاع بين الوزارة والخديو

٤٥٥ ... .. معاكسة الخديو للوزراء

٤٥٦ ... .. كتاب اللورد ساسبرى

مقدمة

آخر عيد جلوس ... .. ٤٦٠

ثورة الضباط ... .. ٤٦٧

الخدو يمجدها ... .. ٤٦٩

استقالة نوبار ... .. ٤٧٠

الفصل الخامس — بين الكايتول والصخرة التريثية ... .. ٤٧٢

مشمولات :

وزارة الأمير محمد توفيق ... .. ٤٧٤

حركة الأحيان ... .. ٤٧٦

احتجاج الوزيرين الغربيين على سلوك الخديو ... .. ٤٧٧

استقالة وزارة الأمير محمد توفيق باشا — اجتماع بالهيئة القنصلية ... ٤٧٨

وزارة شريف باشا ... .. ٤٨١

فراغ مندوبية التحقيق من عملها ... .. ٤٨٢

خطرات أفكار ... .. ٤٨٨

الجزء السابع — الغروب ... .. ٤٩٥

الفصل الأول — حيرة وارتيك ... .. ٤٩٦

مشمولات :

تصميم القناصل على إعادة ريفرس ويلسن ودى بيلنير ... .. ٤٩٦

موقف تركيا ... .. ٤٩٧

موقف بريطانيا العظمى .. ... ٤٩٨

موقف فرنسا — موقف إيطاليا ... .. ٥٠١

صفحة

الفصل الثانى — البروق تشق السحاب ... .. ٥٠٣

مشمولات :

انجلترا وفرنسا تخاطبان الباب العالى فى خلع اسماعيل ... .. ٥٠٤

انحدار الصاعقة ... .. ٥٠٦

فكر المقاومة — الرضوخ ... .. ٥١٢

الفصل الثالث — قضى الأمر ... .. ٥١٣

مشمولات :

فرمان الخلع ... .. ٥١٤

تبوء الخديو الجديد ... .. ٥١٧

مغادرة اسماعيل القاهرة ... .. ٥١٨

السير الى المنفى — نبذة فى تاريخ بقية حياة اسماعيل ... .. ٥٢٠

وفاة اسماعيل — نقل رفاته الى مصر ... .. ٥٢٥

فصل أخير — وصف اسماعيل ... .. ٥٢٧

الخاتمة ... .. ٥٣٤

ملحق — مقتطفات من المراسلات التى دارت بين اسماعيل ونوبار باشا

فى أمر إنشاء المحاكم المختلطة ... .. ٥٣٥

مسك الختام ... .. ٥٦٥









## الباب الثالث

من الجزء الثالث "رابعة النهار"

---

تحقيق الشطر الثالث من الخطة المرسومة

(أى العمل على النهوض بمصر الى مصاف الدول العظمى)

---

### إجمال

إن لعظمة الدول ثلاثة مظاهر كبرى أجمعت على حقيقتها أفكار البشر :

المظهر الأول : القوة المادية، واتساع السلطان بالفتوح والاستعمار .

المظهر الثانى : أهبة الملك وجلاله ، لا سيما فى المواسم والأعياد .

المظهر الثالث : العناية بالعلوم ورفع شأنها وشأن القائمين برفع منارها وتوسيع

دائرتها .

(فاسماعيل)، لكى يدرك غرضه الثالث، وأعنى به إقامة مصر فى مصاف الدول

العظمى، لم يفتر لحظة، منذ أن جلس على العرش الى أن أحاطت به المصاعب

المالية، عن بذل أقصى جهوده فى سبيل جعل بلاده تتجلى فى ثياب تلك المظاهر

الثلاثة، وتتحلى بحقيقتها . وهو ما سنبينه مفصلا فى الفصول التالية .

---

## الفصل الأول<sup>(١)</sup>

### القوة المادية واتساع السلطان بالفتح والاستعمار

أيقنت أنى ذو حفاظ ماجد \* من نسل أملاك ذوى أتواج

« جعفر بن ربيعة »

أمام مصر، إذا ابتغت نفاذ الفتح ومجد السلاح، ميدانان : الميدان الشرقى، من شماليه إلى جنوبيه، والميدان الجنوبى، من شرقيه إلى غربيه. فيمكنها تسير أعلامها نحو بلاد فلسطين واليهودية وفينيقية والجليل وسوريا، وتجاوزها زحفا : إما إلى ما وراء جبال طورس من جهة، وإما إلى ما وراء الصحراء السورية من جهة أخرى، أو يمكنها أن تصعد بتلك الأعلام مجرى النيل من جهة، وتسير بها منصوراً في بلاد النوبة تدوخها من غربيها إلى شرقيها، أو تحتاز بها القلزم من جهة أخرى، وتقيمها خافقة في سماء العز فوق ربى اليمن وغيرها من البلاد العربية الجديرة بالاستعمار.

أنا التوسع أمام  
سلطان المصرى

وتاريخ أيامها الماضية العسكرية، كلما اتحدت روح الفتح في صدور فراعنتها أو أمراءها أو خلفائها أو ملوكها وسلاطينها، إنما هو عبارة عن وثبها بحفاظها وكثافتها وكراديسها إلى أحد ذينك الميدانين أو إلى كليهما معاً.

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "تاريخ السودان" لنعم بك شقير، و"رسائل جوردن باشا لأخيه"، و"مصر المسلبة والحبشة المسيحية" لويليم مالك إى داي، و"حملة المصريين ضد الحبشة" لسركزا، و"تقرير عن استيلاء الحبشان على الكشافة الجبلية لوجهة والميزالوجبة المرسله من أركان حرب الجيش المصرى" لقتل (ل . ك).

عمل الأسرتين  
الثانية عشرة  
والثامنة عشرة

فبينما الأسرة الثانية عشرة الفرعونية — وهى بلا مكابرة خير أسرة جلست على العرش المصرى القديم — وجهت وجهها على الأخص شطر الميدان الشرقى ، وأقامت مزال سلطانها على فيافى شبه جزيرة سيناء وربوع فلسطين ، قد تناولت مطاعم الأسرة الثامنة عشرة المحيطة الميدانين معا ، وسار فراعنتها ، لاسيما (حاتاسو) — سميراميس وادى النيل — وطوطمس الثالث — اسكندر الأيام المصرية القديمة وتابوليونها — يحافظهم المنصورة ، تارة الى ضفاف نهري الفرات والسندس شمالا ، والى اليمن السعيدة وبلاد حضرموت جنوبا ، وطورا الى أعماق النوبة ، وما وراء الشلال الرابع . بل ان طوطمس الثالث لم يهب الفيافى اللبية ، وولج بجنوده البوasl الميدان الغربى الخيف ، وأخضع لسلطان أحكامه الحكيمة الأمم الوحشية القاطنة ما وراء تلك اليد بقدر ما كان يمكن فى تلك الأيام ، اخضاع قبائل تنقل بجيامها ومظالها فى شاسع أرجاء الصحارى الافريقية لسلطة منظمة .

عمل الأسرتين  
التاسعة عشرة  
والعشرين بعدما

واقفتى فراعنة الأسرتين التاسعة عشرة والعشرين خطوات أسلافهم الأماجد : فخارب امزيس الثانى على ضفاف نهر العاصى (الأورنتيس) وفى ضواحي حلب ، وقاتل رامزيس الثالث تحت قلاع رفغ تارة ، وأخرى عند خليج السلوم .

على أن عواهل مصر القدماء كانوا الى التوسع فى الميدان الشرقى أميل منهم الى التوسع فى الميدان الجنوبى : إما لأن البلاد الشرقية كانت معروفة لديهم أكثر من البلاد الجنوبية ، وكانوا يعتقدونها أكثر من هذه ثروة وخيرات ، وإما لأنهم — لتوقعهم منها شرا ، لاسيما بعد غزوات شعوبها المختلفة التى قلبت السلطنة المصرية القديمة رأسا على عقب ، وعادت فأغارت على الوادى الخصب ، وقوضت معالم الامبراطورية المصرية الوسطى ، وأقامت على عرش فراعنتها الأماجد الأسرتين الهكسوسيتين

الخامسة عشرة والسادسة عشرة — كانوا يرون الحرب الهجومية خير أنواع الحرب الدفاعية وأجداها فائقة؛ وإما لأن بلاد الجنوب، بعد تزوج أممس «المخلص» من الأميرة نفرتارى النوبية الجميلة، وريثة عرش نيساته، وانضمام بلادها الى بلاد التاج المصرى، وتلقب ابنها وولى عهدا «بأمير كوس» — وهو اللقب الذى أصبح ولى عهد الفرعونىة المصرية يختص دائماً به منذ ذلك الحين، كما اختص بلقب «أمير ولىز» ولى عهد الملكة الانجليزية منذ أن ضم إدورد الأول البريطانى إمارة ولىز الى أملاك عرشه — باتت معتبرة عضوا فى الامبراطورية المصرية، وجزءاً منها ليكنها، ولو أنها أنجبت فيما بعد ملوكاً أصلهم مصرى أغاروا على قطر أجدادهم وجلسوا على عرش عواهلهم .

لذلك، حينما استتب أقدام الأسرة السادسة والعشرين على عرش القطرين، وانفتحت روح الفتح فى صدور أكابر فراعنتها، هب نياض الى الاكتساح فى الميدان الشرقى، بالرغم من أن رحلة عمارته المصرية الفيذيقية حول القارة الافريقية، واشتغالها سواحلها كافة، من القلزم الى رأس العشم بالخير، فالى بوغاز جبل طارق أو «عمد هرقل» — كما كان يدعى ذلك البوغاز فى تلك الأيام — فالى ثغر بلوزا (الفرما) كان من شأنها أن تفتح أمام مطامعه ميداناً يشبع اتساعه الشاسع كل جوع الى الفتح ومجده، والاستعمار ونفخه .

ولما آل العرش المصرى الى البطالسة، فانما كان الميدان الشرقى مطمح أنظارهم وبجال جهودهم؛ وانما كانت كتابهم تسير الى بطاحه لتبارز كتاب ملوك سوريا وغيرها .

كذلك كان ذلك الميدان عينه، بالرغم من وعورته، محط رجال فروسية الطولونيين المحيدين أحمد ونعمارويه؛ والاششيد؛ والفاطمين، الساطعى الشهرة، المعز والعزىز

الأسرة  
سنة العشرين

البطالسة

لولونيين  
خشيديين  
اطمين

والأيوبيين  
والسلاطين المماليك

ومن هذا حذوهما من خلفائهما ؛ وصلاح الدين الأيوبي ، البطل الأجل والسلطان  
الأكمل ؛ وكبار أبطال السلاطين المماليك المصريين ؛ من قطز وبيبرس البندقداري  
وقلاوون والناصر ، الى برقوق ورسباى وقايتباى والقورى المتكود الحظ .

على أن الظلام الدامس الذى انسدت سدوله على أقطار الميدان الجنوبي ، منذ  
أن أضاعت مصرنا الأسيقة استقلالها على يد ذلك الظالم المجنون ، قبيز الفارسى ،  
كان يرر الى حذما انصراف همم الجالسين على عرشها عن انتشارها فيه ؛ لا سيما  
بعد أن فاضت عنه الأنباء الخرافية التى روجها كتاب العرب وغيرهم ، والتى جعلت  
الخيالات تتصوره أسود من الناس القاطنين فيه ومفعها أهوالا تتضائل أمامها أهوال  
”بحر الظلمات“ الشهير .

ولما أرادت العناية الإلهية أن يؤول زمام القطر المصرى الى يد ( محمد على )  
القديرة ، وفتحت همه هذا النابغة المتفوق وعزمته آفاق آمال جديدة أمام البلاد ،  
فان الجهود المصرية وجهت شطر الميدان الشرقى أولا ؛ وسارت فيالق الفاتح الجديد  
تحت إمرة ولده طوسن فإمرة ولده ( إبراهيم ) الهمام الى البلاد العربية رغم أنوف  
الوهابيين ، وتحنى جباههم أمام الجالس على عرش الأستانة . ولولا أنه تواترت  
الاشاعات عن وجود مناجم ذهب فى مجاهل السودان لما فكر ( محمد على ) فى فتح  
أصقاعه ، ولما شغل نفسه فى تجهيز الحملات اليها ، بالرغم من نزوح بقايا الأمراء  
المماليك الذين قضى عليهم الى اقليم دقلا ، ورغبته فى اجتثاث جثثهم ، وحق أثرهم .  
ومع ذلك ، فانه هو أيضا حينما اتضح له أن حكاية مناجم الذهب ”حديث خرافة  
يا أم عمرو“ ، حوّل مطامعه عن الميدان الجنوبي بالمرّة وأخذ يشرب بها الى ظروف  
تمكّنه من تسيير ألويته الى الميدان الشرقى المعتاد .

عمل ( محمد على )

ولا غرو : فرجل مثله ، مغرم بالمجد والشهرة ؛ رطاب في أن نتحدث بسيرته  
الركبان والألسنة ؛ متحمس للاسكندر القائل وهو على ضفاف الهندس : « ألا ، كم  
أقاسى ، لكي تمدحونى أيها الأثينيون ! » ، وللبطالسة ، المذكرته يجدهم جزيرة فارو  
المتقدمة في البحر ، شرق سرايه براس التين ؛ رجل مثله ، كثير الكلام عنهم ، كأن  
مواطنته لهم توجب سديثا من القرابة والنسب بينهم وبينه ، حتى لقد يروى عنه أنه  
سمع مرة بعضهم يحكى قصة عن المكذوبى العظيم نأخذ يجامع الانتباه والالتفات ،  
فهتف بخيلاء قائلا : « وأنا أيضا من فيلي<sup>(١)</sup> ! » أى من بلد الاسكندر ؛ رجل مثله ،  
يفتخر بأنه ولد في ذات السنة التى ولد نابوليون فيها ، ويتلذذ جدا لدى سماعه الغربيين  
يشبهونه به ويلقبونه "نابوليون الشرق" ؛ رجل مثله ، نرانا — إذا سلمنا بمبدأ القائلين  
بتعدد الأعمار ، وعود الانسان بعد موته مرارا عديدة الى الوجود الأرضى حتى يبلغ  
درجة الكمال ، فينتقل حينئذ ، بدون رجعة أرضية ، الى عالم أرق من عالمنا هذا : وهو  
مبدأ البوذيين — نميل الى التسليم فعلا بأنه قد يكون (بطليمس صوطر) أو (بطليمس  
فيلاذلفس) المجيدين ؛ لأن ملكه كلكهما : أعاد الحياة الى مصر ، واختط لها سبيل  
وجود جديد ؛ ولأنه تحمل ، مثل كل منهما ، بمزايا رجولية باهرة ، لا بد لها من  
جعل اسمه مجدا كاسميها على ممر الدهور ؛ رجل مثله ، لم يمكن ليرضيه إلا  
أن يسير أعلامه حيث سير أولئك الأماجد أعلامهم ؛ وأن يجعل بلاد السود دون  
غيرها ، موطنًا لشهرته ، ومجالا لأعماله ؛ فيهمل الميدان الشرقى الذى كان لا بد لفعاله فيه  
من الدوى في آذان عموم العالم المتمدين ، وحمل أقوامه ، مانحى الشهرة ، وضافرى

(١) أنظر : "مصر الحديثة" في كتاب مرسيل المدون "مصر" ص ١٠٠ مجموعة المؤلفات التاريخية المنسوبة

أ كليل المجد الأبدية ، وحدهم ، على التحدث بها ، وتعطير صفحات التاريخ المستقبل  
بشدا تكبيرهم لإياها ، وتعظيمهم البطل الذي تمت على يديه .

فع استمراره على الرغبة في الجنوب ، ليتخذ على الأخص من سوده جنودا للجيش  
الذي شرع ينشئه على النظام الأوروبي ، لم يعر ميدانه أهمية كثيرة ؛ وإنما أبقاه  
في قبضة يده لأنه كان من طبيعته ضئنا بملك آل اليها ، أن ينفلت منها . ولم يكن  
اهتمام خليفته (عباس) و(سعيد) بذلك الميدان أكثر من اهتمامه ؛ بل إن (سعيدا) ،  
على ما رأينا ، فكر وقتا ما بالتخلي عنه بالكلية .

(اسماعيل) بخار  
التوسع في الميدان  
الجنوبي

فلما آل الأمر الى (اسماعيل) — وكان قد عرف شيئا عن السودان أيام أن  
أنحد ، وهو ولي العهد ، وسردار الجيش المصري ، الثورة التي أهاجتها بعض قبائل  
عربية على حدوده — نظر الى الميدان الجنوبي بغير العين التي كان جميع أسلافه  
ينظرون اليه بها ؛ وأدرك في الحال ما لم يدركه جدّه العظيم والفراعنة الكبار ، قبله ، أنه  
الميدان الحقيقي الذي يحسن بمصر أن تنشر فيه جهودها الفاتحة الممدنة ؛ لأنه الميدان  
الوحيد الذي لا يزاحها أحد عليه ؛ بل الميدان الوحيد المحتاج الى عمل من الخارج  
يزيح عنه سدول الجهل والوحشية ، وينشر فوقه أعلام العرفان والعمران .

فأجال نظره في أطرافه الشاسعة المترامية ، وشخص مليا الى بقاؤه المتمتدة المختلفة ،  
الكثيرة الخيرات بالرغم من الفوضى السائدة عليها ، المنتظرة الاستعمار ، والطالبة النظام ،  
لترديد تلك الخيرات مائة ضعف ؛ وتأمل فيما قد تؤول اليه مصر من عز وسؤدد  
لو أتبع لها أن تنوغل ، بمحدودها الجنوبية ، الى الجنوب تباعا ، وقد ظل سلطانها  
بالترديج من غربي ذلك الميدان الى شرقيه ؛ متقدمة ومصباح المدنية والعمران  
في يديها ؛ فتقيم سلطنة عظيمة ، تمتد من البحر الأبيض الى خط الاستواء ، ومن



بحر القلزم الى أقصى متاعمات الصحراء ؛ سلطنة تتضامل أمام اتساعها الذى لاحد له نفس الممالك العثمانية الشاهانية ، ولا تضارعها فيه إلا دول معدودة على سطح البسيطة<sup>(١)</sup> !

نوقع فى خلده فى الحال وجوب العمل على تحقيق هذه الأمنية الجلى ، للفوز بمجد فذ لا يشاركه أحد فيه ، ورفع منار مصره ، بصفتها ممدنة الجنوب أجمع ، فوق منار كل دولة شرقية سواها ؛ ومتى تحققت تلك الأمنية تماما ، وأصبحت الخديوية المصرية ثابتة الأركان ، من شمالى القارة الافريقية الى أواسطها ، يمتد سلطانها على واحد وثلاثين درجة من خطوط العرض ، وعشر درجات من خطوط الطول ، من يدري ماذا يمكن لها حينئذ أن تعمل من الأعمال فى مسرح العظمة البشرية ؛ وماذا يمكن لها أن تال من التحقيقات فى ميدان آمالها القومية ؛ وماذا يكون مآل علاقاتها بتركيا ، الزاعمة حق السيادة عليها ؟

وكان حاكم مصر عموم السودان ، حينما ارتقى (اسماعيل) عرش جدّه ، موسى باشا حمدى — وهو رجل مشهور ؛ قمع عدّة ثورات محلية فى كردوفان وتغلى ؛ وسنّ قوانين جديدة لجمع الضرائب ، فأعطى كل فلاح "سركا" بيده ، ليدفع ما جعل عليه من الأموال ، على ثلاثة أقساط معينة فى السنة ، فكلما دفع قسطا قيد له فى "سركيه" ، قيده فى يومية الصراف ؛ وجعل من الأهالى نظار أقسام ومعاونين ، وأمرهم فلبسوا الملابس العثمانية ، فحسنت بذلك الحال ؛ وسهل تحصيل الأموال . فأصبح اسمه

(١) أنظر ما قاله فى هذا الصدد إدون دى ليون فى كتاب "مصر الخديوية" ص ٣٤٢ ؛ وأقرأ ما كتبه

"ماريت باشا" مورا فى الكتاب ص ٣٦٠ و ٣٦١ ؛ وأقرأ على الأخص ما ختم به

إدون دى ليون هذا فصله فى السودان من الكلام الأنيق الحق !

معروفا في البلاد، وشخصه محبوبا من العباد؛ فأنعم (اسماعيل) عليه برتبة فريق؛ واستدعاه اليه ليوقفه على حال تلك الديار. فذهب موسى باشا الى مصر في ١٠ يولييه سنة ١٨٦٣ وأدى واجب الشكر لمولاه على النعمة التي أسبغها عليه؛ ثم أوقفه على حقيقة حال الجنوب؛ وعاد مزقودا منه بتعليقات الى الخرطوم. فأخذ يزيد عدد جنده هناك حتى بلغ الثلاثين ألفا من نظامية وباشبوزق؛ وسار بالبلاد على أحسن نظام، ممهدا السبيل لتحقيق مرامى مولاه؛ جامعا القلوب على حب أحكامه.

الملك ناصر  
والصائع

وكان على جبال تغلي، في أيام موسى باشا، ملك يقال له "ناصر"، اشتهر بالقسوة والوحشية: فكان اذا غضب على شخص وضعه عاريا مكتوبا على حجر عجمي حتى يموت. ويحكى أن صائغا من صاغة الأبيض سمع بقسوته — وهو يذيب فضة على النار — فلما سألت قال: «حق هذا السائل أن يصب في أنف الملك ناصر، جزاء قسوته وظلمه». فبلغ الخبر الملك ناصرا؛ فعزم على الإيقاع به، وأركن الى الحيلة. فأرسل اليه أربع جوار، هدية؛ وسأله أن يحضر مع الرسول الى الجبل ليصبوغ بعض الحلئ لسانه؛ ووعد بمكافأة جلية. فذهب الصائع؛ فأعطاه بعض الفضة والذهب؛ فصاغها له. ثم أعطاه فضة وسأله أن يذيبها على النار؛ ولما سألت قال له: «أتدكر أنك اشتيت مرة في الأبيض أن يصب مثل هذا السائل في أنفي؟» فسكت الصائع وألجم لسانه؛ فأمر ناصر بعض العبيد فقيدوه؛ ثم أخذ الفضة وصبها في أنفه وهي محماة؛ فتورم دماغه ومات لساعته. ولكنه ما لبث أن وقع خلاف بين ناصر وبين ابن عم له اسمه آدم دبال؛ ولما كان أهل ناصر قد سئموا لكثرة ظلمه وقسوته، نصرروا ابن عمه عليه؛ ففر بعائلته الى موسى باشا في الخرطوم؛ فأرسله الى (اسماعيل) بمصر.

حرب بين  
عربان حمر  
عربان الكبايش

ووقع في تلك الأثناء ، في بادية كردوفان ، حرب شديدة بين عربان حمر وقائدهم الشيخ مكي ود المنعم ، وبين عربان الكبايش ، وقائدهم الشيخ فضل الله ود سالم ، اشتهرت بحرب "العقال" ؛ لأن كلا الفريقين جمع رجاله وأولاده الى ساحة الحرب ، وعقل الإبل ، وعقل على النصر أو الموت ؛ وهاتان طويلا ، مستقتلتين ؛ فانتصر الحمر ، وضموا نحاس الكبايش وأموالهم .

ثورة السود  
في كسلا

وفي أواخر أيام موسى باشا ثار الجهادية السود في كسلا ثورة أدت الى سفك دماء كثيرة ، واستغرقت عدة أشهر ؛ وكان السبب فيها سوء ادارة القواد وتأخرهم عن دفع مرتبات الجند . وتفصيل ذلك أنه كان في استحكام كسلا آلاى فيه نحو أربعة آلاف من الجهادية السود ، ومعهم نحو ألف نفر من الباشبوزق الأتراك والشايقية ؛ وكان المدير على البلد ابراهيم أدهم بك . فخطر له في مارس سنة ١٨٦٥ أن يرسل غزوة على جبال البارية والبازة ؛ فأصدر أمره لأورطة من الجهادية وبعض الباشبوزق بالتأهب لها ؛ فرفضوا الأمر وقالوا : « لا نسافر حتى نقبض المتأخر من رواتبتنا » . فلما بلغ قولهم قومندان الأورطة ، واسمه خطاب افندى ، غضب وقال : « أصبح للعبيد شأن يعصون به الأمر ؟ فوالله لأسوقهم للغزوة بالسياط » . فازداد السود تصلبا وعنادا ؛ ولما جاء الميعاد المضروب خرجوا من الاستحكام ووقفوا عند الباب المسمى باب سبدرات « طابورا » ، وجمعوا أسلحتهم أمامهم كوما ، وأرسلوا يخبرون قومندانهم أنهم لا ينتقلون من مكانهم حتى يقبضوا رواتبتهم بتمامها ؛ وإن كان لم يزل ينوى تنفيذ أمره بالسياط ، كما قال ، فليفعل . فجاءهم خطاب افندى على جواده ، ونادى بهم "سلاح آل" ؛ فهجموا عليه ، وأوسعوه شتما وضربا بالعصى ؛ ونسأوهم من ورائهم يشجعهم ويغرردن لهم . فلجأ خطاب افندى الى الفرار . وأخبر

المدير بما كان . فاهتم للأمر ، وخشى امتداد الثورة الى الآلاى كله ؛ وكانت الذخيرة بيد ملازم منهم ؛ فأخرجها من يده ، وسلمها الى ضابط من ضباط الباشبوزق الأتراك ، وجمع التجار المغاربة وأهل البلد ، فسلحهم وضمهم الى الباشبوزق ، وفرقهم على أبراج السور .

أما العصاة فانهم حملوا سلاحهم وساروا فى وجوههم نحو سبدرات ؛ وكان قومندانهم قد وجه اليها بعض العسكر الباشبوزق بمدفعين وستين صندوقا ذخيرة محملة على ثلاثين جملا ليتقدموا الغزوة ؛ فأدركهم العصاة فى الطريق ، واستولوا على الذخيرة والمدفعين ، بعد أن فتكوا بالعساكر ، وضربوا قائدهم ، السرسوارى سعيدا أغا بأب فلقه ، فأنخنوه وتركوه بين حى وميت ؛ ونزلوا فى سبدرات .

فعقد المدير ناديا من الضباط والتجار والأعيان للنظر فى أمر الأورطة ؛ فأقروا على أن يرسلوا اليهم رواتبهم المتأخرة ، ويتداركوا أمرهم بالتى هى أحسن ، حتى تطمئن نفوسهم ؛ ثم ينفذون فيهم رأيهم ؛ ففعلوا . وكان فى كسلا اذ ذاك الأستاذ السيد الحسن ابن الأستاذ السيد محمد المرضى ، مؤسس الطريقة المرغنية فى السودان ؛ فتكفل بالأمر فحملت النقود له ؛ فذهب بها الى سبدرات ووزعها على العصاة بالتساوى ؛ فأصاب كلا منهم أربعة ريالات ؛ ثم عتفهم على مسلكهم ، وطلب اليهم أن يرجعوا الى كسلا فرضوا ، على أن يكون غير خطاب أفندى قومنداننا عليهم ؛ فعاد الأستاذ الى كسلا وأخبر المدير بما كان ؛ فأرسل اليهم عثمان بك قائمقام العساكر ليقودهم ، ويفزو بهم الجبال ؛ فقابلوه بالطاعة ؛ وساروا معه فى الغزوة ؛ فأقاموا فيها ثلاثة أشهر وعاد بهم الى كسلا . وكان المدير قد كتب فى أثناء ذلك الى اللواء حسن باشا فى الخرطوم يخبره بما حدث ؛ فأرسل حسن باشا الميرالاي عليا أبا ودان بك لاستلام قيادة الآلاى ؛

ثم حضر بنفسه على الأثر للنظر في الأمر . فوصل كسلا قبل رجوع الأورطة بشهر . فلما حضرت عقد مجلسا سرىا للنظر في أمرها ، فاتفق الرأي على أن يوزعوا العساكر على عربان المهندوة ، بحجة جمع الضرائب ، ثم يأمرؤا العربان بالقبض عليهم . فصدر الأمر للأورطة ، فخرجت الى الميت كآب بقيادة الميرالاي على أبو ودان بك ، وأمر على بك ضباطها — وكان أكثرهم من المصريين — بالتفريق بين القبائل لجمع الضرائب . فأدرك العساكر أن في الأمر دسيسة ، ورفضوا السفر . ولما أظلم لهم الضباط في الكلام هجموا عليهم ، وقتلوا أكثرهم ، وانتشروا في البلدة ، فنهبوا ، وانقلبوا راجعين الى كسلا .

أما على أبو ودان بك ، فانه نجا منهم بكل مشقة ، وخف الى كسلا ، فوصلها قبلهم ، وأخبر اللواء والمدير بما كان . فبعد أن فارقا منزليهما ، داخل الثكنة ، ودخلا ديوان المديرية بعائتيهما ، أخذا يستعدان لملافة العصاة . وكان السرسواري سعيد أغا قد شفيت جراحه ، فأمره بالمحافظة على الذخيرة مع عساكره ، وجعا الأسلحة من الأورط الثلاث الباقية في كسلا ووضعها في الثكنة ، بدلا من وضعها في خزينة السلاح ، وأدخلا الشايقية الباشبوزق داخل السور ، وضماهم الى المغاربة وغيرهم من سكان المدينة ، وفرقاهم على الأبراج ، وأمرهم بضرب عساكر الأورطة عند وصولها . وفي صباح ٥ يولييه سنة ١٨٦٥ حضرت الأورطة ، سائرة بانتظام عسكري ، فأمر اللواء والمدير بعدم التعرض لها ، ودخلا ديوان المديرية ، فتحصنا فيه . فلما اقترب العصاة من باب الجنائن أطلق عليهم البلوكاشي محمد أغا المردلي عيارا ناريا على خلاف الأمر ، فقتل منهم شاولشا وقال : « هذا ثار ابن عمي الذي قتل يوم الثورة عند سلب الذخيرة » ثم أطلق عيارا ناريا آخر ، فقتل أومباشيا ، فهاج عساكر الأورطة

إذ ذاك ، ودخلوا القشلاق ؛ وكان فىه الضباط المصريون وصلتهم ستة وعشرون ، فقتلهم عن آخرهم . أما خطاب افندى فبعد أن قتلوه وضعوا عليه يدها وأحرقوه بالنار . ثم اجتمعت عليهم الأورط الثلاث الباقية ؛ وتعصبت للجنسية ضد الأتراك والعرب ؛ وكسر رجالها أبواب الغرف التى وضع فيها سلاحهم ؛ فأخذوه ، وتحصنوا فى الثكنة ؛ وفتحوا فيها المزاغل وقطعوا السابلة ؛ وانتشر أكثرهم فى البيوت ، يهبون ويسلبون . وكان السيد حسن المرغنى قد ذهب الى « سبدرات » ؛ فأرسل اليه المدير يدعوهُ ؛ فحضر فى اليوم التالى ( ٦ يولييه ) الى « حلة الخلائقة » غربى « الاستحكام » ؛ وكتب الى العصاة يسألهم الكف عن الحرب ؛ وسلم الكتاب الى أحد خلفائه ؛ فرفعه على قصبة ، ودخل به الاستحكام ، وهو ينادى : « جاءكم كتاب السيد الحسن ! » فتلقاه العصاة بالقبول ، وكفوا عن الحرب . ثم دخل الأستاذ ؛ فهرعوا اليه يقبلون يديه — بالقوة المؤثرات الأدبية ! — وشكوا اليه أمرهم ؛ فوعدهم بالراحة .

ثم ذهب الى اللواء والمدير وعقد مجلسا للنظر فى تسكين الفتنة . فقرر الرأى ، المرة الثانية ، على استخدام العربان للقبض على السود ! — وكان رأيا سخيفا ! — فجمعوا جموعا كثيرة من خيالة وقرابة من « الهندوة » و « الخلائقة » وعرب سبدرات والجادين وبني عامر ، ووضعهم فى الخاتمية ! ثم ذهب السيد الحسن الى العصاة ، وقال لهم : « قد اتفق الرأى على أن تخرجوا من الاستحكام بجميع أمتعتكم ، وتذهبوا الى حيث تشاؤون ! » .

فشعر السود أن فى الأمر مكيدة كالتى كيدت لهم فى الميت كتاب ؛ فأبوا أن يخرجوا إلا اذا أعطى كل منهم ١٢ طلقة من الذخيرة ( الجبخانه ) ، ليعموا بها أنفسهم اذا غدر

بهم . فاتفق رأى الجميع على اجابة طلبهم — وربما رأوا أن في ذلك نجاة لهم من آتئين : آفة السود ، وآفة العربان ؛ ولكن سعيدا أغا أبا فلكة ، الموجب في حفظ الذخيرة ، وصاحب النار على العصاة ، رفض الرأى بتاتا ، وقال : « انى لا أعترف بسلطة أحد منكم على ، وأحسب نفسى مسؤولا عن الجبخانه عند أفندينا رأسا ! » فأجابه المدير واللواء : « اذا نحن لم نعطيهم القدر القليل الذى طلبوه من الجبخانه ، فلا حيلة لنا فى القبض عليهم ، بل نخشى أن يهاجموك فيقتلوك أنت ورجالك ، ويستولوا على الذخيرة كلها ، فبقي أن نختار أهون الشرين ، ونعطيهم ما سألوه ؛ ثم ننظر رأينا فيهم ! » . قال سعيد أغا : « أهون الشرين نختارون فى تسليمكم جبخانه الحكومة الى عصاة خونة ، تمردوا عليها وقتلوا الجلم الغفير من رجالها ؟ أفى الدنيا شر أعظم من أن يظهر رجال العسكرية الجبن أمام العبيد أولاد الجوارى ، فيسأموهم لم بمطالب ما أنزل الله بها من سلطان ، ويعطوهم الجبخانه ليستخدموها فى حربهم ؟ أليس الأجدر بنا أن ندعوهم الى الطاعة ؟ فان أبوا حاربناهم حتى نفوز أو نموت مشرفين . ومع ذلك فاختاروا أتم لأنفسكم ما تشاءون ؛ أما أنا فقد اخترت الموت على التسليم بمطالب هؤلاء الأجلاف ؛ واذا هاجموني فى على وعجزت عن صدمهم فانى أركب برميلا من البارود ، وأشعل النار فى الجبخانه كلها ؛ فأقتل نفسى ، ولا أمكنهم من طلبة واحدة منها » .

وبلغ العصاة هذا القول ؛ فتركوا السفر ، وانقسموا أربع فرق ، حسب أجناسهم : الدنكة ، والفور ، والنوبة ، والمولدين ؛ فتولى كل فرقة رئيس منهم ، وانتشروا فى البندر ينهبون ويسلبون . ونزلت فرقة الدنكة على منزل رجل اسمه الحاج أحمدود عجيب — وكان فيه مطمورة غلة — فقتلوا الحاج أحمد وأخاه ؛ ونفذوا الى باب

المطمورة لإخراج الغلة . وكان للحاج أحمد بنت تسمى آمنة ؛ فلما رأت أباه وعمها مقتولين هان عليها الموت . فأخذت سيفاً ووقفت في الباب ؛ فصنّتهم عن الدخول ، وقتلت خمسة منهم . فنسلقوا السقف وتقبوه ونزلوا إليها ؛ فقتلوا وأخذوا الغلة .

وكان المدير قد أرسل يطلب المدد من الخرطوم — وكان الحاكم العام موسى باشا قد توفي فيها منذ بضعة أشهر ، وقام بشؤون الأحكام مكانه عمر نغرى بك — فرفع عمر هذا الخبر إلى ( اسماعيل ) بمصر ؛ فاهتم ( اسماعيل ) بالأمر حق الاهتمام ، وبعث جعفر باشا صادق والياً على السودان . فذهب إليه عن طريق كروسكو ؛ واتخذ جعفر باشا مظهر وكيل له ؛ وأرسله بجيش ومدفعين إلى كسلا عن طريق سواكن لانحداد الثورة ؛ وبعث بالأوامر المشددة إلى نغرى بك ليبادر إلى إرسال التجندات من حاميات البلاد حتى يصل مدد مصر .

وكان أول من وصل كسلا ، مددا ، السرسواري على كاشف الكردي ، ومعه أربعائة رجل من الباشبوزق ؛ وجاءها من القضايف في أواخر يولييه سنة ١٨٦٥ ، ونزل في ديوان المديرية . وبعد أن وصل ببضعة أيام خرج أحد رجاله بجمله ليرعاه ؛ فلقية جماعة من السود المتمردين ، فسلبوه جملة وسلاحه وذخيرته ؛ فعاد إلى على كاشف شاكيا . فغضب على كاشف ، وضرب طبل الحرب ، وتيأ للقتال . وكان السيد حسن المرغني لا يزال مقيماً داخل الاستحكام ؛ فأتى إليه وسكن غضبه ، ونكفل له برد الجمل والسلاح ؛ ثم ذهب إلى العصاة وتلطّف لهم ؛ فردوا الجمل والسلاح ؛ ولكنهم أنكروا أنهم أخذوا شيئاً من الذخيرة . فصم على كاشف رأيه على استرجاعها . ولما لم يردوها خرج إليهم ليلاً في ضوء القمر ، وأشعل فيهم النار ؛ فقابلوه بالمثل . ولما ثقل عليه الرصاص عاد إلى ديوان المديرية وتحصن فيه . وفي اليوم التالي فتح السود المزاغل



في الثكنة والمنازل التي في جواره ، وأخذوا يرمون المأثرة بالرصاص ؛ فقطعوا السابلة ، وحبسوا الناس في منازلهم مدة ستة وعشرين يوما حتى حضر آدم بك من واد مدني ، فانخرطوم ، فبربر ، بمدد من الجنود المنظمة ، والباشبوزق ؛ فكفوا عن الحرب .

وكان آدم بك من أعظم ضباط الجيش المنظم ؛ وقد تربى في مصر ورافق (ابراهيم) الهام الى سوريا ، فاشتهر بالبسالة والدربة وحسن السياسة ؛ وكان (اسماعيل) يعرفه . فلما بلغه أنه نذب الى كسلا كتب اليه بالتركية بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٥ ينبؤه بارسال قوة بقيادة وكيل الحكمدارية ، ويبلغه جمته من أن يتمكن هو وذلك الوكيل من انحامد الثورة ، ويزوده بتعليمات تقضى باستعمال الشدة مع العصاة وتعقبهم وقتلهم أو أسرهم ؛ وختم كتابه بالجملة التالية «ولاني أعلم بسائلك وحسن سياستك منذ كنت مع المرحوم والدنا في سوريا ؛ لحقق آمالنا بك ؛ وعند انتهاء الثورة احضر الى مصر والسلام» .

فلما وصل آدم بك الى كسلا ، أنزل جنده خارج السور ، تجاه الباب الشرق ؛ وأخذ بروجيه وبلطجييه وذهب رأسا الى الثكنة حيث يقيم العصاة ؛ فأمر البروجي فضرب « نوبة جمعية ضباط » ولما اجتمع الضباط طليه خاطبهم آدم بك قائلا : « يا أولادى ! ما هذا التمرد والعصيان اللذان جاهرتم بهما ؟ ألستم أولاد أفندينا الذى شرفكم بخدمته ، وأجرى لكم الرزق والخيرات السنين الطوال ؟ أيجسن بكم أن تعصوه وتنقضوا على حكومته ، وهو قد عهد اليكم تأييد سلطته في البلاد ؟ نعم إنكم مظلومون لعدم أخذكم رواتبكم في أوقاتها ، ولكم أن ترفعوا أصواتكم بالشكوى ؛ ولكنكم نخرجكم عن حد الشكوى ، ووسعم الخرق . ومع هذا فاني أرجو إصلاح الأمر ، وأخذ العفو لكم من ولئ النعم . فاذا سألوكم بعد الآن فقولوا : إننا لم نجد ضابطا

عظيما من أبناء جنسنا نرفع اليه شكوانا ليلفها الى ولى نعمتنا ، فكان منا ما كان .  
وأريد منكم الآن أن تخرجوا خارج السور، فتقيموا بين جبل مكرام وجبل كسلا حتى  
يصل اليكم العفو . ولا تغتروا بقوةكم وكثرة جموعكم : فان «يد الميرى طويلة» فهي أنا  
قد جئت بجيش من العساكر السود والباشبوزق؛ وجاء قبلى جيش آخر؛ والمدد آت  
فى الطريق من كردوفان وسنار وبربرومصر . فاذا تماديت فى العصيان ، فانهم يجتمعون  
عليكم ويقتلونكم شر قتلة . فاقبلوا النصح وساموا أمركم الى ، وأنا أدبركم بحكمتى  
ومروءتى » .

ومع أن آدم بك كان عربى الجنس ، أبوه محمد ضو البيت شيخ عربان دار حامد  
بكردوفان ، إلا أنه كان شديد السمرة جدا ، وعارفا بأخلاق السود ، حتى كان يظن  
أنه منهم . فاستأنس ضباط العصاة به واطمأنوا لكلامه ، خصوصا لأنه خاطبهم  
كأب ؛ فامتثلوا أمره ، وخرجوا من الثكنة يجنودهم الى المكان الذى عينه لهم  
خارج السور .

وبعد وصول آدم بك بأربعة أيام حضر الصارى ششمه عبدالله باشا من الخرطوم  
وبربرومعه ثلاثة ارادى من الباشبوزق ، وعسكر خارج السور . فعقد اللواء حسن باشا  
مجلسا فى ديوان المديرية مع عبدالله باشا وهذا المدير وآدم بك وسائر الضباط والسناجق ،  
للنظر فى شأن العصاة . فقر رأيهم على تجريدهم من السلاح . ووكلوا تنفيذ قرارهم  
لآدم بك ؛ فنفضه ؛ وسامه العصاة سلاحهم عن رضى . ثم عقد الضباط مجلسا آخر ،  
للنظر فيما يفعلونه بعد . فكان رأى الأكثرية على قتلهم . فانكر آدم بك هذا الرأى ،  
وقال : «إنى خلقت لهم بشرى أنه لا يقع عليهم حكم إلا إذا صلتق أفندينا عليه ،  
وعلى هذا سامونى سلاحهم . فالآن نرفع الأمر الى أفندينا ، والذى يأمر به نفعله » .

فأخذوا المجلس برأيه ؛ ولكنه أقر على شد وثاقهم الى أن يأتي الرد بشأنهم من مصر . فأمروا عساكر الباشبوزق : فركبوا خيولهم ، واحتاطوا بهم من كل جانب ، وأخذوا حبالا من المخازن ، وشرعوا في تقييدهم ، وإدخالهم في الثكنة ، جماعة بعد جماعة . وانهم لكنذلك ، واذا ببلوكاشي من الباشبوزق اختطف بنتا من يد شاويز من الآلاي ليتمكن من تقييده ؛ فبكت البنت ؛ فسأله أبوها أن يتركها وشأنها ؛ فشتمه البلوكاشي ورفسه برجله — آه من تعسف أولئك الباشبوزق ! — فأخرج الأسود سكيئا من كه ، وطعن البلوكاشي فقتله ، وهاج السود كلهم . فأمر عبد الله باشا الباشبوزق فأطلقوا الرصاص عليهم ؛ فقتلوا أكثرهم ، وهم لا يستطيعون عن أنفسهم دفاعا ، وقبضوا على الباقيين قبض اليد ، وزجروهم في السجن .

ثم لم يكن إلا القليل حتى حضر جعفر باشا مظهر وكيل الحكمدارية بمعنده وحقق أسباب الثورة . وكان صاغ يقال له محمدافندي أبوخطك قد كشف عن حظه في الرمل ؛ فقبل له أنه إذا بقي مع المدير مات شتقا . فانضم الى العصاة ؛ وذلك قبل مجئ آدم بك من الخرطوم بيومين . فأمر جعفر باشا بشنقه ، فشقق — وهكذا قضى عليه جهله وتصديقه بكلام المنجمين ! — ثم شقق بعده يوزباشي اسمه بشير أغا السوداني ؛ وكان قد اتحد مع العصاة بعد رجوعهم من الميت كتاب . أما المتمردون الآخرون الذين ساموا من القتل في حادثة البلوكاشي فان جعفر باشا جعلهم ثلاث فئات : بفعل الذين بدأوا بالثورة مع خطاب أفندي ثم عصوا في الميت كتاب فئة أولى ؛ والذين عصوا بعد رجوع الفئة الأولى من الميت كتاب فئة ثانية ؛ والذين كانوا متغييبين في الجهاد خارج البندر أو الذين كانوا فيه ولم يظهروا العصيان فئة ثالثة . فحكم على رجال الفئة الأولى بالإعدام . فأوتقوهم وضمفوهم على خندق حضروه لهم في سفح جبل مكرا

وضربوهم بالرصاص؛ فسقطوا في الخندق، ثم ردموا الخندق . فكان من الردم تل ظاهر . وحكم على رجال الفئة الثانية بالحبس المؤبد مع الأشغال الشاقة . فاستخدموهم أولاً في بناء المنازل التي حتربوها . وأما رجال الفئة الثالثة فنظم منهم ثلاثة بلوكات ، وأبقاهم في المديرية .

وأما المدير، ابراهيم بك أدهم ، فكان قد توفي قبل وصول جعفر باشا الى كسلا بأيام قليلة ، وكانت وفاته بغتة ، حتى قيل إنه شرب سماً ليتخلص من الاهانة والعقاب . وتوفي بعده عبد الله باشا الصارى ششمه؛ ثم عثمان بك الذي خلف خطاب افندى على قومندانية المتمردين؛ وكان اللواء حسن باشا قد أصيب بإسهال قبل وصول جعفر باشا الى كسلا؛ فتوفي بعد وصوله بأيام قليلة! وهكذا انتهت ثورة الجند السود في كسلا، بعد أن جرت الخراب على أهلها ، وضاع فيها الكثير من النفوس والأموال . ولم تكتف بهذا، بل جرت وراءها ذبلا، أى حمى وبائية نجمت عن فساد الهواء لكثرة القتلى . فمات بها خلق كثير<sup>(١)</sup>.

وعاد جعفر باشا مظهر بعد ذلك الى الخرطوم ، وذهب آدم بك الى مصر طوعاً للأمر . فأنعم عليه ( اسماعيل ) برتبة اللواء والنيشان المجيدى الثانى . ولما كان جعفر باشا صادق قد أصيب بمرض، وقفل عائداً الى مصر، سمى الخديو جعفر باشا مظهر حاكماً عاماً للسودان مكانه ، مكافأة له على إخلاصه في خدمته ( هـ مارس سنة ١٨٦٦ ) . بجمع جعفر باشا العساكر السودانية من التاكة وواد مدنى وكردوفان وغيرها وأرسلهم الى مصر ، وأتى بمساكر مصرية عوضاً عنهم .

(١) أنظر : "تاريخ السودان" لنعم بك شقير .

وكان (اسماعيل) — مذ نظر الى الميدان الجنوبي نظرتة الثاقبة التي ذكرناها، ووطن عزمه على جملة مجال جهوده — قد رأى في الحال : (أولا) أن إبقاء أعلام الدولة العثمانية خافقة على جانب لا يستهان به من سواحل بحر القلزم قد يكون من أكبر العقبات في سبيل تحقيق مراميه، وقد يجر الى مشاكل مع تلك الدولة في غير الوقت المناسب، ويحسن بمصر اجتنابها بالكلية .

فأقبل يبذل المرغبات المالية لترياً في التنازل له عن ممتلكاتها هناك ، مؤكداً لها في الوقت عينه أن تنازلها له عنها — وهو التابع المخلص لها — لن يخرجها في الحقيقة عن حوزتها، ويكون أقرب الى «معمورية» تلك الممتلكات عنها، بسبب قربها من مصر، وبعد تركيا عنها، وهي «المعمورية» التي تهم الباب العالي فوق كل شيء، كتمكينه، حتى تمكن في نهاية الأمر من حمل الاستانة على إصدار فرمان في شهر مايو سنة ١٨٦٥ تنازل السلطان بموجبه ، له ، عن سواكن ومصقوع وتوابهما ، مقابل سبعة آلاف وخمسمائة كيس ، أى سبعة وثلاثين ألفاً وخمسمائة جنيه مصرى ، يدفعها سنوياً الى صندوق ولاية جدة ، لتعمير الطريق الموصل الى مسجد الله الحرام ، والقيام بشؤون بيت الله . ومع ان ذلك فرمان قضى بأن التنازل للتخديدون ذريته وخلفائه، فان (اسماعيل) لم يأس من جملة وراثيا في المستقبل <sup>(١)</sup> .

تنازل تركيا  
لمصر عن سواكن  
مصقوع وتوابهما

ورأى (ثانياً) أنه، سواء أنجح في نزاع أعلام الدولة العثمانية عن شواطئ القلزم وإحلال أعلامه المصرية محلها بطريقة سلمية ، أم لم ينجح ، لا بد له من إصلاح جنديته وبحريته إصلاحاً كلياً يجعلهما كفؤين لمقابلة الطوارئ . ولم تكن ثورة السود في كسلا، التي روينا أخبارها، واضطراب الأحوال في السودان، الاضطراب

الإقبال على  
صلاح الجندية  
والبحرية

(١) أنظر هذا فرمان في «مجموعة فرمانات» لقيليب جلد .

البادية مظاهره عيانا في حادثة الملك ناصر، وفي حرب "العقال" السابق ذكرهما، وفي حوادث أخرى كثيرة سنأتى على بيانها في حينه، إلا ليزيدنا يقينا في وجوب إجراء ذلك الإصلاح، وثباتا على السير في سبيله.

تاريخ رجب  
للتجند المصري  
البحث

وكان التجنيد بمصر، لغاية ما اختمرت فكرته في دماغ (محمد علي)، آفة مجهولة. وإنما ندعوه "آفة"، لا لأنه "آفة" في الحقيقة؛ فانا، وإن كنا ممن يكرهون الجند القائم، ويعدونه ضربة على حياة البلاد الاقتصادية — وطالما كان في الواقع ضربة على الزراعة، لا سيما في أيامه الأولى، ولغاية أواخر القرن الماضي — وكنا ممن يعتبرونه داعيا إلى تيقظ نيران الأخطاع في قلوب رؤساء الأمم، بل في قلوب الأمم عينها، وحاملا لها على إشهار الحروب وشن الغارات على من هودونها بأسا وقوة، كما دلت الحرب الأخيرة عليه، إلا أننا لا نقفل عما في نظام الجندية من مزايا ومنافع مادية وأدبية، لا سيما في البلاد المتعددة الأجناس والممل والنحل. فانه لو لم ينجم عنه في مثل هذه البلاد من الفوائد سوى إيجاد رباط أخوة بين أفراد تلك الأجناس والنحل والممل، لكنفى؛ فكيف وهو مدرسة تمارين رياضية مقوية للجسم، وتمرين معنوية مدربة للأرواح، ومغذية لها بالآداب فضائل فردية: كالهمة والنشاط والترتيب؛ واجتماعية: كتنشئة الانانية والكرامة واحترام القوانين والولاء للوطن وحبه، وهلم جرا. ولكنا دعواناه "آفة"، لأن العقيلة المصرية كانت تعدّه كذلك في أول نشأة نظامه، ولا تزال في ذات عصرنا هذا تعتبره كذلك إلى حد ما.

وربما التمس لها عذر في السابق، ولو أنه لا عذر لها الآن. فان طرق التجنيد ومغيبته في بادئ أمره كان من شأنها إظهاره في مظهر الشئ الكريه جدا امام أميين الفلاحين. فان (محمد علي) حاول أولا إيجاد جند من السود. فأخذ يبت البعثات

العسكرية في السودان لا تقتناصهم والإتيان بهم الى أسوان حيث أقام الكولونيل سيف ، المعروف فيما بعد باسم "سليمان باشا الفرنساوى" ، في انتظارهم ، ليدتر بهم ويعلمهم ، ويكون منهم جيشا نظاميا مؤلفا على الطريقة الغربية البونابرتية . ولكنه لم يفلح ، لأن معظم أولئك السود كانوا يهلكون أولا فأولا : إما بسبب المشاق التي كانوا يعملونها أثناء المجيء بهم من بلادهم وسوء تأثيرها على صحتهم ؛ وإما بسبب عدم اعتيادهم طقس مصر ، وتغير المناخ عليهم .

فحاول (محمد على) ، إذا ، تكوين جيش نظامى من مماليكه الخاصة وأتباعه المخلصين له . ولكنه لم يفلح أيضا لداعى حقدهم على معلمهم الفرنساوى ونفورهم من التعلم على يديه نفورا ذهب بأحدهم الى محاولة الفتك به . فان سيف كان يوما يعلمهم الرماية بالبنادق ؛ فما كان من ذلك الواحد إلا أنه صوب بندقيته نحوه وأطلقها عليه . فمرت الرصاصة بالقرب من جبهته وذهبت بجزء من قبعته ، وهو واقف لا يبدى حراكا ، مع علمه أنه مرمى بندقية ذلك المملوك ، وبالرغم من أن عينه كانت في عينه . ولكنه ، بعد أن أظهر للجميع شجاعته وعدم مبالاته بالموت على تلك الكيفية ، وثب على المملوك واغتصب بندقيته منه بعنف ووقف مكانه في الصف وصوبها الى المرمى وأطلقها ؛ فأصابته في وسطه . فرد حينئذ البندقية الى الرجل وقال له بانفعال : «هكذا تكون الرماية يا حمار! فتعلم»<sup>(١)</sup> .

فطرب الممالك لشجاعة الفرنساوى الجسور ؛ لأن الشجاع يطربه عمل الشجاعة حتى لو بدا من خصمه ؛ وباتوا أكثر اتقيادا له . فتسنى لسيف جعل صف ضباط وضباط مهرة منهم . أخيرا تحول (محمد على) الى فكرة إنشاء الجيش المرغوب فيه

(١) أظر : "مصر الحديثة" لمرسل في كتابه المصون "مصر" في ضمن مجموعة الاويشير .

من أبناء مصر أنفسهم ، بالرغم من أن المحيطين به أنكروا على المصريين استعدادهم العسكري ، ورموهم بالجبن وخور العزائم .

ولكنه ، لعلمه أن المصريين يكرهون الابتعاد عن أهلهم ، والتغرب عن أوطانهم ؛ ويكرهون بالتالي الجندية التي تضطربهم الى ذلك ، أقبل يجمعهم ويحندهم بالقوة والعسف ؛ وأخذ يخطفهم ، زمرا زمرا ، من قراهم ونواحيهم ؛ ويرسلهم ، أفواجا أفواجا ، الى الصعيد حيث كان سيف — وقد اعتنق الدين الاسلامي ، لإزالة أكبر فارق بينه وبين جنوده ، وأصبح "سليمان بك" — يعلمهم ويدربهم . وما زال (محمد علي) مقيما على طريقة تجنيده هذه حتى تكون لديه ذلك الجيش الزاهر ، الذي مكنته (أولا) من الاستغناء عن جنده غير النظامي ، والدائم التمرد من الألبانيين والمكدونيين والأتراك والدالاتية والباشبوزق الآخرين ؛ ومكنته (ثانيا) من الفوز على جميع أعدائه ، وإذلال سلطان تركيا نفسه .<sup>(١)</sup>

غير أن الفلاحين المصريين في تلك الأيام حينما رأوا أن المجندين ، أيا كانوا ، لا يعودون أبدا الى أوطانهم ، ويموتون حتما في دار الغربة ، سواء أكان في المورة أو في ربوع سوريا والأناضول ، ازدادوا كراهة للجندية ورغبة في الفرار من وجهها . وإذا علمتهم الأيام أن بعض العاهات الطبيعية تكون سببا في عدم تجنيد المصايين بها ، أقدموا على اقتلاع أعينهم اليمنى أو يترابها أيديهم اليمنى أو سباباتها كذلك لكي يتنجسوا من التجنيد . ومن لم يجد منهم شجاعة في نفسه للإقدام على أحد هذين العملين كان يفتر من بلده ، ويذهب هائما على وجهه الى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا .

(١) راجع : "تاريخ محمد علي" لمناخب وهامول وموريه وصبرهم .



فاضطر (محمد على) : (أولاً) الى تجنيد ذات العود ومقطوعى السبابات أو الأباهم فى آلاى خاص بهم ؛ و (ثانياً) الى تعقب أثر الفارين وادراكهم ، ولو اعتصموا بأعماق الكهوف والصحارى أو التجأوا الى عبد الله باشا ، الى ولاية عكا . وهذا هو السبب فى أن الحرب نشبت فيما بعد بينهما . لأن عبد الله باشا أبى إرجاع الهاريين المصريين الى حكومتهم ، بالرغم من إلحاح (محمد على) الكثير . فلما بلغت روح المكذوفى منه الحلقوم ، بعث يقول له : «إنى سأتى لأخذهم بنفسى ، وسأرجع بهم وبواحد زيادة عليهم» . وانما قصد بذلك الواحد عبد الله باشا عينه . وفى الحال سير جيشه الى سوريا ؛ وكان من أمر حروبه هناك ، وبره بتهديده ، ما كان<sup>(١)</sup> !

وبما أن أمر تقديم الأنفار للجنديّة كان منوطاً بمشاغى البلدان ، وكانوا هم المسؤولين عن العدد المطلوب منهم ، فحدث ولا حرج عن المظالم والمغارم التى كان التجنيد يسببها فى عموم أنحاء البلاد<sup>(٢)</sup> .

على أن (محمد على) بعد فراغه من حروبه ، وعقب فرمان سنة ١٨٤١ المحظوظ عليه زيادة عدد جنوده على ١٨ ألفاً ، سرح معظم مابقى من جيوشه ، ولم يعد يلتفت كالسابق الى تعزيز جنديته ، لا سيما أن الكبركان قد أناخ عليه بكلكله ، وقعد بكثير من همته الشفاء .

وكان رأى (عباس) خليفته فى التجنيد غير رأيه ، لميل قلبه الى الأرناؤوط والأتراك ، ورغبته فيهم دون العنصر المصرى ، فأقبل يزيد عدد أولئك الأجانب ، ويحلهم من الذكّات العسكرية محل الجنود المصريين ، ويسلحهم بالمسدسات

(١) أنظر : "تاريخ محمد على" لما تجلّين وهامون وموريه وغيرهم ؛ وانظر : "مرسيل" .

(٢) اقرأ الفصل المعنون : (الخدمة العسكرية) فى "مصر المعاصرة" لمريشو .

الأمريكية بدل البنادق، حتى أربى عددهم لديه على ثمانية آلاف . وكان جل قصده أن يتكوّن لديه منهم العدد المعين للجيش المصري برمته . ولكنه، عقب نشوب الحرب بين روسيا والدولة العلية في سنة ١٨٥٤ — وهي المعروفة بحرب القرم — واضطراره الى انجاد تركيا بالمدد المصري المطلوب منها ، اضطر الى تجنيد جنود مصريين . فبالغ في ذلك، حتى قال بعض المؤرخين، ومنهم إدون دى ليون، أن عدد جيشه، ما بين جند نظامى وباشبوزق وضيهم، أربى، في وقت من الأوقات، على مائة ألف . ولكن تلك الجنود لم يكن معتنى بأمر طعامهم، ولا كانت الوقايات الصحية متوفرة حولهم، وكلا الأمرين زاد في نفور الناس من الجندية<sup>(١)</sup>.

فلما آل الأمر الى (سعيد) — وكان مغرما بالعسكرية غرام الملك «الصول» البروسيانى بجيشه المهندم — بالغ أولا في الاعتناء بأمر طعام الجند وحفظ صحتهم . فحسن ماكلهم وتوعها، ونظم المستشفيات العسكرية تنظيما أصبحت معه الإقامة فيها طيبة، والمعالجة متقنة، والشفاء ميسورا، ثم حسن الملابس أيضا — ولو أنه لم يكن رديئا في عهد سلفه — وتفان فيه تفنا عجيبا، متخذًا لتفنته نبراسا تتوع الأزياء في الجندية الفرنسية . وبعد أن أوجد هذه المحبيات، ألغى أمر الاقتراع، وجعل التجنيد تاما وواجبا على كل شاب يبلغ السادسة عشرة من عمره بدون استثناء، على أن تكون الخدمة العسكرية سنة واحدة لاغير . ولكيلا يكون لمشايخ البلاد سبيل الى الجور والتعسف، نزع منهم مسؤولية التجنيد، وأوجد جدولا عاما للواليد في عموم أنحاء القطر، لتكون الدعوة الى العسكرية في حينها أمرا

(١) أنظر: «مصر المعاصرة» لمريث، ص ٢٣ و ٢٤؛ وانظر: «مصر الخديوية» لادون دى ليون

يتم من تلقاء ذاته . فضجت البلاد في بادئ الأمر وتململت ، لظنها أن هذه إساءة جديدة تصاب بها . ولكنها انتهت الى الطاعة والامتثال ، بل الى الارتياح ، حينما رأت التجنيد يعمل بانتظام ، وبدون مظالم أو محاباة ؛ ورأت أن (سعيدا) ، إن احتمل بنفس متفككة ثورة النسوة عليه بسبب قراره ، لم يسمح لأى كان من أعيان البلاد وسراتها بالفرار من نفاذ ذلك القرار في أولاده وذويه . وأظهر من الشدة والصرامة في معاملة المخالفين ما ذهب بالرغبة في المخالفة من صدور الجميع <sup>(١)</sup> .

غير أنه لم يكن في الاستطاعة في بادئ الأمر استخدام جدول المواليد والاعتماد عليه إلا بمساعدة مشايخ البلدان أنفسهم . فلشعور هؤلاء بأن الفرصة آخذة بالتخلص من أيلهم ، انكبوا على اغتنامها والانتفاع منها جهد طاقهم ، لا سيما أن رؤساعهم الأشد بهم التصاقا متأثرون بشعورهم ذاته ، وراغبون أشد الرغبة في أن يصيبوا نصيب الأسد في اقسام أسلاب الفلاحين البائسين .

فأدى ذلك ، مع تقلب أهواء (سعيد) القلب المشهور عنه ، لا سيما في أواخر أيامه ، وتشتت قوى ذهنه عن دائرة الاهتمام بأى أمر كان يشرع فيه ، الى هبوط عدد جنديته الى ٧٥٠٠ عسكرى ، وصيرورتها جندية مظهر أكثر منها جندية عمل .

ولا أدل على تقلب هوى (سعيد) وتشتت قوى ذهنه من واقعة قصها على ابن أحد الرجال الأكثر التصاقا به لأنه كان مربى (طوسون) ابنه ، قال : « كان (سعيد) ذات يوم بمصر . فأرسل الى أبى وهو بالاسكندرية يستدعيه اليه مع ابنه الأمير (طوسون) ليكونا بمعيتيه . فقام أبى مع الأمير الصبى ، وتوجه الى مصر ، وصعد الى

نادرة لسعيد

(١) أنظر : "مصر المعاصرة" لمريثون ص ٢٤ الى ٢٨

القلعة، وأبلغ سمو الوالى أنه صدع بأمره، وأصبح تحت تصرفه . فلم يجبه (سميد) بشئ، ولم يستدعه، ولا استدعى (طوسون) . ثم عاد هو نفسه بعد ثلاثة أيام الى الاسكندرية دون أن يرى ابنه أو يأمر أبى بشئ . فاحتار والدى فيما يصنع؛ وبعد أن بقى في القلعة عدة أيام في انتظار عودة سمو الوالى، ورأى أن الانتظار لا يجدى نفعا، رجع هو أيضا الى الاسكندرية بالصبي الأمير، وعاد الى ما كان عليه . ولم يدر أحد ماذا كان سبب استدعائهما الى مصر<sup>(١)</sup> .

فأعاد (اسماعيل) الجندي الى عددها ونظامها في أيام (ابراهيم) الهام أبيه ورأى أن يقتدى بجدته في إنشاء مدارس خاصة بها وعلى أنواعها . فأسس في العباسية مدرسة للبيادة أقام فيها خمسمائة طالب؛ ومدرسة للخيالة أقام فيها مائة طالب؛ ومدرسة للدفعية أقام فيها مائة طالب أيضا؛ ومدرسة هندسة عسكرية جعل فيها أربعين طالبا . وعهد بإدارة هذه المدارس الى المساجور سليمان بك، وكان قد تخرج من مدارس باريس ومتر العسكرية . وأنشأ مدرسة لأولاد رجال كل فرقة من فوق جيشه، يتعلمون فيها من سن ست الى سن تسع عشرة ما يحسن أن يتعلمه أمثالهم . ولم يكتف بذلك، بل أسس مدرسة لكل أورطة من أورطه لتعليم رجالها القراءة والكتابة . وأنشأ في القلعة مدرسة كبيرة للصف ضباط أقام فيها نيفا وخمسمائة متعلم، وذلك زيادة على المدرسة التي أنشأها في القلعة لأولاد حرسها وأتمها ثمانمائة منهم .

(١) رواها لى حضرة صدق القاضى عبد الحليم بك عارف نجى المرحوم حسين باشا عارف المعروف باللالا بالاسكندرية .

(٢) أهم مرجع فيما يأتى عن إصلاح الجندي تحتاج "مصر المسلمة والخبشة المسيحية" لهادى . (الفصل العاشر، والفصل الحادى عشر) .

وما قىّ يزيد عدد جنوده ، بالتدريج ، بين مصريين وسود ، حتى استكمل منهم ثمانية عشر آلايا بيادة ؛ منها آلايان سودانيان ، في كل آلاى ثلاثة طواير ، وأربعة طواير بندقين موزعة لى الآلايات ؛ وأربعة آلايات مسلحة بالرمح والقرايين ، في كل آلاى ستة كراديس ؛ وأربعة آلايات مدفعية ، في كل آلاى ست بطاريات : بطاريتان راكبتان ، وأربع بطاريات بيادة ؛ وثلاثة آلايات حاميات مدفعية ؛ وثلاثة طواير عمال عسكريين . فبلغت قوة الجيش العامل المتدرب — اذا جمعت — ستين ألفا ؛ وبلغ الاحتياطى ثلاثين ألفا ؛ وغير النظامى ستين ألفا ؛ وسلحت البيادة ببنادق ريمنجتن ، بعد بنادق شاشبو ، وحفظ منها ما أناف على ٢٠٠ ألف بندقية احتياطيا . أما المدفعية فسلحت بمائة مدفع من مدافع كروب ، ونحسين مدفعا خفيفا من معامل أرمسترونج ؛ وسلحت الحاميات بمدافع وهرندرف بوصة ١٠ ، و ٨ ، و ٣٠٠ مدفع خفيف . وأنشئت بالقرب من مصر معامل للبارود والخرطوش . فبلغ من كثرة الذخيرة المصنوعة فيها والمستوردة من الخارج أن (اسماعيل) أرسل جانبا منها الى الأستانة ، تبرعا منه ومكرمة .

وجعلت مهمة الجيش في بادئ الأمر ، زيادة على المحافظة على الأمن العام ، حفظ الحدود من غارات العربان والحبشان عليها ؛ ثم استعملوه في الفتوحات والاستكشافات والحروب ، التى سيأتى بيانها .

رأى أيضا أن يقتدى بمجده العظيم فى الاستعانة بضباط غربيين على تدريب جنوده التدريب العسكرى العصرى المطلوب . ولكنه — لئلا تتخذ الدول الأوروبية من ضباطهم الذين قد يتدربون لتلك المهمة وجها لإيجاد نفوذ لهم على البلاد ، أو تنشأ منافسات بينهم اذا فضلت فى الطلب إحداهن على الأخرى — عهد بتلك

المهمة السامية الى ضباط أمريكيين من الذين اشتهروا في الحرب الأهلية . فوقع اختياره في الأول على ضابط يقال له « مط » كان قد حضر الى القطر لأشغال خاصة به ؛ فانخدع ( اسماعيل ) فيه وظننه كفاً للمهمة ؛ فكلفه باحضار ضباط بمعرفته ليقوموا معه بها ؛ ولكنه مالبث أن تحقق قلة جدارته . فصرفه وأحضر الجنرال ستون مكانه <sup>(١)</sup> .

الأمر يكاد  
في الجيش

بغاء هذا الجنرال لورنج ، والكرنيل داي ، والميجر لنج ، والكرنل جرير ، والضباط كلستن ، وريد ، وبراوت ، والكرنلن بردي وميش ، والميجر ديش وغيرهم ، وزمرة مختارة من أفاضل الرجال ، منهم الميكانيكيون والمهندسون الحربيون والجيولوجيون كتشل ، والجغرافيون : كلوكت ، وفيلد ، وغيرهما . واتكب الجميع على عملهم مهمة شماء وقلوب مخلصه . وكان نظام الجيش وتدريبه وتعليمه على الطريقة الفرنسية في بادئ الأمر . ولكن بعد انكسار فرنسا في سنة ٧٠ وظهر تفوق التعليم الألماني ، أحل هذا محل ذلك ؛ وأخذ الاعتناء بالمدفعية يزيد على الاعتناء بغيرها ؛ فأصبح ضباطها أكفاً من ضباط القيادة والخيالة ، ولو أنهم جميعاً كانوا بيضا من المصريين والأتراك والشراكسة ، حتى ضباط الأورط السودانية .

تفوق المصريين  
على الشراكسة  
والأتراك

على أن المصريين الصميمين كانوا أيضاً أكفاً من الشراكسة والأتراك ؛ وذلك لأن هؤلاء — وجميعهم من أولاد البكوات والباشوات ، الشاغلين مناصب الحكومة الرفيعة ، وأصحاب السرايات الفخمة ، الفاصلة بالجواري والسراري والعبيد — كانوا أولاد بيئة أصلية غير صالحة لجلهم جنوداً ذوي طباع عسكرية صحيحة لأن أول خطواتهم في الحياة كانت داخل دور الحريم . ولما يشبون ويتعرعون ، لم يكونوا

(١) أنظر : « مصر في عهد اسماعيل » لماك كون ص ١١٥

يقدمون ولا يجبرون على الإقدام على أى تمرين عضلى . فما كان عند بعضهم من قوة في العضلات إنما كان هبة محضة من لدن الطبيعة . وبما أن معظمهم ، بحكم بيتهم ، كانوا شديدي الميل الى الباه ، فان ذات الأقوياء منهم كانوا لا يلبثون بعد حين حتى ينهزلوا ويضعفوا .

نعم إن أهلهم كانوا يرسلونهم منذ تجاوزهم سن الصبوة الى المدارس الاعدادية ليكتسبوا فيها عدة سنوات متتالية ؛ ولكنهم ، بسبب الترف المحيط بهم ، وتذليل أهلهم لهم ، قلما كانوا يمتازون على أقرانهم من أولاد الفلاحين والحضرين المصريين بسوى المصروف الكبير والبلادة العظمى . فكانوا ينقلون والحالة هذه الى المدارس العسكرية عملا بمبدأ تحويل التلامذة البلداء اليها . فيتخرجون منها بعد ٤ أو ٥ سنوات ضباطا عجرفتهم وخيالهم كبيرتان ، على قدر رفعة مولدهم ونبل أحسابهم ؛ ومعلوماتهم قليلة ، وآدابهم لا تدانى الرفعة ولا عن بعد ؛ بخلاف أولاد الفلاحين والحضرين المصريين ؛ فانهم ، لشطف العيش الذى اعتادوه ، واعتاده أجدادهم قبلهم ، كانوا أقوياء البنية ، قنوعى المعيشة ، بعيدين ، بسبب ضيق ذات أيديهم ، عن مسببات الأسقام والضعف ؛ وكانوا يمتازون في المدارس عادة على أقرانهم أولاد الأغنياء بالذكاء والنباهة والاجتهاد . ولكن ذلك لم يكن يجديهم نفعا ؛ لأن ذات الداخلين منهم المدارس العسكرية مباشرة كانوا ، بسبب مواهبهم هذه عينا ، يقعون في دور النعائم سنة زيادة على أقرانهم البلداء . ثم يدخلون الجيش بعد تلك السنة الاضافية في الوظيفة عينا المعطاة الى زملائهم البلداء قبل سنة . نعم ان الحكومة في السنة الاضافية التى كانوا يكتسبونها في المدارس أكثر من زملائهم البلداء كانت في الأول تمنحهم المرتب المربوط لطولاء في الجيش ، ولكنها قطعت عنهم فيما بعد ، وميزت بذلك الأغنياء على المجتهدين المتقوين .

فأصبح أولئك ، لهذا ولميزاتهم البلادية الأخرى ، يعتقدون أنفسهم من طينة أرق من طينة زملائهم أولاد المصريين الصميمين ؛ ولم يكن يريح تقويم معوجهم ، وهم في وظائفهم :

(أولا) لأنه إذا سهل إصلاح ناقص يعرف أنه ناقص ، فن المتعذر كلية إصلاح ناقص يرى نفسه كاملا .

(ثانيا) لأن آمالهم في الترقى والتقدم لم تكن مبنية على رقيهم في المعارف والمعلومات ، وتقدمهم في معارج الكمال والكفاءة ، بل على حكايات وقصص ، تروى لهم عن أبطال وقائعها المدهشة أنهم مدينون بتقدمهم الى مجرد الحظ والسعد والمقدور . فكانت حياة آمالهم ، والحالة هذه ، مفسدة في الحقيقة لاجتهادهم وجهودهم .

فكانوا ، إذا ، يعاملون العساكر الموضوعين تحت إمرتهم معاملة السيد لتقدم والعبيد ؛ ويعاملون زملائهم المصريين معاملة يشتم منها رائحة الفطرسه والاحتقار ، تحت كساء الأدب المتشاخ .

أما الصف ضباط فكانوا كلهم أو جلهم مصريين ، ويعاملون جنودهم كما يعامل الاخوان إخوانهم <sup>(١)</sup> .

تأسيس مدور  
أركان حرب

وأشار ستون باشا على (اسماعيل) ، حملة على تأسيس مدرسة أركان حرب ، أقام فيها عشرين طالبا .

وكانت هيئة أركان الحرب بعد انسحاب بلانا Plana باشا الفرنسي على غير مسمى . وذلك لأن ميول الباشوات ، قواد فرق الجنود الأرفعين ، لم تكن تقبل

(١) أصل : " مصر المسلمة والحبشة المسيحية " لداي ص ص ٦٣ الى ٦٦



أن يكون لوظائف تلك الهيئة العسكرية السامية من وجود فعل لا اعتقادهم بأنه يجب أن يكونوا الكل في الكل، وإياهم أن يقاسمهم أحد سلطتهم .

فأراد ستون باشا أن يغير هذه الحالة، ويجعل الاتصال بين الجيش وهيئة أركان حربه متينا فعلا . فبذل في ذلك جهده، ولكنه لم يتمكن من بلوغ أربه، بالرغم من أن ثقة الخديوي به بلغت بسموه أنه لتقص وجده ذات يوم في مصلحة التلغرافات هدد رجالها بوضعهم تحت إدارة الحربية، أى تحت إدارة ستون باشا<sup>(١)</sup> .

فلم تستمر قيادة الجيش منفصلة عن رئاسة أركان الحرب فقط، بل إن قسم المهمات عينه، تحت رئاسة أفلاطون باشا، بقى منفصلا عنها، وما هو أدهى، بقى منفصلا عن قيادة الجيش ذاتها . فأدى الانفصالان الى ضعف في نظام القوة العسكرية المصرية، ظهر جليا بنوع خاص في الحملة على الحبشة .

الاتصال  
بين الجيش  
وأركان الحرب

وليت الأمر اقتصر على مجرد الانفصال، ولكنه تعداه الى قيام كراهة ونمؤ شعور امتنان في نفوس ضباط الجيش وقواده لضباط هيئة أركان الحرب، وذلك بسبب تبعية هؤلاء الضباط لرؤسائهم الغربيين الذين كان الشراكسة والأتراك يكرهونهم : (أولا) لكونهم أجانب جنسا ودينا؛ (ثانيا) لأنه لم يكن يمكن إجراء الإصلاح الذى جرى بأولئك الغربيين من أجله إلا اذا علت كلمتهم على كلمة العناصر الشرقية، وفاق نفوذهم على نفوذها .

الغربيين رجال  
الهيئة

غير أن الجنرال ستون والزمرة التى أحضرها معه تمكنا، بالرغم من ذلك جميعه، من القيام بأعمال خطيرة في المضمار الذى استدعيا للعمل فيه، وفى مضمار الرحلات العلمية والاستكشافات الجغرافية والابحاث الحيولوجية التى تألق بها سنا ملك (اسماعيل) .

(١) أظن : "مصر المسلة والهيئة المسيحية" ص ٧٠ وما يليها .

تعزير الطوابي

أما في المضمار العسكري فإن جميع الطوابي القائمة على سواحل البحر الأبيض المتوسط من خليج السلوم الى العجمي ومن العجمي الى أبي قير ورشيد ودمياط، وطابقي الناصورة والديماس بالاسكندرية، رمت وحصلت؛ وأوجدت مطبعة وليتوغرافيا تامتان، كاملتا الأدوات في وزارة الحربية؛ ونشط تعليم الجنود والضباط تنشيطا عجيبا؛ فبرع المتعلمون على الأخص في الرسم الخطي والتوبوغرافي والخرطى براعة أدت بالجنرال (ستون) الى الاعتراف بان استعداد المصري في هذا الفن وفي الرياضيات على العموم يفوق متوسط الاستعداد الغربي؛ وأصبح معظم الضباط، لا سيما ضباط هيئة أركان الحرب، وضباط النشأة الجديدة، يتكلمون الانجليزية علاوة على الفرنسية. أما الجنود فعملوا الاشتغال في صنع ملابس وأحذية وخلافها لأنفسهم. ثم عدلت مدة الخدمة العسكرية فجعلت قصيرة، وتقرر تسريح نصف القوة بعد تمرينها، والاثنيان بغيرها مكانها، على الطريقة الروسية بعد واقعة بينا سنة ١٨٠٦، لكي يكثر عدد المتميزين في البلاد، ويكونوا تحت طلب الحكومة اذا ما دعت الى حشدهم الطوارئ. لهذا الغرض جعلت هيئات الجيش بحيث تسع ثمانين ألف عسكري يحشدون في ظرف شهرين.

على أنه لم ينجم عن هذا جميعه ولا عن التحسين المستمر الذي بات الخطة المتبعة ولا عن الطريقة التي سير عليها في ترقية الضباط بالامتحان إصلاح تام بمعنى الكلمة كله؛ لأن انفصال هيئة أركان الحرب عن الجيش انفصالا كليا حال دون تمكن الأمريكيين من تنظيم ذلك الجيش تنظيما صحيحا، ودون اتخاذ كآباء وفرادى من الآليات طبقا للمتع في الجيوش الغربية. هذا ما كان من أمر إصلاح الجندية.

إصلاح البحرية

أما البحرية، فانها بعد كارثة ناقلين التي ذهبت بعارة (محمد علي) لم تعد الى بحريتها القديمة أبدا . وبالرغم من أن الباشا العظيم أعاد على يدى سيريزى بك المهندس البحرى الفرنساوى الشهير جانباً كبيراً منها الى الوجود لشعوره بالاحتياج اليها فى حروبه مع الدولة العثمانية — والكل يعرف أن (ابراهيم) الهام توجه بحراً مع جميع أركان حربه الى يافا ليقابل فيها جيشه الزاحف الى سوريا عن طريق العريش، وأن معظم المدفعية المصرية التي دكت أسوار عكا دكا نقلت على ظهور السفن الحربية وبالرغم من أن (محمد سعيد) تبنى تربية بحرية، لتعلق فكر والده العظيم باعادة بحريته الى أحسن مما كانت عليه أيام بهجتها وعزها القديمين بعامل اقتناعه بحقيقة قول تيمستكل، البطل اللاتنى القديم من أن « البرلمن ملك البحر » فان البحرية المصرية لما لأنها كانت بنت العجلة التي لم تدع مجالا ووقتا كافيا لحفاف الأخشاب المستعملة فى بنائها، فباتت تلك الأخشاب عرضة للتسوس بسهولة، بفعل المياه والرطوبة، وإما لأن معالم عمارات الدول المتمدنية جمعاء تغيرت بعامل البخار، مذهب فى الملاحة محل القلوع، دون أن تتغير معالمها هي، ما فتئت آخذة فى الانحطاط، وذاهبة الى البوار رويدا، رويدا، حتى كادت تنيت فى خبر كان، فى أواخر أيام (سعيد). ولولا أن هذا الوالى أنشأ أسطولا بخاريا نياليا ليكون دوما تحت طلبه اذا ما احتاج الى نقل جنوده البرية عليه من جهة الى أخرى بسرعة فى البقاع التي لا سكة حديدية فيها، لصح القول انه ترك البحرية المصرية خلفه أثرا بعد عين .

فتناول (اسماعيل) باهتمامه الفائق الأسطول الخشبي، غير المدرع، المخلف عن جده، وأقبل يصلح محتله ويحدث معداته ويحسن معاملته حتى جعله سلاحا يعنده وعدة يهاب مفعولها .

ثم شرع ينشئ جوارى أخرى طبقا لمقتضيات الأيام . فعمر فرقاطتين — إحداهما "اللطيف" صاحبة حادثة الشحط في قناة السويس قبل افتتاحها ، والتي احترقت فيما بعد وهي في البحر على بعد ٦٠ ميلا من السويس — وكورشتين وسلوين وأربع مدفعات ، وعشر برديات ، وثلاثة يختات ، ومائة وخمسة عشر مراكبا شاطيا .

وأوصى ، كما سبق القول ، معامل طولون على بناء ثلاث فرقاطات مدرعة ، مقدمة لابتناء غيرها ، اذا آنس عن بنائها سكوتا ؛ ولكنه ما رأى — بعد حادثته مع تركيا ، بسببها ، أن تقوية عمارته قد تدخله في مشاكل كان في غنى عنها ، لفاذ مشاريعه وبلوغه مراميه ، وقد لا يجد تعضيدا من دول الغرب في حلها لمصلحته وطبقا لرائته — إلا وحول بحريته ككلها من حرية الى تجارية . فضمها الى الباقي من الشركة "العريضة" وأنشأ من كليهما البحرية الهندية التي أخذت تسير مراكبها على البحرين الأبيض والأحمر ، وعلى النيل في فصل الشتاء . فأنشأت خدمة أسبوعية بين الاسكندرية والأستانة خصت بها عشرة من سفنها ؛ وخدمة خمسة عشر يومية بين السويس وأقصى الممتلكات المصرية في شرق أفريقيا ، على المحيط الهندي ، خصت بها عشر سفن أخرى ؛ وخدمة ثلاثة ، خمسة عشر يومية أيضا ، من شهر نوفمبر لغاية شهر مارس على النيل بين القاهرة وأسوان . وبسبب عدم وجود عدد كاف من المصريين الخبيرين في الفنون البحرية استخدم فيها عدد كبير من الأجانب . فكان معظم الرابنين وكل رؤساء الدفة منهم ، كما أن جميع المهندسين كانوا من الانجليز .

فلما جعل (اسماعيل) إصلاح جديته وبحريته في مأمن من الطوارئ ، وأوجد عنده الاختيار زمرة من الرجال الأفاضل الذين يركن اليهم في المهمات العلمية الشائقة ،

أقبل ينفذ أغراضه التوسيعية الرافعة ؛ ودخل بقدّم ثابتة في سبيل تحقيق الشطر الثالث من خطته .

احتلال فاشودة      ففى سنة ١٨٦٥ احتلت عساكره المصرية فاشودة ، احتلالا رسميا ، فسدت بذلك طريق النيل الأبيض في وجه أصحاب الزرائب في بحر الغزال وخط الاستواء .

وأصحاب الزرائب تجار — منهم كثيرون أوروبيون — كانوا يذهبون بمصائب مأجورة منهم الى بلاد (السود) ، فيحفرون خنادق يضعون داخلها بضائعهم وأسلحتهم ورجالهم ، ويحيطونها بزرائب من شوك ، ثم يشرعون في جمع السنّ والريش ، مقايضة بالخرز والحرايب والأساور وغيرها من الأشياء المرغوب فيها في تلك الجهات ، ويخزنون ما يجمعونه في زرائبهم ، ويبقون على ذلك الى أن يلقوا فرصة في البلاد ، فيهاجمون أهلها بنادقهم . فما يسمع السود صوتهما إلا ويفزون كالأنعام ، مملوئين رعبا وخوفا . فيغتم التجار ويسبون ويعودون الى زرائبهم .

وكان التجار الأوروبيون قد باعوا زرائبهم الى وكلائهم العرب منذ سنة ١٨٦٠ فوضع جعفر باشا صادق ، حاكم السودان السابق ذكره ، الضرائب على الزرائب . ثم احتكرها من الحكومة السيد أحمد العقاد ، شريك السيد موسى العقاد — وكلاهما من أشهر أصحابها — بخمسة آلاف جنيه في السنة ، على أن لا يتجر بالرقيق ولا يفزو بلاد العبيد . ولكنه لم يَفِ بوعده وتعهده ؛ وما زال رجاله يتجرون بالرقيق ، ويفزون العبيد ، حتى أصبحت بلاد خط الاستواء وبحر الغزال فوضى ، وأهلها في غاية الضيق والشدة . فرأى (اسماعيل) أنه لا يمكن إصلاح الحال ، وإبطال تجارة الرقيق ، معا . إلا اذا ضم بلاد بحر الغزال وخط الاستواء الى أملاكه السودانية . فعول على ذلك وبادر الى تنفيذه .

«وانتدب في سنة ١٨٦٩ السير صموئيل بيكر باشا لتلك المهمة ؛ وكان قد ذهب الى السودان ، في أيام موسى باشا حمدى ، قاصدا اكتشاف منابع النيل الأبيض على نفقته الخاصة ، والقيام بمفرده بالعمل الخطير الذى كانت الجمعية الجغرافية الانجليزية قد أرسلت الرحالتين سبيك وجرانت سنة ١٨٥٨ لإتمامه عن طريق رنجبار ؛ فاكتشف الرجلان بحيرة فكتوريا نياتزا في ٢٨ يولييه سنة ١٨٦٢ وسماها على اسم ملكتهما . أما بيكر ، فانه فضل الذهاب عن طريق الخرطوم ليستطرد الاكتشاف من جندوكورو بالبر — حيث كانت وصلت في سنة ١٨٤١ آخر حملة أرسلها (محمد على) للوقوف على منابع النيل — وذلك على رجاء أن يلتقى بالرحالتين المذكورين ، فيكون نجدة لهما ، ويشاركهما في تخار الاكتشاف . فخرج من الخرطوم في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٦٢ بمركبين كبيرين وذهبية ، ومعه خمسة وأربعون رجلا مسلحون بالبنادق ، وخمسون من الخدم والبحارة ، وتسعة وعشرون من الجمال والخيول والحمر ، ومقدار كبير من الحبوب ، وبضعة صناديق من أساور النحاس والخرز الملون ، الرائجة هناك بدل العملة ؛ فوصل جندوكورو في ٢ فبراير سنة ١٨٦٣ وحط رحاله ، وأخذ يتأهب للسفر برا ، وإذا بالرحالتين سبيك وجرانت قد أقبلا في ١٥ منه ؛ فأخبراه باكتشاف بحيرة فكتوريا ، وأنه لا يزال أمامه بحيرة أخرى ليكتشفها ، أخبرهما الأهليون بها . وأعطياه خريطة سيرهما ، وجميع ما علماه عنها ، ثم استطردا السفر شمالا الى أوروبا ، وسار بيكر جنوبا في البر الشرقى بقصد اكتشاف تلك البحيرة . فأتى عليها في ١٤ مارس سنة ١٨٦٤ بعد معاناة مشقات كبيرة وأخطار جمة ، لا سيما بسبب تجار الرقيق المنتشرين في تلك البلاد ؛ وقد أتاها أولا من الجنوب ، ثم جال فيها براكب السود ، فاتى شمالها ، ورأى مصب النيل الآتى من بحيرة فكتوريا ، وخرج النيل الأبيض

مبه السريكر

الذاهب شمالا، وسماها إدوارد نياتزا، على اسم ولي عهد بريطانيا العظمى في ذلك الحين؛ ثم عاد إلى جندوكورو، وسار منها بذهبته ومركبه حتى وصل الخرطوم في ٣ مايو سنة ١٨٦٥ فأقام فيها إلى ٣٠ يونيو، وخرج منها في ذلك اليوم إلى بربر، فسواكن، فبلاد الانجليز. فوصلها في أكتوبر سنة ١٨٦٥»<sup>(١)</sup>.

وقد رأينا كيف قام هذا بأموريته؛ وكانت بلاد خط الاستواء لا تزال مأجورة للسيد أحمد العقاد في الخرطوم، فألقى بيكر صهره وابن أخته أبي السعود العقاد للنظر في مصالح تجارته. ولكن الرجلين لم يتفقا معا واضطر بيكر إلى رفع شكواه من أبي السعود إلى المراجع العليا بمصر واتهامه إياه بمعاكسته والعمل في الخفاء على تقوية دعائم النخاسة والاتجار بالرفيق. فأتى ذلك بالحكومة إلى استدعاء أبي السعود إلى القاهرة ومحاكمته<sup>(٢)</sup>.

وقد رأينا أيضا أن (اسماعيل)، بعد استعفاء بيكر باشا، عين الكرنيل جوردون مكانه، ووعدنا بالتكلم عن أعمال هذا الرجل الطائر الصيت في هذا الباب.

«فالكرنيل جوردون ولد في مدينة ولويتش ببلاد الانجليز سنة ١٨٣٣ وانتظم في سلك العسكرية سنة ١٨٥٢ وكان ميالا بالطبع إلى لقاء الأهوال والصبر على المكاره مما اتصل إليه بالإرث عن آبائه وأجداده المعروفين بالإسالة والبأس في الحروب السكوتلاندية؛ وحضر حصار سيستوبول سنة ١٨٥٥ فشهد له بالدرية والإقدام. وفي سنة ١٨٦٠ سافر إلى الصين ودخل الجرش، فواقع عدة وقائع دلت على شجاعته

جوردون

(١) أنظر: "تاريخ السودان" لرحوم نعم بك شقير.

(٢) أنظر: "اسماعيلية" لبيكر باشا.

وتمام براعته في الفنون العسكرية؛ فنال من امبراطور الصين لقب "سارى عسكر".  
وفي سنة ١٨٦٥ عاد الى الجيش الانجليزى، ففرق فيه الى رتبة كرنيل<sup>(١)</sup>.

ثم عين في لجنة الطونة، فتعرف نوبار باشا به في الأستانة، وسأله عما اذا كان يعرف رجلا يريد أن يخلف السير صموئيل بيكر على رأس المهمة السودانية المعهود بها اليه؛ فقدم جوردون نفسه، على أن تجيز له حكومته القبول. فغوبرت الحكومة البريطانية في شأنه؛ فأجازت له الخدمة تحت اللواء المصرى. فحضر الى القاهرة، وما لبثت أخلاقه القويمية المستقيمة والحادة معا أن اكتسبت له احترام الجميع وإجلالهم، وكراهة البعض. وكان (اسماعيل) يحله جدًا ويقول: «إنى أشعر حيناً أحادثه أنى أمام رجل حق ترغنى رجوليته على احترامه»<sup>(٢)</sup>.

فسار جوردون من مصر، ومعه أبو السعود البادى ذكره الى الخرطوم؛ فأخذ منها جنودا، في جملتهم ابراهيم افندى فوزى — الذى صار فيما بعد ابراهيم باشا فوزى، المشهور بحوادث أسره عند الدراويش، وبتاريخه الذى كتبه عن السودان المعاصر— وسار جنوبا؛ وبعد وصوله جندوكورو بشهرين اكتشف ثلاث زرائب لتجار الرقيق على بحر الزراف؛ فهدمها، وأعتق الأرقاء الذين وجدهم فيها. وما لبث أن وجد في أبى السعود ذات الروح الخائسة التى كانت قد اتضحت ليىكر باشا، فسجنه وأهانته، ثم أقصاه عن حملته<sup>(٣)</sup>.

«وفي ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٤ جاءه خمسة وعشرون رئيسا من رؤساء السود، وقدموا له الطاعة، وشكروه على مطاردته تجارة الرقيق في بلادهم. وفي الشهر التالى

(١) أنظر: "تاريخ السودان" لرحوم نوم بك شقير.

(٢) أنظر: "خديويون وباشاوات" لمورلى بل ص ٢٠.

(٣) أنظر: "رسائل جوردون الى أخيه".



ضبط يوسف بك، مدير فاشودة، زمرة من النخاسين ومعهم ١٦٠٠ رقيق و ١٩٠ رأس بقر أتوا بها من بحر الزراف .

ورأى جوردون أن هواء جندوكورو غير صحي، فقلل مركز حكومته الى الادو، وذلك في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٤ وامتدت حكومته من ملتقى نهر سوبات بالنيل الأبيض الى بحيرة فكتوريا نياتزا، وأهم ما اشتغل به تأسيس نقط عسكرية قوية على النيل لأجل حماية البلاد من تجار الرقيق، وحفظ النظام والأمن . فلم تنته سنة ١٨٧٤ حتى كان قد أسس عشر نقط على النيل الأبيض وجعل فيها ٦٤٠ من العساكر السودانية و ١٥٠ من العساكر المصرية و ٦٥٠ من الباشبوزق والداقلة والجعلين، ثم أسس نقطة في مرولى على نيل فكتوريا، ونظم في جيشه عددا كبيرا من الأرقاء الذين حررهم من الزرائب .

وكان بيكر باشا قد أحضر باحرتين، قطعا، من مصر بقصد بناءهما وتنشيط الملاحة في البحيرات؛ ولكن انقضت مدته ولم يتمكن من بناءهما . فلما تم لجوردون تأسيس النقط العسكرية، حمل قطع الباحرتين في البرالى جنوب شلال الفولا، قرب الدفلاى، وبناهما هناك؛ وسمى الكبيرة منهما "الخديوى" والصغيرة "نيانزا"؛ فبقينا بين الدفلاى وبحيرة ألبرت نياتزا الى قيام الثورة المهدية<sup>(١)</sup> .

ومن صحب جوردون الى خط الاستواء أو انضموا اليه بعد ذهابه الكرنيل لنج — وهو من الضباط الأمريكان في الجيش المصرى — وقد قال (اسماعيل) فيه : « إنه عمل مع عسكريين في أيام قلائل لمصاحبة مصر أكثر مما فعل السرموئيل بيكر بجيش

(١) أنظر: "تاريخ السودان" لعم بك شقير .

في أربع سنوات، وبنفقة بلغت مليوني ريال ونصف مليون<sup>(١)</sup> - والدكتور أمين المعروف بأمين باشا، وجيسي، والكرنيل براوت الأمريكاني، وعبد العزيز بك ابن لبنان باشا الفرنسي .

أما الدكتور أمين، فاسمه الأصلي إدوارد شيتير؛ وقد ولد في ٢٨ مارس سنة ١٨٤٠ أمين باشا في مدينة أولبين، من أعمال سيليزيا، بروسيا<sup>(٢)</sup>، وتلقى العلوم في فيينا وباريس؛ ونال شهادة دكتور في الطب؛ ثم دخل خدمة الدولة العلية في اسكودار، وبقى الى أن سمي جوردون حاكما على خط الاستواء، وكان الدكتور أمين يعرفه من الأستانة، فذهب الى الخرطوم، واستأذنه في السفر اليه، فأذن له؛ وحال وصوله منحه لقب "بك" وعينه حاكما على الادو .

وأما جيسي، فكان ضابطا إيطاليا، شديد العارضة قوى الارادة؛ رافق الجيش الانجليزى الى حرب القرم بصفة مترجم؛ ثم انضم الى جوردون في خط الاستواء . واستعان جوردون بأولئك الضباط على درس البلاد وتمهيدها وضمها الى الأملاك المصرية . فعند وصوله الى جندوكورو، أرسل الكرنيل لنج الى بكاريقا ملك يونيورو لكشف خبره . فوجد أن جميع المتشردين من تجار الرقيق قد اجتمعوا اليه، ووجده على عصيانه؛ فلم ير الوقت ولا الظروف مناسبة لقتاله؛ فتركه وشأنه، وذهب الى متاسى، ملك أوغنده، فاذا به لا يزال على ولائه . فعاد بالخبر الى جوردون . فأرسل جوردون أمين بك الى ذلك الملك للحفاظ على موثته؛ وأرسل جيسي الى بلاد بحر الفزال لكشف خبرها؛ ولما عاد أرسله بمركبين الى بحيرة ألبرت نيازنا، لاستطلاع حالها،

(١) أطر: "مصر المسلبة والهبشة المسيحية" لهادى ص ٨٠ و ٨١

(٢) كتب قبل معاهدة رسايل .

وحال القبائل المقيمة على سواحلها ، وذلك في مارس سنة ١٨٧٦ ؛ فطاف جيسى البحيرة ، وقضى في طوافه تسعة أيام ؛ فوجد طولها ١٤٠ ميلا وعرضها ٥٠ ميلا ؛ ووجد القبائل القاطنة حولها معادية للحكومة .

أما عبد العزيز لينان بك ، فانه قتل في ثورة أثارها السود على العساكر وهم ينقلون قطع الباختين المأز ذكرهما الى الدفلاى ؛ فأخذ جوردون بشأه . وترى تفاصيل ذلك مبينة بشرح واف في الكتاب المعنون "جوردون في السودان" — وهو مجموع رسائل وكتب بعث جوردون بها وهو في تلك الأصقاع السحيقة الى أخته بانجلترا<sup>(١)</sup> .

وبقى جوردون مجدا في تنظيم البلاد وإصلاح شؤونها بلا مساعدة مصر الى سنة ١٨٧٦ ، فاستغنى ، وعاد الى القاهرة ، ومنها الى بلاد الانجليز ، تاركا پراوت ، من أركان حربه ، ويكلا مكانه على خط الاستواء . ثم ذهب الكرنيل پراوت ؛ فتاب عنه أمين بك . فبقى الى أيام الثورة المهدية ، ثم انقطعت أخباره .

وكان حاكما على السودان في مدة ولاية جوردون على خط الاستواء اسماعيل باشا أيوب . فغرت في عهده حوادث جملة ذات بال ، أهمها فتح بحر الغزال وبلاد النمام وسلطنة دارفور وضمها الى أملاك الحكومة المصرية على يد الزبير رحمت باشا .

والزبير هذا ولد في جزيرة واوسى بالسودان ، من قبيلة الجميعاب المقيمة على النيل الكبير بين جبل قرى وجبل الشيخ الطيب في ٨ يولية سنة ١٨٣١ ؛ ودخل مكتبا في الخرطوم . فتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن ، وتفقّه على مذهب الامام مالك . ولما بلغ الخامسة والعشرين من عمره تزوج بابنة عم له ، واشتغل بالتجارة ؛ ثم حدث

(١) وهو الذى ذكرناه باسم "رسائل جوردون الى أخته" .

بعد سنتين أن ابن عم له يدعى محمد عبد القادر دخل في خدمة علي أبي عموري ، من أهالي نجح حمادي ، ومن التجار الجكار الذين كانوا يتجرون في جهات بحر الغزال ، وسافر معه خاسة ؛ فأخذت الزير الشفقة عليه لاعتقاده أن بلاد بحر الغزال كثيرة الأخطار بعيدة الشقة ؛ فلحقه بقصد إرجاءه ؛ فأدركه في رحلة ودشلى على النيل الأبيض ، مسيرة يوم من الخرطوم ؛ وأخذ يثبط عزمه عن السفر . فأقسم ابن عمه أن لا يعود الى الخرطوم قبل أن يتم سفرته ؛ فشق ذلك على الزير ، وأقسم له بالطلاق انه ان لم يرجع عن عزمه سافر معه ؛ فلم يزل ابن عمه مصرا على السفر . فسافر الزير معه برا بقسمه ، ودخل صحبته في خدمة أبي عموري . فسار بهما الرجل من ودشلى في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٥٦ قاصدا بحر الغزال ، والزير يستعيز بالله من ذلك السفر ويتوقع منه الشر والأخطار . فجاء بأحسن ما كان يتمي ، وكان السبب في بلوفه مقاما لم ينله أحد في السودان قبله ، ولاناله بعده سوى (محمد أحمد المهدي) «وعسى أن تكررهما شيئا وهو خير لكم» .

فما زال الرجل سائرا بهما حتى حط رحاله في زريبة علي بن عامودي المعروفة باسم عاشور ، على اسم شيخ البلد ، حيث أقام الزير مساعدا مخدومه على تجارته بضعة أشهر ؛ ولكن أهل تلك البلاد ما لبثوا أن هاجوا على التجار ، طمعا في أموالهم سنة ١٨٥٧ ؛ فجمعوا جموعهم من كل الجهات ، وهاجموا الزرائب ، قتلوا بعض التجار وسلبوا أموالهم ، وهاجموا كذلك زريبة أبا عموري . فقام الزير في رأس رجاله ، وأشعل النار في المهاجرين ، وهزمهم شر هزيمة ، بعد أن قتل منهم خلقا كثيرا .

فلما سمع التجار في تلك الجهات بانتصاره عليهم جاءوه ، والتفوا حوله ، وأجبه أبو عموري اذ رأى أن سلامته كانت على يديه ، وجعل له قسما من أرباحه ؛ ولما

هدأت البلاد تركه في محله ويكلا عنه، وسار الى الخرطوم . فغاب ستة أشهر، وعاد ببضائع جديدة؛ فوجد عند وكيله من المحصولات البلدية ما لم يكن يجمعه هو في سنين؛ فزادت رغبته فيه، وعرض عليه الشركة بالنصف، فأبى؛ وعزم على إنشاء محل تجارى لنفسه .

وبهذا العزم رجع الى الخرطوم سنة ١٨٥٨ وكان قد جمع من تجارته مع أبى عمورى نحو ألف جنيه؛ فاشتري بها بضائع وذهبية واكثرى بعض الأنفار، على عادة التجار، وسلحهم بالبنادق، وسار بهم والبضائع في الذهبية الى مشرع الريك، ومنها برا الى بلاد قولو؛ وكان عليها ملك يقال له كواكى، فرحب به وأكرم مثواه . فأخذ يتجرف في بلاده حتى اجتمع عنده من سنّ الفيل وريش النعام وغيرهما من خيرات البلاد شئ كثير . فأرسلها مع ابن عمه، محمد أحمد رحمت، الى الخرطوم با فباعها، وعاد اليه ببضائع البدل . فسافر بها في سنة ١٨٥٩ الى بلاد النمام الواقعة الى الجنوب الغربى من بلاد قولو؛ وكان عليها سلطان يقال له السلطان تكة . فقدم له الزير هدية فاحرة، واستأذنه في الاتجار في بلاده؛ فأذن له — وكانت كثيرة الجواميس والفيلة، ولا قيمة لسن الفيل فيها لكثرتها؛ ولم يكن النمام يعرفون الحير ولا الجمال ولا الخيل . وكان مع الزير حمار جميل؛ فأهداه الى السلطان؛ فاستغرب هيئته وظنه رجلا مسوخا فلم يقبله . ولكنه احتسب للهدى نيته، وكافأه عليها بترويجيه أكبر بناته المدعوة (رانبوه) . فعلا مقامه بتلك المصاهرة في عيون أهل البلاد، وزادت تجارته رواجاً وتحسيناً، واجتمع عنده في وقت قصير شئ كثير من سن الفيل والخرتيت وغيرهما .

وفي شهر مارس سنة ١٨٦٢ استأذن السلطان تكة في العود الى الخرطوم، وسار  
بسلمه يقصد تلك العاصمة، فربصاحبه أبي عمورى، فوجده متأهبا للسفر بتجارته  
هو أيضا الى تلك الجهة. فاتفقا على الذهاب معا، ولكنهما تخلصا من مشقة نقل  
البضائع بالبر، بنيا مركبين، ووسقا فيهما بضائعهما ورجالهما البالغ عددهم ٢١٤ نفرا،  
وسارا في نهر نبقو، أحد فروع بحر الغزال، الذى لم يسلكه أحد قبلهما. وهما  
يقصدان مشرع الريك. فما مخرا فيه ١٣ يوما بلياليها إلا واتسع مجرى النهر حتى صار  
أشبه بحيرة واسعة منه بنهر، وخفى عليهما المجرى الأصل، فتأها برجالها خمسة وسبعين  
يوما، ثم وقع لهما ولن معهما من الحوادث الغريبة والعجبية معا، ما هو أشبه بروايات  
السندباد البحرى البغدادى منها بوقائع حقيقية. وأخيرا أتيا مشرع الريك في ١٩ يولييه  
سنة ١٨٦٣ وأقلعا بالمراكب منها الى الخرطوم فدخلوها بمن يق من رجالها، وعددهم  
سنة، في ١١ سبتمبر سنة ١٨٦٣

فلبت الزير فيها بضعة أشهر ريثما باع تجارته واشترى بثمنها تجارة أخرى وأسلحة  
وذخائر. وفي ٢٩ أبريل سنة ١٨٦٣ برح الخرطوم الى بلاد النمام، فوصلها في ٢٥ يولييه  
سنة ١٨٦٤، وقدم هدايا نفيسة لللك تكة، فسر بها، وأولم له وليمة فائحة، ذبح  
فيها عددا وافرا من الوحوش ومائة كلب من أسمن الكلاب المعتة لأكله.

فعاد الزير الى دار زوجته رانبوه، وشرع فى بيع بضائعه. وكانت العادة فى تلك  
البلاد أن يبيعوا فى الأسواق أصحاب الجنايات : كالسارق والزانى، ويذبحونهم كالغنم،  
ويبيعون لحومهم طعاما. فاقتدى منهم من وجده أهلا لحمل السلاح، حتى اجتمع عنده  
نحو خمسمائة رجل. فسلحهم بالأسلحة النارية. وعلمهم حملها واستعمالها. فأوجس

(١) أنظر : "تاريخ السودان" للرحوم نعيم بك شقير.

الملك تكة شرا، وخاف منه على مملكته، واستشار كهانه، فأقروا على قتله . فعلبت بذلك امرأته رانبوه، ابنة الملك، وأخبرته به سرا، ونصحته بالرحيل من بلاد أيها . فاهتم بالأمر وتزلف الى الملك تكة بالهدايا ، واستأذنه في السفر الى بلاد ملك يقال له دوبه بلفه أن فيما سنّ فيل بكثرة ، فأذن له ظاهرا ، وأوعز في السرا الى جيشه أن يكتنوا له في الطريق ويقتلوه هو ورجاله . فما ابتعد قليلا عن بلاده إلا واعترضه جنوده الذين كانوا في الكين . فأصلاهم نارا حامية لم يطيقوها . فانهمزوا ودخل الزير بلاد الملك دوبه ، وكان عدوا الملك التامم . فلما علم بما جرى ، خرج لمقابلته في مسيرة أربع ساعات من عاصمته ، وأنزله في جواره على الرحب والسعة ، وبنى له خصا مربعا منيعا من الخشب ، وأمدّه من الحبوب والمؤونة بما يكفي رجاله مدة طويلة .

فأرسل الملك تكة جيشا جرارا بقيادة عمه مغبوه الى بلاد الملك دوبه ، اهترت له البلاد في أبعد أعماقها ، واستولى الرعب على الملك وقومه ، ففروا هارين خلسة تحت جناح الظلام .

فلما رأى الزير منهم ذلك ، أخذ ينظر في أمر نجاته ، واذا برسل من لدن الملك تكة وردوا عليه وقالوا له : « إن حرمة المصاهرة وسابق المودة تمنعان الملك من محاربتك ، ولكنه يرغب اليك أن تخرج من جميع بلاد الملك دوبه التي أصبحت تحت سلطانه ، وتذهب الى حيث تشاء ولك الأمان » . فأجابهم الى ذلك وخرج الى بلاد قولوب وكان ملكها قد غدر بأخيه منصور وقتله ، فلم يشك بأن الزير قادم للأخذ بثأره ، فلم يسمح له بالبقاء وتهدده ، وكان الفصل شئا . فطلب الزير اليه أن يمهله الى أن ينقطع المطر ، فبني . ففاجزه الحرب . وجرت بينهما عدة وقائع

دموية انتهت بقتل الملك وأخذ ابنه أسيرا ، وامتلاك الزير بلادهما ، وجميع البلاد المجاورة لها الى بحر العرب . فاتخذ عاصمة (بابه) التي سميت بعد ذلك « بديم الزير » مركزا له ، وصار فيها ملكا ، تتقاطر اليه الناس من كل الجهات للانتظام في خدمته . وكان أول ما سعى اليه فتح طريق التجارة بين بحر الغزال وكردوفان . فأوفد في مارس سنة ١٨٦٦ رسلا بهدايا الى مشايخ عربان الزريقات الواقعين في طريق التجار . بجاء ثمانون شيخا منهم ، وعاهدوه على فتح الطريق ، وتأمين القوافل والتجار من مسلمين ومسيحيين . فجعل لهم مقابل ذلك جملا معلوما يتقاضونه من التجار . فكثير زود الداس وراجت التجارة لقرب تلك الطريق وسهولتها . وفي سنة ١٨٦٩ قدم من الخرطوم رجل من متخفي حجاج العرب يقال له الحاج محمد البلالي يقصد احتلال بحر الغزال ، ومعه سرية مؤلفة من ٢٠٠ من العساكر المنظمة السودانية ، عليهم صاغ اسمه محمد منيب ، و ٤٠٠ من العساكر الباشبوزق ، عليهم سنجق يدعى كوشوك على ، و ٦٠٠ من الخطرية . فطاف بلاد بحر الغزال ، ودخل زرايتها ، وقرأ لأصحابها فرمان الحكومة بتسميته مديرا على بحر الغزال ، فمنهم من أطاع وسلم ، ومنهم من عصى فخارب أوفز .

ثم وجه حملته على الزير . فجمع الزير جيوشه . ومن بلغا اليه من أصحاب الزرائب المجاورة له . وكن للبلالي في خور على الطريق . فلما اقترب من الكين أشعل النار في جيشه ، فقتله وقتل بعض عسكره وأسر الباقي . ولكنه أصيب في ذلك اليوم برصاصة في كراعه الأيمن ، ورجع محمولا الى مركزه . فبعث بنجر ما كان الى جعفر مظهر باشا ، حاكم السودان إذ ذاك ، وانتشر خبر انتصاره على البلالي في أقاصي السودان ، فزادت شهرته وازداد نفوذه .



فلم يرق انتظام ملكه للسلطان تكة . فأرسل في أوائل سنة ١٨٧٢ عمه (مغبوه) بجيش جرار لمناصبته العدا . فأغار على مملكته ؛ وبعث يقول له إنه لا يسمح بتأسيس ملك في جواره ؛ فلما أن يعود تاجرا كما كان ، وإلا أعاده بالقوة الى تجارت . ف وقعت الحرب بينهما ودامت سنة كاملة ؛ جرت فيها عدة وقائع شديدة ؛ وفي آخرها قتل السلطان تكة وعمه مغبوه ؛ ودان لازير ثمانية من كبار ملوك التتار كانوا في حروب مستمرة بعضهم ضد بعض ؛ يصيد فيها بعضهم البعض صيد الطيور ؛ وجاءته الأقوام من مسافات بعيدة ، مقيمى الطاعة ، وطالين عمالا من قبله ؛ فأجابه الى ذلك . وكانت الرزاقات ، في أثناء حربه مع التتار ، قد نقضوا العهد وقطعوا الطرق وقتلوا بعض التجار . فلما انقضت الحرب أنفذ اليهم رسلا يسألهم عن سبب ذلك . فأجابوا بالشتم والسباب ، وأقسموا أن لا يدعوا مسافرا يمر اليه عن طريق بلادهم إلا قتلوه وسلبوه ماله .

وكان على دارفور إذ ذاك سلطان يقال له ابراهيم . فأرسل الزير اليه كتابا في يونيه سنة ١٨٧٣ أخبره بما أتاه الرزاقات من نكت العهد ، وقطع السابلة ؛ والتمس مساعدته عليهم . فلم يجبه السلطان على كتابه ، ولا انتهى الرزاقات عن التعدي . فساق الزير جيشه الى بلادهم ليحاربهم . فجمعوا لقتاله . فحرت بينه وبينهم عدة وقائع من ١٠ يولييه الى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٣ وكان النصر فيها كلها له ؛ وفي الأخيرة منها انهزم الرزاقات شرانهزام وقتل منهم خلق كثير ؛ وأصبحت بلاد "شكا" كلها في يده . وكان الرزاقات قد استخدموا فقيها من فقهاء التعايشة يقال له عبد الله محمد آدم تورشين ، ليقرأ لهم الأسماء في خلوته ، لعلها تقبض على سلاح الزير ، فلا تنطلق ناره في ساحة الحرب ؛ وتعهدهوا له ببقرة من كل مراح .

الله التعايشي

كيف يذهب هنا الفكر الى ما يرويه الرومان الكاثوليك عن سقوط السلاح من أيدي جنود نابليون الأول في حرب روسيا سنة ١٨١٢ انتقاما من الله لتعديبه على البابا بيوس السابع !

• فوقع (عبد الله) أسيرا في يد المتصرف في حلة السروج ، بين شكا وداره . فأمر الزير بقتله . فقال له اثنا عشر عالما كانوا بمعيته ، مهمتهم تنبيهه الى معوج يرويه في أحكامه : « إن الشرع لا يسمح بقتل أسير الحرب المسلم ، والسياسة تنكر قتل رجل يعتقد الناس صلاحه ، لأن قتله ينفر القبائل من القتال » . فامتنع الزير عن قتله ، ولكنه ندم فيما بعد على امتناعه ، لأن عبد الله ذاك عاش ليكون من أعظم البلايا على السودان . فانه أصبح عبد الله التعايشي ، خليفة المهدي المشهور ، وصاحب القطائع والأهوال التي لا تزال الخيلة ترتعد لمجرد ذكرها .

ولما دخل الزير بلاد الرزيقات ، فزائتان من مشايخ هؤلاء العربان ، وبلحا الى السلطان ابراهيم في القاهر . فبعث اليه الزير بكتاب في ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٣ يسأله تسليمهما اليه ، ويحذره من استماع أقوالهما لتلايق في حرب مع « الدولة المصرية ، ذات السطوة الغالبة ، والمدد غير المقطع » .

سلطان دارفور  
والزير

فما كان من السلطان ابراهيم — وكان قد حقد على الزير لدخوله بلاد الرزيقات التي هي جزء من أملاكه — إلا أنه ، بدلا من أن يجيبه على كتابه ، أرسل الى بعض مشايخ الرزيقات خطابا مشحونا شتما وسبابا له ، يقول فيه : « لا تظنوا أني أترك البلاد لهذا الطاغية الجلابي ، وها أنا أعد الجيوش للزحف عليه وطرده بالخرى والخرسان » .

فلما اطلع الزير على خطابه هذا ، كتب اليه في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٧٣ يؤاخذة ، ويحمله تبعة كل ما يسفك من دماء المسلمين ، فيما لو عمد الى حربه . وبعد أن أفهمه

أنه لا يخافه ولا يهابه، قال : « أما اذا كنتم تودون خروجنا من بلاد شكا ، لأنكم تحسبونها قسما من بلادكم ، فاعلموا أن ذلك إنما يكون بالتراضى والسلم بينكم وبين سمولى نعمتنا الخديو المعظم ، بأن تضمّنوا لنا نفقات الحملة على الرزيقات التى بلغت نيفا وعشرة آلاف كيس . فاذا انفقتم مع سموه على ذلك ، وكتب لنا أمرا لرفع أيدينا ، عدنا الى حيث كنا ، نجمع جيوشنا امتثالا لأمره ؛ وإلا فلا يخطر ببالكم خروجنا من هذه البلاد ! » .

الزير يقدم  
دان التى فتحها  
حكومة مصر

وكتب فى أثناء ذلك الى حكامدار الخرطوم ، اسماعيل أيوب باشا ، يعلمه بحاله وانتصاره على الرزيقات ويسأله أن يرسل من يتولى حكومة البلاد التى فتحها فى بحر الغزال ودار فور ، بالنيابة عن خديو مصر ؛ وقال فى الختام : « فاذا ما وصل الحاكم واستلم البلاد ، عدت الى تجارى ، تاركا كل ما أفقت من الأموال فى الفتح هدية لحكومتي السنية ، وانتظرت مكافأتها الأدبية حسبما تقتضيه عدالتها وكرمها » .

بغاهه الجواب بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٣ بما مؤداه : « عرضنا كتابكم على الجنب العالى الخديو ، فشكر ولاءكم ، وامتح رغبتكم فى وضع البلاد التى فتحتموها بين يديه ليولى عليها من يشاء ؛ وقد أنعم عليكم بالرتبة الثانية مع لقب "بك" ، وولاكم أمر البلاد ، على أن تدفعوا لخزينته جزية سنوية قدرها خمسة عشر ألف جنيه » .

فقبل الزير الجزية ، وتولى أمر البلاد رسميا .

ولكن السلطان ابراهيم لم يطلق على بقائه فى بلاد شكا صبرا . فاصدر أمره الى مقدم الجنوب فى داره ، واسمه أحمد شطه ؛ ومقدم الشرق ، واسمه سعد الور ؛ فأخذوا فى حشد الجيوش وجمع العدة لإخراجه منها . وكان الزير يراقب حركات

المقدمين وسكنتهما ، ويلفها اسماعيل باشا أيوب في الخرطوم فيدفعها الى الخديو في مصر .

فأقر الخديو على اغتنام الفرصة التي كانت تترقبها حكومته منذ فتح كردوفان ، وأرسل الى الزير ٢٨٠ من العساكر المنظمة وثلاثة مدافع نجدة ؛ وأمر اسماعيل أيوب باشا ، بفهز جيشا مؤلفا من نحو ثلاثة آلاف وستمئة مقاتل من الجنود السودانية والمصرية والباشبوزق الشايقية والأتراك والمغاربة والمنطوقة ، وأربعة مدافع جبلية وساروخين ، على أن يزحف بها الى دارفور من الشرق ، والزير يزحف اليها من الجنوب ، فيمّا الفتح .

ولكن الفتح كله تم على يد الزير ، ولم يكن لجيش الشرق أى عمل فيه . فان فتح دارفور أحمد شطه وسعد النور لما اتما استعداداتهما ، زحفا بجيش يزيد على ثلاثين ألف مقاتل قاصدين شكا . فجرت بينهما وبين حاكمها واقتتان كانت العاقبة في كليهما للزير ؛ وقتل المقدومان في الثانية ، وانهمزت جيوشهما . فتقدم الزير الى داره واحتلها ؛ وبني فيها استحكما منيعا ؛ وبعث الى السلطان ابراهيم بكّاب في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٤ ينهته بما كان ؛ ويحمله من جديد مسئولية الدم المهرق ، ويشهد الله بينهما ؛ وكُتب الى علماء الاسلام في دارفور يسألهم عما دعا سلطانهم الى المغاربة وهلاك عساكر المسلمين من الطرفين .

فلم يجبه أحد ؛ ولكنهم أخذوا في حشد جيش جديد للأخذ بالتأر . فجمع رجل يقال له الشرتاي أحمد نمر - وكان كبير البرقد - شتات جيش المقدوم أحمد شطه ؛ وأتى وحصر الزير في الاستحكام الذي بناه ؛ وأخذ يشاغله حتى تصل الجيوش التي يعدها السلطان ابراهيم . فصبر الزير عليه حتى علم أن الجيوش آتية نجدة له . فأمر

( راجعاً ) — أحد قواده — وقد اشتهر فيما بعد أمره شهرة كبيرة ، فخرج اليه بفرقة من الجيش ، فقتله هو ومن معه وغنم ما عنده من خيول ودروع وخوذ ومواش .  
وفي ١٦ أغسطس سنة ١٨٧٤ بعث الزبير بكتاب الى السلطان ابراهيم يدعو للتسليم الى السلطة الخديوية ، حقنا لنماء المسلمين ، ورغبة في ترك خزائنه وأمواله له ، وبقائه مكروما مبعجلا عند الجميع ، وإلا فالقتال .

فلما وصل السلطان ابراهيم كتابه ، طار صوابه ، وجهز جيشا عرمرما ينيف على المائة ألف مقاتل ، بينهم عدد كبير من الفرسان المدربين ، والمشاة المسلحين بالبنادق ؛ وعقد لواءه لعمه الأمير حسب الله ، وجملة من الرؤساء والمقدمين . فوصلوا داره في ٢٥ أغسطس سنة ١٨٧٤ ، وحصروا القوت المصرية في الاستحكام من الجهات الأربع ، وكتبوا الى الزبير كتابا يقولون فيه : « لقد دخلت بلادنا ، وقتلت وزيرنا أحمد شطه ثم الشرطى أحمد نمر ، فانخرج الآن من بلادنا لنشيعك بالسلامة والأمان » ؛ وأرسلوا الكتاب مع ثلاثة رسل . فكتب الزبير اليهم : « إني دخلت بلادكم عنوة ، ولست أنوى الخروج منها إلا بقدر من الله ؛ فاذا كنتم قد جئتم لحرب ، فتقدموا لها ؛ وإلا فعودوا من حيث أتيتم ! » .

وقفة داره

ورأى الرسل بعض عساكر الخانم الذين كانوا في جيش الزبير الخاص قد اجتمعوا على جثة آدمى يتقسمونها فيما بينهم ؛ فأخذ بعضهم الرأس والكراع ، وبعضهم الفخذين ، وبعضهم الصدر ؛ وشرعوا يشوونها على النار ، ويأكلونها . فاقشعرت أبدانهم ؛ فعادوا وأخبروا بما كان مما رأوا وأجيبوا به .

فاخمد القور على الحرب ، ونزلوا ضمن دائرة مرمى الرصاص ، وأخذوا يناوشون الزبير القتال كل يوم من قبل طلوع الشمس الى ما بعد نصف الليل . وكان معه

زهاء ١٢٠٠٠ مقاتل مسلحين بالبنادق فأصلحهم نارا حامية، صبروا عليها سبعة أيام؛ ولكنها أهلكت منهم خلقا كثيرا . وفي اليوم الثامن تقضوا خيامهم ، وزلوا بعيدا عن مرمى الرصاص ؛ غير أنهم لم يزالوا على حصر الزير ومن معه ومناوشتهم القتال، الليل والنهار، حتى كاد يفرغ الزاد من المحصورين؛ وإذا برئيس يقال له الملك أحمد أتى من معسكر الفور طالبا ابنته — وكانت قد وقعت في أسر الزير في واقعة أحمد شطه — وقدم عشر أواق ذهب فدية لها . فأخذ الزير يسأله عن قوة جيش الفور وحركاته؛ وإذا بالحرس الذين كان قد وضعهم في مأذنة جامع داره لمراقبة حركات العدو يشيرون اليه بالصعود اليهم . فصعد ؛ فرأى الفور في حركة وجلبة . فنزل الى الملك وقال له : «إذا كنت تذهب وتأتيني بالخبر فاني أسلمك ببتك بلا مقابل» ؛ وأقسم له قسما غليظا . فرجع الملك الى قومه — وجبه الأبوى تغلب في فؤاده وضميره على كل عاطفة سواه — وقال لهم : «إن الزير طلب عشرين أوقية ذهب فداء ابنتي، ولم يكن معي سوى عشر أواق» . فقالوا : « خذ هذه عشرة أخرى ، وبادر وأحضر ابنتك ، لأن الجيش يستعد للهجوم على السور غدا من جميع الجهات» . فأخذ الذهب وسار الى الزير بالخبر ، ليلة الخميس ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٤

وكان الفور في تلك الليلة قد شربوا الخمر وأكلوا لحم الضأن والإبل، وناموا نوم الراحة . فانتهر الزير هذه الفرصة الثمينة ، وخرج اليهم بثمانية آلاف رجل بهيئة صريع، وزحف في جنح الليل حتى صار على قيد مائة متر منهم . فأمر عساكره ، فصبوا عليهم الرصاص كالطرار الوابل . فقاموا مذعورين الى سلاحهم، وصوبوا على المهاجمين نيرانهم . فأصاب الزير رصاصة طائشة في يده اليمنى جرحته جرحا بليغا؛ ولكنه لم يعبا بها ؛ بل بقي يشند قومه ، ويصب الرصاص على الأعداء حتى اضطرمهم الى

تولى الأدبار منهنزمين ، وقد امتلأت الأرض من قتلاهم ، وفيهم أربعون رجلا من أولاد السلاطين .

بجمعت الغنائم . فكان فيها نحو ألفى درع ، وألفين وسبعائة خيمة ، وثمانية مئذنة ، قديمة مكتوب على بعضها اسم (سعيد باشا) ، وشئ كثير من الأسلحة والذخائر الحربية ، ومن الحبوب والزراد ما كفى الجيش أربعة أشهر .

غير أن الأمير حسب الله عاد بجمع شتات جيشه وهاجم الزير في السور في ٨ سبتمبر سنة ١٨٧٤ ؛ فدام القتال بين الطرفين أربع ساعات متوالية ، حتى كثرت القتلى في جيش القور فانهزموا شر هزيمة .

فلما بلغ السلطان ابراهيم خبر انكسار عمه الأمير حسب ، الله استعظم الأمر جدًا واستكبره ؛ وصاح بقومه صيحة عامة ؛ فخرّد منهم جيشا كثيفا بلغ عدده نحو مائة وخمسين ألفا بينهم ثلاثون ألف فارس وعدة رجال مسلحين بالبنادق وثمانية مئذنة ؛ وعزم على الخروج الى الحرب بنفسه . تخلف على الفاشرا بنه الأكبر (محمد الفضل) وطلب من رجال دولته أن يعمل كل منهم ابنه الأكبر خليفة عنه مع ابنه محمد الفضل ؛ ففعلوا . فرحف بجيشه على داره ، فوصلها في صبحى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٤ واحتاط السور من الجهات الأربع ، وهاجم من فيه بجميع جيوشه هجمة واحدة . فأطروه نارا حامية ثبت رجاله عليها حتى الساعة الواحدة بعد الغروب . وفي اليوم التالى أعاد الكرة على السور من قبل طلوع الشمس ؛ فإكانت الساعة الرابعة من النهار حتى ردوا على أعقابهم . فاستراحوا الى ما بعد الظهر ؛ ثم عادوا الى الهجوم بعزم صادق . مستقتلين وثبتوا ، والرصاص يحصدهم حصد الزرع ، الى أن فصل الليل بينهم وبين أعدائهم ؛

فرجع القور، وقد قتل منهم في ذلك اليوم خلق كثير، فبهم البعض من أولاد السلطان ابراهيم وأولاد أخيه وأعمامه وعماته .

وفي الليل أتى الزير كتاب من السلطان ، مملوء شتما وسبابا وتهديدا ، وقد أقسم فيه بالله العظيم إنه لا بد من إعادة الكرة عليه في الصباح ، ودخوله الاستحكام عنوة ، وتأدية صلاة الجمعة في مسجد داره . وفي الساعة الخامسة من الليل أطلق على السور خمسة وأربعين مدفعا ، فلم يجبه من فيه ، وشرعوا يستعدون للعد . فلما أصبح الصباح وانكشف معسكر الأعداء ، وإذا به خال من الجيوش ، فخرج الزير بنفر من رجاله يستطلع الخبر ، فوجد أن الأعداء قد هربوا بالفعل ، ولم يكن هناك خدمة ؛ لأن رجال القور لم يعودوا يستطيعون مهاجمة السور ؛ فهجروا السلطان . فبهم ليجمع شتاتهم ، ويسير بهم الى جبل مرة ليمتنع فيه . فجمع الزير ما خلفه في معسكره ، وشرع في الاستعداد لملاقا به .

وفي ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٧٤ خرج بالجيوش مقتنيا أثره حتى أدركه في اليوم التالي في بلدة منواشي الواقعة على مسيرة يومين الى الجنوب الشرقي من الفاشر ، ومعه من العساكر نحو ثلاثين الفا وثمانية مدافع .

فرتب السلطان عساكره ميمنة وميسرة وقبلا ؛ وكان هو ومن معه من الأبطال المعدودين من أقاربه وغيرهم مع المدافع في القلب . وما طلعت شمس الأحد ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٧٤ حتى نشبت الحرب . فأطلق القور على رجال الزير أحد عشر مدفعا . فما أجابهم ؛ بل ساروا سيرا حربيا منتظا قاصدين القلب . فهجمت عليهم عساكر ميمنة القور وميسرتهم ، واشتد القتال . ولكنه ما مضى إلا خمس دقائق حتى انجلت الحال عن تفهقرهم الى الوراء . عند ذلك هاجم السلطان ومن معه

رقة منواشي



في القلب ؛ فهزموا مقدمة الزير ودخلوا القلعة واشتبك القتال بالسيوف والحراب ؛ وكنت ترى السلطان يمحول في وسط المعركة ، ويقاقل كأنه الأسد ؛ غير أنه لم يكن إلا القليل حتى خرقتيلا هو ومن معه من الفرسان والشجعان ، وفيهم الكثير من أولاده وأكابر دولته ؛ وانكشفت الحرب عن النصر المبين للقوة المصرية .

فأخذ الزير جثة السلطان ، وكفنها بالأنسجة الفاخرة ، ودفنها في جامع منواشى باحتفال عظيم ، لإجلالاً لمقامه ، وإقراراً ببسالته . ثم دفن القتلى من أولاده وأكابر دولته ، وعفا عن جميع الأسرى ، وسمح لهم بالذهاب الى حيث شاءوا . وقد غنم في هذه الواقعة المدافع الثمانية وسبعة وعشرين حمل حمل جبخانه ما عدا الأسلحة النارية وغيرها .

الاستيلاء  
على الفاشر

وبعد أن استراح أربعة أيام في بندر منواشى ، سار بالعساكر الى الفاشر ؛ فدخلها في ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٤ ، قبل طلوع الشمس . فوجد عائلة السلطان وأهالى الذين تركهم بالفاشر قد فزوا منها ، ولم يبق فيها سوى التجار وبعض العلماء . فأنهم على أموالهم ودمائهم وأحسن معاملتهم . فلما بلغ الأهالى ذلك ، أخذوا يقدون اليه ليلاً ونهاراً ، مقدمين الطاعة والامتثال ؛ ولم يكن إلا أيام قليلة حتى دانت له جميع أهالى السلطنة ؛ وطلب منه عبد الله التعايشى أرضاً في قبجة ، غربى الكلككة ؛ فأعطاه إياها ، على أن يكف عما كان به من التدجيل ، فرضى .

أما اسماعيل أيوب باشا المهاجم لدارفور من الشرق ، فانه أبطأ في سيره جداً ؛ وعند وصوله الى فوجة كتب الى الزير ، وهذا إذ ذاك في داره ، يقول : « إني جئتكم بنجدة ، فتشدد ! » . فبعث الزير اليه يقول له : « انا كنت قد جئتني بنجدة ، فلماذا هذا الإبطاء في السير ، والعدو محقق بنا بجيوش لا عداد لها » . فأجاب :

« ما أنا أمرتك بالتقدم الى داره ، ولا أفندينا . فاذا استطعت أن ترفع الحصار وتنجو بجيشك الى هنا ، فافعل ؛ وإلا فدير أمرك بما تراه صوابا ! » . وبقي في فوجة حتى انقضت الحرب ؛ وبعد دخول الزير الفاشر بعث اليه بالخبر ، فلقية الرسول في طريقه الى داره ، فانثنى اذ ذاك عنها ، ووجه الجيش الى عاصمة دارفور ، فدخلها في ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٤ ؛ فأكرم الزير لقياءه ، وأطلق له مائة مدفع ترحيبا به .

وكان المتخلفون من جيش الفور ، لما تحققوا موت السلطان ابراهيم في منواشي ، قد ولوا عمه حسب الله سلطانا عليهم ؛ وذهبوا الى جبل مرة وتحصنوا فيه . فلما حضر اسماعيل أيوب باشا الى الفاشر سلمه الزير ادارة البلاد ، وجهز جيشا مؤلفا من ١٢٠٠٠ مقاتل ، فيهم ٤٠٠ من العساكر المنظمة ، و ٢٠٠ فارس من عساكر الحكومة ، وزحف على جبل مرة . فلما رأى الأمير حسب الله قوته ، سلم بلا قتال ، وكان معه بعض أولاد السلطان ابراهيم وعمتهم الميرم عرفة ، وغيرهم من أولاد السلاطين ، ونحو ألف ومائتي رجل من كبراء البلاد وأعيانها . لجأ بهم جميعا الى الفاشر بعد أن تغيب عنها في تلك المهمة ستة وتسعين يوما .

وكان الأمير حسب الله قد سأله بعد التسليم أن يساعده على توليه البلاد ، ليحكمها تحت طاعة الحكومة الخديوية ، فيدفع لها مائة ألف جنيه سنوية . فأعجب الزير هذا الرأي ، واعتقده الصواب الذي فيه راحة البلاد والحكومة معا . فعرضه على الحكمدار ، وأسنده بكل قوته ؛ ولكن الحكمدار رفضه بتاتا . فوقع بين الاثنين جدال طويل أفضى الى النزاع ؛ وأرسل الأمير حسب الله والأمير محمد الفضل ابن السلطان ابراهيم وكثيرون غيرهما من أولاد السلاطين الى مصر ، وأمر الزير بالذهاب الى داره والاقامة فيها بعساكره الى أن يصدر اليه أمر آخر بالرجوع الى بحر الغزال .

فذهب، وإذا بكاتب أتاه وهو فيها، من عباده التعائشي، يقول فيه: «رأيت في الحلم أنك المهدي المنتظر، وإنى أحد أتباعك. فاخبرني ان كنت مهدي الزمان لأتبعك!». فكتب الزبير له: «استقم كما أمرتك. أنا لست بالمهدي؛ وإنما أنا جندي من جنود الله أحارب من طغي وتمرد!». .

ولم يمض شهر حتى ورد عليه كتاب من اسماعيل أيوب باشا يقول: «إن بوشا أcha الأمير حسب الله شق عصا الطاعة، بجمع بقية أولاد السلاطين في جبل مرة، وملأ البلاد عيثا وفسادا»؛ وأمره بالخروج اليه وإخماد ثورته. فصعد بالأمر وسار إلى جبل مرة في ٣ أغسطس سنة ١٨٧٥، وشهر على بوش حربا عوانا مدة خمسة عشر يوما؛ فترك بوش الجبل واعتصم بالفرار. فغادر الزبير ابنه سليمان مع ١٢٠٠ جندي في الجبل، وتبعه حتى أدركه في صرف الجدار قرب كبكية، فأوقع به واقعة شديدة، انتهت بقتله وقتل أخيه سيف الدين وسبعة وعشرين رجلا من كبراء جيشه.

ثم توغل الزبير بجندته في بلاد المغرب؛ فدانت له ديار نامه، والمساليات، وقرم، وسلا، حتى أتى التربة الفاصلة بين دارفور ووددای. فأقام فيها أياما للراحة، بعزم الدخول في دار وددای وإخضاعها للحكومة الخديوية؛ وكان عليها إذ ذاك السلطان على ابن السلطان محمد شريف. فبعث اليه الزبير بكاتب يدعو إلى الطاعة؛ ثم دخل بلاده وتوغل فيها، حتى صار على مسيرة يومين من عاصمته. فورد عليه كتاب منه يدل على قبوله الدخول في طاعة الحكومة الخديوية؛ وقد تعهد بدفع مبالغ معلوم، جزية سنوية، على أن يبقى سلطانا على بلاده؛ ووجه اليه أحد وزرائه بهدايا كثيرة للفاوضة معه في هذا الشأن.

ولكن قبل وصول الوزير، ورد على الوزير كتاب من اسماعيل أيوب باشا، بناء على إرادة سنية، يلح عليه بالرجوع الى دارفور في الحال . فرجع الى الفاشر متأسفا على ما فاتته من فتح وددای . فأخبره الحكمدار أن سلطان وددای أرسل وزيره أحمد تنقة الى مصر عن طريق سيوه متشكيا للجناب الخديو؛ فأمر جنابه العالي برجوع الوزير؛ ولكنه أنعم عليه برتبة اللواء الرفيعة مع لقب "باشا" . وشرع اسماعيل أيوب باشا، بعد دخوله الفاشر، في بناء حصن منيع للعساكر على التلة الغربية منه؛ فبنى سورا مربعا متينا من الطوب سمكه ثلاثة أقدام، وطول الضلع الواحدة منه مائتا قدم؛ وأقام في أركانه الأربعة أبراجا، على كل ركن برجاً، جعل فيها المدافع؛ وحفر من وراء السور خندقاً بلغ عمقه خمسة عشر قدماً، وأحاطه بجزيرة من شوك؛ وبني من داخل السور ديواناً للحكومة ومترلاً للحاكم وثكنة للعساكر المنظمة؛ وأما العساكر غير المنظمة فأقرها خارج السور؛ وهدم المنازل التي في جواره، بفعل الأرض التي حوله في غاية الانكشاف الى مسافة بعيدة . بناء حصناً منيعاً جدياً . ثم وزع منشوراً في كل البلاد، ودعا الناس الى الفاشر لأخذ الأمان . فطفقت الوفود تأتيه من الجهات الأربع؛ فيؤمنهم ويرجعهم الى بلادهم . ثم أمر فعمرت سوق كبيرة في الفاشر، وعاد الناس الى معاطاة أشغالهم كالعادة .

وبعد أن تمهدت البلاد، جعلها أربعة أقسام، وهي: مديريات الفاشر، وداره، وكلكل وكبيكية، وإدارة أم شمقة؛ وأقام في كل من مركزي داره، وكلكل، حصناً كالذي أقامه في الفاشر؛ ورتب في كل مديرية أورطتين من العساكر المنظمة، وستة سناجق من الباشبوزق الشايقية والأثراك والمغاربة، وبطارية بستة مدافع .

وأما إدارة أم شمقة، فرتب فيها بلوكين من العساكر المنظمة وسنجقا واحدا من الباشبوزق، لقربها من الأبيض .

ثم شرع في وضع الضرائب على الأهالي؛ بفعل على كل نفر خمسين قرشا في السنة، ما صدا أهل اليسار، فانه جعل عليهم ضرائب أعظم على نسبة يسارهم، فقبلوها مرغين؛ لأنهم كانوا قد سئموا عيشة الاضطراب والقلق التي وصلوا اليها في آخر سلطة الفور، وناقوا الى السكينة . ولكن لم يطل الأمر حتى انتشر الباشبوزق في أنحاء البلاد، وتفاوضوا الضرائب من الأهالي بالعنف والقوة . فاستعظموا ذلك، وفضلوا العودة الى ما كانوا عليه قبلا .

وكان عندهم من أولاد السلاطين، الأمير هارون الرشيد ابن الأمير سيف الدين ابن السلطان محمد الفضل؛ فبايعوه سلطانا عليهم في أوائل سنة ١٨٧٧؛ وثاروا ثورة عامة وحاصروا حاميات الفاشر وداره وكلكل؛ والذي حصر الفاشر الملك سعيد كبير البرقي، والمقدم آدم، مقدم الشمال سابقا، فهاجمها مرتين، وكادا يستوليان عليها، لولا أن العساكر حاربوا حرب الأسود، فصدهوا . ولكنهم لم يقفوا على رفع الحصار؛ فأرسل حسن باشا حامى الجويسر، مدير الفاشر، في طلب المدد من الخرطوم فأتاه عبد الرزاق باشا بجيش كبير؛ فتصدى له العصاة في بروش، بين أم شمقة والفاشر، فقتل منهم خلقا كثيرا؛ ودخل الفاشر فرفع عنها الحصار؛ وأرسل الجنود الى داره وكلكل؛ فرفعوا الحصار عنهما أيضا .

ثورة عامة  
في دارفور

إنقاذها

ثم أخذ حسن باشا عسكرا من الفاشر، ونرج لمطاردة الأمير هارون؛ فأدركه في الطينة على مسيرة يوم ونصف من الفاشر؛ فأوقع فيه واقعة شديدة؛ ثم لحقه الى ييرمرئال؛ فقتل من عسكره خلقا كثيرا وهزمه الى نيورنا وسط جبل مرة .

وكان اسماعيل أيوب باشا، مذ دخلت سنة ١٨٧٧ ، قد عاد الى مصر ، متخليا عن حكم السودان ، بعد أن أمن السبل وأنشأ المحطات في طرق القوافل ، بين الخرطوم ودارفور ، وبين بربر وسواكن . ومع ذلك فإنه لم يكن محبوبا في السودان ؛ وقد وصفه بعضهم بقوله : « كان رجلا جبارا ، يعنى بالعسكرية ، ويهمل الرعية ، ويقبل كل هدية ! » .

تعيين جوردون  
حاكما عاما على  
السودان

فلم ير الخديو رجلا يولييه بالسودان ، على اتساع أطرافه وكثرة مشاكله ، أفضل من جوردون . فأرسل يستدعيه تلغرافيا من بلاد الانجليز ، فحضر في أوائل فبراير سنة ١٨٧٧ ؛ وكانت مديريات السودان لا تزال مستقلة بعضها عن البعض . فطلب جوردون ضمها كلها تحت إدارته ؛ فأجابه ( اسماعيل ) الى ذلك ، وأصدر له فرمانا بتاريخ ١٧ فبراير بالولاية على جميع بلاد السودان المصرى مع دارفور وخط الاستواء وسواحل البحر الأحمر وهرر ؛ ومنحه السلطة العسكرية والمدنية كلها عليها ؛ وأعطاه سلطانا على القتل والمفوى ؛ ومنع دخول أحد الى السودان إلا بإذنه ؛ وعهد اليه بمنع تجارة الرقيق ؛ وتحديد التخوم بين السودان والحبشة .

فسار جوردون الى الخرطوم بعزم وطيد لاصلاح البلاد ، وفض مشاكلها ، ووضع نظام عام يكفل لها الراحة ويرقيها في معارج المدنية وال عمران . ولكنه لم يلبث أن رأى خطورة المركز الذى تولاه ، وتصد النجاح في المهمة المفقاة على طاقته ، نظرا لعدم تيسر الأيدى اللازمة للعمل ، واتساع أطراف السودان ، ومشقه السفر في بلاده برا وبحرا ، مع قلة الجيوش اللازمة لحمايته ، بعد أن ذهب قسم منها لمساعدة الدولة العلية في حروب الروس ، ونهكت القسم الآخر حرب الحبشة ، وسيأتى ذكرهما في جينته .

ففضى جوردون في السودان أزيد من ستين ، وهو ينتقل من مكان الى مكان ، آونة بالبر وأخرى بالبحر ، مما كل ما أمكنه من الإصلاح ، حتى أعياء التعب ، وقاومته السياسة ؛ فاضطر الى الاستعفاء . وكان أهم ما اشتغل به في هذه المدة : إخماد ثورة الأمير هارون الرشيد في دارفور ، وحركة صباحى في كردوفان ، وتمتد سليمان الزير في بحر الغزال ، ومنع تجارة الرقيق ، والنظر في مد سكة حديد السودان ، وإصلاح ذات البين بين الحبشة ومصر .

أما الأمير هارون ، فانه كان قد عاد الى الحركة في أوائل سنة ١٨٧٩ فسار جوردون الى القاشر ؛ وما لبث أن رأى أن دارفور لا يصلح حالها إلا اذا حكمها رجل من أهلها ، تحت طاعة الحكومة ، على نحو ما أشار به الزير من قبل . فبعث الى مصر في طلب الأرشد من أولاد السلطان ابراهيم ؛ وعزل حسن حلمى باشا عن القاشر ؛ وسمى مساداليه بك — وهو ضابط ايطالى — مديرا على دارفور ، وكان مديرا على داره ؛ وجعل المقدم رحمه قومه — وكان قد أطلقه من سجن سواكن سنة ١٨٧٧ عند مروره بها — معاونا له ، الى أن يحيى ابن السلطان ابراهيم من مصر . ولكن هذا الشاب اتعس الحظ لم يصل إلا الى دنقلة ، حيث فاجأته منيته . فعهد جوردون الى مساداليه في إخماد حركة هارون . فاستعان الايطالى عليه بسلاطين بك — وكان قد خلفه على مديرية داره — فعمل الاثنان معا ؛ وانضم اليهما النور بك عنجرة مدير كلكل . ففضى الثلاثة على الرجل بمهاجرتهم إياه بالتابع وتم قتله على يدى مدير كلكل في مارس سنة ١٨٧٨

وأما الصباحى — وقد كان أحد قواد جيش الزير ، واضعص عنه بعد ذهاب الزير الى مصر لمقابلة الجناب العالى ، وعرض حقيقة حال دارفور على سموه . والنظر معه

ومع رجال حكومته في تنظيم البلاد التي تم فتحها على يديه ، والبلاد التي يمكن إلحاقها بحكومته في المستقبل ؛ فأبقاه (اسماعيل) بمصر في ظل ساحته ، حتى ينظر في أمره ؛ وكانت تلك القضية ؛ لأن الرجل لم يرجع إلى السودان بعد ذلك ، وقضى نحبه بمصر في أيامنا هذه - فانه ألف عصابة من أربعائة رجل ، وأغار على الأضحية في كردوفان ؛ فقتل مأمورها ، وفز إلى جبال النوبة . فعلم به جوردون وهو ذاهب إلى دارفور المرة الثانية في مارس سنة ١٨٧٩ ؛ فأرسل من الأبيض نفرا من المساكر ؛ فطارده وأتوا به أسيرا . فحوكم في مجلس عسكري ، وحكم عليه بالإعدام .

ثورة سليمان  
ابن الزبير

وأما سليمان الزبير فانه بعد ذهاب أبيه إلى مصر خرج بالجيش ، وعدده أربعة آلاف مقاتل ، إلى الشكا ؛ وأقام فيها إلى أن حضر جوردون إلى دارفور ، أول مرة ، وأرسل إليه أمرا لمقابته مع جيشه .

فصدع بالأمر واجتمع عليه في شهر أغسطس سنة ١٨٧٧ ؛ وكان أحد سناجق الجيش - ويقال له السعيد بك حسين - قد وشى بالزبير أبيه إلى جوردون ، قائلا : انه أوصى ابنه ، اذا هو لم يرجع سريعا من مصر أن ينهض بشورة على الحكومة . فرأى جوردون أن يفرق جيش سليمان : فأعطى سعيد بك ألف رجل وسماه مديرا على شكا ؛ وأعطى الباقي للنور بك عنجرة ، من سناجق جيش سليمان ، وأرسله إلى كبكية ؛ وأمر سليمان ، فرجع إلى شكا بقلعة وذلة . وفي أواسط سبتمبر وافاه جوردون إليها فطبطب خاطره ؛ وأنهم عليه بالرتبة الثانية مع لقب "بك" ، وسماه مديرا على بحر الغزال . ففر سليمان بهذا الالتفات ، وذهب إلى ديم أبيه القديم . وكان الزبير قبل قيامه هذه الحرب دارفور قد حلف إدريس أبتر من تجار الدناقلة ويكلا عنه في بحر الغزال براتب معين . فقضى أربع سنوات في إدارة بحر الغزال ، لا يشتركه أحد فيها .



فلما حضر سليمان وجد أن ادریس أبترق قد أخل بالادارة، واستبد بالعباد، ولم يهتم إلا بانتفاعه الشخصي؛ فأعلن سليمان على محاكمته في مجلس قضائي . فقرّر الرجل الى الخرطوم، ووثق به الى جوردون بأنه يريد الاستقلال في بحر الغزال بحجة أنها بلاد أبيه، وليس للحكومة حق فيها . ويظهر أن جوردون أصنى الى وشايته؛ فأنعم عليه بلقب "بك"، وأعطاه مدفين، ومائتين من العساكر المنظمة، وسماء مديرا على بحر الغزال . فلما وصل ادریس أبترا الى ديم قنده، المعروف أيضا باسمه، كتب الى رؤساء الزرائب يخبرهم بتعيينه مديرا على بحر الغزال، ويأمرهم بالحضور اليه؛ وكتب الى سليمان يدعوهُ للتسليم .

فغضب سليمان من ذلك، وكتب اليه في الجواب يقول: « إن ولائى للحكومة بمنعنى الخروج عن طاعتها . إلا أن شرفى لا يسمح لى بالتسليم الى من كان خادمى وخادم أبى من قبلى؛ ولا يمكنى أن أأتمنك على نفسى وأموالى بعد الذى رأيته من خيانتك وإنكارك للجميل؛ لأنك لو كنت أمينا وذا كرا للجميل لحفظت عيشنا ولحنا وتربيتنا لك . فلا تنتظر منى التسليم؛ ولو أرسلت الحكومة الى رجلا غيرك ولو عبدا لسلمت وذهبت معه الى جوردون، وأطلعتة على جلية أخرى، وبيئت له نفاقك والسلام! » .

فتيقن ادریس أبترا من هذا الجواب أن سليمان لا يسلم اليه إلا بالقوة . فترك جنده في عهدة أخيه عثمان، وطاف في الزرائب يحرضهم على محاربة ابن الزير . وكان عثمان أخو ادریس رجلا فظا عاتيا، مكروها من جميع «البحارة»؛ وكان يرسل الشتائم الى سليمان وأتباعه، وتهتدهم بالقتل وأنواع العذاب . فجرد سليمان رجاله، ورجال الزرائب الذين من حزبه، وهاجمه في ديم قنده؛ فقتله، وقتل أكثر الجهادية والجلابية

الذين معه ؛ وغنم أسلحتهم وذخائرهم ؛ وعاد بالفنائم والأسرى الى مركزه . فلما بلغ ادريس أثير خبر الواقعة ، انقلب راجعا الى الخرطوم ، وأخبر جوردون بما كان .

لفهز جوردون سرية من العساكر ، وعقد لواءها لچيسى باشا ، ومعه يوسف باشا الشلالى . فأقلعا من الخرطوم فى يولييه سنة ١٨٧٨ وسارا فى النيل الأبيض حتى وصلا (أورنيك) بطريق (شامى) فى سبتمبر سنة ١٨٧٨ ؛ فوجد البلاد مغمورة بالمياه بسبب الأمطار . فأقام فى (أورنيك) نحو ثلاثة أشهر حتى جفت الأرض ؛ فسار قاصدا ديم سليمان ، ومعه ٣٠٠ من العساكر المنظمة ، و ٧٠٠ من الباشبوزق ، وثلاثة مدافع . وكان على طريقه فى نقطة (الدمبو) رجل من مشاهير « البعارة » يقال له على بك أبو عمورى ، ومعه نحو ألف رجل مسلحين بالبنادق ؛ فدعاه للانضمام اليه ؛ فأجابه بعد تردد ؛ لأنه لم يكن يؤد محاربة سليمان ؛ ولكن كان له محل تجارى فى الخرطوم ، وآخر فى مصر ؛ فأجاب الدعوة ، مضطرا ، لتجارته . واجتمع على چيسى فى جور غطاس ؛ وساروا كلهم حتى نزلوا فى (قندة) ، فى أواسط ديسمبر سنة ١٨٧٨

وكان سليمان لما علم بقدم چيسى قد أخذ فى حشد الجيوش حتى اجتمع عنده نحو عشرة آلاف مقاتل فسار بهم الى (قندة) ، ونزل بالقرب من معسكر چيسى ؛ ولما كان صباح ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٨ حمل على المعسكر حملة صادقة . وكان چيسى قد أمر جنوده ، فبنى كل منهم متراسا علوه متر ونصف متر ، ليقية من الرصاص . فأصلوا رجال سليمان نارا حامية ؛ فثبتوا برهة ، ثم انقلبوا راجعين الى معسكرهم . فبنوا حصنا منيعا من الأخشاب والتراب ، ونزلوا فيه ؛ ثم جددوا الهجوم على چيسى فى ١٢ يناير سنة ١٨٧٩ وفى ٢٩ منه فلم يظفروا بطائل .

وفي ١١ مارس سنة ١٨٧٩ وصل جيشى مدد من الذخائر والعساكر؛ فزحف بجيشه حتى صار قريبا جدًا من معسكر سليمان؛ وأقام تلا من التراب وجعل عليه المدافع والسواريج؛ وشرع يرمى بمقذوفاتها ذلك المعسكر؛ وكانت بيوته كلها من قش؛ فاشتعلت النار فيها؛ فذعر سليمان وارتد إلى (ديمة) .

وبقى جيشى فى (قنطرة) حتى جاءه مدد آخر من جوردون؛ فزحف بجميع جيشه على ديم سليمان، ووصله فى ٤ مايو سنة ١٨٧٩؛ فخرج عليه سليمان من الديم، وحاربه مستقلاً مدة ساعة، ثم انهزم راجعاً إلى الديم؛ فتبعه جيشى على الأثر وأخرجه منه، واستولى على جميع ما فيه من الأمتعة والأموال؛ وسار سليمان شمالاً حتى وصل (غرة)، غرب الكلكتة، من أعمال دارفور؛ فأقام فيها .

وكان جوردون، لما حضر المرة الثانية إلى دارفور، وعرج على (شكا) فى ٧ أبريل سنة ١٨٧٩، وجد فيها بعض التجار الجعليين يهتربون الأسلحة إلى سليمان فى بحر الغزال . فالتى المديرية وشتت التجار؛ وأمد جيشى ببعض الذخائر؛ ثم توجه إلى الفاشر للنظر فى ثورة هارون . فلم يلبث أن أتاه خبر من جيشى باستيلائه على ديم الزير، وفرار سليمان إلى (غرة) . فخاف جوردون أن ينضم سليمان إلى هارون، فيصعب عليه إزلالهما معاً؛ فعاد إلى (الطويشة) ، وكتب إلى جيشى — فترك الجيش بقيادة سائقى بك فى ديم الزير ووافاه إلى (الطويشة) ومعه يوسف باشا الشلالى فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٧٩ وهو يوم تمس (لاسماعيل) — فأمره بمطاردة سليمان إلى (غرة)، وعاد يوسف باشا الشلالى إلى الخرطوم؛ فقاد جيشى العساكر من داره؛ وأخذ معه بعض مشايخ الرزيقات والمغاربة أصحاب الثأر على الزير؛ وسار حتى وصل الكلكتة . فأرسل رسلاً بكاتب إلى سليمان يدعوهُ إلى التسليم .

وكان قد بلغ الزبير خبر خروج ابنه على الحكومة، بسبب ادريس أثير . فكتب اليه في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ يأمره بالرجوع في الحال الى الطاعة وطلب العفو، وإلا كان الله ساخطا عليه، وهو كذلك ! فلما وصل أباه الى سليمان — وكان قد نخرج من بحر الفزال — استوعبه وصنقه . فلما دعاه جيسى الى التسليم مال اليه . ولكن راجعا خادم أبيه الأمين عارضه ؛ فانقسم الجيش بهما الى حزين : حزب مال الى التسليم ، ورئيسه سليمان ؛ وحزب أعرض عنه ، ورئيسه راجع . فلما كان صباح ١٤ يولية سنة ١٨٧٩ أتى سليمان الى جيسى مسلما ، ومعه ٧٠٠ رجل فيهم ثمانية من أقاربه . وكان في جيش جيسى كثير من الدناقلة ، الذين يكرهون سليمان والجعليين ، فوشوا بالتمس الى جيسى قائلين ان تسليمه ، هو وأقاربه ، انما هو خدعة . فصلى جيسى الوشاية ، واتخذها مستورا لقتلهم . فناداهم الى خيمته ، ثاني يوم التسليم ، وسقاهم القهوة ، وكان قد أوعز الى بعض الجند ، فاحتاطوا بالخيمة ، ثم نخرج منها ، فدخل بعضهم وأوقفوا سليمان وأقاربه ، وجعلوهم صفوا واحدا خارج الخيمة ، ووقفوا خلفهم ورموهم بالرصاص ، فانكبوا على وجوههم قتل . وبعد ساعة أتى قناوى بك أبو عمورى ؛ فكفنه وحفر لهم حفرة ودفنهم فيها .

قتل سليمان  
ابن الزبير

فانخيانة والفدر ليسا من خصائص الشرقيين وشيمهم ، دون سواهم ، كما يزعم الغربيون !

وبعد أن فرغ جيسى من أمر سليمان ، عاد الى ديم الزبير ، فنظم فيه مديرية وجعل ساقى بك مديرا ، والزبير ودالفحل وكيلاه ، ومحمود المحلاوى مفتشا لمنع تجارة الرقيق ؛ وقسم البلاد الى ثمانية أقسام ؛ وجعل في كل قسم منها نفرا من الباشوزقى والبازنجي ؛ وجعل في ديم الزبير أشرطة جهادية ؛ وقفل راجعا الى الخرطوم .

ثم نظم ساقى بك أشرطة جديدة من أهالى البلاد؛ وجاء موسى بك شوقى قومنداناً للعساكر من الخرطوم ، ومعه ستة عشر كاتباً للقيام بأشغال المديرية . وبعد وصولهم بثلاثة أشهر حضر لبتون بك — وهو من البحارة الانجليز — مديراً على بحر الغزال ، وقومنداناً للعساكر من قبل جوردون ، وعاد موسى بك شوقى الى الخرطوم؛ وبقى لبتون فى بحر الغزال الى أن قام المهدي؛ فاضطر الى التسليم الى أحد أنصاره .

أما جيسى باشا فقد اعترضه السد فى الطريق ، وهو راجع الى الخرطوم؛ وفرغ منه الوقود والزاد، حتى أكل رجاله بعضهم بعضاً، وأشرفوا على الهلاك؛ وإذا ببانحة قاصدة خط الاستواء أقبلت عليه؛ فرجعت بهم الى فاشودة . فسار جيسى منها بمن بقي من رجاله ، وفيهم قناوى بك أبو عمورى ، الى الخرطوم؛ وقام منها قاصداً مصر عن طريق سواكن . فوافته المنية فى السويس فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨١<sup>(١)</sup>

أما مد السكة الحديدية فقد تكلمنا عنه فى غير هذا المكان؛ على أن جوردون كان على رأى القائلين بمدّها فى طريق سواكن وبربر ، لا فى طريق النيل ؛ والاكتفاء بمدّ فروع منها عند الشلالات ، لأن النيل بين الشلالات صالح لللاحة ، فلا يفتقر الى سكة حديدية . ولكن (اسماعيل) ، لعلمه أن الاكتفاء بمدّ سكة حديدية بين الخرطوم والبحر الأحمر انما يحول عن مصر تيار تجارة السودان ، أبى إلا أن يمدّها على النيل ، ليكلا ينفصل جزء سلطنته الجنوبي عن جرتها الشمالى . فإليت مآلته مكنته من تنفيذ رغبته !

(١) مأخوذ من "تاريخ السودان" للرحوم نعيم بك شقير .

وأما تحديد التخوم بين السودان والحبشة فكان قد أصبح من أهم المشاغل والأمر . ولكن لا سبيل الى إدراك أهميته إلا بعد الوقوف على مجارى الحوادث التى أدت الى قيام مسألة ذلك التحديد . ولإيقاف قرائنا عليها نقول :

نزاع بين  
مصر والحبشة

تقدم أن الدولة العلية تنازلت لمصر عن سواكن ومصقوع في سنة ١٨٦٦ مقابل زيادة في جزيتها السنوية . فمذ أصبحت مصقوع بيد مصر أخذت تسعى في تأييد المواصلات بينها وبين كسلا ؛ وأول ما تفتق لها وصل هذين البلدين بخط حديدى يمز في (سنييت) التى اعتبرها (اسماعيل) داخلية في فتح جتّه لكسلا .

مساعدة مصر  
الانجليز على  
ثيودورس

فعارضه الملك ثيودورس ، نجاشى الحبشة ، في ذلك ؛ وزعم أن (سنييت) ملك حبشى . ولكن ثيودورس هذا مالبت أن جرّ على نفسه حربا مع الانجليز . فطلب أعداؤه من (اسماعيل) أن يأذن لهم باجتياز بعض الأرض المصرية الواقعة على بحر القلزم . فلم يكتف (اسماعيل) باجابتهم الى ذلك ؛ ولكنه ، لاستيائه من ثيودورس ، وضع الأسطول المصرى كله ، الذى كان في البحر الأحمر ، تحت تصرفهم ؛ وأرسل الى مصقوع وضواحيها زهاء ثلاثة آلاف عسكرى ، كانوا قد عادوا من الحملة الكريتية ، وكلف حاكم مصقوع بمساعدة الانجليز في كل ما يرغبون .

فاتته تلك الحرب بقتل ثيودورس ، سنة ١٨٦٨ ، وصيرورة عرش الحبشة بعده الى يوحنا . وكان هذا في بادئ أمره تلميذا في دير ؛ ولكنه مالبت أن تركه وتراأس منسرا ، وأخذ يقطع الطرق . ثم اشتد ساعده ، وزاد بطشه ، وعلا نفوذه ، حتى تمكن من تبوء كرسي الحكم في مقاطعة البحرى ، والتغلب على رئيس يقال له الرأس باريو ، كان من أهم رؤوس الجيوش . ولما قدم الانجليز لحرب النجاشى ثيودورس ساعدهم يوحنا ، وكان اسمه في ذلك الحين "الرأس قاسه" ، مساعدة فعالة .

فترك له اللورد نيبير أوف ماجدالا — بعد قهره النجاشي وقتله إياه — اثني عشر مدغما وألغى بندقية ، وميرة كثيرة لتساعد بها على القيام في محل ثيودورس . وبعد انسحاب الجيش الإنجليزي تخلف عنده بريطاني يقال له جون تشارلز كركهام ؛ وكان قد حارب في القرم والصين مع برجوفان ، وورد ، وجوردون ، فعضده في التغلب على خصم له يدعى جوباسي ، فعلت منزلته عنده . وبما أن يوحنا هذا لم يكن من آل بيت الملك ، أبى كثيرون من رؤساء الأقباش الاعتراف به ؛ وأخذوا يناوئونه العداء ؛ وأهمهم رأس قبيلة القالا . فانشغل في قتالهم دهرًا .

وكانت الجنود المصرية ، مذبذبات بفتح أقاصى السودان ، قد توغلت في فتوحاتها على ما رأينا ، حتى بلغت خط الاستواء . فوقع في خلد (اسماعيل) أن يجعل النيل كله مصرًا ، لا اعتقاده تحقيق ذلك أمرًا حيويًا لبلاده . فأخذ يعمل على الإحاطة بالحشة من جميع الجهات ، ليجعلها في معزل عن الخارج ، وختفها بين حلقات ممتلكاته ، في تدانى هذه بعضها من بعض ، لاسيما بعد أن تم له امتلاك السودان برمته غربيه وشرقيه وجنوبيه . فسيرا إلى جوف بلاد الحبشة — لمعرفة أحوالها واستمالة بعض كبار رموسها — رجلا سويسريًا يقال له مترنجر ، كان قنصلًا لدولتي إنجلترا وفرنسا في مصووع . فتوغل هذا فيها ، وغاب خبره حينًا ؛ ثم عاد حاملًا شيثا من محاصيل البلاد ؛ وزين الخديو التغلب عليها وامتلاكها ، مفتيًا لذلك فرصة قيام الفتنة بين أمرائها وملوكها ، وضرب الخلل أطنا به في جوانبها ؛ وأقسم له بأغلظ الأيمان إنه يملكها ويدوخوا بنفر من العسكر المصرى ، وشئ يسير من النفقة .

فأعجب الخديو برأيه ومال إليه ؛ وما زال مترنجر يتردد على الأبواب السنية حتى ولاه (اسماعيل) المحافظة على فرضة مصووع ، مفتاح أرض الحبشة البحرية ، وحلاه

(اسماعيل)  
القنصل

برتبة البكوية — وكانت رتبة سامية، ولم تزل كذلك، حتى جعلها الاتجار بالانقلاب والنياشين، في عهد عباس الثاني، مبتذلة محقرة. فسار مترنجر الى مقر وظيفته الجديدة — وهو مقره القديم — وأخذ يقرب اليه بعض مشايخ السواحل ويستميلهم بالنقود والمدايا، ويدفع بهم الى دس الدسائس وإيقاظ الفتن، كلما نامت، ما استطاعوا الى ذلك سبيلا.

استيلاء مترنجر على (كرن)

فلما كانت سنة ١٨٧٢، اغتتم مترنجر فرصة ذهاب يوحنا الى محاربة القالا في الجنوب، واستولى على (كرن) عاصمة البوغوس — واسمها الحبشى (سنييت) — بألف ونعمسائة رجل؛ واستأال رأسا يقال له النائب محمد، كان يكره يوحنا؛ فاشتري منه مقاطعة (آيلت) الواقعة بين الحماسين ومصنوع وأدخله تحت ولاء الخلديو مقابل مرتب سنوى يدفع له.

ولم يكن يوحنا بغافل عن مساعي مصر ورغائبها؛ وكان يراها ترمى شباكها حوله، بعين متخوفة، وقلب مضطرب. فلما وجدها، باحتلالها (سنييت) ومشتراها (آيلت) تدنو من قلبه، هب منذعرا؛ ووقع في خلده في بادئ الأمر أن يستظل في حماية الدول الغربية، بأن يمثل لها التقدّم المصري في صورة غزو إسلامي لبلاد مسيحية، يستدعى أن تقابله المسيحية بصليبية جديدة. فأرسل صديقه جون تشارلز كركهام الى الملكة فكتوريا وباقي عواهل أوروبا في تلك المهمة. ولكنه لم يجد من أحد منهم أذنا صاغية؛ وعاد رسوله بخفى حنين! لأن أيام الصليبيات انقضت بدون أمل في رجوعها مطلقا.

فعزم يوحنا على تولى أمر الدفاع عن نفسه بنفسه. لذلك قلد كركهام، مادام حيا، رئاسة مقاطعة من ضمنها (جندا)، الواقعة جنوب (آيلت)، وخليج أربي — وكان



المصريون قد استولوا عليه أيضا، لفتح ثغر زولا — فرفع كركهام الراية الانجليزية عليها، ليعمها من تعديلات مصر حماية فعالة .

ولكنه حدث في سنة ١٨٧٤ أن الأمير أحمد، سلطان هرر — وهرر كانت سلطنة إسلامية مستقلة شرق الحبشة؛ أسسها غزاة العرب بعد قيام الاسلام بقليل، وحكمتها أسرة من أهلها — مات وتولى السلطنة بعده الأمير محمد؛ وأن هذا السلطان البلعيد استبد بالأهلين استبدادا لم يعد لهم معه طاقة على حكمه . فاستجدوا (باسماعيل) وسألوه أن يرسل من قبله واليا يتولاهم بدل سلطانهم . فأمر (اسماعيل) الى إجابة سؤالهم؛ وأخذ يسعى في شراء زيلع وبربرة، ميناءى هرر، من الدولة العلية . وما لبث أن نجح في سعيه؛ وتنازل الباب العالي عنهما في يولييه سنة ١٨٧٥ مقابل زيادة ١٣٣٦٥ جنيا على جزية مصر السنوية . فامتد سلطان مصر على ساحل القلزم الغربى عامة، من خليج السويس الى تجوره، وتجاوزه الى رأس جردافوى على المحيط الهندى، متناولا بذلك ذات الأرض السومالية القصية .

راء زيلع  
وبربرة

وانما رعى (اسماعيل) في هذا المشتري الى غرضين : (الأول) إتمام تطويق بلاد الحبشة من كل جانب ، حتى من حيث لم يكن ليخطر لأحد على بال ، لينال منها ما يريد؛ و (الثاني) تحقيق تحويل مجرى تجارة النيل الأعلى والبلاد الواقعة على البحيرات الى المحيط الهندى، تحويلا يكون كله في مصلحة مصر .

ولكى تمل المظاهر دلالة واضحة على حقيقة النيات ، أوفد من جهته في السنة عينها بعثة تحت رئاسة ما يكلوب باشا ، مدير المنارات المصرية ، ومعه فديريجو باشا البحرى ، والضابطان وورد ، ولونج ، الى نهر جوبا ، ليفتح الطريق بين الهند وخط الاستواء . ورافقهم بسبعائة أسرة سودانية موالية لتقيم على طول طريق الاتصال

عسكرية  
ية الى هرر

بين ينابيع النهر العظيم ، وسواحل المحيط الكبير ؛ وجهز من جهة أخرى في سبتمبر من السنة نفسها حملة مؤلفة من خمسة أوروپ من المشاة المصريين ، وبلوكين من الباشبوزق ، وثلاثمائة جمل ومدفعين جبليين ، وعلّة سواريفج حربية ؛ وعقد لوايها لرؤوف باشا الذي كان حاكما على (جندوكورو) حينما وصلها جورودون أول مرة .

أما بعثة مايكلوب ، فانها نجحت فيما انتدبت لأجله ، نجاحا بشرقرب تحقيق الآمال المعقودة عليه . ولكن مصالح مصر هناك مالبثت أن تضاربت مع مصالح الزنبار ، واصطدمت بالمصالح البريطانية في عدنه ؛ فهبت انجلترا الى الممانعة والمعارضة ، واتى الأمر بينها وبين الحكومة المصرية على أن بريطانيا تعترف بملكية الخديو لجميع البلاد الواقعة لغاية الدرجة العاشرة ؛ وأن الحكومة المصرية تعتبر جميع الموانئ ، ماعدا زيلع ، حرة ومفتوحة الباب للتجارة .

احتلال هرر  
وقتل ملكها

وأما حملة رؤوف باشا ، فانها احتلت مدينة هرر في ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٥ ؛ وقبض قائدها على السلطان محمد وقتله خنقا ، وقتل معه خمسة وعشرين شيخا من الزعماء ، ليأمن كل اضطراب في المستقبل ؛ ورفع العلم المصرى في سماء تلك الأصقاع السحيقة<sup>(١)</sup> . وقد استمرت مصر قابضة على زمام الأحكام في تلك البلاد الى أن كانت الثورة المهدية ؛ ولم يعد في الاستطاعة إبقاء الجنود المصرية فيها ؛ فأختلها لأهلها في مارس سنة ١٨٨٤ ؛ فألت الى الأحباش في عهد الملك متليك .

توتر العلاقات  
بين الحبشة ومصر

فزاد انتقال ملكية زيلع وبربرة الى الخديوية المصرية ، واحتلال الجنود المصرية هرر ، في مضايقة النجاشى يوحنا ومخاوفه ؛ لأنه أصبح يلمس بيده التهديد الصادر عن مصر ، ويراه يتناول جهات متعددة حوله .

(١) أنظر : كتاب "مصر المسلبة والحبشة المسيحية" لدأى في الحاشية ص ١٨٣

ولم يكن القوم، في العاصمة المصرية، لاسيما المحيطون بالخديو، ينفون مقاصدهم؛ بل كانوا يجاهرون بها على رؤوس الأشهاد . فيتبعون سير الفتوحات المصرية في الجنوب والغرب والشرق، ويقولون بأعين تتألق فيها نيران الآمال والمطامع : «إن الأمور سائرة على مايرام؛ وقد حان وقت الإقدام والعمل . أما وقد اشترينا زليج واحتلنا هرر، فإن اكتساح الحبشة بات أمرا لازما ولم يعد منه مناص» .

غير أن الأمريكان ما فتؤا يشيرون بالامتناع عن مناوأة الحبشة العداء؛ والحرص من الاشتباك معها في حرب : إما لأنهم لم يكونوا يرون بعين الارتياح حلول الهلال الاسلامي ، ولو كان بشير التمددين والعمران، محل الصليب المسيحي . ولو استظل تحت جناحيه التانخر والهمجية؛ وإما لأنهم كانوا يعتقدون أن مصر عاجزة عن فتح الحبشة ، ويعتبرون أن اكتساح قوة مصرية لتلك المملكة ضرب من المحال ؛ وإما لأنهم كانوا يتوقعون أن تؤدي الحرب بين الدولتين الاسلامية والمسيحية الى تدخل دولة مسيحية غربية، كإنجلترا مثلا، في الأمر، تداخلا تكون عاقبته انحلال مصر .

ولكن الراغبين في تلك الحرب ، من رجال الحزب العسكري المحيطين بالخديو ، كانوا يسفهن آراءهم هذه، لاسيما الأخير منها، ويقولون بحق : «إن الدول الغربية اليوم إنما هي في جانب التمددين، لا في جانب التدين؛ فلا يهمها اسلام أو مسيحية؛ وإنما يهمها أن يسود العمران المعمور؛ وتنتشر المدنية بنعمها الشتى فوق ربوع العالم!» .

وكانت الأخبار التي تذايع يوميا ، تارة عن تعمير مراكز وتجهيزها في مراقي القلزم ، وطورا عن فتح دارفور ورفع الأعلام المصرية على ضفاف نهري السويط

والنيل الأزرق ، أوفى سماء خط الاستواء ، وعلى سواحل المحيط الهندى ، تزيد فى حماسة القلوب والتهاب الأرواح ؛ وتعمل على توقع إجراء تطلبه النفوس .

حملة أرند  
سنة ١٧٥

وإن القوم لكذلك ، وإذا نبأ خاع فى الأندية الخاصة بأن الأميرالاي أرندروب والقائم مقام درهلز أقبلا يشتريان جزما طويلة وزمزميات وأشياء أخرى من التى يحتاج إليها فى الحملات البعيدة ؛ وما هما إلا يومان وفشا خبر سفر أرندروب ودرهلز ومعهما القائم مقام رشدى ابن مدير أسوان التركى ؛ واقتفاء الميجور دنيسون الأمريكى أثرهما ليلا . وكان أرندروب ملازما فى المدفعية الدانماركية ، جاء الى مصر طلبا للصحة والعافية ؛ فتعزف به الجنرال ستون الأمريكى ، وأعجب بأخلاقه وشمائله ؛ فحمله الخديو على استخدامه فى جيشه فى وظيفة نائب أميرالاي ؛ وما لبث أن رقى الى رتبة أميرالاي ؛ وعهدت اليه قيادة الحملة التى أعدت . فانضم اليه فيها الكونت زيشى النمساوى — وكان قد نوى تعيينه حاكما على أحد الأقاليم المنتظر فتحها — وأراكيل نوبار ابن أنسى نوبار باشا — وكان فى السابق محافظ مصقوع — وطالما فكر فى نيل نثار الفتح ومجده ؛ ومنى نفسه بأكايل الانتصار ، أسوة بأبطال الأزمنة اليونانية ، والرومانية القديمة ، فكان من أكبر أنصار الحملة وأنشط العاملين على بعثها ، بل كان هو الذى شكلها بأمانيه وأحلامه .

ولكى يختلط الأمر على النجاشى ، أرسل أرندروب اليه كتابا فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٧٥ يهدئ خاطره ، ويسكن مخاوفه ، ويفهمه أن غرض حملته إنما هو تحديد التخوم بين الدولتين ، لا التعدى والامتلاك . وكان يوحنا قد استولى على الحماسين ، وأقام فيها قوة للمحافظة عليها ؛ فانسحبت فى أوائل أكتوبر حالم سمعت بجي أرندروب ؛ وولأت الى داخلية البلاد ، تاركة فرقة فقط للرقابة .

ومع أنه لم يصل ارتدروپ مدد ، بالرغم من أنه كان ينتظره . لكن يزحف الى الأمام ، فقد سار هذا الضابط يمحيشه الصغير نحو (اسمرة) و (جودوفولاسي) و (عدى حواله) ؛ وإذ لم يجد إلا مقاومة ضعيفة من الفرقة الحبشية المتروكة للرأفة عند مقاطعة الحماسين ، اتخذ (عدوة) ، إحدى عواصم يوحنا ، وجهة لسيده ، وانطلق يبعدها نحوها . غير مبال بالأخطار ، وغير عامل أدنى حساب لقوى خصمه ، بالرغم من أنه كان يحذر به أن يتقظ ويحتاط .

فإن الأسلحة النارية ، من جهة ، لم تكن تعوز الأحباش . لأنه علاوة على ما ترك لهم منها اللورد نايبير ، وما سبق إدخاله منها بكثرة الى بلادهم ، بواسطة زوجة مترنجر الحبشية ، أيام أن كان زوجها قنصلا لانتجارتا وفرنسا في مصر . فأتت الحكومة الفرنسية ، في خريف هذه السنة ١٨٧٥ ، أهدت الى التجاشي عدة أسلحة نارية مختلفة ؛ وأوصلها اليه في (عدوة) المسيودي سارزالك ، القنصل الفرنسي بمصر . الذي اجتاز للقيام بمهمته هذه ، صفوف ارتدروپ نفسها . دون أن تستطيع تلك الصفوف ، بسبب صفته الرسمية ، أن توقفه وتستولى على الهدية ؛ مع أنه كان يحق لأرتدروپ أن يعتبرها صادرة عن نية عدائية ورامية الى تعضيد الحبشان على مصر . فيصايرها ، أو على الأقل يؤجل وصولها الى المرسلات اليه حتى تضع الحرب ضده أوزارها ؛ ومن جهة أخرى ، فإن صحافيين انجليزين ، كانوا قد رافقوا حملته مذ أوعات في بلاد الأعداء ، وخدماءه بضع خدم أتابهما عليها بمبلغ ٢٠٠ ريال ، اختفيا بغتة في جهة الأحباش دون أن يعلم بتأكيد : أفعلا ذلك من باب الخيانة ، وليطعنا النجاشي على تصميمات الحملة المصرية ؛ أم وقعا بالرغم منهما في الأسر ؟

(١) أنظر : "مصر المسألة والحبهة المسيحية" لدى : الفصل السابع عشر ، والمصدر شمس .

مهما يكن من الأمر، فإن يوحنا علم في ٢١ أكتوبر بزحف المصريين نحو (أسمره) . فاستنفر في الحال عموم المقاتلين من رعاياه في سائر أنحاء مملكته ؛ فتقاطروا إليه أفواجا أفواجا .

فسار من (عدوة) في ٣٠ أكتوبر إلى مقابلة عدوه بجيش يعد بعشرات الآلاف ؛ وكان ارندروپ قد تقدم نحو بلدة يقال لها (تزانججا) حيث انضم إليه ألف سوداني من حامية (سنيت) وحيث حشد قواه ، فاذا بها تبلغ ألفين وخمسمائة جندي مسلحين ببنادق رمنجتن ، وبطارتين من المدافع الجبلية ، وست بطاريات سوارينج ، وجماعة من الخيالة ؛ فسار بها إلى (ديباروا) و(عدى ماجتا) و(جودوفولاسي) وهاجم نقطة جيش بالقرب من (ماجتا) ليلا ؛ فانهزمت ، ولم يخرج من المصريين سوى اثنين . ولما كانت جبال الاسمره وعرة ، وتسير المؤن فيها عسيرا ، اختير للسير بعد ذلك طريق (قياخور) و(جودوفولاسي) . فاقم القائمقام رائف بك في ممر قياخور بأربع جماعات من الياادة ، ومدفعين جبليين ؛ وضم إليه الضابط درهلز بجماعتين من الياادة ، ومدفعي ساروخ . ولكن هذا الضابط سار بعد ذلك إلى مركز في الأمام يقال له (تزاناجلي) ؛ وأقام في (ساجاينت) على مسيرة يومين جنوب (قياخور) .

أما ارندروپ فتحصن في (جودوفولاسي) ؛ وسير الكونت زينجي بست جماعات من السود ، ومدفعين وساروخين للاستطلاع . فتقدم الكونت في جهة (عدى حواله) على بعد عشر ساعات من (عدوة) ، رائدا مستكشفا . فتأكد من قيام يوحنا بجيشه من عاصمته ، وسيره إلى الحرب . فأخبر بذلك ارندروپ .

فزحف هذا بكل قوته إلى (عدى حواله) ؛ وبلغها في ٥ نوفمبر ؛ فوجد زينجي مقبيا على بعد ثلاثة أميال إلى الأمام ، في وادي قوندت ، بجماعتين من السود تحت قيادة

الميجور إجلير ، بالقرب من نهر يقال له المارب ؛ ولكن النقطة التي اختارها لكيينه لم تعجب الضابط دنيون ؛ وعدها معرضة لأخطار جسيمة . فخالقه أرنديروپ في رأيه ؛ ووافق على بقاء زيني فيها ؛ ثم استدعى النائب ( محمد ) ، وأرسله في ٦ نوفمبر الى الملك لفتح باب محادثات معه .

ف رأى الرجل أن يتجاوز التعليقات التي أعطيت اليه ، فيخدع بوحنا . ويدخل في خدمته ، ويسرق أسرار حركاته وسكاته ، ويرافقه الى قتال المصريين ، ثم يتغل عنه في الساعة المناسبة تخليا نجم عنه محققه . فبرز أمامه بلباس عسكري مصرى ؛ وادعى أنه أهين وامتهن ، فغضب وخرج للانضمام الى بنى جنسه تحت راية ملكه لكي يكفر ، وهو يقاتل الى جانبه ، عن الذنب الذي ارتكبه في انضمامه الى أعدائه . فلم تنطل الحيلة على النجاشي ؛ وأمر بالنائب ومن معه ، فكبّلوا بالحديد ، وزجوا في أعماق السجون .

ولما استبطأ أرنديروپ عودتهم ، اختلف بين أن يظن فيهم سرا ، أو يعتقد وقوعهم في مكروه . فأقبل يث الرؤاد لاستطلاع الأخبار ؛ وبعث يستدعى مؤخرته . من ( جودوفولاسي ) .

هذا ويوحنا يمكره ويخدعه ؛ فيتقدم تارة ، ثم يخفى ؛ ثم يظهر بغاة ، ولا يلبث أن يعود الى الاختفاء ، لإطماع عدوه في نفسه ، حتى انطلت حيلته على المنحمرسين في الجيش المصرى . فأشاروا على أرنديروپ أن يتخلى عن خطة الحرس الزائد ؛ ويتدّرع بالحسرة اللازمة ؛ ويسير هو الى ملاقاته الخضم المحجم عن التقدّم . فانقاد أرنديروپ الى تحريضاتهم ؛ وترك أعالي ( عدى حواله ) المنبعا ؛ ونزل الى ( قوننا ) مجتهدا في التقدّم سرا ، لبسبب الملك القادم في وادى مارب . ويأبى .

وحدث أن فرقة حبشية، من مقدمة النجاشي، كانت قد اقتربت من (قوندت) بنية الاستيلاء عليها! فاعتدى أهلها الرعب، وطلبوا حماية الجيش المصري؛ فأسرع المصريون إلى حمايتهم؛ وانقضوا على رجال تلك الفرقة وأثخنوا فيهم؛ ففجروا عدة، وقتلوا آخرين. وتناول جنود من جماعات السود قتيلا، فقتلوا به وخصوه، طبقا لعاداتهم المتبعة في حروبهم مع الحبشان؛ فاستشاط أرندروب غضبا؛ واتخذ اجراءات صارمة لمنع العود إلى تلك الفضاءة.

ولكن المناوشة التي وقعت بين رجاله ورجال متقدمة النجاشي فتحت عينيه إلى خطورة مركزه وضعفه. تخاف على قوة زينجي — الواقفة على انفراد، بعيدا — أن يتمكن العدو من قطعها عنه، والعمل على إفنائها قبل تمكنه من إنجادها. فأرسل في ١٤ نوفمبر القائم مقام رشدي مع نصف جماعة إلى جنوب (عدى حواله) لحماية الطريق الموصلة إلى الهضبة التي تخفى عنها؛ وأرسل ديسون بقوة مثلها لحماية الجانب الثاني؛ ونزل هو على رأس أربع جماعات بمدفعين جبليين لينضم إلى زينجي في الوادي.

فلما جنّ الليل، وصل جيش يوحنا؛ واحتشد على ضفة المأرب اليسرى؛ ووسطعت أنوار معسكره على مسافة أميال عديدة، في وسط الظلام الخالك المحيط.

وقضى القائدان ليلتهما في استعداد للهجوم صباحا؛ فأرسل أرندروب أمرا مشددا إلى رويشتان بك في (عدى حواله) بأن يتقدم عند طلوع النهار بنجس جماعات ومدفعين جبليين وساروخين والأثقال إلى (قوندت)، وأن يعسكر هناك؛ وأمر ديسون ورشدي بالرجوع أيضا إلى (عدى حواله) في الفجر؛ وأن يستلم ديسون القيادة العامة هناك. وقيم في انتظار الأوامر؛ وبعد أن ترك جماعة في (قوندت)



لحفظها ، ريثما تصلها جنود رويشتان بك ، وأقام جماعة أخرى للحراسة على المنحنيين  
بالجبال ، ومنع العدو من مؤخرته ، سار بثمان جماعات من اليبادة ، وأربعة مدافع جبلية  
وساروخين ، لياغت الملك في معسكره .

ولكن يوحنا لم يكن بالرجل الذي يؤخذ على غرة ؛ فان حياته ، وهو لص وقاطع  
طريق ، كانت قد علمته دوام اليقظة ؛ وكانت الطبيعة ، من جهة أخرى ، خصته  
بمواهب حربية نسبية ، جعلته عدوا مهيبا . فكأنه أدرك ما وقع في خلد ارندروپ  
من أمر مباغتته . فترك جيشه من مكانه ، واتلنى به الى موقع وافق من نفسه هوى ؛  
لأنه كان يقصد ، هو أيضا ، أن يباغت عدوه .

وفي الواقع ، فان الجيشين بعد مسير ساعة أو ساعتين تلاهما بغاة على ضفاف  
المارب ؛ وتهاجما في بادئ الأمر ، بجة غير نظامية . وكانت المدفعية معتمد  
ارندروپ في عشمه بالفوز ؛ فتمكنت من اتخاذ موقفها ؛ ولكن طبيعة المكان الذي  
اختاره التجاشى للقتال حصرت مدى نيرانها ، وجعلتها عديمة الجدوى . أضف الى  
ذلك أن اليادة المصرية ، ولو أنها أطلقت نيران بنادقها في الخلاء المفتوح ، ففتكت  
بالأعداء في بادئ الهجوم فتكا ذريعا ، إلا أنها لم تعرف كيف تتنفع من مواقع  
الأماكن . ولا كيف تستخدم ضفة النهر استخداما مجديا نفعا . فزحف الأبحاش  
على رجال السلاحين ، وسيوفهم مشهورة ، وهم ألف على كل عشرة مصريين ؛ وانقلبوا  
عليهم من كل جانب ؛ وضغطوا عليهم بين صفوفهم المتابعة ضغطا شديدا . فما هي إلا  
نصف ساعة حتى قتلهم الى آخر واحد منهم ، دون أن يوقف الأيدي المرفوعة -  
للفتك ، والجزر - تضرع أو استرحام من واقف أو جاث على ركبتيه .

وقفة قتلت  
١٥ نوفمبر  
سنة ١٨٧٥

مسيكينة تلك القوة ! هذا الموت الفظيع كان مقدورا لها ! ومن لم يمت منها بالرصاص مات بالسيف ؛ ومن لم يمت بالرمح مات بالنبوت ! وخصى الأحباش بعد ذلك الجثث ، ليحمل كل فائر من أولئك الهمجيين ما يستطيع من مخاضى أعدائه ، فيطلقها على باب بيتته دلالة على انتصاره ، وعلامة على الفخر الذي أحرزه بقتل رجال الأعداء . وهذه هي عادتهم منذ زمان بعيد ، كما كانت عادة هنود أمريكا الحمر أن يعلقوا على أبواب أكوأخهم جلود رؤوس أعدائهم المسلحة عن جماجمهم بشعرها !

وبينا جمهور قوات النجاشي يقضى هذا القضاء المبرم على أرندروپ ومن معه ، اندفعت فرقة حبشية أخرى لمهاجمة جنود رويشتان بك ! لأن هذه ، وقد سمعت ضوضاء القتال وضجته ، كانت قد أسرعت الى نجدة رفاقها ، ونزلت من الجبل بجلبة وضوضاء ، مختلطة الحابل بالنابل ، جمالا وخيلا ، ورجالا ، وانتشرت ، بياده ومدفعية ، وحيوانات أنقال ، من (عدى حواله) الى (قوندت) . فداهماها الأحباش بغاة .

ولكنها لم تنذعر ، واستفاد رويشتان بك من المنحدر الذي كان وراءه ليجمع شمل قواه بسرعة حوله ؛ واختار لمدفعيته موقعا مشرقا على ميدان القتال بأسره . فدارت المعركة بين الطرفين بحدة ، وتراوحت النتيجة بينهما برهة .

غير أن باقي قوى الملك ما لبثت أن فرغت من مجزرة أرندروپ ، وتحولت هادرة ، كنياء غدير متدفق ، الى مقاتلة جنود رويشتان بك . فطوقتها من كل جهة ، من الجهة والجنابين والخلف ؛ واندفعت عليها ، والألوف فيها تترامح الألوف . فاهى إلا ساعة حتى داستها دوسا وهريستها هرسا ؛ جاعلة إياها كوما واحدا لا يعرف أحد فيه ؛ كوم لحم بشري دام !

على أن قوادها لم يروا هذا المنظر الفظيع ! فروشتان بك أصيب في أول القتال  
بجرح في رأسه ، فربطه بمنديل واستمر يشجع رجاله ويقاقل قتال الأبطال حتى أصيب  
برصاصة أخرى ، فلم يغادر مكانه . وبينما هو يلفظ نفسه الأخير بزفير ، أمر جنوده  
بالحمل على العدو برؤوس الحراب وصدتها . فمات وجنده ياتمر بأمره ، ويحمل حملة  
عنيفة .

وأراكيل بك نوبار جرح جرحا خطيرا في مبدأ التلاحم . فلم يثبط الدم السائل  
منه بغزارة همته ، وما اتفك يقاقل كليث ، حتى تيقن أن الآمال كلها ضاعت .  
فتساق صخرة عالية ، وشرب جرعة ، ثم أطلق مسدسه على نفسه ، ونحرق قتيلا .

ويروى عن ارندروب ، لما أحاط به الأعداء ، أنه فرغ أولا مسدسه على أقربهم  
إليه ، ثم امتشق حسامه ، وقاقل قتالا مرقوا ، حتى جدل على كوم من حبشان ، قطع  
صارمه أعمارهم ، فسقط معه ثمانمائة رجل ، وسقط ألف مع روشتان بك ، ووقعت  
المدفعية والأسلحة برمتها في أيدي الأحباش ، وسبعون ألف ربال ، وكل من لم  
يقتل — وكانوا قليلين — من ضمنهم ثلاثون أسود ، صرخوا مذ أحاط بهم الأعداء  
”ماريكونى“ أى خذونى ، فنجوا بذلك من الموت وانلخصى معا .

ولإزاء هذه الخسائر المصرية الفادحة لم يفقد الأحباش سوى ٣٥٠ رجلا بين  
جرح وقتيال !

أما رشدى ودينسون فانهما ، امتثالا للأوامر الصادرة إليهما ، كانا قد أقاما على  
قمة الجبل (بعدى حواله ) يترقبان . فأتاهما في صباح المعركتين حبشى مصادق  
وأخبرهما بانتشاب القتال ، فأرسلا يستطلعان ، وإذا بعسكرى مصرى ، فاز بنفسه من  
القوتين المسحوقتين ، أت وأخبرهما بما حصل ، فأخذا يستعدان للقتال ، وتحصنا

بسور بنوه بسرعة . فظهر العدو أمامهما بقوة، مرتين أو ثلاث مرات ، في ذلك النهار المشعوم ، دون أن يشتبك معهما في حرب . فما زادهما ذلك إلا حماسة في استعدادهما وعزمهما . وإنهما لكذلك ، وإذا بعسكري ممن مثل بهم وأمكنهم الفرار قد أتى في حال يرثى لها، ثم أعقبه آخرون؛ فأخبروا بالكارثة المخيفة والمصيبة الجلى ؛ وألقوا الفزع في قلوب الجنود؛ ففرقوا على أنفسهم ، وسقطوا في أيديهم . ولولا عزم القائدين وحزمهما لفزوا هارين . ولكن دينسون ورشدى قويا عزائمهم وحملهم على الترس والتحصن . وما وافى الليل إلا وأتاهم الجند الذى كان وضعه ارندروپ، المنكود الحظ ، على جبل قوندت ؛ وكانوا قد رأوا المعركتين والكيفية الدموية التى انتهت اليها، فأسرعوا للانضمام الى قوة دينسون الوحيدة الباقية .

فلما بزغ الصباح، علت تهاليل الأحباش بالفوز الذى أوتوه، فكانت كأنها زمير أسود عاجة ، وشابهت ما انشق عن صدورهم منها، في هجائهم القتالية ، في اليوم البارح . وكانت زمرة آتية من (قياخور) بمؤن للجيش ، تخاف سائقوا القطمان فيها، وهربوا، ولم يبلغ (عدى حواله) سوى نصف القادمين .

ثم تعاقبت الأخبار على دينسون مضطربة ، مزعجة ؛ فعزم على التقدم بقوة الى شفا الجرف ليتحقق صحتها بنفسه . لذلك أمر جماعتين ومدفعين بالسير الى الأمام . فرفض الجند الطاعة من شدة خوفهم . وإذا بطلب من الملك يوحنا وصل الى دينسون يسأله التسليم بمن معه ؛ وإذا بالفتى حبشى أو ثلاثة آلاف ظهرها وراء القوة المصرية، مهتدين مواصلاتها، ليعزروا طلب ملكهم . وكان نص هذا الطلب كالآتى :

«إذا سلمتم، أوصلتكم الى حدودكم بأمان، إلا اذا فضلتم البقاء في بلادى» .

فاجاب دنيسون «أن التسليم غير ممكن ، إلا اذا وافق عليه القائد المصرى الغائب فى (آسا) ؛ وانى لمبلغه طلب الملك فى الحال ! » . وانما اجاب بذلك ليكسب وقتا . وكان يوحنا قد عهد الى دجاش هاتلو ، حاكم الحماسين ، وجنوده ، فى مهمة القضاء على القوة المصرية المعسكرة فى (عدى حواله) ؛ ولكنه بعد فوزه على أرندروب ، انضح له من الأوراق التى استولى عليها أن دجاش هاتلو خائن اتفق عليه مع أعدائه ، فآذى ذلك الى امتناع جنود حاكم الحماسين عن القتال واستراحتهم على أسلحتهم أربع وعشرين ساعة .

فاستفادت القوة المصرية المعسكرة فى (عدى حواله) من هذه الفرصة غير المنتظرة ؛ وأخذت تنسحب من مراكرها انسحابا فى منتهى الصعوبة ، فى طرق وعرة شائكة ، وليس مع كل جندى من جنودها سوى بقسمتين أو ثلاث بقسمات . فمزت يهودوفولاسى ، والرعب يملؤها ، وهى تتوقع هجوم الأعداء عليها فى كل وقت . ولولا أن رشدى ودنيسون هتدا بمسدساتهما الجنود لفزوا ذعرا .

ومع ذلك فإن الأحباش — وكانوا يتعقبونهم من كشب — أسروا سبعة وستين متأنرا منهم ، قبل وصول القوة الى (قرع) و(قياخور) ؛ ولكن هذه القوة تمكنت فى ١٨ نوفمبر من البلوغ الى ممز قياخور ، بعد تكبد مشقات لا تحصى ، ومناعب لا توصف . فانضمت هناك الى قوى رائف بك ، واستلم هذا الضابط القيادة العامة . فأشار دنيسون عاياه بوجوب إخطار الميجور درهلز بساجانييت ، بضرورة انضمامه اليه وانتظاره فى مكانه ؛ فأبى . فطلب دنيسون منه أن يخطره على الأقل بنكبة أرندروب ، ليكون على حذر ويتخذ الاحتياطات اللازمة لنجاته . فأجابه الى ذلك ؛ وأصدر أمره الى درهلز بالانسحاب الى مصبوع .

وكان درهلز قد سمع بما أصاب القائد العام ! فارتد إلى مصبوع عن طريق (عدى رسو) و (أركيكو) ؛ وأصبح في مأمن من الطوارئ .

واستمر رائف على الانسحاب ؛ ولكن جيشه تاه في سهل (حاله) وضل الجنود طريقهم بين التلال ؛ وأنهم التعب . وأنهم لقي حالة خور نفوس ، وإذا بصيحة راع علت في الفضاء المحيط . فظنوها صيحة الأحباش واءتقدوا أن هؤلاء الأعداء المهيبين أوشكوا أن ينقضوا عليهم . فاعتراهم رعب طائش . فالتقوا بسلاحهم وملابسهم واتمسوا الحياة من الفرار .

ولكن الضباط تمكنوا في الليل من جمعهم والسير بهم إلى (عدى رسو) باجتياز جبل بمبا ، وبعد قطع مسافة مائة وخمسة عشر ميلا . هناك اطمأن الجنود واناموا ؛ ثم ساروا إلى (نيفص) فناموا فيها . وفي صباح اليوم الثاني ساروا إلى مصبوع . وكان رشدى ودينسون ، بعد ما تأكدا من زوال كل خطر ، قد سبقاهم إليها ، ليخطرا العاصمة المصرية بما حدث .

أما التجاشي ، فانه سار في ١٧ نوفمبر إلى (عدى حواله) حيث كانت معسكة القوة المنسحبة ، فاذا بتلك البلدة قد احترقت عن آخرها ، دون أن يعلم من أحرقها . وبينما هو مقيم فيها ، يستمرئ لذة نصره ، أتاه خبر القضاء على مترنجرفوقته ؛ ونبا فشل الحملة التي زحفت من (التمة) إلى الحدود الحبشية ، فزاد بذلك سروره . أما مترنجرفوقته ، فانه كان يتوقع تعيينه هو نفسه قائدا للحملة التي وضعت تحت قيادة الأميرالاي ارندروب ؛ لأنه كان يعتبر ذاته أكفأ الناس للقيام بالمهمة المعهود بها إلى ذلك الدائمركي : (أولا) لوقوفه أكثر من غيره على أحوال الحبشة ودخائلها ؛ و (ثانيا) لسابقة خدماته في ذلك الميدان . فلما خابت آماله وعقد لواء الحملة لأرندروب ، أخذ يفكر

في عمل يعمل من تلقاء نفسه ، يعود بالفخر العظيم عليه ، ويعلى منزلته طولا كبيرا في عيني الخديو . بجمع زمرة من الأتباع والموالين له ؛ واستأجر الأدلاء والخبراء من الحبشان أنفسهم ؛ وزل في خليج انتلا ؛ ودخل الحبشة أثناء تقدم حملة أرندروب ؛ وغرضه البلوغ الى سهول الملح أو مضيق صنافه . فلزم الأدلاء ركابه ، خديعة منهم ومكرا ، حتى قادوه الى شواطئ بحيرة يقال لها " ادسه " في بلاد قوم يدعون " التلتاز " . فنصب التعس هناك خيامه ؛ ولما جنّ الليل أوقد أتباعه النيران للاصطلاء والطبخ ، واستعدّوا للبيت . وكان سيدهم قد اصطحب معه في حملته هذه المشثومة امرأته الحبشية وأولاده وبناته ، وجملة من الخدم والحواشي ، كأنه ذاهب بهم الى عرس أو وليمة أعدت لهم على الرحب والسعة ، لا داخل في بلاد أعداء يعد ملكهم أنه أهين في كرامته ، وامتن في حقوقه . فأكلوا وناموا والطمأنينة في قلوبهم ، والأمانى ترقص في أحلامهم .

ذبح مترنجير  
ومن معه

وإذا بجماعة من الأحباش دبوا الى خيمهم في منتصف الليل ، وأعملوا السيوف فيهم . فهبوا من نومهم مذعورين ؛ وأرادوا الدفاع عن أنفسهم فلم يمكنهم الخوف من ذلك . فالتحن الحبشان فيهم قتلا وطعنا حتى أفنؤهم أو كادوا ؛ ودخلوا على مترنجير في سرادقه ، كأنهم شياطين الجحيم في ذلك الليل البهيم ، فذبحوه مع امرأته وبناته وأولاده ذبح الخرفان ؛ وذبحوا جميع حاشيته وأتباعه ؛ وأخذوا كل ما وجدوه من سلاح ومؤن وذخيرة وخيام ودواب .

وأما الحملة من (التمتة) فإنها تألفت من ست جماعات مصرية ، قامت الى التخوم الحبشية الشمالية الغربية في غضون سير حملة أرندروب الى حدودها الشمالية الشرقية ، لتحويل جانب من قوة التجاشى اليها ، وتمكين أرندروب من القيام بمهمته . ولكن

قوة الأحباش كانت أكبر من أن تجزئها قوة صغيرة كهذه . فصعد يوحنا حملة (المتمة) وهو يدير رعى القتال في (قويت) .

وكانت العاصمة المصرية، منذ أن فشلت فيها أخبار الحملات على الحبشة، باتت شيقة للوقوف على تفاصيل حركاتها، ومتوقعة أن يكون النصر قرينها، بذات السهولة التي اقترن بها في الحملات السودانية . وبما أن الألسنة تذيع عادة الأنباء التي تروح اليها القلوب، فإن الاشاعات عن نصر ساحق أحرزته حملة أرنديرو بطفقت تنتشر أولا في الأوساط الرسمية، فتثير شعور فرح أو شعور حسد حسبما كانت الأذن السامعة أذن صديق أم أذن حشود، ثم انتشرت في الأندية والمجتمعات عينا، وأبهجتا .

ولكن الأنباء الصحيحة ما لبثت أن وردت؛ فقلبت شعور الفرح الى شعور كدر وغم؛ وشعور الحسد الى شعور شماتة ونهم . على أن الدوائر الرسمية أظهرت رغبتها في التكم وإخفاء الحقائق ! لأن النكبة كانت من شأنها أن تنفر النفوس الغريبة من الحكومة المصرية، سياسيا وماليا . فأيام الشدائد المالية كانت أخذت تطل من الآفاق؛ وحوادث الصعوبات مع فرنسا، بشأن الإصلاح القضائي، كانت قائمة على قدم وساق، تزداد تعقدا كلما اجتهد في الوصول الى حلها .

وقلبت على تلك الدوائر الفكرة بوجوب المبادرة الى تجهيز حملة أخرى، تحاط بجميع مسببات الفوز وتسييرها في الحال للاقتصاص من الأحباش، والانتقام لمجد مصر المهين، بحيث تبلغ القرب في آن واحد أنباء كسرة أرنديرو ب، وأنباء فوز الحملة المرسله للثأر لها، فوزا ساحقا ! فتستمر الثقة بمصر تامة، بل تزداد رسوخا .

فبعثت أربعة آلايات من البيادة، أي ٩٦٠٠ عسكري؛ وآلاي من السواري حملة رات باء أي ٨٠٠ فارس؛ ونحس فرق من الفارين؛ وبطاريتا ميدان إحداهما من نحاس



والأخرى من صلب، وكل منهما مركبة من ست قطع؛ وبطاريتا جبل؛ وبطارية  
ساروخ؛ يجرها جميعها ٣٣٤ بغلا؛ ويقوم بخدمتها ٤٧٤ مدفعا بضباطهم وعددهم  
أربعة وعشرون. وأضيف إلى هذه القوة آلاى بيادة من السود؛ وهيئة أركان حرب  
مؤلفة من رئيس وأمير لواء وثلاثة أمراء آلاى وستة قائمى مقام ويوزباشين وثلاثة  
ملازمين أول وعشرون ملازم ثان وأربعة عشر عسكريا؛ فبلغ مجموع الحملة ١١١٢٠  
عسكريا و١٠٥٨ حصانا و١٢٠٤ بغال؛ وحسب أنه بانضمامه إلى بقايا حملة أرنردوب  
يتكون منه جيش قدره ١٢٠٠٠؛ ولم تكن بالقوة التى يستهان بها، على شرط عقد  
لوائها إلى رجل ذى كفاءة تامة. ولكن الصعوبة كلها كانت فى اختيار ذلك الرجل  
وتعيينه. فالخديو—لعله بأن ليس بين كبار ضباطه من أترك وشراكسة من يصلح  
للقيادة العامة، ولعدم وجود ضباط مصريين فى هيئة العسكرية العليا—كان ميالا  
إلى عقد لواء الحملة لضباط من كبار ضباط الأمريكان، المتكونة منهم هيئة أركان  
حرب الجيش: كالجنرال ستون أو الجنرال لورنج، لوثوقه الكلى بهم، وركونه إلى  
جدارتهم. وكان يعضده فى ميله هذا، ويقوى عزمه عليه، الرجال—وعلى رأسهم  
نوبار باشا، وزير الخارجية فى تلك السنة—الراغبون فى الفرنج؛ المقتنعون بوجوب  
استخدام معارفهم ومعلوماتهم وكفائتهم؛ العاملون على بثهم فى جميع المصالح لئلى  
ينظموها من جهة، ويعلموا المصريين من جهة أخرى كيف يستغنون عنهم  
فى القريب العاجل.

لخزبان  
باربان حول  
الخديو

غير أنه كان هناك حزب آخر—وعلى رأسه شريف باشا واسماعيل صديق باشا—  
يكره الفرنج ويمقتهم ويستنكر وجودهم فى مصالح البلاد واشتراكهم فى شؤونها؛ ويبذل  
جهده فى إقصائهم وإبعاد ألبسهم عن الأعمال التى استقدموا للقيام بها. ولولا أنه

كان منقسما على ذاته الى قسمين : "التركي" وزعيمه شريف باشا ، و "المصري" وزعيمه اسماعيل صديق باشا ؛ وأن التركي نفسه كان منقسما الى قسمين : "الشركسي" و "التركي" ؛ وكل من القسمين يكره الآخر ويدس له الدسائس ، بينما الشراكسة لا يقبلون الأتراك ، والأتراك يحبون الشراكسة — لما جعل للرجال الراغبين في استخدام الفرج مركزا ، ولا أبقى لهم مكانا .

ذلك الحزب المعادي للغربيين ما فتى يقبح (لاسماعيل) تعيين أميركي على رأس الحملة المعدة ؛ ويتخذ من الكارثة التي عمت أرندروب حجة لتسفيه آراء القائلين بعدم استغناء الحال عن الفرج ؛ ومرغبا لتعيين ضابط شرقي ، هذه الدفعة ، ولو من قبيل الاختبار والتجربة ، ليقود أعلام مصر الاسلامية الى الأخذ بالثأر من الحبشة المسيحية ، للصريين الذين قتلوا في (قوندت) ؛ حتى تغلب رجاله على جهود خصومهم وميول (اسماعيل) عنها ؛ وحملوا الخديو على تسليم لواء الحملة الى السردار راتب باشا .

وراتب هذا شركسي من أنساب شريف باشا ؛ والمعروف عنه أنه أبى النفس ، وشجاع ، لا يحتمل التصغير ولا يهاب الموت . ويروى ، لتأيد ذلك عنه ، أن (محمد سعيد باشا) — وقد كان راتب مملوكه ، وهو الذي رباه في كنفه ، وأرسله على نفقته الخاصة الى فرنسا ليتعلم في مدارسها الحربية — غضب عليه ذات يوم ، وهو أميرالاي ، فاستدعاه اليه ؛ وبعد أن أشبعه لوما وتأنيبا وزجرا اندفع في تيار مخطئه عليه الى حد بعيد فرفع يده — وكانت لضخامتها تعد مخلوقة لصفع القبلة — ولطمه بها على خده ، وطرده من أمامه . فخرج راتب الى حجرة مجاورة ، وناول مسدسا ، وأطلقه على نفسه من جهة فمه بقصد الانتحار لعدم رغبته في الحياة بعد الإهانة التي لحقت به ؛ ولعدم تمكنه من التفكير في الانتقام لنفسه من مولاه وولى نعمته . فخرقت

راتب باشا

الرصاصية خذته ، ونفذت من تحت قاعدة أنفه من الشمال ، دون أن تصيب منه مقتلا . فحمل داما الى بيته ؛ وما تقه من جرحه أو كاد إلا وفر الى الأستانة ، خوفا من بطش (سعيد) به ، مع أن (سعيدا) — وكانت تعجبه جدا أعمال الشجاعة ومظاهرها ، ولم يكن من طبعه يدرى ما هو الحقد — كان قد أكبر عمله ، وأعاد رضاه عنه ، في سره ، اليه ؛ ولم يكن منتظرا سوى شفائه لاعلاء منزلته والزيادة في تقريبه من نفسه . ولم يعد من عاصمة الاسلام إلا بعد وفاة مولاه . فاتخذ (اسماعيل) سردارا لجيشه . ورأب هذا قصير القامة ، أسمر اللون سمرة شديدة ، لأن أمه كانت جارية سوداء ، وهو بسبب كثرة انهماكه في الملاذ الجسدية نحيف نحيل ناشف ، كأنه جسم مصبر ، أو إحدى موميات العصور الخالية .

على أن (اسماعيل) وان انقاد الى مؤثرات حزب شريف واسماعيل صديق ، وعين راتب باشا نهائيا قائدا عاما للحملة الحبشية ، لم يكن بالرجل الذى يعنى نفسه عن الأخطار التى قد تتهم لجيشه عن مثل ذلك التعيين ؛ فرأى أن يخفف من وطأتها ، ويزيل من شرها ، بضم الجنرال لورنج الأمريكى وبعض ضباط آخرين من كبار ضباط أركان الحرب زملائه الأجانب الى الحملة : الأول بصفة رئيس أركان حرب للجيش ، والباقيون بصفتهم ضباطا تابعين له ، ليجد راتب فى حكمتهم ودرايتهم العسكرية ما يتمكن به من القيام ، قياما محمودا ، بالمهمة الموهود بها اليه .

فارتاح حزب نوبار الى هذا التعيين الأخير ؛ واعتقدوه كافلا لسلامة الأمة ، لتيقنهم من أن راتب باشا سيتقاد حتما الى مشورات لورنج وزملائه ونصائحهم ، ويأخذ بها . فلا يرتكب شططا ، ولا يلقي بنفسه فى تهلكة . ولم يتكدر من التعيين عينه حزب

(١) مات راتب باشا منذ نيف وعام ؛ وقد عمر قرنا على ما يقال .

شريف واسماعيل صديق ، لثيقته من أنه لن يكون للورنج وزملائه أقل نفوذ على السردار؛ وأن راتب باشا سيهمل نصائحهم وإرشاداتهم ، ويضرب بها عرض الحائط ، مع بقاء المسؤولية ، في حال وقوع نكبة ، عليهم شخصيا .

ولكى يظهر (اسماعيل) بجلاء أن غرضه من تسليم القيادة العليا الى شرق ، وتسليم رئاسة أركان الحرب الى غربى انما هو أن يعمل العنصران معا ، كل على قدر طاقته ، وبنسبة مواهبه ، على ما فيه خير البلاد ، جمع بكارضباط الحملة من العنصرين ، ثلاث مرات متوالية عنده ، ليلقى عليهم تعليماته الأخيرة ؛ وذلك بحضور ابنه الأمير حسين ، ناظر حربيته ( وهو المغفور له سلطاننا الكامل حسين الأول المبكى عليه كثيرا ) ونوبار باشا وشريف باشا وصديق باشا وغيرهم . ففى أول اجتماع أفهمهم أن سلامة الجيش قائمة على الاتحاد القيادة العليا وهيئة أركان الحرب اتحادا تاما في جميع الشؤون . ولاضطرابه الى التغيب في الاجتماع الثانى ، بسبب وفاة أخيه الأمير مصطفى فاضل في الأستانة يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، أناب عنه ابنه الكامل في بذور بذور الاخاء بين العنصرين . وفى ثالث اجتماع سلم بيده لراتب باشا تصميم خطة للحملة وضعه الجنرال ستون ؛ وأفهمه جليا أن الغرض منها انما هو استرجاع مهابة مصر في أمين السودان وأوروبا ؛ وأنه يلزمه ، والحالة هذه ، محاربة النجاشى ، ومواقفته في ميدان مفتوح ، والانتصار عليه ، حتى لو اقتضت الحال ذهابه بالجيش الى عاصمته ؛ على أن يكون ذلك قبل شهر مايو سنة ١٨٧٦

وطلب نوبار باشا الى الخديو أن يوصى راتباً وباقي قواد الحملة بمراعاة شروط الحرب وأصولها المتفق عليها عند الأمم المتمدينة : فيمنعون الجيش عن ارتكاب أى عمل وحشى ؛ ويحملون الجند على تجنب الاساءة الى غير المحاربين من الجيوش ؛

فلا يقطعون زرعاً ولا يتلفون ضرماً ولا يحرقون بيتاً ولا يعملون، بالاختصار، عملاً فظلاً لا تجعلهم المقتضيات الحربية في اضطراب إلى ارتكابه .

فلم يكتف (اسماعيل) بتوصية سرداره بذلك جميعه ؛ بل إنه جعله مسئولاً ، مسئولية شخصية ، عن كل مخالفة في هذا السبيل . ثم استدعى الجنرال لورنج وجمع يده أمام نوبار باشا إلى يد راتب ، وقال لها : «إني أأرجو اليك أن تعملوا معاً كآخين ؛ وتراعيا الله والبلاد في العساكر المسلمة أعمارهم اليك» . وأوصى راتباً بالأصفاء إلى نصائح لورنج والعمل بها<sup>(١)</sup> .

ومن ثم سافرت الحملة إلى السويس ؛ وخرج الأمير حسين ونوبار باشا وغيرهما من ذوى المقامات الرفيعة إلى محطة مصر لتوديع القواد . فأقبلهم القطار إلى ذلك الثغر القلزمي ، حيث استقلوا "الدقهلية" إحدى البواخر الخديوية ؛ فذهبت تمخر بهم عباب البحر وعجاجة — لأن الأيام كانت شتاء — حتى بلغت بهم مصوع في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٥

ولكى لتكون عند القراء فكرة صحيحة من صعوبات تلك الحملة ، يكفيننا أن نذكر هنا أن الكلام على ظهر "الدقهلية" في رحلتها كان يدور بين المسافرين عليها : بالعربية والانجليزية والألمانية والفرنساوية والتركية والتليانية والزوجية وغيرها ؛ كأن تلك السفينة برج بابل ثان ؛ وذلك بسبب اختلاف جنسيات الضباط المتألقة منهم هيئة القيادة وجنسيات تابعيهم وخدامهم .

فإلى جانب راتب باشا ، السردار الشركسي ، كنت ترى الجنرال لورنج والكرنيل داي واليوزباشي بورتر وغيرهم من الأمريكان ؛ ونائب الأميرالاي على بك الايطالي

(١) أنظر : "مصر المسلمة والحنطة المسيحية" لداي ص ١٥٩

المعتق الاسلام؛ واللفتنت كرنل البارون فون مكليين المهندس النمساوي الألماني؛ والميجور تورن هايسن النمساوي أيضا الذي كان مع الامبراطور مكسميليان المنكود الحظ، وكان يحسن التكلم بست لغات؛ واللفتنت كرنيل دريك والميجور لمسن والميجور لوشى المهندسين؛ والميجور ولسن الجراح؛ ورشيد باشا وعثمان رفيق باشا وكلاهما شركسي؛ وخورشيد بك أمير الآلاي السوداني؛ وعثمان بك نجيب وعثمان بك غالب الشركسين أيضا؛ والكونت سراهاني الطلياني؛ ومحمد بك جابر الأمير الآلي المصري البحت؛ وصبري افندي رئيس المدفعية والقائمقام ابراهيم لطفى، وكان يحسن التكلم بالانجليزية؛ ورفعت افندي رئيس كتاب السردار؛ وآخرون لا يزيد أن نترل بالتاريخ الى حد الاهتمام بذكر أسمائهم، من ملل وأجناس مختلفة .

وبينا الجيش معسكر في مصقوع يستكمل معداته، ومعسكر النقل بquam في (أركيكو) على بعد بضعة أميال الى جنوب مصقوع، اذا بكتاب من الجنرال كركهام، تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٥، وصل الى القيادة المصرية في ٢٢ منه، يفيد رغبة النجاشي في تسليم مائة أسير وخمسة من المصريين الى محافظ مصقوع — وكان المحافظ شابا في مقتبل العمر يقال له أحمد بك، ويهابه الكل بالرغم من صغر سنه، ومن أنه كان غرا جاهلا، لا يدري شيئا لكونه ابن أخت المفتش الخفيف اسماعيل صديق باشا، ناظر المالية المصرية، وكان قد أخلف على تلك الوظيفة أراكيل بك نوبار التعس الطالع ابن أخى نوبار باشا — ولم يمض يومان حتى وصل أولئك الأسرى، واذا بسبعة وثلاثين منهم مخصيون ! ثم وصل كركهام بعد أيام قليلة، يحمل رسالة من النجاشي الى الملكة فكتوريا . فـا كان من الحراس المقامين على مدخل المعسكر المصري إلا أنهم قبضوا عليه، وزجوه في حفرة قذرة؛ ثم حكم عليه بالسجن فيها .

فأقام المسكين في قاعها أياما ، ناقما ، متمللا ، شاتما . ثم أطلق سراحه الى مصوع بعد أن أقيمت لإكرامه ويلة فاخترة ، أبى أن يتناول فيها زادا ، أو يشرب سائلا لخوفه من أن يكون قد وضع له ، في شئ من ذلك ، الموت سما .

وما أقام الجيش في مصوع أياما إلا ووردت الى راتب باشا بإفادة برقية من الخديو تنبهته بأن ثالث أنجاله الأمير حسن ، الملازم الأول في فرقة الهوسار الألمانية ، نال اجازة من الامبراطور ولحم الأول ، ليتمكن من الانضمام الى الحملة المصرية ؛ وأنه قادم اليهم عن قريب ، ملتحقا بهيئة أركان الحرب ، ولو أنه لا يتقلد علامتها . وكان الأمير حسن في الثانية والعشرين من عمره ، قصيرا ، سمينا ، وبالرغم من ذلك ، فارسا مكلا ، ويحسن التكلم بالتركية والعربية والفرنساوية والانجليزية والألمانية .

فوصل الى مصوع في المحروسة حوالى آخر شهر ديسمبر ، ومعه ياوره يوسف بك ، وطبيبه بدرافندى ؛ فقبل مقابلة نخمة ، ونزل في سراى المحافظ ؛ وما ارتاح من عناء السفر إلا وأراد الجنرال لورنج ، عملا بكتاب فرنساوى أتاه من الخديو ، مكتوبا بخط يده ، أن يشغله تحت إدارته في الأركان ويلقى الى عهدته مهمة خاصة ؛ ولكن راتب باشا عملا بكتاب آخر أتاه ، مكتوبا من الخديو نفسه بالتركية ، أبى إلا إبقاءه بجانبه ، زيادة في المحافظة عليه والاعتناء براحته . وكان الأمير عينه أميل الى الإقامة بجانب راتب باشا منه الى الاشتغال مع الجنرال لورنج ! لأن هذا بصفته رجلا جديا كان ، بعامل طبيعته وعامل اعتباره الحملة أمرا جديا في طياته مسئولية كبرى ، من شأنه استخدام كفاءات الأمير المختلفة في أعمال ذات بال ؛ بينما السردار لم يكن يهمه من وجود الأمير بجانبه إلا أن يجمع حوله أسباب الملاهى ، وأنواع اللذات ، فيفوز بارتياحه اليه ورضاه عنه .

التحق الأمير  
حسن بالحملة  
في مصوع

لذلك أخذت الأيام، ريثما تستكمل معدات النقل، تمزج بمصوّع للأمر والسردار، ولا سيما لأولها: إما في الخروج إلى الصيد والقتص؛ وإما في الانكباب على لعب الشطرنج. ولما كان أمر تجهيز معدات النقل موكولا إلى المحافظ أحمد بك - وهو الشاب الغر الذي قلنا عنه، والذي كان إلى تهيئة معدات يوم صيد وقتص للأمر في الأدغال والجبال المجاورة أميل منه إلى الاشتغال بتسهيل مهمات الجيش - فإن اليوم طفق يتلو اليوم، والأسبوع الأسبوع، والعمل نائم، ووسائل النقل تهايم ببطء بالرغم من أن الحاجة إلى الإسراع كانت شديدة، وإن الحضر عليه كان لا يفتأ متواصلا من المرجح الأعلى بمصر.

وبما أنه ليس أدعى من الكسل والبطالة إلى التهاون في الواجبات وإهمالها، وليس أنجح منهما «بيئة» لانماء مكروبات الفساد المادية والأدبية معا، فإن التفور الذي ما انفكت حلقاته متماسكة بشدة بين هيئة الجيش العامل، وهيئة أركان الحرب ما لبث أن اتسع، من جهة، بشكل مقلق بين رجال الهيئتين؛ وطفقت القيادة العليا تظهر جهارا من الاستخفاف بإرشادات أركان الحرب، وتقيم في سبيل عملهم من العقبات ما كان لا بد معه من الانتهاء إلى قارعة؛ ومن جهة أخرى، فإن الجنود أنفسهم لما وقفوا على حقيقة العلاقات بين الهيئتين، ولحفظوا مظاهر الامتثال لرجال أركان الحرب بادية على جميع معاملات رجال القيادة العليا وضباط الجيش لهم، شرعوا يعتقدون أن أفيد وسيلة يتقربون بها إلى إرضاء رؤسائهم عنهم إنما هي أن يشاغلهم ذلك الامتحان للغربيين، فيجعلوا مرارته أشد وقعا على أنفسهم. فأخذ ذات الديدابانات يهملون تقديم السلام إلى الجنرال لورنج وضباطه؛ بينما هم كانوا يتفانون سلاما وتعظيما للأمر مرؤوس الجنرال لورنج اسما! ولغيره من الضباط

اشتداد الغور  
بين الجيش  
وأركان الحرب



الشراكسة والأتراك الأحط مقاما ووظيفة في الجيش من أولئك الأمريكيين ؛ وأخذ البيطريون المنوطة بهم خدمة الخيول لا يفتنون إلا الى خيول الأمير وحاشيته ؛ ويحملون بالمرّة خدمة خيل رئيس أركان الحرب وضباطه . فأصبح العمل على الجنرال لورنج وزمرته من أشق الأعمال ؛ بل أصبحت الحياة ذاتها مرة المذاق عليهم الى حد أخذ يفوق الطاقة ، رويدا رويدا ، حتى أدى بالجنرال يوما ، بعد أن سئم التشكي للسردار من قلة أدب العسكر وحقهم ، ووقاحة الديدبانات ، الى الاقتضاض على أحد هؤلاء وإشباعه لكما ولعلما ورفسا .

على أن ذلك لم يحد نفعا ، كما أن إلحاحه المتوالى والحاح ضباطه — لولا التحريضات المتتابعة من مصر — ذهب أيضا ، أدراج الرياح . فانه حينما بلغ الجيش مصوّع ، أى في أواسط شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، لم يكن قد جمع بعد من الجبال سوى ٣٠٠ رجل ؛ وقلة هذا العدد — لتقل مهمات جيش زاد ، بعد انضمامه الى مايقى من حملة أرندروب ، على اثني عشر ألفا — ظاهرة للعيان . أضف الى ذلك أن ذات الجبال المجموعة لم تكن من الجنس العربى الجيد ، بل كانت من الجنس المصوّع الضعيف الذى لا يمكن من ثقل ما ينيف على نصف حمل الجمل المصرى ؛ ومع ذلك فان أحد بك محافظ مصوّع ، مافى يتوانى في زيادة ذلك العدد ، حتى مضى شهر ، وأصبح التعوق موجبا وبالا . فهم حينئذ وجلب الى المعسكر من الجبال والبغال ما رآه راتب باشا كافيا لتبرير البدء بالزحف ، ولو أن أركان الحرب لم يكونوا على رأيه .

فسار الجيش من معسكره في ١١ يناير سنة ١٨٧٦ ولكنه حدث ، كما كان مشظرا ، أن قلة الاعتناء بالجبال وراحتها ، وقلة الانتباه الى مقدار قوّة كل منها ، بحيث لا يحمل زيادة على طاقتها ، أدتا الى تقطع جبال التحزيم ، وسقوط المهمات ، وتلف جانب

منها، وإلى تشتت الجبال في الفلوات، وفوق التلال والجبال؛ فأدى ذلك إلى تعب عظيم ومشقة كبرى في جمع شملها وإعادة تجميعها.

وكان قد رسم تقدم عثمان باشا رفقي إلى جهة يقال لها (بعرزة)، للاستطلاع؛ وهي محلة تبعد عن مصبوع مسيرة يوم للجد المسافر، ويومين للراكب البطيء. فرحف إليها بمقدمة الجيش؛ ولكن سوء تفاهم أوقعه أحمد رفعت أفندي كاتب السردار، عمداً، بين راتب باشا والجنرال لورنج، أدى إلى اضطراب في الأوامر الصادرة أوجب إبدال عدى راسو (أو مدرسه) من (بعرزة)، ونجم عنه ضياع أسبوع على تقدم الجيش الذي لم يصل إلى الهضبة المطلية على وادي (قرع) إلا في ضحوة يوم الأحد ٣٠ يناير سنة ١٨٧٦

وفي الغد قدم المعسكر الرأس ليج، حاكم (عدى حواله) الذي عزلته النجاشي؛ وأخبر القيادة العليا المصرية وهيئة أركان الحرب بحركات الملك يوحنا. ولما كانت التعليمات المعطاة لراتب باشا تقضى بالاشتباك مع النجاشي في معركة مفتوحة، وكسره كسرة تؤذيه تأديباً شديداً، ويدوى صداها في العالم؛ ثم الرجوع إلى مصبوع؛ فإذا تعذر ذلك الاشتباك لركون يوحنا إلى خطة الحيلة والحرص، فالرحف إلى (عدوة) حاصمته ومقاتلته فيها؛ ثم العودة إلى مصبوع؛ فإذا تعذر هذا وذاك، فالإقامة على هضبة (قرع) واحتلال الجبيرة وانتظار تعليمات جديدة؛ فإن السردار رأى، بعد مداولة مع الرأس ليج المذكور، أن يختار موقعاً وافقاً ويتحصن فيه؛ ويجمع كل قوته إليه، ليكون على استعداد لمقابلة الطوارئ.

فأصدر أمره إلى رشيد باشا بالتقدم والانضمام إلى بقية الجيش — وكانت قوة رشيد مؤلفة من ٥٤٢٦ من البيادة، وبطارتين فيهما ٣٩٤ مدفعياً، و٥٦٦ خيلاً،

ولا تزال مقيمة بالقرب من مصقوع — ولكنه أصدر اليه هذا الأمر بدون أن يضع أى وسيلة من وسائل النقل تحت تصرفه، أو يهيئ له أسباب الحصول عليها، وبالرغم من أن وسائل نقل المأكولات الى الجيش كانت قليلة، وأن مجيء تلك القوة كان من شأنه زيادة عدد الأنفواء الآكلة، ما بين بشر ودواب، على قلة الموجود مما يؤكل .

وفي الحقيقة، فإن أكبر مصاحب هذه الحملة المشثومة انما نجم عن قلة الاهتمام بوسائل النقل على العموم، واختلال الادارة القائمة بها، إما لعجز في كفاية الرجال الذين نيطت بهم، وإما لأن رؤساء هؤلاء الرجال والمكلفين بالتوسط بينهم وبين مصادر تلك الوسائل لم يمكنوهم من القيام بمهمتهم القيام الواجب .

وكان رئيس حركة النقل أحمد عرابى بك، المعد، في الأيام التالية، لاضرام نار الفتنة العسكرية المعروفة في التاريخ باسمه . وقد كان فكر الضباط الأمريكين فيه حسنا جدا، ويقول الكرنيل داي في مؤلفه المعنون "مصر الاسلامية والحبشة المسيحية" انه كان يكون ضابطا من خيرة الضباط في قطر غير القطر المصرى<sup>(١)</sup> . فاستبدل وأقيم مكانه شاكر الشركسى؛ وما لبث هذا أيضا أن استبدل وجعل محله الميجر لوشى الأمريكى ووضع كلا سلفيه تحت ادارته، ضد رغبته؛ لأنه كان رجلا عاقلا يفهم أن تغيير روح ضابط بوضعه تحت إمرة من هو أقل منه درجة، لا سيما اذا كان هذا الرئيس الأقل منه درجة أجنبيا، ليس خيرا ما يتخذ من الاجراءات لجعل الأمور تمشى في مجراها الأمثل .

وفي اليوم الثانى من شهر فبراير نقل المعسكر الى واد غير الأول؛ وشرع في التعصن، لشيوخ الأنباء باقترب التجاشى . ولكن قلة مواد الطعام، وندرة وصول حتى القليل

(١) أطر هذا الكتاب، ص ٢٢٣

منها الى القوة المتقدمة ، اضطرت القيادة العليا الى تقليل عدد الياده بين يديها ، والاستعاضة عنها بزيادة في عدد المدفعية . فصدرت الأوامر الى بطارية مستوردة من معامل كروب ، كانت لا تزال بمصقوع ، بالاسراع الى (قرع) ؛ وكلف دنيسن بالاتيان بها . فسار بها قوا . ولكنه ، وهو يحتاج بها جبل بمبا ، قابل رشيد باشا الراجع من (قياخور) الى عدى راسو (عدرسه) ، عملا بالأمر الوارد اليه بالرجوع بسبب قلة الطعام . فأخذها منه بالرغم من امتناعه ، وعاد بها الى (عزره) ؛ وبحثه في ذلك أن السكة وعرة ، وأن البطارية قد تصاب بعطب لو استمرت على سيرها الى (قرع) ؛ مع أن معظم الوعر كان قد اجتيز ، وإن الرجوع بالبطارية كان يقتضى المرور بها ثانية في الشعاب والمسالك التي أتى بها منها بكل صعوبة ؛ علاوة على أن على ساح افندى ، رئيس فرق المهندسين والحفارين ، كان قد أنجز عملا ممدوحا في تمهيد الطريق وتسهيلها ، وجعلها صالحة لمرور المدفعية . وأول تحصين أقيم كان من النوع المعروف "بالبلوك هوس" في اللغة الانجليزية ؛ وهو بناء شبيه بحصن يحيط به خندق ومتاريس ؛ أقامه في مضيق قياخور القائم مقام درهلز والكرنل لوكيت ، بأمر من الجنرال لورنج وتحت مسئوليتهم ؛ وكان عبارة عن أربعة جدران ، لاسقف يغطيها ، مفتوحا لضرب العدو ، ومبني مع ذلك بحيث لا يرى المقيمون فيه العدو القادم لقتالهم . فكانه بنى ، والحالة هذه ، ليكون مرمى للمدفوعات الأعداء ، لا معصما منها .

ثم أقيم حصن آخر في (قرع) جعلوه على شاكلة قلعة ، وخندقوا حوله خندقا على أعظم ما يكون من العمق ؛ مع أن البقعة التي اختاروها له لم تكن تفضي شيئا ، ولا كانت واقعة في جهة يمكن الاستفادة منها حربيا ؛ وهم لو أحسنوا التصرف لبنوه قرب المضيق الذي هناك ، بحيث يحومونه ، ويحفظون الآبار التي حوله في آن واحد .

الروبي

ولما استقر بهم المقام ، عهد برئاسة فرع المهمات الى على الروبي افندى ، وقد اشتهر فيما بعد فى حوادث الثورة العراقية ؛ وكان ضابطا من أحسن الضباط وامتدحه رؤساؤه وزملاؤه الأمريكيون وامتاز فى هذه الحملة دون غيره من ضباط الجيش — ما عدا الكونت سمرانى — بأنه كان يرى من الواجب عليه احاطة علم رئيس أركان الحرب بكل ما يحريه ليكون على بينة منه .

على أن تعيينه رئيسا لذلك الفرع لم يعن — كما كان يجب أن يعنى — وضع وسائل النقل تحت تصرفه . فاستمر أمرها فوضى كما كان . وما فتئت البغال والحمير ، وعددها نيف وألف ومائة ، فى مجيئها من مصقوع وذهابها اليها ، تحمل فوق طاقتها أحمالا قلما احتيج اليها ؛ كتبن وخيام وأثقال مختلفة . مع أن المطلوب انما كان تحميلها بقسمات ومآكل أخرى ، كان الجيش فى أشد الافتقار اليها . ومع بهاذلة الحمل كان العساكر والصف ضباط الآتون برفقتها يركبونها أيضا ، فيرهقونها . ناهيك بفتك الذباب المدعو ”تسلتاليا“ بها فتكا ذريعا .

ولما طال المطال بالجيش فى حصن وادى (قرع) دون أن يظهر الحبوش الى المناوشة والقتال ، ودون أن ترد أخبار عن حركات النجاشى ، أخذ السردار ورئيس أركان الحرب يفكران فى أمر الزحف الى (عدوة) للايقاع به فيها ؛ ولكنهما اختلفا على الطريق التى يسيران منها . فذهب السردار ، اتقيادا الى مؤثرات النائب (عجمد) ، رجل ثقته — وكان قد نجما من سجن النجاشى — الى تفضيل طريق قودوفولامى — قودنت على ما سواها ؛ ورأى لورنج ، عملا بنصائح قسيس فرنساوى كاثوليكي يقال له ديفلو من جمعية التبشير بالايمان ، وأحد كهنة الارمالية العازارية فى تلك البلاد ، أن الأوفق الزحف بالجنود من الطريق المجتازة للقاطعة الحبشية ، التى استعمرتها

تلك الارسالية، لما قد يحدونه فيها من أسباب الرخاء وأنواع المساعدة . ولكن بما أن لورنج نفسه كان كاثوليكيًا، فأدلاء النائب محمد لم يتبعوا كثيرًا في إقناع راتب بأن غرض خصومهم، الأدلاء الأحباش الكاثوليكين ، من المرور بالجيش في مقاطعة العازارين إنما هو محض انتفاع أهل تلك المقاطعة بالريالات المصرية التي تصرفها الجنود والخزينة في ابتاع ما كولات وخلافها منهم . وأن رئيس أركان الحرب إنما يعضدهم في تفضيله طريقهم على طريق قودوفولاسي — قوندت، لكونه كاثوليكيًا مثلهم . فكفى ذلك لكي تكثر حول الأدلاء والقس ديشلو الاهانات التي لا مبرر لها، والاضطهادات السمجة . ولكي يقضى أدلاء النائب محمد على جهود مزاحمهم، قضاء مبرما، أذاعوا كذبًا نبأ قرب دتو النجاشي من حصن (عزره) لمهاجمة من فيه . فأصدر السردار أمره الى قائد الجند هناك بمنع خروج الخيالة من الحصن، وبالشببات على الدفاع عنه الى النهاية . ومع إقدامه على اقامة ديدانات فوق الآكام المحيطة، وأمام الخنادق، وبالرغم من علمه علما يقينا أن النجاشي على بعد يومين على الأقل، لم يفكر في تمرين جنوده التمرين اللازم لجعلهم على استعداد لمقاومة الطوارئ؛ ولا أمر بإجراء الاستطلاعات التي كانت الظروف تقتضيها لدرء كل مباغتة والوقوف على حركة العدو . فنجم عن ذلك أنه خيل لبعض الجنود ذات ليلة أنهم يسمعون ديبيا، ويرون أشباحا! فظنوا أنفسهم مبوتين . فهبوا الى سلاحهم مذعورين، وأطلقوه في الفضاء على العدو الموهوم؛ فأصابوا صدّة من زملائهم المنتشرين خارج الحصن، وسببوا فرعا عاما للحامية كلها .

وبعد أيام قدم الى المعسكر المصري دجاش يقال له (ولده ميخائيل) مع ابني أخيه وجماعة من أعوانه وأتباعه . فاستقبلوا استقبالًا شائعا ، وقدمت اليهم القهوة على

صواني فضية من مظال الأمير حسن . فلخوف ذلك الرئيس الحبشى من أن يكون وضع له سم فيها، أبى أن يشربها إلا بعد أن ذاقها أحد الحقييرين من أتباعه دون أن يصاب بسوء؛ وأنعم الأمير عليه بلقب "باشا" ورتبة "فريق"؛ وأنهم كذلك يرتب مختلفة وهدايا نفيسة على ولدى أخيه . وأهم ما استلفت الأنظار في هؤلاء القادمين كثرة القمل المسالى ملابسهم، حتى لقد لاحظ أحد الضباط الأمريكين أن مهمة بعض رجال حاشية الدجاش كانت منحصرة في الشخوص الى قيص هذا الرئيس وردائه، لا لتقاط تلك الحشرات المقرقة، وطرحها على الأرض، كلما لمع ظهورها، دون أن يثير ذلك اشمئزا في أحد؛ كأنه من مستلزمات الحياة اليومية ومظاهرها .

وما مضت أيام قلائل على قدوم أولئك الأحباش إلا وطفقت الرسائل تخرج من خيام السردار والأمير، بواسطتهم، الى الرؤوس والأمراء الحبوش، مستميلتهم الى ولاء مصر، وممنيتهم بالأمانى الكثيرة والأموال الجمة . ولكى يبعثهم راتب يذوقون شيئا من حلاوة تحقيقها طفق يفكر في مكافأتهم مقدما على الأعمال التى كان يطلبها منهم؛ ووقع في خلده مرة إعطاء خمسمائة ريال، من المعروفة بريالات ماريا تريزا، الى أحد رجال (ولده ميخائيل) تشجيعا له، من جهة، ومن باب المكافأة، من جهة أخرى، على أمانته وإخلاصه في خدمة المصالح المصرية؛ وكاد يفعل ذلك، لولا تدخل ضابط عال في الأمر، وتفهمه السردار أن المبلغ إنما يحق لذلك الحبشى حينما تظهر نتيجة مساعيه .

الأمانى  
نقى ملكا

على أن نتيجة التراسل، بواسطة رجال (ولده ميخائيل)، كانت قيام التصور في مخيلة راتب أنه أصبح يحكم الديار الحبشية بأسرها من عقر خيمته؛ وابتهاجه بما آلت اليه سياسته الحكيمة، وأبلغه إياه دهاؤه السياسى .

غير أن استغراق السردار في أحلامه ، وتغذى فؤاده بالأمانى العقيمة ، لم تحولا دون إرساله الضابط أرجنس الأمريكانى الى الاستطلاع والاستكشاف ، محبة القس ديفلو وأحد احبائه المخلصين . فتقدم ذلك الضابط الجسور ، بالرغم من خوفه من الخصى ، فيما لو وقع في أيدي الأعداء ، واجتاز صفوف الأحباش ؛ وما زال سائرا حتى بلغ مكانا لا يبعد عن (عدوه) إلا ثلاثين ميلا . ولما وقف على كل ما كان رئيس أركان الحرب راغبا في الوقوف عليه ، عاد الى المعسكر المصرى ، بعد أن اتقاد الى نصيحة دليله الحبشى ، وذبح بضع دجاج وثردهما وريشها في الطريق ، ليحمل النجاشى على اعتقاد وجود مخرب فيها ، فيمتنع عن طرقها .

وأتى الواقع مصدقا لقول الحبشى ؛ فان النجاشى اعتقد أن صحرا عمل له ؛ وبدلا من تقدمه في الطريق التى عاد أرجنس منها ، عدل عنها الى طريق (قوندت — أسمرة) . فسار في ٢١ فبراير من (عدى حواله) الى (ماى جوردا) و(قودوفولاسى) و(ترايبين)؛ وعسكر فيها ريثما تجتمع عليه بقية جيوشه .

فوجدته هناك طلائع المصريين في ٢٥ فبراير؛ وكان فعل الدليل الحبشى قد حوّل أنظار القيادة العامة الى عدم امكان مجيئه إلا من تلك الطريق . واذا بالجزء المهم من جنوده قد نزل في (ماى قوردا) و(قودوفولاسى) و(عدى حاله) و(عدى ماجسا) . ولما كان الغد ، زحف النجاشى الى (عدى برو)؛ وأرسل قسما من خيالاته الى (تسازيما) . فلما بلغت ميمته (عدى ترو) ، اختار من بين بيادته وفرسانه مائتى مقاتل؛ وأرسلهم الى الأمام بمثابة طليعة ، لتسم الأخبار ، واستطلاع الأحوال .

وكانت الأنباء عن تقدمه ، وضخامة جيشه ، وتنوع حركاته ، قد بلغت المعسكر المصرى؛ فأخذ القلق مأخذه من القيادة العليا ، وأركان الحرب فيه ؛ وطفق بعضهم



يبدى المخاوف على سلامة جناح الجيش ، ويرثى الانسحاب ، ويقول بلزوم اجرائه !  
 كأنهم انما أتوا الى ذلك المكان وتمحصنوا فيه لمجزد نزهة عسكرية . ومما زاد الطين  
 بلة أن الشقاق على اللازم عمله بلغ أشده بين السردار ورئيس أركان حربه ؛ وأدى  
 الى عزيم هذا على التخلي عن كل مسئولية ، وترك راتب باشا وشأنه ، يخرج كيفما يريد  
 من المأزق الذى بات فيه .

ولكن ضميره لم يطاوعه على البقاء على عزمه . فكلّف الكونت سمرانى بالقيام  
 الى الاستطلاع فى ٢٦ فبراير، صوب الجهة التى بلغ نزول الملك فيها . فسار سمرانى  
 حتى بلغ كبراريا ، حيث علم أن بيادة الأحباش فى (عدى برو) ، وأن معسكر النجاشى  
 العام فى (أبامتى) . فعاد بنياً ذلك الى جهة الاختصاص . فرأى الكرنيل داي أن  
 يستوفى التفاصيل ويستوعبها . وجب استطلاع سمرانى فى استطلاع ثان . فعارض  
 راتب فيه ، وذهب الى عدم فائدته . ولكن الأمير نفسه وافق عليه ، وحض  
 لوريج على إجرائه . فخرج أرجنس ، وولسن ، بألف أو ألف ومائى فارس ، وتوغلا  
 فى السير توغلا بعيدا ، لم يمكنهما من العود فى الميعاد المضروب . فطار القلق عليهما  
 وعلى القوة التى معهما فى عموم المعسكر ، وصعد الأمير حسن باشا ذاته على أكمة ليستطلع ؛  
 فرأى غبارا عن بعد ؛ فتخلله دخان قتال تصوره قائما بين الكشافة والحباشان ؛  
 فأسرّ الى راتب بظنونه ؛ فأمر السردار : فدق نغير النجدة . فبرز طابور ومدفعان ؛  
 وخرج وأركان حربه ؛ وخرجت هيئة أركان الحرب بأسرها وراءه ؛ وتبعهم القواد  
 وياورانهم ؛ وكان مئات من الرجال فى السهل بدون انتظام : منهم من يبحث على  
 العدو ، ومنهم من يستعد للهرب منه ؟ بدون أن يدري أحد ، ما عدا راتب والأمير ،  
 لم هو هنالك ، والى أين هو ذاهب .

وبيناهم كذلك، خيم المساء عليهم . بجمع السردار زمرة من الرجال المتفشرين في السهل، واستعد لمعركة دفاعية . ولكي يكون على بينة من أمره، صعد على صخرة مرتفعة، وأخذ يميل نظره في جهات الأفق الأربع، وهو في منتهى الحيرة، لا يدري ما العمل . أما باقي الخارجين، بل ذات الذين بقوا في الحصن، فانهم استمروا في هياج كبير، ودام المهرج والمرج بلا معنى، وبدون غرض معلوم، حتى عادت القوة المستطلعة بعد الغروب بساعة . ولو داهم الحبشان الجيش المصري في ذلك الوقت لأفنوه عن آخره، لأنه كان كقطيع غنم ليس من راع على رأسه .

على أن رضا راتب باشا بخروج قوة أرجنس الى الاستطلاع انما كان عقب أن تأكد من وصول عثمان بك باثني وعشرين جماعة الى (قياخور) . وقد تركا عثمان بك هذا، وهو يأخذ من دنيسون بطارية كروب بالقوة ويعود بها الى هذه البلدة . فوافته اليها بطاريات كروب الأخرى . ولما بلغ السردار خبر اجتماعها، أمر بالسير بها الى (قرع)، ورسم بزحف عثمان بك الى (قياخور) . فوصلت البطاريات (قرع) في ٢٥ فبراير . وشرع عثمان بك في تنفيذ الأمر المعطى اليه .

غير أن العدو شرع يهتد الخطوط ما بين (عدى راسو) و(قياخور)؛ وكان راتب ولورنج معا يظنان في بادئ الأمر أن "البلوك هوس" الذي أقيم بالقرب من هناك كاف للدفاع عن المضيق . ولكن لورنج مالبث أن أدرك أن "البلوك هوس" لا قيمة له في الدفاع عن المؤن والذخيرة المأثرة بسهل (حالة) . فما زال راتب حتى حمله على إرسال قوة في ٢٤ فبراير الى وادي (قياخور) لمراقبة الطرق المؤدية من الغرب الى ذلك السهل . ولما وصل هناك عثمان بك في ٢٦ منه بفرقه، وضعت القوة كلها التي اجتمعت هناك تحت إمرته، وكلف بالمحافظة على الوارد من (عدى راسو) .

فطفق يحسن التحسينات التي أقامها هناك رائف بك ؛ ووضع المدافع بحيث ترمى مدخل الوادى من الغرب ؛ واستخدم فرسانه فى سهل (حالة) لمنع نزول العدو على وسائل النقل الخاصة بالجيش .

أما النجاشى ، فإنه مع بقاءه فى (أبامتى) أمر جيشه بالارتداد الى (ترامنى) ، كأنه يرغب فى تضليل أفكار خصومه ؛ ثم عاد فتقدم فى أول مارس لغاية (تزازيجا) ، وشرع يهتد بالمجوم تهديدا جديا . يخاف راتب أن يحدق الخطر به من كل جانب ، وأراد الانسحاب لينجو . فعارضه لورنج فى ذلك ، وطلب اليه إجراء استطلاع آخر على شكل مظاهرة ، والقيام بمناورة تهديدية لحركات الملك ، يكون الغرض منها حشد الجيش كله فى (قرع) .

ولكن راتب لم ينصع الى طلبه ، وترك يوحنا يقوم بنفاد الخطة التى رسمها لنفسه ، بدون معاكسة — الأمر الذى جعل كل الخط من مصقوع الى (قرع) مضطربا مزلزلا ؛ وأدى الى عود قيام النزاع بين الجيش وهيئة أركان الحرب . فطفق رشيد باشا وعثمان بك ، على اختلافهما مع بعضهما ، لا يطيعان أمرا يرد لهما من الجنرال لورنج ؛ واشتدت مضايقة السردار لهذا القائد الأمريكى الى حد لم يعد يستطيع معه إرسال أى كتابة أو أمر ، إلا عن طريق رفعت افندى رئيس كتاب القيادة . ولم يكتف رشيد باشا باحتقار الأوامر الواردة من لورنج ، بل أخذ يوجد كل ما استطاع لإيجاده من العراquil فى سبيل الميجر لوشى رئيس قسم النقل ؛ غير مبال بالمضار التى تعود على الجيش برمته من جراء ذلك .

وكانوا قد سلموا القيادة (بمعززة) الى الميجر فيلد ، لتكون عينه ساهرة على المهمات ؛ ولكن لورنج ، بعد ما اشتدت الأخطار حولها بسبب حركات النجاشى ، رأى أن يعزز

نقلها يجنود تحافظ عليها أثناء اجتيازها سهل (حالة) . فأصدر أمره لذلك . ولكن (راتبا) أبى الموافقة لئلا ينقص عدد الجنود الموجودين معه في الحصن .

وبينما القواد المصريون في هذا الاختلاف وهذه المنازعة ، كان النجاشي يتقدم نحو الجيش المنكود الحظ المسلمة أزمته اليهم ، بخطى الثعالب ، وعزم الأسود ، حتى أصبح على بعد بضع ساعات من (قياخور) و (عدى راسو) . ولما علم راتب بذلك زادت مخاوفه ، فبادر الى عقد مجلس حربى سرى ، أبعد عنه كل الضباط الغربيين ، للدولة في الأمر ؛ فلم يقر ذلك المجلس على رأى . وكان العدو ، الزاحف باستمرار في تلك الأثناء ، قد أضفى على بعد ثلاث ساعات من (قياخور) .

والنجاشي ، والربوع حوله كلها عيون وآذان ترى وتسمع ، وتحيطه علما بما جريات الأمور عند أعدائه ، قد تمكن من الوقوف على تشتت فرق المصريين ، ما بين (برزه) و (عدى راسو) و (قياخور) و (قرع) ؛ فعزم على الاقتراض بغتة على قوتهم الكبرى في (قرع) ومحققها ، لتبيت باقى الفرق تحت رحمة : فاما أنها تسلم وإما أنه يبيدها ، وليس لها من بين يديه مفر . وما صمم على ذلك إلا وشرع في تنفيذه .

فكان من الواجب ، والحالة هذه ، على قائد الجيش المصرى أن يترك في حصن (قرع) قوة كافية للدفاع عنه ، دفاعا مؤقتا ، ويزحف بمعظم قوته الى (قياخور) فينضم الى الفرق المقيمة فيها ، ويخرج بجيشه كله لمقابلة الملك ، فيقضى الله ما يشاء بينهما .

ذلك أشار الضباط الأمريكيون ؛ ولكن رشيد بك وعثمان باشا رفقيا قايما رأيهم وعاكسياه ؛ وهما ، لجهلهما الأصول الحربية ، لا يشمران بالضرر الذى يسببانه ،

وما أبى راتب عمله ، أقدم النجاشي عليه ؛ فانه بعث يستدعى اليه كل القوات التي كانت قد انفصلت عنه لمهمات كلفت بالقيام بها ؛ واجتهد في حمل المصريين على الاعتقاد بأن مهاجمته لهم ستكون يوم ٦ مارس ، ليغزوهم ، ويمنعهم عن الابتكار في حشد جموعهم كلها في صعيد واحد ، بسبب ضيق الوقت ؛ ونجح في خداعه ، لدرجة أن لورنج نفسه ، في الليلة ما بين الخامس والسادس من شهر مارس ، أبى أن يقطع ملابسه ، ونام بها على سرج حصانه ؛ وما بزغ الفجر إلا واحتذى جزمة القتال وأخذ له أهفته . وتقدم الدجاش ، والراس ( ولدا ميخائيل ) الى السردار بالاذن لما في الخروج الى مقاتلة الملك . فأبى راتب أن يسمح لها : إما لقلة ونوق منه بهما ، وإما احتقارهما لشأنهما الحربى . فانسجبا .

وكان المصريون ، حينما أنشأوا الحصن في ( قرع ) ، قد أقاموا أمامه بضعة استحكامات غير محكمة ، تحول دون مرمى المدافع ، وتقصّر حتما من مداها . فطالب لورنج ( راتباً ) مرارا بإزالتها ، وذهبت مطالبته دائماً سدى ، لاعتقاد السردار العائدة كلها في تلك الاستحكامات ، لما فيها من الوقاية للجنود . كذلك كانوا قد وضعوا مخازن المهمات في تلك الاستحكامات ، اتقاء لشر قد يقع بسببها في الحصن عينه ، فيصيب من فيه من كبار الضباط والأمير نفسه ، لا سمح الله . فما قئ لورنج يحض السردار على نقلها الى داخل الحصن لتكون المحافظة عليها أجمع ، والاستفادة منها أضمن ؛ وما قئ السردار يميل ويهمل لغاية اليوم الرابع من مارس ، إذ ظهرت جليا مضار إبقائها ، بحيث لو استولى الأحباش على الاستحكامات الخارجية ، لاضطرت القوة المصرية كلها الى التسليم . فأمر بنقلها ؛ وأُضيع في نفاذ ذلك الأمر وقت كان يمكن الاستفادة منه في عمل مفيد من الأعمال التي يحتم دتو ساعة القتال القيام بها .

ولما أن انقضت الساعات الأولى من النهار السادس من مارس دون أن تظهر للعدو طلائع (بقرع)، أسرع القواد الى عقد مجلس حربى جمع اليه كل الضباط الكبار من شرقيين وغربيين ما عدا الميجر درهناز . فكان فيه راتب باشا، والجنرال لورنج، وعثمان رفقى باشا، وعثمان بك، والأميرالاي دريك، ودای . فتداولوا معا فى الأمر وفى الواجب عمله . فذهب الأمريكيون مرة أخرى الى لزوم الخروج من الحصن (بقرع)، وحشد الجيش الى الأمام، فالانضمام الى القوات المسلحة فى (قياخور)، فتغطية هذا المنز، والزحف بكل الجيش المصرى، المتجمع على ذلك المنوال، الى مصادمة الملك والايقاع به . وبذلوا أقصى جهودهم لاقناع زملائهم الشرقيين بصوابية رأيهم هذا . ولكن السردار والقواد الشرقيين أبوا الموافقة على ذلك، لاسيما أن الوقت أصبح ضيقا، والحركات العسكرية باتت عرضة لمقاطعة الأعداء إياها، فى أثناء تطورها، وفضلوا بقاء كل قوة فى موقعها تدافع عنه بنفسها، ولو أن فى ذلك البقاء المنفرد تعريضا للفرق الى أن تسحق كل منها بعد الأخرى بالتتابع، بدون أن تتمكن الواحدة من إنجاد الثانية . وانفض المجلس وكل من الفريقين منشبت برأيه، وانقضى اليوم على غير جدوى وبدون استطلاع .

فلما كان صباح النهار التالى، ولم يظهر شئ يدل على رغبة الحبوش فى القتال، اعتقد المصريون أن المعركة أجلت من جديد، ولم يتخذوا أهبتهم لها . ولكنه ما وافت الساعة العاشرة إلا وظهر العدو آتيا من ناحية دنجل وامهور، من الجنوب والشمال والغرب معا، وسمعت أصوات طبوله وزموره مألثة القضاء .

رفعة (فرج)  
٧ مارس

سنة ١٨٧٦

نخرج الجيش المصرى من الحصن، بتسرع، بعد أن أبى السردار فيه ٢٥٠٠ جندى للدفاع عنه، وماتى ناقة . واجتهد قائد كل جماعة وفرقة فى اختيار الموقف

الموافق له . فاشتبك الحصان معاً ، وأحدهما — وهو الحبشى — يحاول الإحداق  
 بالثانى من كل جانب ؛ والثانى — وهو المصرى — قلما يدرى كيف يوفق بين  
 جهود جماعته . فصعد صبرى أفندى بالبطارية التى كانت تحت قيادته الى قمة تل  
 يحى جانب الجيش الأيمن ، وأصلى الأحباش المتسلقين ذلك التل ، للتدفق من أعلاه  
 على المصريين ، نارا حامية . وأسرع دأى بأورطة كاملة الى تمضيده . فصرت  
 ترى صفوف الأحباش تتساق الأكمة متدافعة كأمواج البحر الزانح . فما تبلغ الى  
 مرمى نيران البطارية إلا وتحصدها تلك النيران حصدا ؛ حتى لقد رأى ساروخ  
 واحد يقلب صفا بأكله . وصعد الأميرالاي محمد بك جابر بالايه الى القمة عينها ،  
 ولكن من جانبها الآخر . وقاتل هناك قتال الأبطال ، صادوا الأمواج الحبشية المرتطمة  
 عليها حوله . ولو أرسل راتب باشا قوة كافية لحماية مؤخرة هذا الآلاى وتلك الأورطة ،  
 لتضى على الأحباش قضاء مبرما . ولكنه كان حاصرا كل انتباهه فيما كان يعتقد انها  
 مسئوليته الكبرى ، وأعنى بها المحافظة على سلامة الأمير . لذلك ، حينما رأى صفوف  
 الأحباش تتكاثف بالرغم من النيران المصرية التى كانت تحصدها ، وتقدم نقدا  
 خطرا ، على بطئه ، أشار على الأمير حسن باشا بالتوجه الى الحصن والاعتصام فيه ،  
 ريثما تتجلى المعركة عن نتيجة واضحة ؛ وحتم عليه الانصياع الى اشارته ، متسلحا لإلزامه  
 بطاعته ، بأوامر الخديو أبيه الموجبة المحافظة عليه . فما وسع الأمير إلا الازعان ؛  
 فحول رأس جواده وجهة الحصن ، وانطلق يعدو نحوه . فما كان من جانب عظيم  
 من العسكر إلا وتبعه ، لظنهم أن الأوامر تقضى بذلك . واتفق فى الوقت نفسه أن  
 الصفوف الحبشية المهاجمة جانبي التل من الورا تمكنت من تسلقها خلف الآلاى  
 والأورطة المدافعين عنه فى طرفيه الآخرين . فبات صبرى أفندى ومحمد بك جابر

بين مدقون يفوقانها عددا بما لا يحصى . فدافعا عن مركزيهما دفاع الأبطال ، بل دفاع الليوث الكاسرة . ولكن الكثرة تغلب الشجاعة . فان الأحباش تدفقوا من كل صوب عليهما بصياح وصلصلة سلاح مزعجين ؛ وأطبقوا عليهما أطباقا . فقتل محمد بك جابر ؛ وبادت أورطة داي بأسرها ؛ ووقع الميجر صبرى أفندى في أيدي الأعداء أسيرا .

ولما بات جانب الجيش الأيمن لاشئ يحميه ، نزل الأحباش من الأعلى عليه بصيحات عظيمة ، ونفخ غير مقطوع في الأصوار — وكان مصريو ذلك الجناح يقاتلون الأعداء المواجهين لهم . فلما رأوا الأعلى تلقى عليهم بسحب أعداء آخرين ، ذعروا وسقطوا في أيديهم ، وطفقوا يمحرون بسرعة ، وراء الذين اتبعوا الأمير ، صاهم ينجون معهم بالاعتصام في الحصن . ولكن القائد العام كان ، لسوء حظهم ، قد جعل في سيره الى قتال العدو واديا بين ذلك الحصن وبينهم ؛ فلما أرادوا اجتيازه ازدحمت أقدامهم فيه ازدحاما مروعا ، مكن الأحباش المقتنين أثرهم ، بسيوف ورماح تقطر دما ، من الفتك بمجموعهم فتكا ذريعا ، حتى غطوا ببحث قتالهم أرض ذلك الوادى المشثوم وستوه بها .

على أن الذعر لم يتمكن من جمهور الجيش برهته ؛ فان فرقا منه ما لبثت تقاتل في مكانها ، ملتفة حول غير الهيايين من قوادها ؛ ولم تبتد إلا بعد أن أردى الموت أولئك القواد . وكان أحسنها بلاء فرقة رشيد باشا . فان هذا الضابط ، النافذة في جسمه روح الشراكسة الأقدمين ، شراكسة العصور الوسطى البطلية ، لم يترشح من مكانه قيد خطوة ، وما انفك سيفه عاملا في أجسام الأحباش المتلفين حوله حتى اتخذ صاحبه ، من جثثهم المكومة ، متراسا تترس به هو ومراسلته ؛ ولولا أن



السهم تناولتهما من بعيد، وألقتهما قتيلين فوق ذلك الكوم، لاستمر حساماها يرديان الأعداء الى المنتهى. ومما يذكر بالعار لأولئك الأحباش أن فروسية رشيد باشا لم يثر فيهم شعور الإعجاب والاحترام؛ فلما سقط الرجل مضرجا بدمائه إلا واقض عليه أولئك الهمجيون، وجردوه من ثيابه، واقتسموها بينهم؛ ثم خصوه وذهبوا للفتك بغيره.

وكان الجيش المصرى الذى خرج مع راتب من الحصن وواقع النجاشى ٥٢٠٠ قتل منهم ألف، وأسر ألقان ومائتان، وتمكن من الرجوع الى الحصن ٤٠٠ سليم بسلاحه، و١٦٠٠ جريح؛ وكان ممن أسروا، غير صبرى افندى قائد المدفعية، الدكتور بدر افندى، والدكتور جونسن، والميجر درهلز، ورفعت افندى رئيس الكتاب.

ومن قتلوا، غير محمد بك جابر ورشيد باشا، النائب محمد والدكتور محمد على باشا البقلى.

أما الدكتور بدر افندى والقائم مقام صبرى افندى فانهما تمكنا من العود الى الجيش بمساعدة امرأتين حبشيتين من نساء أسريهما، أحبتاهما فأقذتاهما، كما هى عادة نساء الجيش على ما يقال. كذلك وقع للدكتور جونسن، بعد حوادث مؤلمة غريبة لا داعى ليرادها هنا. وأما الدكتور محمد على باشا البقلى فانه كان فى مصووع؛ ولكنه حاسما علم بتحرك الجيش للقتال، رغب الى القيادة العليا، بالرغم من بلوغه سن الشيخوخة الفانية، أن تستدعيه الى مواقع الطعان، عساه يحظى بنعمة الامتداد. فدعته؛ فقال مناه. ولكن لا سلاح الأعداء، بل على يد سوداى من الجيش المصرى أسر معه، وأمر بقتله، على زعمه من ذات الحبشى أسرها النافر من بطء سير البقلى، ومن اضطراذه الى إطاعه. وقد حوكم هذا السوداى فيما بعد بمصووع، ولم يصتق قضائه روايته؛ بل استفظعوا عمله لما كان لمحمد على باشا البقلى من المكانة فى النفوس، وحكوا على ذلك الوغد بالإعدام.

الدكتور  
دعلى باشا البقلى

وبعد أن استولى الأحباش على ثلاثة عشر مدفعا، وعلى كل سلاح المقتولين، وجميع الذخيرة التي لم تطلق في القتال، تقدموا نحو الحصن بقصد القضاء على الحامية التي فيه وتخريبه . فأصلتهم الجنود نارا حامية ، لم يستطيعوا عليها ثباتا . فخذدوا هجومهم مرتين ولكنهم صدوا بنجسائر جسيمة ؛ فارتدوا على أعقابهم حاققين . وفي يوم الجمعة، العاشر من شهر مارس، أقدموا، لشدة غيظهم، على ذبح ألف أسير مصري من المنكودي الحظ الذين وقعوا بين أيديهم ؛ وشرعوا ، في الأيام التالية ، يعضدون الباقيين ثم يذبحونهم ، حتى أفنوهم كلهم ما عدا مائة وثلاثين تمكنوا من العود الى الحصن .

ومع أن على الروبي افندى ، المتولى لإدارة المستشفيات، بذل أقصى جهده في الاعتناء بالجرحى ؛ وأن بدر افندى الطبيب لم يأل جهدا في معالجتهم ، وأبدى من صنوف الاخلاص وتضحية الذات ما يستحق عليه ثناء الجميع ، فان مائتين من الجرحى ماتوا أيضا ! فكان نتيجة المعركة في (قرع) كانت كالاتى : ٣٢٧٣ مقتولا وجرحوا جرحا قاتلا، و١٤١٦ جريحا، و٥٣٠ سالحا فقط، وبما أن القتلى المدفونين في الوادى ويجرى السيل — وأناف عددهم على ألفين — لم يدفنوا دفنا أصوليا، فان الأمطار ما لبثت أن كشفت التراب عن جثثهم ؛ فأكلت الضواري رممهم .

غير أنه اذا يكت مصر دمعا سخينا على أولادها الذين ضحى بهم في تلك الأودية السحيقة جهل قوادهم الأتراك والشراكسة، فان الحبشة، وان تغنت بالفوز في (قرع)، لم تجد بدا من البكاء بدل الدمع دما : فان عدد قتلاها لغاية ١٠ مارس بلغ خمسة آلاف؛ ناهيك بالجرحى، والذين قزوا، فلم يبلغوا ديارهم إلا معطويين .

على أن ذات التفتى بالنصر لم يكن في محله في (قرع) بل ولا في (قوندت) حينها .  
فان الجيش الحبشى الذى فتك بأرندروب وحملته كان يزيد على سبعين ألف مقاتل  
منهم ١٥ ألفا مسلحون بأسلحة نارية ؛ ولم يقل الجيش الحبشى الذى قاتل في (قرع)  
عن خمسين ألفا . فان كركهام كان يقول : ان النجاشى يستطيع حشد من ١٥ الى  
٢٠ ألف فارس و ٢٠ ألف بندقى ، ومن ٥٠ الى ١٠٠ ألف بيساده . ويذهب  
دريهز — وقد مكث في أسر الأحباش خمسة وأربعين يوما ، ووقف على كثير من  
أسرارهم — أن عدد الذين داهموا القوة المصرية الصغيرة في (قرع) كان يربو على  
أربعمائة ألف .

ولا أدل على مقدار الخسائر التى أصابتهم أكثر من انسحابهم بعد تلك المعركة  
. دون أن ينالوا من حامية الحصن مأربا ، مع أنها كانت تحت رحمتهم ؛ ولو صبروا  
على حصرها فقط ، بدون الحمل عليها ومقاتلتها ، لقطعوا عنها الزاد واضطروها الى  
التسليم . ويروى الخبيريون أن الذى أجبر النجاشى على الانسحاب إنما هو خسارته  
نصف جيشه وأكثر ، بسبب الفازين عنه بعد المعركة . وكانت خسارته هذه تكون  
أكبر بكثير لو أن عثمان بك قائد القوة المصرية في (قباخور) لم يظهر من الجهل  
والغباء والحق مظهرها الأقصى ؛ ولم يحجم عن الاشتراك في المعركة ، بالرغم من أن  
المدوّ كان ضمن دائرة مرمى مدافعه بل ذات بنادقه . وهو لو اشترك فيها لقل بمقدوفاته  
ورصاصه شمل الأحباش المهاجمين التل القائم عليه آلاى جابر بك وأورطة داي  
ومدفعية صبرى أفندى ، من وراءه ، ولصعقتهم صعقا ، فكن بذلك أولئك الأبطال  
من الاستمرار على حماية جناح الجيش ، حماية ربما أدت الى فوز . والأدهش من  
إحجام ذلك الضابط ومخالفته للبدأ الحربى النابليونى . الذى يحتم على كل قائد فرقة

أن يسرع نحو النار حالماً يسمع دويها ، لنجدة رفاقه المشتبكين في قتال مع العدو ، هوتهنته نفسه فيما بعد على عدم اشتراكه في تلك المعركة . وهو لو كان قائداً في أمة غير أمتنا المصرية هذه ، بلجى به ، بسبب ذلك ، أمام مجلس حربي ولحوكم محاكمة صارمة .

وما يثبت أن النجاشي ، بالرغم من بقاءه سيد ميدان معركة (قرع) ، لم يعتبر نفسه فائزاً فوزاً حقيقياً ، هو أنه بادر في ١٢ مارس الى ارسال رسول يعرض الصلح على السردار ، ويتمسه منه . وقفاه بمندوب خاص يدعى ليكو منكروس وركي ، قدم المعسكر بصحبة ١٠ أو ١٢ ذات حيثة من ضمنهم پركلس زوج ابنته ، المشهور عنه أنه ابن اللورد پركلس . فاستقبله السردار والأمير استقبالا شائهاً ، وقتما له هدايا فاحرة من ضمنها جواد أبيض من كرام الخيل ، وقاما بواجبات ضيافته بكيفية سنية . وما لبثت المخابرات في شأن الصلح أن دارت بين الخديو والنجاشي ، بواسطة السردار وذلك المندوب .

فطلب الخديو رد كل السلاح المأخوذ من المصريين ، في الحرب ، اليهم ، مقدمة لفتح أى مفاوضات تكون . ولكنه عاد فتنازل عن هذا الطلب ، وأذن لراتب بالتفاوض مع مندوب النجاشي . فتفاوض معه أياماً ، ثم بعد أن أهدى اليه ٥٠٠ ريال وأواني فضية ، وأهدى أتباعه ٣٠٠ ريال ومائة صليب ، أعاده الى يوحنا لكي يخبره بما وصلت اليه المفاوضات ، ويأتى من لدنه بتعليقات جديدة .

عود الأمير حسن  
الى مصر

وفي ٣ أبريل وردت اشارة برقية الى الأمير حسن تصرح له بالرجوع الى مصر . فترك الحصن في ثاني غد من ورودها ، وبلغ مصقوع ، بفرقة من الخيالة في صباح اليوم السادس من الشهر . فوجد "المحروسة" في انتظاره هناك . فاستقبلها وعاد الى

أحضان أبيه . ولم يمض على وصوله يومان إلا وصدرت الأوامر الى راتب باشا بمقد الصلح بأحسن ما يمكن من الشروط والخلاء عن البلد .  
ولما كان الفصح الحبشى مقربا، اغتنمها السردار فرصة جيدة ومناسبة لاختلاء حصن (قرع)، والسير بقوته الى الحصن الذى ابتناه الكرنيل لوكت فى ممز (قياخور).  
فما وصله واستقر فيه إلا وأقدم على عملين يذكرهما له التاريخ بمداد الاشتزاز، ويدلان على مقدار تعسف العنصر التركى الشركى فى تلك الأيام بالمصريين، بل بذات الضباط منهم؛ واليك بيانها :

(١) كان قد اتفق للملازم أول مصرى والجيش معسكر فى (قرع)، قبل واقعة ٧ مارس، أن عثمان بك أمير آلايه الشركى ضربه ذات يوم بدون سبب، وبدون ذنب؛ فرفع الملازم شكواه من ذلك الى السردار راتب باشا وبينها بياناً مفصلاً . فلم يلتفت السردار اليها، وضرب بها عرض الحائط . فرأى الملازم أن ضربه، وهو ملازم، لا يتفق مع الكرامة المطلوبة له، والتى تطالبه نفسه بها؛ ولا مع هيئته فى نظر مرعوسيه . فتدخل عن وظيفته، ورجع الى الصف بصفته جندياً بسيطاً . وأظهر، فى حاله هذه الجديده، من الطاعة والامثال وحسن السلوك، وأبدى من ضروب الشجاعة ما جعله موضع اشارة البنان، وأعلى منزلته فى أعين العسكر على العموم . ولكن أمير آلايه الشركى عد عمله هذا خارجاً عن حدود الأدب العسكرى ومستوجبا عقاباً صارماً يردع غيره عن الاقتداء به . وشاطره راتب باشا رأيه . فما استقر فى حصن ممز (قياخور) إلا وأمر بذلك الرجل الأبنى، فسبق أمام مجلس حربى، وحوكم محاكمة أصولية على زعمهم . فحكم المجلس عليه بالموت تحت الرصاص ونفذ الحكم فيه .<sup>(١)</sup>

بلان على  
الشراكة  
الأتركة  
لمصريين

(١) أنظر: "مصر المسئلة والحبيشة المسيحية" لداى ص ٤٤٩ و ٤٥٠ :

(٢) كان قد قام من (مصوّع) الى (قرع) مدد تحت قيادة اسماعيل باشا الشركسى؛ فوصلها حوالى أواسط مارس، أى بعد الواقعة بأيام؛ ولكنه حدث، لما بلغ المدد (قياخور)، أن قائمقاما مصر يا شعر بتوعك فى مزاجه، والتمس من اسماعيل باشا التصريح له بالبقاء فى هذا الحصن حتى يشفى. فأبى عليه ذلك زاعما أن مرضه ليس مما يستوجب الإمهال! فألح القائمقام، لاسيما أن الرضى الصادر عن رئيسه زاد فعلا فى وطأة الداء على جسمه. فأمر اسماعيل باشا طبيب الفرقة بالكشف عليه؛ واستعمل فى أمره ألفاظا أدرك الطبيب منها أن الباشا يرتاح الى تقرير لا يكون موافقا للريض. فكشف عليه؛ وقرر أن المرض ليس ذا بال. فما كان من الباشا إلا أنه ذهب بنفسه الى خيمة ذلك القائمقام، وأمر باقتلاعها، وقلعها على رأسه؛ وحتم أن يسير الرجل مع أورطته مشيا على قدميه. فازداد المرض تفعلا على المسكين، وحال دون تمكنه من الاستمرار على المشى. فتأخر عن أورطته. فأمر اسماعيل باشا الشركسى بتجريد من رتبته وتنزله الى الصف نفرا بسيطا! ففعل. ولكن ذلك لم يشف غليله، كأنه كان بينه وبين ذلك القائمقام ثار قديم. فلما استقر الجيش العائد من (قرع) فى (قياخور)، طلب محاكمته أمام مجلس عسكرى. فحكم المجلس عليه بالاعدام. فأخذوه وأجلسوه على أرض، موثق الركبتين، مغلول الكوعين، وراء كتفيه. وأطلقوا عليه الرصاص. بفرح جروحا عذبة، ولكنه لم يمت. فكلف باشجاويش بالاجهاز عليه. فقتله صبورا<sup>(١)</sup>!

واننا لدى مطالعتنا هذين الحاديين، ووقوفنا على ما أجمع عليه المؤرخون من غربيين ومصريين، من أن كبار الضباط الشراكسة كانوا شديدى القسوة والجبروت

(١) أنظر: "مصر الملهة والحبيشة المسيحية" لدأى ص ٤٥٠ و ٤٥١

على الضباط المصريين ، لا سيما الصغار منهم ؛ وأنهم كانوا يؤخذونهم بالعنف والشتة على أصغر الصغائر ، ليكلا يفشلوا على زعمهم ؛ ويلقونهم فى أضيق السجون ، عند أقل حادثة ، نفهم بجلاء لماذا قام أحد عرابى بثورته ؛ وتذكر بسهولة أنه كان لا بد منها مادامت روح القيادة العليا هى عينها التى تولت زمام حملة سنة ١٨٧٦ المشعومة .

وكان السردار ، منذ قيامه من (قرع) ، قد كافأ أورطة بالسير أمام الجيش لتمجده له الطريق وتجهزها فيما بعد (قياخور) ؛ وتبى له أسباب الراحة والاطمئنان . فانطلقت تلك الأورطة ، وقامت بمهمتها ، حتى بلغت حصن (أباتقان) المقام فى وسط المسافة بين (قياخور) و(نجس) . وكان المنظور أن الذين ابتنوه . وقضوا عدة أسابيع يشتغلون فى حفر آبار يجواره قد أوجدوا منها العدد الكافى ، واعتنوا بحرص تام بحفظ الماء فيها . ولكن قلة الصيانة — وهى النقص الأكبر فى أخلاقنا الفردية والقومية على العموم — أدت الى إهمال شأن تلك الآبار حتى طمرها التراب وعفى آثارها . فلما لم تجدد الأورطة المتقدمة أثرا للماء فيها ، اجتازتها الى (نجس) ، بدلا من تنظيف الآبار وتطهيرها لإعادة الماء اليها ، أو حفر غيرها نفى بحاجة الجيش القادم .

فنجمت عن ذلك نكبة أخرى أصيب الجيش بها ؛ لأنه ، اذ لم يجد ماء بعد سير حثيث متعب ، فل ، وتبعثر ، وتشتت أيدي سببا . ولما أنهك الرجال النصب فى تلك الفلوات المجهولة ، شرعوا يركبون خمسة وستة على البهم الواحد ؛ فأدى ذلك الى إهمال حيوانات النقل ، إهمالا أودى بحياة معظمها ؛ وبات الذهاب من (قرع) — وما كاد المصريون يخلون حصنها إلا واحتله الأحباش ودمروه — الى

مصنوع يرى الطريق مغطاة ببحث الرجال والبهائم ، وقد اجتمعت عليها الطيور الكاسرة ، والوحوش الضارية ، متبارية في نهشها ، كأنها دعيت الى وليمة لم تكن في الحسبان !

على تلك الحالة الرديئة ، وصلت بقية الحملة الى مصنع ، حيث أقامت أياما في انتظار ورود الأوامر اليها بالعودة الى مصر . فلما جاء المرسوم بذلك ، نزل السردار بمن معه في إحدى السفن الخديوية ، وأزلوا ما بقى من المدافع والأسلحة والمهمات في ثلاث سفن كبيرة أخرى ، وأقلعوا قاصدين السويس ، وكان النحس أبى إلا مرافقة ألوية راتب الى النهاية ؛ فحمل سفينة منها تدعى "دقلة" على الارتطام بصخر في الماء ؛ ففرقت بما عليها ، ولم ينج منها غير الرجال . ولما وصل العساكر الى السويس ، سيروا على الأثر الى رأس الوادى ، حيث أقاموا أياما ؛ ثم سرحوا . فعادوا الى أوطانهم يحملون أنباء البؤس والشقاء اللذين حلابهم ، والنكبات التى احتملوها .

انتهاء الحروب  
مع الحبشة

هكذا انتهت الحروب مع الحبشة ، بعد أن كلفت الخزينة المصرية نيفا ومليونين من الجنيهات . ولولا أن سوء طالع البلاد حال دون رغبة الخديو في تسليم قيادتها الى الأكفاء من موظفيه ، بضرب الصفح عن كونهم غربيين أو شرقيين ؛ وأن النصر الشركسى المتغلب في المراجع العليا على دوائر المشورة أبى إلا مقاطعة الغربيين ، واحتقار كفاءتهم ، اعتدادا منه بكفاءته المعدومة ، لما آلت جهود (اسماعيل) الى تلك النتيجة الوخيمة ؛ ولما باتت نكبة الحبشة من أقوى عوامل ضياع الثقة الغربية بمصر ومقدرتها .

لذلك قلنا بحق ان تحديد التخوم بين الأملاك المصرية والحبشية أصبح من أهم المشاغل والأمور ؛ لأن التجاشى ، بعد الفوز الأدبى الذى أوتي به بالنسحاب الجليش



المصري بخفى حنين، أصبح شديد المراس في طلباته ، بعيدا عن حدود التسامح والتساهل في التسليم بالمطالب الخديوية . فقضى جوردون مدة ولايته كلها على السودان ، مشتغلا في تسوية الخلاف ، عاملا على إعادة المياه الى مجاريها بين الدولتين . وكان أول أمر باشره ، عند توليه الحكمدارية ، أنه ذهب الى مصقوع لعقد وفاق مع النجاشي بشأن الحدود ؛ لكنه وجد (ولدا ميخائيل) شاهرا العصيان على يوحنا ؛ ووجد أن يوحنا يلقي تبعة عصيانه على تحريضات سرية تأتيه من مصر . فأجل النظر في الأمر الى فرصة أخرى ؛ وذهب الى دارفور للنظر في إخماد ثورة الأمير هارون الرشيد كما مرّ . ثم عاد الى (سنهيت) ، فوجد (ولدا ميخائيل) لا يزال على عصيانه . فلكى يبرهن للنجاشي على أن مصر لا يد لها في تمزده ، طلب اليه أن يتحد معه على سحقه . فلم يجبه يوحنا الى طلبه . فعاد الى الخرطوم ومصر ؛ ثم رجع بطريق البحر الأحمر الى هرر فوصلها في ابريل سنة ١٨٧٨ ؛ فوجد رؤوف باشا مشغولا عن الرعية بشئون تجارته ، وقد كثر ظلمه ، فعزله .

وأما الحبشة فلم يتوصل الى الاتفاق معها .

الى هنا تقف حركة الفتح والتوسع في أيام (اسماعيل) . ويؤخذ منها ، بصفة اجمالية ، أن السير صموئيل بيكر ، فيما بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٣ ، احتل وادى النيل الأبيض الأعلى لغاية (جندوكورو) ؛ وأن الزير فتح بلاد بحر الغزال فدارفور ؛ وأن جوردون كمل عمل بيكر ، فأسس تقطا حربية لغاية (مرولى) على نهر السمست ؛ واحتل ماسندى عاصمة مملكة يونيورو ؛ ووضع حدا للنزاعات التي كانت قائمة منذ دهر ، بين قباريجا وآتقينا وريوتقه ، سليل أول ملوك اليونيورو ، على تقسيم هذه المملكة ! فأجبر قباريجا على الامتثال لارادته ؛ وعين الاثنين الآخرين حاكين على (ماجونجو)

و(مرولى) ، تحت ولاء الخديو ؛ وأن حملة عسكرية أخرى بلغت بحيرة فكتوريا ، وأقامت على بعد قليل من شلال ريبيون العظيم نقطة عسكرية عند الدرجة ٣٠° ، شمالى خط الاستواء ؛ وأن الجنود المصرية احتلت في الوقت عينه بربرة ، وعهدت إليها مهمة التقدم بالتدريج على طول حدود الحبشة الجنوبية الشرقية ، للاحاطة بهذه البلاد ، باخضاع عموم المقاطعات الممتدة ما بين البحر وينابيع النيل ؛ وأن توسع السيادة المصرية على ساحل أفريقيا الشرق سار بخطوات متساوية مع سير الفتوح في داخلية القارة ؛ وأن مصر وضعت قدمها بثبات وعزم على خليج عدن في سنة ١٨٧٣ ؛ وأن متزنجير ، بصفته محافظ مصتوع والحاكم العام للسودان الشرق ، مافى يوسع دائرة ولايته حتى مدها رويدا رويدا على ساحل الصومال فيما وراء بربرة ؛ وأن الخديو استخدم ذلك الثغر قاعدة لتسيير حملات متتابعة ضد قبائل الصومال المجاورة ، لاسيما قبائل القالا ، فقهرها على أمرها ؛ وأنه استولى على هرر بدعوة من أهلها ؛ وأنه لما لم يعد في سبيل تجميع أملاكه بعضها الى بعض سوى الحبشة ، أراد كنسها من سبيله ، فأوقف دفاعها عن نفسها ، وسوء اختيار القواد الذين نيظت بهم محاربتها ، سير جنوده الفاتحة المنصورة .

فكانت نتيجة هذه الفتوحات كلها أنه أضيف خمسون ألف ميل مربع الى مساحة الدولة المصرية ونيف وثلاثة عشر مليونا ونصف مليون الى عدد سكانها .

-----

## الفصل الثاني<sup>(١)</sup>

### العناية بالعلوم وتوسيع دائرتها

أبدو فيخضع من بالسوء يذكرني \* كأنني فوق أعناق العدى علم  
«أحمد بن شاهين الدمشقي»

غير أن أهم نتائج تلك الفتوح تمكن (إسماعيل) من إرسال عدة بعثات علمية إلى  
أواسط أفريقيا ومجاهلها، وأقصى سواحل المحيط الهندي الشرقية، للقيام باستكشافات  
شتى، في أبواب مختلفة، أثرت العلوم من وراثتها وزادت دائرتها اتساعا به ورفع  
في الوقت عينه شأن دولته رفعا باهرا .

وذلك علاوة على ما سبق لنا ذكره في الفصل الخامس من الباب الأول، من  
مظاهر عنايته الفائقة بالمعارف والتعليم والحركة الفكرية، وما بذله لأربابها والقائمين  
بها من صنوف الأكرام والترغيب، لم يرو عن عاهل شرق غيره، منذ أيام بكار العباسيين  
وبكار الفاطميين .

ولما كان تفصيل وقائع تلك البعثات، على ما فيه من لذة وتشويق للطالعة،  
يستدعي كتابا على حدته، يحسن بالمجمع العلمي المصري أن يكلف بوضعه أحد  
أعضائه الأفاضل، ولو على سبيل الاعتراف بما كان (لإسماعيل) عليه من أياد، زانا

(١) أهم مصادره هذا الفصل : التعليق المشار إليه بحرف 'أ' في كتاب ادون دي ليون الموسوم "مصر

مضطرين ، لئلا يطول هذا المؤلف بين أيدينا طولا متقدما ، الى الاكتفاء بنبذة وجيزة عنها والاشارة اليها فقط .

على أننا لسنا بذاكرين هنا إلا البعثات المرسلة من (اسماعيل) على نفقة حكومته الخاصة ، مفضين النظر عن البعثات التي شجع على ارسالها المجامع العلمية الغربية ، من نوع الشركة الجغرافية الملكية بلندن وغيرها ، أو قام بها أفراد كالسير صمويل بيكر ، بمساعدته الفعالة .

ومرجع الفضل في تمكين (اسماعيل) من الإقدام على إرسال تلك البعثات إنما هو لاستخدامه الضباط الأمريكيين ، وأنشأته مدرسة خاصة لتخريج أركان حرب ، واعتنائه اعتناء فائقا بتربية ضباطها ، ثم لاحتياطه برجال ذوى عزم وشجاعة من الغربيين والمصريين على السواء ، وأوا لذة كبرى في إيقاف حياتهم على الرحلات والاستكشافات العلمية .

واليك بيان تلك الرحلات والاستكشافات مأخوذا عن كتاب "مصر الخديو" الرحلات العلمية والاستكشافات  
لليسترا دوين دى ليون القنصل الأمريكانى السابق لنا ذكره مرارا :

(١) رحلة جورودون من جندوكورو الى بحيرة ألبرت نيازا ، برقة واطسون وتشيندال وجيسى ، لمعرفة مجرى النيل الأبيض في تلك الجهات ، والوقوف على أحوال البلاد الممتدة على ضفافه ، الجوية والطبيعة والزراعية وغيرها .

(٢) رحلة واطسون وتشيندال ، بأمر من جورودون ، من الخرطوم الى جندوكورو لغرض وللهمة عينها .

(٣) رحلة واطسون وتشيندال أيضا في ديسمبر سنة ١٨٧٤ الى رجاف بالقرب من جندوكورو ، ليرصد انتقال الزهرة ويضعا تخريرا عنه للرصد الفلكية بمصر والغرب .

(٤) رحلة جيسى ، بأمر من جوردون ، الى بحيرة ألبرت نيازنا ، وطوافه فيها للوقوف على اتساعها ، وعلى مقدار المنصب من مياهها في النيل سنويا ، ولمعرفة أحوال القبائل القاطنة على سواحلها وغير ذلك .

(٥) رحلة لونج ، تحت إمرة جوردون ، لارتداد مجرى النيل واختباره بين بحيرة فكتوريا نيازنا ، ومرولى ، اختبارا شاملا ، واستكشافه بحيرة ابراهيم ، المهمة كذلك ، على اسم أبى الخديو ووصفه إياها وصفا وافيا .

(٦) رحلة لينان وجيسى وبياجيا ، تحت إمرة جوردون ، لتحقيق مجرى النيل ، ودرسه درسا دقيقا ، ما بين شلالات كجا ، وبحيرة ألبرت نيازنا .

(٧) استكشاف جيسى الفرع الخارج من النيل بالقرب من بحيرة ألبرت نيازنا ، والسائر نحو الشمال الغربى .

(٨) استكشاف بياجيا الفرع الخارج من بحيرة ابراهيم ، والسائر نحو الشمال .

(٩) رحلة جوردون بين فوريا ، ومرولى ، لدرس مجرى النيل بينهما .

(١٠) رحلة لونج ومانيو الى البلاد ما بين النيل الأبيض ، بالقرب من جندوكورو وبحر الغزال ، لاختبارها ودرس أحوالها وطبائعها ، واستطلاع بلاد ما كياكا ونيام نيام (النمائم) .

(١١) رحلة الكرنيل كلستون ومعه خمسة من ضباط أركان الحرب ، لاستكشاف وتخطيط الطريق ما بين الدبة ومتول ، والدبة واتيل .

(١٢) تجول الكرنيل كلستون في الجزء الشمالى من إقليم كردوفان ، لوضع تقرير واف عنه ، وقضاؤه عدة شهور في تلك المهمة .

(١٣) رحلة الميجر پراوت لارتداد اقليم الكردوفان، عامة؛ والوقوف على دقائقه؛ ووضع خريطة شاملة مفصلة لغاية الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالى؛ وتجواله، ومعه الخمسة الضباط البادى ذكرهم من ضباط أركان الحرب في تلك الأصقاع، تجوالا قطع فيه نيفا وستة آلاف كيلو متر؛ وتحديد سبعة عشر موقعا تحديدا فليكا .

(١٤) قيام الدكتور پفند، تحت ادارة كلستون وپراوت، باجراء اختبارات نباتية، لمعرفة نباتات وأزهار اقليم الكردوفان، والعود بمجموعة نباتية، من تلك البلاد، كان لها شأن يذكر عند علماء التاريخ الطبيعى .

(١٥) قيام الكرنيل پردى واللفتنت كرنيل ميسون ونحسة من ضباط أركان الحرب المصريين بارتداد الطريق وسيره، مابين دنقلة والفاشر، عقب استيلاء الجنود المصرية على دارفور .

(١٦) رحلة الكرنيل پردى واللفتنت كرنيل ميسون والميجر پراوت وتسعة من ضباط أركان الحرب المصريين الى دارفور، ودار فريت، وحفرة النحاس، واستطلاعهم أحوال تلك البلاد الجوية والطبيعية والزراعية والمعدنية؛ وسيرهم من جبل ميروب شمالا الى السكا جنوبا، وودداى غربا؛ ووضعهم خريطة عامة شاملة لجميع هاتيك لأصقاع، بعد اجتيازهم ٦٥٠٠ كيلو متر؛ ونصيبهم ٢٢ مراكزا تعيينا فليكا دقيقا .

(١٧) قيام الدكتور پفند، تحت ادارة الكرنيل پردى، باجراء اختبارات نباتية لمعرفة نباتات اقليم دارفور المفتوح، وأزهاره؛ والعود منه بمجموعة نباتية كان لها شأن المجموعة التي جاء بها الدكتور عينه من كردوفان .

(١٨) رحلة متشل الجيولوجى ، وأميليانو ، وضابط من ضباط أركان الحرب المصريين من قنا الى البحر الأحمر ، بالقرب من القصير ، ووضع خريطة لتلك الجهات وتقرير علمى عنها .

(١٩) رحلة متشل عينه بن معه الى البلاد الواقعة فى شمال زيلع الغربى ، وبالقرب من فرضة تيجورا ، للوقوف على حالها من الوجهة العلمية على العموم ، والجيولوجية على الأخص .

(٢٠) قيام القائم مقام غنار والمساعد القائم مقام فوزى باستطلاع الأرض ما بين زيلع وهرر ، وتخطيطها ، ووضع خريطة لها والبلاد الواقعة فى جيرتها من جميع الجهات .

(٢١) بعثة الكرنيل لكيت والكرنيل فيلد واللفتننت كرنيل دريك والضابط بليغ افندى والميجرات ديوليو ودنيش وديوهولى ، والكبتن إرجنس ، وعدة من ضباط أركان الحرب الآخرين الى جوار مصقوع وهضبة الحبشة ، لدرس طبيعة الأرض وطوبوغرافيتها ، ومناخ البلاد ووسائل معيشتها ، ولوضع خريطة مفصلة لها ، وذلك قبيل الحمل عليها عسكريا .

(٢٢) بعثة متشل بعد اكتشافه منجمى ذهب قديمين وأميليانو من مصقوع الى هضبة الحبشة لاجراء أبحاث جيولوجية . وهى البعثة التعيسة التى أسرفها الأحباش متشل ورجاله وأذاقوهم العذاب ألوانا وصنوا . وقد بين ذلك الأمريكى الفاضل والمتكود الحظ معا تفاصيل حوادثها فى الكتاب الخاص الذى وضعه عنها للجنرال ستون ، والذى يدخل قارنه فى كنه أسرار المعيشة الحبشية وأحلاق أولئك الأفوام الهمجيين<sup>(١)</sup> .

(١) مريض استيلاء الحبش على البعثة الاكتشافية الجيولوجية والمرالوجية المرسله من اركان حرب

(٢٣) رحلة الضابط عبد الرزاق نظمي وبعض زملائه من أركان الحرب المصريين، من بربرة الى جبل دوبار، للوقوف على حال البلاد الواقعة بينهما، ووضع خريطة تبينها وتشرحها .

(٢٤) رحلة الكرنيل وورد واليوزباشي صدق الى سواحل المحيط الهندي الافريقية الشرقية، لدرس طبيعتها ومعرفة مواقعها، ووضع خريطة تفصيلية لها .

(٢٥) رحلة الميجر ديوهولي، محبة ضابط من ضباط أركان الحرب، لاستطلاع الطريق بين أسبوت وصين العجبة ووضع خريطة لها تشمل على القوافل السير فيها .

(٢٦) رحلة الضابط محمد هدايت، من ضباط أركان الحرب، تحت إدارة مترجم، للاستطلاع ما بين فوضة تقجورة وبحيرة اعوسا .

(٢٧ و ٢٨ و ٢٩) بعثات مختلفة الى كردوفان ودارفور وخط الاستواء، لإجراء اختبارات واستطلاعات بارومترية وترومترية متنوعة .

(٣٠) بعثة برتن الى أرض مدين للوقوف على معادنها وغلاتها . وبرت رحلة مشهور جال المعمور بأسره تقريبا ، ووضع كتابا ترغب في مطالعتها ، وصف فيها أسفاره وصفا حيا .

مقارنة مفيدة وإن الانسان ليقف مبهورا حائرا أمام انبعاثات هذه الهمم الاسماعيلية الفائقة في ميدان لم يخطر لأحد من أسلاف صاحبها العمل فيه ، مع أن المدة المنصرمة بين ملكهم وملكه قصيرة ، ويكاد العقل لا يتصورها كافية لنضوج مثل هذا التقم الرائع ، في العقلية العالمية . وتقدير العلم حق قدره لهجود ذاته .

وفي الحقيقة ، فانتا نعلم أن (محمد علي) ، الرجل العظيم ، على سعة عقله ، وقوة بدايته ، وصفاء ذهنه ، لم يكن يقدر أن يفهم مطلقا ما هي الفائدة من صنع انخرط .



حتى انهم يروون عنه أن سليمان باشا الفرنساوى ، بينما كانت الحرب قائمة على قدم وساق فى سوريا ، بحث يطلب من ادارة الأشغال العمومية بمصر ارسال فرقة من المهندسين اليه لكى يضعوا خريطة لتلك البلاد ، لاسيما لبعض أجزاء منها كان يشعر باحتياجه الى معرفة طوبوغرافيتها بالدقة ، لأعماله الحربية ؛ فلما كوّنت الفرقة ، ووضعت الأدوات اللازمة لها تحت تصرفها ، التمس من ( محمد على ) التصريح لها بالسفر . ولكن الباشا حينما علم أنها مسافرة لغرض عمل خريطة فقط ! رفض قائلا : « وما الفائدة من عمل خريطة ، مادامت البلاد فى أيدينا ! » ؛ ولما نعلم أن الخطر المساحية التى صنعها الايطالى المدعو ( مازى ) مع بضعة شبان مصريين متخرجين من القصر العيني لبعض أجزاء مصر السفلى ، حينما مسحت عموم الأطلان المصرية فى سنة ١٨٣٢ تحت ادارة المعلم غالى كبير القبط وملاحظته ، قد بعثت كلها ودرثت بالرغم من نفاستها وشدة الحاجة اليها <sup>(١)</sup> ؛ ولما نعلم أيضا أن الرجال الذين أحاطوا بالباشا العظيم فى حياته وساعدوه على نفاذ مشروعاته لم يكونوا ، اذا استثنينا منهم بعض غربيين ، سوى أفراد ذوى همم عالية ومخلصين ، لم يكونوا من العلم بحيث يفهمون فائدة هذا العمل النافع الجليل ، فان لبنان باشا حينما تعين باشمهندسا للوجه القبلى وأحيط بزمرة من المهندسين المتخرجين من مدرسة هندسة القاهرة ، طالب كلا منهم بعمل خريطة للجنة الكائنة تحت ادارته ليقدر مقدار كفاءته ؛ وطلب من حكومة ( محمد على ) الآلات اللازمة لذلك ؛ فأجابته عن لسان محمد بك المنسترلى ، وكان شيخا يكاد يكون أميا : « ان الطلب المقدم منك طلب صائب ؛ ونقر لك أن ما تريد أن تعمله

(١) أنظر : كتاب لبنان دى بلقون المصون " بان أهم الأعمال التى تمت فى القصر المصرى منذ أيام

الفراعنة الى اليوم " .

(٢) أنظر : الكتاب عيه ص ٤٩٠

عمل مفيد؛ ولكن حيث انا لا نعلم ما هي هذه الخروط ولا ندرى ما اذا كان في وسع المهندسين أن يصنعوها ، فانا نودّ أن نرى أولا بعضا منها من ذات صنعهم ، فاذا أعجبنا أسرعنا الى اعطائك الالات والأوراق التي طلبتها<sup>(١)</sup> ، ونحن نعلم كذلك ان لبنان باشا نفسه في سنة ١٨٤٠ — وكان إذ ذاك بيكا — وضع ، بعد متاعب جمّة ، خريطة عامة لمصر السفلى ورسمها وكلها ؛ ثم اقترح على الباشا العظيم أن ينشرها لنعم فائتها ، لا سيما بمصر ، حيث يهيم الكل وعلى الأخص الحكومة معرفة الترع والجسور والأشغال الخاصة بالرى ؛ فأعرض (محمد على) عنه ، ولم يجبه لا بنعم ولا بلأ<sup>(٢)</sup> ، ونعلم أن لبنان هذا أيضا وضع بناء على أمر (محمد على) نفسه خريطة لمديرية الفيوم ، راقب صنعها أدهم باشا — وكان رئيس ديوان الأشغال العمومية — مراقبة دقيقة .

فبرزت خريطة جميلة جدا مقياسها ١:١٠٠٠٠٠ ؛ فصنعوا منها واحدة أخرى مقياسها ١:٢٠٠٠٠٠ وأعطوها للأمر بتنفيذ لرغبته ؛ فأهملنا مع ذلك ، فضاع أثرهما بل ذكرهما<sup>(٣)</sup> ؛ ونعلم أن عناية حكومة (عباس الأول) بدفترخانات الأشغال وتصميماتها ورسومها وخرطها وملفات أوراقها تمثلت في هذا العمل المأدى وهو : انهم وضعوها كلها في زكائب كبيرة كركائب القطن ، ورموها تحت دوس الأقدام في مخازن ملاءى رطوبة وعفونة وجرذانا ؛ فأكلتها تلك الرطوبة وهذه الحيوانات<sup>(٤)</sup> ؛ ونعلم أخيرا أن صدور أمر (محمد سعيد) الى مصرى يقال له محمود بك (محمود باشا الفلكي) — أقام

(١) أنظر : كتاب لبنان دي بلقون المصون "بيان أهم الأعمال التي تمت في القطر انصرى منذ أيام النعراة

الى اليوم" ص ٤٨٩ و ٤٩٠

(٢) أنظر : الكتاب عيه ص ٤٩١

(٣) أنظر : الكتاب عيه ص ٤٩٢

(٤) أنظر : الكتاب عيه .

مئة بفرنسا ، يتعلم في مرصد باريس — بعمل خريطة عامة لمصر على قاعدة نقط  
مثلية تحدد بملاحظة خطوط الطول والعرض ، ( فرجع محمود بك في وضع تلك  
الخريطة الى عموم ما صنع من قبيلها ، لاسيما خط الحملة الفرنسية ، وخط لبنان  
السابق ذكرها ، والرسوم المساحية التي صنعها بهض باشا لمديريات بنى سويف  
والمنوفية والغربية ؛ واستفاد من ذلك كله لصنع خريطته التي لما تمت كانت خير  
ما أخرج من نوعها في القطر المصري ) ، قد عدّ من أجل الأعمال العاقمة المفيدة في عهد  
( محمد سعيد باشا ) .

فلا يسعنا ، ونحن نعلم ذلك جميعه ، ونرى — إزاءه — المجهودات المتنوعة المبذولة  
من ( اسماعيل ) في زيادة كنوز العلم المجرد ، وعدم احجائه عن أية نفقة وأية مشقة  
تستدعيها تلك الجهود ، إلا أن نعتقد بأن قرنا ، على الأقل ، اهضى بين ملك ( سعيد )  
وملكه ، وونكاد نأبى التصديق بأن مثل ذلك التطور العقل المدبس ، في الوسط المصري  
بأكمله ، قد أمكن أن يتم بمجرد ظهور رجل واحد على مسرح الحياة العمومية .

لذلك كان اعجاب الأوساط المتمدينة في الشرق والغرب بما امتاز به عهد ( اسماعيل )  
من حركة فكرية خصيبة . وبنائية الحدبو الفحيم بالعلوم وزيادة كنوزها ، ورغبته  
في توسيع دائرتها ، اعجابا عاما لاسوره . لذلك استحق ( اسماعيل ) عن جدارة أن  
يجلسه احرام الاناسية لحل من بنى بالعلوم في مصاف الا تارم من النوع البشري :  
كبريكليس ، وأغسطس فيصره ، وعماوئيل السعيد البرنغالى . وليو العاشر . ولويس  
الرابع عشر ، الذين امتازوا بتشيط العلماء . زريعب دوى المعرفة والإقدام في الرحلات  
العلمية والاسكشافات العجاسه ! أنه وإن جاء هالك في ن تدن ساعه !

## الفصل الثالث<sup>(١)</sup>

### أبهة الملك وجلاله

#### لا سيما في المواسم والرسميات والأعياد والأفراح

رأت مصر على ممر القرون من مظاهر العظمة ومجاليها ، وأبهة الملك وجلاله ، ونفخضة الرسميات وجمالها ، ما لا تحصى معه قطرا في الوجود على ما أحرزه من ذلك ؛ ولكنه لم تتوال تحت قبة سمائها الصافية ، وعلى ضفاف نيلها السعيد ، سلسلة أعوام أخذت نصيبها الأوفر من الجلال والمهابة ، والبهجة والأبهة ، والجمال والفضامة ، واللذات ، مثل أعوام ملك (اسماعيل) الستة عشرة . فقد كانت حلما في مخيلة التاريخ لم يتحقق إلا مرة واحدة في دائرة عصوره ! لا تكلمني عن جلال حفلات الفراعنة الأقدمين ؛ ولا عن أبهة الاحتفال البطليموسى المهيب بالمجئ برفات الاسكندر الأكبر من بابل الى مقره الأبدى في الاسكندرية ؛ لا تذكر لي «الحياة التي لا يقتدى بها» التي قضاها أنطونيوس وكليوباترا ، ما بين كانوب وفارو ، قبل أن يمد البحر والأرض بهما ؛ لا تحدثني بأيام أحمد بن طولون ونجارويه ، وموكبهما السنى ، وابتهاجات قران قطر الندى بالخليفة العباسى ، المسالك على ضفاف الدجلة في بغداد ؛ لا تخبرني بزهو الأعياد والرسميات في أيام الفاطميين التي لن تنسى ، ويجلال جلوس أولئك الخلفاء

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "تذكرات عن حياة شابة مصرية" من تشرميريه ، ومصر

المتروك من كتاب "مصر الحديثة" لادون دى بوير ، ولعصر "مع من كتاب" بريسوى في "مصر"

دكتور دى برير ، و"حياة صلاح عمه" لته .

البذائخ ، ونخامة مواكبهم في الأعياد والمواسم ؛ لا تطنطن لي بفخفخة رجوع البندقدارى وقلاوون وفرج والناصر وبقوق والمؤيد وبرزباى وقايتباى الى عاصمتهم المصرية ، عقب انتصاراتهم في الشرق ، وشقهم شوارعها بالقبة والطير ؛ ولا تذكر لي دخول بونايرت القاهرة على رأس جيشه الفائر من تحت قبة باب الفتوح ، بين عزف الموسيقىات ، ودق الطبول ؛ فان هذا جميعه ، على ما فيه من سنا وسطوح ، وأخذ بجماع القلوب ، ينكشف تماما أمام الأشعة المنبعثة الى صفحات الأساطير عن أبهة الأيام وجلالها وأعيادها في عهد (اسماعيل) .

وانا بعد ما تقدم لنا ذكره عن الأعياد التي أقيمت احتفالا بقدم السلطان عبد العزيز ؛ واللورد باجيت أمير الأسطول البريطانى في البحر الأبيض ؛ والامبراطورة أوجونى ، امبراطورة النمسا وفرنسا ؛ والامبراطور فرديناندوسف امبراطور النمسا والمجر ؛ والبرنس فردريك ، ولى عهد الدولة البروسية ؛ وزمرة العواهل والأمرء الذين حضروا حفلات فتح « ترعة السويس » ؛ — وقد أنفق فيها وحدها ما أنفقته أسرة برمتها من الأسر السابقة في أعياد مئات من السنين ؛ بعد ما سبق لنا وصفه من مظاهر الضيافة التي بذلت في تلك الأعياد للألوف من الوافدين ، تباعا ، أياما بل أسابيع متوالية ، وامتازت بأطعمتها اللذيذة ومشروباتها الفاخرة وزهرها النيلية الجميلة ، والضيافة التي كانت تبذل بسعاء لا يعرف حدا ، ونحن لا نعرفه وم ف الكل عالم وأديب ، ورجل سياسة أو مال ، كان يهدم زائرا على العاقل المصرى البهى المكارم ؛ بعد ما شرحناه من إقامة الأعياد والمواضع الشتائية ، الأخذة بهيجتها بجماع الألباب ، في كل سنة من سنى ذلك العهد العديم المثل ؛ وما نناه من استنفاد المالك الحاتمى الكف طوائف البائسين والمملكات ، وحلى رأسا وإيج النون والموتة ، والكانة . منذ

أنشأ المسارح الفخمة للتمثيل في عاصمتي بلاده ؛ بعد ما ذكرناه من اقامة حفلات السباق في مصر والاسكندرية على نظام لم تعهده القرون السالفة مطلقا ، وأزرى بحفلات لعب القبق ، في أيام السلاطين المماليك ؛ وما ذكرناه عن مظهر (اسماعيل) انقلاب في معرض باريس سنة ١٨٦٧ ، وفي زيارته المتعددة للعواصم الأوروبية لاسيما في سنة ١٨٦٩ ؛ وفي الحفلات التي أقامها في قصره بمركز على البوسفور للسلطان عبد العزيز وكبراء دولة بجى عثمان ، لا نرانا في احتياج الى التوسع في هذا الباب ، ولكنا ، لايفاء الموضوع حقه ، نقول ان أهبة الملك وجلاله تمتلأ في أيام (اسماعيل) علاوة على ما ذكرناه من مظاهرها : (أولا) في الأعياد والرسميات ؛ (ثانيا) في الأفراح والأعراس ؛ (ثالثا) في القصور والسرايات وما اشتملت عليه .

أما الأعياد — وهي الاسلامية الكبرى ، والقومية العامة ، كعيد وفاء النيل ، وتذكار يوم الجلوس السنوى — فانك كنت ترى فيها العاصمة قائمة قاعدة ؛ تجتاز شوارعها المواكب الفخمة والعربات الفاخرة ، والرايات والأشيار ، والطبول والزور وجماعات أصحاب الرتب والنياشين بملابسهم الذهبية الساطعة ونياشينهم المتلألئة ، وأوسمتهم الفاخرة ؛ يفسدون على سراى عابدين زرافات ، ووجدانا ؛ وكنت تسمع الموسيقى تصدح بأنغامها الشجية في كل حى من الأحياء ، وتدوى المدافع دويا متعاقبا ، وتجرى الاستعراضات الجميلة : إما في ساحة عابدين الفسيحة ، وإما بالعباسية ، مكان المولد النبوى ، המתاز من بين تلك الأعياد بإحياء الليالى السابقة لحلوله ، إحياء بديعا ؛ فتنتشر في الفضاء الواسع السراقات الفخمة المزدانة بفخر الرايش ، لاسيما سراق الخديو وسراقات رجال حكومته ؛ وتتل الصلوات وتقام الأذكار في الخيام والصواوين ، وتعم الفيوضات الحديدية المعوزين والفقراء . فتد لم الاسمطة ايلا ؛

فيكون ما طاب ولذ ؛ وتشعل السواريج والألعاب النارية على أبداع الأشكال وأنتم الأنواع .

وأما عيد الجلوس ، فإنه كان يمتاز بمرور عشرة آلاف درويش ، بأشايهم وراياتهم ، أمام شرفة القصر بعبدين بضجة وعجة عجيتين ، تستمران ساعتين ، وباستعراض نفخ يقام بالعباسية ، وتؤمّه جماهير العالمين من كل فج عميق .

ناهيك بما كان يقام في تلك الأعياد من الولائم ، وما ينخر من النخائر . وما يوزع من الصدقات ، وينعم به من النعم ؛ وينجاد به من العطايا ؛ فما من مستخدم في القصور مهما كان حقيرا إلا وتخرج له المسدايا الثمينة المتنوعة ؛ للكبراء ، تمنح القصور والأطيان ، والجواري الحسان ، والجواهر الثمينة ، والحياد المطهمة ؛ وللتوسطين تهدي صرر النقود ، أو السيوف المرصعة ، والآنية الفاخرة ، والرياش الوثير ؛ وللأصاغر ، تعطى الجوائز من الخواتم والساعات ، والملابس والحلويات . فكنت ترى الأقوام ، على اختلاف مراكزهم الاجتماعية ، ينظرون حلول الأعياد بمطامع مفتوحة وأعين مرفوعة ، مركزها وليّ النعم وآل بيته . فتجود أيدي (اسماعيل) وأزواجه وبناته بما يشبع تلك المطامع ويقرّ تلك العيون<sup>(١)</sup> .

وأما الرسميات ، وأهمها استقبال القناصل عند تعيينهم ، فإن أخص ما كان يستوقف الأنظار فيها العربات الخديوية الخاصة تجرّها أجوايد الحياد ، نارة ستة ، وطورا ثمانية ، وكلها من لون واحد ، وتحف بها كوكبات الفرسان بسيوف مشهورة فتذهب بعمهدهى الدول الى حيث يستقبلهم العاهل المصرى وهو في وسط حلقة من وزرائه وأخصائه ، يأخذ سنا ملابسهم بالأبصار ، وتبرج جواهر النياتين المتألثة على

(١) أنظر : "حياه البلاط بمصر" لبتد ، ص ٢٣٠

صدورهم الأنظار؛ فبعد أن تبادل الخطب المعتادة؛ وتصالح الأيدي، كان يصدر الأمر الكريم بالإفعام على الوافد بسيف من السيوف المرسعة الثمينة، وحصان من أجاويد خيل الاسطبلات الخديوية العامرة .

الأفراح  
بزواج الأعيان

وأما الأفراح والأعراس، فلا أوقع في تحريها الى دائرة المخيلة من وصف الأعياد التي أقيمت احتفالاً بزواج الأمراء الثلاثة: توفيق وحسين وحسن، أبناء (اسماعيل)، من الأميرات أمينة هانم بنت إلهامى باشا بن (عباس الأول)، والأميرة عين الحياة هانم بنت الأمير أحمد باشا بن (ابراهيم الأول)، والأميرة خديجة هانم بنت الأمير محمد على الصغير بن (محمد على) الباشا العظيم؛ وزواج أختهم الأميرة فاطمة هانم بالأمير طوسون بن (محمد سعيد) — تلك الأعياد، وقد أقيمت ابتداء من ١٥ يناير سنة ١٨٧٣، دامت أربعين يوماً كاملة باعتبار عشرة أيام لكل فرح منها؛ ولا يزال ذكرها الى يومنا هذا يهر تصور الذين رأوها وعاشوا أيامها اللامنية .

فان شوارع العاصمة المهمة، وعلى الأخص ما كان منها مؤدياً الى القصر العالى مقر والدة (اسماعيل)، وإلى سراى الجزيرة، مقر حفلات (اسماعيل) المفضل، وسراى القبة، مقر ولئى العهد، زينت بالتجف والفوانيس المختلفة الألوان على مسافات بضعة آلاف من الكيلومترات؛ ووضع فى نهايتها أقواس نصر مختلفة الأنوار، جعلوا فى أعاليها طرقات رصعت بالشموع .

فسطعت ملايين الأضواء، تتلألأ فى الليل كأنها نجوم سطعت بقاء فلبت الظلام نهاراً، أو جعلت المتفرجين يتصورون، مدة ستة أسابيع متوالية، أنهم ينتقلون فى الليل من منطقة مدار الشمال الى منطقة أحد القطبين صيفاً، حيث لا تغيب الشمس عن الآفاق أشهراً متعددة .



وأقيمت في أهم الميادين ، هنا جوقات موسيقية — وأهمها التي اتخذت موقفها في الطريقة بحالى قوس النصر تجاه القصر العالى — وهناك تمحوت آلاتية — وأهمها تمحوت عبده الجمولى ، بلبل الأفراح ورب الطرب الشرقى على العموم . فأخذت تلك تصدح وتغزف ، وأخذت هذه تشنف الأسماع بالحان بديعة وأصوات رخيمة تجعل سامعيها يتخيلون أنهم انتقلوا الى جنة الخلد البهية ، وأنهم يسمعون ترانيم الملائكة المختارين حول عرش الرحمن .

ونصبت في كل جانب المسارح المرتجلة ، ليمثل عليها غواة الفن وجوقات كراكوز ، فيحضر من شاء تمنيلها مجانا ويعود الى منزله مرتاحا مبتهجا . ومذت الحبال في الساحات العمومية ، لا سيما جهة القصر العالى ، ليلعب عليها « البهلوانيون » ألعابهم المدهشة المحيرة الأبواب ، فشبكة بصواري عالية جدًا ، ملفوفة عليها أقمشة ملونة ، تعلوها مرآة فائرة ، وتخللها مناور ساطعة .

ورببت السوارىخ بتفنن غريب ، في تلك الجهة عنها ، وأخذوا يسعلون كل ليلة جانباً منها ، فتدوى طلقاتها في آفاق العاصمة كلها ، وتنتثر نجومها وأهاتها في جميع الأحياء ست ساعات متوالية ، ناشرة فيها أبناء الأفراح الفاتمة ، وداعية الأهالى على اختلاف طبقاتهم الى الاشتراك فيها .

ففى اليوم الخامس عشر من شهر يناير ، على ما نطق ، بدأ خروج الهدايا المهداة من سمو الأميرة والدة ( اسماعيل ) وزوجاته الفخيمات الى العرائس من القصر العالى ، وشوارهن . وكان شوار الأميرة أمينة هانم ، زوجة وثى العهد ، أول ما خرج من ذلك النوع . فسير به الى قصر القبة ، تخفوه صفوف الفرسان ، بزى عربى بديع ، وآلاى بياذة بأسره ، بملابس بيضاء ناصعة كالثلج ، لتقدمه جوقة موسيقية من أمهر

العاشرين . وكانت الهدايا موضوعة في اسبنة مكشوفة ، فوق عربات مكسوة بالقصب ، على مخدات من القطيفة المزركشة بالذهب والماس ، ينطها شاش فاخر ، يمسك بأطرافه أربعة عساكر في كل عربة ، ويتبعهم ضباط بملابسهم الرسمية ، والسيوف مشهرة في أيديهم .

وكانت تلك الهدايا عبارة عن مجوهرات سنية ، وقلائد ماس ساطعة ، من النوع المعروف عاقمة باسم "البرلتي" ، ومناطق من الذهب الخالص ، وأقنشة مطرزة باللؤلؤ العديم المثل ، وزمرد في حجم البيض ، وملابس بيضاء مطرز عليها رقم الأميرة باللائ والجمارة الكريمة ، وآنية متنوعة من الفضة الصب الخالصة بكية عظيمة . وثمن ذلك جميعه يفوق الحصر والعَد . وكان بين الهدايا المقدمة من ( اسماعيل ) لاكبر أبنائه سرير من الفضة الصب الخالصة ، شبه بالذي أهده الى الامبراطورة أوجوني أثناء اقامتها بمصر ، محلى بماء الذهب الابريز ، وعواميده الضخمة مرصعة بالماس والياقوت الأحمر النادر والزمرد والفيروز . فاجتاز المركب المهيب شوارع العاصمة ، بين سياج حى من العساكر الشاكي السلاح ، وتقدم يتهادى في سيره ، مختلا كأنه طرب بذاته ، شاعر بقيمته .

ولم يختلف شوار الأميرات عين الحياة هانم وخديجة هانم وفاطمة هانم ، والهدايا المهداة اليهن ، عن شوار أمينة هانم ، وما أهدى اليها مما تقدم وصفه .

وفي اليوم السادس عشر ، أحيى في العباسية السباق الأوحد الذى سبق لنا الكلام عنه في غير هذا المكان ، وكان معظم ( جوكيه ) من السود اللابسين لباسا من الحرير الأحمر ، ومد فيه ، على نقية الخديو الخاصة ، مقصف للدعوى فافت أصناف

ماكولاته ومشروباته ، في التنوع واللذة ، كل ما ظهر من نوعها على المقاصف الخلدوية الى ذلك الحين .

وفي اليوم السابع عشر ، أقيم مرقص فخم في سراى الجزيرة ، دعى اليه ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف ذات من الأجانب وأعيان البلاد ووجوهها . فنورت الطريق كلها من عابدين الى منفذ كوبرى قصر النيل في الجزيرة بقوانيس من الورق الزاهر الألوان ، ونشر عدد عديد من هذه القوانيس عنها في جميع طرقات الإستان الجليل المحيط بتلك السراى البديعة ، وبين أغصان أشجاره ، وعلى الأخضر في البهو الواسع المتمد طول دورها الأرضى . فكان منظر تلك الأنوار لا سيما بسبب تنسيقها وترتيبها من اللطف ما تقتزله العيون وتنشرح الصدور .

وامتاز ذلك المرقص بأنهم هياؤا فيه وليمة عظيمة للدعوتين بدلا من المقاصف العادية ، فبعد أن ماجت بمجموعهم الراقصة ، القاعة الفسيحة ، حيث كنت ترى الأنوار المختلفة الألوان المنبعثة عن حلى عقيلات المدعوتين تقتنر بسطوع أكثافهن ونحوهن العارية ، ويمتج وقار الاسطمبوليات والملابس السوداء بأبهة ملابس كبار الموظفين الرسمية ، الساطعة الأوسمة المتحلية بها صدورهم على قصبها وذهبها الوهاجين ، ويجلل ملابس الضباط العسكرية ، اللامع ذهبها حول وجوه أصحابها ، الملفوحة من الشمس في فيافي السودان ومجاهله ، أو في مفاوز اليمن ، أو في وداد جزيرة كريت وبين مضائق جبالها ، بعد أن ماجت ، بمجموعهم الراقصة ، القاعة الفسيحة ، بينا الشيوخ المسامون من علماء وأعيان وموظفين ، الالبسون قفازات بيضاء والمتحفون بوقارهم ، ينظرون الى قصفهم بأعين تستغرب أن يقبل على الرقص الكهول . وتهزأ بهم هزءا ساكنا ، بعد أن ماجت بمجموعهم الراقصة القاعة الفسيحة ، وقد حركت الحركة شهباتهم الى

الأكل ، جلسوا حول الموائد الفاخرة الممدودة ، حيث أقبل يخدمهم نيف وأربعمائة غلام (جارسون) ورئيس طهاة (ميتردوتيل) .

وفى التاسع عشر منه ، بدأت أعياد القصر العالى . فنصبت حول الساحة الممتدة أمامه الصواوين والسرادات وعلها أسماء أصحابها وبيان الغرض المعد كل منها لأجله ، وفرشت بالطنافس العجمية الفاخرة ؛ وأقبل أرباب اليازجة يقيمون ألعابهم اللطيفة فى وسط تلك الساحة الواسعة ؛ ومن ضمنهم بهلوان كان يصعد على حبله بخروف ويمزقه فوقه ، ثم تفرق لحومه على الفقراء . ورتب مقصفاً للعموم : أحدهما على النمط الغربى ، وما قى مزدهما بقاصديه ، الراغبين على الأخص فى أنبذته العتيقة الجيدة ؛ والآخر على النمط الشرقى ، وما قى هادئاً بالمقبلين عليه . وأقيمت صواوين خاصة للقتا صل ؛ وغيرها للتجار وأخرى للعلماء ؛ وسرادق لمحافظة العاصمة ، علاوة على الصواوين التى أقامها الأعيان على نفقتهم لأنفسهم ، ليتمتعوا بمشاهدة الأعياد — وكنت تراهم جالسين فيها يدخنون شبكاتهم — والصواوين العمومية المتخذة قهوات للرقص والغناء .

على أن الرقص والغناء لم يكونا قاصرين على الخارج ، بل ما كان منهما فى داخل القصر وفى سر دور الحريم كان أهم وأشهى منظراً : هناك كنت ترى أشهر الراقصات مزاحمات صفية وعائشة الطويلة وغيرهما من ربات الفن السابقات ، على الإبداع فيه . هناك كنت تسمع (ألمظ) التى كانت اذا غنت أخذت يجامع القلوب واستولت على الأسماع برنين صوتها الرخم ، وتوقع أناشيدها الفتانة . هناك كنت تنظر مشاهير البهلوانية من الانجليز يأتون من صنوف الألعاب ما يخلب العقول ويدهش الألباب ؛

وأستاذة الكار من أهل اليازرجة والسياء يأتون من الملاعب ما يحير الأبالة أنفسهم ؛  
وذلك لهجة ساكنات تلك الدور وانسراح عيونهن وأفئدتهن .

وفي طهر الثالث والعشرين من يناير، خرجت العروس الأميرة أمينة هانم ، بصحبة  
سمو والدة باشا من سراى الخلمية ، وتوجهت باحتفال عظيم الى قصر سمو ولى العهد  
بالقبة ؛ يتقدمها ويحف بها موكب مهيب مؤلف من ثلاثة آلابات من الخيالة :  
(الأول) آلاى ذوى الرماح ، وراياتهم المرفرفة من رماحهم خضراء وحمراء ، ورؤوسهم  
مغطاة بخوذات الدراجون ؛ و(الثانى) آلاى ذوى الدروع ، ودروعهم تسطع عليها  
الشمس فيتلألأ كل منها كأنه قرصها المنعكس ، ويتدلى من خوذاتهم شاش جميل  
أصفر وأبيض يلعب الهواء به حول وجوههم السمراء الهيجائية ؛ و(الثالث) آلاى  
ذوى الزرد ، وسلاحهم كسلاح الغز أيام الصليبيين ، وخوذاتهم الصغيرة يتدلى منها  
قناع على وجوههم من الأمام ، وأكافهم من وراء ، وهم فى كسوتهم الفولاذية  
جامدون ، كأنهم قنوا من جلد أو من حديد . قطعة واحدة ، كفرسان شاهين شاه  
وصلاح الدين والظاهر بيبرس . وسارت وراءهم العربات ، وأهمها عربات التشريفة  
يجرها الستة والثمانية من الخيول ذات اللون الواحد ؛ أبيض كالنور ، أو أنهب  
كالذهب ، أو أسود كالليل ؛ ويقودها حوذيون بملابس حمراء تحفظها ترائب القصب  
والفضة ، بجوارب حريرية تصعد لغاية ركبهم ، ويجددائل شعور مستعارة مرشوشة  
بالبودرة على رؤوسهم ، كأنهم غلمان أحد اللويزات ، الرابع عشر أو الخامس عشر  
أو السادس عشر ، ملوك فرنسا ، أعيدوا الى الوجود ؛ ويسير بجانبها مشبا على الأقدام  
خدم باللباس عينه ، أيديهم على عضاضات أبوابها ؛ وعلى رؤوس الجميع ، من حوذين  
وخدم ، برانيط واسعة من ذوات الفرون ! وسار وراء العربات : الأغوات ،

لباس فرنجي وبنطلونات ملونة فرايحية، يمتطون صهوات خيول قلما يدركون كيف يحكونها؛ وكانت العين ترى في وسطهم شيخا جليلا وقورا مهيبا؛ وتسمع الأذن همسا أنه أمين بك آخر الممالك، وصاحب الوثبة المشهورة . على أنه إنما كان رئيس إدارة بيت دولة الوالدة .

وعلى هذا النمط عينه، وبالأبهة والجلال ذاتيهما، خرجت عروسا الأميرين حسين وحسن الى قصرى زوجيهما؛ وأما الأميرة فاطمة هانم فقد كانت زفتها أبهى وأجمل . وقد وصف إدون دى ليون كيفية الاحتفال بفرحها في داخل القصر العالى عينه ، كما نقلته اليه عقلته، فقال :

اجتازت المدعوات بستانا فسيحا منارا ، كأنهم أرادوا أن يبقوا فيه نور النهار ، بملايين المصابيح المتعددة الألوان ؛ وسرن فوق طرقة رخامية تحف بجانبها الأشجار والمغروسات الغريبة . فبلغن مدخل سراى الوالدة ، حيث كان الأغاوات في انتظارهن ، يوصلوهن الى قاعة واسعة ذات رياش فاخر . فوجدن هناك جوارى الحريم ، ونصفهن مرتديات لباس رجال من أنغر الملابس الشرقية ، وواقفات بصفة حجاب ؛ وبعضهن لابسات لبسا بسيطا ، بطرايش حمراء على رؤوسهن . وشاهرات في أيديهن سيوفا لامعة ؛ وبعضهن لابسات لبسا عسكريا ساطعا ، وواقفات وقعة عسكرية ، بمظهر عسكري حربي لا بأس به ، كأنهن وصيفات الملكة زبيدة زوجة أمير المؤمنين هارون الرشيد . فأدخلن الضيفات الى حجره كانت «العوام» ترقص فيها بالساجات ! بينما كانت موسيقى نسائية تعزف ألحانا ثجية . تلك الحجره كانت تفتح على حجر آخرى ، يتناول النظر أطرافها ، وفيها جوار عديدات يرقصن رقصا غربيا بعضى وسيوف ودرقات في أيامهن .

ثم اجتازت الضيفات عدة بلوكات أو صالات، قدمت لهنّ فيها جميع أنواع الشراب، والمشروبات والحلوى المصنوعة على الطريقتين الغربية والشرقية، معروضة على موائد جمعت كل مالذ وطاب، وترأست أميرات الأسرة المالكة المائدة الخصبية بزوجات الخديو وقرينات القناصل، وغيرهن من قرينات كبار التزلة؛ فينأهّن بأكلن ويشرين، جعلت الموسيقى تصدح صدحا مفرحا.

ثم قدمت الضيفات الى دولة (الوالدة) في قاعة ذات رياش لا نظيره، وواسعة سعة لا تضيق بمئات الجالسين؛ فكن يسرن وراء الجوارى المسلحات، وتقدم السيدة الفرنجية التشريفية كلا منهنّ باسمها الى دولة (الوالدة)؛ ثم تجلسها في المحل المعد لها على آرائك ممدودة في طول الحائط، يخطبها الحرير الثمين.

ولما انتظم العقد بجميع المدعوات، دخلت الراقصات والمغنيات وأطربنّهنّ مدة؛ ثم قُسمت اليهنّ الهدايا الفاخرة، من لدن الأميرات وأزواج الباشوات أصحاب المقامات الرفيعة في الحكومة المصرية. فتغنن بمديح الهاديات، بعد استئذان دولة (الوالدة)؛ والهاديات شكرنّهنّ — وهى عادة "الشوبش" المعروفة بيننا حتى يومنا هذا.

بعد ذلك استجلبت العروس: فامسك كل من أغاوات السيدات المدعوات شمعدانا فيه شموع مختلفة الألوان، واصطفوا من أول السلام حتى القاعة العظمى، حيث كان عقد المدعوات منتظما. وفرش على الأرض منسوج من ذهب لتخطر العروس عليه. وانصرفت الراقصات ليعدن بمعبثها. وما هى إلا برهة قصيرة حتى تجلت الأميرة فاطمة هانم تستند على ذراع الأميرة أمها، في وسط جمهور أميرات البيت الخديوى الكريم، فتقدمت بخطوات بطيئة، وبوقفة بعد كل خطوة، كأنها تقول

للمناظرات : هاأنا فأعجبوا بى ! واجتازت، وعيناها مطرقتان ، صفى الأغاوات على النسيج الحريرى ، بين أغاني المغنيات ؛ والراقصات يتقدمنا .

فالمأ وقعت أعين المدعوات عليها نهضن . وبينما هى تتقدم كالمه من آلهات الأزمنة الماضية نحوهن ، بمعيتها وجوارها ، صعدت كواعب كالبذور على كراسى وراعهن ، وأخذت تنثر عليهن خيريات ذهبية ، ضربت لتلك المناسبة ، فتملق برؤوسهن وملابسهن . فامتلاّت القاعة على سعتها بالأميرات والسيدات والجوارى والراقصات والمغنيات ؛ وتالقت كلها بالديباج الساطع والذهب الوهاج ؛ وبثت فى كل مكان منها زهور البرتقال والورود ؛ ونثرت فوق الملابس اللساعة البراقة .

وكانوا قد أقاموا فى صدر تلك القاعة ، فوق منصة مرتفعة ، ثلاثة عروش مكسوة بالحرير الأبيض . فجلست دولة (الوالدة) على عرش اليمين ؛ والأميرة أم العروس على عرش الشمال ؛ وجلست العروس ، وعلى رأسها تاج من الماس ثمنه أربعون ألف جنيه ، على عرش الوسط . وكان لباسها من الحرير الأبيض الفرنسي سوى الأعلى ثمنا ، كله مرصع بأنفس أنواع اللؤلؤ والماس ، وله ذيل طوله خمسة عشر مترا ، رفعته الجوارى وراها وهنّ راكعات . فتقدمت المدعوات وهنّأها . وبعد أن جلست معهنّ برهة ، عادت الى محبرها ؛ واستمر الفرح حتى مطلع الفجر .

لطيفة الأميرة  
خديجة هانم

ومما يحسن ذره بمناسبة تزويج الأمير حسن من الأميرة خديجة أن (اسماعيل) — وقد أعجب بملاح الذكاء المرتسمة على محياها — لما أدخلها المدرسة التى أنشأها للأميرات البيت العلوى خصيصا ، وعدّها بتزويجها من أحد أولاده ، اذا هى أظهرت



اجتهادا في تعلمها . ثم مضى على ذلك زمن . وعق (اسماعيل) يوما أن يزور تلك المدرسة ، ويتفقد حال الطالبات فيها . فلما وصل الى الأميرة خديجة سألهما : « الى أين بلغت من تعلم القرآن ، يا بنتي؟ » فأجبت من فورها : الى « واذكر في الكتاب اسماعيل إنه كان صادق الوعد! » .

فسر الخديو بجوابها جدا ، وقال : « أجل ، أجل » . ثم برّ لها بوعدده .

ومن أفضل ما يحسن ذكره بمناسبة أفراس الانجال أن طه باشا الشمسي ناظر الخاضعة الخديوية في ذلك الحين — وهو حو حضرة صاحب المعالي أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف الأهلية الآن — كلف عدة محال تجارية بتقديم مناقصات لتوريد كل ما يلزم من فرش وبياضات ودنتلات ورياش بلجهاز كل من الأميرات العرائس . فلما قدمت ، وقع اختيار طه باشا على مناقصة محل پاسكال الفرنسي — ويعرفه كل من زار مصر القاهرة حتى سنة ١٨٩٢ — لأنها ، على جودة البضاعة المقدمة نماذج منها ، كانت على رخص في الائتمان يرغب فيه .

ولكنه لما عرض ما وقع اختياره عليه على (اسماعيل) سأله الخديو : « ألم يتقدم في هذه المناقصة محل مصري وطني مطلقا؟ » فأجاب طه باشا : « نعم يا مولاي ؛ فقد تقدم ، ضمن آخرين ، محل مدكور . ولكن الائتمان التي عرضها مبالغ فيها ولا توافق ، لأنها تزيد خمسة وعشرين في المائة على الائتمان التي يطلبها محل پاسكال » . فقال اسماعيل : « أرني مناقصته والنماذج المرفقة بها » . فقدمها طه باشا له . فوجد (اسماعيل) أن الائتمان المكتوبة على تلك النماذج تزيد ، حقيقة ، خمسة وعشرين في المائة على ما يطلبه محل پاسكال . ولكنه وجد أن نوع البضاعة واحد عند

الاثنين . فضرب بمناقصة عمل پاسكال عرض الحائط ، وقال لطله باشا : « خذ كل ما نحن في حاجة اليه من عمل مدكور ، وادفع له خمسة وعشرين في المائة فوق ما يطلب ! » فبدأ في عني طه باشا استغراب ، بالرغم من أن فيه نطق بعبارات الامتثال . فقال اسماعيل له : « ياطه باشا ، اذا كانت المحال التجارية المصرية لا تنفع ولا تستفيد من أفراح أولادى ، فمن أفراح من تريد أن تستفيد وتنفع ؟ » فاعتنمها عمل مدكور ، وهى طائفة ، وزاد على أثمان كل ما قدمه ما أمكته زيادته . فكان ذلك من أسباب الثروة التى أحرزها <sup>(١)</sup> .

أما القصور والسرايات ، فان ما بناه منها ( اسماعيل ) وحده يفوق كل ما بناه أسلافه العلويون معاً ، بل كل ما بناه أى عاقل من العواهل المصريين على ممر الأيام ، اذا استثنينا منهم فراعنة الدولة الجديدة المحيدة ، دولة احمدس وطوطمس ورمسيس . فهو الذى أقام فى الاسكندرية قصور الرمل الشاهقة ، بجهة سيدى جابر ومصطفى باشا ، وهو الذى بنى سرايات طابدين والجزيرة والجيزة والقبة وحلوان الأنيقة الجميلة ، علاوة على ما جدد بناءه فى سرايات رأس التين وقصر النيل والقلة والزهة وشبرا . وهو الذى بنى للأمرء أولاده وللأميرات بناته القصور الباذخة التى تزدان بها العاصمتان ، وأقام فى كل بندر من البنادر الصعيدية التى كان له فيها أملاك خاصة ، كبندر المنيا ، السرايات الفاخرة ، والقصور الباذخة ، ولوشنا وصفها كلها لاضطررنا الى توسيع نطاق تاريخنا هذا توسيعاً ربما أدى الى الملل . يكفيننا القول أن مصر ، منذ عصر (قبة الهواء) وقصر (خمارويه) وبستانه وهو دج (الامر باحكام الله) ومناظر (الخلقاء الفاطميين) ، ومنذ عصور (مباني القاعة) وسراياتها على أيدي الأيوبيين

(١) روى ل هذه الطيفة قصة ، حضر عصر الامراخ تحديوية .

والبحريين والبرجيين، لم تعهد أيادها كثر فيها فوق أرضها تشييد السرايات والقصور،  
وتجملها بالبساتين النادرة المثال، مثل أيام (اسماعيل) .

غير أن الابهة والبذخ لم يظهرها في المباني بعشر مقدار ما تجليا في تنسيقها وتجميلها  
من الداخل، وفي تأثيثها بالرياش الفاخر. فالرخام وحده الذي استعمل في تميم تلك  
السرايات وتزينها كلف عدة ملايين من الفرنكات؛ وبلغت نفقة النقوش والرسوم  
الداخلية في سرايات الخيزة والخزيرة وعابدين نيفا ومليونين من الجنيهات؛ واستنفدت  
البساتين التي أنشئت حولها، وكثرت فيها أنواع الأشجار الغريبة الثمينة وأجناس  
الأزهار والرياحين والورد والجلايات الصناعية والفساق والبحيرات بأسمائها المتعددة  
الأنواع، نيفا وأربعين مليوناً من الفرنكات .

وأما الرياش والفرش فحلت عن البذخ والترف فيهما ولا حرج! فقد بلغت  
تكاليف الستارة الواحدة نيفا وألف جنيه؛ فما بالك بالطنافس النادرة، والأبسطة  
الثمينة، والأرائك الذهبية، والمرايات البلورية الصافية، بيراويزها الغالية، والزهرات  
النفيسة، والكراسي العاجية، والمقاعد المطعمة بالصدف والمحلاة باللؤلؤ والمرجان،  
والطاوولات الفضية الخالصة، والنجف الفخم الضخم ذي الخمسة والعشرين ألف فيار،  
والذي كان، إذا ما لعب السيم بين بلوره المدلى، فصدم بعضه بعضاً، رت ريتنا  
لديداً سببها برنين تمثال "ممنون" في خرائب طيبة القديمة، عند ما كانت تسطع عليه  
أشعة الشمس المشرقة! وما بالك بالآنية الفاخرة الكثيرة والمختلفة، الذهبية والفضية،  
والخزفية البديعة الصنع، والمرقوم عليها كلها بماء الذهب حرف I وهو الحرف الأقول  
من اسم (اسماعيل) بالمرجحية؛ وبالمجوهرات العديدة المثال من ماس ودرر وياقوت،  
وزمرد وريجد، وميرور. وحلاها مما كان يقدر ثمنه بنيف وأربعة ملايين

من الجنيات؛ ما بالك بالتحف والأسلحة المتنوعة قديمها وحديثها؛ ومنها التاريخية، التي لا يقدر لها ثمن؛ والفريدة في نوعها، التي لا سبيل إلى الحصول على مثلها، ولو بذل فيها مال قارون!

وماذا نقول عن عدد سكان تلك القصور، وعمّا كانوا يستنفدونه يوميا من المأكّل والمشارب؟ يكفينّا في تحويل قوة الخيلة إلى تصوّره، ذكر أنّهم بعد صيرورة العرش إلى (توفيق الأول) عدّوا الذين كان يخرج لهم الغداء من سراي عابدين وحدها، فإذا بهم عشرة آلاف!!

وماذا نقول عن عدد الجوّاري من بيض وسود وحشيات، اللواتي كان (اسماعيل) يزوّجهن سنويا من ضباطه ورجاله وموظفي حكومته، فلا يكتفى بامهار الواحدة منهنّ المال الوفير، بل يقطعها الطين الواسع، ويرتب لها على خزينته الخصوصية المصروف الشهري الوافي، أو المعاش الكافي — على أنّ كثيرات منهن طلقن بعد سقوطه.

ألا قد صدق حقا من قال: «إن ملك (اسماعيل) — وكل مظهره سلسلة أعياد وأفراح غير منقطعة — اما كان حابها من الأحلام، حقته الأيام؛ وروية في أسفار التاريخ قد لا تصدّق صحتها الأحلام!».

(١) قال الخديو توفيق الأول، منكم من سيّده «سرسر» وبه (.. ر) و(نجد) في هذا

اللغة الانجليزية: «لن يأتي أحد منه» من دور في قصة امير، وفحصه اسدي بون

دع لا يكر! (نصر) «حقة» لاص بصر «لش» من (٢٠٠).

## الباب الرابع

### المساعدون على نفاذ الخطة

#### فصل فـد<sup>(١)</sup>

دعاني أنى والخليل بنى وبينه \* فلما دعاني لم يجدنى بقعد

#### وزراء اسماعيل :

على أن (اسماعيل)، مهما كان متفوقا على الوسط المحيط به، ومهما كانت رغبته فى الإصلاح قوية وثابتة، بين قوم لا رغبة لهم مطلقا فى الإصلاح، فانه ما كان ليقوم بكل الأعمال التى عملها فى بلد، كان يجب أن ينشأ كل شئ فيه، لولا أن الأقدار وضعت بجانبه رجالا خصصوا جميع قوى عقولهم وأجسامهم لمساعدته على نفاذ تلك الأعمال؛ وما انفكوا واقفين بجانبه، عاملين على نفاذها. أولئك الرجال هم : نوبار باشا، وشريف باشا، وعلى مبارك باشا، ومصطفى رياض باشا.

ومن جهة أخرى، فلولا أن (اسماعيل) بلى بصداقته لاسماعيل صديق باشا، أخيه فى الرضاة، فانقاد كثيرا الى مشورته السيئة، وتغاضى أكثر أيضا عن تصرفاته

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "نوبار باشا" لولنسكى، و"نوبار باشا" مجموعة الخطب التى ألقاها

ماعة كشاف السنا عن التمثال الذى أقيم له فى الحديقة المدعوة باسمه فى الاسكندرية، و"انجلترا فى مصر" للورد ملز، و"مصر الحديثة" للورد كرومر، و"شريف باشا" للسيد دى يوف، و"صفحة من تاريخ مصر" للمفتى . "أبيز رياض باشا" لأحمد زكياتا، و"انجلترا

التوفيقية" لعل مبارك باشا، و"خديويون وباشاوات" لموبرلى بل.

الريثة، ولما آل أمره الى الاضمحلال والسقوط ! فيجد ربنا، والحالة هذه، أن تأتي هنا على بيان وجيز، نوضح فيه لقراءتنا نبذة من حياة كل من أولئك الرجال، ليكونوا على بينة منها .

نوبار باشا<sup>(١)</sup> — وهو الشخصية الأكبر ظهوراً في تاريخ مصر في ذلك العهد، ورجل الدولة الأرواح الذي جاد به الشرق، منذ توارت الأسرة الكبرى السنية عن عالم الوجود — أرمني مسيحي ولد بأزمير في سنة ١٨٢٤ أو سنة ١٨٢٥؛ وما كادت ترفع عنه التمايم، إلا وأرسل الى (سوريز) ليتعلم في مدرستها . ف قضى فيها عدة سنوات؛ ثم انتقل لتتبع دروسه في مدرسة بروستانية في سويسرا الفرنسية، ولما كان ذا ذاكرة عجيبة وتصوّر سريع، فانه استطاع، وهو في السادسة عشرة من عمره، أن يفرغ من تلقن دروسه، والتعمق في معرفة اللغة الفرنسية وآدابها، والادب القديم على العموم؛ ولكنه لم يتعلم العلوم الطبيعية والرياضيات إلا تعليماً سطحياً وما اقتبس منها فيما بعد، فانما اقتبس في محادثاته مع أساتذتها أكثر منه في مطالعة الكتب الموضوعة فيها . فانه، وهو في الحياة العملية، كان، كالبرنس (يوتمكن) وزير كاترينا الثانية الكبيرة، يوجه الاسئلة الى زائريه في خير ما يعرفونه، ويحلهم على التوسع في الكلام والايضاح والشرح؛ فتكونت لديه بذلك دائرة معارف لا بأس بها، جعلته ذا اطلاع عام لا يشعر معه أنه غريب عن المحادثة، مهما تنوعت مواضيعها .

ولما غادر المدرسة، وقع في خلده التطوع في الجندية الفرنسية بأن ينضم الى الفرقة الأجنبية . ولكن مساعيه في ذلك قوبلت برفض؛ واستدعاه بوغوص بك خاله، وزير (محمد علي الأمين)، الى مصر ليدخله في خدمة مصالحها المدنية . فقدم

(١) أخذنا معظم ما كتبناه عن نوبار باشا من الكتاب المصنوع "نوبار باشا" من "التاريخ" لاسكندر هونسكي .

الشاب نوبار الى ضفاف النيل والآمال ترقص أمام مخيلته رقصا بهيا . فأجبه بوغوص بك حاملا وقعت عينه عليه ، وقال له : « سادخلك في قلم المترجمين ، ولكنى أنصحك أن تتبّه قبل كل شئ الى تعلم اللغة التركية ؛ لأنّ تعلمها شرط لا بد منه لنجاحك في المستقبل » . فأكب نوبار على تعلمها بكل قواه ، وما مضت عليه مدّة إلا وأصبح يمتلكها ، فهما وكّابة وينطق بها — والنطق الصحيح أصعب شئ في كل لغة — كأنه تركى صميم . وليت خاله نصحه أيضا بتعلم العربية ! ولكن الأيام لم تكن لتسمح بقيام فكرة ناصحة كهذه في عقلية الشيخ بوغوص . (فمحمد على) ، بالرغم من كل ماعمله لإحياء مصر والرقى بها ، بقى كما سبق لنا القول في غير هذا الموضوع تركيا بحتا . فلم يتنازل مطلقا للتكلم بالعربية ، ولو أن أقامته الطويلة في البلاد علمته شيئا منها ؛ ولا عمل على إزالة الاشتماز الذى كان العنصر التركى يشعر به من لغة « الفلاحين » واحتقاره إياها ؛ ولا اهتم البتّة بتعليم أولاده العربية تعالما جدّيا أو غير جدّى .

فلم يكن يمكن أن يقع في خلد أحد ، والحالة هذه ، في سنة ١٨٤١ أن سيأتى يوم ، ينقم فيه (سعيد باشا) ، ثالث خلفاء الباشا العظيم ، على الأتراك والتركى والشراكسة الى حدّ يقول معه : « انى أوذ أن أعرف ماهى العروق والشرابين التركى والشركسية فى لأفتحها ، فأخلص من آخر نقطة من هذا الدم المنقوت ! » ويقبل ، نكاية فى التركى والأتراك ، على عزل التركى عن العرش الذى كانت قد استولت عليه منذ زوال الدولة الأيوبية ، ويعمل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية ؛ فيحجى مواتها ، ويعيد إليها بهيجتها .

لذلك لم يتعلمها نوبار ؛ وبقى طول عمره يحهلها ولا يعرف منها إلا قليلا من لغة « العوام » ، ولا شك فى أن ذلك ، اذا أضفنا اليه غربته عن الدين الاسلامى ، كان

سببا في عدم امتزاج روحه بروح الأمة المصرية، على شدة حبه لها، وللعناصر البائسة منها على الأخص؛ وبقاء هذه الأمة غريبة عنه، بالرغم من أنه ربما كان أحسن خدامها؛ وأنه كان بلا شك أقوى الناس على السير بسفيتها الى مرافئ السلام، لا سيما أثناء الأعاصير التي هبت عليها في أوائل ملك (محمد توفيق الأول). فانه كان، أكثر من كل قائل، يقول بوجوب صيرورة مصر للصيرين؛ ولكن على شرط ألا يعنى ذلك اتخاذ الدين حجة للعمل على عكس ما يقتضيه العلم والعمران، وسلاحا في يد الجهل والتعصب ! وامتاز نوبار، وهو في زمرة المترجمين، بمواظبته على عمله، وسلوكه الأمثل وانجابه على الدرس والتعلم، وبأنه شاب لا تستهويه الملاذ النسائية والأباطيل .

فبينه (محمد علي) سكرتيرا خاصا لابنه (ابراهيم) . فما انفك نوبار ملازما له في حله وترحاله، أينما أقام وحيثما سافر . وبالرغم من أن الوظيفة لم تكن هينة، وأن الأخطار المحيطة بها كانت جمة — لأن (ابراهيم) كان ذا طباع حادة جدا، وله فرقات فضب مرعبة — فان نوبار بما أوتيته من طلاقة اللسان وحلاوته، وسعة الاطلاع وتنوعه، تمكن من التقرب الى قلب مولاه، تقربا أصبح (ابراهيم) معه لا يرى في ساعات ضجره وإبان ثورة غضبه، من تسابة أو تسرية، إلا في محادثة الشاب نوبار له ؛ ولطالما تمكن الحدث الأرمي من إسداء خدمات جل الى الغير بسبب ميل مولاه اليه؛ أهمها انقاذه أعمار ضباط البانحة التي عاد (ابراهيم) عليها من الأسانة الى مصر في سنة ١٨٤٨، اذ هاج بطء سيرها، المسبب عن اشتداد الأنواء حولها، غضب الأمير المصري، فطلق يهتد ضباطها بتفريقهم جميعا، لولا أن نوبار لازمه ملازمة كلية، وأنساه بمحلاوة حديثه الضيق المحيق بنفسه .<sup>(١)</sup>

(١) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر، ج ١ ص ١٩



وتعترف نوبار، وهو في الأستانة مع الأمير (إبراهيم)، بأسرة أراميان السرية؛ وما لبث أن تزوج وهو في الرابعة والعشرين من عمره بابنة عميدها، كيقورك بك، أحد وجوه الأستانة وذواتها؛ فأصبح صهرا لابرام أراميان، المعتدة له رتبة الباشوية الرفيعة، والمزمع أن يكون أقرب الناس من قلب السلطان عبد العزيز وموضع ثقته الكلية؛ وساعدته هذه المصاهرة فيما بعد على قضاء أكثر من لبانة في مساعيه المصرية لدى الحكومة العثمانية .

وكان قرانه موفقا؛ لأنه وجد في زوجته المتعلمة مثله، والمتكلمة عدة لغات مثله، رفيقة حياة بأجل معاني هذه الكلمة؛ وما فتئت قائمة بجانبه، مسلية، معزية، مفكرة إياه بما يقتضيه الفضل والنبل كلما أثارت فيه المصاعب أو الدسائس أو الوشايات انفعالات التضجر أو الغضب، ورغبته في التخلي عن الاشتغال بالمصالح العامة .

ولما انتقل الملك الى (عباس الأول)، اتخذ هذا العاهل سكرتيرا له كذلك .

فجاز نوبار لديه القبول عينه الذي كان من نصيبه بجانب (إبراهيم) . وما ساعده على الفوز برضى ذلك الوالى، الكثير الوسائس والظنون، مصادقة المسترمرى قنصل إنجلترا العام له — وقد كان من اخضاء (عباس) ومستشاره في مشاكله وأكبر أنصاره في مساعيه التي رعى بها الى تغيير مجارى الوراثة على العرش المصرى وحصرها في (الهامى باشا) ابنه وفي ذريته من بعده — وقد ساعد نوبار تلك المساعي بما كان له من العلاقات بالأستانة العليا .

ولكن طباعه التي كان فيها من حب الصراحة والأمانة والتعالى أكثر مما يصح أن يكون من هذا جميعه في أخلاق ندماء الملوك مألثت، بالرغم من كل حلاوة شمائله ويحمر محادثته، ان جلبت عليه سخط (عباس) . وذلك انه رأى ذات يوم مانعا من

ضميره عن أداء عمل طالبه ذلك الوالى بأدائه ؛ فأظهر (عباس) له استيائه بشكل لا يقبل التأويل . فأسرع نوبار وقدم له استقالته من وظيفته ؛ ولزم في الحال منزله . ولم يكن قد سمع في الشرق لغاية ذلك الحين أن موظفا وقع في خلده الاستعفاء من منصبه ؛ فاما انه كان يقال منه بأمر ، أو يقتل وهو فيه . فعذ الرأي العام استقالة نوبار ، والحالة هذه ، ضربا من ضروب الجسارة المتناهية ، وتحديا لسخط (عباس) . وخشى نوبار نفسه أن يعده (عباس) كذلك ، فيبطش به . فبعث يستأذنه بالتزوج عن القطر . فأذن له وهو متململ ؛ لأنه استاء في الواقع منه جدا بسبب تجاسره على تقديم استقالته ، كما كان المظنون ؛ ولكنه تكدر منه على مغادرته خدمته ، لأن (عباسا) كان يرى نفسه في حاجة اليها ؛ ويود لو عاد نوبار اليه مستسما مستغفرا ، وكان ينتظر ذلك منه ، ولو أنه يتعالى عن إظهار رغبته هذه له .

فحاشا وصل نوبار التصريح بالسفر ، هب وباع الزائد من أمتعته ورياش منزله ، واستأجر مركبا واسعة وشحنها بالنفيس الذي احتفظ به من تلك الامتعة والرياش ، ونزل فيها مع قرينته وآله . وسافر في النيل قاصدا الاسكندرية .

ولكنه ما كاد يتعد عن شبرا بضعة أميال إلا وقابل مركبه رفاص بخارى فيه (عباس) عينه . فحياه نوبار من فوق ظهر مركبه تحية رعية مخصصة ، واستمر في سيره ؛ وإذا بقارب بخارى قد انفصل عن الرفاص ودنا من المركب ، ودعا نوبار الى المتول بحضرة الأمير .

فاعتقد من في المركب وقرينة نوبار ونوبار نفسه أن ساعته الأخيرة دقت ، وأن (عباسا) ملق به في قاع اليم طعاما للأسماك . غير أنه تجلد وذهب رابط الجأش باسم الوجه ، وصعد الى الرفاص وقصد توا الى (عباس) وحياه بكل احترام .

فسرّ (عباس) لشجاعته الأدبية وانشرح صدره له ؛ فأبتم في وجهه وقال : « انك اذا قد صممت نهائيا على ترك خدمتنا ! » فأجاب نوبار : « إني خادم الأمير ما حييت ما دام للأمير رغبة في خدمتي له ! » .

فسرى عن (عباس) بالتمتة وقال : « إني يا نوبار افندى لا أستغنى عن خدمتك ؛ وبما أنى في حاجة الى تمّة أرسله الى فيينا في مهمة تخصنى فاستمر على سفرك ، وذهب الى فيينا رأسا وانتظر هناك أوامرى ! » .

فشكر نوبار وعاد الى مركبه وصدع بما أمر به عن طيب خاطر . فأقام في فيينا مدة اكتسب فيها عطف البرنس دى مترنيخ الذى كان فى ذلك العهد عميد السياسة الأوروبية .

وبينا هو فى انتظار الأوامر التى وصله بها (عباس) اذ وافاه نبأ قتله ؛ وأتمه استدعاء من خلفه بالعودة الى مصر . فعاد اليها ليشغل لدى الأمير الحديد منصب كاتب أسرار . فمالث (سعيد) أن أنعم عليه بلقب "بك" وجعله مدير مصالحة السكك الحديدية . فوفقت كارثة كفر الزيات ونوبار فى هذا المنصب ؛ فذهب فريق من الألسنة التمامة فى تلك الأيام الى أن تلك النكبة إنما درت باتفاق بين ولى العهد الحديد ومدير السكة الحديد لازالة الأمير أحمد باشا من سبيل العرش الرامية اليه مطامع (اسماعيل) . وذهب فريق آخر الى أن الذى دبر تلك المكيدة بالاتفاق مع نوبار إنما هو (سعيد باشا) نفسه لرغبته فى التخلص من أحمد باشا ابن أخيه ومن حليم باشا أخيه .

ولسنا نرى أنفسنا فى حاجة الى تكذيب الاشاعتين معا بعد أن كذبهما التاريخ على لسان أشهر الثقات من الرواة ، فعلاوة على أن (سعيدا) و(اسماعيل) لم يكونا بالرجلين

الذين يقع في خلد هما ارتكاب مثل هذه الفظيعة — وقد قال (سعيد) بحزن، لما علم بالنيمة، لادون دى ليون قنصل أمريكا : «هل عبدك كلب لاقتراف مثل هذا الجرم ؟» <sup>(١)</sup> مرتدا في ذلك صدى قول وارد في التوراة — فان نوبار كان آخر انسان يطاوعه ضميره على المساعدة في اقترافها . ناهيك بأنه لم يكن كثير الاختلاط (باسماعيل) ، ولا من ذوى القبول عند (سعيد) ، ولو أنه كان مسيطرا بتفوقه العقلي على هذا الأمير ، ولم يكن يحمل حقيقة شعور (سعيد) نحوه . فانه قد اتفق له يوما وهو ذاهب الى السراى أن خيل عربته جمحت ، فألقت بالحوذى على الأرض وقلبت العربة ، وما نجا نوبار إلا بمشقة ؛ فقال له أحد رجال البلاط حينما انتشر فيه خبر الحادثة : «ما ألطف نعمة الله بنا جميعا بأن حفظك سالما سليما !» فأجابه نوبار على الفور : «لا تقل بنا جميعا ! فاني أعرف واحدا هنا كان يفضل أن يرانى مكان حوذتى ، فيما لو كان مقدرا له أن يموت من جراحه !» <sup>(٢)</sup> .

وفي الواقع فان نوبار بطباعه الحذية وأخلاقه المتطلبة العمل لم يكن ليعجب أميرا مغرما باللهو وخلق البال والتكيت (كسعيد) ؛ ومع أنه لم يكن ليتعب في إيجاد الكلمة اللطيفة التي تضحك ، والتعبير الدقيق الذى يطرب ، فانه ما كان مثل كوشيلسكى (سيفر باشا) ميالا للتكيت والمجون في كل لحظة ؛ ولا راغبا في تفتيق ذهنه لهزار وفصول ورواية حكايات ملعة توقظ روح الوالى الى الجسند والسرور كما ساورته السامة وصارعه الضجر . فبينما (سيفر باشا) أصاب من قدرته على التكات والأقوال المجونية ثروة طائلة ، لم ينل نوبار غير المحافظة على مركزه وشئ من نفوذه .

(١) أنظر : "مصر الخديوى" لادون دى ليون ص ١٥٦

(٢) أنظر : "نوبار باشا" لهولسكى ص ٣١

وفي سنة ١٨٦٢ أرسله (سعيد) الى أوروبا لعقد القرض الوحيد الذي أقدم على اقتراضه في حياته ، ويقرب قدره من ثلاثة ملايين من الجنيهات . ففضل نوبار عقده بواسطة مصرف تجارى فرنساوى على عقده بواسطة مصرف انجليزى لما فى ذلك من المصلحة لمصر ؛ ولكن حساده أشاعوا عنه أنه إنما أقبل على ذلك التفضيل لأن ما قدمه له البيت المالى فرنساوى من جعل لوساطته فاق ما قدمه المحل المالى الانجليزى . ولو أن مندوب (سعيد) فضل المصرف الانجليزى على فرنساوى لعكس عذاله الآية .

ولم يمض على عقد ذلك القرض قليل حتى توارى (سعيد) عن عالم الوجود ، وخلفه (اسماعيل) . فتمسك بنوبار فى بادئ أمره أيما تمسك . وقد رأينا أنه أوفده لحل المضلات من مهماته ، وأن نوبار تمكن من قضائها كلها . فاتخذ أعداؤه ذلك ذريعة للطعن عليه طعما مرا . وأهم ما سلقه لأجله فرنساويون منهم بالسنة حداد موقفه فى مسألة ترعة السويس ، ومقاومته مشروع انشائها . وفات ثاليه أن الوزير المصرى إنما كان يجب عليه أن ينظر الى ذلك العمل من وجهة ما فيه من خير طائد الى مصر ، لا من وجهة ما فيه لمصالح الغربيين من الفائدة . وإن فكرة لإنشاء التركة إنما جادت بها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر قريحة الأب انفتين ، المعلوم عنها ميلها الى إبراز أحلام الى الوجود يصعب تحقيقها ؛ وإن رأى القائل بعدم امكان تحقيق تلك الفكرة لم يكن رأى اللورد بالمروستن ، والمهندس الانجليزى ستيفنس وحدهما ، بل كان يشاركهما فيه الكثيرون من أرباب الخبرة والفن — ومنهم الميسو دى متو المهندس فرنساوى الذى باشر البدء فى الأعمال ، وكان فى سنة ١٨٦٠ ذاتها يقول : « كل هذا لن يؤدى الى نتيجة ، لأنه يستحيل حفظ منسوب المياه الكافي

في التربة لتتمكن المراكب من السير فيها، فلسوف تضيق على المساهمين رؤوس أموالهم . ويضطر المسيو دى لسبس في قهره ونجمله من خيبته في مشروعه الى الانتحار! » وأن هذا المهندس لم يطاوعه ضميره على البقاء في تأدية عمل كان يعتقد خيبته، فقدم استقالته منه بالرغم من أنه كان مثابا عليه بأجر جزيل، وأن المسيو دى لسبس نفسه كان يقول : « لو كنت مهندسا لما تجاسرت مطلقا على مباشرة حفر التربة؛ ولو باشرت ذلك لوقفت في الطريق أمام صعوبات الأول » ؛ وان (اسماعيل)، القائل : «لولا رغبتي في المحافظة على شرف امضاء سلفي لأكفيت الامتياز الممنوح منه للمسيو دى لسبس ولباشرت حفر التربة بنفسى؛ فإ كان ذلك ليكلف مصرا أكثر مما كلفها، ولعادت فوائد التربة عليها وحدها» ، كان يهمل أن يتخلى المسيو دى لسبس عن العمل لتتولاه الحكومة المصرية؛ فكان من أوجب واجبات وزير مصرى أن يساعده على تحقيق أمنيته .

على أن أعضل المعضلات التي كلف (اسماعيل) وزيره الكبير بحلها إنما كانت، كما رأينا، معضلة وضع حد معقول لتجاوزات الامتيازات الأجنبية بإجراء اصلاح قضائى يضمن توزيع العدالة بين الأهالى والأجانب على السواء . فبذل نوبار، على ما سبق لنا شرحه، جهودا عظيمة مدة ثمان سنوات متوالية للبلوغ الى تحقيق تلك الأمنية دون أن تثبط همته العراقيل المتتابعة بلا انقطاع والمتجددة في كل حين ؛ دون أن يعتريه ملل من اضطراره مائة مرة بدل المرة الواحدة الى دحض الاعتراضات اليربوية التي «أفنى» الرجال المعاكسون لمشروعه يهاجمونه بها مهاجمة تدعوه الى تمقيق دهبه بحجج وبراهين جديدة يكون وقعها على تلك الاعتراضات أفضى من سابقتها، حتى تمكن شباته المدهش من التغلب على نفور لباب العائى . وعلى سوء إرادة

التمسكين بدرع تلك الامتيازات الجائرة من رجال الحكومات الأجنبية ، وعلى الدسائس القائمة حوله في السراى الخديوية ذاتها ، بفعل الرجعيين الذين لم يكونوا يرون في مجهودات نوبار باشا السياسية والاجتماعية على العموم ، وفي الاصلاح القضائى الجديد المرغوب فيه على الأخص شططا عن الدين والعادات فحسب ؛ بل بدعة متقوما عليها ومؤدية الى ضياع البلاد ؛ والدين ، لولا أن العاهل كان (اسماعيل) المتنور الشغف بكل رقى ، والمقتنع بوجوب إجراء الاصلاح ، اقتناع وزيره الأكبر ، لحسفوا الأرض تحت قدميه ، وقضوا على كل آماله وجهوده . فلا (كانن) في جهاده الطيب لتحرير كاثوليك إيرلندا من النير الذى ألقاه على عواهنهم الفتح البروتستانتي ؛ ولا (كوبدن) في سعيه المبرور لحل البرلمان الانجليزى على إلغاء القوانين الخاصة بالغالل لأجل تخفيض أثمان الخبز في المملكة المتحدة ؛ ولا (بسمرك) في عمله على إدراك الوحدة الألمانية وتأسيس الامبراطورية الجرمانية على انقاض الدانمرك والنمسا وفرنسا المملوطة بدم الألوف ، أظهروا من الهمة والثبات أكثر مما أبدى نوبار منها في القيام بحل معضلة إبدال النظام القضائى الامتيازى المضطرب المشوش الأركان في مصر بقضاء غيره يتشى أكثر منه بكثير مع روح الحضارة والعمران العصريين .

وانا اذا التفتنا الى أن الرأى العام في بلاد (كانن) و(كوبدن) و(بسمرك) كان يعضد هؤلاء الرجال في مساعيهم ، ويشد أزهم ، ويقويهم ، ويحضرهم على الثبات والعمل ؛ وان نوبار الشرق لم يكن يعضده في جهاده سوى (اسماعيل) وزمرة قليلة من ذوى الحصافة والنظر الصحيح ؛ وان الرأى العام كان ضده بمصر وفي الخارج على السواء ، يسهه أحلامه . ويحط من كرامته ويصغر من قدره ، ما تأخرنا عن الحكم بأن فضل

نوبار يفوق فضل أولئك الرجال بقدر ما يفوق عمله في صعوبته وخشونته وفائدته الأدبية — بالرغم من صغر مقياسه — عملهم المشهور !

وقد وصف هو نفسه في بضعة صفحات نشرها في باريس سنة ١٨٨١ ما نجم عن عمله هذا من فوائد، فقال : « ان المحاكم المخططة، ولو أن بلاطى الأستاذة ومصر حالا دون أن يتناول اختصاصها كل المنازعات القضائية على العموم، سواء أكانت قائمة بين الأهالي والأجانب، أم بين الأهالي والأهالي، أم بين الأجانب والأجانب، عملت عملا عاد على مصر بالخير والاحسان . فانها هذبت أخلاق الجاليات الأجنبية تهذبا أدبيا، والدليل على ذلك أن الحكومة المهاجمة فيما مضى بدعاوى كانت تؤذى دائما الى مطالبات من قبل رجال الهيئات الرسمية، تنتهى بتغريم الحكومة الملايين المقنطرة من العرنكات، لم تعد تطالب بشئ من ذلك، ولم تعد عرضة لأية مهاجمة في هذا الصدد من لدن الهيئات الرسمية .

وكانت الأشغال العامة قبل تأسيس هذه المحاكم، وكل الأشغال الأخرى الخاصة بالحكومة تعمل بواسطة السخرة، ولم يكن في الاستطاعة الاستعاضة عن طريقة الشغل هذه، المختربة لبلاد والمفقدة سكانها كرامتهم، إلا بالآلات والعلوم الأدبية؛ ولكن قلة الضمانات وانعدام الطمأنينة في صدر الحكومة من جهة الأجانب كانا يحولان دون اقدام الحكومة على استدعاء رؤوس الأموال الأوروبية والمهندسين الغربيين . فأما وقد أوجدت المحاكم تلك الضمانات والطمأنينة فإن السخرة أخذت تزول شيئا فشيئا أمام علم أوررو، الميكانيكى ورؤوس أموالها .

واللا يجاز فإن تلك المحاكم فتحت لمصر عهدا جديدا وأدخلت الى عقلية الشرق ذكرا لم يلقه في السابق . ألا وهو 'كم كان قديم فضء مستفل . ' طبق قانونه نفسه



الحكومة وتكون هي عينها أول الخاضعين له ؛ وأدت الى تكوين أول حكومة منظمة رآها الشرق ، لأنها علمته أن الحكم لا يكون طبقا لهوى الحاكم وعلى كيفه ؛ وان الحكومة ليس لها حقوق فحسب ، بل عليها بجانب حقوقها واجبات أيضا لا بد لها من القيام بها . ويمكن للانسان من الوجهة الأدبية أن يقول بكل جسارة : إن تنظيم القضاء المختلط قد أدى الى ثورة حقيقية في العقول ، لأن الأهالي رأوا لأول مرة في حياتهم هيئة منظمة ، لديها من القوة ما يكفي لمقاومة أعمال الحكام الاستبدادية ورأوها تقاومها في الواقع ؛ ثم رأوا الأمير عينه ، على ما لديه من حول وطول ، مرغما على احترام قراراتها وملزما باعادة الأملاك التي حكمت عليه تلك الهيئة باعادتها ؛ كما أنهم رأوا الحكومة مجبرة على تنفيذ تلك الأحكام ضد نفسها ودفع المحكوم به عليها لحاملها . وهناك منظر آخر تمثل أيضا أمام أعين الأهالي ، ولو أن وقعه على نفوسهم كان أخف من السابق . فالفرنج المنتشرون في الريف قبل تأسيس المحاكم المختلطة ورجال القنصليات من جريك وغيرهم ، كانوا يرهقون المصريين عادة ، ويستغلونهم استغلالا فاحشا ، دون أن يجد المصريون من العدالة سوى أبواب موصدة . فذلك الارهاق وهذا الاستغلال بطلا تماما منذ تشكيل المحاكم المذكورة ؛ ليس هذا فقط ، بل إن عددا غفيرا من الأهالي تحصلوا ضد أولئك الفرنج الأثوياء وتجارهم التتاة وضد رجال القنصليات عينهم على أحكام قاضية بتعويضات جملة ! وقد أدى ذلك طبعا بالأهالي الى التفكير بأنه مذ أصبحت الشرائع والمحاكم تعميهم من الذين كانوا يستغلونهم في الماضي ، فليس هناك ما يمنعها من حمايتهم من الحكومة أيضا ، وعلى الأخص من تصرفات موظفيها الجائرة .

وهذه الفكرة أنجبت فيما بعد المحاكم الأهلية . وكانت هي أيضا مختلطة في بدء نشأتها ، والمحاكم الأهلية ، بتطبيقها تشريعا مدنيا بجنا ، غير التشريع السابق ، فتحت لأول مرة في تاريخ مصر أمام أعين المصريين أبواب مضمار المدنية المصرية واسعة . بل وحوّلنا قوة الدخول فيه ، والتماس كل اصلاح توجبه الظروف والأيام<sup>(١)</sup> .

غير أن النزاع الذي قام فيما بعد بين ( اسماعيل ) والقضاء المختلط — وسيأتي بيانه في حينه — أوجب فتور رضى الخديو عن وزيره ، ذى النزعة الفرنجية البحتة ؛ واغتم أعداء نوبار فرصة تغير خاطر ( اسماعيل ) عليه ، واجتهدوا في افهامه أن وزيره خان أمانته ، وأدخل في نصوص القوانين الجديدة ما اتخذ منه القضاء الجديد سلاحه في الحملة الشعواء المشنونة عليه . فاضطر نوبار الى مغادرة القطر المصرى ، والاقامة تارة في فرنسا وطورا في سويسرا ؛ ولكنه بعد أن وضعت الحرب بين الترك والروس أوزارها عاد الى مصر وامتزج تاريخ حياته بتاريخ حياتها في سنى حكم ( اسماعيل ) الأخيرين ؛ ثم غادر القطر بعد سقوط ( اسماعيل ) ، ولم يعد اليه إلا عقب إخماد الثورة العرابية ؛ ولو كان حضرها لسارت في غير المجارى التى سيرتها فيها روح عبد الله نديم ، المؤثرة على تربية عرابى وزملائه المدنية السطحية .

فعهد اليه ( محمد توفيق ) برياسة الوزارة في ٨ يناير سنة ١٨٨٤ فبقى فيها الى يولييه سنة ١٨٨٨ ؛ ثم توارى مدّة عن مسرح السياسة . وانزوى في عالم تذكاراته الماضية . ولكن ( عباس الثانى ) استدعاه الى رياسة الوزارة في سنة ١٨٩٤ ؛ فمكث في منصبه

<sup>(١)</sup> أنظر : بعض اعترافات في صماء القصر المصرى لواء ر. ش. فى كتاب ” نوبار باتا “ هوانسكى من

سنة وبضعة أشهر، ثم استقال بسبب اعتلال صحته، وتحتى عن السياسة بالكلية الى أن توفاه الله في سنة ١٨٩٩

وكان نوبار ريع القامة، يميل الى الطول، قوى البنية، أسمر اللون، أسود العينين، كما أن شعر رأسه كان أسود أيضا سوادا حالكا، قبل أن يشتعل شيئا، وكانت تقاطيع وجهه منتظمة، متناسبة متناسقة، ينيرها ابتسام جذاب، يكسب صاحبه القلوب أنى شاء. وكان كلاميا، منطقيًا ماهرًا، إذا تحدثت أروى وأشبع، وإذا ناقش ألهم وأقنع. وامتاز كلامه في كلتا الحالتين برشاقة التعبير وحرارة المائدة يتخللها شئ من التهمك القاطع، أو الجزل المتدفق من ينبوع حى، طبقا لما يقتضيه الموقف. مثال ذلك أن الحكومة الامبراطورية الفرنسية، عقب انفضاض الخلاف على ترعة السويس مع شركتها، منحت نوبار وسام جوقة الشرف من الرتبة الأولى، فأراد الدوق دى مرني — وكان قصير القامة — أن يقلده إياه بيده. فاضطر نوبار، لكي يمكنه من ذلك الى إحناء قامته كثيرا حتى كاد يركع! ولكنه فعل ذلك بابتسام قائلا: «ليس التمن غاليا!» وهو يشير الى النيف والمائة مليون من الفرنكات التي دفعتها الحكومة المصرية لتتخلص من تلك الورطة المدنية التي ألغاه بها تسرع (سميد).

والمدهش في محادثته أنه كان ينتقل من الوقور الى العذب، ومن المجون الى الجدل، بسهولة غريبة، ويزين حديثه بالمجازات الجميلة، والأمثلة المناسبة، والقصص الموافقة، بدون تكلف وبارتجال غريب، كأن مواردها بجانبه، وما عليه إلا أن يدلل دلو قريحته فيه ليخرج بها منه. مثال ذلك الحكاية الآتية التي أوردها في حديث له ع. الحال السياسية بمصر، وتنازع حكومتها ودانيتها على أموال فلاحها: «عصفور

كان حاطا على شجرة، وإذا بباز اقض عليه واختطفه؛ وبينما هو صاعد به إذا بنسر رآه، وأراد اغتصاب فريسته منه . فدار بين الطيرين الكاسرين قتال هائل؛ فوقف الجمهور يتفرج عليه ويتسائل أى الجارحين عساه يفوز على الآخر ولم يفكر أحد في العصفور ولا حزن على تعاسة حظّه ! وأيضا : «مصر كعظمة ثينة كبيرة يرغب فيها كلبان (فرنسا وإنجلترا)؛ فيتنازعا عليها، ولا يمرؤ أحدهما على اختطافها، لخوفه من الآخر . ولكن بينا هما يحملقان الواحد للآخر ويزجران يتسرب سرب من النمل (الجريك — واليهود والشرقيون على العموم) الى العظمة وينهشها ويسمن منها !»

وكان ذا شمائل خلافة، وشيم ساحرة، لا يحقد ولا يعيل الى الانتقام؛ ويقابل ذات شائئه بمقابلة تشف عن صفاء نية وحسن طوية؛ فيحوّل بذلك مجارى العواطف في صدورهم . فيخرجون من عنده وهم الى أن يكونوا أصدقاء له أقرب منهم الى البقاء على عداوته .

ومع أنه تعلم منذ حداثة سنه صنعة إخفاء عواطفه وأفكاره — لشدة احتياجه اليها في المراكز التي شغلها . على غربته في الجنس ولدين، لدى المواهل المتعاقبين على مصر، من ذرية الباشا العظيم — فانه لم يكن من ذوى الخنوع، أو ممن يتلمسون الخطوة عند الملوك من إذلال أنفسهم بين أيديهم، أو من تحقيرها في خدمات ياباها الشرف؛ بل ما فتئ متعاليا في شعوره، تعاليا يظهر أثره في مشيته واستقامة جسمه . وقد لوحظ عليه أنه في مكاتباته الرسمية كان اذا ذكر الخديو دعاه "مليكي صاحب الجلال" متعاشيا دائما تسميته "مولاي أو سيدى الخديو صاحب الجلال" كما كان يدعو باقى وزرائه . لذلك لا ينسج الإنسان إلا التعجب من كيف أمكن من

كانت هذه شبيه أن يستمر في خدمة الملوك، ولا يسهه، من جهة أخرى، إلا تنظيم قدر العواهل الذين خدمهم نوبار من الأسرة العلوية، وإجلال عقليتهم، والإعجاب على الأخص بسعة صدورهم؛ فلو كانوا من التعجرف، على ما ينسب اليهم بعض الكتاب لما استطاع الأرمني، الأبى النفس، البقاء في خدمتهم يوما واحدا، لا الاستمرار عليها دهرًا.

غير أنه على إباء نفسه هذا، لم يكن من ذوى الخيلاء، ومحبي مظاهر الكبرياء، والفضفضة الكاذبة. فلم يجر سائسا أبدا أمام عربته؛ وكثيرا ما كان يذهب الى الديوان بحربة أجرة؛ ولم يوجد مطلقا بينه وبين زائريه حاجبا أو حجابا؛ ولا اضطر قاصدا الى الانتظار طويلا في «منادره». بل كان سهل المقابلة، الى حد، كثيرا ما جعل قليل الذوق يتجهجون عليه في أوقات غير مناسبة.

وقد كانت حياة نوبار الشخصية والمتزلية مثالا للكمال والصلاح والبر الى آخر يوم من أيامه. فمع أنه نادم (ابراهيم) الفضوب، و(عباسا) تيريروس مصر، و(سعيدا) كومدتها وهنريها الثامن والثالث معا، و(اسماعيل) لوييسها الرابع عشر — لم يرو عنه أنه خرج مرة واحدة، عن طور الجدة والكمال، أو بدت منه نقيصة حطت من قدره الأدبي في أعين أولئك القياصرة المصريين. لذلك كانوا يحترمون أنفسهم أمامه. ويأبون أن يشهدوه مظهرا غير كامل من مظاهر حياتهم الفردية. فيصح القول، والحالة هذه، انه كان لحياة وزير (اسماعيل) هذا الفردية تأثير على تطور الأخلاق نحو الشعور بما يجب أن يراعى فيه اللائق.

وكان نوبار مغرما بالمطالعة لا سيما بمطالعة كتب التاريخ، ويعسن التكلم والكتابة باحدى عشرة لغة مختلفة. وقد ساعده ذلك مع تفتق ذهنه وسعة حيلته وقوة تقديره

للأشخاص والأُمُور على أحرار مركز رفيع في اعتبار العالم السياسي الغربي ، حتى أن رجاله فكروا مرتين في عهد منتصب إمارة مستقلة اليه ، إمارة الروملى مرة ، وإمارة أرمينيا مرة أخرى ؛ ومع ميل نوبار الى القبول لا سيما إمارة أرمينيا وطنه الأصل كان يشعر بالمرارة نفساني حقيقى كلما تصور أن ذلك قد يحول بينه وبين العود الى السكنى بمصر . فهل كان هذا الشعور تصديقا لقول القائل : «ان من شرب ماء النيل لا ينسى حلاوته» ؟ أم إقرارا من نوبار بأن مصر أصبحت دون سواها وطنه الحقيقى المحبوب ؟ مهما يكن من الأمر ، وسواء أخذنا من القول ذاته أن مصر ، لما جبل أهلها عليه من دعة ودمانة في أخلاقهم ، وحب غريب للغريب ، وما يوجد في مناخها وثروتها وجمال سمائها من مرغبات للأجني عنها في الإقامة فيها دوما ، تصبح وطنه المفضل على سواء ، أم لم نأخذ منه إلا معناه الحرفى ، فان نوبار أبى إلا أن يموت ويدفن على ضفاف النيل .

وقد أقامت له بلدية الاسكندرية تمثالا في إحدى حدائقها اعترافا منها بما كان له من فضل في إقامة دعائم العدل وأساسه في البلاد ، وإقرارا بأن العدل أساس الملك حقا وقاعدته في كل رقى وتقدم ، كما أنه روح كل مدنية حقة .

وقد أكد لنا صاحب العزة وهران نوبار بك ، حفيده ، أن جدّه ترك مذكرات تاريخية تقع في أربعة مجلدات ، شرح فيها ما حضره شخصيا من الحوادث والوقائع في عهد الأمراء السبعة من البيت العلوى الذين خدمهم . فحبذا لو يسرع ابنه بوضوح نوبار باشا الى نشرها ، فيخدم الأدب التاريخى خدمة هوفى أشد الاحتياج اليها ، لا سيما أن تلك المذكرات هى الوحيدة من نوعها ؛ وأن عموم الرجال الذين كانت لهم يد في حوادث القرن الماضى من أمراء مصر ووزرائها وغيرهم أبوا أن

يحملوا أنفسهم عنه ترك مذكرات شخصية ، كما نستير بالنور المنبعث منها في اطلاعتنا على تاريخ أيامهم . وانه لجدير بنوبار أن يشذ عنهم .

شريف باشا

وأما شريف باشا<sup>(١)</sup> — ولى نوبار في أهميته السياسية ، ويفوقه في نظر الكثيرين من المصريين ، ولو أنهم لا يبتون تقديرهم له هذا إلا على ما عهدوه فيه من إباء ، وعلو نفس ، وكرم أخلاق ، فهم يصفونه لذلك "بصاحب المهمة العلية ، والنفس الأبية ، والمروءة الوفية ، والشرف الكامل ، أنى المعالى ، وخذلن المفانر ، وزينة الرئاسة ، ونموذج العفة والاستقامة ، وحليف الخير والمكارم" — فقد كان ابن محمد شريف أفندى الشركسى العثماني . ولد بمصر القاهرة في شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦ إذ كان أبوه قاضي القضاة فيها ؛ ولكنه فارقها الى الأستانة العلية ، وهو لا يتجاوز بعض الأشهر سنا حينما اقتضت مدة السنة المعينة لوظيفة أبيه — كما كانت العادة في تنصيب قضاة الولايات العثمانية — ثم بعد ذلك بضع سنين تعين أبوه لمنصب قضاة الجحاز ؛ وفي ذهابه الى الأقطار المشرفة للقيام بما عهد به اليه ، مرّ على مصر بعائلته ، وتقابل (بمحمد علي) أميرها العظيم فقابله بالترحاب والتكريم ، وفرح لمشاهدة نجله ، حيث تفوّس فيه العلاء والتجابة ، وسأله أن لا يأخذه معه الى الجحاز ، وهو يقوم بشأنه وتربيته ويحسن مثواه ، ويعوله كما يعول أولاده . فقبل هذه النعمة بالشكر ، لعلمه بأن ولده يكون في مصر كما لو كان معه أو أحسن . فتركه فيها وسافر الى محل مأموريته .

أما ولده فكان في ذلك الوقت في سن قابل للتعليم . فانتظم بأمر ساكن الجنان (محمد علي) في سلك تلاميذ مدرسة "الخاتاه" — وهي المدرسة التي أنشئت

(١) أخذنا معظم ما كتبناه عن شريف باشا عن كتاب "شريف باشا" لوسيدى روف وكتاب "خديويون وباشاوات" لمويريل بل .

في سنة ١٨٢٦ - لتعليم العلوم العسكرية؛ وناظرها المرحوم عثمان نور الدين افندى؛ ومن تلاميذها أنجال الباشا العظيم ، محمد سعيد وحسين وحليم ، وأنجال أنجاله ، وأولاد الأمراء .

وقد كان انتشر في أوروبا خبر تأسيس هذه المدرسة بمصر قبل أن يشرع (محمد علي) في تأسيسها، إذ قد صادف وجود ناظرها عثمان نور الدين افندى في باريس سنة ١٨٢٥ ، ومقابلته بالمسيو جومار أحد مشاهير الفرنسيين الذين دخلوا مصر أيام الاحتلال الفرنسي؛ فتكلم معه في شأنها ، وفي شأن تأسيس مدرسة أخرى في باريس لتعليم من ينتخب من تلاميذ مدرسة "الخانقاه" . فلما عاد أخبر (محمد علي) بهذا الرأي ، فاستصوبه ، وفتحت في باريس مدرسة الرسالة المصرية ، بشارع ريحار ، بقسم لوجزميرج؛ وبعد سنة أرسل إليها أربعة وأربعون تلميذا ، وتعين لهم ناظران وهما المسيو جومار واستفان بك دمرچيان (الذى تولى فيما بعد نظارة الخارجية ، ورياسة مجلس الدواوين في عهد سعيد باشا . وكان انتخاب هذا العدد من مدرسة "الخانقاه" بمعرفة (محمد علي) . ثم سافرت رسالة أخرى وفي مقدمتها سعيد وحليم وحسين (المتوفى في باريس) أولاد العزيز؛ واسماعيل وأحمد ابنا ابنه ابراهيم؛ وشريف باشا وعلى مبارك باشا وعلى شريف باشا ومراد حليم باشا . عدل شريف باشا ، وغيرهم من نجباء مدرسة "الخانقاه" .

فاشتغل كل منهم بحسب لياقته وذوقه وميله بالعلوم التي اختارها لنفسه . فكان ميل شريف باشا الى تعلم الفنون الحربية، والعلوم العسكرية؛ ثم استعد للدخول في مدرسة سانسير، الشهيرة بتعليم الضباط العسكريين؛ وأدى الامتحان اللازم، وانتظم في سلك تلاميذها سنة ١٨٤٣؛ فتقدم في علومها ووصل الى أعلى فرقها . ثم انتقل منها



الى مدرسة تطبيق العلوم الحربية فى سنة ١٨٤٥ ؛ فكت فيها سنتين كاملتين .  
ولما كانت أحكام هذه المدرسة تقضى على تلاميذها بالاستخدام مستين بالجيش  
الفرنساوى تحت التمرين ، دخل فى الآلاى الواحد والعشرين ، الذى كان  
فى برينيان من مدن فرنسا تحت قيادة الأميرالاي ميراند ، المتوفى فى حرب القرم برتبة  
جنرال .

وفى آخر هذه المدة توفى ( محمد على ) ، وتولى (عباس الأول) . فأمر باسترجاع  
تلاميذ الرسالة المصرية بفرنسا سنة ١٨٤٩ فعادوا ، ورجع شريف باشا مكتسبا  
من الحكومة الفرنساوية رتبة يوزباشى أركان حرب ، لابسا ملابسها الرسمية . فألحق  
بالجيش المصرى بهذه الرتبة أيضا . ولم يلبث فى الجيش إلا قليلا حتى تعين من حملة  
ياوران سليمان باشا الفرنساوى ، سردار الجيش المصرى ، بناء على طلب سليمان باشا  
عينه والملاحه على (عباس الأول) . ولكن هذا التعيين لم يزد شيئا على رتبته ، مع  
تكرار الطلب من رئيسه سليمان باشا ؛ وبقي فى هذه الوظيفة لغاية سنة ١٨٥٢  
فتمكنت محبته من قلب رئيسه لحسن قيامه بأعماله ، ونباهته واستقامته وخبرته .  
ولكنه لم يتقدم ، ولم ينل رتبة من (عباس) على مهارته ومساعدة رئيسه إياه . فقام  
بفكره أن يترك الوظيفة ، وتركها . واستخدمه الأمير حلیم فى دائرته ، بوظيفة كاتب  
يده فى سنة ١٨٥٣ ؛ وبقي فى هذه الوظيفة سنة واحدة الى أن توفى (عباس) ، وتولى  
بعده (سعيد) . فكانت باكورة أعماله ترقية شريف ، رفيقه فى التلمذة قديما والجدير  
بالالتفات ، الى رتبة أميرالاي الحرس الخصوصى . فبقى فى هذه الوظيفة سنتين ،  
والقلوب راضية عنه ، والأمير ملتفت اليه حق الالتفات . وبعدها أنعم عليه برتبة  
لواء (باشا) ، وعين لقيادة آلاى بباده وآلاى الحرس الخصوصى . ثم كل سعه

بعد هذه الترقية بسنة واحدة ، سنة ١٨٥٦ : فترجأ ابنة سليمان باشا الفرنساوى السردار البادى ذكره . فازداد بقرانه هذا تمسكا ببيوله الفرنساوية الأصلية .

وبقره من (سعيد) زاد قدره لديه ؛ وظهرت فيه علامات الأهلية التامة والجدارة العظمى والعفة وسداد رأى . فرقاه الى رتبة فريق ؛ ثم خطر بباله أن يعينه فى وظيفة ادارية ، فكان ذلك ؛ وعينه ناظرا للأمر الخارجية المصرية ؛ فقام بها حق القيام الى انقضاء أيام (سعيد) . ومن عهد توظيفه للخارجية ظهر فى الوجود السياسى ظهورا بينا . ولبت كذلك نحو ثلاثين سنة ، لا تحدث حادثة سياسية إلا وله فيها الاسم الطيب الشريف . واتقضت مدة (اسماعيل) وأوائل مدة (توفيق) وشريف فى منزله السياسية ، وعلو مكاتته ، وارتقائه فى الاسم والصيت .

وبعد أن توفى (سعيد) لم يترشح مركز شريف ، بل زاد فى عهد (اسماعيل) الذى كان هو أيضا لا يفتأ يذكر أيام تلمذتهما معا فى باريس وساعاتها الحلوة . فولاه نظارة الداخلية مع نظارة الخارجية ؛ فقام بالوظيفتين حق القيام ، بالأمانة وحسن الادارة والاخلاص ، الى أن سافر (اسماعيل) الى الأستانة فى يولييه سنة ١٨٦٥ ؛ فعهد اليه بالشرف الرفيع الذى لا يعدله شرف . وهو جملة قائمقام مصر ، لما عهده فيه من حسن الرئاسة والذكاء واليكاسة والمهابة والامارة . وهذه هى أول مرة تعين فيها نائبا عن خديو مصر ، رجل ليس من العائلة الخديوية . فكان ذلك أكبر دليل على ما كان لشريف من المنزلة العليا فى النفوس .

ثم لما عاد (اسماعيل) الى مصر أبقاه فى الخارجية ، وألقى اليه مقاليد المعارف العمومية ؛ وعهد بالداخلية الى راغب باشا ؛ وفى سنة ١٨٦٧ اختاره لرياسة المجلس الخصوصى الذى كان بمنزلة مجلس النظار . ومن هذا التاريخ الى آخر حكم (اسماعيل)

تقلب في الوظائف العالية. فتقلد نظارة الداخلية من سنة ١٨٦٨ الى سنة ١٨٦٩؛  
والخارجية في سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٧٩؛  
والحقانية أيضا في سنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٧٥؛ وأحيلت عليه نظارة التجارة كذلك  
في سنة ١٨٧٥؛ وفي سنة ١٨٧٩ كان آخر رئيس نظار (اسماعيل) وأول رئيس نظار  
(توفيق)؛ ولكنه اعتزل المنصب في أوائل (توفيق)؛ وما زال بعيدا عنها الى أن  
تحركت الثورة العرابية. فمهدت اليه رئاسة مجلس النظار سنة ١٨٨١؛ فأسس  
في مدته هذه مجلس نواب البلاد. ولما ثبت له أن الثورة انقلبت الى حركة مؤدية  
حتما الى جلب ضرر على البلاد، استقال، والكل راضون عنه. وبعد تدمير الاسكندرية  
عاد فالف وزارة كانت آخر الوزارات التي ترأسها، وتقلد فيها منصب الخارجية  
في ذلك الحين. ولما اشتد أوار المسألة السودانية تحي، وترك المنصب؛ ثم سافر  
الى أوروبا حيث أدركته الوفاة سنة ١٨٨٧

فصدر أمر (توفيق) باحضار رفاقه، وتشيع جنازته على نفقة الحكومة، اعترافا  
بفضله وخدماته الجليلة، ونعاه نوبار — وكان إذ ذاك رئيس الوزارة — الى عموم  
المصالح، بعبارات مؤثرة، دلت على ما كان بين الرجلين من أواصر المحبة والاحترام،  
بالرغم من اختلاف مشاربهما.

فان نوبار كان في طباعه وأخلاقه وشمائله يشبه الانجليز. وشريفا كان فرنساويا  
بحثا في مظهره وملبسه، لاسيما بعد اقترانه بابنة سليمان باشا، الى حد جعل معاصريه  
يسمونه "شريف باشا الفرنسي". وبينما نوبار ربما كان لا أدريا، فان شريفا  
كان مسلما صحيح الاعتقاد، ولو أنه لم يكن يعمل بدقة بكل مقتضيات الحياة  
والدين الاسلاميين. وكان شريف عكس نوبار أيضا في المظهر الطبيعي، كما كان

عكسه في العقلية والخلق . فبينما نوبار أسمر اللون ، أسود الشعر والعينين ، فإن شريفاً كان أشقر اللون والشعر ، عسلي العينين . وبينما كان الأول يحسن إخفاء عواطفه وأفكاره ، كان الثاني لا يستطيع ذلك مطلقاً ، لما جبل عليه من الصراحة الكلية في قلبه وكلامه . فكان إلى أنه جندى أقرب منه إلى أنه رجل سياسة ؛ ولو حاول إخفاء عاطفة لخائنه شيمه الصريحة ، وصحته المفتوحة . وبالرغم من ذلك فإنه كان محبوباً من الجميع ، ولا أعداء له ، لوقوف الكل على سلامة ضميره وإخلاص قلبه ؛ بخلاف نوبار ، فإن خلقه الشديد كان ينفر منه من الناس بقدر ما كان يدنى إليه منهم . على أن كلا الرجلين كانا متشابهين في الذكاء ، وسرعة الخاطر ، وحلاوة الحديث ، وحسن المعاشرة والمجالسة ، وسعة الضيافة وكرمها ، تشابههما في وقار النفس وكاملها ، في الأنفة من الدنايا والترفع عنها ، وفي علو الهمة ، وحب المبرات ، وحرية الفكر والضمير . وكانت أحدهما يحترم الآخر ؛ فالاحترام متبادل بينهما لهذه الفضائل والكمالات .

غير أنه بينما كان نوبار يرى المطالعة من أكبر اللذات في هذه الحياة الدنيا . كان شريف يرى أن الصيد والقنص هما أكبر ملاذها . فكان شديد القرام بهما ، إذا ، كأنه نمرود ثان . لذلك وصفهما ( اسماعيل ) بقوله : « لست أرى سفيراً أرسله إلى بلاد الانجليز خيراً من شريف : فإنه صياد ، مولع بالصيد . لا يبالي باخطاره ؛ وهذا يعجب القوم هناك ، ويستميل قلوبهم ؛ كما اني لست أرى سفيراً أرسله إلى الأستانة خيراً من نوبار : فإنه أمهر الناس في تزويق الحديث وتمييقه ، ولو كان مبالغاً فيه ؛ وأحذقهم في حمل المحث على الفهقة ، وهو ساكن لا يضحك . وليس شيء يعجب الأتراك أكثر من هذا ! » .

وكلا الرجلين كان يميل الى التلاهي عن الأشغال الجدية بالألعاب الاجتماعية ؛ ولكن نوبار كان يفضل لعبة الزيج على كل لعبة خلافها ؛ وكثيرا ما كنت ، اذا زرتة ، تجده يتعاطاه مع خصيص من أخصائه أو زائر من زائريه الغربيين . وأما شريف فانه لم يكن يفضل على البلياردو لعبة في الوجود ؛ وكان غرامه به يكاد يضاهي ولعه بالقنص والصيد ، ويبلغ حدًا يجعله يتصور معه كل كفاءة لأى نوع من أنواع الأعمال والأشغال في الرجل المتقن لعبه .

وان الناظر الى تداول وزارتي الخارجية والتجارة بين هذين الوزيرين ، الى بقائهما في منصبيهما في الإدارة المصرية المدد الطويلة ، مع أن الحكم كان فرديا واستبداديا على ما يقولون ، لايسته إلا مقارنة ذلك بسرعة زوال الوزارات ، وسرعة تغير المظاهر الادارية ، في الدول السائد عليها نظام الدستور . فلا يجد من يصح له أن يقارنه بهما من رجال الدول ، معاصريهما ، سوى دزرائيلي وجلاستون . ومع ذلك فان هذين الانجليزين تواليا على المناصب ، ولم يتعاصرا عليها . فأمكن الواحد منهما في أوقات اعتزاله أن يؤلف الروايات أو يحطب في الغابات . وهذا ما لم يسمح به لنوبار وشريف لا سيما لهذا الأخير ، مطلقا ، طوال حكم (اسماعيل) .

ل مبارك باشا وأما على مبارك باشا<sup>(١)</sup> ، أبو التعليم المصري الحقيقي ، فانه بخلاف الوزيرين السابقين ، مصري بمحت . وانا ، لما في حياته من عبرة بلغة ، نرى أن تتوسع في شرحها فنقول : ولد في قرية بنبال الجديدة ، من أسرة كانت تعرف فيها بمائلة المشايخ سنة ١٢٣٩ هـ وسنة ١٨٢٤ م . ولما بلغ السادسة من عمره ، اضطر والده ، بعد أن بذل ما بيده وباع مواشيه وأثاث بيته ، الى الفرار من القرية بسبب أموال انكسرت عليه للديوان ؛

(١) مأخوذ عن مذكرات على مبارك باشا نفسه .

ونزل بقرية يقال لها الحمادين من أعمال الشرقية . ولكنه لم يلبث فيها إلا قليلا ،  
لقلة إكرام أهلها له ؛ وارتحل بعياله الى عرب المماعة بالشرقية ؛ ولم يكن عندهم  
قهاء . فأنزلوه منزل الإكرام والاحلال ؛ وانتفعوا منه ، وانتفع منهم انتفاعا كبيرا ،  
ارتاح له خاطره واتزاحت عنه الشدائد . فالتفت الى تربية ابنه على . فعلمه أولا بنفسه ؛  
ثم سلمه لمعلم اسمه الشيخ أحمد أبوخضر ؛ وكان مقيا في قرية صغيرة قريبة من مساكن  
أولئك العرب . فأقام عنده نحو ستين ختم فيهما القرآن بداية . ثم لكثرة ضرب  
الشيخ له ، تركه وجعل يقرأ عند والده . وكان والده مشغلا عنه في شغله . قال  
الولد الى اللعب والتفريط . فهم أبوه يجره على الذهاب الى معلمه ؛ فتعاصى ونوى  
الهرب . وكان له اخوة من غير والدته . فأشفقوا عليه ، وسألوه عن مرغوبه في التربية .  
فاختار أن لا يكون قعيا ؛ بل يكون كاتبا ؛ لما كان يراه للكاتب من حسن الهيئة  
والهيئة والقرب من الحكام . فسلمه أبوه الى كاتب قسم بناحية الاخوية كان صديقا  
له ؛ وجعل له مرتبا يكفيه . فأقام على عنده مدة ، وخالط عياله ؛ فاذا هو مجل  
الظاهر ولكنه فقير في بيته — كعظم الكآب والموظفين بكل أسف ! — فكان  
الولد ، في غالب أيامه ، يبيت اذا طاولا من الجوع ؛ وليت ذلك كان كل ماهالك !  
ولكن الرجل — على قلة تعليمه له — كان يخدمه كثيرا ويؤذيه أكثر . فحدث ذات  
يوم أنهما كانا في قرية المناجاة ؛ فسأله الكاتب أمام ناظر القسم وجماعة حضور عن  
الواحد في الواحد ! فقال على « باثنين ! فضره بمقلاة بن ؛ فشجه في رأسه ؛ فلامه  
الحاضرون . وذهب على الى والده يشكو اليه ؛ فما نال منه إلا الأذى . وكان يومئذ  
مولد سيدى أحمد البدوى . فهرب على ، مع الناس ، قاصدا المطرية . جهة المنزل ،  
ليلحق بخالة له هناك . ولكنه مرض بالكوليرا في طريقه بقرية صالحجر . فأخذ

رجل من أهلها ، وعاده أربعين يوما . وكان والده ، في تلك المدة ، وأحد اخوته  
يفتشان عليه في البلاد . فاستدل عليه في صالجر . فلما رآه على هرب ، ونزل بمينة  
طريف . فأخذه رجل عربي ، ولكنه لم يبق عنده إلا قليلا ، وهرب منه أيضا ،  
ولحق بأخ له في برنال . وبعد أيام قدم إليها أخوه الذي كان يفتش عليه ، وما زال  
به حتى أخذه بالحيلة الى والدهما . وقد أشكل على أهله أمره ، فعرضوا عليه القزاء  
والكاتب ، فلم يقبل بحجة أن المعلم لا يستفيد منه إلا الضرب ، والكاتب إلا الضياع  
والأذى ، علاوة على أنه يخدمه . فعرض عليه والده أن يلحقه بصاحب له من كتبة  
المساحين ، فرضى بذلك . فلما حشره ، زاد رغبة في عشرته ، لما كان يناله في صحبته  
من النقود التي كان يأخذها من الأهالي . فأقام عنده ثلاثة أشهر ، ولكنه ، لصغر  
سنه وعدم معرفته بما ينفع وما يضر ، كان يفشى سره ، ويخبر عن أخذه من الناس ،  
فطرده . فبقى في بيت أبيه يقرأ عليه ، ويصحبه في قبض الأموال الأميرية التي  
على العرب — وكان منوطا بذلك — ويأشر الكتابة وبعض المحاسبات . ثم بعد نحو سنة  
واحدة جعله أبوه مساعدا عند كاتب في مأمورية أبي كبير ، بماهية قدرها خمسون قرشا  
يبض له الدفاتر . فأقام عنده نحو ثلاثة أشهر ، وقد خلقت ثيابه ، وساء حاله ، ولم  
يقبض شيئا من الماهية إلا الأكل في بيته . ثم عينه يوما لقبض حاصل أبي كبير .  
فقبضه ، وأمسك عنده منه قدر ماهيته ، وكتب له علما بالواصل ، ووضع في كيس  
النقدية . فلما وقف على ذلك ، اغتاظ منه ، وأسرها في نفسه ، وأغرى مأمور  
أبي كبير عليه ، واتفق معه على الحاقه بالجهادية ، بدل شخص كان مطلوبا للعسكرية .  
فنادياه على حين غفلته ، وأمره المأمور بالذهاب الى السجن ، لكتابة المسجونين ،  
وأصحبه رجلا من أذوات المأمورية . فلما دخل السجن ، أحضروا باشا من الحديد ،

ووضعه في رقبته، وتركوه مسجوناً . فلبث في السجن، وهو على ما لا مزيد عليه من الخوف، بضعة وعشرين يوماً في أوساخ المسجونين وقاذوراتهم؛ ينتحب آناً الليل وأطراف النهار . فرق له السجنان لصفر سنة؛ ومكنه من مخافة أبيه في أمره . فذهب أبوه الى العزيز - وكان بناحية (منية القمح) - وقدم له قصة ابنه في عرض حال فكتب باخلاء سبيله؛ وأخذ الوالد الأمر بيده؛ ولكن قبل حضوره اليه، أتى الى السجنان صاحب له من خدمة مأمور زراعة القطن بنواحي أبي كبير، وأخبره ان المأمور محتاج الى كاتب يكون معه بماهية . فدلله السجنان على عليّ، ووصفه له بالنجابة وحسن الخط؛ فقال الخادم اليه وطلب منه أن يكتب خطه في ورقة ليراها المأمور . فكتب عليّ عريضة واعتنى فيها؛ وناولها له مع غازي ذهب قيمته عشرون قرشاً، ليسلك له الطريق عند مخدومه؛ ووعدته بأكثر من ذلك أيضاً . فأخذها؛ وبعد قليل حضر بأمر الافراج عنه، وأخذته معه حتى قرب من المأمور، وكان يدعي عنبرافندي . فنظر اليه، فاذا هو أسود حبشى، لكنه سمح، جليل، مهيب؛ ورأى مشايخ البلاد والحكام وقوفاً بين يديه، وهو يلقي عليهم التنبيهات . فتأخر حتى انصرفوا . فدخل عليه وقبل يده . فكلبه بكلام رقيق عربي فصيح . وقال له : « أتريد أن تكون معي كاتباً، ولك عندى جراية كل يوم، ونمسة وسبعون قرشاً ماهية، كل شهر؟ » فقال نعم؛ ثم انصرف من أمامه، وجلس مع الخدامين . وكان يعرف من المشايخ الذين كانوا بين يديه جماعة من مشاهير البلاد، أصحاب الثروة والخدم والحشم والعبيد . فاستغرب ما رآه من وقوفهم بين يديه وامتثالهم لأوامره . وكان لم ير مثل ذلك قبل، ولم يسمع به! بل كان يعتقد أن احكام لا يكونون إلا من الأتراك، على حسب ما جرت به العادة في تلك الأزمان . وبقي متعجباً، متحيراً في السبب الذي



جعل السادة يقفون أمام العبيد، ويقبلون أيديهم؛ وحرص كل الحرص على الوقوف على هذا السبب . فكان ذلك من دواعي ملازمته لعنبرافندى .

وفي ثانی يوم حضر والد علیّ بأمر العزيز . فسلم علیّ عليه وأدخله على المأمور وعرفه إياه ؛ فبش في وجهه ، وأجلسه وأكرمه . وكان والد علیّ جمیل الهيئة ، أبيض اللون ، فصيحاً ، متأدباً . فكلّم المأمور في شأن ابنه . فقال له المأمور : « انی قد اخترته ليكون معی ، وجعلت له مرتباً . فان أحببت ، فذاك » . فشكر له ، ورضی أن يكون ابنه معه ، وانصرف من مجلسه مسروراً .

فلما كان الليل وسهر علیّ مع أبيه ، جعل كلامه معه في المأمور ! فقال : « هذا المأمور ليس من الأتراك ، لأنه أسود » . فأجابه : « يمكن أن يكون عبداً عتيقاً » . قال : « هل يكون العبد حاكماً ؟ مع أن أكابر البلاد لا يكونون حكاماً ، فضلاً عن العبيد ؟ » فأجابه أبوه بأجوبة لم تقنعه . وبعد يومين سافر عنه وتركه عند المأمور . فجعل علیّ يقول في نفسه : « ان الكتابة والمأهية كانتا السبب في سجنی ووضع الحديد في رقبتي . وقد وجدت هذا المأمور خلصني من ذلك . فلو فعل هو معي مثل ما فعل الكاتب فمن يخلصني ؟ » .

وأخذ يودّ أن يكون بحالة لا ذل فيها ، ولا تخشى غوائلها . واصطحب بفراش لعنبرافندى ، ما لبث أن علم منه أن سيده مشترى ست من الستات الكبار ، مریعات الخواطر ؛ أدخلته مدرسة القصر العيني لمناقح العزيز المدارس ، وأدخل فيها الولدان . وأخبره ذلك الفراش أن التلاميذ في القصر العيني يتعلمون الخط والحساب واللغة التركية وغير ذلك ؛ وان الحكام انما يؤخذون من المدارس !

بقال حينئذ في صدر عليّ أن يدخل المدارس ؛ وسأل الفراش : « هل يدخلها أحد من الفلاحين ؟ » فأفاده : « أنه يدخلها صاحب الوساطة » . فشغل ذلك باله زيادة . وما زال بالفراش يستفهم منه عن طريق القصر ، وكيفية الإقامة فيه . فأخبره عن ذلك كله ؛ وأثنى على حسن إقامة التلاميذ به وما كולם وملبوسهم واکرامهم ؛ فازداد عليّ شوقا . وكان يكتب عنده كل ما يخبره به من بيان الطريق وقدر المسافة ، وأسماء البلاد التي في الطريق ؛ وقامت بنفسه فكرة التخلص ، والتوصل الى المدارس . فطلب الاذن في زيارة أهله ؛ فأذن له بخمسة عشر يوما ؛ فسافر . وبينما هو يحتاز قرية بنى عياط ، تقابل مع جملة أطفال تحت قيادة رجل خياط ، مع كل واحد دواة وأقلام . فجلس معهم تحت شجرة ، وتحادثوا . فظهر له أنهم تلامذة من مكتب منية العز . ورأوا ، هم ، خطه ؛ فوجدوه أحسن من خط الباشجاويش . فجعل عليّ يستفهم منهم عن مكتبهم وصفته ؛ وجعل الخياط يحسن له أوصافه ، ويغريه على دخوله . فمهما إياه أن نجاء المكاتب ينتقلون الى المدارس بلا واسطة . فرأى عليّ أن ذلك غاية مرغوبة ؛ فلم يتأخر عن الذهاب . معهم والدخول الى مكتبهم . ولكن ناظره — وكان من معارف أبيه — أراد أن يمه من الانتظام في عقد التلامذة ؛ فلم يفلح ؛ وبقي عليّ في المكتب خمسة عشرة يوما . ثم أتى أبوه بتدبير من الناظر ، وانتظر خروجه للفسحة والأكل في وقت الظهر ، واختطفه الى البلد ، وحبسه في البيت نحو عشرة أيام ، ما برحت أمه في خلالها تبكي منه وعليه ، وتستعطفه للرجوع عما يوجب فراقهم ، وتحلفه أن يرجع عن تلك النية ؛ فوعدها بالرجوع عن ذلك . إرضاء لخاصرتها .

فأطلقوه . وكان لهم غنيات ، أخذ يرعاها . وأبعدوه عن حرفة الكتابة . فبني كذلك مدة . حتى اطمأن صهرهم . وظنوا أن فكرته ذهبت عنه ؛ مع أنها لم تفارقه

وانما كان يخفيها الى أن انتهز فرصة في ليلة من الليالي ؛ فصبر الى أن ناموا جميعا ، وأخذ دواته وأدواته ، وخرج من عندهم خائفا يترقب ؛ وتوجه تلقاء منية العز . وكان ذلك آخر عهده بسكاته بين أبيويه ؛ وكانت ليلة مقمرة . فمشى حتى أصبح . فدخل منية العز مخفى ؛ ولم يره الناظر إلا وهو مع الأطفال في داخل المكتب . والتزم أن لا يخرج منه ليلا ولا نهارا مخافة اختطافه . ثم حضر والده وعمل طرق التحيل عليه ، هو والناظر ، فلم ينجح في ذلك ؛ حتى جاء ناظر مكتب الخانقاه ، عصمت افندى ، لفرز نجباء التلامذة الى القصر العيني ؛ فكان على من اختيار لذلك . ولكن والده حضر واشتكى لعصمت افندى . فقال له : « هذا ابنك أمامك ، وهو خير » . فغيروه ؛ فاختار المدارس . فعند ذلك بكى والده كثيرا ؛ وأغرى عليه جماعة من المعلمين وغيرهم ليستميلوه ؛ فلم يصنع لكلامهم ؛ وكان ماقدّر الله . فدخل مدرسة القصر العيني في سنة ١٢٥١ ، وهو يومئذ في سنّ المراهقة . فوجد المدارس على خلاف ما كان يظن . بل بسبب تجدد أمرها ، كانت واجبات الوظائف مجهولة فيها ؛ والتربية والتعليمات غير معننى بها . بل كان جل اعتنائهم بتعليم المشى الاسكرى ؛ فكان ذلك في وقت الصبح والظهر وبعد الأكل وفي أواخر النوم . وكان جميع رؤساء التلامذة ومعلميهم يؤذونهم بالضرب وأنواع السب والإهانة من غير حساب ولا حرج ، مع كثرة الأغراض ، والإعراض عن الاعتناء بشؤونهم من مأكولات وخلافها . وكانت مفروشاتهم حصر الخلفاء ، وأحرمة الصوف الغليظ من شغل بولاق . ومن كراهة على للطبيخ المرتب لهم ، جعل يأتهم الجبن والزيتون . وكان برعى افندى أستاذ فرقته يراعيه بالنسبة لغيره .

وكان مع الشاب قليل من التقود جعلها أمانة تحت يد أستاذه . فلما رأى هذه الحالة، ضاق ذرعا ؛ وظن أنه جنى على نفسه في دخوله المدارس التي بهذه المثابة . ثم لتغير الهواء المعتاد، وكثرة ما قام به من الأفكار، اعترته الأمراض ؛ وطفح الجرب على جسمه . فأدخلوه المستشفى . فتراكت عليه الأمراض ، حتى يئسوا من حياته . ولكن الله سلم .

وفي أثناء ذلك حضر والده . فلم يكتفه من الدخول . فجعل لبعض التمارية خمسين محبوا من الذهب ، على أن يخرج ابنه من "الاستبالية" سراً ، ليخلصه مما هو فيه . فلم يشعر على إلا والتمازجى قد كسر شباك الحديد من المحل الذي هو فيه ؛ وأخبره بمغروب والده ؛ وأنه واقف ينتظره خارج المدرسة . وأراد أن يتزله من الشباك ، ويوصله إليه ليأخذ جملة . فالت نفس على لاجابته والذهاب مع والده ، وترك المدارس وأهلها ، لما رآه من الشدائد وعدم التعليم ، وما لحقه من الجوع في "الاستبالية" ، حتى كان يمص العظم الذي كان يليقه الآكلون .

لكنه فكر في عاقبة الهروب . فانهم كانوا يطلبون من يهرب من التلاميذ . ويقبضون على أهله ، ويقيدونهم ويهينونهم . فامتنع عن الخروج معه . فاجتهد في التحيل عليه ، وتسهيل الأمر لديه . فأبى . وقال : « أصبر على قضاء الله ، وأنا الجاني على نفسي ! فبلغ والدى السلام ، وسله أن يدعو . وأن يبيع والدى غنى السلام ! » .

ثم ان والده توسط حتى دخل عنده ، ورأى كل منهما الآخر . فقبل كل الآخر . وبكى ؛ ثم ودعه ومضى سبيله . وكله رفوات . ثم شفى الشاب ؛ وخرج الى المدرسة ؛ واشتغل بدروسه ؛ ولم يمرض بعد ذلك .

وفي أواخر سنة ١٢٥٢ نقلوهم الى مدرسة أبى زعبل؛ وجعلوا القصر العيني لمدرسة الطب خاصة، كما هو الآن . فكانت ادارة المدارس في أبى زعبل كما كانت في القصر العيني . إلا أنه اعتنى بالتعليم شيئاً، بسبب جعل نظرها لابراهيم رأفت بك .

وكان أثقل الفنون على الشاب على وأصعبها الهندسة والحساب والنحو . فكان يراها كالطلامس؛ ويرى كلام المعلمين فيها ككلام السحرة . وبقى كذلك مدة، الى أن جمع ابراهيم رأفت بك متأخرى التلامذة في آخر السنة الثالثة من انتقالهم الى مدرسة أبى زعبل؛ وجعلهم فرقة مستقلة — فكان على منهم، بل آخروهم — وجعل نفسه هو المعلم لهذه الفرقة .

ففى أول درس ألقاه عليهم، أفصح عن الغرض المقصود من الهندسة، بمعنى واضح، وألفاظ وجيزة؛ وبين أهمية الحدود والتعريفات الموضوعة في أوائل الفنون؛ وأن هذه الحروف التى اصططحوا عليها إنما تستعمل في أسماء الأشكال وأجزائها، كاستعمال الأسماء للأشخاص . فكما أن الانسان له أن يختار لابنه ما شاء من الأسماء كذلك المبرع عن الأشكال له أن يختار لها ما شاء من الحروف . فانفتح، من حسن بيانه، قفل قلوب الشباب؛ ووعى ما يقول .

وكانت طريقة ذلك الأمتاذ الحكيم هى باب الفتوح عليه؛ ولم يبق من أول درس إلا على فائدة . وهكذا كانت جميع دروسه، بخلاف غيره من المعلمين، معدوى الطريقة وملتمضى الحالة الواحدة . فتم عليه فى أول سنة جميع الهندسة والحساب، وصار أول فرقته به وبقى فى النحو على الحالة الأولى، لعدم تغير المعلم، ولا طريقة التعليم السيئة .

وكان رأفت بك يضرب به المثل ، ويجعل نجاحته على يديه برهانا على سوء تعلم المعلمين ؛ وأن سوء التعليم هو السبب في تأخر التلامذة .

وفي تلك السنة ، وهي سنة ١٢٥٥ ، فرزوا منهم تلامذة لمدرسة المهندسخانة بيولاقي . فاختاروا عليا فيمن اختاروه . فأقام بها خمس سنين ، وتلقن جميع دروسها ، وكان فيها دائما أول فرقة وقلفتها . فتلقى بها الجزء الأول من الجبر ، والجبر العالى ، وعلم الميكانيكا ، وعلم الديناميكا ، وتركيب الآلات على أستاذ يقال له طائل افندى ؛ وحساب التفاضل ، وعلم الفلك على محمود باشا الفلكي ؛ وعلم الإيدروليك على دقله افندى ؛ وعلم الطوبوغرافيا ، والتروزيه على ابراهيم رمضان افندى ؛ وعلم الكيمياء والطبيعة ، والمعادن ، والجيولوجيا ، وحساب الآلات على أحمد فايد بك ؛ والهندسة الوصفية ، وقطع الأحجار ، وقطع الأخشاب ، والظل والنظر ، بعضه على ابراهيم رمضان افندى وبعضه على سلامة باشا ؛ وتلقى عليه أيضا خاصة الكسموغرافيا .

ولعدم وجود كتب مطبوعة في هذه الفنون وغيرها ، إذ ذاك ، كان التلامذة يكتبون الدروس عن المعلمين في كراريس ، كل على قدر اجتهاده في استيفاء ما يلقيه المعلمون . وكان المعلمون يومئذ يبذلون غاية مجهودهم في التعليم . فكان ينذر أن يستوفى تلميذ في كراسه جميع ما يلقي اليه ، خصوصا الأشكال والرسوم . ولذلك كان الأمر اذا تقدم أو خرجت التلامذة من المدارس يعسر عليهم استحضار ما تعلموه . فكان يضيع منهم كثيره .

وفي آخر مئة المهندسخانة كانوا يطبعون بمطبعة المجر بعض كتب ؛ فاستعان به التلامذة وحصل منها نفع . ثم تكاثرت طبع الكتب شيئا فشيئا ، لا سيما في عهد

(اسماعيل) وما بعده . فصارت تطبع الفنون بأشكالها ورسومها ؛ فسهل بذلك تناولها واستحضار ما فيها .

ثم في سنة ١٢٦٠ عزم العزيز على إرسال أنجاله الى فرنسا ليتعلموا بها ، وصدر أمره بانتخاب جماعة من نجباء المدارس المتقدمين ليكونوا معهم . وحضر سليمان باشا الفرنسي الى المهندسخانة : فانتخب عدة من تلامذتها ، فكان على فيهم .

وكان ناظرها يومئذ لميربك . فأراد أن يقيه في المهندسخانة ، ليكون معلما بها . ولكن عليا عرض على سليمان باشا أنه يريد السفر مع المسافرين . وجعل الناظر يحتال عليه وأحال عليه الخوجات ليبتطوه عن السفر ، وقالوا له : « إن بقيت هاهنا تأخذ الرتبة حالا ، وترتب لك الماهية . وإن سافرت تبقى تلميذا ، وتفوتك تلك المزية » .

ورأى على أن سفره مع الأنجال مما يزيده شرفا ورفعة واكتسابا للعارف ؛ فصمم على السفر ، مع أنه يعلم أن أهله فقراء ، ويعود عليهم النفع من الماهية ، وهم مشغولون لذلك ؛ لكنه رأى الكثير الآجل خيرا من القليل العاجل .

فسافر الى تلك البلاد مع من تقدم لنا ذكر أسمائهم آنفا من الأمراء وأولاد الأعيان ؛ وجعل مرتبه كل شهر ٢٥٠ قرشا كرقفته . فجعل نصفها لأهله ، يصرف لهم من مصر كل شهر — وكانت هذه سنته معهم منذ دخل المدارس — فأقاموا جميعا في باريس سنتين في بيت واحد مختص بهم ؛ ورتب لهم المعلمون لجميع الدروس والضباط ، والناظر من الجهادية الفرنسيات : لأن رسالتهم كانت عسكرية ، وكانوا يتعلمون التعليمات العسكرية كل يوم .

وكانت معلومات أفراد الرسالة مختلفة . فبعضهم له إلمام بالعمليات العسكرية فقط ، مثل الذين أخذوا من الطوبجية والسوارى والبيادة ؛ والبعض لهم إلمام بالعلوم الرياضية ولا يعرفون اللغة الفرنسية ، كالمأخوذ من المهندسخانة ؛ والبعض له معرفة باللغة الفرنسية ، وكان بعض هؤلاء معلمين فيها بمدارس مصر .

فاقتضى رأى الناظر أن يجعل المتقدمين فى الرياضة ، واللغة الفرنسية ، فرقة واحدة ؛ وأمر المعلمين أن يلقوا الدروس للجميع باللغة الفرنسية ، لا فرق بين من يفهم تلك اللغة ومن لا يفهمها . ففعلوا ؛ وأحالوا غير العارفين بها على العارفين ، ليتعلموا منهم بعد إعطاء الدروس — وكان على من لا يعرفونها — فأخذ العارفون بها ييخضون على غير العارفين بالتعليم ، لينفردوا بالتقدم . فكث غير العارفين ، مدة ، لا يفهمون شيئا من الدروس ، حتى خافوا التأخير ، وتكررت منهم الشكوى لتغيير تلك الطريقة ، وتعليمهم بكلام يفهمونه .

فلم يصغ لشكواهم ؛ فتوقفوا عن حضور الدروس أياما . فحبسهم ، وكتبوا فى حقهم للعزير ؛ فصدر أمره بالتنبيه عليهم بالامثال ؛ ومن يخالف يرسل الى مصر محمدا .

تخافوا عاقبة ذلك ؛ وبذل على جهده ، وأعمل فكره فى طريقة يحصل له منها النتيجة ومعرفة اللغة الفرنسية . فسأل عن كتب الأطفال . فنبأوه عن كتاب ؛ فاشتراه ، واشتغل بحفظه ، وشمر عن ساعد الجدة فى الحفظ والمطالعة ؛ ولزم السهاد ، وحرّم الرقاد ، لا ينام من الليل إلا قليلا ، حتى أصبح ذلك ديدنه . لحفظ الكتاب بمعناه عن ظهر قلبه ، ثم حفظ جزءا عظيما من كتاب التاريخ بمعناه أيضا . وحفظ أسماء الأشكال الهندسية والاصطلاحات — كل ذلك فى الثلاثة أشهر الأولى .



وكانت العادة ان الامتحانات في رأس كل ثلاثة شهور ؛ ومع ذلك كان يلتفت للدروس التي تعطىها "الخوجات" . فأنمر الحفظ منه ثمرة كبيرة ، وصار أول الرسالة كلها ، بالتبادل مع حماد بك ، وعلى ابراهيم باشا .

ولما حضر الى مدينة باريس الأمير (ابراهيم) ، سرعسكر الديار المصرية ، حضر امتحانهم ، هو ، وسرعسكر الديار الفرنسية ، مع ابن الملك لويس فيليب ، وأعيان فرنسا ، وجملة من مشاهير النساء الكبار . فأثنى الجميع عليهم الثناء الجليل ؛ وفرقت المكافآت عليهم الثلاثة . فناول الأمير (ابراهيم) الشاب عليا مكافأة بيده — وهى المكافأة الثانية — وكانت نسخة من كتاب جغرافيا المطبوعون الفرنسيون ، بأطلسها . ودعوا للأكل معه .

وبعد سنتين ، تعين الثلاثة الأول من الفرقة ، وهم صاحب الترجمة ، وحماد بك ، وعلى ابراهيم باشا الى مدرسة الطوبجية والهندسة الحربية ، بناحية متس ؛ وأعطوا رتبة الملازم الثانى .

فأقاموا بها سنتين أيضا . وتعلموا فيها فن الاستحكامات الخفيفة ، والاستحكامات الثقيلة ؛ والعمارات المائية ، والهوائية ، عسكرية ومدنية ؛ والألغام ، وفن الحرب ، وما يلحق به ، مع اعادة عامة لكل ما سبق تعليمهم إياه ، بتلخيص من المعلمين ، في عبارات وجيزة جامعة . ثم تفرقوا الى الآلايات . فكان على فى الآلاى الثالث من المهندسين الحربيين . وأقام فيه أقل من سنة .

وكان الأمير (ابراهيم) المهام يود إقامتهم فى العسكرية ، حتى يستوفوا فوائدها ، ثم يسبحوا فى الديار الأوروبية ، لمشاهدوا الأعمال ، ويطبقوا العلم على العمل ، مع كشف حقائق أحوال تلك البلاد وأوضاعها وعاداتها .

ولكنه توفي ؛ وتولى (عباس) في سنة ١٨٦٦ ؛ فأمر بعودة الرسالة الى مصر . وكان على عليّ دين لبعض الافرنج ، نحو الستمائة فرنك ؛ وكانت الأوامر المقترنة أن لا يسافر أحد إلا بعد وفاة دينه ؛ وأن من يأتي الى مصر مدينا يوضع في اللجان . فوقع في أمر خطير ، وبقي متحيرا ؛ وطلب من رفقة أن يسلفوه . فقالوا : « ما عندنا ما نسلفك إياه » ، وعليّ يعلم تيسر بعضهم واقتدارهم . فقعدي في محل إقامته يفكر فيما يصنع ، وإذا بصاحب له من الافرنج دخل عليه يدعوه للأكل عنده ، حيث إنه مسافر ، فوجد حاله غير ما يعهد . فسأله . فأخبره . فقال : « لا تحزن . قل بإسيد يا بدوي ، يا من تحجب الأسير ، خلصني مما أنا فيه ! » . فقال له : « ليس الوقت وقت هزل ! » . فقال : « هذا أمر هين لا يهكم ! » . ثم ذهب ؛ فغاب قليلا ، ورجع اليه بكيس رماه أمامه ؛ فاذا فيه قدر الدين مرتين ، وقال له : « بعد استقرارك بمصر ، وتيسر أمرك ترسل اليّ وفاءه ! » . ولم يأخذ منه سنداً بوصول المبلغ . وقال : « أنا أكفى بالقول منك » ، وقد كان . فان عليا أرسل اليه المال على يد قنصل فرنسا بعد مدة .

ولما جاء الى مصر ، مكث هو ورفاقه جملة أيام لا يدرون ما يفعل بهم . ثم عين صاحب الترجمة خوجة بمدرسة طره ؛ ولم يكن عنده في فرقته ، بعد فرز تلامذة المدارس ، وتشكيل مدرسة المفروزة ، سوى تلميذ واحد متقدم في السن . ومع ذلك اشتغل بما نيظ به باخلاص .

وفي تلك المدة ، تأهل بكريمة معلمه في الرسم ، بمدرسة أبي زعبل — وكان أبوها قد مات ، وصارت الى حالة فقر . فترج بها لما كان لوالدها عليه من حق التربية والمعروف .

ثم اصططحه سليمان باشا في مأمورية استكشاف البحيرة والسواحل . فلما كانوا بدمياط ، انفصل علىّ عنه في جهة من المأمورية ؛ وبعد أن أذاها ، ذهب الى برنال — وكان أهله قد عادوا اليها — فوجد أن أباه سافر الى مصر لزيارته ؛ ولم يجد في المنزل إلا والدته وبعض إخوته .

وكان دخوله عليهم ليلا . فطرق الباب ؛ فقبل : « من أنت ؟ » فقال : « ابنكم على مبارك ! » وكانت مدة مفارقتها لأمه ١٤ سنة ، لم تره فيها ، ولا سمعت صوته . فقامت مدهوشة الى ما وراء الباب وجعلت تنظر وتحذ النظر — وكان ابنها بقيافة العسكرية الفرنسية لابسا سيفاً وكسوة تشریف — وكررت السؤال حتى علمت صدقه . ففتحت الباب وعانقته ، ووقعت مغشياً عليها . ثم أفافت ، وجعلت تبكي وتضحك وتزغرد . وجاء أهل البيت والأقارب والجيران ، وامتلأ المنزل ناساً ؛ وبقوا كذلك الى الصباح . فأقام عندهم يومين .

ثم عاد الى دمياط ، وأورد نتيجة استكشافه على سليمان باشا ؛ فوقعت عنده موقع الاستحسان ؛ وأخبره أنه استحصل على أمر من (عباس) بالحاقه بمعية جاليس بك . فقبل علىّ يده ؛ وسافر الى الاسكندرية من مصر بعياله وأخ وأخت له صغيرين أخذهما معه ليريحهما . فلما وصل تركهم في المركب ، وذهب الى جاليس بك ؛ وبينما فنجان القهوة بيده ، اذا بكتوب وارد ، بالإشارة من (عباس) ، يطلبه حالا في وابور متهم للقيام . فداخله ما لا مزيد عليه من الخوف ، لما كان يعلم مما كان يقع لمن يلوذ بالعائلة الخديوية من الايذاء ، وكان له اجتماعات بالأمر (اسماعيل) وغيره منهم . فهوّن عليه سليمان باشا — وكان قد سبقه الى الاسكندرية — وسكن قلبه على عياله بأن وعده بارسالهم الى مصر . فسافروا بأن يراهم ، وهو بين راغب وراهب .

ولما مثل بين يدي (عباس) قال له : « أن أحمد رأفت باشا — أخا (اسماعيل) ،  
ورفيق صاحب الترجمة في التلمذة — قد أثنى عليك . فقد جعلتك في معي . وقد  
أمرت بامتحان مهندسي الأرياف ومعلمي المدارس ؛ لأن الكثير منهم ليسوا على  
شيء ، وجعلتك من أرباب الامتحان . فلا تتكلم إلا بالصدق ، ولو على نفسك . فكن  
كذبت في شيء ، سلبت نعمتك ، وأعدتك فلاحا ! » .

ثم حلفه ، هو وغيره ، على ذلك . فحلف . فأنعم عليه برتبة صاغقولاغاسي ، وأعطاه  
نیشان الرتبة ؛ وكان عبارة عن نصف هلال من الفضة ولحمة من الذهب ، فيها ثلاثة  
أحجار من الماس . فاشتغل بما نيظ به على وجه أتم . ثم عهدت إليه أعمال أخرى ،  
أهمها هندسية مائية . فقام بها خير قيام . فألحق بموجيل بك — وكان مشتغلا  
في تقييم القناطر الخيرية — فساعدته خير مساعدة .

ثم أحال (عباس) عليه النظر في ترتيب للدارس الملكية ، والصدخانة ، ووضعه لمير  
بك ولم يستحسنه هو . فعمل صاحب الترجمة ، لجميع المدارس ، ترتيبا جعل أساسه  
احتياجات القطر لا غير . فأعجب (عباس) به . وبعد أن أقره مجلس معقود من جميع  
رؤساء الدواوين ، أحال نظارة المدارس على بطلنا ؛ وأعطاه رتبة أميرالاي ونیشانها  
مكافأة له . وصارت له عنده منزلة رفيعة .

وكان ، في مدة نظارته ، يباشر تأليف كتب المدارس بنفسه مع بعض المعلمين ؛  
وجعل بها مطبعة حروف ومطبعة حجر ، مع التفاته الى ما كل التلامذة ومشربهم  
وملبسهم وتعليمهم وغير ذلك بنفسه . فامتنعت عن التلامذة مضار عمومية ومفاسد  
كثيرة ؛ واقطع الشتم والسفه ؛ وكاد يمتنع الضرب والسجن . ولم يكتف بذلك .

بل رتب على نفسه دروسا كان يلقيها على التلامذة ، كالطبيعة والعلماء . وألف ،  
في العهدة ، كتابا بقي متبعا في التعليم مدة .

ولما تولى ( سعيد ) ، عين صاحب الترجمة للسفر مع العساكر لمحاربة الروس  
في سنة ١٢٧٠ ؛ فخرج جميع التلامذة ، كبيرهم وصغيرهم ، ووقفوا بساحل النيل  
أمام السفينة التي نزل فيها للسفر الى الاسكندرية ، وجعلوا يبكون وينتحبون ، حتى  
أبكوه .

ثم سافر بمعية أحمد المناكلى باشا ، ولبت غائبا ستين ونصفا ، قاسى فيهما مشاق  
الأسفار ، وما يلحق المجاهدين من الارجاف والاضطرابات ، والحرمات من المألوفات ؛  
ورأى بلادا وعوائد كان يجهلها ، واكتسب فيهما معرفة اللغة التركية — لأنه أقام  
بالأستانة العلية أربعة أشهر اشتغل فيها بتعلم تلك اللغة — وأقام عشرة شهور  
في بلاد القريم ، وثمانية شهور في مدينة كوشخانه ببلاد الأناضول — وهى مدينة  
عامرة على رأس جبل ، مشهورة بمعدن الفضة الذى فيها — وكان منوطا به تسهيل  
سوق العساكر في مدينة ترابزون الى مدينة أرضروم . فقامى شدائد مهمة ، وأهوالا  
مدحمة ، بسبب البرد ، والثلج الكثير ، ووعورة المسالك . ولكنه قام بمهمته خير  
قيام ؛ وشهد له بذلك قاضى البلد وأمرائها وأعيانها .

وكان قد تزوج قبل سفره هذا ، وبعد موت زوجته الأولى ، بقرية لأحمد  
طوبسقال باشا وكانت ذات مال وعقار ، ويقيمة غرة ، لا تحسن التصرف ، ولا تميز  
الدرهم من الدينار ؛ وكانت أمها تزوجت برجل يعرف براغب أفندى ، وماتت عنده .  
فترجى بامرأة أخرى تسطرت على البنت كل التسيطر .

فلما دخل بها على مبارك بك، خافت المرأة أن يطمع في أموالها ، فأسامت معاملته وتوسطت بجلبى الجلشنى أفندى الى والدته (عباس) . فرمى فيه عند حسن المناسرة باشا ، وأغرى به أغوات السراى ، وأتعبه تعباً طائلاً ومالياً لامتزيد عليه، لم يفرغ منه إلا بتركه تلك الزوجة ، والجوارى التابعات لها ، مع أنه إنما اشتراه بماله .

فلما عاد من ذلك السفر الطويل ، رفت من وظيفته ، وسكن في بيت حقير بالأجرة مع أخ له كان تركه في المدارس عند السفر، مع ابن أخ آخر ليرتبيا فيها . فطردا منها بعد سفره . ولم يعطف عليهما أحد ممن كان يساعدهم في مدة نظارته ، ولم يشفق عليهما إلا سليمان باشا الفرنساوى . فانه أدخلهما في مكتب كان أنشأه بمصر العتيقة .

فكانت حالة صاحب الترجمة ، بعد سبع سنين مضت من عوده من بلاد أوروبا ، كحالته عند عوده منها ، وذهب مارآه من الأموال والمناصب والوظائف ، وجميع ما كسبت يده ، كأنه حلم .

فرغب عن خدمة الحكومة ، وعزم على الرجوع الى بلده ، والإقامة بالريف . والاشتغال بالزراعة ، والتعيش من جانبه .

وبينا هو يتجهز للسفر الى البلد ، صدر الأمر بأن جميع الضباط المرفوقين يحضرون بالقلمة للفرز . فحضروا . وكان المنوط بالفرز أدهم باشا ، وكان يعرف عليا .

فأدخله ضمن المختارين للخدمة . فتعطل عن السفر ، وبعد قليل تعين معاوناً بديوان الجهادية ، وأحيل عليه النظر في القضايا المتأخرة ، المتعلقة بالورش والجبايات

وغيرها . ثم الحق بمستودعي الداخلية ، وكان يحال عليه بعض القضايا . ثم دعى الى وكالة مجلس التجار . فأقام فيه شهرين . وكان سلفه فيه أرمينيا . فأغضبه تعيين على في هذه الوظيفة ورعى في على عند ( سعيد ) بما رعى ، حتى جعل ( سعيدا ) يغضب على على ويبعده عن تلك الوظيفة .

فأقام في بيته نحو ثلاثة أشهر ؛ ثم عين مفتش هندسة نصف الوجه القبلي . فأقام فيه نحو شهرين ، دعاه بعدهما ( سعيد باشا ) لعمل رسم لاستحكامات أبي حماد .

ولما تم الرسم ، ذهب اليه ليعرضه عليه ؛ فلم يتمكن من مقابلته ، لا في طرا ولا في قصر النيل ، ولا بعد أن عاد من الاسكندرية ، بالرغم من أنه لزم معيته ، مدة ثلاثة أشهر وهو بلا ماهية ولا شغل ، مع كثرة التنقلات من بلد الى آخر ، حتى كان ذات يوم في الجيزة ؛ فوقع نظر الأمير عليه ؛ فناداه و كلمه ، وسأله عما صنع في الرسم . فقدمه له . فنظر فيه قليلا ، ثم قال : « أبقيه حتى نجد وقتا لإمعان النظر فيه ! » ثم لم يتفتت اليه بعد ذلك .

ولكنه ربط على ماهية ، وأبقاه في معيته زمنا بلا شغل ؛ الى أن كانت المعية يوما بمريوط ؛ فطلب على الى أدهم باشا تعيينه معلما للضباط ، وصف الضباط الذين كان قد صدر له الأمر بترتيب معلمين لتعليمهم القراءة والكتابة والحساب . فعينه . فكان يكتب لهم حروف الهجاء بيده . ولعدم ثبات تلامذته في مكان واحد ، كان يذهب اليهم في خيامهم ؛ وتارة يكون التعليم بخطيط الحروف على الأرض ، وتارة بالفحم على بلاط المحلات . واستعمل لهم ، في تعليم مهمات القواعد الهندسية اللازمة للعساكر ، الحبل والعصا . لا غير .

وكان في أوقات الفراغ يشغل الزمن بالمطالعة، ويكتب تعليقات يستحسنها في ورقات جمعها بعد ذلك، فصارت كتابا مفيدا في فنون شتى مما يحتاج اليه المهندسون .

ثم لما رام (سعيد باشا) التوجه الى بلاد أوروبا، أمر برفقته غالب من كان في معيته، فكان على من جملة المرفوقين .

وكان قبل ذلك تزوج، واشترى بيتا بدرب الجمايز، وشرع في بنائه وتعميره . فكثر عليه المصروف ولحقه الدين، حتى ضاق ذرعه، وتشوش طبعه .

وكان يومئذ قد صدر الأمر ببيع بعض أشياء من ممتلكات الحكومة، زائدة عن الحاجة من عقارات وغيرها . وكان المأمور بذلك اسماعيل باشا الفريق . فاستصحب عليا معه الى محلات المبيع .

فلما حضر المزادات، ورأى الأشياء تباع بأبخس الأثمان، على نفاستها، وغلو ثمنها الأصلي، وانها، علاوة على ذلك، لا تباع بالنقد الحال، بل تؤجل الأثمان، بالآجال البعيدة، وبعضها بأوراق الماهيات، ونحو ذلك من أنواع التسهيل على المشتري، هالت نفسه للشراء والدخول في التجارة؛ ففعل .

وعامل التجار، وعرفهم وعرفوه، وكثر منه الشراء والبيع . فربح واستعان بذلك على المصروف وأداء بعض الحقوق . فازدادت عنده دواعي التجارة، وصارت هذه مطمح نظره . وقصر عليها فكرته، خصوصا بسبب ما تقرّر عنده من اضطراب الأحوال وتقلبات الأمور التي كادت أن تنهب منه ثمرات المعارف والأسفار .

فقام بخاطره أن يعقد شركة مع بعض المهندسين المتقاعدين، مثله . على أن يتنوا بيوت البيع والتجارة . فلم يوافقهم أحد .



فلما هم بذلك ، طرق (سعيدا) طارق المتون ؛ وخلفه (اسماعيل) . فتذكر  
 عليا رفيقه في التلمذة ، وبعد العودة الى الديار ؛ فالحقه بمعينته زمنا ، ثم عينه لنظارة  
 القناطر الخيرية التي كانت موضع اهتمامه الفائق . فأصلح ما كان قد اختل من  
 أمورها .

ولما حفر رياح المنوفية ، أحيل عليه عمل قناطره ومبانيه ؛ فأجراها على ما هي  
 عليه الآن .

وفي سنة ١٢٨٢ اختاره (اسماعيل) للنيابة عن الحكومة المصرية في المجلس الذي  
 تشكل لتقدير الأراضي التي كانت حق شركة ترعة السويس ، على مقتضى القرار المحكوم  
 به من قبل الامبراطور نابوليون . فاتم المسألة على أحسن حال ؛ وأحسن اليه بعد  
 إتمامها برتبة المتمايز ؛ وأعطى النيشان المجيدى من الدرجة الثالثة ؛ وبعث اليه من قبل  
 الدولة الفرنسية بنيهشان (أوفيسييه دى لالجيون دونور) .

وفي شهر جمادى الآخرة من سنة ١٢٨٤ أحييت اليه وكالة ديوان المدارس تحت  
 رئاسة شريف باشا ، مع بقاء نظارة القناطر الخيرية . وبعد قليل انتدبه (اسماعيل)  
 للسفر الى باريس في مسألة تخص المالية . فكانت مدة غيابه ذهابا وإيابا واقامة  
 خمسة وأربعين يوما ، استفاد فيها فوائد علمية جمّة . وبعد قليل من عودته ، أحسن  
 اليه في سنة ١٢٨٥ برتبة ميرميران ؛ وأحييت الى عهده إدارة السكك الحديدية  
 المصرية ، وإدارة ديوان المدارس ، وإدارة ديوان الأشغال العمومية ؛ وفي شهر  
 شوال من تلك السنة انضم الى ذلك نظارة عموم الأوقاف مع بقائه على نظارة القناطر  
 الخيرية ، والنفاقه برجال المعية .

فشمر عن مساعدته في مباشرة تلك المصالح ؛ ولسبب اتساع ديوان السكة الحديدية ، وكثرة أشغاله ، كان يذهب اليه من بعد الظهر الى الغروب ، للنظر فيما يتعلق به ؛ وجعل من الصبح الى الظهر لباقي المصالح .

وكان قد تحصل على الاذن بنقل المدارس من العباسية الى القاهرة ، الى سراى الأمير مصطفى فاضل ، بدير الجماميز ، رقفا بالتلامذة وأهلهم . لما كان يلحقهم في الذهاب الى العباسية من المشاق والمصرف الزائد . فأجرى في السراى تبصليحات لازمة للمصالح ، وجعل السلامك للديوان ؛ ووضع كل مدرسة في جهة ؛ وجعل بها أيضا ديوان الأوقاف وديوان الأشغال . فسهل عليه القيام بها .

وكانت كثرة أشغاله لا تشغله عن الالتفات الى ما يتعلق بأحوال التلامذة والمعلمين . فكان كل يوم يدخل عليهم بكرة وعشيا ، عند غدوه من البيت ورواحه ؛ وأعمل فكره فيما يحصل به نشر المعارف وحسن التربية ؛ فقرر اللائحة التي ذكرناها في حينه ؛ وأنشأ المدارس المركزية والمدارس الابتدائية المثل ، المتقدم بيانها ؛ وأجرى الاصلاحات اللازمة في المكاتب القديمة ، فغير بعض مبانيها وأوضاعها الأصلية ، ورتب لها النظائر والمعلمين وأدوات التعليم ونحو ذلك ؛ وجعل المصاريف اللازمة للمدارس والمكاتب جارية على وجه يستوجب انتظامها ، مع خفة المصرف على الديوان .

ثم لأجل تسهيل التعليم على المعلمين والمتعلمين ، وصون ما تعلموه من الذهاب ، جعل بالمدارس مطبعة حروف ومطبعة حجر لطبع كل ما يلزم من الكتب وأمشق الخط والرسم وغير ذلك .

واعتنى بأمر تخرج المعلمين الأكفاء . فأنشأ مدرسة دار العلوم ؛ ورتب كيفية تدريب نجباء التلامذة الذين أتموا دروس المدارس العالية على التعليم ؛ وأنشأ دار الكتب

الجامعة، ومجالات الطبيعة وغيرها من آلات العلوم الرياضية اللازمة للدارس .  
 تمكن التلامذة ، بمعايتها والتزّن عليها ، من اجتلاء المعقول في صورة المحسوس .  
 والتفت لجميع الأوقاف من التكايا والمساجد وغيرها ، لاسيما ما كان منها بالأقاليم ،  
 بالإصلاح والتجديد . حفظها وصانها . وأبطل عادة التعمير على طرف الديوان ،  
 وجعله يعطى بالمقاولة للقاولين ، بعد النظر فيه من مأمورى الأتمان ، وباشمهندس  
 الديوان ، وعمل الرسم اللازم ، وتقدير النفقة الواجبة ، ثم قسم أراضى الوقف الواسعة  
 الخربة ، كالتى كانت في جهة السيدة زينب وخلافها ، على الراغبين ينون فيها منازل  
 وحوانيت بحكر سنوى يقترز عليهم ، ويدفعون مقدار عشر سنين مقدما بصفة تبرع .  
 فكان ذلك سببا لمهارة أحياء كثيرة تجلب ريعا للوقف ، استعين به على التنظيم الجارى  
 فى المدن لتوسعة الشوارع والحارات وتقومها .

ومما يجدر بالالتفات اليه أن عموم التحسينات والممارات والانشاءات العمرانية  
 التى أجريت فى القطر فى عهد (اسماعيل) إنما أجريت وعلى مبارك باشا ناظر على ديوان  
 الأشغال العمومية . فكان ، والحالة هذه ، مشغولا بالمصالح الأميرية وتنفيذ الأضرار  
 الخديوية ليلا ونهارا ، حتى لم يرق وقتا يلتفت فيه لأحواله الخاصة به ، ولا يدخل  
 بيته إلا ليلا ، بل وكان يفكر فى الليل فيما يفعل بالنهار ، لاسيما بعد أن تمت أعمال  
 ترعة السويس ، وصمم الخديو على عمل مهرجان يدعو اليه ملوك أوروبا وسلاطينها .  
 فكان مع النظر فى أحوال الدواوين المسالمة إدارتها الى عهده ، مشغول الفكر ،  
 دائم السفر فى مصالح أولئك المدعوين ، الى أن انقضى جميع ذلك على أحسن حال .  
 فانهاأت عليه النياشين والأوسمة نترى ، من كل دولة على السواء .

وقد بقيت تلك المصالح تحت يده الى رمضان سنة ١٢٨٨ هـ ثم انفصل عن ديوان السكة ؛ ثم عن المدارس والأشغال بعد أيام قلائل ؛ ثم عن الأوقاف بعد مضي قليل من شوال من تلك السنة ، بدسيسة من اسماعيل صديق باشا ، لخلاف وقع بينهما على إدارة السكة الحديد .

ولكنه لم يقيم في بيته إلا نحو شهرين . ثم جعل ناظرا على ديوان المكاتب الأهلية ، وأمر بتنظيمه . وفي سنة ١٢٨٩ هـ أحيل عليه نظر الأوقاف ثانيا ؛ وبعد قليل أحيل عليه نظر ديوان الأشغال ؛ ولم يمض إلا يسير حتى تحولت نظارة هذه الدواوين الى الأمير حسين كامل . فبقى على باشا بمعيته بصفة مستشار . وفي سنة ١٢٩٠ هـ انفصل ديوان الأشغال بنفسه ، تحت رئاسة الأمير المذكور ، وجعل على باشا وكيله . وفي شعبان من السنة عينها جعل عضوا في المجلس المخصوص ؛ ولكنه انفصل عنه بعد قليل بسبب وشايات صديق وأضرابه .

فأقام في بيته ، وماهيته جارية ، الى أن جعل في سنة ١٢٩١ هـ رئيس أشغال الهندسة بديوان الأشغال ، بعد أن ألحق هذا الديوان بديوان الجهادية تحت نظارة الأمير حسين كامل . وفي سنة ١٢٩٢ هـ جعل مستشارا للأمير توفيق . في ديوان الأشغال عينه ، بعد إلحاقه بوزارة الداخلية . فاستشارا في الديوان عيه ، مستقلا . للأمير ابراهيم بن أحمد .

ولما تألقت الوزارة النوبارية الأولى عتق فيها على باشا على ديوان الأوقاف والمعارف ، فصرف وسعه في توسيع دائرة التعليم : فشرع في بناء مدرّس جديدة ، كمدرستي طنطا والمنصورة ؛ وفي تكثير عدد المكاتب ، وترتيب المدرّسين ، وما يلزم للتعليم من أدوات وكتب .

واعتنى كذلك بأمر الأوقاف ، اعتناء حكيمًا ، وبقى في المنصب الى أن سقطت الوزارة النوبارية .

فلما شكل رياض باشا وزارته الأولى جعل ديوان الأشغال العمومية ديوانًا مستقلًا وعهد به الى علي مبارك باشا . فقسم أعماله ثلاثة أقسام : التحريرات والمحاسبة ، وعمل التصميمات لما يلزم تجديده من الأعمال ، ويتبعه فرقة مهندسين لعمل الرسومات ، والموازين وأعمال القاهرة ومدن القطر . وذلك غير الملحقات مثل قلم الزراعة ، وقلم المصلح ، ومصلحة الانجرارية ، وقلم القضاء .

وقسم مصلحة الهندسة خمسة أقسام ، لكل قسم مفتش ، وجعل جميع أعمال الهندسة تحت إدارة وكيل الديوان ، وقسم الأعمال على عدة سنين ، وأجرأها بهمة فائقة ، وشرع في بناء سلكانة القاهرة ، واستتالية القصر العيني ومدرسة الطب . واتفق مع شركة مياه القاهرة على توصيل المياه الى حلوان . ونظمت الحمامات التي بها ، وجعل لها طبيب ومأمور . وزيد في القاهرة عدد فوائيس الغاز الخ ، مما لا داعي لذكره هنا ، لأنه عمل في غير عهد (إسماعيل) .

وبقى علي مبارك باشا ناظرًا على الأوقاف في وزارة شريف باشا سنة ١٨٨٣ ، ولكنه تخطى عن المنصب في وزارة نوبار الثانية . وعاد فبين ناظرًا للعارف في وزارة رياض باشا الثانية في يولييه سنة ١٨٨٨ . ففتحت في مدته المدارس الأهلية الحاضرة في المدن والأقاليم الخ .

وفي سنة ١٣١١ وسنة ١٨٩٣ — وكان قد تخطى عن منصبه بعد سقوط الوزارة — سافر الى بلده ، لتفقد حال زراعته واصلاحها ، وكانت قد بارت لانشغاله عنها

في المصالح العامة ، فأدركه هناك مرض في المثانة كان سببا في عودته الى مصر .  
فعولج فلم ينجح الدواء .

وأدركه الأجل بمصر في منزله بالحلمية في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ، فأمرت الحكومة  
بالاحتفال بجنائزته أعظم احتفال ، وأقفلت عموم المدارس حدادا على أبيها . ثم  
جمع تلميذو دار العلوم فيما بينهم ورسموا له صورة بالزيت على القماش ، وصنعوها  
في مدرستهم باحتفال عظيم ، وفشت لجنة في العاصمة اكتابة عموميا لاقامة أثر  
تاريخي له . وقد أطلقت وزارة الأشغال اسمه على أحد الشوارع الفسيحة في القاهرة  
بجهة الحلمية الجديدة .

أما صفاته وأخلاقه ، فقد تيتتها ، أيها القارئ اللبيب ، من خلال سطور ترجمته .  
وأما رياض باشا<sup>(١)</sup> — وقد قال المقتطف عنه إنه ابن ناظر الضربخانة المصرية ؛  
وفهب آخرون الى أنه يهودى أزيميرى من أسرة معروفة يقال لها أسرة الوزان —  
فقد ولد في سنة ١٢٥٠ هجرية ودخل في خدمة الحكومة المصرية بوظيفة مبيض  
في مجلس العموم بديوان المسالية في ١١ صفر سنة ١٢٦٤ . بمأهية قدرها ١٤٥ قرشا  
صحيفا . ولاحق عليه مخائل النجابة وملاحح الاستعداد ؛ فارتفعت مأهيته بعد ستة  
شهور الى ١٩٣ قرشا صحيفا و١٣ بارة . وكانت هذه الزيادة في نظير تكليفه بعمل  
آخر وهو قيد الخلاصات .

مصطفى رياض  
باشا

(١) مأخوذ من المقتطف الصادر في شهر أغسطس ١٩١١ والمخطبة التأييدية التي ألقاها صاحب السادة  
أحمد زكي باشا في السنة عينها في احتفال الأربعين ، وعن "خديويون وباشاوات" لمؤيدى بل ،  
وعن المقارنة بين رياض ونوبار في "انجلترا بمصر" لورد ملزر ، وعن الفصل الثالث والأربعين  
من "مصر الحديثة" لورد كرومر .

ثم ألقى ذلك المجلس في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٦٥ ؛ ولكن رياض توصل بعد شهرين ونصف للدخول في المعية السنية للتبويض والقيد بماهية عينها . وفي سنة ١٢٦٦ انتظم في سلك عساكر الموسيقى برتبة ملازم . فقام بهذه الخدمة الجليلة خير قيام ، جعله أهلا لئيل رتبة اليوزباشى بعد شهرين اثنين . ثم ارتقى الى رتبة الصاغقولاغاسى ؛ ثم الى رتبة البكاشى في بحر سنتين . كل ذلك في خدمة الموسيقى العسكرية .

فلما كانت سنة ١٢٦٨ ، انتظم في سلك رجال المعية السنية برتبة القائمقام ، بصفة باور بمعية (عباس الأول) . وهناك ارتقى في ٥ صفر سنة ١٢٦٩ الى رتبة الميرالامى ، ووظيفة مهردار لوالى مصر المشار اليه .

ثم وجد (عباس) فيه من دلائل الحزم ما يخوله ادارة الأهالى . فاستند اليه مديرية الجيزة وأطفيح ، وليس له من العمر إلا عشرون سنة قمرية — وقد حمل سدا بعض حساده وأعدائه على نسبة تقدمه السريع وحفظوته في عيني (عباس) لى تدنيه لأموار يلحق العار بمرتبتها .

وبعد سنتين ، انتقل مأمورا لادارة الفيوم ومديرية بنى سويف ؛ ثم مديرا لقنا اهية قدرها خمسون جنينا في الشهر ؛ وعاد بعد ذلك الى العاصمة ، حيث أسندت اليه كالة المرور والسكة ، بمصلحة السكة الحديد . ثم تحرك منها سنة ١٢٧٤ بصفة مور لادارة نصف أوّل روضة البحرين — وهى اليوم عبارة عن مديرتى المنوفية لغربية — والنصف الأقل المذكور كان فى اصطلاح ذلك الوقت عبارة عما نسميه ن بمديرية المنوفية .

ثم جعل ويكلا لهذه المديرية؛ وبلغت ماهيته خمسة وسبعين جنيا . فبقى في هذه الوظيفة لغاية ٤ جمادى الثانية سنة ١٢٧٧ ؛ وحينئذ قلب له الدهر ظهر المجن . فقد صدرت في ذلك اليوم ارادة سنية فصلته عن الخدمة، ورمته بالإهمال .

ولكن مدة الغضب لم تطل عليه؛ فقد حظى بالرضى ثانية بعد أشهر قليلة؛ وعينه (سعيد) "لخدمة الكتابة" في معيته، بإذن تاريخه أول ذى القعدة سنة ١٣٧٧ وفى سنة ١٢٧٩ أنعم عليه برتبة الميرميان، وجعل ماهيته مائة جنيه مصرى في الشهر . وكان لا يزال دون الثلاثين .

فلما كانت سنة ١٢٨١ ، صدر الأمر العالى بتعيينه عضوا في مجلس الأحكام — وكان يماثل ما نسميه الآن بمحكمة النقض والابرار — ثم أحيلت الى عهده نظارة "أمور خاصة خديوى"؛ وانتقل الى وظيفة مهردار؛ حتى كان ١١ شوال سنة ١٢٨٤ ، فغضب عليه (اسماعيل) ، وأصدر لىالية ارادة سنية مخصصة باللغة التركية، هذه ترجمتها : « بحسب الايجاب قد صار رفت رياض مهردارنا سابقا من معيننا . فلأجل ايجاب اجراء ذلك بالمالية لزم الإلتعاز » .

غير أن (اسماعيل) نفسه ما لبث إلا وأعاد بعثته اليه، وأسند له في معيته وظيفة كانت تسمى "خزينة دار" سنة ١٢٨٦ ولكن ماهيته نزلت الى ستين جنيا .

وفى سنة ١٢٨٧ نال رتبة "الروم الى بكربكى" وزادت ماهيته الى خمسة وسبعين جنيا — وهو مرتب الرتبة المذكورة — وأرسله (اسماعيل) ، في مهمة سياسية تتعلق بالإصلاح القضائى، الى مقر السلطنة العثمانية في الأستانة .

فلما عاد منها، صدر الأمر العالى بتعيينه مستشارا لرياسة المجلس المخصوص — وهو الذى خلفه مجلس النظار في النظام الحديب للحكومة المصرية — وصار مرتبه



مائة وخمسة وعشرين جنيا ؛ ومن هذه الوظيفة ارتقى الى وظيفة مدير المدارس والأوقاف سنة ١٢٩٠ ؛ وانضمت اليه وظيفة مستشار الداخلية ، ورياسة المجلس الحسبي أيضا في السنة التالية ؛ ثم صار ناظرا للخارجية ، فالزراعة ، فالحقانية (وأضيفت من ذلك العهد على ماهيته مصاريف الضيافات والجمعيات ، وقدرها مائة وخمسة وعشرون جنيا في الشهر ، فبلغ مجموع ما يتناوله مائتين وخمسين جنيا في الشهر) ، فالمدارس ، فالتجارة ، والزراعة . وكانت هذه الدواوين تابعة للعية مباشرة : فان ادارة الحكومة في مصر كانت في ذلك العهد متوطلة بالخدويو رأسا ، وانما يعاونه جماعة من أرباب المناصب العالية يضمهم هو على رموس الدواوين ، ومرجع كل واحد منهم اليه مباشرة ، وبصفة فردية ، أى بغير اجتماع وبلا تضامن . وعند حلول الخطوب ، كان الخديو يستشير هيئة تتألف من أولئك الرؤساء ، ورؤساء بعض المصالح الكبيرة ، ومن بعض أعضاء آخرين ، يكونون بمثابة وزراء بلا مساند ؛ وتدعى تلك الهيئة "المجلس الخصوصى" .

وقد كان أعضاء هذا المجلس في سنة ١٨٧٦ الرجال الآتية أسماؤهم :

اسماعيل صديق ناظر المالية ؛ مصطفى رياض ناظر الحقانية والخارجية ؛ اسماعيل أيوب ناظر التجارة والزراعة ؛ محمد نابت رئيس مجلس الأحكام ؛ عبد الله عزت رئيس شورى التواب وسردار عسكرية ؛ أحمد رشيد رئيس مجلس حسبي مصر ؛ عمر اطفى محافظ مصر ؛ حسن راسم محافظ الاسكندرية ؛ محمد توفيق (ولى العهد) ناظر الداخلية ؛ حسين كامل (السلطان) ناظر الجهادية والبحرية ؛ على ابراهيم ناظر الأشغال ؛ منصور يحيى يكن ناظر المعارف والأوقاف ؛ على مبارك مستشار الأشغال ؛ وجاهين كنج ، وعبد اللطيف ، وجعفر صادق ، والسيد أبو بكر راتب أعضاء بلا مسند .

ولما تألفت الوزارة النوبارية المسئولة سنة ١٨٧٨ ، عهد بوزارة الداخلية اليه ، ثم أراد (اسماعيل) في أوائل سنة ١٨٧٩ أن ينقله الى الخارجية ، ولكن الحكومتين الفرنسية والانجليزية قاومتاه ، وأبى رياض عينه موافقته على النقل . وكان قد اشتهر بثبات عزيمه وبشجاعته الأدبية في منصب نائب رئيس لجنة التحقيق المعنية في سنة ١٨٧٨ لتتظر في أمر المالية المصرية .

ولما سقطت الوزارة النوبارية سافر رياض باشا الى أوروبا ، وأقام فيها حتى تولى الخديو (محمد توفيق) . فاستدعاه وطلب منه تشكيل وزارة جديدة عقب استقالة الوزارة الشريفة (٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩) . فكانت تلك أول مرة تقلد فيها رياض رئاسة الوزارة ، ولبث على دسها الى أن جرفته الثورة العربية .

وتقلد وزارة الداخلية في الوزارة الشريفة الثانية ؛ ولكنه لم يتم فيها إلا شهرين ؛ لأنه كان يرى وجوب معاقبة العصاة ، معاقبة شديدة ، بلا شفقة ولا رحمة ؛ ولم يطاوع على رأيه .

وبقي معتزلاً أشغال الحكومة الى أن مؤوض اليه الخديو ( توفيق ) تلبف الوزارة سنة ١٨٨٨ ؛ فلبى الطلب وتقلد ، علاوة على رئاسة مجلس النظار . زمام وزارة الداخلية . ولكن تمسكه الشديد برأيه اضطره الى الاستعفاء بعد مرور سنتين . فاعتزل الأعمال ثانية في مايو سنة ١٨٩١

ثم استدعاه (عباس الثاني) لتأليف وزاره بعد صرف وزارة نجرى باشا . فأنفها وبقى على رياستها وفي منصة الداخلية الى أن كالت حادثة الحدود الشهيرة — وهي التي انتقد فيها (عباس) نظام الجيش المصرى انتقادا رأى كتشنر باشا ، السردار

إذ ذاك، نفسه مضطرا معه الى الاستعفاء من منصبه . فأبى اللورد كرومر أن يوافقه على رأيه؛ وألزم الخديو، بواسطة رياض، بنشر شاء على الجيش وسرداره في "الوقائع الرسمية" اعتبر بمثابة اعتذار عن الانتقاد الذي كان بدا منه .

فاستقال رياض، وما فقي ملازما العزلة السياسية، حتى كانت حفلة وضع الحجر الأثقل للمدرسة محمد على الصناعية سنة ١٩٠٦ بالاسكندرية . فالتقى رياض فيها خطبة — بصفتها رئيس شرف جمعية العروة الوثقى — امتدح فيها اللورد كرومر في حضرة الخديو (عباس الثاني) .

نفرد الخديو منه؛ وحملت الجرائد المحلية على الوزير الشيخ حملة شعواء .

ولكن متزلة رياض من النفوس لم تتخط؛ واضطر الخديو نفسه الى الاشارة على عاقدى المؤتمر الاسلامى المصرى سنة ١٩١١ بانتخاب رياض باشا رئيسا له . فأدار اجتماعاته وجلساته بحكمة وروية؛ ولكن المتاعب التى سبها له أودت بصحته — وقد كانت ضعيفة — فمات فى ١٨ يونيه سنة ١٩١١ وهو فى التاسعة والسبعين، هلاليا، والسابعة والسبعين، شمسيا، من عمره .

وقد كان قصير القامة، نحيف الجسم، تكل ملامحه ولهجته فى كلامه على أنه من أصل تركى، لا من أصل مصرى، ولو أنه تلقى مبادئ العربية والتركية فى بيت والده، ثم فى مدرسة المفروزة . وكان مظهره مظهر يهودى شرقى؛ معنى الكتفين، ويكاد ابتسامه يكون اضطرابا .

وقد وصف رياض باشا كثيرون من الذين جعلوه موضوع كتاباتهم لاسيما موبى بل فى مؤلفه المدعو "خديو يون وباشاوات لرجل يعرفهم معرفة جيدة"؛ ولكنا نرى

أن خير وصف للرجل هو ما جاد به قلم اللورد ألفريد ملر في المقارنة التي أقامها بين نوبار وبينه، في كتابه المعنون "انجلترا بمصر"؛ قال :

«انى لن أتوسع في المبيانات الساطعة البادية على طباع وطباع هذين الندين الأبديين : فانها ماثلت منذ عشرين عاما موضوع وصف الكتاب الذين تكلموا عن السياسة المصرية . ولكنى لن أسمح أيضا لنفسى بالسكون الى الاعتقاد بأن لدى القراء من اللامع بالشؤون المصرية الحديثة ، وبما يختص بالشخصين الأ كبر أهمية في تاريخها المعاصر، مايكفيهم ليعرفوا أن نوبار أرمنى ؛ وأما رياض ، سواء أكان أم لم يكن من أصل يهودى ، فسلم وأغرق الأتراك في تركية خلقه وتربيته وميوله . أن الأول حر الفكر ومتكيفه بمقتضيات العصر ؛ وأما الثانى فمحافظ من أشد المحافظين على التقاليد القديمة . أن نوبار رجل ذو تربية غربية عالية، ومتملك ناصية اللغة الفرنسية تمام التملك ؛ وأما رياض فشرق محض ، وقد تعلم الفرنسية ناصية اللغة الفرنسية . أن بعضهم قد يشك في شجاعة نوبار ؛ وأما شجاعة رياض فلا يتسك أحد فيها . أن نوبار لندفق عنه الأفكار المصرية على تنوعها وسموها ؛ وأما رياض فغزير الأفكار عنده محصور ، ومن نوع بات مزمن متأخرا . أن نوبار ميل الى التعميم ولكنه قد يتعب . ويضل اذا ما نزل الى دقائق الحكم ؛ وأما رياض فمتفوق في معرفة الدقائق ، ويدرى على رءوس أصابعه ظواهر الادارة المصرية وخفاياها . أن نوبار نكتى تارة خفيف الروح وطورا لماسز ؛ وأما رياض فلم يفتق ذهنه مرة واحدة لنكتة أو لطيفة ؛ ولو أنه لا ينقصه في لغته العربية شئ من الفصاحة الشرقية ، المنفوخة الأوداج ، التي تأخذ يجامع قلوب مواطنيه . أن نوبار ، متى جر الى مضمار العمل الخيرى والبر الانسانى ،

لا ينظر الى التقود ولا يبالي بها ؛ وأما رياض فمقتصد حازم صارم ، لا يتأثر مطلقا بأى مؤثر عاطفى أو شعور انسانى : لا لأنه معدوم الشفقة بعامة الناس ، ولكن لأن الشفقة لديه تشبه ما كان يشعر به منها خير أصحاب الاقطاعات فى الأزمنة الوسطى نحو تابعيهم .

فالتباين بين الاثنين يفوق ، إذا ، ما اعتيد منه بين الأشخاص المختلفين ؛ وانك لتراه باديا فى مظهر الرجلين الطبيعى ، بدوه فى أخلاقهما وروحهما : فتوبار جميل الطلعة والبزة ، حلو الشائل ، صلى اللسان ؛ وأما رياض فصغير ومخربق ، غضوب ، كسار ، وصوته ، لدى أقل تهيج ، يميل الى الصرير ؛ وهو ، فيما عدا بيته ، حيث يكون لطفه كاملا ، يتطزف فى الغلظة الى حد السجاجة ، ليس فقط فى معاملته لمروسيه ، بل فى معاملته لمساوييه فى الرتبة والمكانة ، ولو أنه شديد الميل الى المطالبة الكل باحترام شخصه احتراماً لا يرى ذاته مستحقاً لمقابلة الغير بمثله .

ولكن اذا كان هذان الرجلان متباينين تمام المتباينة من جهة طباعهما ، فان وجوه الشبه فى مجرى حياتهما كثيرة وغريبة . كل منهما يكره الآخر ؛ ولكن التاريخ العادل يعترف وبذكر بأن كلا منهما ، فى سبيله ، خدم بلاده خدمات جليلة : فكلاهما احتمل متاعب حمة فى أيام ( اسماعيل ) ، بسبب وقوفه موقفا غير متفق مع رغائب ولى النعم ؛ وكلاهما اجتهد ، ولو سدى ، فى إيقاف تيار الاستدانة الذاهب بالسلاد الى الهاوية . ولئن افتخر نوبار بما شاده للعدالة من قواعد ، فان رياضاً يفخر بما أبداه من شجاعة أدبية فى وقوفه فى وجه ( اسماعيل ) ، وتعضيده لرجال لجنة التحقيق ، فى النزاع الذى دخلوا فيه ، لانتقاد المالية المصرية . وقد بدا من كليهما ،

بعد الاحتلال الإنجليزي ، وجوه تشابه تستوقف النظر : فكل منهما صدق على جهود إنجلترا الإصلاحية ؛ واشترك مع الإنجليز إلى حد ما في أعمالهم ، ولكن كلا منهما امتنع أيضا لما كانت توجهه الرقابة البريطانية من قيود على الأهواء الاستبدادية ، وانتهى إلى رفض مساعدتها . ولقد كان أشهر من نار على علم أن رياضاً ، قبل توزه ، كان يسكو مرّة الشكوى من عدم تداخل الإنجليز في الأمور تداخلا كافيا ليكفل تقويم معوجها ؛ وأنه لم يمحض على استلامه زمام الحكم مدّة مديدة إلا وطفق يتذمر من أنهم يتدخلون أكثر مما يطاق .

هذا فيما يختص بأوجه الشبه . وأما أوجه عدم التشابه فلا بدّ من الاعتراف بأن رياضاً قد لا يلتمس له العذر الذي يلتمس لنوبار على دخوله في عراك مع الرقابة البريطانية . فان أحوال مصر ، حينما استلم نوبار دفة الإدارة ، كانت في فوضى نظام قلما يستطيع الانسان وصفها ؛ واستمر الإنجليز مدّة يزيدونها تعقيدا بكيفية تضجر الرجل وتعامله . ولقد اصطدمت ادارته - دوما ، وفي كل شيء ، بامساك وزارة المالية ، واضطر إلى تحمل مسؤولية كل ما كان كرها في سياسة كان هو أول الناقمين عليها من صميم قوّاده . ثم ان الحالة في سنوات وزارته الأخيرة كانت قد تحسنت تحسنا يينا ؛ ولكن التقدّم - ولو أنه كان لا بدّ من الشعور بالاجراءات الصارمة اضطرارا ، التي كان من شأنها ضمانه حدوثه واستمراره - لم يكن قد ظهر بعد بكيفية عامة ترتاح اليها النفوس . وأما رياض فانه استلم أزمة الأحكام في أحسن الأوقات وأطيبها تفاؤلا ؛ لافي زمن أزمة وإحن ، بل في ساعة تجدد وإحياء . واستمر الجوّ صافيا زاهيا طوال مدّة ادارته : فكان من سعادة حفظه أنه رأى الجيش المصري .

المحقر جدًا في الماضي ، يفوز على الدراويش ؛ وعبء الدين العمومى يخفف ؛ ومصر تحرر تحريرا تاما وإلى الأبد من السخرة والعونة ؛ والضرائب العقارية تخفض إلى أكثر من ثلاثين في المائة ، في أشد الأقاليم فقرا ؛ وزيادة الإيرادات على المصروفات تنمو سنة فسنة ، بالرغم من ذلك التخفيض ؛ ورأى كل هذا ينسب إليه ؛ ويرتفع عبر الثناء حول شخصه عليه .

فلو كان ذا طبع غير طبعه ، لكان جمع قلوب المصريين على حبه ، أكثر من كل وزير سواه ؛ ولا استطاع البقاء على دفة الحكم بين تصفيق الجميع ، وهو متمتع بحرية عمل تكاد تكون تامة . ولكنه ما أقام على منصة الأحكام سنتين إلا وقد نفرت منه قلوب كل ذى حيثية في القطر . ومع أن إدارته نجحت نجاحا غير منقطع ، فانه أصبح مكروها من الجمهور أكثر مما كره نوبار في حياته ؛ وذلك لأن رياضا كان ذا كفاءة غربية في إثارة عدا الناس له حالما يتربع في دست الوزارة . وانه لشيء عجيب في الحقيقة أن يكون هذا الرجل على مثل هذه القلة في جدارته لاستلام زمام الحكم : فهو ما دام بعيدا عن كرسى الإدارة وملازما الحياة الفردية الخاصة يرى عدد مرديه يزداد يوميا في البلد ؛ وذلك لأنه بصفته مسلما تقيا ، يجمع على حبه كل ذوى النفوذ الدينى في القطر ؛ وبصفته مزارعا وفلاحا عريفا في شؤون الفلاحة ، وواقفا تمام الوقوف على حياة الشعب واحتياجاته وأفكاره يعرف كيف يهتم بمصالح مشايخ البلاد ، وكيف يكتسب حبهم . ولكنه حالما يتربع في الدست يصبح كالقنفذ ، كله شوك ؛ وعصبيا إلى حد عدم استطاعة الصبر على ما في الإدارة من موجب للضجر والملل ؛ فلا يلبث أن يندفع مع تيار تحرك وتقلب ، كتحتك وتقلب

المصاب يحيى ، فينجرح شعوره لكل حيف ، ويصبح يرى في النصائح ، حتى متى قلمت له بفاية التأذب والاحترام ، ضروبا من الالهانات والانتقاص<sup>(١)</sup> .

على أننا نرى أن نضع ، إزاء ما جاء في آخر وصف اللورد ملر هذا لرياض ، ما قاله عنه صاحباً المقتطف ، بعد أن ذاق الرجل كأس المنون ؛ قالوا :

« وقد تيسر لنا أن ندرس أخلاقه وصفاته وطباعه عن قرب ؛ وأن نحص ما يقوله أنصاره في مدح أعماله ، وخصومه في ذمها ؛ ونعلم مقدار ما في أقوال الفريقين من الصواب والخطأ .

فلا ريب عندنا أن الفقيد كان رجلاً رفيع الآداب ، صادق الوطنية ، شديد الغيرة على مصر ، والرضا في إبلاغ أهلها أعلى غاية في كل أمر جيد . ولا ريب أنه كان حسن المقاصد ، يحب الخير للناس ، ويحب خيار الناس ، وينفر من شرارهم نفوراً ظاهراً لا يخفيه عنهم . وكان لشدة غيظه على قومه يحسب نفسه مسئولاً عن كل مصرى : فيدافع عنه دفاع الأب عن ابنه ، ويوبخه أيضاً . ويمتعه بكلام مؤلم إذا رأى منه ما لا يعجبه ؛ فلذلك كان بعض الذين يوبخهم من كبار الموظفين يخطئون الباعث الحقيقي له على ذلك ، فيستأثرون منه ؛ وربما حقدوا عليه ورموه بالكبر وحب الاستبداد ؛ وباتوا من خصومه والمتكلمين في حقه .

ثم إنه كان ، إذا رأى السيئة ، يطلب إزالتها أو إصلاحها بأقرب الطرق التي يدرها عليها ذكاؤه الفطري والإدارة التي ألفها واعتادها في زمانه . فإذا وجد أمامه حوائل وعوائق نظامية ، عيل صبره عليها ، وأراد التخلص منها ، بما اتصف به من شدة

(١) أنظر : "انجلترا في القصر المصري" للورد ملر من ص ١٥٥ الى ١٥٩



العزيمة وقوة الإرادة . وهذا ما أوقع الخلاف بينه وبين رجال القانون في الحفانية والمحاكم ؛ وجعل كثيرين من هؤلاء يرمونه بحب الاستبداد بالأمر وكرهته للنظامات الدستورية . وهذا ما أوقع الخلاف بينه وبين بعض الأوروبيين الموظفين في الحكومة وخارجها، وجعلهم يرون رأى رجال القانون في أفعاله<sup>(١)</sup> .

ولخص اللورد كرومر رأيه في رياض باشا في خطبته الوداعية سنة ١٩٠٧ ، حيث قال بعد ذكره نوبار باشا :

« وأذكر أيضا اسم رجل آخر من أرباب السياسة، وأنا مسرور بمشاهدته الآن بيننا؛ ألا إنه صديقي القديم المؤتمن صاحب الدولة رياض باشا . اننا أيها السادة في زمان لا يحتاج فيه الشاب المصرى الذى يتظاهر بمظهر المصلحين الى شجاعة تذكر؛ ولكن ما هو كائن الآن لم يكن كذلك طول الزمان . كان (إسماعيل) باشا، رحمه الله ، طرق عنيفة في معاملة الذين لا يطأطئون الرؤوس أمامه ، ولا يعنون لهيبته ؛ ومع ذلك وقف رياض باشا منذ ثلاثين سنة واعترض بكل جرأة على سوء الإدارة؛ وأقام المحجة على فساد الأحكام، الذى كان متغلبا على مصر فى تلك الأيام؛ وعلق الجرس بعنق الهر؛ فأعجبت بشجاعته هذه حينئذ . وكثيرا ما وقع بينى وبين صديقى ورصيفى القديم خلاف بعد ذلك؛ ولكنى لم أكف قط عن النظر اليه بعين المحبة التى تستحقها صفاته العبقريّة<sup>(٢)</sup> » .

قال صاحب المقتطف : « وحقيق بلورد كرومر أن يقول هذا القول عن رياض باشا، لأن رياض باشا كان يثق به ثقة لا يخامرها ريب . قال اللورد كرومر

(١) أظن : "المقتطف" الصادر فى أغسطس سنة ١٩١١ ص ١١٢

(٢) أظن : "المقتطف" عيه ص ١٠٧

في كتابه "مصر الحديثة" ان شركة الانجليزية تالفت لتشتري سكك الحديد من الحكومة المصرية في وزارة رياض باشا الأولى . ولما عرض الأمر على النظار ، التفتوا الى لورد كرومر - وكان مراقبا من قبل انجلترا - ليروا ما هو رأيه فيه . فقال لهم : « انت الأمر في يدكم أتم . فاذا كنتم ترفضون البيع ، فأنا أوافقكم على الرفض ؛ واذا كنتم تقبلون به ، فأنا أبذل جهدي حتى لا تغبنوا في الثمن » . فقرر قرارهم على رفض البيع . وبعد أيام طلب منه أن يفض خلافا بين الحكومة المصرية والخوارج جرفلد الذين أشأوا مرفأ الاسكندرية ؛ وكان لا بد من أن يوقع رياض باشا شروط الحل التي وضعها لورد كرومر فأخذها ومضى بها اليه وهو لا يصتق أنه يستطيع أن يوقعها في ذلك اليوم إذ لا بد من النظر فيها . أما رياض باشا ، فقال له : « هل أنت موافق على هذه الشروط ومقتنع بدالتها ؟ » فقال : « نعم » . فأخذها منه ، ووقعها من غير أن يقرأها لثثة ثقته به .<sup>(١)</sup>

ولما ألف لورد كرومر كتابه "مصر الحديثة" تكلم على رياض باشا باسهاب فقال : ان حياته السياسية يمكن أن تقسم الى أربع مدد مختلفة : (الأولى) كخاطر وأحد أعضاء لجنة التحقيق في عهد (اسماعيل باشا) ؛ و (الثانية) كرئيس للنظار في عهد (توفيق باشا) ، مدة المراقبة الانجليزية الفرنسية ؛ و (الثالثة) كرئيس للنظار في عهد (توفيق باشا) أيضا ، زمن الاحتلال ؛ و (الرابعة) كرئيس للنظار في عهد (عباس الثاني) .

ففي المدة الأولى ، ظهر بأعظم مظهر للعالم : فقد بخطه ما حل بوطنه من خراب الذي جر عليه حكم (اسماعيل باشا) ؛ ووقف نصيرا للإصلاح وفتة من لا يهاب أحدا في سبيل الإصلاح ، أيام كان المصري لا يحتري أن يجاهر برأيه ما لم يعرض

(١) أنظر : "المصطف" الصادر في أغسطس سنة ١٩١١ ص ١٠٧ و١٠٨ .

حياته لخطر وماله للضياع . ومهما كان الخطأ الذى يمكن أن يكون رياض باشا قد ارتكبه فى قلبه فى الوظائف بعد ذلك ، فلا يبرح من الأذهان أنه أظهر حينئذ شجاعة عظيمة حقيقية ونظرا بعيدا فى العواقب .

وفى أوائل المدة الثانية ، أى مدة المراقبة الثنائية ، ظهر أيضا كما ظهر فى المدة الأولى ، ورأى فائدة الذين كانوا يشتغلون معه من الأوروبيين ؛ لأنهم وقفوا بينه وبين أبواب الديون الذين كانوا كالذئاب الجائعة . وكان يعلم من نفسه أنه غير قادر على تخليص الحالة المالية من التشويش الذى كان فيها من غير مساعدة الأوروبيين . وفى أواخر تلك المدة عرضت مشكلة لم يقو على حلها . ولم يكن قد انتبه الى أهميتها ، وهى الثورة العربية . جفرفه سيلها الجارف .

وفى المدة الثالثة ، خلف نوبار باشا رئيسا للنظار . وفى أوائل هذه المدة جرت الأمور مجرى حسنا ، وهو يمتاز على نوبار باشا بحسن الإدارة ، وبمعرفة الأمور الزراعية وأحوال المزارعين . والموظفون المصريون يهابونه هيبة شديدة ، ويسهل على المسلمين الخضوع للسلم المتمسك بدينه . لكنه كان شديد التمسك برأيه ، فمسر عليه أن يدير دفة السياسة فى زمن الاحتلال واضطرت الى الاستعفاء .

ولم يتكلم لورد كرومر عن المدة الرابعة لأن كتابه لا يتناولها ، ثم ودّ لو يكثر فى مصر الوطنيين المنصفون بأسمى المقاب مثل رياض باشا<sup>(١)</sup> .

قول : ومن يقرأ أقوال لورد كرومر يفكر حالا فى مثلين عربيين وهما : "أنا محمد السوق من ربح" ، و "كل بغنى على ليلاه" .

(١) أنظر : "المقتطف" المجلد ص ١٠٨

وقد افتتح زكي باشا ، سكرتير مجلس النظار في ذلك الحين ، خطبته التأبينية لرياض باشا في الحفلة التي أحيائها ولدا الفقيه لمورور أربعين يوما على وفاته وختمها بالكلام الآتي :

«رجل كرياض - والرجال قليل - في بلد كصر، عهده بالحرية قريب؛  
رجل كرياض، يفاخر به النيل - ويحق له الفخر - في هذا العصر الحديد؛  
رجل كرياض، نبغ في عهد (اسماعيل) ، وامتا في ذلك الدور بالشكيمة والأثر الحميد؛

رجل كرياض، خدم هذا الجيل الى أن دخل القبر، وهو قدوة الشبان والشباب؛  
رجل مثل رياض، وأرجو أن يكون رياض مثالا لكل رجل؛  
لا يكفي أن نرى قومه وأهله يقيمون له حفلة نتلوها الأخرى، وتعزها الثالثة.  
بل ينبغي لهذه الأمة للناهضة أن يتضافر أفرادها على تحليد ذكراه ، ليكون مونه له ولها حياة» .

على أن الأمة لم تنهض، ولا تضافر أفرادها على تحليد ذكراه .  
وأما اسماعيل صديق باشا، فإن القارئ سيتعرف به معرفة تامة في الجزء ثلثي .

## الباب الخامس

### العقبات التي اعترضت سبل نفاذ الخطة

#### إجمال

وما زاد في أهمية تمكن (اسماعيل) من تنفيذ معظم الخطة التي رسمها لنفسه أنه لم يجد السبيل الى ذلك سهلاً . فعلاوة على الصعوبات السابق لنا بيانها ، التي قامت تحول دونه ودون بلوغه مراميها — وكان لا بدّ في طبيعة الأحوال البشرية من قيامها : فكان من الممكن إذّا توقعها ، واتخاذ العدة مقدّماً للتغلب عليها — فقد اعترضت سبيله عقبات لم تكن في الحسبان ، فاجأه الدهر بها ، فبلا مروءته وفضله ، واضطره الى تحويل همته الشفاء دهرًا ، للتغلب عليها وازالتها ، ثم للملافة أضرارها .

تلك العقبات على نوعين : عقبات طبيعية ، وعقبات أوجبتها تبعية مصر للدولة العثمانية .

أما العقبات الطبيعية ، فكوارث أناخت بكلكلها الثقيل على البلاد ، بالتتابع والتوالي .

وأما التي أوجبتها تبعية مصر للدولة العثمانية ، فالحملات العسكرية المرسلّة اضطراراً آونة الى بلاد العرب ، وآونة الى كريت ، وأخرى الى شبه جزيرة البلقان ، لتقاتل هناك ، لا في مصلحة مصر ، ولكن في مصلحة تلك الدولة العثمانية .

وإنا لمينون ذلك في الفصلين التاليين .

## الفصل الأول<sup>(١)</sup>

### الكوارث الطبيعية

حار يئنى يا نائبات الليالى \* عن يمينى ؛ ونارة عن شمالى

حريق الجزاوى

#### ١ - حريق الجزاوى

في احدى ليالى صيف سنة ١٨٦٣ شبت نار عنيفة بالجزاوى - والجزاوى كما هو معروف، مجموعة مخازن تشمل على أهم المستودعات لأفخس البضائع وأثمنها، لا سيما المنسوجات والأسطة والطنافس بمصر القاهرة - وبالرغم من الهمة والنشاط المبذولين من رجال الحفظ العام ؛ بالرغم من التطوع ، باخلاص ، المقدم من أهالى البحيرة وسكان الجهات الأخرى الذين هبوا للمساعدة على إطفاء النيران ، فان هذه لم تعمد إلا قليل الفجر ، بعد تعب شديد وجهود جهيد ؛ وذلك لعدم وجود رجال مطافئ متخصصين كما هي الحال الآن ، ولأن مياه النيل لم تكن قد جلبت بعد الى القاهرة . فبلغت انخسار جملة ملايين من الفرنكات - وكان للمليون الفرنكات في ذلك العهد قيمة تعادل نيفا عشرة أمثاله الآن .

لقد ( اسماعيل ) يد المساعدة من صندوقه اخاص لى أكثر المنكوبين رؤس ؛ ثم استدعى التجار الذين أضربهم ذلك الحريق وأقرضهم عدة ملايين بدون فوائد ؛

(١) أهم مصدره : "مصر القديمة واخذية" لودسكي . و"مصر تحت حكم اسمعيل" لساق ، و"سكاف" يحاتير بك تارديم ، و"أكور في مصر" لكونوتسي بى ، و"مخاض حلمات بحس ادة الاندس - نيتير خضر اخرى" لكونوتسي بك أيضا ، و"تحقيقات الالهية" بختار ، مصرى ، و"رسم يمدى جوردون دى ومصر" لزيه .

وأهلهم عشر سنوات لرحا . فتجى بذلك من الخراب والافلاس التجار الغربيين أنفسهم الذين كانوا أهم دائى التجار الوطنيين المحروقة بضائعهم . وقلد الكل منة استحق عليها ، بمجدارة ، الثناء والشكر العامين <sup>(١)</sup> .



## ٢ - وباء الماشية والخيول

الماشية  
ليبل

وكان قد انتشر فى النمسا وإيطاليا فى السنة عينها وباء اجتاح المواشى بكيفية مروعة فانتقلت عدواه الى مصر بعوامل التبادلات التجارية . وبالرغم من كل الاحتياطات التى أمر (اسماعيل) باتخاذها بكل دقة واعتناء لمقاومة تلك العدوى ومنع تفشيها ، انتشر الداء الويبل ، كأنه الطاعون الأسود الفظيع ، الذى أهلك الانسان والحيوان والطيور فى أيام السلطان حسن ، صاحب المسجد الأنجم فى القاهرة ، وعم جميع البلاد شرقا وغربا ، ولم يترك بلدا إلا وحل فيه ، ولا قرية إلا ودخلها . واستمر فتك بمواشى القطر ، ويستند شدة بالغة ، نيفا وستة ، حتى بلغ عدد ضحاياه عدة مئات من الألوف ، وكاد يفنى جميع البقر . فقل اللبن والسمن ، ثم انقطعا ، وبلغت الحاجة اليهما أقصاها ، وأكل الناس الدهن والزيت .

فبذل (اسماعيل) جهده لوضع حد لتلك المصيبة ، وتخفيف ويلات نتائجها . فبعث واستحضر من البلاد المجاورة ، لا سيما من الأناضول ، كميات عظيمة من السمن ، ووزقه على الفقراء مجانا : فكانوا ، وهم فى ضجيج وجلبة يصمان الآذان ، يتراحمون على "الوكائل" ومخازن التوزيع التى خصصت لتفريقه بالأخطاط بالرغم من أنه لم يكن مما تراتح اليه نفوس معتادى السمن المصرى ، وأن جانبا منه كان

(١) أنظر : "مصر القديمة والحديثة" لأردسلكى ص ٩ ، و"مصر تحت حكم اسماعيل" لسانق ص ١٨

ردىء الرائحة، نتها ؛ ولا يزال كثيرون من الطاعنين في السن يذكرون أماننا كراحة رائحته باعتبار أنه مستخرج من لبن الماعز . واستمرت الحال هكذا أياما عديدة<sup>(١)</sup> . واستحضر كذلك من البلاد الأجنبية عددا كثيرا من المواشى ، وباعها للفلاحين بأوفق الأثمان لهم . واذ لم يكف العدد المحبوب لسد العجز المسبب عن الوباء ، جلب جانبيا كبيرا من الآلات البخارية، لتنوب قواها العاملة عن قوة التيار وحيوانات الفلاحة الأخرى التي ذهب الوباء بأعمارها . ولو كان هناك سكة حديدية تصل ما بين مصر والسودان، لأمكن المجيء بالمواشى من هذا القطر بسهولة، ولما وقعت وطأة ذلك الطاعون البقرى على البلاد المصرية بالشدة التي عهدت، وكلفت (اسماعيل) نيفا وثلاثة ملايين من الجنيهات<sup>(٢)</sup> !

ثم مضت الأيام وانقضت حملة الحبشة الأخيرة . قتلاها وباء أصاب الخيل وحيوانات النقل كالجمال والحير والبغال، ربما انتقل إليها من الحبشة عنها أو أصابها عن طريق العدوى من زميلاتها التي اشتركت في تلك الحملة المشثومة ولم تمت فيها ؛ ولكنها أصيبت بذلك الداء بسبب المشقة المروعة التي احتملتها ؛ وعادت وهو كامن فيها إلى القطر<sup>(٣)</sup> .



### ٣ - الكونيرا

الكونيرا

وبينا كان نوبار، بعد أن عهدت إليه وزارة الأشغال العمومية والزراعة المنشأة حديثا في أوائل سنة ١٨٦٥ . بهتم اهتماما فاحشا بتصليح السكك الحديدية وإعادة

(١) أطر : "الكاف" ليحائيل مك تروبير ص ١٤٠ ح ٤

(٢) أنصر : "مصر" لماريوت ص ١٤١ رقم ١٥ في يناير ١٨٦٥

(٣) "مصر" "مصر" لماريوت ص ١٤١ رقم ١٥ في يناير ١٨٦٥



النظام الى اعمالها ، وفي اتمام جزء ثمة الماء العذب (الاسماعيلية) ، الواقع بين مصر والوادي ، تسكيتا لإلحاحات المسيودي لسبس على الحكومة المصرية بعملها طبقا لما حكم به الامبراطور نابوليون الثالث ؛ وكان (اسماعيل) يمدّه بكل ما في وسعه ، ويعمل في الوقت عينه على انماء ثروته الخصوصية مذ أصبحت ، بمفعول تحديد مرتبه السنوي ، منفصلة عن الخزينة المصرية — فيبذل مفتشو مزرعاته ، لا سيما اسماعيل صديق ومحمد عكوش<sup>(١)</sup> ، من المجهود وتفتق الذهن والتفنن في حمل الفلاحين على بيع اطيانهم ما جعل خمس اطيان القطر الجيدة ملكا له ، اذا بنبا وجفت له القلوب طيره البرق الى أنحاء العالم بأسره ووقع من مصر ، على الأخص ، موقع السوء الذي تظيره الأرواح . ألا وهو بنبا ظهور الكوليرا في مكة المكرمة .

وانما تطيرت الأرواح لأن الكوليرا ، التوباء الفظيع المهلك ، كان قد زار مصر في الماضي زيارات متعدّدة : زارها في يولييه سنة ١٨٣١ ، وفي يونيه سنة ١٨٤٨ ، وفي يولييه سنة ١٨٥٠ وفي يونيه سنة ١٨٥٥ ؛ وترك فيها عقب كل زيارة من الآثار المخيفة والدمار ما كان جديرا بأن يجعل المخيلات ترتعد ، والقلوب تخور لذكره .

ففي سنة ١٨٣١ — ولم يكن يعرف قبلها ، وقد دار فيها المعمور كله ، وفتك به فتكا ذريعا ، واقتصر ضمن ضحاياها كازمير ييريه ، كبير وزراء لويس فيليب ، ملك فرنساوين ؛ ووصف أوجين سي في "اليهودى الثاثة" ، روايته الكبرى ، مقدار اتساع بطش ذلك الداء الرهيب وصفا مرعبا — فان (محمد علي) — وقد ألقفته

(١) والد حضرة صديق الفاضل محمود عكوش بك سكرتير لجنة حفظ الآثار العربية بوزارة الأوقاف ورسالة صالح أقا أق قوش زعيم الألبانيين الذين قضوا على المماليك في مجزرة القلعة الشهيرة سنة ١٨١١ ؛ وفي أغتم هذه المناسبة لأقدم له جزيل شكرى على البيانات والرسومات والمستندات التى أمدنى بها وكانت من خير ما ساعدنى على تحرى أمور شتى وتدوينها .

شدة وطأة الوباء، وأخافه بالأخص على تجهيزاته وتعبئاته الحربية — أقبل يبحث في طرق لمقاومته وإبادته .

فأشار عليه الميسو ميو، قنصل فرنسا العام، بإنشاء إدارة صحية تنظر في ذلك، وتقوم بشؤونه . فكلف ( محمد علي ) بالمهمة جهورا من الأطباء الأجانب . فقاموا بها، وكونوا الإدارة المطلوبة في سنة ١٨٣١ عينها ودعوا "الانتدانس سانيتير"، فألحقت بالإدارة المحلية، وجعلت تحت رياستها، وعهد الى هذه الإدارة تنفيذ قراراتها .

وكان رئيس "الانتدانس" يعرض على الأمير أسماء الأطباء والعمال المطلوب تعيينهم فيها، فتصدر الإرادة السنية بتعيينهم، ويناط بكل منهم عمل يرفع تقاريره عنه الى رئيسه، مباشرة، وهذا يخبر بما يرى من كان أعلى منه، وهكذا بالتدرج الرسمي، حتى تبلغ المكاتبات الرئيس الأسمى .

وأقبل القناصل يعضدون تلك الهيئة الصحية: بفعل كل منهم مندوبا لديها، يحضر اجتماعات مجلسها، نائبا عن جنسيته، ويتداول مع أعضاء ذلك المجلس في الاجراءات الواجب اتخاذها . على أن القرارات كانت بأغلبية الأصوات .

وامتازت الحكومة الفرنسية، ورغبة منها في المحافظة على سلامة سواحلها التي على البحر الأبيض المتوسط من أن نتطرق اليها الأوبئة، بإيفاد أطباء خصوصيين من لديها الى الأسكلة الشرقية، لاسيما بمصر، ليراقبوا فيها الأحوال الصحية ويخبروا وزير التجارة الفرنسية رأسا بكل ما يرونه ذا أهمية من الطوارئ . فلم يعد يسوغ لأى مركب، مهما كانت جنسيتها، أن ترد نفرا فرنساويا، إلا ان كان لديها إذن صحي من الطبيب الفرنسي المقيم في النغر الشرقى الذى بارحته .

هؤلاء الأطباء الفرنسيون كانوا بمصر ، يحضرون جلسات مجلس ادارة  
 "الانتدانس" ومداولاته ، ولهم حق التصويت فيها .

فلم يمض على انشاء تلك الادارة الصحية عهد قصير حتى ظهرت نتائج جهودها  
 فأنشئت "الغازاريات" (وهي التي يقال لها بالطينانية "لازارتى" (Lazzaretti)  
 فقلها الأهليون الى "مازاريطا" ) في الاسكندرية ودمياط والعريش والسويس .  
 وأكبرها كلها غازاريتة الاسكندرية : فانها ، علاوة على استكمالها جميع ما يلزم للغرض  
 الذى أنشئت من أجله ، كانت تسع من ألف ومائتين الى ألف وخمسمائة شخص ؛  
 ونيطت ادارة كل منها بطبيب ومساعدين ، وأفراد فى كل غازاريتة محل للبضائع  
 الواردة من البلاد الموبوءة ، لتطهيرها فيه قبل التصريح لها بدخول القطر .

وعينت مدد مختلفة لحجز السفن القادمة من الأقطار المشبوهة ، فى عرض البحر ،  
 تحت المراقبة ، حتى يثبت خلوها من إصابات وعدوى . فجعلت خمسة أيام للسفن  
 السليمة ، مع عدم إجبارها على تنزيل ركابها وبضائعها فى الغازاريتة ، وأما المراكب  
 غير السليمة فقرر حمزها عشرة أيام ، مع إجبارها على تنزيل ركابها وبضائعها ، إلا  
 ما كان غير صالح منها للتنزيل ، لأجل تطهير الكل .

وعملت الحكومات التى تلت حكومة ( محمد على ) على تحسين الأحوال الصحية  
 فى القطر : فأعدمت ، بإشارة "الانتدانس" وتنفيذنا لقراراتها ، أهم الأسباب التى  
 كانت الأوبئة تنشأ عنها : فأبطلت الجلبانات التى كانت داخل القرى والمدن ،  
 بجانب المساكن ، بل داخل المساكن عينها ، أحيانا ؛ ونقلت الى مسافات بعيدة  
 عنها ؛ وروقت أمور الدفن مراقبة دقيقة ، منعا لعدم تعميق الخود والقبور تعميقا  
 كافيا ، وعدم قفلها قفلا محكما ؛ ومنع انشاء المحلات المقلقة والضارة بالصحة بالقرب

من المساكن ؛ وردمت البرك التي كانت موجودة بكثرة في المدن والقرى ؛ وسويت بالأرض تلال أقذار كان الانسان يجدها لدى كل خطوة في القطر ، وثقلت بعيدا عن المأهول ؛ وحتم الاعتناء بأمور النظافة اعتناء تاما ، في المدن والريف ، على قدر المستطاع ؛ وروقت نقاوة المأكولات ؛ وأقيم أطباء مجانيون في الأحياء المختلفة ؛ وأنشئت مستشفيات في المدن الكبرى ؛ وجعل اللقاح الجدرى إجباريا ، وخصص الأطباء لإجرائه مجانا .

على أن هذا جميعه لم يتم إلا بالتدرج ، ولم يمر معظمه إلا في عهد ( اسماعيل ) وبفضل همته . فكان أكثر الوقايات الصحية المألوفة الآن لدينا لا يزال ، والحالة هذه ، مجهولا في سنة ١٨٦٥ ؛ وكانت الأوبئة ، اذا ما نضجت ، فتكت بالأعمار فتكا ذريعا ، وصعب على القائمين بالشؤون الصحية تلافى أمرها واستئصال شأقتها .

غير أن الصحة العمومية في القطر كانت ، حتى آخر مايو من تلك السنة سنة ١٨٦٥ ، جيدة جدا . ونسبة الوفيات في ٢٦ مايو عنه كانت ٢٦ '١ في الألف ؛ وزيادة المواليد على الوفيات ٣٦٣ في الألف ؛ وبلغت هذه الزيادة في عشر سنوات ٤٣٩٦٦<sup>(٢١)</sup> في الألف ؛

ومن جهة أخرى فان مقاتلة الطاعون البقري كانت قد أفضت الى القضاء على ذلك الوباء ، لدرجة أنهم أبطلوا في ٢٤ مايو الكشف على المواشي الواردة الى القطر . فما قيل من أن أهل مصر والاسكندرية كانوا يشربون مياهها خضراء تذوب فيها أكوام مواد حيوانية ميتة كذب بحت ؛ وكذب كذلك ما زعمته جريدة افرنجية

(١) أنظر : "الكوليرا بالقطر المصري" لكونوتشي بك ص ٨

(٢) أنظر : لتكاسيه ص ٩

بالاسكندرية من أن جثث التماسيح الميتة كانت تغطى شواطئ النيل التي كانت تحرسها في السابق — كأن التماسيح كان أبدا شأنها حراسة ضفاف النيل !  
فما طار ، إذا ، نبأ ظهور الكوليرا بمكة إلا وأصدر (اسماعيل) أمره : فأرسلت الادارة الصحية مندوبين اليها ، للوقوف على حقيقة الحال هناك ، وموافاة رجال الحكومة المصرية بالأخبار .

ولكن المرض كان قد تلاشى من المدينة الحرام بمغادرة الجميع لها . فتمقّب المندوبان الحجاج وما اقتروا عن ملاحظتهم لحظة . ولكن نقاوة هواء البحر كانت سببا في أنه لم تظهر على ظهور البواخر اصابات مطلقا . فأدى ذلك الى عدم حجز الحجاج في محجر السويس ، والتصرّح لهم بالذهاب الى الاسكندرية ، ليسافروا منها الى بلادهم . فجهزت الادارة قطارات خاصة سريعة ، نقلتهم الى الاسكندرية ، بدون أن يختلطوا بالأهالي ، وأزلتهم في محجر المكس تحت المراقبة .

ولكنه حدث ، لسوء الحظ ، أن بعض الشياطين في مصلحة سكة الحديد ، من قاطنى حتى كرم الشقافة بالاسكندرية ، اختلطوا بهم لقضاء حاجاتهم . فما كان يوم ١١ يونيه سنة ١٨٦٥ — وهو يوم مشئوم ، لأنه في مثله من سنة ١٨٨٢ وقعت بالاسكندرية عينها المذبحة التي أكسبت الثورة العربية المدنية صبغة الحركة الدينية التعصبية ، فأدت الى تداخل الدول الغربية ، لا سيما انجلترا ، في الشؤون الادارية المصرية ، تداخلا لم يعد في الامكان ازالته بالتى هي أحسن ؛ وأفقدت العالم الغربى القليل الذى كان لديه من ثقة في مقدرتنا على التجرد ، في ارادة شئون بلادنا ، من مؤثرات القرون الدينية علينا ، تأثيرا يخرجنا عن المضمار الذى تجرى المدينة الحديثة شوطها فيه — ما كان يوم ١١ يونيه سنة ١٨٦٥ إلا وظهرت الاصابة الوبائية الأولى

بناحية كوم الشقافه ؛ وتلتها في الحى عينه أربع إصابات في ١٢ يونيه ؛ واثنتا عشرة إصابة في ١٣ يونيه ؛ وأربع وثلاثون إصابة في ١٤ يونيه ؛ وثمان وثلاثون إصابة في ١٥ يونيه .

فهلمت قلوب الاسكندريين ، واستولى عليهم الرعب . فزاد ذلك الطين بلة ؛ وبعد أن كان عدد الاصابات قد انحط في ١٦ يونيه الى ٣٤ ، عاد فوثب مرة واحدة ، وظهرت ثلاث وخمسون إصابة في ١٧ يونيه ، منتشرة في عموم أنحاء المدينة ؛ وبدت على الأخص في بيوتها وشوارعها وأحيائها القذرة .

وكان الدكتور كولوتشى بك رئيس "الانتدانس سانيتير" قد أخطر هذه الادارة بظهور الوباء ، منذ يوم ١٢ يونيه . فهبت واتخذت الاحتياطات اللازمة ، وعرضت نفاذها على الحكومة المحلية ؛ فقامت به خير قيام ؛ وأخطر كولوتشى بك القناصل بالقرارات المتخذة ، وطلب منهم المساعدة . فأبدوها بكل ارتياح ونشاط . فنظفت المدينة بسرعة ، ورشت الشوارع بغزارة ، بل غسلت عدة مرات في اليوم ؛ وأتلفت كل المأكولات التي اعتبرت غير صحية ؛ وشددت المراقبة على المواد الغذائية عموماً ؛ وأنشئت ستة مكاتب اسعاف اشتغل العمال فيها ليلاً ونهاراً ، بالمناوبة ، وبدون انقطاع . ولم يأل أطباء الحكومة والأطباء الأجانب المتطوعون معهم ورجال "الانتدانس" جهداً في القيام بواجباتهم ، حتى اسحق جميعهم شاء الصحافة والعموم عليهم .

غير أنه تعذر في بادئ الأمر إنفاذ المصاين من الموت — لأن الاصابات كانت صاعقية — ولا أمكن حصر الوباء ، بالرغم من بكل الاحتياطات التي اتخذت ، ونوأن

عدد المصابين في البيوت والشوارع والأحياء التي استعملت فيها الوسائل الصحية ،  
بحكمة واستمرار ، كان قليلا بالنسبة لغيرها .

فبعد أن كان الكوليرا ، لغاية ١٧ يونيه ، قاصرا على الاسكندرية ، لا يفارقها ، سرى  
في ذلك اليوم ، فأصيب به في أبي قير بحرى ، وفي طنطا امرأة ، قدما الى البلدين  
من الاسكندرية ؛ وظهرت أعراضه في مصر على ستة أشخاص : منهم خمسة  
قادمون من السويس ، وواحد من الاسكندرية .

ثم تفشى بسرعة غربية بمصر السفلى والوسطى ؛ وانتقل أخيرا الى بعض أنحاء  
الصعيد ؛ ولوحظ أنه أصاب ، على الأخص ، البلدان والبيوت الواطئة . فبينما أفقد  
من قريتين متجاورتين مئيتين على أرض تستوى مع المحمودية عشر سكانهما ، فإنه  
لم يصب إلا واحدا فقط من أهالى بلدة أبى طاحون الستائة . وكان أعصب أيامه  
يوم ٣ يوليه بالاسكندرية ، وبلغت الوفيات فيه ٢٢٨ ؛ ويوم ٥ يوليه بمصر ،  
وبلغت الوفيات فيه ٤٦٨ ؛ ويوم ٢٩ يونيه برشيد ، وبلغت الوفيات فيه ٢٧٩ ؛  
ويوم ٥ يوليه بدمياط ، وبلغت الوفيات فيه ١٧٢ ؛ ويوم ٧ يوليه بالمنصورة ، وبلغت  
الوفيات فيه ٣٥ ؛ ويوم ٢٤ يونيه بطنطا ، وبلغت الوفيات فيه ٩٦ ؛ ويوم ٢٧ يونيه  
بالقازيق ، وبلغت الوفيات فيه ١٠٥ .

وأما متوسط الوفيات يوميا به فقد كان  $٥٧\%$  في الألف بالاسكندرية ؛ و  $٦٥\%$   
في الألف بمصر ؛ و  $٥٤\%$  في الألف برشيد ؛ و  $٤٥\%$  في الألف بدمياط ؛ ولكن  
متوسطها في مدة اشتداده كان من ٦٥ الى ٧٠ وفاة يوميا . ومدة الزيادة هذه استمرت  
من ١٧ الى ١٨ يوما في الاسكندرية وغيرها . ثم وقف المرض على الفتك بعدد  
محدود ، أى من ٣٥ الى ٥٠ من المصابين ، ما بين عشرة أيام واحد سنويا .

وأخذ بعد ذلك يخف وطأة، من عشرين الى خمسة وعشرين يوما؛ فلم يعد يموت من المصابين سوى من ١٥ الى ٢٠ في المائة؛ وكثيرا ما كان المصاب يشفى من تلقاء نفسه، وذلك في عموم القطر تقريبا .

على أن جهود الادارة الصحية لم تفت لحظة عما كانت عليه في أول يوم، بل زادت على ما كانت مع ازدياد المرض؛ فقرضت على مراكب البريد ذاتها حجرا محيا مدته خمسة أيام، بما فيها يوم السفر؛ وأخضعت كل من فيها لزيارة طبية يومية . هذا اذا كانت سليمة؛ وأما اذا كانت مراكب حدثت عليها اصابات في مدة السفر فالجرح كان ثمانية أيام عقب يوم الوصول؛ واذا حدثت على ظهرها اصابة جديدة في هذه المدة ضربت عليها ثمانية أيام أخرى . كذلك لم يكن يسمح لأى مركب، بخارية كانت أم شراعية، أن تدانى الموانى والنغور إلا بعد قضاء مدة الحجر المفروضة . وأما البضائع التي كان لابد من ازلها وتصريفها في الحال، لثلا لتلف، فكانوا ينزلونها في ما عونات ويطهرونها تطهيرا شاملا، ثم يسمحون لها بالدخول الى القطر . ومع ذلك فان فريقا من الرأى العام وجد أن الادارة لم تقم بكل واجبها؛ فحمل عليها في بعض الجرائد حملات مكررة . أدت الى زياده الهلع والخوف اللذين كانا قد عما العاصمتين المصريتين وبعض مدن لريف الكبرى . منذ أن 'انتشر خبر الاصابات الأولى؛ وأوجبت تزوج الكثيرين من أهل البلاد الى 'الخارج . حتى لقد قدر أن عدد الذين هجروا القطر ما بين ١٢ يونيه و ١٥ يولييه بلغ نيفا وخمسة وثلاثين ألفا ؛ أى أنه قد سافر كل من 'ستطاع الى السفر سبيلا .

وكان (سماعيل) قد عزه عن 'السفر' الى 'دو' في ذلك 'م . قبل أن تظهر أخبار مطلق عن 'نوبه . لم تظهر . تشدد كل تشدد في 'معدو' الوستل الصحية



وتعميمها، لكيلا يقضى عليه تنفيذ عزمه بترك الحالة الصحية في القطر مضطربة، سائدا عليها الخوف . ولكنه لما وثق من أن أوامره نفذت كلها، وأنه لم يعد على مسؤوليته غبار، فؤض الى شريف باشا قائممقامية القطر في مدة غيابه، وإلى نوبار باشا أمر الاهتمام الكلى بمقاومة الوباء والقضاء عليه؛ وأقنع في صباح اليوم الرابع عشر من شهر يونيه من الاسكندرية على ظهر يخته "المحروسة"؛ وبعد أن قضى مدة يقبؤل بين جزر البحر الأبيض المتوسط، ويتزده في عرضه، مستنشقا نسيمه العليل، نزل بمرسيليا، وتوجه منها الى فيشي للتطبيب بـمياها .

فاتخذت الألسنة التامة سفره في تلك الظروف ذريعة للطعن عليه؛ واتهمته في بعض الجرائد الفرنسية في القطر المصري وخارجة بأنه إنما سافر لشدة خوفه من العدوى، وشدة حرصه على حياته الثمينة! مع أن تلك الألسنة كانت تعلم حق العلم أنه لم يكن بالجبان، ولا اشتهر عنه الخوف من الخطر؛ ولو أنه لم يلجأ في اثبات شجاعته الى ما عمله (محمد سعيد باشا) سلفه، ليقم الدليل عليها .

نادرة (سعيد)

فانه يروى عن ذلك الوالى، الغريب الأطوار، أنه أمر ذات يوم بتكديس بارود جاف على جانبي طريق ضيقة، مسافة طويلة؛ ثم أوقد شبكه، وألزم حاشيته وشائى شجاعته باشعال شبكاتهم أيضا؛ وسار بهم، متزها على تلك الطريق، وهو يدخن وهم يدخنون؛ وقد أئذر بالعقاب الشديد كل من وجد شبكه مطفأ عند البلوغ الى نهاية الطريق . وما زال ينقل خطواته عليها ببطء كل حتى بلغ آخرها . وكانت شرارة واحدة، تطير عن أحد الشبكات وتسقط على ذلك البارود المتكدس، كافية لتنسف تلك الطريق بمن عليها نُسفاً .

على أن لا (سعيد) ولا (اسماعيل) كانا في حاجة الى إقامة الأدلة على شجاعتها .  
فان المثل السائر يقول "هذا الشبل من ذاك الأسد" وأيضا "ابن الوز عوام" ؛  
فكيف يكون ابن (محمد علي) وابن (ابراهيم) ، بطل أبطال الشرق الحديث ، جبانين ؟  
وأما السوقو العامة فانهم شرعوا يرون في تعاقب المصائب ، الطبيعية على مصر ،  
بعد زيارة السلطان عبد العزيز لها ، دليلا على ما كانوا يعلنونه من توقعهم لإياها ؛  
ارتكنا على أراجيف المرجفين من ضرابي الرمل ، وقزاق المقدور على صفحات  
النجوم وصفحات الورق ؛ فكثرت ، والحالة هذه ، المخاوف ؛ وهلمت الأفئدة ؛  
وأصبح المعتقدون في آرائهم السخيفة هذه ، كلما مس البلاد ضرا أو اشتدت عليها  
شدّة ، يقولون لمن شاء أن يسمعهم : «أرايتم كيف يتحقق كلامنا ويصدق  
حدسنا ؟» .

وبعد أن أقام الوباء ستين يوما ، أخذ ابتداء من ١٣ أغسطس يتناقص شيئا  
فشيئا حتى إذا كانت أوائل سبتمبر تلاشى وزال ، كهادته في المرات الأخرى التي  
حل فيها على القطر ضيفا ثقيلا . فكان جملة من مات به من المسلمين ٥٦٧٦ شخصا ؛  
ومن الأقباط ٢٦٣ ؛ ومن الفرنج ١٦٥ ؛ وذلك غير ٦١٠٤ أشخاص توفوا إبان فتكه  
بأسباب أخرى . فيكون مجموع وفيات القطر في أثناء اقامته ١٢٤٢٩ شخصا .

ولم يفتر أستاذ الكيمياء بمدرسة الطب ، طول مدة الوباء ، يجرى اختبارات طقسية  
يومية ، ليقف على مقدار تأثير درجة الحرارة الجوية على كثرة انتشاره أو قوته . فثبت  
لديه أن القیظ الشديد يساعد على زيادة فتك مكروبه فقد لوحظ أن أشد الأيام هولا  
كانا يومی ٣ و ٥ يولي ، وقد بلغت درجة الحرارة فيهما أعلاها . وزدادت بخفوة

(١) أنظر : "الكاو" ج ٤ ص ١٤٠

الهواء ، بما هب عليه من ريح سموم ، الى حد غير معهود — وأما برودة الطقس وانحطاط درجة الحرارة فلما يوجب انحطاط همة ذلك المكروب ويساعد على زواله .<sup>(١)</sup>

وأكبر دليل على قيام الادارة الصحية والحكومة المحلية بواجباتهما ، القيام الحق ، هو كثرة ورود السائحين والزائرين الغربيين الى القطر في هذا العام ، عام سنة ١٨٦٥ ، فقد بلغ عددهم ٥٠٣١٧ سائحا ؛ ولم يكن يبلغ نصف ذلك في السنوات السابقة .

فلو أن الانتقادات والمخاوف كانت في عملها ، لأحجم جمهور هؤلاء عن المجيء الى بلادنا .



#### ٤ — طغيان النيل وعجزه وما نجم عن ذلك من غلاء ومجاعات

طغيان النيل وعجزه  
والغلاء والمجاعات

وكأن هذه البلايا لم تكن كافية لإحراج الصدور واستنفاد الأموال : فان فيضانات النيل في كل سنى ملك (اسماعيل) تقريبا ، خرجت عن طور المألوف ؛ وأخذت ، تارة تزيد على المطلوب زيادة فاحشة ؛ وطورا ، تقل عنه قلة محزنة .

ففي سنة ١٨٦٣ مثلا ، بلغ ارتفاع النيل خمسة وعشرين ذراعا وثمانية قراريط . فهلّد القطر برمته بدمار عاجل محقق . ولولا أن (اسماعيل) — كأنما أوتى علم الغيب — كان قد سبق واتخذ الحيطة لذلك ، منذ تبوّء العرش ، بما أصدره من الأوامر المشددة الى المديرين بالاسراع في إنهاء الأشغال اللازمة لحفظ الجسور ، حفظا عمالا بحيث تكون على أتم ما يرام وقت الفيضان — وكثيرا ما كانت نهمل تلك الأشغال في السابق ، فنصاب الزراعة والقرى بمضار جسيمة حتى في السنوات ذات الفيضان العادي — لحلت البلاد والعماد مصيبة تضاعل أمام جسامتها كل مصيبة

١. "المكروبيات لفضيلة" لبيكولوني ، ٢

طبيعية أخرى . ولكن الاجراءات التي كان قد أمر بعملها قاومت ضغط النيل الى أن بلغت زيادته الارتفاع العادي وفاقتة قليلا . غير أن الزيادة استمرت مطردة اطرادا غربيا . فرأى (اسماعيل) وجوب إجراء أشغال تقوية أخرى في الجسور . وحضر عملها بنفسه ، لثلاث يحمل أحد شغلا نيظ به . لحفظت البلاد بذلك من الغرق <sup>(١)</sup> .

ولكى يثبث الأمير الاطمئنان في قلوب رعيته ، لم يحجم عن الذهاب بنفسه لافتتاح خط سكة حديد طلخا — وهو خط يحاذي جانب عظيم منه النيل — غير أنه حدث ، بعد وصوله الى طلخا بقليل ، أن الحاجز الأكبر انهار ، وتدفقت مياه النهر منه بغزارة ، وهتدت الجيرة كلها . فأمر (اسماعيل) حالا بالتخاذ الاحتياطات ، وإجراء التصليلات والترميمات اللازمة . فلم تمض ثلاثة أيام إلا والحاجز قد أعيد الى حالة من المتانة خير من الأولى .

ثم اتفق بعد يومين أن جسرا آخر عند كفر الزيات انهار أيضا : ففرقت مياه النيل البلد وجملة نواح مجاورة ، وجرفت خط السكة الحديدية أو كادت . ولكن بفضل عناية الأمير لم يمت أحد من الناس ولم يهلك مائتة مطلق . وذلك لأن (اسماعيل) كلف الجند ورجال حاشيته . بمساعدة أصحاب الركب والمراكب . بالحمل على رفق الخريف وسد الثغرة ، وقدم لاحد جسور كل أنواع الاسلحة التي استدعها من مصر من خيام وماكولات وملابس <sup>(٢)</sup> .

وكانت نتيجة ذلك العيصان الجارون العصاء على حطب مصر من الحطب . ورمح أسعار الحطب وبلده ارتفعاء وحش . طار بسببه علاء شديد . فوجب وتنعاع عموم

(١) مصر : "مصر مدنية وحديثة" د. س. ص ٢٤ وما يليه .

مصر : "مصر مدنية وحديثة" د. س. ص ٢٤ وما يليه .

أسمار حاجات المعيشة ارتفاعا مخيفا . ثم انقطع وارد القمح بالمرة، واشتد الطلب : فلم يجد الفقراء له أثرا لا في سواحل بولاق ولا في مصر القديمة ، ولا في جميع رقع الغلال الأخرى . فضجوا وعجوا ، وكثر طواف النساء في الأسواق يحملن المقاطف ، لعلهن يجدن من يبعهن قححا أو دقيقا .

فلما علم (اسماعيل) بما عليه الناس من الضر، هاله الأمر وأزعجه ؛ ورسم يجلب القمح والدقيق من البلاد الخارجية ؛ فأتى بشئ كثير منهما ، وفزع على الوكائل وجهات الرقع ؛ ورتب للبيع وقتان في الصباح والمساء ؛ ونودى في الناس بذلك . ففرحوا وتزاحوا على أبواب محال صرفه تراحم الجياح . واستمروا على هذه الحال شهرين وبضعة أيام ، حتى تواردت الغلال من الأقاليم القبلية ، وملأت مخازن التجار وأشوان الدولة ، وعم الوارد منها الأقاليم البحرية<sup>(١)</sup> .

على أن النيل عاد الى الطغيان سنة ١٨٦٦ : فبلغ ارتفاعه نيفا وخمسة وعشرين ذراعا وأربعة عشر قيراطا . فعادت ويلات سنة ١٨٦٣ ، وزادت شدة . وكان ذلك هو العام الذي فاز (اسماعيل) فيه بمصر إرث العرش المصري في الابن البكرى فالابن البكرى من ذريته ؛ فأبى أن يشوب كدر عام أفراحه . لذلك بذل قصارى جهده في منع كل غرق وخراب عن البلاد وساكنتها ؛ وما فنى ، كالمرة الأولى ، منتقلا في جهات القطر ، لا سيما في الصعيد ، مراقبا بنفسه شؤون المحافظة على الجسور ، حتى تمكن من درء شر جسيم .

وأما في سنة ١٨٦٨ فقد شح النيل في فيضانه ، ولم يبلغ أقصى ارتفاع مياهه سوى تسعة عشر ذراعا وثلاثة عشر قيراطا . فنجم عن ذلك أن ثمن أراضى الوجه القبلي

بقى شرقاً ؛ وأنه وقع غلاء شديد في البلاد ، دل عليه ارتفاع أسعار القنود : فان  
الجنيه الانجليزي — وقد كان في سنة ١٨٦٦ يساوى ١٧٦ قرشا من العملة الدارجة ؛  
وفي سنة ١٨٦٧ ، ١٨٥٠ قرشا ، أصبح في سنة ١٨٦٨ يساوى ١٩٢ قرشا ؛ والجنيه  
المصرى — وقد كان في السنتين السابقتين يساوى ١٨٤ و ١٨٩ قرشا ، أصبح يساوى  
١٩٧ ؛ وأما البتو (القطعة ذات العشرين فرنكا) فأصبح يساوى ١٥٢ قرشا ، بعد  
أن كان في السنتين عينهما يساوى ١٤٢ و ١٤٧ ؛ كذلك أصبح الجنيه الهجيدى  
يساوى ١٧٢ قرشا ، بعد أن كان يساوى في سنة ١٨٦٧ ، ١٦٦ قرشا ؛ وفي سنة ١٨٦٦  
١٦١ قرشا<sup>(١)</sup> . وبينما الناس ينتظرون أن يعوض عليهم الفيضان التالى المضار التى لحقت  
بهم من جراء قلة الفيضان السابق ، اذا بمياه النيل قد ارتفعت في سنة ١٨٦٩ ارتفاعا  
فاحشا ، وبلغ علوها نيفا وستة وعشرين ذراعا وقيراطا . ففرقت السواحل ؛ وتلف  
كل الزرع الذى عليها ؛ وانهارت الجسور ؛ وهتد القطر جميعه بالفرق . وكان  
(اسماعيل) قد اتفق مع المسيو فرديان دى لسبس على أن يكون فتح ترعة السويس  
للالاحة والتجارة العالميتين في نوفمبر من ذلك العام ؛ فرأى أن أقل تهاون يبدو من  
حكومته في أمر مقاومة مهاجمة ذلك الفيضان المريع يؤدى حتما الى إفساد مجرى  
الحفلات الفخمة العتيدة ؛ ورأى أنه يحذر بهيمته ؛ إذ أن تهب مخافة همة مياه .  
والتغلب عليها . فأصدر الأوامر المشدده الى جميع المديرين ومومورى المراكز بعدم  
مقارفة الجسور ، لا نهارا ولا ليلا ، والعمل باستمرار على تقويتها وتعليتها ، وسرعة  
تصليح ما ينهار منها . وملافة مصدر لندجة عن لاسمير . واغتنم فرصة سياحه على  
النيل مع امبراطورة ألبانيا . فى ١٠ اكتوبر . مراقبة تميز أوامره بنفسه ،

حتى تسنى له انقاذ البلاد من تلك المصيبة المدلّمة؛ ولو أنه لم يستطع تخليصها من براثن الغلاء، الذى تلا حتماً ذلك الفيضان الطاغى، ورفع سعر النقود فأصبح الجنيه المصرى يساوى ٢٠٣ قروش، والانجليزى ١٩٩ قرشا، والبنتو ١٥٨ قرشا، والمجيدى ١٧٩ قرشا، والمجر ٩٥ قرشا بعد أن كان يساوى ٩١ قرشا و ٨٩ قرشا فى السنتين السابقتين<sup>(١)</sup>.

على أن كثرة توافد الزائرين فى هذا العام — وقد بلغ عددهم ٧٧٧٦٧ — وكثرة ما أنفقوه أو أنفق عليهم جعلتا ذلك الغلاء فى مصلحة منى المواد الأولى وموزيها وفى مصلحة التجار والصناع على العموم. فعوضتاهم خسائرهم وزيادة. ولكن الفقراء — وهم، بكل أسف، الأغلبية — لم يستفيدوا إلا قليلا من الملايين المقتطعة التى صرفت فى هذه السنة واحتفالاتها. فلم يخفف بؤسهم، ولا فاقهم لطف. وهم الذين كانت تقع عين الأجنبي عليهم فى الغالب؛ فيحكم بانتشار البؤس وينسبه الى مظالم الحكام ومغارمهم؛ أو الى تعسف الحكومة بالرأيا؛ مع أن الحكومة، فى هذه السنة عينها، وضعت تعريفة عمومية للنقود منعا لتلاعب ذوى المطامع بها. ومع أن فيضان سنة ١٨٧٠ كان أقل علواً من سابقه، إلا أنه كان طاعيا أيضا — فان ارتفاع مياهه بلغ نيفا وأربعة وعشرين ذراعا وسبعة عشر قيراطا. فأ تلف كل الذرة المزروعة على السواحل النيلية، وأنذر، لا سيما فى جهات الصعيد، أطيان الفقراء من مزارعيها بالطغيان عليها وتخريبها. فما كان من (اسماعيل) إلا أنه أمر بكسر جسور النيل أمام أطيانه الخاصة لتحويل مياهها اليها وصرفها عن أطيان أولئك البائسين؛ ولم يبال، فى سبيل منفعتهم، بالضرر الذى أصابه.

(١) أنظر: "التوبيقات الإلهامية" الياى ذكرها ص ٦٤٣

ومما زاد الطين بلة في فيضان تلك السنة أن الأمطار انهمرت انهمارا غير معهود في عموم بلاد مصر السفلى ومصر الوسطى؛ فهدمت ما هدمت، وجرفت ما جرفت، واستمر نزولها بمصر القاهرة وحدها نيفا وتسعة أيام متواليات؛ واستمرت، في ذات يوم منها، تنهل تسع ساعات وست دقائق بلا انقطاع .

على أن كثرة ورود السائحين في هذا العام أيضا، بناء على المحبات والم رغبات التي بذلها لهم (اسماعيل) ، سواء أكانت باقامته المراقص والملاهي التمثيلية بالقاهرة والاسكندرية، أم بالتسهيلات الكثيرة التي أوجدها لتمكينهم من زيارة عجائب القطر، حتى بلغ عددهم نيفا و٦٤٣٢٨؛ وكثرة ما بذلوه من مال عن يد مخفية، عوضا البلاد، الى حد ما، من المضار المتتابة التي أصابتها . ثم عاد النيل فزاد زيادة مخيفة أيضا في سنة ١٨٧٢؛ وبلغ ارتفاع مياهه نيفا وأربعة وعشرين ذراعا فزاد في رؤس صغار الفلاحين والفقراء من الناس . ولكن عدد الزائرين الأجانب وبلغ — ٦٧٧٧٢ — جاء مخففا لشيء من ذلك المصائب . كأن الله ابتلى عباده من جهة ، ولطف بهم من جهة أخرى <sup>(١)</sup> .

غير أن السيل بلغ الزبي، حقيقة، في سنة ١٨٧٤ : فإن الفيضان ما فتى في ذلك العام يرتفع ، يرتفع ، يرتفع ، حتى بلغ نيفا وستة وعشرين ذراعا واثني عشر قيراطا . فتدفقت المياه من كل صوب ، وتبطلت ، وأدركت ذات الأماكن المرتفعة بأصابت القطر كله بمضار جملة . نشأ عنها عسر شديد ، وغلاء فاحش . اضطرا الخديو الى العدول عن السفر الى الخارج ، والاقامة في الاسكندرية لمراقبة خدمة الجسور وصيانتها وترميمها . من جهة ؛ ومنع نزوح الأموال المصرية الى خارج القطر .

(١) "نقد" : "توفيت مدينة" ص ٤٤ - محمد مختار - ش. نصرى .



من جهة أخرى، ببقاء ثروة البلاد فيها . ومما زاد، تلك السنة، في البؤس العام هو أن وزارة المالية قُضرت استيفاء العوائد على سائر الأملاك بمصر والثغور والبنادر والجبالك، باعتبار السنة الهلالية، بدلا من السنة الشمسية القبطية<sup>(١)</sup> .

واستمر النيل على الطغيان في العامين التاليين، ولو أن شدته فيهما لم تضارع شدته في عام ١٨٧٤ ؛ ففى سنة ١٨٧٥ أناف ارتفاع مياهه على أربعة وعشرين ذراعا وأربعة قراريط ؛ وفى سنة ١٨٧٦ على أربعة وعشرين ذراعا وخمسة عشر قيراطا . فزاد الطين بلة ، وحلقات البؤس تعقدا . أضف الى ذلك تعسف وزير المالية فى تحصيل الأموال مقدما ، بدون مبالاة بالمضار المهلكة ، اللاحقة بالفلاحين من وراء إتلاف تلك الفيضانات الثلاثة الطاغية المتوالية جانبا عظيما من مزرعاتهم وعصبولاتهم .

وبينا النفوس، المبتهجة بنكبة اسماعيل صديق ، والمتربة بعدها فرجا ، تنتظر بفارغ صبر أن يعوض الله خيرا ما أصابت به تلك الفيضانات البلاد من ضرر ، ويمن على القطر بنيل محسن ، اذا بفيضان سنة ١٨٧٧ أشمخ ما رآه عهد (اسماعيل) قاطبة ، لعدم بلوغ مياهه سوى سبعة عشر ذراعا وثلاثة قراريط ؛ واذا به لا يكفى لرى جانب يسير من الأطنان . فضج المزارعون والأهالي ؛ وانخلعت قلوبهم وقلب كل ذى مصلحة فى القطر معها ؛ وتوقع الجميع مجاعة لا نظير لها فى العام التالى . ولم تخيب الأقدار السيئة توقعهم . فان نتيجة شح المياه، بعد طغيانها ثلاث سنوات متواليات، طغيانا مدمرا، وإتلافها جانبا عظيما من المزروعات، كانت فى الواقع مجاعة شديدة، انتشرت فى صميم الربوع المصرية وأكلت لحوم البؤساء من الفلاحين وأرباب الحرف، لا بل

(١) أنظر : "التوقيفات الإلهامية" ص ٦٤٦

ذات عظامهم، لا سيما في الصعيد. وكان ذلك لم يكن كافيا لإهلاك الحرث والنسل، علاوة على الزرع والضرع، فأت الذين خلفوا اسماعيل صديق على دفعة المألية من الغربيين قاموا يسلكون مسالكه للأسباب التي سئنها فيما بعد، وأبترؤا من فلاحى القطر الأموال مقدما. فطاررت صرخة التألم فى البلاد قاطبة، ودوت فى مسامع الغربيين أنفسهم، وهم فى عقر دورهم ببلادهم.

فتقرر إرسال مفتشين من الانجليز لاستطلاع حقيقة الحال. فوجدا أن نيفا عشرة آلاف شخص هلكوا من الجوع فى مديريات جرجا وقنا واسنا، وأن الباقين على قيد الحياة، يتغذون بأعشاب برية، وحنالة قصب السكر، وما مائلها من النافه، وأخبرا أن أكبر أسباب البلية إنما هو ابتزاز الأموال من الفلاحين، مقدما، وفى أوقات غير ملائمة ولا مناسبة، واستعمال القسوة فى جبايتها الى حد تجريدهم من مخزوناتهم الطعامة وجوبهم ونقودهم وكل وسيلة تعيش أخرى. ناهيك بفتك طاعون الحمير بمواشيهم وجمالهم.

فهبّت حكومة (اسماعيل) وأرسلت الى أولئك الرؤساء كمية من الخبز يفتاتون بها. ولكن الفناء ما امك يعمل عمله، لا سيما فى الأطفال والشيوخ. حتى لم يعد يبق منهم فى بعض القرى والنواحي إلا القليلون.

فهل من المدهش، بعد توالى هذه النكبات والكوارث "طبيعية على القطر فى مدة (اسماعيل)، أن يظهر الريف، لا سيما فى الوجه القبلى، فى مظهر البؤس الذى وصفته اللىدى دف جوردون فى رسائلها، و"أى تدى الى تخيم كربة على وجوه الفلاحين،

(١) أطر: تقرير انزعوع مر سير كسدريرد وزير سية مصرية فى سنة ١٨٧٨، وانظر:

"مصر فى عهد اسماعيل" لمؤكرب من ٢٤٨

كالتى رآها بعضهم<sup>(١)</sup> ضخمة عليها منذ سنة ١٨٦٦ ؟ هل من المدهش ، والناس فى الشرق ماقتوا ميالين الى الاستبشار بملوكهم ، أو التطير منهم ، حسباً يرونه ، فى آباءهم ، من بواعث على الرضاء والهناء ، أو من موجبات للخراب والشقاء ؟ هل من المدهش أن الكثيرين ، من الذين عاشوا فى تلك الأيام ، لم يستطيعوا ذكرها إلا بشر ، وبإظهار تقمئتهم عليها ، وهم — لابتعادهم عن الأشعة المنبعثة عن ولى النعم — لم يتمكنوا من التأثير بنعم هذه الأشعة ، وإنما تأثروا فقط بتلك الكوارث الطبيعية المتعاقبة المتتابة ؟ أو ليس من المدهش بالعكس ان (اسماعيل ) ، بالرغم من كل موجبات الأكدار هذه ، استطاع أن يضع فى سنى ملكه البهجة والسطوع اللذين وصفناهما فى فصل سابق ؛ وأن يجعل تلك السنين عبارة عن سلسلة أفرار ومواسم انتفاع عام لا انقطاع لها ؟ وأن لا ينتكب ، على الأخص ، عن العمل على تنفيذ الخطة السامية التى وضعها لنفسه ، على كثرة ما تستدعيه من نفقات ، وبالرغم أيضا من العقبات التى أوجبتها ، على غير انتظار ، تبعية مصر للدولة العثمانية ؟

أما وقد تكلمنا عن الكوارث الطبيعية ، فلتكلم الآن عن هذه العقبات ولو بإيجاز .

— — —

(١) أنظر : "كتاب مصر" لسيورويه ص ١٦٢ طبعة باريس سنة ١٨٧٧

## الفصل الثاني<sup>(١)</sup>

### الحملة المصرية المرسله مساعدة لتركيا

وأثبتت عمرا بعض ما في حوائجي \* وجرّته من مرة ما أتجمع

#### ١ - حملة العسير

ما ارتقى (اسماعيل) العرش إلا وناداه من الأستانة أن « أرسل قوة الى بلاد العرب لمساعدة القوات العثمانية المقاتلة هناك على إخماد الثورة المنتشرة فيها ! » .  
وبلاد العرب ، منذ أن امتدّ ظل سلطة الدولة العثمانية عليها في أيام سليمان القانوني الفخيم حتى الحرب العالمية الأخيرة ، ما فتئت تتورّع على حكم بني عثمان ، بين حين وحين ، وتكلفهم عناء شديدا في اعادتها الى مظال السكينة والخضوع .

فأرسل (اسماعيل) ست أوط كاملة العدد والعدة الى درجة غير معهوده ولا متوقعة من مصر في ذلك الوقت ؛ وجعل أجور رجالها وضباطها ضعف ما كانت عليه ؛ واعنى بصرفها لهم في أوقاتها المعينة ؛ وتسدّد في عدم التقير عليهم في المآكل ، مع الالتفات الى جودتها ؛ وفي وجوب الانتباه التام الى الوقايات الصحية .

فكفى مجرّد ظهور تلك الجنود بيهبتها المنظمة ، وعظمتها الهائلة بالعسير ، خلل للثأرين على الاثابة الى الرشد والخضوع الى الدولة .

(١) "هم مصدرها مصر : "مصر في عهد سمعين" م ١٢٠٠ و "منتحدث احرف" لأحمد ورس لشديق .

(٢) "نصر : "مصر في عهد سمعين" م ١٢٠٠ و "منتحدث جوف" لأحمد ورس لشديق ج ٥ ص ١١

فأرسل السلطان عبد العزيز، في شعبان سنة ١٢٨٢، خطا همايونيا الى (اسماعيل) يستكره فيه، هذا نصه كما عثرنا عليه في منتخبات الجواب ج ٥ ص ٧٨ : « ان الإقدام والمساعي المصروفة منكم، لبقاء توجهنا اليكم، واستمرار حسن ظتنا القديم فيكم، انما هو لمحبتكم واستقامتكم الذاتية التي أتممتصون بها، ومحبولون عليها؛ وذلك هو المستحسن لدينا دائما. وهذه الميزة قد أكد اعتمادنا عليكم ووثوقنا بكم بزيادة ما وقع منكم من الهمة والغيرة بخصوص اندفاع مسألة عشيرة العسير المهمة، من دون حرب. جعلنا جناب الحق، في سائر الأحوال، مظهرا لتوفيقاته الآلهية آمين » .



## ٢ - الحملة الى كريت

الحملة الى كريت

وفي سنة ١٨٦٦ شبت ثورة عامة في كريت - وكريت أيضا ما فثت، منذ أن أخضعتها جنود محمد الرابع في سنة ١٦٦٠، قائمة على الدولة العثمانية، ثور الميزة بعد الأخرى، لتخلص من نيرها الأجنبي الثقيل - فلما أعيت الباب العالي الوسائل، تذكر أن جنود (محمد علي)، في الحاققة الثالثة من القرن، كانت قد تمكنت، دون الجنود العثمانية، من اخضاع ثوار تلك الجزيرة، مقابل تهليل أمير مصر زمام ولاياها. فأرسل يطلب من (اسماعيل) الاقتداء بجمه العظيم، وانجاد الدولة بفرقة من جنوده البواسل .

وكان (اسماعيل) قد أقبل يخابر السلطان في أمر تغيير مجرى الوراثة المصرية؛ فعز عليه أن يرفض الاجابة، خوفا من تغيير الخواطر بالأستانة عليه؛ مع أن الفرمانات لم تكن لتلزمه على المساعدة، في مثل تلك الأحوال، ولا كان لمصر مصلحة في تصحية أولادها، وبذل أموالها في سبيل الدفاع عن تركيا بدون فائدة .

بفهم، اذا، نيفا وخمسة آلاف جندي تامى العدد تجهيزا عظيما، وعقد لواءهم  
لشاهين باشا - وكان من رجال الحرب المشهود لهم - وأرسلهم لانجناد الجنود  
العثمانية التي كان الثوار قد ضيقوا عليها المسالك والمنافذ، لا سيما بعد أن خابت  
مساعي مصطفى باشا الكردي المرسل اليهم في أول أمرهم من لدن الدولة ليجاملهم،  
حقنا للدماء. ومصطفى باشا هذا هو الذي عهد اليه (محمد علي) العظيم في سنة ١٨٢٢  
أمر إطفاء الثورة في تلك الجزيرة عنها، ثم عاد بعد احدى عشرة سنة وانتدبه مرة  
أخرى للغرض عينه، وجعل عساكر مصر كلها هناك تحت امرته. فأعاد السكنة الى  
نصابها، وبقي واليا على الجزيرة من قبل العاهل المصري لغاية سنة ١٨٤١ وهي السنة  
التي عادت الدولة العلية فيها الى تولى أمر كريت بنفسها، عقب الفرمانات المشهورة.  
فما نزل الجنود المصريون الى سواحل الجزيرة النائرة إلا وجعلوا ثوارها يتسعون  
بشدّة وطأتهم عليهم، ويدركون الفرق ما بين أولاد النيل البواسل، حينما تكون  
كتائبهم ومجاملهم منظمة، تامة المهمات، وبين سراذم الباشبوزو 'المجموعة بدون  
نظام من كل فج عميق'. فساقوا طوائف النافرين أمامهم. وتوغلوا في داخلية الجزيرة،  
حتى تمكنوا من فصل بعض فرق الأعداء عن محيطهم منهم. وأوقعوا بهذا جيش  
عينه، بالقرب من أرقاذي. وضربوه هزيمة نكراء لها أركان كريت بسرها، وخيل  
معهما للأعداء أن الثورة قد فُضي عليها.

فأرسل (اسماعيل) الى جنوده البواسل نهائيه انخاصة محزنة بقية عبد الله بك فكري  
(الذي أنعم عليه في بعد بتيبة الميرغرين. وعرف باسم "عبد الله بك فكري"). صاحب  
كتاب "لقونك بمكرية" - وكان حينئذ في طرده من تحرير وتحريره. وانا لا نرى بأسا من إردده هنا - لانه على ما كان نفوذ مصرين من رتبة ضرب

واعجاب في القطر؛ وعلى الفرق بين انشاء المراسلات في مصر، وانشائها في الأستانة: «الى من باثروا وقعة أرقاذى من الضباط الجهادية، وأفراد العساكر المصرية، سلام من الله وتسليم، ورضوان كريم، يهدى لأؤلئكم وآحرم ويسدى لأموركم وأمركم. لا زلتم محفوفين من الله بنصره، محفوظين بأمره، غالبين على عدوكم بقهره، متقلبين في نعمته وبره؛ ولا انكثت عزائمكم في كروب الحروب عزائم، وصوارمكم في قطوب الخطوب بواسم، وأعلامكم للنجاح والتمكين علام، وأيامكم للفتح المبين مواسم، ورياح القهر والدمار على عدوكم سمائم، ونسبات النصر والفخار في رواحكم وغدوكم نواسم! وبعد فما زلت أشوق من أخبار شجاعتكم ما يسر الخواطر، وأتسوف من آثار براعتكم ما يقر النواظر، وانقا بعزمكم وحنكم في المضائق، مبتهجا بما أبدىتموه من حسن السوابق، حتى ورد "خابور الشرقية" من طرف حضرة الباشا فاطر الجهادية بيوميات الوقائع العسكرية، مشتملة على وقعة أرقاذى وتفصيلاتها، وما كان من رسوخ أقدامكم وثباتها، واقدامكم في جهاتها، واقتحامكم مضائق حصونها واستحكاماتها، وتسجير مستعصماتها، وتدمير أشقياء العصاة وكلماتها، حتى زلزلت صياصياها، وذللت نواصياها، وددا لكم قاصيا، ودان عاصيا. فهكذا تكون رجال الجهاد، وإبطال الجدل والجلاد، وهكذا تفتح الحصون، ويبرز سر النصر المصون؛ وفي ذلك فليتنافس المتنافسون. فقد أسفر لكم، بحمد الله، وجه التاني. وأمر فيكم، بعون الله، عرس الأمانى؛ وأيدتم ما نبت للعساكر المصرية، من حسن الشهرة في الأمور العسكرية. فحصل لي من الأانس والسرور بهذه البشارة، ما لا تعدر الألسن أن تصف مقداره، ولا يوسع له مجال الاشارة؛ ونأيد فيكم حسن أنظارى وظهرت ثمرات أفكارى؛ وتحققتم أنكم بعد لأن. بعون الله الكريم، لا تزالون عن هذا الطريق القويم، ولا تزالون في تأييد ما لكم

من المجد القديم . وقد شاع حديث نصرتم بين الأهل والديار ، وسارت الركان بحاسن هذه الأخبار ، كما نقلته صحائف الوقائع الى جميع الاقطار . فانشرت صدور أهلكم واخوانكم ، وفرحت بكم جميع أهل بلدانكم ، وابتسمت نفور أوطانكم ، واقتخرت بأحاديث شجعانكم ، وارتاحت أرواح الشهداء من أقرانكم . والمأمول في ألطاف الله العلية ، وبركات السلطنة السنية ، ثم في حميتكم المالية ، وغيبتكم الوطنية ، أن يزول حال الاختلال عن قريب ، وينتهي أمر القتال والحرب ويطيح بالجميع ، ويسهل كل صعب منيع ، وتعودوا لوطننا العزيز ، ظافرين بالنصر والتعزيز . وقد قرب حصول الأمل ، ونجاح العمل ، ومضى الأكثر وبقى الأقل ؛ والحرب للرجل العسكري ، والبطل الجري ؛ سوق عظيم ، وموسم كريم ، تسترى فيه غوالى المعالى ، بأعلى العوالى ، وتنال فيه منازل الأكارم ، فى ظلال السيوف الصوارم ، ويدرك الفخر الصادق ، بمرامى المدافع والبنادق . وقد علمتم أن الشجاعة تبلغ الآمال ، ولا تقصر الآجال ؛ كما أن الجبن يورث العار ، ولا يؤخر الأعمار ؛ وانما هى آجال محدودة ، وأنفاس معدودة ، ولا تغبل التغيير ، ولا التقديم ولا التأخير . والشجاعة صبر ساعة . ثم ينكشف الغبار ، وتسفر الأخبار ويتناقل حديث الشجعان . ويجلد فى نواريح الزمان . فدوموا على إبداء الاجتهاد ، وقوموا بأداء حقوق الجهاد ؛ واثبتوا على الشجاعة والإقدام . وثبات القلوب والإقدام . وأنجزوا بمعونة الله ، تمام هذا المرام ، وكما جؤدتم براعة المطلع فاحسوا براعة الختام . . .

غير أن الدهر لم يحقق هذه الأمانى . ولا ما التهببت بتصور وقوعه الخيلاب والأحلام . فان النوار . كأن كل واحد منهم ألبؤس القديم . . . كادت تطرحه

(١) "ألبؤس" فى ميثونوبية ليون كان تيد ، جدرين دؤرس دمه حبه وحد ولقد رص استمد من لارص أمه قوة جديدة فقتله "مركمى" . . . ربه من دؤرس . وصمته به به درعبه غريبين . جمع مسمر .



الشجاعة المصرية أرضا إلا ونهضوا مستمتين من روح وطنيتهم قوة جديدة وبأسا أجد، وعادوا الى القتال والجلاد، عودا أشد مما كان .

وبما أنهم إنما كانوا يقاتلون ابتغاء الحرية الثمينة ، ورغبة في تخلص بلادهم من نير أجنبي لم يكن ثقيلا فحسب ، بل كان ظالما ، ومدمرا مخربا ، وأما المصريون فانما كانوا يقاتلون للفخر والشرف ليس إلا ، وبما أنه لا بد لمن قاتل في سبيل الحرية والوطن أن يتصر في نهاية أمره على المقاتل لحض الفخار أو لتوطيد دعائم الظلم ، فان الكريتين ما لبثوا أن اغتصبوا الفوز من أيدي جنودنا ، وقهروهم ، ودحروهم ، وما فتئوا يزحزحونهم عن المعقل تلو المعقل ، والموقع تلو الموقع حتى أجلهم الى الساحل ، وهتدوهم بطرحهم بحرا .

ولم يكن (اسماعيل) ، في صميم قلبه ، راضيا عن موت بنيه المصريين ، في تلك الجزيرة ، إكراما لعيون الأتراك ، لا سيما وأنه كان يكره — وهو الساعى الى الاستقلال عن تركيا ، والعامل على تحقيق ذلك المسعى ، بما في وسعه من الجهود — أن يكون آلة للبطش بقوم يسعون سعيه ، ويعملون عمله . ولما كان من جهة أخرى قد قضى لبانته من الأستانة ، ونال فرمان تغيير مجارى الوراثة ، وفرمان منحه لقب خديو السلطاني ، فانه أصدر أوامره الى شاهين باشا بالعود بالحلة المصرية الى ديارها ، ولم يبال بمطالب عالي باشا ، الراضب في بقاء أولئك الجنود في الجزيرة ، ريثما يرسل اليهم مددا عثمانيا يمكنهم ويتمكن معهم من إعادة الكرة على الثوار وإنقاذ أنفاسهم . ولا غنى بالعداء الذي أثاره رفضه تلك المطالب في صدر مبديها .

على أن ثورة كريت دامت بضع سنوات . وشعر (اسماعيل) فيما بعد ، لا سيما عقب انخزال فرنسا في حرب السبعين أمام ألمانيا ، بوجوب العود الى مجاملة

تركية : فأرجع جزءا من تلك الحملة الى كريت إرضاء لمالى باشا عينه ، ليحمله على تجنب معاكسة مشروع الاصلاح القضائى ، وعلى التساهل فى منحه الامتيازات الملكية الجديدة التى أقبل يطلبها .

وقد قرأت فى كتاب الانجليز والفرنساويين بمصر للسيد اشيل بيوفيس ، طبعة باريس سنة ١٩١٠ ، أن محمود سامى البارودى باشا — وكان ( اسماعيل ) قد توجه من إحدى غادات قصوره الألف بجمالاً — خنق فى سنة ١٨٧٢ زوجته ورجلا من أرباب الموسيقى لأن هذا الآلافى كان مغرماً بالزوجة ، فاستولت حى الغيرة على البارودى فخنق الزوجة وخنق معها معها ، فأثار بذلك غضب ( اسماعيل ) عليه وأراد نفي المجرم الى السودان ، أى الى القطر الذى لم يكن أحد يعود منه ؛ ولكن أصدقاء البارودى توسطوا له ؛ فاكتمى ( اسماعيل ) بارساله الى كريت ، حيث كانت الكتائب المصرية تقاتل الثوار ، وأوصى بأن لا يعنى من المأموريات الخطرة ؛ ولكن محموداً ، بالرغم من ذلك ، عاد سليماً من تلك الحملة . ثم تمكن من استعادة رضى مولاه . والتزوج بأحدى غانيات البيت اليكنى الرفيع العاد . فهل كانت كريت . فى فكر ( اسماعيل ) . منذ لم يعد فى الامكان التخل عن مساعدة السلطان عليها ، قد أصبحت " فازوغلى " نانية ؟



### ٣ — الحملة الى البلقان

الحلة الى بلقان

ما فتئت شعوب البلقان ، منذ أن ظهرت روسيا على تركيا . بعد بهرس الأكبر ، متحركة ، نائرة على الحكم العثمانى : ( أولاً ) لاختلاف الدين ؛ و ( ثانياً ) لاختلاف العقيدة بينها وبين حاكميه ؛ و ( ثالثاً ) رغبة منها فى " الاستقلال " . وم فتئت روسيا تساعد كل حركة ونورة فيها ، تارة فى السر وبدسائس خفية . وطوراً جهار وبحرب عون .

فلما كانت سنة ١٨٧٥ ، دفعت بالصرب والجبل الأسود الى مقاتلة دولة بنى عثمان لأسباب لا محل لذكرها هنا ، وكانت الدولة العثمانية قد رأت من انصياع مصر لمساعدتها في العسير وكرت مسوغا لمطالبها بأولادها ، ليقوموا في ميادين القتال مقام بعض أولاد تركيا أنفسهم ؛ ويضحوا بأموالهم وأعمارهم في سبيل خدمتها . فبعثت الى (اسماعيل) تطلب منه المساعدة والإنجاد .

ولكن (اسماعيل) كان منشغلا في تجهيز الحملة الى الحبشة للأخذ بنار أرندروب ورجاله ، وغسل عار الكسرة التي أصيب بها . فاتخذ من ذلك مسوغا ومبررا للاعتذار عن إجابة طلب الباب العالي — ولم يكن يميل في صميمه الى إجابته ، لا سيما وأنه لم يعد له لبانة لديه ، وكان قد سحب جنوده من كريت عقب ان هدأت الثورة فيها . على أن أعداءه والراغبين في تعكير ماء الصداقة بينه وبين تركيا أخذوا يذيعون أنه انما يدير حملته على الحبشة ، ليتنزع بها الى التنصل من ملية طلب السلطان .

ولكن روسيا ما قتلت أن خاضت بنفسها غمار الحرب مع تركيا ، بعد إخلاد الصرب والجبل الأسود الى المسالمة والسكينة ؛ وتدفقت جنودها الى الحدود ، وتعدتها في سنة ١٨٧٧ . وكانت ثورنان تركيتان متتابعتان قد تلتا عرش (عبد العزيز) فعرض (مراد الخامس) ابن أخيه ، وحليفته ، وأجلستا مكانهما ( عبد الحميد الثاني ابن عبد المجيد ) .

فبعث هذا من فوره الى (اسماعيل) بطلب منه ارسال القوة المصرية التي تقتضيها نصوص الفرمانات الى محاربة العدو الوراثي ، بجانب الجنود العثمانية . ولكن تلك الأيام كانت بدء الأعاصير المسالية على القطر . فاعتذر الخديو عن تلبية الطاب بمجزه عن القيام بمصاريف تعبته الحملة ، وإقامتها بميادين القتال ، ودخولها الفعل في المعمان .

فأبى الباب العالي قبول عذره، وتشدّد في طلبه .

فعرض (اسماعيل) ارسال الجنود، على أن تتولى الدولة العثمانية أمر الاتحاق عليهم في التعبئة والسفر والاقامة . فرفض الباب العالي ذلك أيضا، وأمر الخديو أمرا صريحا بتعبئة فيلق مؤلف من اثني عشر ألف جندي، تسمى المعدات وآلات الحرب، وارساله حالا، على نفقة الخزينة المصرية، الى ميدان القتال. وهدده، إن لم يصدع بالأمر، بدون أقل تأخير، بارسال مدزعات عثمانية، تحت قيادة هوبرت باشا، الى المياه المصرية، لإجباره على الطاعة<sup>(١)</sup> .

فاضطر (اسماعيل) الى استدعاء مجلس النواب، واستئذانه بربط صرية جديدة على كل فدان، قدرها عشرة قروش صحيحة، تدعى "ضريبة الحرب"، وتتفق على تعبئة الحملة وتفسيرها، واقامتها في مواطن الطعان . ولما وافق المجلس على ذلك، أعدت القوة المطلوبة، ووضعت تحت قيادة الأمير حسن باشا . وأرسلت الى فارنا على السفن الخديوية، يحرسها اسبيل عثمانى؛ بعد أن دفعت مرتبات ستة برمنها كانت متأنرة للهندسين الغربيين المتولين زمام تلك السفن . حملهم على الإفلاع عن اعتصاب لجأوا اليه لنيل دفعها، وهددوا به بتعطيل سير خلة<sup>(٢)</sup> اني مقرها .

ولسنا نرى لوصف تلك الحملة خيرا من يرد ما كتبه عنها مراسلا جريدتي "الخورنال دى ديباه" و "الريبيك فرنسي" (جريدة المرافعات وجريدة اجمهورية فرنساوية)، المرافقان لجيوش تركيا في تلك الحرب .

قال المراسل الأول: "مراسل "الخورنال دى ديباه": "إن لعمرك لمصرية تمة المليس والهندام والتجهيز طرا ينسهم حمراء وسرهم زرقاء كلون السماء . وبطلوناتهم

(١) أصر: "مصرى عهد اسماعيل" - مكتبة ص ٢١٣

(٢) أصر: "تحت يده وصحيحة عيه .

كذلك ؛ إلا أنها ملفوفة من الأسفل داخل "تزالك" بيضاء ؛ وكلهم مسلحون ببنادق رمنجتن ؛ ولا شك في أن ضباطهم أرقى في معلوماتهم من الضباط الأتراك ؛ وأما جنودهم فلا سبيل إلى قياسهم بجنود الترك . فالطابع الفلاحى ، بآفته الأتقى عند قتله والمفطوس عند قاعدته ، سائد على مجموعهم ؛ ومعظمهم ذووقامات مرتفعة ؛ ومع ذلك ، فهم لطاف المعشر ، ضاحكو السن ، وسمياء الأطفال على وجوههم ومشيتهم . وهم في الواقع أحداث في مقتبل البقاعة ؛ لم تنبت بعد شواربهم ولحاهم ؛ ولا ينتظر من ضالة صدورهم أن يكونوا أبطال هيجاء يستطيعون احتمال مصاعب الحروب .

وقال مراسل "الريپليك فرنسي" : «وكان قد وصل إلى قارنا ، منذ بضعة شهور ، على مرآكب حربية فائقة ، بضعة آلاف عسكري صفار ، خفيفي الأرواح ، وجوههم كلون الشوكولاتة ؛ ولباسهم أزرق سماوى . وكانوا من لطف البزة ، وحلاوة الشمائل ، وظرف الهندام ، بحيث أن المرء كان يشتهي أن لا يقع مطر لثلا يذيبهم كسكر . وكان يستلفت الأنظار فيهم أن بنادقهم كانت صغيرة وظرفية ، ومدافعهم صغيرة وظرفية ، والمناديل التي يتفون فيها صغيرة وظرفية ؛ وأنهم كانوا تحت إمرة أمير بديع الظرف ، يحيط به أركان حرب كلهم ظرفاء ، حتى إنه كان يخيل للناظر إليهم أنهم خارجون من حلب لعب ، مصنوعة في الغابة السوداء . فيتصور بسهولة أن مثل تلك الجنود الحلوة الشمائل لم تكن معدة لتساطر العثمانيين مشقات الحروب ، ولا لخوض غمارها ؛ لأن مظهرها لم يكن يصح أن يجعلها لها ؛ إلا إذا صح أن تكون سيدات قيقات ، كيسات ، مجعولة لحراثة الحقول ! »<sup>(١)</sup>

(١) أنظر : كتاب "الروس والأتراك" حرب الترق المطبوع بباريس سنة ١٨٧٧ بمطبعة مانسو

ولكن الجند المصري، بخلاف ما كان يتوقعه ذاتك المراسلان، خاض غمرات الحروب وشاطر العثمانيين سعيها وطيها، لا سيما في وقعة (بوب كوى) .

فقد كان قصد القيادة العثمانية، من قذفها بمجنح الجيش التركي الأيسر الى مهاجمة الروس في تلك الوقعة، جعل رجوع هؤلاء من الطريق، الماضية من (بوب كوى) الى (بيلا) عن سبيل (أوباكا) و (كرپتسى أورنجيك) و (سنان كوى)، متعذرا، بل محالا، ومنعهم بذلك من الحقوق بالفيلق الروسى الثانى .

ولما كان لأمير حسن حائرا "محفوظية" السلطان الكبرى، علاوة على كونه ابن أمير مصر. ومن ضباط الجيش الألمانى، فان محمد على باشا، قائد عموم القوات العثمانية، لم يتردد لحظة فى تسليمه قيادة ذلك الجناح . على أنه كان يأمل أن يتقلد الأمير الشاب، الغير زائد عمره على ثلاثة وعشرين عاما، عن الإمرة الفعلية، للقائد المحنك، الجنرال صالح باشا .

وكان غرض صالح باشا هذا دحر الروس من (بوب كوى) . بينما تقووه فرقة الجنرال ثابت باشا، المعسكة على الأعالي، (بين بكيرين بنى كوى) (وقره حسن كوى) .

بتهديد خط الرجعة عليهم من (بيلا) . وقذفهم على طريق (ترنوفتا) .

فى الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم السادس من سبتمبر هاجم صالح باشا (بوب كوى) بعنف، وسلط بطارياته على القرية، فتناوت متذوفاتها صفوف البيادة الروسية، وفتكت بها فتكا ذريعا . وزحفت انبيادة اتركية فى الوقت عينه، تحت حى المدفعية، بنظام حسن الى (بوب كوى) من ايتين ومن "شمال" فاضطر العدو أن يتقهقر الى وراء القرية، وأخذ ينسحب من (بوب كوى) . كما انسحب

من (قره حسن) . ولولا أن الأمير حسن أوقف القتال في ذلك الوقت ، لأسباب لا نعرفها ، لحل بالروس مصاب جلل .

وفي اليوم التالي ٧ سبتمبر، شرع الروس ينسحبون من (بوب كوى) وضواحيها ويتقهقرون الى (بيلا) . وإذا كان لدى صالح باشا كل ما يلزم لينقض على مؤخرتهم ، ويصيبهم بأذى بليغ ، أقبل يجهز الهجوم . فأمر الأوط بالاستعداد للزحف ، والمدفعية بالاستعداد للضرب . ولكن الأمير حسن ما فتى مترددا ، يأبى مفارقة مواقع سارنا سوفلار ، لاعتباره إياها في منتهى الجودة ؛ وأسفر تردده في نهاية الأمر عن منعه كل إجراء وهجوم . فتمكن الروس من الانسحاب ، بسلام وطمأنينة ، الى (بيلا) ، بأسلحتهم ومهماتهم . ولكن الجند التركي طفق يتأمل ، وأخذت السخيمة تغل في صدره ، كلما حملته بدايته الفطرية على أن يتساءل لماذا يمنعه قواده من الانقضاض على العدو المنهزم<sup>(١)</sup> .

على أن التاريخ لا يدري ، لغاية هذا اليوم ، ماهى الأسباب التى حملت الأمير حسن على سلوك المنهج الذى سلكه ؛ لا سيما أن الجنود المصرية ، وهو على رأسها ، أثبت فيما بعد بلاء حسنا فى سلسلتها وغيرها ، وما قتلت تقايل ببسالة الى أن وضعت الحرب أوزارها ، فعادت الى أوطانها<sup>(٢)</sup> .

وقد كلفت هذه الحملات المصرية الثلاث المرسلة الى الخارج بناء على دعوة الباب العالي نيفا وثلاثة ملايين من الجنيحات على الخزينة المصرية ، فى وقت كانت البلاد فى أشد الاحتياج الى تلك النقود .

(١) أنظر : كتاب "الروس والأتراك" حرب الشرق المطبوع بباريس سنة ١٨٧٧ بمطبعة مانسو ،

ج ١ ص ٤٦٨ وما يلحق .

(٢) ربما كان ، فيما تقرأه فى كتاب "حياة البلاط بمصر" لبتلر ، ص ٢٠٨ و ٢٠٩ ، شبه لإمالة

الثام عن بعض تلك الأسباب .

# الجزء الرابع

---

السحاب في السماء



## الجزء الرابع

### السحاب في السماء

إذا تم أمر بدا قصه \* توقع زوالا إذا قيل : تم !

#### إجمال

ان تنفيذ الخطة التي رسمها (اسماعيل) لنفسه، يوم ارتقى عرش جده وأبيه،  
بالكيفية التي شرحناها في الجزء السابق ، استلزم مصاريف جمة للتمكن من إزالة  
جميع العقبات - أيا كان نوعها وسببها - من الطريق المطروقة منه .

فمسألة ترعة السويس وأشغالها كلفت الخزينة المصرية والشعب المصري، أولا  
وآخر، نيفا وسبعة عشر مليونا من الجنيهات بما في ذلك نفقات الاحتفال بالفتح .  
والترع ١١ ففورة كلفت ثلاثة عشر مليونا تقريبا .

والسكك الحديدية الممدودة، بما فيها سكة حديد السودان، كلفت ما يقرب من  
ثلاثة عشر مليونا ونصف .

وميناء الاسكندرية كلفت ما يقرب من ثلاثة ملايين .

وأحواض السويس كلفت ما يزيد على مليون ونصف .

والتلغرافات والقنارات معا كلفت فوق المليون .

والشركة الزراعية المنشأة لترويح الزراعة المصرية وما مثلها كلفت مليونين .

وجلب المياه الى الاسكندرية وتوزعها عليها كلف نحو نصف مليون .  
 والمباني والتحسينات والانشاءات الأخرى ، من أحياء ومسارح وغيرها ، بمصر  
 والاسكندرية ؛ وتنوير البلدين والسويس بالقاز — كل ذلك كلف ثلاثة ملايين .  
 والنجارى المنشأة كلفت مليونين وأكثر .  
 وإبورات السكر والورق وخلافها وتأسيس العزيرية كلف نيفا وستة ملايين .  
 والسفن الخديوية ومراكب بخارية أخرى كلفت مليونا ونصفا تقريبا .  
 ومشتري البوسنة والمكتبة القاضية كلف نحو مائة ألف جنيه .  
 وطاعوا المواشى والخيول ، والغلاءات المتتابعة ، حملت الخزينة المصرية خسارة  
 قدرها أربعة ملايين تقريبا .  
 وديون القرى استغرقت نيفا ومليونا .  
 وصرف على تحسين الجيش ومشتري مدافع وبنادق له مليونان .  
 وأنفق على حملتى الحبشة وحملات السودان مليونان وأكثر .  
 وأنفق على الحملات المرسله الى الخارج لمساعدة تركيا ما يقرب من ثلاثة ملايين .  
 وأنفق على المدارس ما يزيد على ثلاثة ملايين ونصف .  
 وبلغ ما خسرت الخزينة بسبب قطع الحواجز لإيقاد أضيان الفلاحين من الفرق  
 مليونا .  
 وزادت الخسارة الناجمة عن شركة البواخر السيلية على مائة ألف جنيه .  
 ودفع ، للحصول على فريدهان تغيير مجارى الوراثة . حسب تقدير المؤرخ الألماني .  
 فون ها استفان ثلاثة ملايين .

وقدر بعضهم مدافع لرجال الأستانة والسلطان ، وما صرف في ولائهم وهدايا لهم ،  
للحصول على باقى الفرمانات وامتيازات الاستقلال الداخلى التام المذكورة فى سياق  
حديثنا السابق ، ما يقرب من سبعة وثلاثين مليوناً . فاذا استعظمنا المبلغ ، وأنقصناه ،  
فلن يكون ما صرف فى هذا السبيل أقل من ثلاثين مليوناً .  
فجموع ذلك مائة وثلاثة عشر مليوناً وسبعائة ألف جنيه .



وربما أفاد هنا أن نضع أمام أعين قرائنا ، إزاء هذا المبلغ الجسيم ، المقارنة الآتية  
بن حالة القطر العمومية حينما ارتقى (اسماعيل) عرشه ، وبينها حينما تخلى عنه :

سنة ١٨٧٩	سنة ١٨٦٣	
فد	فد	
٥٤٢٥٠٠٠	٤٠٥٢٠٠٠	عدد الأطنان المزروعة فى القطر ... ..
جنيه	جنيه	
٥٤١٠٠٠٠	١٩٩١٠٠٠	قيمة الواردات ... ..
١٣٨١٠٠٠٠	٤٥٤٠٠٠٠	» الصادرات ... ..
٨٥٦٢٠٠٠	٤٩٣٧٠٠٠	» الإيرادات ... ..
عدد	عدد	
٤٨١٧	١٨٥	المدارس ... ..
١١٨٥	٢٧٥	أميال السكك الحديدية ... ..
٥٨٢٠	٦٣٠	» الأسلاك التلغرافية ... ..
٥٢٠٠٠	٤٤٠٠٠	» الترع ... ..
٤٠٨	١٠	الكبارى ... ..
١٨	١	المنارات ... ..
٥٥١٨٠٠٠	٤٨٣٢٠٠٠	السكان ... ..

وذلك علاوة على ما لم يكن له وجود بالمرتبة فأنشئ مما ورد ذكره آنفاً .



وإذا أضفنا الى المنصرف مبلغ ١١٥٨٥٠٠٠ جنيه الذى دفع جزية الى حكومة  
الأسنانة من الخزينة المصرية فى سنى (اسماعيل) الست عشرة كان جميع المنصرف  
من (اسماعيل) على الشؤون المصرية البحتة ، وفى مصالح مصر المحضة ، مبلغا يزيد  
على مائة وخمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات .

وبما أن عموم إيرادات القطر المصرى ، فى تلك السنوات الست عشرة ، انما بلغت  
مائة وستة عشر مليوناً ، باعتبار سبعة ملايين ومائتين وخمسين ألف جنيه سنوياً  
على المتوسط ، وهو متوسط مبالغ فيه ، فاذا استزلنا منها عموم المنصرف على الادارة  
المصرية وفى شؤون الحكم فى تلك المدة عيناها — وهو أربعة وستون مليوناً وستمائة  
ألف جنيه ، باعتبار ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف جنيه سنوياً ، لا أربعة ملايين ، كما  
تقرر السير كيف الآتى ذكره فيما بعد — فان الصافي الباقي من تلك الإيرادات لا يكون  
إلا مبلغ اثنين وخمسين مليوناً من الجنيهات وهو قيمة ما دفع للأسنانة فقط — أى  
أن هذا الباقي يقل ثلاثة وسبعين مليوناً عما صرفه (اسماعيل) !

ولكنه كان لابد من صرف ذلك المبلغ . بل وأكثر منه أيضاً — لو أمكن الحصول  
عليه لتحقيق الخطة التى رسمها الأمير المصرى لنفسه ، لا سيما وان جوف الأسنانة  
لم يكن ليشبع .

فاضطرت ، والحالة هذه ، الى الاستدانة والاقتراض .

ولما كانت مصر من أغنى بلاد الأرض ، وكان المشهور عن الأمراء الشرقيين .  
عموماً ، عدم التدقيق فى المحاسبة . وعن (اسماعيل) ، على الأخص ، سعة سماحة

الكف ، وعظم كرم النفس ، فان المالين الغربيين ، لا سيما اليهود ، أظهروا من الاستعداد لإجابة جميع طلباته أغرب ما يتصوره الانسان . بل بالغوا ، في بادئ أمرهم ، في إغرائه على الاستدانة منهم الى حد من المرغبات والمحبات يكاد لا يتخيله التصور: فتلا الاقتراض منهم الاقتراض ، و(اسماعيل) في تلهبه الفائق لتحقيق أمنياته السامية لا يفكر في أن يعمل للأعباء المالية ولكيفية تراكمها على ساعديه حسابا ؛ ولا يرى من نفسه ميلا مطلقا الى تقدير عواقبها ، بفعل تربيته ومنهته ومركزه . فاستمر يجرى في سيره السريع ، وعيناه غير شاخصتين إلا الى المرمى الفخم الذى كان سيره يذنيه منه ؛ ولا يهمه من أمره إلا أن يرى الذهب ، الذى هو فى حاجة اليه للوصول الى ذلك المرمى ، طوع بئانه دوما .

على انه ليس أدل على معرفة مقدار المنافع والفوائد التى أصابها من جراء ذلك وسطاء الاقتراض ، من أن نذكر ما حكاه فرديناند دى لسبس عن نفسه حينما أراد فتح الاكتاب بشركة ترعة السويس . قال : « كنت محتارا فى أمرى . فقال لى بعض الأصدقاء: اذهب الى روتشلد وهو يريحك . فعملت بنصحهم ، وذهبت الى ذلك المالى . فقال لى : أجل ، اذا شئت فتحت سلك الاكتابات فى مكتبي . فسأله وماذا تطلب منى ؟ قال : ياسلام ! أرى انك لست رجل شغل . ماذا أطلب منك ؟ المعروف المتفق عليه ، أى خمسة فى المائة . قلت خمسة فى المائة على ثمانية ملايين ، هذا ينتج أربعائة ألف جنيه . كلا . كلا ياسيدى . انى أفضل أن أؤجر محلا بستين جنيها وأباشر شغلى بنفسى .<sup>(١)</sup> »

(١) أنظر : "مصر" لمالوف ص ١٣٨ حاشية ٥٥٢

وليت الوسطاء بين (اسماعيل) ومقرضيه اقتصروا على الخمسة في المائة! بل ليتهم اقتصروا على ضعفها!

وكان الدهر قد وضع بجانبه ، منذ طفولته ، انسانا نموا وشب وترعرع معه ؛ فكان أدرى الناس بأميال روحه العظيمة ، وتجودها من الاهتمام بالمآذيات إلا لتحقيق النفسانيات . فرأى أن يثرى — وأيما إثراء — من موارد الثروة التي يستطيع أن يضع عنها تحت تصرف مولاه — ولو تعسر عليه السمن إلا من يؤس مواطنيه — فأقبل يتلمس تلك الثروة من كل باب ؛ وشرع يملأ خراشه بها ، بينما هو يدفع المال ، المتسنى له استخلاصه ، بكل تفنن ، من الجيوب . الى أيدي مولاه .

فأدى هذا وذلك الى تراكم سحاب في سماء (اسماعيل) ، ما فتئت الأيام تزيده تليدا ، كلما زادت في فؤاد الخديو حرارة الرغبة في تحقيق مساعيه .

وهذا هو ما سنشرحه مفصلا في الصفحات الآتية .

## سفر في تاريخ مصر المالي<sup>(١)</sup>

مات (سعيد) وعلى القطردين سائر، ودين مقترض، يزيد مجموعهما على أحد عشر مليوناً من الجنيهات ؛ وعليه فوق ذلك قيد الامتياز الفاحش الممنوح لشركة ترعة السويس<sup>(٢)</sup> .

الذي أخلفه  
(سعيد)

فما لبثت أن أوجبت زيارة السلطان عبد العزيز للبلاد المصرية ، والكوارث الطبيعية التي تلتها ، وحملة العسير ، فأقدام (اسماعيل) على بث روح الحياة في أعمال القطر قاطبة ، وعلى إزالة ما في امتياز شركة السويس من جائرنفقات ومصروفات جعلت الخزينة المصرية تشكو العوز والضيق ، بالرغم من الخيرات الكثيرة المتدفقة الى البلاد من وراء ارتفاع أسعار القطن وزيادة صادراته .

فكلف (اسماعيل) نوبار باشا بالسعى الى عقد قرض جديد في الأسواق الأوروبية ، أثناء وجوده في باريس ، للعمل على الفوز بالمطالب المصرية من شركة القنال .

فأقبل نوبار ، في شهر يونيه سنة ١٨٦٤ ، على مخبرة المحال المالية في شأن ذلك القرض ؛ واستمر في أخذ ورد معها ، مدة ثلاثة أشهر ، حتى تمكن من إبرام

سنة ١٨٦٤ .

(١) أهم مصادر هذا العنصر: "تاريخ مصر المالي" ما بين سنة ١٨٥٤ و ١٨٧٧ لمجهول اسمه ج . س .

فيحسن الرجوع اليه بكتايته . وهو يوجد بمكتبة بلدية الاسكندرية ومكتبة سليمان سامي بك ، وفي دار الكتب المصرية بمصر ، و "المالية المصرية" لمكهل . في الكوتة يوردي رؤف أكتوبر سنة ١٨٨٢

(٢) أنظر : "مصر" لمالورقي ص ٧٠ و ٧١ ؛ وأنظر : "مصر كما هي" لمالك كون ص ٩٢ ،

و "مالية مصر" لردجواي ص ٤ والخاشية نمرة ٣٢٠ في كتاب "مصر" لمالورقي .

عقد الاتفاق في ٢٤ سبتمبر من السنة عينها . فتعهد بموجبه المتعاقدون بأن يدفعوا الى الحكومة المصرية خمسة ملايين جنيه انجليزي ، على أربع دفعات متساوية ، تستحق في نوفمبر سنة ١٨٦٤ ، ويناير وفبراير وأبريل سنة ١٨٦٥ ؛ وأن تسدد لهم الحكومة المصرية ذلك المبلغ بفوائده ، على خمسة عشر قسطا سنويا ، قدر كل قسط منها ستمائة وعشرون ألفا ومائتان وأربعة وتسعون جنيا ؛ وأن تكون إيرادات مديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة ضمانة لذلك ، وتحول رأسا الى الدائنين .

والذي استلقت الأنظار في تحرير هذا المقعد بادرة ذكرت فيه أشارت من طرف خفى الى رغبة البلوغ الى الاستقلال المتقدمة في قلب (اسماعيل) : فبينما اشترط في المادة الرابعة منه وجوب حصول المقترض على رضى السلطان ، كما كان ذلك مشروطا في عقد القرض الذى أبرمه (سميد باشا) في سنة ١٨٦٢ ، فقد اتفق : من جهة أخرى ، على أن يكون المرجع والحكم فيما قد يحدث من منازعات أو خلافات بسببه الى (اسماعيل) ، بدلا من أن يكون للصدر الأعظم ، كنص قرض سنة ١٨٦٢

القرض  
لجنة المزارعين

ثم تلا هذا القرض القرض الذى عقده (اسماعيل) لجنحة المزارعين المصريين في الأزمنة التى أصيبوا بها على أثر نزول أسعار القطن نزولا فاحشا عقب وضع الحرب الأمريكية الأهلية أوزارها ؛ وبلغ نيفا وخمسة وثلاثين مليونا من الفرنكات ؛ وقد سبق لنا بيانه في غير هذا المكان .

غير أن ما اتفق في سنة ١٨٦٥ على مقاومة الكوليرا . والثلاثة الملايين التى دفعت في سنة ١٨٦٦ للحصول على فرمان تغيير مجارى الوراثه ؛ والعشرة الملايين من الفرنكات التى استردت بها تفتيش الوادى من شركة ترعة السويس ؛ وما اتفق أخيرا في تجهيز الحملة



الى كريت وتسفيرها وإقامتها، من جهة؛ وما اعتاده (اسماعيل) من الاتفاق عن سعة  
والآثار من دواعى الترف ومظاهر العز والعظمة حول عرشه؛ وتوسيعه قصوره  
وحداثته؛ وإنشاءه منظره الجيزة بالقرب من الأهرام؛ واقتناؤه فى دار السعادة عينها  
سراى الأميركون البديعة، وإسرافه على إعدادها وتجهيزها، إعدادا وتجهيزا فائقين،  
من جهة أخرى — كل ذلك جعل الخزانة المصرية، وخزانة الأميرالخصوصية،  
فى حاجة الى تقود، بالرغم من زيادة الإيرادات ومن سلفة الخمسة الملايين الأخيرة.  
وكان (اسماعيل) يتوقع ذلك الاحتياج قبل حصوله .

لذلك رأى، وهو فى فيشى، أن يتدبر للطوارئ قبل حدوثها، شأن المتبصر  
فى العواقب . فاستدعى اليه نوبار باشا وكلفه بالسعى الى عقد قرضين جديدين  
يكونان شخصيين، وتكون ضمانتهما السكك الحديدية — وكانت ملكا خاصا للأمير —  
وأملك (اسماعيل) الشخصية الأخرى، أى دائرته السنية .

لقد نوبار حتى تمكن فى ١٧ أكتوبر سنة ١٨٦٥ من عقد القرض الأول مع محل  
"أبنايم نيقيه" قيمته ثلاثة ملايين من الجنيهات الانجليزية، وضمانة سداده السكك  
الحديدية .

وكانت تعليمات (اسماعيل) تقضى بأن يكون معدل الفوائد ثمانية أو تسعة فى المائة  
سنويا . ولكنهم وجدوا، عند فحص حساب التقييط، أن معدنها يبلغ أربعة عشر  
فى المائة تقريبا .

فاستاء (اسماعيل)، وامتنع من نوبار، وضاعت ثقته فى كفاءة هذا الوزير  
للأمور المالية .

ولكن الفريقين المتعاقدين ، بعد أخذ وردّ عتيقين ، وبعد أن تثبت كل منهما برأيه : هذا أن العقد باطل وملغى ، وذلك أنه صحيح وواجب التنفيذ ، اتفاقاً ، في نهاية الأمر ، على الغائه وإبداله بعقد آخر ، عرف بعقد ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ؛ أفرض (اسماعيل) بمقتضاه ملايين الجنيهات الثلاثة السابق الاتفاق عليها ، باستدات السكك الحديدية ، تضمنها المالية المصرية ، وبمعدل ستة في المائة سنوياً ، على أن يستد ذلك جميعه على ستة أقساط سنوية متساوية ، ابتداء من أول يناير سنة ١٨٦٩

قرض ٥ يناير  
سنة ١٨٦٦

فأصدرت تلك السندات ، وابتاعها محل "أوبنهايم وشركائه" بمبلغ مليونين وستمائة وأربعين ألف جنيه انجليزي : على أن يدفع نصف المبلغ نقداً ، ويقدم - بالنصف الآخر ، أدوات مسكك حديدية . يكون له عليها عمولة معدّ لها خمسة في المائة .

قرض الدائرة  
السنية الأولى

أما القرض الثاني - قرض الدائرة السنية - فبعد تراحم بنك الأنجلو ومحل أوبنهايم وشركائه على عقده ، فاتفقهما على عقده معا ، فانسحاب محل أوبنهايم في آخر لحظة ، بل في دقيقة التوقيع عنها ، بناء على اشارة برقية وردت من باريس الى النائب عنه في العباسية بمصر ، حيث كان الاجتماع معهوداً في كشك أنشد له أمير حديثاً ، وبعد قبول الأنجلو القيام به وحده ، على أن يكون ثلاثة ملايين وثلاثمائة وسبعة وثمانين ألفاً وثلاثمائة جنيه أوروباً مالية ، بفائدة سبعة في المائة . ولا يقرض نقداً في الواقع سوى ثلاثة ملايين فقط ، وتكون مدة التقسيط خمسة عشر عاماً ، وضمانة السداد تحويل ايرادات أملاك (اسماعيل) الخاصة الى الدائنين ، وتوقيع رهنية على ثلاثمائة وخمسة وستين ألف فدان الحق كشف بينها بمعد القرض عينه ، وبعد طرحه في السوق لتغطيته . والعمل في ذلك ، لعدم تغطية سوى سبعة ملايين من الفرنكات من خمسة والسبعين ميوه المطلوبة ، ورجوع الأنجلو الى لدرة السيد

لإجبارها على استرداد السندات غير المكتتب بها — بعد ذلك جميعه ، قرر الرأى فى نهاية الأمرين حافظ باشا ناظر الدائرة السنية عن الأمير ، ومالى يقال له المسبو تشرنسكى ، على أن هذا المالى ، مقابل قيام (اسماعيل) بإيداع ما قيمته مليون ونعمائة ألف جنيه انجليزى من تلك السندات فى البنك العقارى فى باريس ، يضع تحت تصرف الدائرة السنية اثنين وعشرين مليوناً ونعمائة ألف فرنك . منها اثنا عشر مليوناً ونعمائة ألف فرنك فى نوفمبر ، وعشرة ملايين فى ديسمبر سنة ١٨٦٦ ، مقابل عمولة قدرها واحد ونصف فى المائة ، تستقطع عند صرف كل من القسطين ، وفى نظير فوائد قدرها عشرة فى المائة سنوياً . على أن يستد رأس المال والفوائد فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٧ ، وإلا بيعت ضمانات السداد .

ولكنه ما أتت سنة ١٨٦٨ إلا وكان الحصول على فرمان ٨ يونيه من السنة السابقة المبالغ (اسماعيل) لقب "خديو" ، وإقامة قسم المعرض المعمرى فى معرض باريس العام ، وزيارة (اسماعيل) للعاصمتين الفرنسية والانجليزية ، وما أحاط تلك الزيارة به من مظاهر الترف والبدخ ليجعل مركز مصر مالياً ، ودرجتها رفيعة فى الأنظار ، وما أنفقه بعد ذلك فى الأستانة ، لإظهار رلائه للسلطان ، ولا تصدأ فرمان سبتمبر سنة ١٨٦٧ ، الموضع ماغرض فى فرمان ٨ يونيه السابق ، من الامتيازات الممنوحة ، قد أدى الى ضيق فى المالية ، ارتفع معه معدل الخصم الى ١٦ فى المائة ، وبات من المهم النظر فى افراجه .

فقر الرأى على اقتراض قرض جديد ، ووافق (اسماعيل) على ذلك .

وما ذاع سر الرغبة فيه إلا وبرز محل أوپنهايم وشركائه على مسرح المعاملات ، وتهتم ليكون واسطة فى استصداره .

غير أن ذكر الفصل البارد، الذي ارتكبه أثناء المخابرات في قرض السنة السابقة، كان لا يزال ينفل قلب (اسماعيل) عليه . فما وسع ذلك المحل إلا مراقبة تطورات المخابرات الجديدة ، عن كُتب ، لاغتنام أول سائحة تميز تداخله ، وخلا الجو لتشرنسكي . وكان نجاحه في إتمام قرض سنة ١٨٦٦ قد جعله مقربا الى قلب الخديو الأول - فكلفه راغب باشا ، كبير الوزراء ووزير المالية في تلك السنة ، بالسعي الى إتمامه .

وكان راغب باشا هذا من الأسرى اليونان المسيحيين الذين أتى بهم (ابراهيم) الهام أرقاء الى مصر ؛ فلما اعتنقوا الدين الاسلامي ، أعتقوا وأحسن تربيته . (وهو والد ادريس راغب بك أستاذ الماسونية المصرية الأكبر<sup>(١)</sup>) . وكان في سنة ١٨٦٨ شيخا جليل القدر ، ضيق الفكر ، ليس عنده من الحذاقة المالية إلا ما يفتق له ذهنه من الحيل في سبيل تأجيل دفع المستحقات من أجل الى أجل ؛ ودفعها بعد ذلك . نقطة نقطة . فلم يكن اذا بالمالي الذي يميز الغث من السمين في الارتباك المالية ؛ ولا بالرجل الذي يصح الاعتماد عليه في الشدائد .

وكانت الأقدار قد ساقته اليه ، لسوء حظه ، رجلا أراسيا أتى مصر قبل بضع سنوات ، فتعين رئيسا لفرق قضايا وزارة الأشغال العمومية ، في عهد إسناده الى نوبار باشا ، لشدة الاحتياج فيها الى رجل خبير بالتشريع والقوانين ، يمكن 'وقوف' بواسطة خبرته ، في سبيل مطامع الأجانب الذين يتعاقدون مع الحكومة . وغرضه الحقيقي ليس اتمام عمل ، ولكن التذرع بأية وسيلة لجعل الحكومة مسؤولة عن عدم إتمامه ، وإلزامها ، ثم ، بتعويضات يثرون منه بسهولة .

وكان ذلك الالزامى على تمام درايته بالقوانين ، تام الاستقامة ، نزيه النفس ، ذا ذاتية خاصة به ، تميز ذكائه عن كل ذكاء آخر ؛ حسن المعاشرة ، عذب المحادثة محبا للكلاب ، مغرما بالصيد والقنص ، ذا دراية لا بأس بها بالطب البيطرى ؛ لا يخنف عن التنجيم أحيانا — وتصح معه صناعته — لطيف التنيكيت والمزاح ، فصيح اللهجة ، حائزا ، بالاختصار ، كل ما كان من شأنه جعله محبوبا عند الخديو ومقربا اليه . وكان ، على قلة بضاعته فى الأمور المالية ، قد انتقل من وزارة الاشغال العمومية الى وزارة المالية .

فعهد الوزير اليه أمر الاهتمام باتمام القرض الحديد ووضع شروطه مع المسيو تشرنفسكى .

ولكن ذلك الالزامى رأى انه يستطيع تقديم خدمة الى الخديو أجل من الخدمة التى كلف بها ، وأخذ على نفسه إتمام مخبرات خاصة ينشر لتنتجتها صدر (اسماعيل) انشراحا كبيرا .

فشرعت الألسنة تتداول ذكره ، وبدأت التحميمات تتضارب فيما عسى أن يكون العامل المالى الحديد العتيد ظهوره : فبعضهم يذهب الى أن المخبرات دائرة مع "المصرف الشرقى" ؛ وآخرون الى أنها دائرة مع رجل يقال له (لاستيفارديير) ، بالنيابة عن بيت "كارترية" الشهير ؛ وغيرهم يذهب مذهباً آخر ؛ والكل ، على اختلاف مسراكهم ، من الوزير الى آخر سمسار فى البورصة ، يتطلع الى لإنهاء تلك المخبرات ونجاحها بسرعة كلية .

وذلك لأن الضيق المالى كانت قد استحكمت حلقاته ؛ وباتت التقود فليلة فى السراى الخديوية عينها ؛ وأمسى الحريم المصون نفسه فى حاجة اليها — و(اسماعيل)

مع ذلك ، مكب بكل ما أوتي من نشاط على إشباع رغبة التشييد والتعمير التي عادت نفسه ممتلئة بها أثر زيارته لباريس ولندره ؛ مشدداً في طلب الأموال من خزينة المالية ، لتصلح الأزبكية وتكيفها جديداً ، وإنشاء مضمار سباق الخيل ، وإتمام حي الاسماعيليه ، وفتح شوارع العاصمة الجديدة ، وإبنتاء قصور في العباسية ، والقبة ، وعابدين ، والجيزة ، وتجاه جزيرة الروضة ، وفي مصطفى باشا ، وترينها بالرياش الفاخر ، وهلم جرا — فبذل المتخابرون جهدهم حتى وصلوا الى اتفاق أقروه . وللحال ذاعت في الأسواق والأوساط المالية أنباء عقد القرض المرغوب فيه ، بين الوزير راغب باشا عن الخديو ؛ وبين ( لاشية ارديير ) عن محل كارتريه وشركائه ( ٣ فبراير سنة ١٨٦٨ ) .

فترلت أسعار الخصم من ١٦ في المائة الى ١٢ في المائة ؛ وبات تحسينها المطرد منتظرا من الجميع ، لما أشجع عن احتمال ذلك القرض على مزايا قل توقع نظيرها أو ما يضاهيها في عالم الاقتراض .

فتناقلت الألسنة أن المبلغ المقدم سيكون ٦٤٥٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات . لتوحيد عموم الديون المصرية ( بما فيها دين السكة الحديدية وما خلا أذونات القري ) ؛ وأنه سيقسط على ٤١ سنة باعتبار القسط السنوي ٨٧٥ في المائة من الدين الاسمي ؛ أي أن المبلغ الذي يجب على الحكومة المصرية دفعه كل ستة أشهر لا يزيد أبداً على ٢٧٣٤٣٧٥٠ فرنكا ؛ وأنه يدفع في أول يناير ، وأول يولييه من كل سنة ؛ وأن العربون الذي يقدم فوراً سيكون عشرين مليوناً من الفرنكات . وأما ضمانات السداد ، فعموم الإيرادات التي مازالت حرة ، والتي ستصبح حرة في المستقبل بعد سداد الدين الذي هي ضمانته . وأنه اشترط أن تنشئ الحكومة سجلاً عاماً للديون

المصرية ، وتضع له نظاما خاصا به ؛ وتتمهد بأن لا تقترض في المستقبل إلا على قدر الزيادة في ميزانيتها السنوية .

غير أن المزاي النادرة ذاتها ، المتفق عليها لمصلحة المقترض في ذلك العقد كان من شأن المبالغة الظاهرة فيها لقاء الريب والشك حول إمكان توقيعه حقيقة : لذلك أخذ الخبيرون في الأمور المالية يتسارون بأنه لا بد من وجود خدوع بين الطرفين المتخابرين ؛ وأنه يصعب أن يكون ذلك الخدوع المحل المالي .

وما لبثت الأيام أن أظهرت أن همهم كان على حقيقة : فانه لما كلف الخديو الموظف الأتريسي بدرس أوراق التوكيل التي قدمها ( لاشيفارديير ) في أول المخابرات الى وزارة المالية ، والتثبت من حقيقتها ، لمعرفة ما اذا كان محل كارتريه وشركائه قد خول ويكله المذكور حق التوقيع على العقد بالنيابة عنه أم لا ؛ وأقبل ذلك الموظف على البحث عنها في ملف أوراق المفاوضات ، وجد — وكل يكانه ينتفض وجلا — ان تلك الأوراق قد أخفيت ؛ وانه لم يبق لها من أثر . فأدرك في الحال أنه قد هزئ به ونصب عليه وعلى موكله معا ، وكاد يفقد رشده .

وشاع نبا ذلك في الدوائر المالية ، فأثار فيها عاطفة سخرية وقلق معا . ولما اطلع ( اسماعيل ) على الأمر ، استشاط غضبا وصب جام سخطه على رأس وزير ماليته التعس ، راغب باشا ، وعلى رأس ذلك الأتريسي المتداخل فيما لم يكن من اختصاصاته ؛ وعزلها من خدمته .

فرض كلاهما مرضا كاد يودي بحياتيهما . واضطر الأتريسي ، بعد ما نهض من سرير أسقامه ، الى مغادرة الديار .

فلما خلت وزارة المالية من شاغليها ، رأى الخديو أن يقلد منصبها رجلا قريبا من قلبه ، كان سبق له امتحانه في وظائف أخرى ، ذات مسئولية خطيرة ؛ فوجده راجحا ، وأنس منه ذكاء نادرا ، وتفتنا غريبا ، وأخلاصا متناها في خدمته . فاستدعاه اليه وعينه وزيرا للمالية .

ظهور اسماعيل  
صديق باشا علي  
دست المالية  
المصرية

وكان اسم ذلك الرجل اسماعيل صديق ، ويعرف "بالمفتش" لسابق تقلده وظيفة التفتيش في الصعيد على أعمال دائرة الخديو الخاصة أولا ، فعلى أعمال الحكومة المصرية .

وكان ابن والدين من فلاحي الوجه القبلي ؛ عقليته عقلية فلاحينا المصريين ، وأخلاقه أخلاقهم .

ولما كان أخا الخديو في الرضاة ، اختص ( اسماعيل ) بخدمته لذاته ، منذ أن كان لا يزال أميرا ؛ وما فتئ يقدمه في أعمال دائرته ، ويرفع من درجته فيها بقدر ما كان يبدوله منه من الدراية والكفاءة ، الى أن أبلغه أسماها . ثم نقله الى خدمة حكومته ؛ وما زال يرقيه فيها — واسماعيل صديق يعمل على ما فيه مصلحة مولاه ورضاه قبل كل شيء ، وفوق كل شيء — الى أن بات أكبر المقترين من قلبه ، وآمن المؤمنين عنده .

صفاته

وكان اسماعيل صديق هذا رجلا ماهرا في الواقع ، ناقد الرأي ، أصيله ، متفتح الذهن ؛ يدري ، كما لا يدري أحد غيره ، كيف تستخرج القود من مدافنها ، وكيف يتوصل الى تحقيق الرغائب ونيل الاغراض . لا يوقفه في سبيل إحراز رضا مولاه هاجس ، ولا يهمله أن يرتكب دنية ، بل ولا إثمًا ، اذا كانت تلك الدنية وذلك الاثم يميزان مركزه ، ويظهرانه في مظهر الرجل المخلص . وكان ، علاوة على ذلك ،



هماما، نشيطا، يحب الشغل، ويلج أبوابه برغبة أكيدة، كما أنه كان كبير المطامع ، شقا نساء وأموالا ولذائذ .

فما استلم دفة وزارة المالية إلا وظهر حالا الفرق بينه وبين سلفه ؛ وحل تشميل الأعمال محل المثل فيها ؛ والبت بسرعة في الأمور محل التخبط والتردد ؛ ودفعت الأذونات المالية في أوقات استحقاقاتها ، بدون إبطاء ، لادراك الوزير الجديد ما في عمل ذلك من المصلحة لمركز الحكومة .

وبما أن اسماعيل صديق لم يكن ، في بادئ أمره ، خبيراً بالأمر الماليـ وإن صححت تسميته مالياً ولادة - فإنه اتخذ أخصاء من ذوى الدراية فيها ، وتلقى عليهم دروساً عملية جعلته في مدة يسيرة كفئاً لمقاومة أحقق عمال السلفيات ومتداوليها ، ومناضلتهم . فلم يعد يوقفه وسواس ، مهما كان نوعه ، عن السوق مباشرة الى ما يقصد من الأغراض ؛ وبرع في ضروب المخاتلة براعة حملت بعضهم على الإلباسه بحق قول القائل : ” انما أعطيت الكلمة للانسان لكي يخفي فكره “ .

وظهر ذلك جليا للمالين الغربيين الذين استمروا حلاوة التوسط بين الخديو والأسواق المالية الأوروبية .

فما خلا الجحوم لاشيفاردير وعمل كارتريه إلا وتقدم المسيو تشرنسكى لإنهاء مسألة القرض الذى فشل . فدارت المخبرات بينه وبين الوزير الحديد ؛ وفى الليلة ما بين ١٩ و ٢٠ أبريل انعقد فى سراى الجيزة اجتماع حضره الخديو نفسه ، وشريف باشا كبير وزرائه ، واسماعيل باشا المفتش ، وحافظ باشا ناظر الدائرة السنية ، من جهة ، والمسيو تشرنسكى والمسيو باسترى ، من جهة أخرى . وبعد تبادل بحث جدى دام

طويلا ، انتهى بهم الأمر ، حوالى الساعة الثالثة صباحا ، الى اتفاق تام ، كانت نتيجته ان لسان البرق كلف بجمل بشائر انعقاد السلفة الى محافظ الاسكندرية ومديرى الأقاليم ، والى الوسطاء المجدين في باريس للاستقراض أو الخصم .

وبناء على اشارة الخديو ، وقع المسيو تشرنسكى على العقد . فوضعه وزير المالية في جيبه ، ووعد باعادته اليه في الصباح ، غنوما منه ، لتقدم ساعات الليل واحتياج الكل الى راحة . وانفصل المتعاقدون وصدورهم منشرة .

فلما كان الصباح اكتشف الوزير عيا في شكل العقد ، وحمل مولاه على تقض ما أبرم .

فكان ذلك أول تأثيرات المغتش السبئية في الشؤون العمومية . وهى تأثيرات توالى فيما بعد حتى أدت في نهاية الأمر الى انحراف القلوب عن الخديو ، بالرغم من استمرار نيافته حسنة ، وإلى خراب البلاد ، بالرغم من كثرة الأسباب الموجبة عمارها .

فما علم محل أو بنهايم بفشل مسعى المسيو تشرنسكى إلا وتقدم خاطبا وذو المالية المصرية ، وعرض إقراض ثلاثة ملايين من الجنيهات ، نصفها يدفع فورا ، والنصف الآخر عند الاختيار .

ولكن الشروط التى عرضوها كان فيها من التقييد لحرية الخديو وسلطته ما حمله على رفضها . فتحول عن ذلك المحل مؤقتا ، ورأى أن يشركه معه فى الأمر ، مجلس النواب المتعقد اذ ذاك .

فبناء على طلب اسماعيل باشا صديق ، وعلى أمر الخديو ، اقترح رئيس ذلك المجلس العدول عن الاقتراض الخارجى الى الاقتراض الأهلى ، وحمل المجلس على قبول اقتراحه .

فقرر أن يكون القرض ثلاثة ملايين من الجنيهات الإنجليزية ؛ وأن تسرى عليه فوائد ، للكتبتين فيه ، بواقع عشرة في المائة سنويا ؛ وأن يستد ذلك القرض في بحر ثماني سنوات ، بسحب يانصيبية يبدأ بها بعد مضي ثلاث سنين على الاصدار . ولكن الوزير أهمل أن يقدم ضمانا للسداد . فلم يقبل على الاكتاب إلا تزييس . فرأى أن يشرك غير الأهالي مع الأهالي فيه ؛ وأن يجعل القرض داخليا بدلا منه أهليا فقط . ولكنه أهمل أيضا تقديم الضمانات : فكان نصيب القرض الداخلى نصيب القرض الأهل .

على ان وزير المالية لم ينتظر انجلاء نتيجته ؛ بل أقدم تحت طى الخفاء ، على خصم أذونات مالية ، بما بلغ قدره مليونين من الجنيهات ، ثلاثة أرباعها عند محل أو بنهايم وبعض مصارف مصر والاسكندرية .

بده حصم  
أذونات مالية

وفى الوقت عينه دبر مشترى مياه الاسكندرية بأذونات مالية أيضا ؛ ودفع بها ، كذلك ، الباقي — وقدره ثلاثون مليون فرنك — من أصل المبلغ المحكوم به لشركة ترسة السويس .

فكانت نتيجة ذلك جميعه زيادة ما يقرب من مائة مليون فرنك على الدين السائر ؛ وملء الخزانة ، مؤقتا ، بمبالغ تمكنت بها الحكومة من سد الطلبات الملحة الوقفية . وتمكن الخديو من الذهاب الى رحلته الصيفية التي أشار الأطباء عليه بها للعلاج من الداء الذى ألم بمحجرته ، وجوبه ملأى ذهبا ، يصرف منه على تحقيق رغائبه .

بادة مائة مليون  
فرنك على الدين  
السائر

على أن الجريدة الرسمية لم تعلن خبر سفره إلا بعد ثلاثة أيام ، فى عندها الذى نشرته فيه ملخص المباحث التى داوت فى مجلس النواب على الحال المالية ، وميزانية

الحكومة عن العام القبطى سنة ١٥٨٥ أى من سبتمبر سنة ١٨٦٨ الى سبتمبر سنة ١٨٦٩

ولما كان يتضح من تلك الميزانية أن هناك زيادة للحكومة فى الإيرادات على النفقات تقدر بأكثر من ثلث مجموع تلك الإيرادات فإن مجلس النواب أقدم على المناقشة والتماس الإيضاحات عن ضيق المالية المزعم واضطوارها الى الاقتراض . فكلف ناظر المالية وناظر الداخلية بتقديم تلك الإيضاحات الى لجنة يعينها المجلس خاصة لهذا الغرض . وقدمها فى الواقع .

فرفضت اللجنة بها تقريرا الى المجلس ، اتضح منه أن مصدر الضيق إنما هو الدين السائر البالغ قدره عشرة ملايين من الجنيهات الانجليزية تقريرا ، ومصدر الإحراج اضطراب الحكومة الى سداده فى الحال .

ضريبة السدس  
الاصافية

فاتفق المجلس مع وزير المالية على إبدال القرض الداخلى ، الذى فشل ، بضريبة سدس ، تضاف من باب الاستثناء الى مجموع الأموال المربوطة وتحصل مدة أربع سنوات متواليات ابتداء من سنة ١٥٨٤ القبطية .

ولما كانت قيمة هذا السدس الاجمالية لا تزيد على مليونى جنيه انجليزى ، اقترح الوزير إصدار قرض قدره ستة ملايين من الجنيهات الانجليزية ، يخصص فقط لسداد الدين السائر ، بحيث لا يعود لذلك الدين من أثر فى الوجود .

فصلى المجلس على ذلك ، وشرع الوزير ، حالا ، بخبر محل أو بنهايم فى تولى أمر إصداره ، على أن يكون سداده على خمسة عشر قسطا سنويا ، وتكون ضمانته إيرادات الجمارك ورسوم الهواويس ، والمتحصلات من المصائد ومكوس الملح والمملحات الخ -

ومجموع مبالغها كلها مليون جنيه انجليزي سنويا - وتمهدت الحكومة بأن تدفع للمعاقدین كل ستة أشهر قسطا قدره ٨٤٨٥٩٥ جنيها انجليزيا ، فوائد واستهلاكاً وجواثراً نصيب ، وحظرت على نفسها عقد أى قرض جديد قبل مرور خمس سنوات .

على أن الوزير لم يقف عند هذا الحد . ولكنه في ٤ يونيه ، أمضى مع محل أوپنهام ملحقا تعديلا للاتفاق الأول ؛ ثم أمضى ، في ٨ يونيه ، ملحقا غيره رفع بمقتضاه مبلغ القرض الى سبعة ملايين من الجنيئات الانجليزية ومدّ أجل السداد ، بفعل واحد عشرين عاما ؛ وزيد مقدار القسط السنوى بفعل ٨٧٠٠٤٢ جنيها انجليزيا ؛ وأضيف الى الضمانات السابقة عوائد الأملاك والمواشى والسرج .

وأخيرا قرّر القرار النّهائى في ٧ يوليه على أن يكون مبلغ القرض ثمانية ملايين من الجنيئات الانجليزية ؛ وبمبلغ القسط السنوى ٩٥٣٢٩٧ جنيها مصريا ؛ ومدّة التقسيط الاستهلاكى ثلاثين سنة ؛ وأبدلت ضمانات عوائد الأملاك بضمانه رسوم القبانة والملاحة النيلية . واففق على أنه اذا أخذ محل أوپنهام وشركائه على عهده دفع مبلغ الثمانية الملايين ، فانه يكون حرا في ترتيب إصدار الأوراق المالية الجديدة ، إزاء الجمهور .

فكان الوزير أراد ، من رفع مبلغ القرض من ستة ملايين الى ثمانية ملايين ، أن يضع تحت تصرف الخديو المطلق مبلغ الفرق - أى مليونين من الجنيئات - ليتفقه في دار السعادة ، على تقديم مشروعاته في سبيل تحقيقها ، وعلى إزالة العقبات التى قد تصادفها في طريقها .

وبما أن العملية كانت ، في الحقيقة ، في منتهى النفع للكتنتين - لأن المائة فيها لم تكن ، في الواقع ، مائة ؛ بل واحدا وستين وربعا فقط - نصح تصدير القرض

نجاحا يبتا في ١٦ و ١٧ و ١٨ يولييه سنة ١٨٦٨ ؛ وبلغ عدد المكتتب به أحد عشر مليوناً وثمانمائة وتسعين ألف جنيه انجليزي .

ولكنه ، بعد تصفية كل حساب ، لم يدخل منه في خزانة الحكومة سوى سبعة ملايين ومائة وخمسة وتسعين ألفاً وثلاثمائة وأربعة وثمانين جنيهاً انجليزيا . وذلك رفع معدل الفوائد من سبعة في المائة الى  $1\frac{3}{4}$  في المائة ؛ وزاد على سابقة الديون المصرية ثمانية ملايين أخرى .

العود الى إصدار  
أذونات مالية

ولو أن الوزير اكتفى بما فعل لكان الشريسي را على جسامته ! ولكنه عاد الى إصدار أذونات مالية جديدة ، حتى قبل الفراغ من تسليم سندات القرض الجديد . وكان الخديو في تلك الأثناء مقياً في الأستانة العلية ، يعالج نجاح مشروعه القضائي ، ويجهذ في توسيع دائرة استقلال البلاد الداخل .

على أن مساعيه في هذين السبيلين كلفته أموالاً جسيمة ، ابتلعتها العاصمة العثمانية : فبلغ القلق في الأوساط المالية أشده ؛ وباتت القلوب تستهى بمجرة أن يقصر مدة اقامته في تلك المدينة الشرهة .

وكأنى به قد شعر باشتياق رعاياه الى عودته : فاقطع نفسه من وسط أسباب الغواية العديدة الحافاة به ؛ ورجع الى القطار المصري في اليوم الثاني والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٨

فاحتفلت الاسكندرية والعاصمة احتفالهما المعتاد بعودته ؛ وأطلق في كل منهما مائة مدفع ومدفع ؛ وأهدته والدته الجليلة ثلاث حوريات شركسيات ؛ أرادت أن ينافس جواهر السماوى جمال صبية يونانية اشتراها ( اسماعيل ) عينه بيكوس بن

خراقى، وكان من شأن حسنها الفائق وتأثيره العميق في قلبه إثارة ثورة غيرة بين نساءه الأخرى، طول مدة السفر البحرى من الأستانة الى الاسكندرية؛ واضطر الخديو، لاجتناب تكرار مثلها في سراى رأس التين، أن يرسل تلك اليونانية رأسا الى القاهرة. وكانت أسعار السوق مستمرة في تحسينها الذى أعقب عقد القرض الجديد.

ولكن البوليس، لكى ينال محظوظية عند الخديو، ويظهر لسموه تيقظه وسهره على حياته، أخذ على مائه إثارة القلق. فأقدم في شهر أكتوبر من السنة عينها على اكتشاف ميكدة زعم أن حليم باشا دبرها لاغتيال ابن أخيه. فنصب شرابه واث زبائنه. وفي الثاني والعشرين من الشهر المذكور أعلن للأجتاح مسعاه، وتمكنه من القبض على المتآمرين على حياة ملك البلاد.

فاضطر (اسماعيل) الى إبعاد عمه عن القطر، واتخذ في ذلك احتياطات، صبغتها التفاتات في العقد السياسية صبغة غير حقيقية، أدت الى انسداد قنم على سوق الأوراق المالية المصرية.

فبالرغم من الاحتفالات التى أقيمت بمناسبة عودة الأمير الى القطر، ودامت أياما، وكلفت البلاد نيفا وستة آلاف جنيه في كل ساعة؛ وبالرغم من الاحتفالات البهية والمرافق التى تلتها، بسبب حضور اللورد نابيير أوف مجدلا، قاهر النجاشى تيودوروس، ليقبل سمو الخديو وسام نجم الهند الأكبر؛ وتصادف وجود والى الهند، اللورد مايو، في ذلك الوقت بمصر؛ وبالرغم من نجاح القرض، انتهى عام سنة ١٨٦٨ والجو المالى مكفهر بمصر، لاسيما عقب نشوء الخلاف بين اليونان والدولة العلية بسبب الثورة الكريتية المستمرة.

ذلك الخلاف ما قىء، يتطور ويشتد، حتى بلغ منتهاه في أوائل سنة ١٨٦٩، إذ باتت الحرب بين الدولتين قاب قوسين أو أدنى؛ وأخذت الجالية اليونانية الفنية والقوية بمصر تشعر باضطراب وارتجاج في حياتها المدنية، لدى تصورهما اضطراب مصر الى ولوج باب تلك الحرب، فيما لو شئت؛ وتأدية ذلك الى نزاع عنيف بين وطنيتها الشديدة الاستعار، ومصالحها المادية — من تجارية واستغلالية كثيرة — المتشعبة في القطر المصري .

فاغتتمت السنة السوء اكتمهار الجؤ المالى المؤقت لتذيع في الملأ على لسان بعض جرائد أوروبية أنباء إقدام الحكومة على عقد قرض جديد، عقب مصاريف الصيف الجسيمة في الأستانة العلية .

فراى (اسماعيل) أن يهدئ روع بلاده المضطرب بدون سبب، فافتتح سنة ١٨٦٩ بسلسلة أعياد واحتفالات باهرة، بينما كان جميع مستخدمى الحكومة، الذين لم معرفة باللغة الفرنسية، يشتغلون في نقل مؤلفات "أفنباخ" — مثل "العين المثقلة" و"هيلانة الجميلة" و"ثلاثاء المرفح" وغيرها — الى العربية ليتمتع برؤية تسخيرها ساكنات دور الحريم ومن لم يكونوا يفقهون سوى العربية من اللغات . وتوجت تلك الأعياد كلها بالمرقص العظيم الذى أقيم، احتفالاً بعود يوم الجلوس المأنوس، في سراى الجزيرة وبستانها؛ وكلف الكوبرى المؤقت، الذى أنشئ على النيل لخدمة العبور في تلك الليلة فقط، ثمانية آلاف جنيه . فما بالك بالكثايف الأخرى !

ثم أمر باجتماع مجلس النواب؛ وافتتحه في ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ بخطبة جميلة، طرح فيها أولاً حالة الحكومة المالية : فز بجميع الديون التى عليها، وقال انها بعد أن



كانت ٢٢ مليوناً من الجنيهات عند موت (محمد سعيد باشا) ، أصبحت في تلك السنة ١٧ مليوناً فقط ، بما فيها مبلغ القرض الأخير .

ثم توسع في تعداد الأعمال العمومية المقيدة ، التي تمت على يدي حكومته ، منذ ارتفاعه العرش ، ليبرر الأقرض المعقودة : فذكر السكك الحديدية المنشأة حديثاً ، وأحواض تصليح السفن ، والأرصعة ، والجسور والترع والمستنقعات (هواويس) ، والمدارس على أنواعها ، الخ . وأفاض أخيراً في بيان الإصلاحات العديدة المدخلة على تنظيم القوى البرية والبحرية وتسليحها بالأسلحة الحديثة .

وختم خطبته الجليلة بشكر العناية الإلهية التي ألهمته ، في شؤون إدارته الداخلية ، تنفيذ أجزاء خطة السير الخمسة التي وضعها نصب عينيه عند ارتفاعه سدة الأحكام تنفيذاً تاماً في جميع دقائقها ، وهي : (١) إلغاء السخرة ؛ (٢) توسيع نطاق التجارة والزراعة ؛ (٣) نشر التعليم العام ؛ (٤) تعيين مرتب خاص لنفقاته الشخصية ؛ (٥) الإصلاح القضائي ، الذي أكد للجلس أن جميع الدول الكبرى قد صدقت على مبادئه .

ولم يكن في جميع ما ورد في تلك الخطبة ، من شئ مخالف للواقع ، إلا ما جاد به منجم اسماعيل صديق باشا : فإن الدين المخلف من (سعيد) لم يكن ٢٢ مليوناً من الجنيهات ولا ما يقرب من هذا المبلغ الجسيم بالكلية ، بل كان مائتين وتسعة وسبعين مليوناً من الفرنكات فقط ، أى ما يقرب من الأحد عشر مليوناً ونصف من الجنيهات . ومبلغ الدين المصرى ، في تلك السنة ، لم يصبح سبعة عشرة مليوناً كما ورد في الخطبة ولكن ثلاثين مليوناً من الجنيهات الانجليزية .

على أن تأخير الخطبة على السوق المصرية كان حسنا للغاية . فعادت الثقة عن تزعزعها الى ثباتها . وخلت أفكار (اسماعيل) من كل شاغل مؤقت إلا شاغل الاحتفال (أولا) بمقدم البرنس أو ف ويلز والأميرة زوجته ؛ و (ثانيا) بفتح ترعة السويس في أواخر ذلك العام .

ولكن ذينك الاحتفالين أعقبا ضيقا ماليا شديدا بسبب ما أنفق عليهما من أموال طائلة ، نعم إن قرض سنة ١٨٦٨ كان يساوى في لندن بفضل الضمانات الخصوصية التي أسند اليها ٧٧ ، أى وحدتين فوق سعر إصداره ؛ ولكن أدونات أى إقادات المسالية آلت الى نزول مستمر . وخضع المستحق منها بعد مرور شهر الى بعد مرور أربعة وعشرين شهرا كان بمعدل  $\frac{1}{2}$  ١٣ و ١٤ في المائة .

ومع ذلك فإن إقبال الأسواق الأوروبية على مشتراها كان كبيرا بسبب ما حملت بهجة أعياد ترعة السويس من ثقة الى القلوب .

ف رأى الوزير اسماعيل صديق أن يفتنهما فرصة للحصول على جانب من النقود التي كان في احتياج إليها لدفع جانب من المستحقات التي أوجبتها احتفالات فتح الترعة . فقدم الى سوق باريس إقادات مالية بمبلغ مليونين وأربعمائة ألف جنيه انجليزي بخفض معمله ١٢ . ٠ ، واستحقاقات متسلسلة من ١٢ شهرا الى ٢٠ شهرا .

ولكن تسرعه في التقديم أيقظ مخاوف المشترين . فلم يكتفوا بطلب ١٤ . ٠ / بل حتموا أن يكون الدفع في باريس ، وأن تتعهد الحكومة بعدم إصدار إقادات جديدة لمدة حددوها . وبما أن الوزير لم يكن ليرضى مطلقا أن يتقيد بمثل هذا القيد ، أهمل مخبراته ، ورجع عن غرضه .

غير أن المطالبة بسداد الديون ، التي أوجبتها الاحتفالات العظمى المتقضية ، ازدادت اشتدادا عليه . فاضطر ، ليجلا يخرج مركزه ، إلى ربط ضريبة جديدة مقدارها خمسة عشر قرشا صافا على كل فدان يزرع ، ما عدا أطيان الدوائر الخديوية — فانها لم تكن تدفع ضرائب مطلقا — فاجتمع لديه من ذلك خمسمائة ألف جنيه انجليزي — أى أقل من نصف المبلغ المطلوب — فأصدر ، للحصول على الباقي ، إفاذات مالية جديدة ، خصمها ٢٢ ٪ ، بيد أن ذلك لم يجد نفعاً . فالتجأ الى وسيلة حال ضيقه دون إدراك فهمه عدم مشروعيتها .

وذلك أنه كان ، في بحر صيف سنة ١٨٦٩ ، باع ، نقدا ، نيفا وخمسمائة ألف اردب بذرة قطن ، على أن يسلمها بعد خمسة أو ستة أشهر ، أى بعد بيع المحصول الذي كان لا يزال قائما على ساقه في الأرض .

قربص المشترون ريثما تنقضى أشهر المهلة . ولكن ، ما أكبر ما كان اندهاشهم حينما تحققوا استمرار شون الحكومة خالية خاوية ، بالرغم من بيع أقطانها ، وحلول مواعيد التسليم ! وذلك لإقدام الوزير على بيع كل ما وصل اليه من بذور القطن ، أولا فأولا ، ونقدا نقدا ، بدلا من تخزينه لتغطية تعهداته .

على أن بيع الشئ عينه ، مرتين ، كان من شأنه وضع ذلك الوزير الخرب الزمة تحت رحمة مدائنه . ولا شك في أنهم لو أرادوا مقاضاته لوجدوا اليها سبيلا واسعا ، وتعفيذا حقا من صاحب الأمر الأسمى . ولكنهم ، لحسن حظ اسماعيل صديق المؤقت ، وسوء حظ الحكومة المصرية ، كانوا أبعد الناس عن الإقدام على قتل الدجاجة ذات البيض الذهبي . وعليه ، فانهم اكتفوا بأن باعوا الى الحكومة بسعر ٧٨ قرشا صحيحا ما كانوا قد اشتروه منها بسعر ٧١ قرشا ، ورضوا بأن تدفع لهم القيمة إفاذات

مالية ، تسرى عليها فوائد بواقع ١٢ ٪ سنويا ؛ أى أنهم رجحوا ، في ذلك ، فائدة تعادل بثمانية عشر في المائة سنويا .

غير أن هذا جميعه لم يكن إلا تحايلا على التخلص من ضيق مؤقت ؛ ولم يكن يرضى وزير المالية . لذلك أخذ يفكر في كيفية تمكنه من جمع مبالغ وافية ، تعدد بملايين الجنيهات . ورأى ، بعد طول التدبر ، أن خير وسيلة لنيل المبتغى إنما هي إجبار الأرض المصرية على تقديم قرض قدره خمسة عشر مليون جنيه ، يوزع على مساحتها المزروعة ، ما عدا أطيان الدوائر الخديوية (السنية) ، باعتبار خمسة جنيهات عن كل فدان . ولما استقر هذا الرأي في تصميمه ، طفق ينتظر ، بفروغ صبر ، التثام مجلس النواب السنوى ليحمله على تقريره .

فالتأم ذلك المجلس كالعادة ، في أول فبراير سنة ١٨٧٠ ؛ وكان الكل شيقا للوقوف على ما عساه يقال ويتم في جلساته : لانب الكل كانوا يتوقعون أن توضح خطبة الخديو حالة القطر الداخلية والخارجية ، إيضاها تاما ؛ ويؤملون أن يحددوا فيها ، على الأقل ، تأكيد صريحاً بتسوية الخلاف الذى نجم مع الأسنانه عن حفلات ترعة السويس ؛ وبيانا لما تراه الحكومة في أمر مبلغ الضرائب ، وتسوية الدين السائر . ولكن الخطبة الخديوية لم تذكر من ذلك شيئا ؛ واكتفت بشكر العناية الالهية على ما أولت من نعم ، وطلب معونة الله فيما ينوب من مشروعات خيرية . ثم أحالت النواب الراغبين في الوقوف على أعمال الادارة ، على الوزارات المختصة . ووقفت عند ذلك الحد .

فكان وقعها في الأوساط المالية الأجنبية سيئا : لأن تلك الأوساط طلقت على عدم نكلها عن الحالة المالية ألف تعليق وتخص .

فراى المفتش أن يزيل التطير الذى أوجده تلك التعاليق والتخزصات فى القوم .  
فأذاع قرب وصول صرّ من الأستانة قدره أربعمائة ألف جنيه انجليزى ، من أصل  
ثمن المدرّعات والبنادق ذات الإبر المسلمة الى الباب العالى .

ولكن الاشاعة لم تجد تصديقا . وطار فى البلد القول : « ما هذا ؟ ذهب السلطان  
يسير الى القاهرة ؟ ان من يصدق هذا ، يصدق أيضا أن ماء النيل يجرى من مصبيه  
الى منابعه ! » .

على أن الوزير أراد ، فى الوقت عينه ، أن يضمن لنفسه مبلغا يكون وصوله الى  
خزنيته أكد من وصول تلك الأربعمائة ألف جنيه !

لذلك بذل ما فى وسعه لجعل مجلس النواب يعتمد القرض الاجبارى الذى ارتآه ،  
ويطلب لإجراؤه مقابل اثنى عشر إذا سنويا ، يقوم تقديم كل واحد منها مقام دفع  
الضريبة السنوية !

ولكن بالرغم من تصديق المجلس على طلبه ، لم يمكن الوزير تنفيذ ذلك القرض  
الاغتصابى ، لعدم استطاعة الأهالى تقديمه ؛ وبعد تحصيل بضعة آلاف جنيه فقط ،  
اضطر الى العدول عنه .

غير أن الخزينة كانت فارغة ، والطلبات ملحة ؛ ودفع قطعية قرض سنة ١٨٦٤  
مستحقا فى أول أبريل التالى ، والاضطرار الى النقود هائلا . فما العمل ؟

فتمارس الوزير ، أولا ، فى بيع عدّة إفادات مالية تعهد بسداد قيمتها بعد  
ثلاثة أشهر ، بفوائد قدرها ١٤ ٪ ، علاوة على نصف فى المائة ، على سبيل  
العمولة .

ولكن هذا لم يحد؛ بل زاد الطين بلة . لأن مهلة الثلاثة أشهر، فقط، جعلت الناس يتساءلون : «هل هذا يكون ، من الآن فصاعدا ، أقصى حد لتقمة المالكين وأصحاب المصارف بالحكومة المصرية ؟» .

وزاد اضطراب السوق وقلق الدائنين ؛ وبات الوقت حرجا جدا للوزير !

ولكن الرجل كان جسورا، مقداما . فرأى أن يدع جانبا كرامة المنصب السامي الذي هوفيه ، ويتدفق الى اتهاج أكثر الوسائل تلجسا بالمخاطرة، من المضاربة عينها . غير أن المال ذاته اللازم للمضاربة المنوية كان يعوزه . فسمى حتى تحصل عليه ، بعمل عملاء موثوق برصاتهم وحنقهم ، باع بواسطتهم كيات عظيمة من الافادات المالية المتسلسلة الاستحقاق ، من اثني عشر شهرا الى ثلاثين شهرا، على أن يكون دفع ثمنها نقدا، مقابل خصم  $13\frac{1}{2}\%$  ، ويكون تسليمها بعد ثلاثين يوما .

ولما بات المال المجموع هكذا في قبضة يده ، كلف بعض المصارف بمشترى كل ما يعرض من افادات للبيع داخل ستة أشهر، معينا بنفسه الافادات التي يعرف أنها أخف من غيرها ثقلا، وأكثر، بالتالي ، قابلية للتحسين .

فكانت النتيجة مذهشة ! وتهاافت الناس على بيع ما كان لديهم من تلك الافادات ! فسقط معدل الخصم من  $14\%$  الى  $9\%$  . ولما شئت الافادات ذات الاستحقاق القريب ، اضطروا أصحاب رموس الأموال الى مشترى الافادات البعيدة الاستحقاق، لتجد لنفسها استثمارا . فتمكن الوزير، بذلك، من تسليم المشترين منه ما شاءوا من كمية الافادات المباعة اليهم . واستمرت العملية راجحة فاحجة ، حتى نفر الناس من الطلب هبوط الأسعار المتجاوز كل حد .

مضاربة

ولكن اللعبة كانت قد تمت ، والدين السائر ، الذى كان بالأمس موجبا قلعا لا بطاق ، أجلت المطالبة به الى ثمانية عشر شهرا ، على أقل متوسط .

فلو أمكن تثبيت الأمور على هذا المجرى ، وتقييد المستقبل ، بحيث لا يعود يتقل على الحاضر ، كان ذلك منتهى الحظ والمأمول .

لذلك أخذت المخابرات بين المالية المصرية ، والشركة المصرية العمومية التى أسسها الخديو فى باريس تروح ونجى والأمال بالحصول على تقود منها تحيا تارة ، وتموت أخرى ، حتى تغلب اليأس على الأمل ، وبات لا يرجى من تلك الشركة خير .

فحوّلت الأنظار عنها الى محل أو بنهايم وشركائه . وكادت المخابرات معه تفضى الى النتيجة المرجوة ، لولا أن شخصا يقال له هكتور بك ، كان ويكلا بمصر لمحل يشوفهم وجولدشمدت وشركائهما ، وتمكن من نفس (اسماعيل) بحسن أساليبه ، حال دون توقيع العقد ، وحوّل الطلب الى محل غلتميه .

ولما كان فرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩ يحظر فى بعض منطوقه عقد أقراض جديدة على خديو مصر ، اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون القرض الحديد باسم الخديو الشخصى ، وأن ترهن أملاك الدائرة السنية ، ضمانا لسداده .

وبناء على هذا الاتفاق ، قدّم محل يشوفهم وجولدشمدت للخديو مبلغا اسميا قدره سبعة ملايين ومائة واثنان وأربعون ألفا وثمانمائة وستون جنيا انجليزيا ، ونال مقابل ذلك امتيازاً لتأسيس مصرف (بنك) يدعى "البنك الفرنساوى المصرى" كان الخديو نفسه أكبر مساهميه ، واكتتب بربع أسهمه ، أى بما بلغت قيمته

من الدائرة  
سنية الثانى

سنة ملايين ومائتين وخمسين ألف فرنك . وقام مؤسسه ببعض شؤون تصدير القرض الجديد .

نقطة نجاحه

على أنه بالرغم من تصديره بواقع ٧٨<sup>١</sup>/<sub>٢</sub> - ويقول بعضهم بواقع ٧٠ فقط - وبالرغم من أنه ، بعد استبعاد المتعات والممولات ، نزل صافي التصدير الى ٦٧ ، فإنه لم يغط سوى ثلثيه ، فقط ؛ ولم يكتب أحد في الثلث الباقي . فأوجبت الحال خفض أسعاره ، فيما بعد ؛ وكانت نتيجة الصافية أنه ، بالرغم من كونه قرضا بفوائد قدرها ٧ ٪ ، وواجبا تسديده بكمال قيمة تصديره الاسمي ، إلا أنه لم ينتج للقرض سوى خمسة ملايين من الجنيهات ، فقط ؛ ورتب عبئا على إيرادات الدائرة السنوية السنوية قدره ستمائة وثمانية وستون ألفا وتسعمائة وستون جنيها انجلترا ، أى ما يقرب من ١٣,٣٨ ٪ من أصل رأس المال المدفوع .

على أن المرجع في عدم نجاحه بالرغم من الاحتياطات التي اتخذت لذلك : كتكليف "الكبوتوار دسكيت" أى "بنك الخصب" بمهمة إصدار معظمه ؛ وإقدام توكيل هذا البنك بالاسكندرية على طلب زمرة فواصة من الحكومة لأقامتهم عند الحواجز التي أنشأها أمام محله ، لحفظ النظام بين جمهور المكتبتين : إشعارا بتوقعه ازدحام أقدامهم هناك ؛ وكجىء وزير المالية نفسه على رأس فئة من أصدقاء الحكومة ، ليكتب ، فيكون مثله قدوة للغير ويحيى خور تلك الحواجز ، ولو لحظة ؛ بالرغم من أن القرض الذى أذيع أن القرض معقود لأجله كان من أجل الأغراض : ألا وهو إنشاء معامل السكر ، وسكك حديدية زراعية لاستغلال المائة والخمسين ألف فدان المقامة رهنا على سداد المال المرغوب في اقتراضه - ان المرجع في عدم نجاحه ربما كان الى قيام بعض الصحف للتشديد به ؛ وأدعاء عدم مشروعيته ؛



ومطالبتها الباب العالى والمتعاقدين فى قرض سنة ١٨٦٨ الى التداخل لمنعه ؛ و الى تداخل الباب العالى ، فى الواقع ، واصداره أمره الى القنصل العام العثمانى فى لندن بالاحتجاج عليه ومعاكسته !

وبينا الكل بمصر، من الأمير الى أصحاب المصارف وأصحاب رموس الأموال وجميع المستغلين فى الأمور المالية، مرتاحو الفكر، مطمئنون البال، يقضون أيامهم فى أتم هناء ؛ وبينما خصم افادات المالية ، فى أوائل شهر يولييه لا يتجاوز ثمانية ونصفا فى المائة ، متى كان الاستحقاق قريبا ؛ ولا يتجاوز عشرة فى المائة ، فى الاستحقاقات البعيدة، المتراوحة بين ٢٤ شهرا و ٣٠ شهرا ؛ وسعر قرض سنة ١٨٦٨ الذى كان الإقبال عليه أكثر منه على غيره، يتراوح بين ٨٣ و ٨٤ ، اذا أنباء الحرب بين بروسيا وفرنسا دوت فى الآفاق، وألقت الفزع فى الأسواق المالية كلها .

ففى بضعة أيام سقط سعر القرض المرغوب فيه الى ٦٤ أى بنقص عشرين بنطا ؛ وارتفع معدل خصم الافادات المالية القريبة الاستحقاق الى ٣٠ و ٣٥ فى المائة ؛ ومعدل خصم الافادات المستحقة بعد سنة فقط الى ٢٠ و ٢٢ فى المائة ؛ ومعدل خصم الافادات المستحقة بعد ١٨ شهرا لغاية ٣٠ شهرا الى ١٦ و ٢٠ فى المائة .  
فهم الضيق، واشتدت الأزمة .

امات تفرج

فراى اسماعيل صديق باشا أن خير ما يداوى به الحال الحرجة ويحى به الآمال ، ويبقى الوثوق بالمالية المصرية محفوظا ، هو اذاعة أنباء تفرج عتيد يوسع حلقات الضيق المؤقت .

فشرع يشيع ، تارة ، أن الحكومة عازمة على بيع سككها الحديدية الى شركة انجليزية يمثلها المستر فولر المهندس بمبلغ قدره عشرون مليوناً من الجنيهات ؛ وطورا

أن المسألة على وشك إجراء عملية بعيدة الأطراف تستبدل بمقتضاها الافادات القرية الاستحقاق بالافادات التي لا تستحق إلا سنة ١٨٧٣ ؛ فتصيب من وراء ذلك البذل ربما قدره اثنا عشر مليون جنيه . واشاعات أخرى من هذا القبيل كان لها ، حقيقة ، وقع حسن ؛ وأدت الى ارتفاع سعر قرض سنة ١٨٦٨ الى ٧٤

هكذا تمكن من حفظ كفة التوازن ، بينما وقائع الحرب تتوالى بسرعة صاعقة ، تجعل عقد الصلح بين الدولتين المتحاربتين قريبا ، تمكن احدهما من الأخرى تمكنا لم يرو التاريخ مثله .

ولكى يشعر الخديو العالم المالى كله بأن مركز مصر المالى أقوى من أن يتأثر تأثرا سيئا بالتماوجات البورصية التي أحدثتها وما فتئت تحدثها تلك الحرب الشمواء ، عقد قبل نهاية عام ١٨٧٠ ، مع محل جرينفيلد وشركائه المهندسى بلندن ، العقد الذى كلف بمقتضاه ذلك المحل ببناء ميناء الاسكندرية .

وبينا الأشغال فى انشائها سائرة ، عقد الصلح بين ألمانيا وفرنسا ؛ وبات من المنتظر صعود أسعار الأوراق المالية .

ولكن التحسين لم يكن على نسبة المتوقع ؛ ولم يطرأ فى الحقيقة إلا على قرض سنة ١٨٦٨ ؛ وأما الافادات فبقى معدل الخضم فيها ، طوال فصل الصيف ، مترواحا حول ١٤ فى المائة . وهذا لم يكن ليدل على أن مركز مصر المالى فى الأسواق الأوروبية مركز ثقة متينة .

فالحال باتت اذا حرجة ، لا سيما أنه حتى خريف سنة ١٨٧١ كان جانب عظيم من قرض يشوفشهم لا يزال مكشوبا ؛ بين أن جانباً عظيماً من الافادات المالية وأذونات

الدائرة السنية كان يقترب من مواعيد استحقاقه ؛ وأن عدم الدفع لدى الاستحقاق كان من شأنه القضاء على الثقة في كليهما ، إلا اذا جددت تلك الافادات والأذونات . على أن تجديدهما لم يكن بالشئ السهل ، ولا إجراؤه ممكنا إلا بحسائر باهظة . وأما الدفع من الإيرادات العادية فكان متعذرا بالكلية ، حتى لو لم يكن الوزير قد تصرف ، مقدما ، في ضرائب ذلك العام .

ولكن مهارة اسماعيل صديق المالية وتفنته لم يكونا لينكسرا أو يخورا أمام مثل هذه العقبات البسيطة . بجمع شتات فكره ، لحظة ؛ ورأى أن الوقت آن لتحقيق فكرة استخلاص نقود كثيرة من الأرض المصرية ؛ وهى الفكرة التى جالت في خاطره في أوائل العام الماضى ، وحمل مجلس النواب على اعتادها ومطالبة تنفيذها . ولكن ، حيث انها لم تتج في شكل سافة إجبارية ، وجب وضعها في شكل جديد يضمن لها النجاح .

فأخذ ، اذا ، يعمل فكرته ويمهدا ، حتى جعلها تجود بمشروع لم يسبقه أحد اليه ؛ لا في العالم الغربى مهد التفنن المالى ، ولا في العالم الشرقى مهد التفنن في المظالم . ذلك المشروع هو "قانون المقابلة" .

المقابلة

وما أدراك ما "المقابلة" ؟

"المقابلة" دفع الضرائب المربوطة على الأرض المصرية عن ست سنوات مقدما ، مقابل إعفاء هذه الأرض ، فيما بعد ، من نصف تلك الضرائب الى الأبد ! فلما اختتم المشروع في فكره ، جمع المجلس الخاص ، وأقنعه بوجوب إجراء ذلك القانون ، بعد تفهيم المصريين ماهو الغرض المقصود منه ، وتجييبه اليهم .

فاتفق رأى المجلس الخاص على رفع تقرير الى الخديوي يبيط اللثام عن دواعي وضع ذلك القانون ؛ وعلى نشر نبذة باللغة العربية ، وتوزيعها في كل جهات القطر ، لتوضيح المقصود من تلك "المقابلة" .

أما التقرير فهناك أهم ما جاء فيه :

«ان المجلس الخاص يرى ان حالة مصر المالية لا توجب القلق مطلقا ؛ ولكنها تستلزم عناية سموكم من جهة مراعاة رخاء البلاد في المستقبل . ومن المعلوم أن الأسباب التي أدت بالخرينة العامة الى شبه الضيق المالي هي : (أولا) العجز المخلف عن سعيد باشا ؛ (ثانيا) الاشتراك في انشاء القنال ، والمصاريف الباهظة التي جرت اليها ذلك الاشتراك ؛ (ثالثا) الأموال الجزيلة المصروفة في سبيل مقاومة طاعون المواشي ، وملافاة مضارته ؛ (رابعا) الأشغال التي أجريت لترقية شؤون الزراعة والتجارة ؛ (خامسا) وأخيرا الأزمة القطنية المسببة عن انتهاء الحرب الأمريكية . فالبلاد لغاية الآن ، بفضل الرخاء المنتشر فيها وفلاحها ، تمكنت من القيام بمقتضيات العبء الثقيل الملقى على عاتق الخزينة ؛ ولكن الفطنة تشير ، مع ذلك . بالبحث عن دواء ناجع للمستقبل .

غير أن الوصول الى اكتشاف الدواء يستلزم معرفة الداء . فأين هو الداء ؟ الداء في سعر الفوائد المرتفع التي تدفعها حكومة سموكم ؛ والتي تبلغ ، وحدها ، أكثر من نصف الإيرادات العمومية . فهل لا يستطيع الأهالي تحويل دفع هذه الفوائد اليهم باقداهم على مشترى رأس مال الدين ؟ فانه ، على قول وزير المالية ، يوازي ستة أضعاف مجموع الضرائب العقارية التي تقاضاها حكومتكم سنويا من الأرض .

فليدفع الأهالى، اذا، ضرائب مضاعفة، لمدة ست سنوات، والدين كله يستد،  
وفى مقابل ذلك تعفيهم الحكومة، الى الأبد، من دفع المبالغ المقدمة منهم لسداده،  
على هذه الطريقة؛ أى أنها تعفيهم أبدا، من نصف الضرائب المربوطة على أرضهم؛  
وتجرى ذكر هذا الاعفاء على جميع ملكيتهم .

وعلاوة على ذلك فانه سيصدر قانون يضمن لهم : (أولا) أن الضرائب المنقصة  
على هذا النمط لن تولى فى المستقبل مطلقا ، مهما كانت الظروف ؛ و (ثانيا) أنه  
حتى تحت تأثير قوة قاهرة ، كحريق أو غرق أو أشغال منفعة عامة ، لن يجوز  
مطالبتهم ، ولو بسلفة مؤقتة ، إلا بعد التصديق على ذلك من مجلس النظار ومجلس  
النواب .

وأما النبذة العربية التى وزعت فى كل قرى مصر ومدنها ، فإن أهم ما جاء فيها  
تفهم الأهالى أن هذا المجهود العظيم المطلوب منهم إنما هو الوسيلة الوحيدة لاتقاذ  
الوطن من مغالب المرائين الغربيين ، الذين أدنى تقاضيهما ربا فاحشا من الحكومة  
المصرية الى ضيقها المالى المؤقت ، واضطرابها الى ربط الضرائب والمغارم الثقيلة ،  
حول أعناق الأهالى !

فصلى الخديو على تقرير مجلسه الخاص ، واعتمده ؛ وبعد أخذ رأى مجلس  
النواب أمر بوضع قانون "المقابلة" وتنفيذه . وطلق اسماعيل صديق نفسه يطوف  
الوجه البحرى كله مقنعا الاهالى بمجودته وفائدته ، محرضا إياهم وحاثا على نفاذه بكل  
ما فى وسعهم ؛ بينما كان شاهين باشا وزير الحربية يطوف الوجه القبلى للغرض عينه .  
أما قانون "المقابلة" فخمس وأربعون مائة ، لا بأس من ذكر بعضها لأهميتها .

فالمادة التاسعة والعشرون تقضى بأنه لا يسوغ لوزير المالية، بعد الحصول على جميع المبالغ المطلوبة، إصدار إفاذات مالية جديدة، ولا عقد أى قرض مطلقا .

والمادة الثالثة والثلاثون تقضى بإنشاء مجلس إدارة مالية يناط به وضع ميزانية عامة سنوية، مبنيه على الميزانيات الخصوصية المرفوعة اليه من كل إدارة من إدارات الحكومة ومصالحها، تعرض على مجلس النواب، ولا تصبح تنفيذية إلا بعد تصديق سمو الخديو عليها .

والمادة السابعة والثلاثون تقضى بتعيين لجنة يناط بها تحصيل الدفع واستلام الأذونات والوصلات المقدمة إشعارا بالدفع .

والمادة الأربعون وما يليها من المواد تنص على أن المبالغ المحصلة تودع في خزانة خاصة تحت حفظ صيارف خصيصين ؛ وتخصص فقط لاستهلاك الدين لا سيما الافادات المالية التي يجب أن تكون أول ما يستهلك .

هذه اللجنة تحرر كل خمسة عشر يوما كشفا بالافادات المالية وأوراق الاقراض الداخلة خزنتها في هذه المدّة؛ ويقوم وزير الداخلية بحرق تلك الافادات والأوراق المالية بحضور أعضاء المجلس الخاص . ثم يحاط العموم علما بمجموع المبالغ المتلفة هكذا .

والمادة الخامسة والأربعون تقضى بأنه اذا أعوزت النقود الخزانة الخاصة ، فلم يتمكن من مواجهة سداد افادات مستحقة ، فلوزير المالية أن يفتح اعتمادا قصير المدى يستد حاملا ترد النقود الى تلك الخزانة، حيث انه لا يجوز له ، عملا بنص المادة التاسعة والعشرين، إصدار افادات مالية جديدة .

هكذا كان كل شيء مرتبا، مقننا، منظما، على ما ورد في الأمر العالى الذى صدر به ذلك القانون، "لتحسين حال الحكومة المالية، وزيادة الرخاء والفلاح العامين، وضمانة للسير بالبلاد فى معارج التقدم والرقى".

وكان صدور الأمر العالى الى وزير الداخلية بتنفيذ قانون "المقابلة" فى أواسط شهر أغسطس سنة ١٨٧١؛ فما أتى آخر ديسمبر من السنة عينا إلا وقدر أن ما ورد بموجبه الى الخزينة الخاصة بلغ خمسة ملايين من الجنيهات الانجليزية .

هذا كان بدءا يبشر بنجاح . ولولا أنه علم أن معظم موزدى ذلك المبلغ الضخم انما هم كبار المزارعين والباشوات — لتحترز لهم وتسلم اليهم بسرعة حجب أملاكهم الجديدة؛ وهؤلاء ارضاء للتخديو مولاهم — لأمكن بناء التفاؤل بنجاح المشروع نجاحا تاما على أسس متينة لا تترزع . ولكن الصعوبة كانت كلها فى تحصيل الضرائب المضاعفة من صغار الملاك والمزارعين، وفى مقدرة هؤلاء على دفعها .

مهما يكن من الأمر فان ذلك المبلغ كان كافيا لمشتري نصف الدين السائر تقريبا، وسداد استحقاقاته لغاية أبريل سنة ١٨٧٢

فعمّ الفرح دوائر الحكومة والقصور الخديوية والوزيرية . وأمكن القيام بالخفلات والأعياد الشتائية المعتادة فى سنة ١٨٧١، بأبهة وبهجة وبذخ فاقت مظاهره مظاهر كل ما رؤى من نوعها فى السنوات الماضية . وافتخرت الأوبرا الخديوية والمسارح الأخرى واليهودروم بحور وغادات، كأنها النجوم المتلألئة، شمت شعاعا غير معهود أخذ يجامع الأبصار والقلوب والجيوب . بفرى الذهب من المالية وعابدين، كأن نهر اليكتول — نهر ليديا الذهبي الذى أثرى منه قارون ملكها — هو الجارى بالقرب منها -- لا نهر النيل . ولو أن النيل فى يد حكم حكيم خير من ألف يكتول .

فنتج عن ذلك أن وزير المالية، بالرغم من أنه تعهد تعهدا صريحا نشرته "الوقائع الرسمية" الصادرة في ١٣ أكتوبر من ذلك العام بأن لا يصدر إفاذات مالية جديدة، تنزع بحرفية نص المادة التاسعة والعشرين من قانون "المقابلة" القاضية بأن إصدار الإفادات المالية يحظر عليه بعد الحصول على جميع المبالغ المطلوبة، لكي يترأّوا، في بحر شهر أكتوبر ذلك عينه، إصدارين بلغ مجموعهما مليونين ونصفا من الجنيهات، بحجة أنه لم يرد بعد إلى الخزينة إلا قليل من الأموال المطلوبة؛ ثم في يناير ومارس ويونيه من سنة ١٨٧٢ إصدارات أخرى بلغ مقدار واحد منها فقط خمسة ملايين من الجنيهات، بحجة أنه لم يرد بعد إلى الخزينة جميع الأموال المطلوبة !

فاستدان ، بذلك ، ماين ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٧١ وأقل يولييه سنة ١٨٧٢ ، أى  
استدانة جديدة  
مرفقة  
في ظرف تسعة أشهر فقط اثني عشر ماونا من الجنيهات الانجليزية !!!

وليت الاستدانة كانت بإفادات مالية من نوع سابقاتها ، فقد كان الشريكون أهون : لأن المشترط في الإفادات المالية السابقة كانت أن تدفع قيمتها بمصر أو الاسكندرية ، فتم حل الاستحقاق . ونعذر وجود قود في حال ، كان الصرف يعطى نمرا ترتيبية للطالين المزدحمين على بابه . فيتمكن . بفضل تبطله المفتل في الصرف . من كسب ثلاثة أيام أو أربعة أو خمسة . ونارة سنة ووربه لـ الوزير ، اذا وجد نفسه مخنوقا بالمره ، الى طلب تجديد . قلب كان لمطلوب منه التجديد يرفضه .

وأما الإفادات الجديدة ، فقد اضطرت داخل رءوس الأموال الأوروبية في ماجريرات الأمور المصرية الى تنيير شكلها ؛ والقره الوزير . بعد أن أبدى مقاومة لم تعده نفعا ، بقبول تعميم دائنيه الجديدين . وتحويل تعهداته من إفادات الى محض



حوالات قابلة الدفع في لندن وباريس ، بالرغم مما في ذلك من خسارة للخزينة ، ومضايقة للحكومة ، التي علمت كل طريقة تحايل ، وأصبحت مضطرة الى الدفع في يوم حلول استحقاقه ، وإلا صودرت قضائيا : وهو ما أصبح من شأنه أن يسبب خسائر جمة للاقتداء من ضيق مؤقت ، علاوة على استدعائه عمولات ومصاريف باهظة .

وليت الخزينة وجدت في تخفيض خصم هذه الحوالات مطلقا ومخففا لبهاظة جميع الأعباء الناجمة عنها ! ولكن الأمر كان بالعكس ، وبلغ معدل الخصم فيها ١٤ في المائة سنويا !

لما أضر وجود رجل مثل اسماعيل صديق على دفعة خزينة حكومة ! وما أسوأه على سمعة مولاه الواقف به ! — وأن التمس للولى عذر مما في قول الشاعر « وعين الرضا عن كل عيب كليله » من حقيقة ناصعة !

وماذا كان الإصدار الذي قلنا انه بلغ وحده خمسة ملايين من الجنيهات ؟

اصدار غريب

كان عملية اشترك فيها محل أونهايم والبنك السلطاني العثماني والبنكان : الفرنسي والمصري (فرنكو اجهسين) والانجليزى المصرى (انجلو اجهشن) ، موضوعها لإبدال إفادات قصيرة المدى بإفادات استحقاقاتها متسلسلة من سبتمبر سنة ١٨٧٣ الى مارس سنة ١٨٧٦ ، وبلغت قيمتها بما فيها الفوائد بواقع ١٣ في المائة والعمولة بواقع واحد في المائة ستة ملايين وخمسين ألفا من الجنيهات الانجليزية .

ولكن ما الذى حدا بمحل أونهايم وشركائه المعروف بالرصانة والطمع معا الى تحمل مبلغ جسم كهذا ، بدون تحميم ضمانات تراتح اليها المسئولية ؟

الأمل !

فقد كان المتوقع ، يجرّد الوقوف على حركة مصروفات الحكومة المصرية ، أن هذه الحكومة لن تبلغ شهر يولييه سنة ١٨٧٣ بكل جهد جهيد إلا وترى نفسها مضطرة الى توحيد دينها السائر مرّة أخرى .

فكان بهم جدّاء ، والحالة هذه ، محل أو ينهائم أن يضمن لنفسه عملية ذلك التوحيد ، بأن يقيم نفسه مقدّماً في مركز يمكنه من وضع السكين على العنق في الوقت المناسب . لذلك قبل تحمل مسؤولية الملايين الخمسة من الجنيهات التي ألتجتها تلك العملية . على أنه لم يكن ، في الحقيقة ، يخاطر بمخاطرة كبيرة حتى فيما لو خابت ؛ لأن باب إدخال قيمة الافادات ، التي قد يكون لا يزال حاملاً لها ، ساعة عقد القرض المستقبل ، في هذا القرض عينه ، كان مفتوحاً أمامه ، علاوة على أنه كان في وسعه ، فيما لو لم توافقه شروط ذلك القرض العتيد ، إما بيع تلك الافادات وإما المطالبة بقيمتها لدى استحقاقها .

ولم يكن يقع في خلد أحد ، حينذاك . أن الثقة قد تعوز يوماً ما الحكومة المصرية ، وأن الأرض قد تتخسف بقواعدها بسبب نقل الديون المتركة عليها . بل إن منظور ما كانوا يدعونه ، منذ ذلك الحين . ” بالقرض العظيم ” كان يحمل جميع حملة لأسهم والافادات ، بدون فرق . على الثقة والاطمئنان . وكان الكل يتهافت على اقتناء كل تصدير ، بحيث ان الدائرة السنوية ذاتها ، بعد أن بقيت متعجبة بهمة . نزلت الى المعمان ، ووضعت امضاءها على أذونات بلغت ما ينوف على أربعة ملايين من الجنيهات ، فيما بين نوفمبر سنة ١٨٧١ وديسمبر سنة ١٨٧٢ ؛ وبحيث ان معتل الخصم هبط من ١٤ في المائة الى ٩ ١/٢ في المائة .

فنجم عن ذلك جميعه ان القود أفضت الخزائن والجيوب وأن الخديو تمكن في الأسبوع الثالث من شهر يونيه سنة ١٨٧٢ من السفر الى الأستانة سفرته السنوية، وعينه قرية وقلبه عط آمال يثق بتحقيقها .

وكانت أنباء عملياته المالية مع محل أوپنهايم قد سبقته الى تلك العاصمة الجسعة، فعلمها بجيئته اليها مملوءة الحب، استعدت لاستقباله استقبالا حافلا، وما وطئت قدماه أرضها إلا وأظهر له السلطان من الحفاوة فوق كل منظر، ورحب به محمود باشا الصدر الأعظم ترحيا بالغيا .

ولما كان (اسماعيل) قد صمم على إجراء عملياته المالية العظمى التي كان المأل يدعوها مقدما "القرض الكبير"، والتي حبها اليه وزير ماليته ووضعها في شكل العملية الوحيدة التي يمكن انقاذ البلاد بها، أقبل من فوره يبذل الوسائل الذهبية التي تقضى في دار السعادة كل الأوطار، لينال الفرمان الذي يمنحه الحق في عقد ذلك القرض، ليس فقط، بل وينيله توسيع حدود الاستقلال وأبهة مظاهر الملك الحقيقي: فنجم عن ذلك ماقد يأبى التاريخ تصديقه، لولا أن أكبر الثقات المعاصرين شهدوا بوقوعه . وهو ماسبق لنا بيانه في جيته .

على أنه حينما عاد الى عاصمة بلاده، بعد فوزه بجميع مطالبه، وجد أنه لم يكن يمر شهر، بل أسبوع، بل نكاد نقول يوم على وزارة ماليته بدون إقدامها على عمل جديد . وبلغت قيمة ما جادت به قريحة اسماعيل صديق في شهر نوفمبر وحده، بين عمليات مالية كبيرة وصغيرة، نيفا ومليونين ونصفا من الجنيهات، بمعدل خصم سنوى من ١٣ الى ١٣ ١/٢ في المائة .

عمليات استثنائية  
جديدة

على أن الذي استلقت إليه الأنظار ، في تلك العمليات ، لم يكن جسامتها ، على باهرتها ؛ ولكن ظهور أوراق مالية جديدة فيها كانت غريبة الغرائب ، وأبعد ما ينتظر من الوقائع .

وما أدراك ما كانت تلك الأوراق المالية الجديدة ؟

حوالات متكررة

كانت حوالات على لندره بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه ، يستحق دفعها بعد مضي سنة ، بضمانة وامضاء رئيس لجنة "المقابلة" ! أى أن الوزير حوّل عملا ، وضع لاستهلاك عموم الديون المصرية ، الى معمل اصدار ديون جديدة !

فاوجب الأمر ، في بادئه ، ترددًا في السوق . ولكن ذلك التردد لم يمتد إلا لحظّة واقضى ، لأن الجدل لم يكن له من أساس في الأخلاق . فاستطاع الوزير ، في أيام ديسمبر الخمسة عشر الأولى ، تصريف أوراق من تلك الأوراق الجديدة الغريبة بما بلغت قيمته مليونًا ومائتي ألف جنيه !

ولما رأى الرّيح موافقة ، أقدم على عمليات أخرى ، لحساب وزارته وحساب الدائرة السنية . بلغت قيمتها المجموعة لغاية آخر ديسمبر نيف وأربعة ملايين ونصفًا من الجنيهات .

فلما كثرت الأموال على هذا المنوال ، أقدم الخديوي على تزويج أولاده الأمر . الثلاثة : محمد توفيق (ولى العهد) وحسين وحسن وابنته الأميرة فاطمة هانم ؛ وأقام لهم مهرجانًا لم تر مصر نظيره أبداً .

وكان الأمير حسن قد عاد من أوروبا من عهد قريب : فان أباه أرسله أولاً الى أكسفورد حيث قضى مئة في قسم كليتها المعروف "بكرايست تشرتش" ( كنيسة

المسيح)؛ وحاز منها في يونيه سنة ١٨٧٢ شهادة فخارية تعرف في تلك البلاد بشهادة D. C. K. ؛ واشتهر، في مدة اقامته هناك، بالولائم الفاخرة التي كان يولمها لزملائه وأصدقائه ، وببهاجة الملامى التي كان يدعوهم اليها وكثرتها ؛ ثم سار من أكسفورد الى برلين ؛ ودخل هناك، بصفة ملازم ثان، في فرقة الهوسار البروسانية ؛ ثم غادرها بعد سنة، وعاد الى مصر مؤقتا ليتزوج، وقد أنعم عليه برتبة القائمقامية الاكرامية .

وبينا احتفالات هذه الأعراس ، وباقي الملامى الشتوية ، سائرة في مجراها ، كان الوزير اسماعيل صديق باشا مستمرا على المخربسغينة الخزينة المسلمة الى عهده في المياه المضطربة التي ذكرناها ، حتى بلغ دين الدائرة السنية السائر أربعة ملايين من الجنيهات ؛ وبلغت ديون الحكومة السائرة ستة وعشرين مليوناً ، باستحقاقات يتوالى معظمها من مارس سنة ١٨٧٣ الى آخر مارس سنة ١٨٧٤ ؛ ومن ضمنها حوالات بامضاء رئيس لجنة "المقابلة" وضمانته تبلغ قيمتها ثمانية ملايين ونصفاً .

وكان الوزير يعلق آماله في سداد هذا الدين الهائل ، الذي كانت فوائده بواقع ١٤ في المائة تقريبا، بتبلغ أكثر من نصف الايرادات العقارية، على القروض العظيم العتيد !

ولكن أئى كان له أن يبرر ضرورته ، بعد انتهاكه حرمة التعهدات التي تعهد بها قانون "المقابلة" ، وتعهد بها هو نفسه في عدد "الوقائع الرسمية" الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧١ ؟

مهما كان جبينه من نحاس فانه لم يستطع حمل نفسه على عمل ذلك بشخصه . وعليه فانه بعد أن أشار على مولاه بعقد مجلس النواب ، لنيل التصديق منه على

ما جرى ، رجا منه أن ينيط بشريف باشا ، وزير الداخلية ، أمر عرض الحال كما  
هى على تلك الهيئة النيابية .

فأمر المجلس بالالتزام ، وفي جلساته المتوالية في شهرى مارس وابريل من سنة ١٨٧٣  
قام شريف باشا بالمهمة الثقيلة التى ألقى عبؤها عليه ، لإرضاء لمولاه ، بالرغم من  
امتعاض نفسه .

فتلا على المجلس تقريرا وافيا من وضع اسماعيل صديق باشا ، ذكر فيه «ان الأقرض  
المختلفة التى أقدمت الحكومة المصرية عليها لم تكن شيئا يذكري بجانب الأعمال المفيدة  
العظيمة التى أجرتها في البلاد ، كإقامة الجكارى والجسور والخزانات ، ومد خطوط  
السكك الحديدية والتلغرافات وغيرها . ولئن بلغ الدين السائر خمسة وعشرين مليونا  
ونصفا من الجنيهات ، فما شئ أسهل من تبرير الدوائى التى أوجبت : فان إنشاء  
ترعة السويس ، وثن الأسهم المأخوذة من الحكومة في شركتها ، والتعويض الذى  
دفع لهذه الشركة بناء على تحكم الامبراطور نابليون الثالث ، ومشترى التربة الحلوة  
من الشركة عنها وتقييمها . وهشترى تفتيش الوادى منها أيضا — كل ذلك كلف  
الحكومة مبلغ ستة عشر مليونا وثمانمائة ألف من الجنيهات ، ونصفية الشركتين الزراعية  
والعزيرية كلف ثلاثة ملايين ونصفا ؛ وما صرفته الحكومة لمعالجة أضرار طاعون  
المواشى بلغ ، كذلك ، ثلاثة ملايين ؛ وما سدته عن المزارعين بما هو معروف باسم  
أذونات القرى بلغ ثلاثة ملايين أيضا ؛ وما تنازلت عنه من الضرائب للصائين بشرقى  
سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ بلغ مليونا ومائتى ألف جنيه . فالمجموع خمسة وعشرون  
مليونا ونصف أى مبلغ الدين السائر ! وهو دين يستهلكه مع فوائده ما يرد أولا فأولا  
الى الخزينة من جراء تنفيذ قانون "المقابلة" !!!

على أن هناك أمرا جديرا بالاعتبار وهو أن قيمة مجموع الصادرات زادت على قيمة مجموع الواردات ، منذ ارتقاء سمو الخديو عرش أبيه وجدّه ، بما ينوف على سبعين مليوناً من الجنيهات . فاذا علم أنه لم يدفع من هذا المبلغ الحسيم الذى دخل جيوب الأهالى سوى عشرين مليوناً فقط لأوروبا لاستهلاك مبالغ الاقراض ، كان مبلغ النقود الباقية فى البلاد ، مما ورد اليها من الخارج فقط ، خمسين مليوناً من الجنيهات . ومما يؤسف له ان البلاد لا تستفيد شيئاً مطلقاً من هذا المبلغ الهائل ، لعدم استغلاله . فيجدر ، والحالة هذه ، بالمجلس الموقر أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لملافاة هذا الضرر» .

وما ذا كان اسماعيل صديق يقصد ياترى من هذه الجملة الأخيرة التى ختم تقريره بها؟ أنيل التصديق ، ضمناً ، على القرض العظيم العتيد؟ أم أراد منها أن ترن فى أذان الحائزين المزعومين لتلك الملايين الخمسين ، بمثابة إنذار يزعج أعماقهم ، ويذيب عزائمهم عن مقابلة ما سيستنبطه من الطرق لاستخراج ذلك المال من مدافنه ، بضروب واحتيالات من عندهم ، لمنعه عنه ، وحمايته منه ؟

مهما يكن من الأمر ، فإن شريف باشا ، بعد فراغه من تلاوة ذلك التقرير ، تلى على المجلس أيضاً ميزانية السنة المالية الجديدة ، التى أولها ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٣ وآخرها ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٤ ؛ فعين المجلس لجنة لفحصها . ففحصتها فى أربعة أيام ، ورفعت عنها الخديو تقريراً موجزاً ، لا يتجاوز خمسة سطور . فوقعها الخديو ؛ وارفض المجلس فى الحال ، بعد أن بلغ عدد جلساته ستاً فقط .

على أنه إن لم يكن هناك من شئ يستغرب له فى أمر اعتماد لجنة مجلس النواب الميزانية الجديدة فى مدّة وجيزة ، كالتى ذكرناها : لأن موادها كانت تقريباً مواد السنة

السابقة بعينها، ما عدا بعض تعديلات طفيفة، فإن الامر لم يكن كذلك في عدم انتباه اللجنة والمجلس معا الى أن عجز الإيرادات العقارية في الميزانية الجديدة عن التي سبقها بلغ ستمائة وخمسة وعشرين ألف جنيه. وبما أنه كان ناجما عن إعفاء الأهلين، التي دفعت ضعف الضرائب المطلوبة، من نصف الضرائب المربوطة عادة عليها، تنفيذ لقانون "المقابلة"، فإنه كان يعنى أن المال الذي ورد الى الخزينة، ليكون "مقابلة" لذلك الاعفاء، بلغ سبعة ملايين من الجنيهات.

فكان الواجب، إذا، أن يتسأل المجلس ويستقصى عما فعله الوزير بذلك المبلغ الهائل، وفيه صرفه؟ إذ أن الدين السائر الذي كان قبل اصدار قانون "المقابلة" نيفا وأحد عشر مليون جنيه، أصبح بعد اصدار ذلك القانون وتنفيذه خمسة وعشرين مليون جنيه ونصف مليون، وإن عشرة ملايين جنيه تقريبا، من هذه الملايين الخمسة والعشرين ونصف، كانت حوالات تعهدت بدفعها لجنة "المقابلة" أى لجنة الضريبة التي انما قررت لسداد عموم ديون القطار المصري من المال المتحصل بموجبها! ولكن المجلس لم يسأل، ولم يستقص: كان الأمر له يهجه مطلقا، وكأنه لم يكن. هناك، للدفاع عن مصالح البلاد! فكان سكوته عن تصرفات وزير المالية الغربية إما اعترافا منه بأنه لم يكن يفقه شيئا، حتى ولا المبادئ في "الأموال المالية"، وإما أنه يغطي، تحت رداء مسئوليته النيابية، مسئولية ذلك الوزير الوظيفية.

على أن كلا الأمرين ثبتا لدى اسماعيل صديق باشا. فرأى أن الجوامع خلا خلقا تاما لانتهاء مسألة القرض العظيم المنتظر، الذي بات الوسيلة الوحيدة للخروج من المأزق البالغ منتهى الحرج، والمسبب عن اضطواره إلى دفع فوائد قدرها ١٤٪ على مبلغ الدين السائر، فوق دفع فوائد الديون الثابتة!



على أنه كان لديه وسيلة أخرى لخروج من ذلك المأزق ، وهى : إشهار إفلاس الحكومة المصرية . وربما كان هذا ، فى تلك الظروف ، أقل ضررا على البلاد من الإقدام على ما كان قد ثبت الإقدام عليه فى تصميم الوزير . ولكن اسماعيل صديق لم يكن ليجد ، فى مثل ذلك الإشهار ، الفوائد الشخصية التى كان يبنى نفسه بها فى عقد القرض .

فلكى يبرر عمله ، أوعز الى مشايخه أن يهولوا بعظيم الفائدة التى تعود على المالية المصرية من وراء تحويل الدين السائر الى دين ثابت ، لما يوجبه هذا التحويل من وفرة واقتصاد فى سعر الفوائد المتقاضاة . ولما وثق بأن كيفية نظره إلى الأمور وقررت فى النفوس ، أقبل يخلق وسطا يكثر فيه حب استطلاع كنه القرض العتيد ، والميل إلى الاشتراك فيه .

فشرع الناس يتساءلون كم عسى يكون مبلغ هذا القرض . فبعضهم يؤكد أنه لن يقل عن ٤ مليوناً من الجنيهات ؛ وآخرون يزعمون أنه قد يزيد على ذلك ؛ بينما غيرهم يذهبون إلى أن المصلحة قد لا تقضى باستلاف أكثر من خمسة وعشرين مليوناً — أى المبلغ المطلوب لتحويل الدين السائر الى دين ثابت — ويقول فريق آخر إنه قد يكون ذلك ، ولكن على شرط أن لا يزيد مبلغ الدين السائر فاذا زاد ، زاد أيضا مبلغ القرض . وبينما هذه الأحاديث تجعل النفوس قائمة قاصدة ، كانت المخابرات بشأن ذلك القرض جارية مجراها على قدم وساق مع المحلات التجارية ؛ وكان محل أربابهم وشركائهم فى مقدمتها ، طبعاً ، إذ آن له أوان جنى مازرع .

على أن اسماعيل صديق باشا ، ليمكن من انتظار يوم الوصول إلى الغاية ، وهو فى سعة من المال ، عاد الى إصدار افاداته المالية . فصرفت الدائرة السنية منها

إفادات مالية  
أيضا

في ظرف سنة ما قيمته ٢٣٠ ألفاً بخضم معتله ١٣٪ وتلتها "المقابلة"؛ فصرفت ،  
 هي أيضاً، ولكن في ظرف شهر فقط ، حوالات بلغ قدرها مليوناً وستمائة وخمسين  
 ألفاً من الجنيهات ، بفائدة معدلها ١٢٪ !!

وبذا تمكن الوزير ، في أوائل أبريل ، من لصق إعلان في بورصة الاسكندرية ،  
 مؤذاه استعداده لخضم كل إفادة مالية ، وحوالة ، وأى ورقة أخرى بواقع ٨٪ ،  
 على شرط أن تكون من المشتراط دفعها بالقطر المصري . فكان من شأن ذلك  
 تحسين معتل أسعار الخضم بسرعة ، وتخفيفها ، بعد أن كانت قد ارتفعت من ٩٣  
 إلى ١١٪ .

وبينا الأمور جارية على هذا المنوال ، وردت من مصر الى البورصة عنها اشارة  
 تلغرافية في ١٩ ابريل منبهة بعقد القرض ، وبلوغ مبلغه ٢٥ مليوناً من النقد : منها  
 ١٥ مليوناً مدفوعة حالا ، والباقي عند الاختيار ، بفوائد قدرها ٩ ٪ ، وعمولة  
 قدرها ١ ٪ .

فصدق ذلك النبأ تصديقا أعمى ، أدى إلى إقبال هائل على عمل عمليات على  
 قاعدة ١٢ ٪ و ١٠٪ . ولكن الثقة بدأت تتزعزع في اليوم التالى ، لعدم ورود  
 تأكيد لخبر الأمس . وما لبث الملا أن علموا أن المخبرات - ان لم يصح القول عنها  
 إنها خابت كلية - قد أجلت ، على الأقل ، إلى أجل غير مسمى .

افترض ثلاثة  
 ملايين مؤق

ثم انقضى شهر ابريل . وفي ١٧ مايو انتشر في البورصة خبر مؤذاه أن وكيل الخديو  
 بالأسنانة أجرى عملية مالية مبلغها ثلاثة ملايين من الجنيهات . فطيرت الأوساط  
 المالية ، وثبت لديها أن البت في مسألة القرض الكبير أصبح بعيداً .

ولكنها لو علمت أن هذا المبلغ لم يقتض لمواجهة الاستحقاقات المقبلة البالغ قدرها من أول يونيه إلى آخر ديسمبر نيفا و ٢٤ مليونا من الجنيهات، ولكن لوضعه تحت تصرف الخديو في رحلته العتيدة إلى الأستانة ، لما تطيرت ذلك التطير ، ولأدركت أن القرض لا بد منه .

وفي الواقع فإن الخديو لم يكن ليستطيع الذهاب الى الأستانة في غرض والمثول بين يدى السلطان ، وفاعضه خال من نقود . نخضم وزيره ، إذا ، جانباً من حوالات لجنة "المقابلة" عند بعض صيارفة "غلطه" ، وسلم مولاه معظم المتحصل من ذلك الخضم . ثم صرف حوالات "مقابلة" أخرى بما قيمته مليوناً جنيه . وأعطاه له أيضا .

وأما القرض — فسوى الآخذين مهمة إصداره على أنفسهم ، والوسطاء الذين كانوا يأملون اصابة فوائد كبيرة من وراء توسطهم في عقده ، وعلى رأسهم اسماعيل صديق باشا — فإنه لم يكن في وسع أحد الرضى عنه أو تحييده .

وذلك لأنه — والخديو في الأستانة يسعى الى نيل آخر فرماناته — اتفق بين وزير المالية والراغبين في تصديره على أن يكون مبلغه الاسمى اثنين وثلاثين مليوناً من الجنيهات الانجليزية ؛ وأن يستد هذا المبلغ كله ، حقيقة ، في ظرف ثلاثين سنة ، بعد دفع فوائد سنوية عليه قدرها ٧ ٪ .

وتعهد مصدره ، أى محل أو بنهايم وشركائه ، بأن يأخذوا على عهدتهم الشخصية تقديم نصفه الاسمى ، أى ١٦ مليوناً بسعر ٧٥ ، على ما قد يساوى من الثمن في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ ؛ أى أنهم قبلوا دفع ١٢ مليوناً في الواقع ؛ وتعهدوا بأن يدفعوا مقدماً من هذا المبلغ بلندن ٥٠٠ ألف جنيه في أول يولييه سنة ١٨٧٣ ؛

و ٥٠٠ ألف جنيه في أول أغسطس الثاني ؛ ومليوناً في أول سبتمبر ؛ وأن يستدوا العشرة الملايين الباقية بلندن أيضاً في ١٥ أكتوبر ، على شرط أن يكون لهم الحق في دفع تسعة ملايين منها "أوراقاً مالية" أى "إفادات مالية" و "حوالات مقابلة" من جميع الاستحقاقات ، بنخصم معادلة ٧٪ ، بدلا من الدفع نقداً — فكانهم اشترطوا ، والحالة هذه ، وقبلت الحكومة شرطهم ، أن يشتروا مبلغ الخمسة الملايين التي قدموها في العام السابق ، ويتخلصوا أيضاً من أوراق مالية قيمتها في نزول مستمر ، بما يوازي ذلك المبلغ ، تقريباً — وتعهدوا بأن يصعدروا في الوقت عينه ، لحساب الحكومة المصرية ، اكتباباً بالنصف الثاني ، أى بالملايين الستة عشر الباقية من قيمة القرض الاسمية . فاذا ما تجاوزها الاكتاب العام ، فالزيادة تكون للحكومة المصرية ، مقابل عمولة للصدين قدرها ٣٪ من أصل تلك الزيادة الاسمية ، تنخصم أولاً ؛ ثم يكون الباقي موضوع خيار بسعر ٧٥ أيضاً .

واتفق على أن يعطى للصدين ، علاوة على كل امتيازاتهم ، مبلغ ٦٠ ألف جنيه للصاريق ؛ وربع في المائة على عمليات القطع (كوپون) والسندات المستهلكة ! وأن تعهد الحكومة المصرية بأن تمتنع عن تصدير أى قرض عام آخر لغاية ١٥ يولييه سنة ١٨٧٥ ؛ على أن يكون لها الحق في إصدار عشرة ملايين من الجنيهات ، تحت أسماء مختلفة ، ما بين ١٥ يولييه سنة ١٨٧٥ و ١٥ يولييه سنة ١٨٧٨ بشرط أن يصرف هذا المبلغ على أعمال تكون فائتها عامة .

وأمام فوائد ومزايا للصدين ، كالتى ذكرناها ، كان من المؤكد أن يجد محل أو ينهائم وشركائه مزاحمين عديدين . وفي الواقع ، فان محلا فرنسا وبأكثر تقدم إلى الحكومة المصرية بشروط أحسن من الشروط المعروضة عليها ، وإلى الوزير

ووسطائه ، برشاو أجمع من التي منوا بها . وطن ، لحظة ، حتى في نفس الليلة السابقة ليوم عقد القرض ، أن المحل الفرنسي المذكور يحل محل أولئك اليهود ، ويترع منهم امتياز الاختصاص بتصدير القرض .

ولكن النائب عن محل أوپنهايم وشركائه أبدى ، في تلك الليلة ، من التهديدات والتهويلات ما حل دون نجاح مزاحميه . ولاعترازه بما أكسبته من خبرة العمليات المالية السابق لمحله عقدها مع الحكومة المصرية ، بلغت به القصة مبلغا حمله على أن لايبالي بأن يقول للوزير بتعال وتشاخ « ان ما للآ من ثقة بمالكك انما هو تحت رحمتنا . فان عدلت عن الاتفاق معنا ، هدمنا تلك الثقة ، وحلنا دون أن يهب أحد إلى مساعدتك بستيم . واحد ! » .

ولما كان يعلم من هو في الحقيقة ذلك الوزير ، تركه ، بعد أن قال له ذلك ، لينام بصحبته الخوف الذي أوجده في قلبه ، وانصرف ، وهو متأكد به من أن اسماعيل صديقي باشا سيدعوه في الغد ليوقع العقد .

وقد كان !

فانعقد الاتفاق على ذلك القرض المشثوم ، في ساعة سوداء ، وبالشروط والبند التي ذكرناها ، مقابل تقرير الضمانات الآتية : ( أولا ) كل إيرادات القطر المصرى العامة ؛ ( ثانيا ) إيرادات سكك الحديد في الوجه البحرى ، وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه ؛ ( ثالثا ) إيراد الضرائب الشخصية وغير المقررة ، ومبلغه مليون جنيه ؛ ( رابعا ) إيراد المكس على الملح ، ومبلغه ٢٠٠ ألف جنيه ؛ ( خامسا ) مليون جنيه من المقابلة ؛ ( سادسا ) كل الإيرادات المؤمنة لسداد الاقراض الأخرى ، حالما تصبح حرة ؛ أى في الواقع كل مورد من موارد الحكومة التي يصح تأمينها بلا استثناء .

ض الأكبر  
المشثوم

ولما كان مجموع إيراد هذه الموارد السنوى مليونين وتسعمائة وخمسين ألفا من الجنيهات، وكان المبلغ الواجب استهلاكه سنويا من أصل الدين، بما فيه الفوائد، مليونين ونعمسمائة وخمسة وستين ألفا وتسعمائة وواحد وسبعين جنيها، كان الاتساع بين الرقمين خير ضامن لسهولة السداد ومثانة الثقة به .

على أن باطن الضمانات المقدمة كان غير ظاهرها .

فالضرائب الشخصية، مثلا، وإن ذكرت في ميزانية سنة ١٨٧١ - ١٨٧٢ ، فإما ذكرت وعليها التأثير الآتى : « هذه الضرائب الشخصية قد ألغيت بعد عرض هذه الميزانية ! » . وفى الواقع فإنها لم تذكر فى ميزانية سنة ١٨٧٢ - ١٨٧٣

والضرائب غير المقررة لم يكن لها أثر بالمرة ، حتى ولا فى الميزانية المصححة المنشورة فى ٣ أكتوبر سنة ١٨٧٣ ؛ والمكس على الملح ، فإنه كان من ضمن الضمانات المخصص بها قرض سنة ١٨٦٨ ، عملا بالبند الأول من عقده . والمليون الناتج عن "المقابلة" لم يكن الاعتماد عليه ممكنا إلا لغاية سبتمبر سنة ١٨٧٧ ؛ وذلك عملا بالمادة الثانية من قانون "المقابلة" عينها . المعين تمام إخراجها مهلة ست سنوات . وأما القرض فنهاية استهلاكه سنة ١٩٠٣

ولا شك فى أن اليهود الذين أخذوا على أنفسهم تصدير القرض بالضمانات التى ذكرناها كانوا أدرى الناس بحقيقة قيمتها الصحيحة . فإذا أقبلوا ، بالرغم من ذلك ، على تصديره ، فلاشك أنهم كانوا متعمدين السرقة تعمدوا أكيدا ؛ ولم يكن ليهمهم ، ماداموا يستردون من الحكومة المصرية الملايين الخمسة التى أقرضوها إياها فى العام الماضى ، بأرباح هائلة ، ويصرفون أيضا ما يوازيه ، وبسعر جيد أوراقا مالية مصرية

لا يستطيعون مطلقا تصريفها في أى سوق بذلك السعر، لم يكن ليهمهم أن يحرق دم الشعب المصرى ، ولا أن تعرض أموال المكتبتين المزمعين في القرض الى بعض الضياع .

أما وزير المالية ، فلم يكن هو أيضا ليجعل طبعاً أن الضمانة الوحيدة الأكيدة التى يصح أن يرتكن اليها أصحاب أموال "القرض الكبير" المتيدون ، إنما هي إرادات السكة الحديدية لا غير، لأن ضمانه الإيرادات عنها ، المؤمنة لسداد الأقراض السابقة الأخرى ، حينما تصبح حرة . كانت وهمية أكثر منها صحيحة ؛ وذلك لأن تلك الأقراض لم تكن لتسد إلا في سنة ١٨٩٢ وسنة ١٨٩٨ ، ما عدا قرض سنة ١٨٦٢ الذى كان يتم سداه في سنة ١٨٧٩

فإقدام اسماعيل صديق باشا على عقد اتفاق ذلك القرض المشثوم لم يكن ليبر إلا بأن هذا الوزير أصاب من عملياته فائدة تخصية جسيمة ؛ وأنه ربما أقدم على عملياته وهو موطن نفسه . منذ ذلك الحين ، على أن يخرج مؤقتاً من الورطة التى هو فيها ؛ فيتمكن بذلك من سرقات جديدة ما استطاع اليها سبيلاً ؛ ثم يشهر إفلاس الخزينة المصرية ، حينما لا يعود يجد في السداد باباً لانتفاع مال .

وإلا فإنه كان يعلم حق العلم أنه إذا اتخذت ميزانية سنة ١٨٧٢ — ١٨٧٣ قاعدة لليزانيات التالية ، فإن الزيادة التى تقررت نعليتها على الجزية السنوية المربوطة سابقاً ، والمبلغ الذى يصبح دفعه واجباً سنوياً في استهلاك القرض الجديد ؛ وعجز النصف في إيرادات الضرائب العقارية ، بسبب تنفيذ قانون "المقابلة" ؛ كل ذلك إذا أضيف الى المصروفات السنوية المقررة في تلك الميزانية أوجب عجزاً سنوياً قدره أربعة ملايين ونصف وربع مليون من الجنيهات — وهو عجز يتعذر استمرار الحكومة على احتماله !

وكان يعلم، من جهة أخرى، حق العلم، أن الدين السائر—وقد قدره هو نفسه بخمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات في شهر مارس المنصرم—كان قد ازداد، في بحر الثمانين يوماً التالية، بما صرف من حوالات "المقابلة"، أى بما بلغت قيمته سبعة ملايين ومائة وخمسين ألف جنيه : فأصبح ذلك الدين السائر اثنين وثلاثين مليوناً على الأقل ! — وهو مبلغ لم يكن في الاستطاعة تغطيته بما يحصل من صافي القرض حتى لو حصل هذا الصافي كله : لأنه يستحيل أن يزيد على أربعة وعشرين مليوناً من الجنيهات، في أحسن الافتراضات . فكيف، ولم يكن يصح لعاقل توقع تحصيل ذلك الصافي كله، لا سيما بعد التصريح لحل أوبنهايم وشركائه بدفع تسعة ملايين، ورقاً مالياً، بدلاً من دفعها نقداً ؟ !

فالمعقول، إذاً، هو أن الوزير إنما رأى في ذلك القرض الباهظ وسيلة للخروج من ضيق مؤقت، بملء خريته الشخصية، دون مبالاة بالعواقب، وذلك لاعتماده، منذ تلك الساعة، على أن تكون العاقبة النهائية: الافلاس !

في هذه الظروف، وبنائير الرغبة في السرقة عند المتعاقدين، أصدر محل أوبنهايم وشركائه "القرض الكبير"، موزعاً على مليون وستمائة ألف سهم، قيمة كل منها عشرون جنيهاً إنجليزياً، بفائدة سبعة في المائة . وفتحوا قوائم الاكتتاب فيه يومى ٢٩ و ٣٠ يولييه سنة ١٨٧٣ بباريس ولندن والاسكندرية وأمستردام وبروكسل وأنقرس وجنيفا والأستانة و ٦٤ مدينة من المدن الفرنسية التي كان "للشركة العمومية" توكيلات فيها؛ بعد أن أعلنوا عنه، مدة، في كل جرائد المعمور؛ وبعد أن نشر في ٢٢ يولييه من السنة عينها، في "الوقائع الرسمية"، نص فرمان الأخير الصادر من السلطان، ومصتق عليه من الدول، اطمئناناً للقواطر، ولكيلا يحول،



دون نجاح الاكتاب خوف على المصالح المالية من نشوء خلاف بين مصر وتركيا  
تكلّف سنة ١٨٦٩ !

ولكن ، إما بسبب الاضطراب المالى الناشئ عن الخوف الفجائى الذى أسقط  
الأسعار إسقاطا فاحشا فى أميركا قبل ذلك بأشهر؛ وإما بسبب أن سعر التصدير كان  
فى البدء هائلا أكثر مما يصح (١٨٤١/٢) ، فإن هذا القرض ، الذى اشترأت اليه الأعناق ،  
وانتظرتة المضاربة ، أكثر من ستين ، خاب خيبة تامة ، بالرغم من كل الاحتياطات  
التي اتخذت لإنجاحه !

فلم ينفذ منه إلا القليل من الزائد على ما كان يلزم لتغطية مسئولية مصدريه أو بهنام  
وشركائه ؛ ولم يصل منه ، نقدا ، الى الخزينة المصرية ، فى نهاية الأمر ، وبعد تقلبات  
أسعار لا داعى لذكرها هنا ، سوى صاف يقرب من أحد عشر مليوناً من الجنيهات ،  
فى نظير دين أركب على عتق تلك الخزينة قدره اثنان وثلاثون مليون جنيه ، وسعر  
فائدته ٨ فى المائة سنويا !!!

وهو ما لم يرو ولم يسمع عن مثيله فى تواريخ قروض العالم كافة ، بل ولا فى تواريخ  
الربا والمرابين قاطبة ؛ بل لم يذكر فى تواريخ العالم كلها أن شعبا وحكومته سرقا ،  
سرقة وحقّة ، كهذه السرقة<sup>(١)</sup> !!!

وعليه ، فإن هذه السنة ، سنة ١٨٧٣ ، التي حصل (اسماعيل) فيها على فرمان  
٨ يونيه ، فأصبح بمقتضاه ، فيما عدا الجزية السنوية المفروضة عليه ، ملكا حقا ،  
مستقلا تمام الاستقلال ببلاده ، وحقق ، بالتالى ، كل أمانى أيامه الماضية ؛ هذه  
السنة ، التي كان يجب ، والحالة هذه ، أن تكون بدء ارتقاء سعده ، وتاريخ بلوغه أوج

(١) "مصر : "تاريخ مصر فى عهد اسماعيل" لمذكون ص ١٥٦

مجده ، وفاتحة سيرة الى عز أقدس ، بلا قيد يعرقل أعماله ، ولا عقبة تسد السبيل في وجهه ؛ هذه السنة عينها أمست ، بفضل القرض المشثوم الذي عقده وزيره اسماعيل صديق باشا ، بواسطة أو بنهايم وشركائه المالين اليهود ، بدء اشتداد الصعوبات المالية حول مشاريعه ومصروفاته ؛ وتاريخ بلوغه الى مأزق ملكه الحرج ؛ وفاتحة تنازعه على البقاء ، تنازعا دخل فيه غشمشما مستبلا ؛ ولكنه أدى به في نهاية أمره ، وبفضل قيام الدول الأوروبية معضدة للرايين وحملة الأسهم ، وازدراؤها بالحقوق المكتسبة من الفرمانات المصدق عليها منها ، هي نفسها الى السقوط والمنفى ، عقب حوادث لم يكن التاريخ ليصدقها ، لولا أنه مضطر الى اعتمادها لكونها واقعية .

فالمؤرخ غير المتحيز ، الكاتب تحت تأثير ما توجيه اليه الحقائق ، لا يسهه إلا أن يأسف أسفا شديدا على ما كان من غض نظر (اسماعيل) عن تصرفات وزير ماليته ، لشدة وثوقه به ، واعتقاده أنه إنما يعمل لخدمته وخدمة مجده . بينما الرجل لم يكن يعمل إلا لمصلحته الشخصية ! لأنه لولا ذلك ، لتمكن هذا الخلدو الهمام ، البعيد النظر والكبير المطامع . من انشاء دولة مصرية مجيدة ، لها القدر الممل والكلمة العليا . فيما يتعلق بشؤون المدينة اخديشة ومقتضياتها ، في القارة الأفريقية بأسرها .



إزاء الخيبة التي صادفها تصدير ذلك القرض ، فانه لم يكن في الاستطاعة عمل شئ ما سوى استهلاك الافادات المالية ، وحوالات المقابلة ، والأوراق المصرية الأخرى التي من هذا القبيل . ذات الاستحقاقات القرية جدا .

وأما الافادات المالية وحوالات المقابلة والأوراق المصرية التي لم تدفع احتسابا من ثمن أسهم ذلك القرض المشثوم . فتركت وبجتها ، وأجل النظر فيها الى يوم

استحقاقها ليقضى الله فيها أمرا كان مفعولا . فإما أنها تدفع ، يومئذ ، إذا تيسر المال لدفعها ؛ وإما أنها تجدد بفوائد أخرى محرقة .

أى أن الحكومة المصرية بعد استئذاتها ذلك الدين الحديد الفظيع ، لم تستفد منه سوى تأجيل استحقاقات همومها ، بضعة أشهر فقط ؛ ولم تربدا من العود الى دحجة صغيرة "سيزيف"<sup>(١)</sup> الهائلة ، المكتوب عليها "الديون المصرية" ، المقضى عليها بدرجتها الى ما شاء الله !

فكانت أولى نتائج ذلك أن مقل الصرف صعد بالاسكندرية صعودا مزعجا ؛ ولولا تحالف بعض المصارف للملافة الضرر ، لأغلب الى كارثة خيفة . وبلغ من قلة ثقة المالكين انهم بدأوا ينفرون من تجديد أذونات الدين السائر ، حتى فى مقابل فوائد قدرها ٢٥ ٪ .

فأراد الوزير أن يسترجع تلك الثقة ؛ ولكنه لم يزل ذلك وسيلة خيرا من الكذب : فأصدر فى ٣ أكتوبر نشرة تصحيحية لميزانية سنة ١٨٧٤ و ١٨٧٥ ، أظهر فيها أن الإيرادات تزيد مليوناً على المصروفات ؛ ثم نشر فى "الوقائع المصرية" كشفاً بالدين السائر ، يتضح منه أن المتبقى قبضه من أصل القرض يكفى لسداد كل هذا الدين ، ما عدا ٨٦ ألف جنيه منه ! وهو مبلغ لا يؤبه به .

غير أنه رأى ، حالا ، أن الكذب لم يعد يحدى نفعا ؛ وأنه لا بد له من إيجاد وسائل أخرى . فأقبل يتخاير فى بيع السكر ؛ حتى بيع بذرة القطن ؛ ففى الاتفاق على

(١) "سيزيف" مؤسس مدينة كورنثس بشبه جزيرة المورة ، وملكها اشتهر به وسلبه وقطعه الطريق على عابريها ، قتله نيزوس ملك أثينا جزاء شروره وحكم عليه فى جهنم بدرحة صغيرة مسدرة ، من أسفل جبل الى قدمه . فكانت قواد ، كلما بلغت الصخرة الدروة ، تنحدر ، فتسقط الصخرة الى أسفل فيعود الى درجتها . وهكذا الى الأبد !

اعلان الاختيار؛ ففى الحصول على مليونين من الجنيهات لمواجهة استحقاقات ديسمبر؛ وبالاختصار فى كل ما من شأنه حمل القود على التداول، وإعادة الثقة الى الحكومة .

ولكن الخيبة كانت ملازمة لمساعيه . فلم يلبث الملاء أن علم أن بيع السكر لم ينجح اتمامه فى ساعة توقيعه فيها، دون أن يعلم ما السبب .

ولئن نجح بيع بذرة القطن ، فانه كان نجاحا شرا من خيبة . لأن الوزير التزم ، بموجب عقد الاتفاق ، أن يبيع مليوناً و ٢٠٠ ألف إردب بسعر ٥٥ قرشا ، يدفع ثلث ثمنها فى ٢٥ نوفمبر، والثلث الثانى فى ٥ ديسمبر، والثلث الثالث فى ١٥ ديسمبر؛ على أن يعود الى مشتراها بسعر ٦١ ١/٢ فى ١٥ يناير و ١٥ فبراير و ١٥ مارس التالية بأذونات على الدائرة تستحق بعد ثلاثة أشهر بفوائد ١٢ ٪ . أى أن عمليته هذه كلفته دفع فوائد قدرها ٣٣ ٪ ! ونجم عنها أن خصم أذونات الدائرة السنية صعد حالا الى ٣٠ ٪ .

فكانت النتيجة النهائية لكل ذلك ان اسماعيل صديق باشا، لكى يتمكن من دفع استحقاقات النصف الثانى من شهر ديسمبر - اضطر الى تحرير حوالات ، يدفع أصلها مع فوائده ( بواقع ٢٠ ٪ ) بعد شهرين وثلاثة أشهر، مقابل سندات تدفع قيمتها بلندن بعد خمسة عشر يوما ، بخسارة قدرها ١١ ٪ . قيمة فرق صرافة ، وعمولة قدرها ١ ٪ !

وهذا كان منتهى استسلام حكومة الى الاختناق فى برائى الربا ! فاهتت سنة ١٨٧٣ . وتلك المخالب قد تعمق اغترسها فى عنق مصر تعمقا مزعجا !

وبينا هذه الحالة السيئة تخفض بصعوبات جديدة للمستقبل ، شجر في أوائل سنة ١٨٧٤ ، بين شركة ترعة السويس والدول البحرية ، بخصوص الرسوم المطلوبة على محمول السفن ، نزاع كاد يفضى الى تحميل الخزينة المصرية عبء نفقات لم تكن في الحسبان .

مشكلة مع شركة  
ترعة السويس

فان الشركة ، اتباعا لحرفية الامتياز الممنوح لها ، كانت لغاية صيف سنة ١٨٧٢ قد تقاضت عشرة فرنكات على كل شخص ، وعشرة فرنكات على كل طن ، من السفن التي اجتازت ترعتها . على انها تقاضت ذلك الرسم ، فيما يخص بوزن الحمولة ، على قاعدة المتبع لدى كل دولة في تقرير حمولة سفنها .

فما لبث أن اتضح لها أن المبالغ المتحصلة على هذه القاعدة لا تكفى لتوزيع أرباح . فأعلنت العموم بأنها ابتداء من أول يولييه سنة ١٨٧٢ ستحصل الرسم المفروض على محمول السفن ، على قاعدة محمولها الحقيقي ، لا على قاعدة محمولها المسجل .

فأبت شركة " المساجرى البحرية " الاذعان الى ذلك الطلب . فقاضتها شركة ترعة السويس أمام المحاكم الفرنسية ، وفازت عليها .

فطلب التجار وأصحاب المراكب البريطانيون الى وزارة الخارجية البريطانية التدخل في الأمر . فأدى ذلك الى مخابرات سياسية ، فالى تعيين مندوبية دولية مؤلفة من مندوبى اثنتى عشرة دولة بحرية اجتمعت فى الأستانة فى أكتوبر سنة ١٨٧٣ ، لدرس المسألة .

فبعد تداول آراء وأفكار ونتائج ، مدّة ثلاثة أشهر ، أصدرت المندوبية تقريراً أنكرت فيه على الشركة مطالوبها ؛ ولكنها ، اعتباراً للضحايا التي تكبدها المساهمون ،

أشارت بزيادة أربعة فرنكات على الرسم المقتر على كل طن مسجل على غير الطريقة الانجليزية ؛ وزيادة ثلاثة فرنكات على الرسم المقتر على صافي كل طن مسجل طبقا لتلك الطريقة .

وصدق الباب العالي على هذه القاعدة ، بصفته صاحب الشأن السياسي على القتال . وكلفت الشركة بتنفيذ قرار المندوبية ، ابتداء من ٢٨ أبريل سنة ١٨٧٤ فاحتج المسيودي لسبس على ذلك ، وهدد بخلق القتال . فأنذره الخديو ، بناء على أمر ورد اليه من الأستانة ، بأنه إذا نفذ تهديده فالحكومة المصرية تؤمر جنودها باحتلال الزعة ، وتدير شؤونها بنفسها .

فامتثل دى لسبس ، إذ ذاك . وحصلت الرسوم لغاية فبراير سنة ١٨٧٦ على القاعدة التي قررتها المندوبية إلا فيما يخص بسفن جميع الدول الحربية وجنودهم ؛ فانها استمرت تدفع الرسم الأول .

وكاننا بالخديو ، لغاية هذا الحين . لم يكن وقفا على حال ماليته الحقيقية ؛ ويفض . بناء على تفهيمات وزيرها . متينة القواعد . مفعمة الخزين .

ودلينا على ذلك انشغاله بتوسيع نطاق الأعمال التجارية في بلاده ، وفي توسيع دائرة فتوحاته .

أما توسيع نطاق الأعمال التجارية فقد رأينا ، في غير هذا المكان . ان نموّه ماقيم يواليه منذ ارتقائه عرشه . ولا غرابة ، فان ميوله التجارية لم تكن سرا لأحد ؛ وإقدامه على الاتجار بمحصولات أملاكه ، حتى بعد ارتقائه سدة الإمارة . بلغ حدّ حمل من كان يزاحمهم في ميدان على الطعن عليه بمرارة في صفة جرائد : كان الاتجار

توسيع الأعمال .

محظور على أمير . وبلغ من هيامه في ذلك أنه قال يوما في باريس عند اطلاعه على حركة العمل في بورصتها (إذا صحت الرواية) : « لولم أكن خديو مصر ، لتنتيت أن أكون مسمارا هنا ! » .

فى أوائل ربيع هذا العام ١٨٧٤ بعث يطلب من وزارة الخارجية الانجليزية أن ترسل اليه موظفين من ذوى الدراية والخبرة لتنظيم وزارة التجارة التى عزم على ايجادها ؛ ولوضع خطة لعدة اصلاحات وانشاءات يرى البلاد فى أشد الاحتياج اليها : من ذلك تحرير احصائيات كاملة لحركة التجارة المصرية ؛ واجراء تعداد شامل لسكان القطر المصرى ، وانشاء غرف تجارية ومراقبة سيرها وأعمالها ؛ ووضع قوانين للسماسة والصيارفة والباعة المتجولين ؛ وتشجيع العمل الاستغلالى والفنون الاستغلالية وتوسيع نطاقها بإيجاد مدارس للصنائع والفنون ؛ وتقرير الموازين والمكاييل وتنظيمها ؛ وتجهيز ما يلزم من معاهدات تجارية ، وتعريفات للجمارك والمكوس ؛ ومراقبة جميع الأحواض والمخازن الجمركية المصرية ؛ ووضع نظام للصايد فى النيل والبحيرات ؛ ومراقبة أعمال ترعة السويس ؛ ودرس مالى البلاد الأخرى من تشريعات تجارية .

وطلب أن يكون المندوبان مستعدين ، اذا لزم الحال ، للسفر الى الخارج فى مهمات تجارية . فلبت وزارة الخارجية طلبه ، وأرسلت موظفين من كبار موظفى وزارة التجارة البريطانية ، اسماهما نيل واكتن ، أخذوا على عاتقهما القيام بالمهمات العديدة التى عهدت الى كفاءتهما .

وأما توسيع دائرة فتوحاته فقد تكلمنا عنها بتفصيل فى غير هذا المكان . وبينما هو منهمك فى ذلك جميعه كان اسماعيل صديق ، السيزيف الجديده ، يكده من جهته ، كدا عنيقا فى درجعة محفزة مالىته .

ولكن الأنبياء التي وردت من دار السعادة ، في تلك الأثناء ، زادت في مشقة مهمته . فإن الحوالات التركية المستحقة الدفع في ١٣ يناير سنة ١٨٧٤ بلندرة لم تدفع واحتج عليها . ومع أن المسألة المصرية كانت منفصلة تمام الاتصال عن المسألة التركية ، وليس هناك نضامن بين الاثنين ، فإن الملاء لم يسعه ، لدى ذلك التوقف ، إلا تقرير مقارنة وارتباط بينهما وتوقع حذو المصرية حذو التركية .

فنجم عن ذلك رعب بغاى في الأسواق المصرية كاد يكون قاتلا .

ولما كانت الأملاك الخديوية قد أصبحت ، بمجهودات اسماعيل صديق باشا ، مشتبكة تمام الاشتباك بصعوبات الخزينة المصرية . ومهتدة بما يهدد هذه . رأى الوزير أن يعزز مركزه لدى مولاه بإبداء نصيحة مفيدة له . فأشار عليه بأن لا يبقى على اسمه من ممتلكاته سوى معاملته السكرية الموهونة ضمانا لسداد قرض سنة ١٨٧٠ ، وما يقرب من مائة ألف فدان ، وأن يتقل ببق أملاكه ، بكيفية شرعية الى أسماء الأميرات والأمراء من أسرته الخاصة .

نقل الأملاك  
الخديوية الى  
أسماء الأمراء  
والأميرات من  
بيت الاسماعيل

فاستحسن ( اسماعيل ) 'الرأى' . بعد أن وثق من 'الخطر' الذى بت يهدد ثروته . وأنشأ دائرة جديدة دعاها " دائرة الأمراء " وكلف قاضى لقضاة . ومفتى الديار ، ورجال الشرع ، ومستخدمى المحاكم بالاشتغال فى نقل تكليف أملاكه الباقية الى أسماء الأميرات وزوجاته ، والأمراء أولاده . ف قضى رجال الشرع فى ذلك العمل نيفا وشهرين ، وأبرزوا المجمع الجديدة متصفة بجميع الأوصاف الشرعية المطلوبة . وموقعا عليها بالأختام التى من شأنها حمايتها من كل طعن .

وأقبل ( اسماعيل ) يفكر فى الوقت عينه فى أمر تأسيس شركة فنية استغلالية . يكون غرضها حفر ترعة تسير من مصر الوسطى ، فتتحد نحو الشمال ، محاذية



السلسلة العربية، فتجتاز القاهرة بين تجاويف جبل المقطم الوسطى؛ فتمكن من رى الجزء الشرق من قمة الدلتا ومن انشاء بحلة شلالات مياه متعاقبة ذات قوة هائلة، يستطيع استخدامها لتحريك آلات مصانع كبرى .

ولكن المالين أبوا، بالأسف، أن يمتوه بالأموال اللازمة لانجاز ذلك المشروع البديع . ولا ندرى لماذا لا يقدم على تنفيذه الآن ، فتولد من تلك الندافات قوة كهربائية عيفة تغنى مصر، فى استنارتها بالنور الكهربائى، وفى تشغيل معاملها، عن الفحم الحجري والكبروسين .

وكانت نتيجة الاضطراب الهائل الذى أحدثته فى السوق المصرية توقف تركيعن الدفع، ونتيجة ازدياد الصعوبات والشدائد حول المالية المصرية، ان اسماعيل صديق باشا شرع يفكر، للخروج من مأزقه الحرج، فى الإقدام على بيع أطيان الأوقاف الخيرية كلها التى فى القطر المصرى؛ وعرض المشروع على الخديو، وحبيه اليه .

ولكن (اسماعيل) أبى اعتماده وزجر وزيره عنه . فحفل الوزير وجهه شطر عمليات بيع؛ وتمكن : (أولاً) من تصريف حوالات بمبلغ مليون من الجنيهات يستحق دفعها بعد ستة أشهر، بفوائد قدرها ٢١ فى المائة؛ و(ثانياً) من بيع مليون إردب قمح، بسعر جنيهه الإنجليزي الإردب، وخمسمائة ألف إردب فول بسعر ٨٢ قرشا صاغا الإردب، تسليم سبتمبر وأكتوبر، على أن يكون دفع ثلثي ثمنها فى مارس، والثلث الباقي فى أبريل .

ولكن "الأحوال" بالرغم من ذلك جميعه، استمرت سائرة من سيئ الى أسوأ . فبلغ خصم حوالات المقابلة، فى أواخر شهر مارس، من ٢٣ الى ٢٦ ٪، وبلغ سعر

القوائد المطلوبة على كل عملية من عمليات التحويل أو العكس بالبورصة ، ٤٨.١٠  
وما فاق سعر القرض يتدهور حتى نزل الى ٦١.١٠ .

فبلغت الأنفاس التراق وأخذ كل المشتغلين في الأمور المالية ينتظرون بأنفس  
جرعة حلول ساعة الحراب العام .

ولكن اسماعيل صديق باشا ، وقد أصبح مركزه أخرج من مراكره الجميع . وفق ،  
لكثرة ما أتعب فكره ، وفتحه الى تدبير جاء للكل بمثابة الفرج الذي لم يعد أحد ينتظره  
ومكنه من الاستحمام بالذهب استحمامه الأخير .

فقد كان يوجد ضمن مصالح الحكومة مصلحة بقيت بعد ذلك دهر ، كانت  
تعرف باسم "مصلحة الرزنامة" ؛ وأحسن تعريف لها أنها كانت عبارة عن صندوق  
أمانات ، له حق التصرف في رموس الأموال المودعة فيه . تصرفا أبديا . على شرط  
قيامه بدفع معاشات متفق عليها للمستحقين .

جمع وزير المالية المجلس الخاص ، كما كان جمعه لمصلحة مقبلة . وبعد أن عرض  
فكرة مشروعه عليه ، وحمله على استحسانه . سكتبه تقرير 'تخديروء فيه : "أن  
عددا كبيرا من "الأهالي يحتفظون بأموال جسيمة لا يستثمرونها لعدم معرفتهم كيفية  
استثمارها ، ولأن القرآن الشريف يحضّر الأقراض بفوائد . فوزير المالية . بعد كثرة  
التفكير والتأمل ، وفق الى إيجاد وسيلة لاستثمار تلك الأموال بما يعود على البلاد  
بأكبر رخاء ؛ وعلى المشروعات التجارية بأكبر سعة ؛ وعلى الفنون والصناعات الاستغلالية  
بأعظم فائدة ؛ تلك "وسيلة هي أن تصدر "رزنامة سندات إيراد مؤبد بما لا يجاوز  
قيمتها خمسة ملايين من الجنيهات الإنجليزية .

ولا يرى المجلس أن يتعدى هذا المبلغ ؛ لأن المال غير موجود في البلاد ، ولكن لأن مشاغل الحكومة كثيرة ؛ ومهما بلغت رغبتها في العمل على الخير العام ، فلا قبل لها على تحمل أعباء قد تنوء بها .

وبناء على ذلك ، فإن المجلس الخاص يقترح إصدار سندات رسمية بالقيمة المذكورة ، تكون المائة فيها مائة ، ويكون ثمن بعضها جنهين ونصفا ، وثمان البعض الآخر خمسة جنيهات ، وتسرى عليها فوائد بواقع ٩ ٪ سنويا تدفع شهريا للكنتينين في عموم المراكز . وأن تبقى سجلات الاكتاب مفتوحة مدة خمسة أشهر ، وتدفع قيمة السندات حين الاكتاب بها .

فاعتمد الخديو ذلك التقرير ، وأمر بتنفيذه في الحال ؛ وهو معتقد أنه ينفع رعاياه وحكومته معا .

فما مضت أيام قلائل على فتح سجلات الاكتاب إلا ووردت الأنباء من داخلية البلاد بأن الدفع فاق مليونين وخمسمائة ألف جنيه ، وإن اكتاب أهالى مدينة طنطا وحدها بلغ نصف مليون جنيه ؛ ومع استمرار الضغط والتأثير على عقول الريفيين والمدنيين ، وعلى بطون أرجلهم ، ما قى قدر المبالغ الموزدة يرتفع ، حتى بلغ ثلاثة ملايين وأربعمائة وعشرين ألفا من الجنيهات !

فلم يكن بد ، والحالة هذه ، من أن تنأثر أسعار السوق بهذه النتيجة الباهرة . ففى طرفه عين تحسن معدل خصم حوالات "المقابلة" وأذونات الدائرة ٥ ٪ . وصعدت أسهم القرض الأخير ٣ ٪ .

وبفضل تلك العملية أصبح فى الامكان التطلع بهدوء سريرة وارتياح قلب الى دخول الصيف . ومما زاد الطمأينة رسوخا هو أن الخديو صمم على عدم مغادرة القطر

في تلك السنة ، للذهاب الى أوروبا أو الأستانة وعزم على تمضية فصل الصيف على ساحل البحر الأبيض في مصيفه بالمرل ؛ وان هذا العزم حدا بجميع ذوات القطر الى الاقتداء به ؛ لأنه مع بقاء سموه على ضفاف النيل لم يكن يحسن بكل من كان ذا وجهة السفر الى الخارج : فان (اسماعيل) كان يعرف سراة عاصمته واحدا واحدا ؛ ولم يكن يرى بعين مرتاحة مغادرة أحدهم القطر ، مع بقاءه هو فيه . فاقصدت بذلك مبالغ جسيمة ، كانت تصرف سنويا في المصايف الأجنبية ؛ وعاد اقتصادها على المداولات النقدية بخير عيم .

ووقرت في النفوس مقدرة المالية المصرية على الخروج من المآزق الحرجة . وشرع الوزير يؤيد هذا الاعتقاد في قلوب المرتابين ؛ بإمالة اللثام عما لا يزال لدى الحكومة من الومائل والموارد ، كخصص التأسيس في شركة القنال ، وأسهمها — وكلها لا تزال خالية من كل رهن — والخيرات العميمة الموجودة في البلاد ، والتي في استطاعة ادارة جسيمة اخراجها منها ؛ وشرع يردّد الكلمة المروى صدورها عن أحد اكابر المالين في ولاية في باريس ، وهي : ” ما دام النيل يجري . فمصر لن تنعك تسدد ديونها “ .

فوقرت الثقة ، شيئا فشيئا . في النفوس ؛ وامتثلت أوروبا ذاتها بها . فقبلت تتعامل ، من جديد . مع وزير المالية بمشترى إفاداته وحولاته ؛ وأقدمت نقابة قوية على رفع شأن القرض الأخير . فصعدت أسعاره حتى بلغت في ٢٦ سبتمبر ٧٧١٢ . ؛ وصعدت أسعار الدين السائر أيضا .

ولما كان هذا الأمر غريبا ، بدأت السوق تعتقد أن عاملا جديد دخل في انضمامه ؛ وأنه لا بد من أن يكون وراء ” الانجلواچيشن بانك “ — الذي طفق يحنكر الأعمال

المالية ، وكان لمديره بمصر مركز سام في السراى — قوة مالية من الدرجة الأولى تسند إجراءاته ؛ لا سيما منذ أقدم ذلك البنك على تسليف الوزير ثلاثة ملايين جنيه ، مقابل سندات تدفع قيمتها بفوائدها ، بواقع ١٤ ٪ بعد مضى سنة .

ولم يكن اعتقاد السوق في غير محله . فان تلك القوة انما كانت مشخصة في بنك فرنسا العقارى . وكان من شأن اقباله على مساعدة المالية المصرية تثبيت قلوب الخائفين ، وتبديد مخاوف الوجليلين .

دخول البنك  
لعقارى الفرنساوى  
في المضار

فأخذت الأوامر بمشترى حوالات المالية وأذوناتا ترد الى الاسكندرية من لندن ، وعلى الاخص من باريس ؛ وأخذت كل سفينة ترد من الأستانة وسوريا أو من أوروبا تأتى الى القطر بكمية لا يستهان بها من النقود ، حتى نزل معدل الفوائد الى ٩ ٪ .

فما وسع الوزير إزاء ذلك جميعه إلا إبداء استغرابه واستعجابه اللذين ؛ وبعد ما كان يتصيد المشترين والنقود ، أصبح المشترون يهرولون اليه ، والمال يتدفق نحوه . وأذاعت الجرائد اليومية إذ ذاك أنه رأى نفسه مضطرا ، ذات مرة ، الى رفض اقتراح ابدال عتة أذونات تستحق بعد ثلاث سنوات بفائدة قدرها ١٢ ٪ ، بعثة ملايين من الجنيهات .

وأصبحت مصر مرمى أنظار المطامع المتقدمة فى الدوائر المالية فى الأستانة وباريس ؛ وبلغ من تلك الدوائر أنها أرسلت مندوبين من قبلها الى الخديو لمخاطبه فى عقد قروض جديدة . ولكن الخديو أبى الدخول فى عملية مالية من ذلك النوع لاعتقاده أن البلاد غير محتاجة إليها ؛ والوزير عينه أصم أذنيه لوقع كل اقتراح ، مذهباً أنه لا يستطيع البت فى أى طلب من الطلبات المقدمة اليه ، حتى يتضح له مبلغ

ما حصل من اكتتابات الرونامة. فبقيت مئة مئآت من آلاف الجنيهات في أيدي أصحابها الممولين بدون استثمار .

غير أنها لم تبقى طويلا؛ وما لبث الوزير أن عاد الى عبثه بالمالية المصرية .

عود الوزير الى  
العبث بالمالية

ففي أوائل فبراير سنة ١٨٧٥ اتفق على عملية قدر قيمتها مليونان ونصف من الجنيهات ، على أقنونات تستحق الدفع بعد ثلاثة أشهر، بفوائد ١٢ ٪ في السنة ؛ ثم بعد أيام قليلة ذاع في الملاًنأ اتفاقه على عملية أخرى قيمتها خمسة ملايين جنيه بفائدة قدرها ١٢ ٪ ، تدفع ما بين أول أبريل وأوّل أغسطس ، بدل حوالات تستحق ما بين أول فبراير سنة ١٨٧٦ وأوّل يناير سنة ١٨٧٧ ؛ ويجب دفع قيمتها في لندن . وتلاهذه العملية عملية أخرى قيمتها ثلاثة ملايين ، صُنّرت حوالات دائرة صنية بضمانة المالية .

فما تمّت هاتان العمليتان إلا وارتجح الرأي العام بأوروبا . لا سيما بلندن ، ارتجاجا أيما ؛ ولكن موقف سوق باريس وعطفها على الأوراق المالية المصرية أزال ذلك الارتجاج : فعادت الحال الى ما كانت عليه من ثمة ثابتة وتقود غزيرة ؛ وعاد الاطمئنان الى القلوب .

خلاف بين  
أسياب العلف  
والجبل الأسود

غير أن نشوء الخلاف بين الباب العالي والجبل الأسود . وقضية فلذار تقي أزعجت الأسواق برهة ، ونزول الأوراق المالية التركية المستمرة . ومشكلة المهرسك — هذه جميعها ما لبثت أن عكرت صفاء الحق؛ وزادته تمكيرا الحالة المالية في تركيا ، بالرغم من المجهودات التي بذلتها بعض الجرائد ، لتبرهن على عدم وجود تضامن ولا ارتباط بين مالى مصر وتركيا ، ولا وجه للقارنة بينهما .

وبينا تستد قلة النقود بالاسكندرية ، أخذت أنباء أوروبا تزداد سوادا :  
فالأزمة ازدادت حرجا في المرسك ، والضيق المالى وارتفاع الخصب بلغا أشدهما  
في فرنكفورت وبرلين ، وطلبات النقود توالى بكثرة غير معتادة في أسواق لندن ،  
والعلاق السياسية توترت بين لندن وبيكين .

فقلقت الأفكار ، وسقطت القلوب .

وإذا بإشارة بريقة وردت في مساء ٧ أكتوبر الى البورصة ، تنهى بأن الباب العالى ،  
ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٦ ، سيدفع فوائد ديونه : النصف قدا ، والنصف  
الثانى سندات تحمل فوائد قدرها ٥ ٪ .

فأبى الناس ، فى الأول ، تصديق ذلك النبا ، لاستبعادهم اهتمام رجال الأستانة  
بما توجهه تعهداتهم ثلاثة أشهر مقدما . ولكن الخبر ماقت أن أكد ، وأعلن رسميا .  
فضجت السوق دهشة ، ففضبا ، فرجا . وانهارت الأسعار انهيارا مرعجا .

فأسرع الوزير الى ادحامها : فأمر أن تدفع استحقاقات أول نوفمبر التالى ، مقدما ؛  
وأن تخصم استحقاقات ٩ نوفمبر بسعر ٤ ٪ ؛ ووضع تحت تصرف بنكين سماهما  
للعوم مبالغ جسيمة ، لتسهيل التصفية التى كان الكل يخاف عواقبها ؛ وشهل ،  
فى الوقت عينه ، تحصيل الضرائب ؛ وبس ، أولا فاولا ، كل ما حصل منها الى  
محافظة الاسكندرية .

غير أن أنباء الغد كانت نكبة على الأوراق المالية الشرقية : فالورق التركى المعروف  
بخمسة فى المائة هبط الى ٢٤ ١/٢ ، واتبع الورق المصرى حركة الهبوط ؛ فوقفت حركة  
الأعمال ، وجمد دولابها ! وبات الجميع يتوقعون فى التصفية المقبلة الخراب التام .

وإذا يجرائد لندن هبت جميع المخاوف، وتتلج القلوب، بنشر مقالات متتابعة لرجلين من كبار الخبيرين بالأحوال الشرقية: المستر فول والسير صموئيل بيكر.

أما المستر فول فمهندس الحكومة المصرية الاستشاري؛ وكان الخديو قد كلفه، ضمن أعمال أخرى هامة، مد خط حديدى بين البحر الأحمر والنيل الأعلى؛ فما كان ليسع أحدا إلا تصديق أقواله في كل ما يختص بالفن والأشغال التى تمت بمصر؛ كتوسيع مرفأى الاسكندرية والسويس، وزيادة سكك الحديد، وحفر عتة ترع للرى، وتبليط شوارع الاسكندرية، وتصليح شوارع مصر، وإنشاء الكثير منها والأحياء المعيدة، والتزوير بالغاز، وتحسين نظام الطرق العمومية فى عتة مدن داخلية، وإنشاء معامل السكر فى الصعيد الخ الخ.

فالمستر فول أكد فى مقالاته أن كل الأموال التى حصلت الحكومة المصرية عليها، بطريقة الاقتراض، صرفتها فيما عاد بالمنفعة الكبرى على البلاد؛ وعلى إنماء خيراتها وتكثيرها.

وأما السير صموئيل بيكر — ونحن نعلم من هو، وما كان لمؤلفاه عن رحلاته وأعماله من دوى كبير فى عالم الجغرافيا والتحرير — فقد قال بصراحة: فى مقالاته، إن السبب فى الأزمة المتعبة السوق المصرية إنما هو جهل ثلاثة أرباع حملة الأسبى ماهية العلائق بين مصر وتركيا. جهلا تاما؛ وأكد أنه ليس بين طريقى البسدين الادارية والمالية شبه مطلقا. وختم أقواله باطراء الخديو ثناء مستحقا؛ فبجد روحه الاجتماعية اللطيفة، وتؤثر ذهنه الفائق، وهمنه الشىء، ونسأطه الذى لا يعرف الكلل ولا الملل؛ وسعة معلوماته، ورق أفكاره وسيرها فى مجارى العقليات الحرة السامية.



ورغبته الأكيدة في وضع القطر المصري في مصاف دول أوروبا الأكثر تمدنا ،  
واهتمامه في حفظ سمعته نقية ، لا تشوب طهارتها شائبة الخ الخ .

وانضم الى هذين الكاتبين كاتب ثالث يقال له المسترشو تظوع ، هو أيضا ، من  
تلقاء نفسه ، بإزالة الرب والشكوك المحيطة بحال السوق المصرية .

فوقعت كتاباتهم موقع الاستحسان عند "الستوك اكستنج" (بورصة) بلندن ،  
وساعدت حركة التحسين التي بدأت بنائها في ٢٥ أكتوبر ، واستمرت آخذة  
مجراها : حتى مرت تصفية القرض الأخير بسهولة ، خلافا لما كان يخشى .

وإنباتا لحقيقة أقوال أولئك الكلاب ، وتأكيدهم بأن المالية المصرية قوية  
لا تزعزع ، أصدر محل "درفني وشركائه" — وكان بنكا من بنوك الاسكندرية  
الأكثر أهمية — تقريرا جاء فيه : « ان مبلغ عموم أقراض الحكومة والدائرة معا  
يبلغ ، لغاية أول يناير سنة ١٨٧٧ - ستين مليوناً وخمسمائة وواحد وثلاثين ألفاً وثلثمائة  
وستين جنيا توجب دفعا سنويا ، للفوائد والاستهلاكات ، قدره ستة ملايين ومائة  
وثلاثة وثمانون ألفاً وائة وأربعة وثلاثون جنيا ، وان مبلغ الدين السائر بات ينحصر  
في العمليتين الأخيرتين اللتين تمتا بواسطة "الانجلو اچيشن" أى في ستة عشر مليوناً ،  
توجب دفعا سنويا ، للاستهلاك والفوائد ، قدره مليونان ونصف من الجنيهات .  
أى أن جميع ما يوجبه الدين المصري بأكمله من الدفع ، للاستهلاك والفوائد ، مبلغ  
٦٦٨٣١٣٤ جنيا .

وبما أن مجموع إيرادات القطر يبلغ نيفا وعشرة ملايين ، جنيه فاذا خصم ابلغ  
المذكور أعلاه منه ، بقى لدى الحكومة مبلغ ٣٤٠٠٠٠٠ جنيه لمصاريف الادارة .  
وهو مبلغ كاف تمام الكفاية .

هذا التقرير المبني على أرقام صحيحة قول من الرأي العام مقابلة جميلة ، وكان له الشأن المدحوح في إعادة الثقة بالحكومة المصرية الى حملة أسهمها .

ولكن أنباء السوء ما فتئت تتوالى وتتعاقب : فلا لندن ولا باريس كانتا خاليتين من المشاكل السياسية والمالية ؛ وأخبار الأسمانة كانت تزداد خطورة يوما فيوما ؛ وآخر ما ورد منها مقابلة بين السلطان والجنرال اجنا تيف الروسي ، علفت الجرائد والمحادثات العمومية عليها تعليقات ذات شأن ؛ والاشارات البرقية أخذت تتخض بأحوال عما قد يقع على الحدود الفاصلة بين النمسا وتركيا ، وأنت خطبة ، ألقاها المستر دزرائيل ، كبير وزراء الانجليز ، واشتملت على خوف وهلع من جراء ما قد تجر اليه نكبة تركيا المالية من مصائب ، ضغنا على إماله . وذلك بينا الأيام تدنى استحقاق أول ديسمبر ، أى استحقاق دفع عتة ملايين من الحنيات ، إمداء سريعا ، والشعور عام بأنه ليس لدى المالية ما يمكنها من دفعها ؛ بل وحديث البعض أن الوزير — وقد أصيبته الحيل — سيجر وملت واصتره يأس لا يقاوم : فبات ينتظر وقوع الحوادث بما تشاء أن تجرى ، دون أن يكون لديه رغبة أو نية في درء عواقبها أو تحويل مجاريها ، قائلا لمن أراد تنبيهه الى أى عمل : ”المكتوب مكتوب !“ .

فهل من الغرابة اذا بات الموقف في منتهى الحرج ؟ واذا تناقلت الألسن أن أحد أصدقاء اسماعيل صديق باشا ذهب ليزوره ، لكي يقف منه على حقيقة أحوال المالية ، فرجع من عنده ، والهول كاد يجعل شعر رأسه أبيض ؟ فن الوزير ، حينما رأى نفسه مشددا عليه في عقرداره ، اعترف لزاره بأن الخزينة لم يعد فيها من النقود إلا ما يكفي لسداد احتياجات بضعة أيام فقط . وأما بعد ... .. فيفعل الله ما يشاء !

فذهب الزائر من عند اسماعيل صديق باشا الى قصر الخديو ، ووجه اليه ، باحترام ، بعض أسئلة من التي كان قد وجهها الى وزير المالية ؛ فأبدى (اسماعيل) جهله الحالة المالية بالتام تركه إياها تحت تصرف وزيره الأمين ؛ وقال انه لا يشك مطلقا في أن الخزينة ستقوم بدفع ما عليها حينما يطلب منها دفعه ؛ لأن صديقا لم يقل له أبدا ما يشتم منه انها في ضيق . فتقل محادثته اليه ، في الحال ، آخر ما أجاب به اسماعيل صديق على أسئلته ؛ وأكد له أن الخزينة تصبح خالية خاوية بعد خمسة عشر يوما . فأجاب (اسماعيل) : «أجل ! ان يكن الأمر كما تقول ، فانا سنفعل كما فعل السلطان ! » .

وليته فعل ، حينما آن الوقت ! أوليت فعل ذلك كان في الاستطاعة ! فان المرابين الذين استغلوا مجهوداته المبذولة في سبيل تقمّم بلاده الأدبي والمآذى ، وجعلها شقة من أوروبا ، ليخربوه ويخربوا بلاده ، انما كانوا لاهواء في خسارة جانب من أرباحهم الجائرة ، لا من رموس أموالهم المقروضة ، جزا من الجزاء الذي كانوا يستحقونه ، والذي كان يجب قانونا أن ينالهم ! لأنهم انما تقاضوا ، على زعمهم ، ربا فاحشا ، بسبب وجود خطر على تعودهم المسلفة . فسا كان أجدر بهم ، إذا ، أن يعملوا عواقب تلك المخاطرة !

ولكن محادث (اسماعيل) أخذ يبرهن له أن موقف تركيا إزاء أوروبا فريد في بابه ؛ وأن المقتضيات السياسية الموجبة مراعاة المالية العثمانية ، بنوع خاص ، لا وجود لها بالنسبة لمصر ؛ وأن الأفضل ، والحالة هذه ، دفع الدين ولو باحتمال توضيحات جمة : أولى من خلق أسباب لمداخلات أجنبية في شؤون الحكومة ، قد تغير الأيام والحوادث شكلها ، وتصبغها بغير صبغتها الأصلية ؛ وأنه يرى أن الأنسب ، إزاء

الصعوبات الكثيرة، أن يتقدم الخديو بنفسه الى طلب مراقبة أوروبية على مالهته، لإثبات استقامة حكومته التامة ومحاسن نياتها، وصدق مجهوداتها في خير الشعب، وشدة اجتهادها والاجتهاد كله للقيام بتعهداتها المالية، قبل أن تقدم أوروبا على إيجاب تلك المراقبة عليه؛ لأنه إن يفعل ذلك، فقد يحد في المستقبل درءا لكل شبهة بل لأردأ الطوارئ، فيما لو أبى النحس إلا وقوع ما ليس في الحسبان !

فراقت النصيحة في عين (اسماعيل) . ولم يمض أسبوع على إبدائها إلا وشاع الخبر في لندن في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أن خديو مصر بحث يطلب من الحكومة البريطانية إرسال بعض كبار موظفي مالهته لمراقبة الأقاليم المالية المصرية .

وفي الوقت عينه أصدر الخديو أمره الى وزير مالهته ببذل ما يمكن لضمان سداد استحقاق أول ديسمبر، والدفع المطلوبة على الدين السائر لمدة أربع سنوات، على قدر ما يستطيع .

فأقبل الوزير، بواسطة الانجلو اچيشن، وتحت رعاية البنك العقاري الفرنسي الخفية، يتخبر في أمر إصدار سندات مالية قيمتها ستة عشر مليوناً من الجنيهات لمدة أربع سنوات، تسرى عليها فوائد بواقع ١٥ ٪؛ وتكون أسهم شركة السويس التي بيد الحكومة المصرية ضماناً لسدادها؛ على أن تحوّل تلك السندات، فيما بعد، الى قرض، حالما يفرغ من سداد قرض سنة ١٨٦٤

ولكن المخبرات طالت، والوقت أزف، والوزير لم يكن يستطيع الانتظار. فرغب في أن يستفيد حالا من الـ ١٧٦٠٠٠ سهم التي بيده . وشرع يتخبر سرا في بيعها بواسطة بنك فرنساوى بالاسكندرية .

فلم قنصل إنجلترا بالمخابرات المعقودة؛ وأبلغ سمو الخديو، بناء على تعليمات وردت إليه من دولته، أن الحكومة البريطانية وطنت عزيمتها على المزاينة على كل ثمن يدفع في الحاضر أو في المستقبل من أى كان، لمشتري تلك الأسهم.

فأدى ذلك إلى تراحم بين عمال النفوذ الفرنسي وعمال النفوذ الإنجليزي بمصر وأوروبا؛ وأخذت المخابرات هنا وهناك لتكيف نارة بشكل تأمين تلك الأسهم على سلفة، وطورا بشكل بيعها؛ والقنصل الفرنسي بمصر يحذو ويمتد ليضمن لمالي أمته، أو لحكومته، إما هذا الأمر وإما ذلك؛ والإنجلو أجيشن يسعى في تخريب مجهوداته، لرغبته في أن يكون هو المفضل؛ والقنصل الإنجليزي يجاهد جهادا ضيفا لتحويل أنظار الحكومة المصرية نحو عاصمة بلاده، حتى أدى السعى في النهاية إلى تحل الحكومة الفرنسية والدوق دى كاز وزير خارجيتها، بالرغم من صداقته الشخصية للخديو، عن رغبة الشراء، وإلى تسبب المستر دزرائيل، كبير وزراء إنجلترا، به تشبثا كليا. ولما كان البرلمان مفضوضا مسرعا، وكان غير متيسر لذلك السياسى الحصول على تصديق منه لمشتري تلك الأسهم، توجه دزرائيل من وقته إلى بيت روثشايلد الإنجليزي وعرض رغبته عليه؛ وسأله عما كان يريد أن يقرضه المبلغ المطلوب، ريثما ينعقد البرلمان، على أن تكون ضمانته الوحيدة، لغاية ذلك الحين، كلمة شرف وزير بريطانيا العظمى الأول. فكان جواب روثشايلد أنه قام، وأخرج من خزنته المبلغ المطلوب، ووضعه من وقته تحت تصرف قاصده.

فأبرقت أسرة دزرائيل طربا، وأبرق في الحال إلى قنصل إنجلترا بمصر: «أن أخبر الخديو أن الحكومة الإنجليزية تقبل شراء أسهمه في ترعة السويس بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات!» — وهى تساوى الآن مائتى مليون قهريا.

بيع أسهم مصر  
في شركة قناة  
السويس

فرع القنصل انجلترا الى ( اسماعيل ) . ولما كان في المبلغ المعروض ربح للحكومة المصرية قدره ٥٠٠٠٠ جنيه ، وكانت كويونات - قطعيات - تلك الأسهم ، لغاية سنة ١٨٩٤ ، قد فصلت عنها ، فيما دفع لدى لبس ؛ فلم يكن تمت خسارة أى ايراد وقى للحكومة المصرية ، قبل ( اسماعيل ) البيع ، وصدق عليه .

فلما انتشرت انبأؤه وذاعت ، كان لها وقع شديد في كل جهات المعمور ، ماليا وسياسيا .

أما سياسيا ، فلأن الكل رأوا في إقدام إنجلترا على مشتري تلك الأسهم عملا خطيرا ، قد تقم عنه نتائج تؤدي الى انقلابات ليست في الحسبان ، ان لم تكن قاضية قضاء مبرما على مستقبل تركيا ومصر معا ، فعل علاقات مصر بتركيا على الأقل . و عليه فان الدوائر الرسمية في فيينا وبرلين وبودابست وباريس طقت على المشتري تعليقات اشعرت بالاضطراب العميق الذي اعتراها .

وأما ماليا ، فلأن دفع استحقاقات اقل ديسمبر أصبح ممكنا ، بل مضمونا ، وباتت شجون القلق ، والمخاوف المتتابة الصدور بخالب حادثة ، مقضيا عليها ، واضعى من المؤكد بعد ذلك أن مساعدة إنجلترا المالية لمصر لن تقف عند ذاك الحد .

يفاد إنجلترا  
كيف ربله

وفي الواقع فان حكومتها أجابت طلب ( اسماعيل ) . واختارت المستر اسطفان كييف ، ليشغل مركز مستشار مالي له .

والمستر اسطفان كييف كان من الالهية الشخصية بحيث لم يكن يمكن أن تقف مهمته عند حد التقاط الاستعلامات اللازمة لتحرير تقرير شامل عن الحال فقط ؛ بل كان لابد من أنها تتجاوز إلى الإشراف على أعمال الحكومة المالية ، وتسييرها في طريق قويم .

وظهرت نتائج ما كان لنبا شراء الأسهم من وقع في التل الذي لعب برهة بقول المضارين ، لا سيما المطلعين منهم على طجة الجرائد الانجليزية . فانه خيل اليهم لحظة أن الأوراق المصرية أصبحت تساوى الأوراق الانجليزية فيها ، وإلا فانها أصبحت تساوى على الأقل مساواة تامة الأوراق الهندية في قيمتها ومتانتها . كما أن تلك النتائج ظهرت أيضا في حركة الصعود التي ذهبت بأسعار قرض سنة ١٨٧٣ من ٥٤ إلى ٧٢ في ظرف خمسة عشر يوما .

ومما زاد في ثقة السوق أن أموال الضرائب أخذت ترد بغزارة إلى محافظة الاسكندرية ، لحض عمال الحكومة المزارعين على دفعها حضا فعلا .

فأصبح مركز وزارة المالية قويا ثابتا، وعاد الطلاب يبحث عن افاداتها، ويقتنى أطولها استحقاقا، كأنه يخشى أن لا يعود يجد منها .

في وسط هذا التل العام، أى في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥، وصل إلى الاسكندرية المستركيف، ومعه الكولونيل ستوكز، وزمرة متعجة من موظفى وزارتى المالية والخارجية الانجليزيتين؛ وسافر جمعهم إلى العاصمة في الحال .

فاستقبلوا فيها استقبالا شائقا؛ وأنزلوا على الرحب والسعة في ضيافة وليّ النعم .

فلما وقف الجمهور على ماهية وظائف الأعضاء المؤلف منهم هذا الوفد، والمتنئين حول رئيسهم، المستركيف، أخذت يدا من أن المهمة التي أتوا من أجلها ليست مالية فحسب، بل مالية وسياسية معا . وأقبل حملة الأسهم يمتنون أنفسهم بأعذب الأمانى . ولكنهم ماعتموا أن رأوا أن الحقائق غير الآمال، حينما دنت تصفية أول يناير سنة ١٨٧٦ فإن التقود أخذت تتوارى وتقل؛ وارتفع انحصم من ٣ إلى ٤ ١/٢؛

وتزل القرض ثلاثة بنوط؛ وبدأت السوق تشعر بأن مؤثرات مختلفة تتضارب حول العرش المصري، بين أن دى لسبس، حاكما علم بيع أسهم الحكومة المصرية في ترعة السويس، هربول إلى مصر، في أمل شراء حصص التأسيس المعطاة لهذه الحكومة عينها، وعددها خمس عشرة في المائة من مجموع الحصص كلها .

ولكن الحكومة طلبت، لتبيعها، مبلغ أربعين مليوناً من الفرنكات . وحيث لم يسع دى لسبس دفعه، فإن البيع لم يتم، وبقيت الحصص بين يدي مصر . وعلى ذلك انتهت سنة ١٨٧٥ !

على أنه بالرغم من المضاعف المالية والسياسية، المشتدة حول عرش (اسماعيل) اشتدادا بلغ حداً أحرمه استمراء كل لنة، بل حال دون دخوله دور حريمه نيافا وستة أشهر، على ما أكد هو نفسه للاسترايدون دى ليون، قنصل أمريكا العام؛ وبالرغم من دوى المدافع المصرية في جنوب القطر، وجنوبه الشرق، دوى أزعج هذا القطر عينه، وأوجب زيادة في اشتداد المضاعف المالية والسياسية، فإن هذه السنة التي تم فيها (لاسماعيل) تأسيس المحاكم المختلطة الاصلاحية، أى تقرير سلطته التشريعية المدنية على عموم النازلين في بلاده، تقريراً نهائياً، كانت العام الذي بلغ هو فيه سؤدده الحقيقي، وحق له، لولا تلك المضاعف المالية الواخرة ونحزاً أليماً، أن يستوى بهناء على عرشه ويقول : «لقد أصبح المستقبل لى حقاً!» .





# الجزء الخامس

---

الهاوية تحت الأقدام

---

## الفصل الأول

### نحو التوقف عن الدفع

إن الرياح إذا ما أعصفت قصفت \* عيذاب نبع ولا يعبأ بالرم

ولكن الأيام الغشومة أبت إلا أن يكون بلوغ (اسماعيل) أوج عزه وذروة مجده سرايا فقط ! وأبت — أنظر الى تهكم الأقدار وعبتها بالموضوطات البشرية ! — أبت إلا أن يكون الإصلاح القضائي ذاته ، الذى اعتبره هو نفسه ، والذى كان فى الحقيقة تاج مساعيه كلها ، الآلة الهادمة لذلك المز ، والعجلة المدهورة لذلك المجد ، من الذروة الى الحضيض ! فأكبرها عبرة ! وما أشد وقعها على النفوس !

ولو لم يكن هناك دليل على أن (اسماعيل) كان يفضل المصلحة العامة على مصلحته الشخصية ؛ وعلى أنه كان يعتبر قيام مجده ملكه الحقيقى على ما يعمل به من مصلحة لبلاده ، لا على ما يحتاج به من ملاذ ، ولا على ما يحتفظ به لنفسه من استبداد بالسلطة والتفوذ ، سوى معيه الى اصلاح شؤون العدالة فى القطر ورغبته فى توحيد المحاكم ، ومنعه لها حق القضاء حتى بينه وبين العموم من رعاياه ، ورعايا الدول الأجنبية ، فيما قد ينجم بينه وبينهم من منازعات ، لكفى !

(١) أهم مصادر هذا الفصل : القمضان التاسع والعاشر من "تاريخ مصر المالى" لمجهول البادى ذكره ،

والفصل التاسع عشر من كتاب "مصر الخديوى" لادون دى ليون ، و"المالية المصرية"

للهل ، والفصل السادس من كتاب "مصر كاهن" لمالك كون .

ولا غرابة إذا أجمع كل المؤرخين والمعاصرين على اعتبار تأسيس تلك المحاكم أكبر إصلاح أجراه (اسماعيل) في مدة ملكه، وخير ما دل به على حقيقة نياته الصالحة نحو أمته وبلاده .

بيد أنه، بينما كان هذا الإصلاح الخطير يتأصل في الديار، ويسدأ بنشر ظله الوارف عليها، كان المستر كيف والموظفون الذين معه يوالون العمل الذي أتوا من أجله، ويغربلون حسابات وزارة المالية والدوائر الخديوية، للوقوف، بقدر الاستطاعة، على ديونها وإيراداتها، والخديوي يصدر الأوامر تباعا، ويتخذ الاحتياطات كلها ليوجد لهم جميع التسهيلات التي بها يتمكنون من الوقوف على حقائق الأمور .

فكانت نتيجة مجهوداتهم تقريرا مفصلا وضعه المستر كيف بعد وصوله بشهرين، ورفعها الى الوزارة البريطانية، دون أن ينشره بمصر، أو يعلن أهم محتوياته، على الأقل؛ مع أن الرأي العام المهتم بالشؤون المصرية كان ينتظره، ويتقرب اعلانه بفروغ صبر، تهدئة لخواطر واطمئنانا للقلوب، اذا أظهر أن الحالة موجبة ذلك؛ أو انذارا لاتخاذ الوسائل الواقية الممكنة، اذا أظهر أن الهاوية أصبحت مفتوحة تحت الأقدام .

وانما كانت مشغولية الرأي العام وقلق أفكاره ناجمين عن أنه منذ حضور المستر كيف هذا اتسمت المعية الخديوية الرسمية وغير الرسمية الى دائرتين متعاكستين، لكل منهما زعيم أو مدره، وماليون، ومؤثرات صغيرة وكبيرة، لا بل وعيون مبثوثة حول الأمير، ونظام احتياطات يرمى الى تملك أذنه وقلبه، دون الدائرة الأخرى .

الحزب الفرنسي  
والحزب الإنجليزي

هاتان الدائرتان كانتا دائرتي الحزب الفرنسي والحزب الإنجليزي؛ والنتيجة الوحيدة الواضحة لمجهوداتهما كانت تعذر الوصول الى إتمام أى مشروع، بسبب

المراقيل التي أخذ يقيمها كل حزب في طريق خصمه ، وعدم تمكنهما من الاتفاق على العمل معا ، لأنه ، بينما كانت مراىى الحزب الفرنساوى مالية اقتصادية فقط ، كانت مراىى الحزب الانجليزى سياسية قبل كل شئ .

فانقضى شهر يناير سنة ١٨٧٦ ، والحالة هذه ، بدون التوفى الى اتخاذ أية وسيلة لدردء الطوارئ الخفيفة ، المتوقع قدومها مع استحقاقات الدفع الموشك حلولها . وزاد المخاوف هلما استمرار إقامة المستركيف فى القطر ، واستمرار مباحثه ، ودروسه ، دون ظهور أية نتيجة لها بعد ، وانتشار أبعاد الأخبار غرابة فى الاوساط المسالية المحلية عن المجهودات المبذولة من كلا الحزبين البادى ذكرهما ، لحل الخديو على قبول هذا الاقتراح أو ذاك العرض ، المقدمين تارة من هذا الحزب ، وطورا من ذاك .

أما المشروع الذى كان ينسب السعى فى تحقيقه الى الحزب الفرنساوى ، والذى كان فى الواقع مرعى مساعى هذا الحزب وحل راسه الانجلو اچپشن بنك ، فكان توحيد الدين السائر .

وأما ما كان ينسب السعى نحو تحقيقه الى الحزب الانجليزى ، وما كانت الأوساط المسالية الغربية وغيرها بمصر تعتقد فى نجاحها لرغبتها فيه ، فكان أن تأخذ الحكومة الانجليزية على عاتقها جميع الديون المصرية ، المضمونة منها وغير المضمونة ، وتولى هى سدائها ، على شرط التنازل لها عن السكك الحديدية وميناءى الاسكندرية والسويس ، وأشياء غيرها من هذا القبيل ومن هذه الاهمية .

وبينا هذه الاشاعات تذاع وتتضارب ، اذا بنأ طار فى ١٧ فبراير أن الانجلو عقد مع اسماعيل صدق باشا عقدا ماليا قدم له بموجبه ، ومن أصل المطلوب

لتثبيت الدين السائر، مبلغ ثلاثة ملايين جنيه : منها مليونان نقداً، والمليون الباقي عند الاختيار .

فدل ذلك على تفوق الحزب الفرنساوى على خصمه .

ولم تمض على ذلك أيام إلا وطار نبأ أنتريسفر مسيو باسترى ، مالى هذا الحزب ، الى باريس ؛ وفى جيبه مشروع مصدق عليه من الخديو لكى يعرضه هناك على النقابة التى كان هو مندوبها بمصر ، أى على فريق المالين الذى كان البنك العاقارى الفرنساوى زعيمهم وروحهم .

وبما أن العالم المالى المصرى لم يكن مرتاحاً إلا الى نجاح المشروع المنسوب الى الحزب الانجليزى ولا كان يهيمه إلا قليلاً نجاح الحزب الفرنساوى ، فانه قابل النبأين ببرود وظنون ثائرة ؛ ولم يتبع إلا بفتور ، المخبرات التى باشرها المسيو باسترى بعد وصوله الى باريس مع نقابته .

أما المشروع الذى ذهب ليعرضه عليها فكان عبارة عن إنشاء بنك أهلى . رأس ماله من أربعة الى خمسة ملايين جنيه . يناط به جمع كل 'إيرادات القطر' المصرى فى خزائنه ، فيستبعد ما يلزم منها لخدمة الدين . ويسمى الباقي اى الحكومة . أو يبقيه تحت تصرفها . ويناط به أيضاً أمر سدود الدين السائر ، بوسطة إصدار أذونات لثلاثين سنة ، تكون ضمانتها مدادها إيرادات سكك حديد الصعيد والدخوليات وميناء الاسكندرية ، وما يخص حصص الأسهم فى شركة ترعة السويس 'باقية فى حيازة الحكومة .

ولكى يضمن أن يكون عمل ذلك البنك نظامياً مرتباً . وتقام الثقة به على أسس مبنية . فان الدول الثلاث ذات المصالح الكبرى فى القطر . وأعني بين فرنسا

وانجلترا وإيطاليا ، تعين ثلاثة مندوبين غربيين يختارهم الخديو ، فيراقبون الأعمال ، ويسهرون على أن لا تحول الإيرادات الخاصة بخدمة الدين عن الغرض الذي جعلت لأجله .

وبينا المسيو باستري يتبع مجرى مخبراته في باريس ، كان المستر كيف قد فرغ من العمل الذي انتدب لأجله ؛ وبعد أن رفع التقرير الذي قلنا عنه ، أطلع الى برنذى ، وقد تلاشت ، عند مؤخر السفينة التي ألقته ، جميع الأحلام والأمانى التي أثارها مقدمه في القلوب والعقول ، وتفتت هذه القلوب والعقول بها ، طوال مدة إقامته . فازداد القلق والاضطراب وكثر الأرق في الأوساط المسالية ، كلما أدنى تصرف أيام فبراير شهر مارس ذا الاستحقاقات الخفيفة ؛ وتناول المعية الخديوية ذاتها .

أذونات على بياض فآخذ الوزير اسماعيل صديق باشا ، وقد كثر حوله ضرب الإنماس للأسداس ، يتفنن ، ويمتهد ، ويبدل وسعه ، ويستلبط الحيلة بعد الحيلة لإخراج النقود من كل خزنة يظن أو يبلغه أنها نائمة فيها ، ومن أيدي الماليين الزائدة النفطة فيهم على الطمع ؛ حتى اهتدى في نهاية أمره الى طريقة إصدار أذونات على بياض : وهى أذونات من نوع خاص تستخرج من مجلات ذات قطع متسلسل خاص ، وذات حساب خاص بوزارة المسالية ؛ وشرع ، مثلا ، مقابل مائة ألف جنيه تدفع اليه مقدما ، على أن يستدعها بعد شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر بفوائد ٢٠ ٪ / أو أكثر سنويا ، يعطى أذونات بقيمة مائتى ألف جنيه وثلاثمائة ألف جنيه وأربعمائة ألف جنيه ، ضمانته للسداد .

ولما كانت الفوائد الجسيمة الموعود بها ، على هذه الطريقة ، من شأنها إثارة مطامع الجشعين ، أقبل كثيرون على هذا الفتح الجديد وسقطوا فيه ، ولات حين مندم !

فتمكن الوزير، بهذه الوسائل، من دفع استحقاق أول مارس في حينه؛ ولم تكن على الدفع شية سوى أنه لم يكن كله ذهباً؛ واضطر حاملو الأسهم الى استلام من ١٠ الى ١٢ ٪، من الواجب لهم، رياتل مجرية فضية عليها صورة الامبراطورة ماريا تريزا.

وتمكن كذلك من دفع استحقاقات ١٠ مارس و ٢٠ مارس بواسطة تجديلات قبلت بعض المصارف أن تجربها له مقابل إعطائه لها، ضماناً للسداد، أذونات على بياض قيمة كل منها ضعفا قيمة السند المجدد بل ثلاثة أضعافه أحيانا.

وتنادى الوزير في أمر اصدار تلك الأذونات على بياض والتعامل بها الى حد رأى نوبار باشا معه أن اسماعيل صديق باشا حامل على حفر فوهة بركان، في الحقيقة، تحت قواعد الحكومة المصرية. فسافر الى أوروبا في ٢١ مارس بدون إخطار أو إشعار أحد.

ولما كان الملاً الأجنبي ينظر اليه ويعتبره بطل المقاومة البادية حول العرش ضد الاجراءات المصبوغة بصبغة اليأس وقلة الذمة، التي كان يجربها زميله اسماعيل صديق باشا؛ وكان يعتقد فيه، وحده، الكفاءة والحكمة اللازمتين للخروج من تلك الأزمة الحادة، بدون إلقاء الشرف المصري في مهاو سخيفة — وليس من داع هنا للبحث في ما اذا كانت نظرية الملاً الأجنبي وآراؤه فيه صائبة أم غخطئة — فإن سفره الفجائي أبلغ الاضطراب والقلق أقصاهما؛ وعنه الناس إنذاراً بأن السقطة باتت قريبة لا مفر منها؛ لا سيما أن الأنباء عن تأسيس البنك الأهلى. الذى كان المسيو باسترى يتخبر في أمره، انقطعت بالمرة.



ولكن الحكومة المصرية رأت أن ترفع ثقة النفوس قليلا، وتقوى آمال القلوب؛ فأشاعت أنها اتفقت مع الحزب الفرنساوى على استبدال ذلك البنك الأهل بصندوق استهلاك تدفع الخزينة إليه سنويا المبالغ اللازمة لدفع فوائد الدين المصرى واستهلاكه . والمقصود بالدين المصرى أقراض سنة ١٨٦٢ وسنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٦ وسنة ١٨٦٧ وسنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٣ ، والدين السائر، والقسط السنوى المطلوب للحكومة البريطانية بصفة فوائد على الـ ١٧٦.٠٠٠ سهم من أسهم القنال التى اشترتها، والجزية الواجب دفعها سنويا الى الأستانة .

ولزيادة الضمانة يحظر على ذلك الصندوق الدخول فى أية عملية تجارية أو استغلاية، وتسلم ادارته الى ثلاثة مندوبين أوروبيين الخ . ( كما أشج عن نظام البنك الأهل المزعوم)؛ ويوضع تحت ضمانته المحاكم المختلطة، المنشأة حديثا، ويصدر فى أقل يناير من كل سنة بيانا لمآجرياتة ، طبقا لجداول يضعها وزير المالية بالاتفاق مع المندوبين وهم جريا .

ودارت المخابرات فعلا بين المالىين الفرنسيين والحكومة المصرية على انشاء ذلك الصندوق .

ولما رأى النوك ديكاز وزير الخارجية الفرنسية أن مدارك أعضاء وفد التخابر الفرنسيين المالية ، وثبات أخلاقهم ، ليست مما يوجب الثقة والطمأنينة ، أوفد حالا الى مصر المسيو أوتريه ، أحد عماله الأكثر ذكاء وحذافة، لكن بعضهم بنصائحهم وما له من الهيبة فى النفوس ، ويتوزم بما له من الخبرة الشخصية فى الأمور المصرية — وهى خبرة اكتسبها بمقتضى السنين الطوال التى أقامها بالاسكندرية ، بصفته قنصلا عاما للحكومة الفرنسية .

إيجاد الحكومة  
فرنساوية المسيو  
أوتريه

فقابل الملاً الغربى، بمصر، جيئه بازياع تام، لوئوقه من أنه، لسابقة احتكاكه بكثرة بالحكومة المصرية، ولسابق وقوع حادث بينه وبينها أثناء توظيفه، لم يكن من شأن صبرته أن تنسى، ليس بالرجل الذى يستطيع اسماعيل صديق باشا الضحك على ذقنه والتلاعب به .

ذلك الارتياح تطوّر حتى صار ثقة تامة : لأن المسيو أوتريه ما أقام بالقرب من الخديو برهة إلا ووثق من صدق شعوره وحسن نياته، ومن أنه لن يستطيع على مجزؤ فكرة الافلاس صبراً، وأنه سيذل، إذا، وسعه للقيام بتعهداته الى النهاية .

وبلغت به الثقة التى أخذ يمتد فى إدخالها الى القلوب أنه أنباء، يوماً، بأن قرض سنة ١٨٧٣ لا بد من أن يصعد عن قريب الى ٨٠، ولا غرابة فى ذلك : فإن سياسة الحكومة الفرنسية بمصر كانت مبنية على عمل ما فى الامكان لمساعدة مصر على الخروج بشرف من الأزمة الحادة المنشبه مخالبها فى صدر خزيتها : لأنه كان يهمها جداً أن لا تصاب بضرر المصالح المالية الجسيمة التى كانت للفرنساوين فى القطر، لا سيما للبنك العقارى الفرنساوى الذى كان تحت مراقبتها .

ولكن، بينما كانت خطة الحكومة الفرنسية ترى انى إحياء الثقة فى القلوب وإلى إيجاد أدوية فعالة تخفف وطأة الداء . ان لم تسفه تمام الشفاء، كانت مظاهى خطة الحكومة الانجليزية تحمل على الاعتقاد بأنها انما تريد بالخديو سوءاً، ونما تقصد جرّه الى التهلكة، لكى يتسنى لها فيما بعد . وفى الوقت المناسب، أن تمتد اليه يد متقذرة لن يعود يستطيع سوى التمسك بها، فيصبح هو ومصر تحت رحمتها .

وما كان يدل على أن هذه هى خطتها، على ما فيها من حوامل على لاشتمزاز والكراهة، هو أنه كلما وفق الراغبون فى مداواة الأدواء المصرية الى استنباط طريقة

أو تدبير من شأنهما تخفيف الوطأة عن الصدور، كان يمثل تلك الحكومة يهبون حالا الى معاكستهما باقتراح مشروع عكسهما تجوده قرائح الخواجات ايلوت وجرينفلد، أوبيني على نصائح المستر كيف، أو المستر ريفرس ولسن، بعده؛ أو أيضا على نصائح الكرنيل ستنتن، القنصل البريطاني العام نفسه، فيؤدى الاقتراح الى تأجيل الطريقة أو التدبير.

ومع أن الحكومة البريطانية كانت أول الطالبين بوضع الادارة المصرية تحت مراقبة مالية أوروبية، فانها، حينما طلب اليها أن تعين مندوبا من قبلها للاشتراك مع المندوبين الفرنسيين والبريطانيين والاطالئ والقيام بشؤون تلك المراقبة، ترددت؛ ثم اختلقت العائق بعد العائق؛ وأخيرا تفهقرت ورفضت. وبلغ من اغراق المالين البريطانيين، في الوقت عينه، في الإقدام على الخط من سعر الأوراق المالية المصرية في بورصة لندن أنه لم يعد في الاستطاعة نسبه الى مجرّد المضاربة؛ وإن أحاديث الناس أخذت تنسبه الى إعجاز سرى صادر من الحكومة الانجليزية حينها الى أولئك المالين.

ومما زاد الطين بلة، وألهم أصحاب هذه الحكومة ثوبا ضيقا من الريب والشكوك، هو أن المستر دزرائيل، رئيس الوزارة البريطانية، اليهودى الأصل، المرفوع اليه تقرير المستر كيف، بدلا من الاسراع الى نشره، تهدئة لخواطر، واجابة للترغائب البادية من كل حذب وصوب، رأى أن يعلن في خطبة ألقاها في ٢٣ مارس من هذه السنة على مجلس العموم « أن انخديو سألّه — بناء على أن حالة المالية المصرية سيئه، وإن البيانات التي قدمها للمستركيف انما كانت من نوع ما يسر الى الصديق، لا من نوع ما تستحب اذاعته — أن لا ينشر التقرير الذى وضعه المستركيف ».

خطبة دزرائيل  
في ٢٣ مارس  
سنة ١٨٧٦

فكان لقوله هذا أسوأ وقع في النفوس، وأوجب فرقة غضب وغيظ في الأوساط المالية أدت الى هبوط سعر قرض سنة ١٨٧٣ من ٢٣ الى ٥١ !

نعم ان المستر نورثكوت ، وزير المالية البريطانية ، حاول في جلستي ٢٧ و ٢٩ مارس تخفيف وطأة ذلك الوقع السيئ المسبب عن كلام رئيسه ؛ ولكنه لم يفلح إلا قليلا ؛ لأن الضربة كانت قد أصابت مقتلا ؛ لذلك لما أعلن في ٣١ منه وصول اشارة تلغرافية من الخديو الى وزارة الخارجية تظهر رغبة الملك المصري في أن ينشر تقرير المستركيف ، لم يكن لاعلانه هذا أقل تأثير ؛ ولم يبق التحسين الناشئ عنه في أسعار الأوراق المصرية سوى بضعة أيام ؛ مع أن التقرير كان ، في مجموعه ، موجبا للارتياح والاطمئنان !

نعم انه اعترف ، صراحة ، بأن مبالغ جسيمة صرفت في وجوه عديمة الفائدة أو في أعمال مفيدة نفذت على غير المرام أو بسرعة ضارة — على أن مصر تشترك فيما هو خاص بهذا النوع من الأعمال مع كل البلاد الحديثة ، كالولايات المتحدة وكندا — وان مبالغ أخرى جسيمة فقدت في حملات عسكرية لا طائل نحتها ، أو التهمها أفاقون ماليون وسياسيون ، أو موظفون تمكن بعضهم ، بعد خدمة بضع سنوات ، من الانسحاب بثروة طائلة ؛ بالرغم من أن مرتبتهم لم تزد على أربعين جنيا شهريا .

نعم انه أعلن بأن كل ما يمكن أن يكون ضمانا لسداد الديون قد أصبح مرهونا .

وان لم يعد في وسع الحكومة اقتداء الدين السائر ؛ ولكنه أكد في الوقت عينه أن مصر ، بالرغم من ذلك جميعه ، اذا ساعدتها قوة خارجية كافية على الاقتصاد

في مصروفاتها، وأعادت إليها ثقة الغير بها، تستطيع سداد جميع ما عليها من الديون، والخروج من الأزمة التي هي فيها بشرف وسلامة معا .

على أنه يجب لذلك : (أولاً) أن توحيد ديون الحكومة والدائرة السنية معا ومقدارها ١٨١٢٦٨٧٤ جنيا ؛ (ثانيا) أن تستبعد من هذا القدر أقراض سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ القصيرة المدى ، وتستند من متحصلات "المقابلة" ؛ (ثالثا) أن الباقي، مضافا اليه مبلغ مليوني جنيه، قيمة هذا الاتفاق الجديد، ومليون جنيه، قيمة تكاليف حرب الحبشة، يحدد ويحمل دينا واحدا بفائدة ٧ ٪ سنويا، ويستند في سنة ١٩٣٦

وكان المسيو بتريه قد عاد ، في الأثناء ، الى مصر بخفي حنين ؛ وأخذ يجري المحادثات ، ولكن في وجهة أخرى .

غير أنه ما لبث ، برهة ، إلا واضطر الى إيقافها بقتة . وذلك لأن الساعة باتت خطيرة وحبل مجوهرات جلي : فان أثمار مفاوضات اسماعيل صديق باشا بلغت النضوج وأصبح الزمان لا يستطيع سوى قطفها .

هذا الوزير، بفضل مركزه ، وقربه من قلب أخيه في الرضاة السامي، كان قد تمكن، لغاية ذلك الحين، من التوصل من كل ارتباط مقيد بضوابط محدّدة ؛ ووجد طريقة لتأخير توقيعه أو رفضه ، كلما كانت تدق الساعة الموجهة ذلك التوقيع . وحرصه استغلال سهولة تصديق عمال البنك العقاري الفرنسي في وعوده المزوّقة ، ليثبت عندهم الاعتقاد بأنه لن يتفق مع غيرهم مطلقا على إنشاء البنك الأهلي أو صندوق الاستهلاك ، أو مشروع تجريد الدين السائر ؛ ويتذرع بهذه الوسيلة الى وضع معظم هذا الدين السائر على طاقّ ذلك البنك، بأمل جعله دائئه الوحيد، دون غيره .

ولكن أولئك العمال أدركوا في نهاية الأمر أن تلك الوجود إنما هي في الحقيقة  
شراك ينصبها ذلك الوزير لهم . فأخطروه بصراحة أنهم يرفضون تقديم أية سلفة  
جديدة قد يطلبها منهم إن لم يعلن ، أولا ، اعتياده اقتراحاته الأخرى اعتيادا نهائيا ،  
ويوقعها .

تلك كانت الحال في ٢٨ مارس ، أي خمسة أيام بعد أن اضطربت الأسواق المالية  
لخطبة المستر دزرائيل اضطرابها الهائل ، وثلاثة أيام ، قبل استحقاق أول أبريل .  
فالساعة كانت ، إذا ، خطيرة كما قلنا : لأنه ما من أحد إلا وكان يعلم أن الوزير ،  
لمرور فصل تحصيل الضرائب ، وضياح الثقة في القطر وفي أوروبا على السواء ، لم يستطع  
جمع القود اللازمة لخطبة المطلوب في ذلك الاستحقاق . فإلى أين يكون ، والحالة  
هذه ، المصير ؟

على أن اسماعيل صديق باشا ، لما وجد الأبواب كلها موصدة ، لم يربطها من  
اطلاع مولاه على الضائقة التي باتت ماليته فيها . فأدرك الخديو أن تدخله في الأمر  
أصبح ممكنا ، وأن النجاة لن تأتي إلا من عمل يعمل به هو .

الاستعانة  
فرنسا وإنجلترا

في الحال ، لكي يحفظ سمعة بلده وشرفه . أقدمه على مخافة الحكومتين الفرنسية  
والإنجليزية ؛ وطلب إليهما بتوسل . على ما في التوسل من مضاضة على نفسه الأبية ،  
إن تذكرنا وثائق الصداقة القديمة التي تربطهما به . وتمتد يد المساعدة إلى حكومته  
وإليه ، لئلا يحيق به عار الاحتجاج على السندات الممضاة باسمائه .

أما الحكومة لانيجليزية ، فنجبت برفض مرتين في مبدئه ومعذره . ولا غرابة :  
فإن نيات المستر دزرائيل اليهودي الأصل ، السيئة بمصر وخديوها ، لم تعد سرا لأحد .

وأما الحكومة الفرنسية ، فهاجتها رسالة (اسماعيل) المسماة اليها في صباح ٣١ مارس . فطرح المسيو ديكاكز مضمونها على بساط مداولة مجلس الوزراء المتئم لهذا الغرض . ولما كانت مصالح البنك العقارى الفرنساوى ، ومصالح تابعه ، البنك الزراعى ، مرتبطة ارتباطا كلياً بالمصالح المصرية ، فانه كان من البديهي أن لا تختل الحكومة الفرنسية عن مساعدة المالية المصرية ، لئلا يصاب بمصيبتها ثانى محل مالى بفرنسا كلها ، وتطم عن تلك الاصابة عواقب فى منتهى الخطورة لمركز فرنسا المالى .

فاقنع الوزراء الفرنسيون بما أبداه لهم زميلهم النوق دى كاز والمسيو ليون ساي من البيانات الموجبة للتدخل ، وبعد أن اتفقوا مع المسيو جيتا ، زعيم أكبر الأحزاب البرلمانية ، لى يتقوا كل سؤال فى هذا الشأن بمن لأحد الثواب طرحة عليهم ، فيخرجهم ويزيد فى حرج مركزهم ، أرسلوا فى مساء ذلك اليوم عينه الى لندن المبالغ اللازمة لدفع استحقاق القد .

وبينا تلك المداولة الوزارية تدور فى باريس ، كان قلق النفوس بالاسكندرية ، لاسيما فى البنوك ذات الشأن الكبير فى استحقاق أول أبريل ، قد بلغ أشده ، وأخذت الهواجس تعذب القلوب عذاباً أليماً ، لأن افتقار الحكومة الكلى الى نفود كان معروفا لدى الجميع ، وبالتالي ، تعذر الدفع عليها بما لديها من الوسائل . فان لم يأت الفرج من الخارج ، أفلا تقع الصاعقة ؟

فلا غرابة ، والحالة هذه ، فى أن الكرى هجر جفون رجال البنوك كلهم فى الليلة ماين ٣١ مارس وأول أبريل سنة ١٨٧٦ ؛ وأن عيونهم اكتحلت بسواد الاضطراب الناشب فى أفئدتهم .

ليلة قلقة

فأخذوا يساورون شجونهم، باجتماعات هنا وهناك، يتداولون فيها فيما يجب عمله، ويتقربون، بفارغ الصبر، ورود الأنباء من الخارج، ويقيمون حول تواكيل التلغراف من يكلفونهم بأن يأتوهم بالإشارات البرقية ساعة ورودها، صد، أن يكون ضمنها الإشارة المتقدمة ! ويمتازون ساعات الليل وهم حاملون جباً يزداد شعورهم بثقله، كلما تقدمت تلك الساعات نحو النهار، واشتد الأمل بقرب الفرج !

فلما كان الفجر — وقد أخذ اليأس يخنق الحناجر، وبلغت غالب الاضطراب صميم الأفتدة — وردت الإشارة الطيبة المنتظرة . وما هي إلا لحظة وطيرت في جميع أرجاء المدينة ! فأوجبت ارتياحا عظيما وشكرا لنا لرجال البنك العقاري الفرنسي الذي يشوبه شيء من التهمك .

على أن العلماء نبتة التامة ما زالت مبتعدة عن القلوب، لعلم الناس أن الأزمة انما انفجرت مؤقتا . وأن استحقاقات ١٠ أبريل و ٢٠ أبريل وأول مايو، وهلم جرا تقفو أثر استحقاق أول أبريل، وأنه ما دام الدين السائر متحركا في الفضاء المصري، كنجم ذي ذنب لا ضوابط له، وما دام وزير المالية حرا في تصرفاته، لا قيد عليه، فلا بد من بقاء الحال مضطربة . والخوف من المستقبل حيا .

على أن المسيو باستريه كان قد عاد في مخبراته . وصارت الأنباء بأنه أوثت أن ينجح فيها !

ولكن وزير المالية ولقيف المحيطين بانخديو جتمعوا في الأشياء اجتماعا سرياً، وشرعوا يتباحثون في اللازم عمله : « يصبرون على سقوط موارد الثروة المصرية العمومية، الواحد تلو الآخر، وعلى الاستقرار على مص تدني تلك الثروة . بالرغم من جفافهما، للتمكن من سداد القويمة المأتمنة، الجائرة . لمطأب بها جمهور المرائين،



أصحاب الديون المصرية، الذين لو حوسبوا حساباً دقيقاً لظهر أنهم استردوا، فوائد، ما أقرضوا أصلاً، وزادوا عليه كثيراً؟ يصبرون على ذهاب ثروة الخديو وثروة أسرته الكريمة، برهن بعد رهن، وتحويل لإيراد تلو تحويل لإيراد إلى أيدي أولئك المرايين أنفسهم، الذين إنما غشوا في الأول، إذ أطمعوا في الاقتراض منهم، ونفروا في الآخر، إذ علموا أنه لم يعد هناك باب لتحقيق المكاسب الفظيعة التي حققوها في بادئ عملهم؟ وما الفائدة من ذلك الصبر، إذا كان لابد في النهاية من التوقف عن الدفع؟ فلم لا يكون التوقف منذ الآن—ولا يزال بعض الشيء في الأيدي—بدلاً من التوقف بعد غد، إذ تكون بعرة قد خربت، ولات حين مندم؟» .

وصل ذلك أقرؤا التوقف عن الدفع، منذ ١٥ أبريل . ولكن كيف يبلغ التوقف إلى من يهمهم الأمر؟ وكيف يكون شكله؟

فاتفقوا، بعد بحث خفيف، على أن التوقف يتخذ في الأول شكل مد أجل فقط، أي أن دفع استحقاقات أبريل ومايو يؤجل إلى بعد ثلاثة أشهر . وقر الرأي على أن يخطر العموم بذلك، بموجب إعلان تصدره محافظة الاسكندرية .

توقف عن الدفع فعلق هذا الاعلان، فعلاً، يوم ٨ أبريل صباحاً في بورصة الاسكندرية؛ ومع أن الجميع كانوا يتوقعون مضمونه، إلا أن وقعه في النفوس كان شديداً . على أن بورصتي الاسكندرية ولندن بقيتا متماسكتين : إما لأن الاعلان دؤخهما، فلم تنفعا معناه في الأول؛ وإما لأنهما رأيا اضطرارهما إلى التجلد واجبا للتبصر .

ولكن التردد لم يستمر طويلاً؛ وما لبثت الأسعار أن انهارت انهاراً خفيفاً : فمن ١١ أبريل إلى ١٥ منه هبط قرض سنة ١٨٧٣ إلى ٤٢ أ

## الفصل الثاني<sup>(١)</sup>

### انقلاب ظهر المحن

وقد يرجى لجرح السيف به .. ولا به لما جرح اللسان

عل أن الطريقة الاستخفائية التي قرر بموجبها التوقف عن الدفع ، في الاجتماع السرى الذي قلنا عنه ، بعيد تقديم الحكومة الفرنسية المساعدة التي جادت بها ، بناء على طلب الخديو ، بأيام قلائل ، والكيفية الموشكة أن تكون استهزائية ، التي أبلغ بموجبها ذلك التوقف الى علم العموم ، أثارنا تميزا عنيقا في صدور الجالية الأوروبية بالاسكندرية ، زاده أيضا ، زيادة هائلة ، موقف عمال الحكومة وموظفيها . فأنهم : إقما لكونهم اعتادوا الفطرسه والحيلاء والنظر الى الناس من عل ، فلم يعودوا يستطيعون أن يصبغوا معاملتهم معهم بغير تلك الصبغة الكريهة ، وإقما لأنهم لم يدركوا حقيقة الحال الجديدة ، ولم يفقهوا أن مركز حكومة غنية قوية ، في القلوب ، غير مركز حكومة ضعيفة مفلسة ، استمروا ملتحفين مظهرهم العادى من عدم الاهتمام المتفطرس بانبيار الثروات الشخصية ، وتخزب بيوت أصحابها ومن عدم التقلقل في إقدامهم على الاتجار والبيع والشراء ، والاستفادة من الثقة العمومية ، وقوة الاقتراض والاقتراض الناجمة عنها ، وتجاوز الحدود في جميع ذلك التجاوز المعتاد ، كأن الماضى لا يزال

(١) أهم مصدر هذا نص : الجزء الأخير من مصر سبع من " تاريخ مصر الحديث " مجهور والفصل الأخير منه ، ونص آخر من " مصر الحديثة " مورد كرومر ، و" مصر في عهد اسماعيل " لما كرون .

حاضرا ، وكأنهم لا يشعرون مطلقا أنهم إنما يتكلمون باسم ادارة ، دخلت في دور الافلاس .

مباح ومجازد فبدأ هياج الأفكار والأرواح على ألف نوع ؛ واقترن بمئة مظاهر تُجوز فيها حدّ الاحترام الواجب لشخص ملك البلاد . من ذلك أن ناظر دائرته الخاصة عرض في سوق مينا البصل بيع أقطان يسلمها مقابل دفع نقدي . فاجت السوق وهاجت ، وانهار عليه الملاّ بهاليل الازدراء والاشتم والاهانة المتنوعة ؛ ولولا قليل لضربوه وأخرجوه من الحلقة .

وانعقدت في المدينة عدة اجتماعات ، تليت فيها خطب في منتهى الطعن والشتة . وذهب الخطيب ، في إحداها ، إلى وجوب خلع الخديو ؛ وعلقت إعلانات كبيرة في الأحياء الآهلة بالسكان ، وفي معظم جهات البلد ، حرض الرأي العام فيها على المطالبة بقلب نظام الحكومة ، رأسا على عقب ، واستلام تداخل أجنبي زمام الأمور في القطر<sup>(١)</sup> !

إلى ذلك الحدّ البارد وصلت حقة زمرة من المرايين وجمهور من الدائنين ، الذين طالما كانوا يتوقعون مكسبا من الخديو ، لم يروا للثناء عليه حداً ؛ فكالوا له المديح جزافا ، وأنواعا مختلفة في جرائد بلادهم ومتدياتها ، وأقوال الخطباء فيها ، ورفضوه إلى ما فوق السج الساك ! واندلثوا الآن عليه ، حاسا شعروا باقطاع مورد المكاسب والانتفاع !

فليتخط بذلك كبراء الأرض ؛ وليعلموا أن بخور الثناء الذي يحرقه حولهم القوم المستغلون مركزهم وثروتهم قد يتلاشى بسرعة ؛ وقد لا يبقى له من أثر سوى الجمر الذي

(١) أنظر : "تاريخ مصر المال" لمجهول ص ٢٣٢

أحرق به ، والذي قد يستعمله القوم أنفسهم ليحرقوا به سمعة من كان معبودهم بالأمس ، والقليل الباقي من مصالحه ، حالما يتبى استغلالهم الطويل إياه بمثل الدهر على قلب ظهر المحن له !

على أن المظاهرة التي أساعت إلى قلب الخديو ، وجرحته جرحا أبلغ من كل كلم سواء فصحت في قلبه أية مظاهرة أخرى ، إنما هي المظاهرة التي حدثت في بورصة الاسكندرية عنها . فان إدارة هذه البورصة ، بتأثير الإعجاب الماضي الخلف من كل جهة بشخص (اسماعيل) ، كانت ، منذ عهد قريب ، قد أقامت صورته في صدر قاعة جلساتها ، بمخلة حافلة ، دوى صداها في جميع أنحاء القطر ، مدة .

ففي ثورة النفوس التي نحن بصدها ، اقترح بعضهم نزع تلك الصورة من هناك ، وطردها من المحل كله ، كثير جدية وغير مستحقة أن تكون فيه ؛ ولم يمكن إلا بكل تعب واحتياط حمايتها من المعاملة المهينة المهددها بها مخط أولئك المرايين والدائنين الجشعين <sup>(١)</sup> !

ولم تكن قد مضت سنة ، بعد ، على إحراق أولئك الأقوام بخورشاتهم المفرض أمامها ! فما أقرب الصخرة التريثية من الكابيتول في منجزات الحياة الاجتماعية البشرية !

وبينا كانت هذه المظاهرات السمجة تنعب آذان الهواء . بضجتها وجلبتها . وضوضائها الوقة ، وتثير انفعال الغضب والسخط في قلوب الأهالي المخصين لولاء لخديوهم ، بل تجمع حوله ، بتأثير الرابطة الوطنية والرابطة الدينية ، ذات التفرين عنه . لسوء ما أصابهم من حكومته . اجتمع في البنت السلطاني العثماني كبار حملة الديون ،

(١) أنظر : "تاريخ مصر السلي" مجهول ص ٢٣٢

مظاهرة ولغة

الذين وقع عليهم أعظم الضرر في أمر توقف وزير المالية المصرية عن دفع المستحق لهم ، وطفقوا يتداولون فيما يجب عمله .

فقترأ بهم على أن يبعثوا وفدا الى الخديو ، ليستفهموا من سموه عما وصلت اليه المخابرات الدائرة بفرض الوصول الى إعادة مجارى الدفع ، وليطلبوا ، فيما لو خابت تلك المخابرات ، إشراكهم مع حكومته في البحث عن الطرق التي قد توجب الحال اجرامها في المستقبل ، محافظة على مصالح الجميع .

ولكن الخديو ، في تأثره الشديد مما كان قد حدث بالاسكندرية ، وأظهرها لعدم رضاء ، أبى مقابلة رجال ذلك الوفد ، بالرغم من أنه لم يكن يرفض أبدا مقابلة أحد ، وبالرغم من أن أولئك الرجال كانوا يمثلون في الحقيقة مصالح تقدر بملايين الجنيهات ، وأحالم على وزير ماليته .

فقابلهم اسماعيل صديق باشا بمنتهى اللطف والبشاشة ، وأجاب على أسئلتهم ، مؤكدا أن الحكومة تتوى القيام بكل تمهيداتها ، بدون الالتجاء الى تحويل قهرى ، وأن المخابرات ، التي أوقفت عند حلول استحقاق ابريل ، استؤنفت من جديد مع زمرة المسالين القدماء عندهم ، ومع ماليين آخرين ، وأنه سيوقع عن قريب اتفاق يمكن من دفع المطلوبات كلها الى حملة الأسهم . فاذا خابت — لاسمح الله — تلك المخابرات ، فانه يكون لحملة الأسهم الحق في انتداب من يشاءون لحضور المباحثات في الاجراءات الواجب اتخاذها .

فارتاح رجال الوفد الى أقوال الوزير ، وعادوا اليه من غدهم ليحتر لهم كتابا بها . فابى . ثم لم تمض أيام قليلة إلا وأشيع عزله من منصبه . ولكن الاشاعة كانت في غير محلها .

على ان السيو يستريه ، بالرغم من كل ما حدث ، كان لا يزال مجدا في مغابراته ؛  
لا سيما انه ، بعد انسحاب الحزب الانجليزى المعرقل لجميع المشروعات المعروضة من  
الحزب الفرنساوى ، أصبح سيد الميدان دون غيره . وعزا بعضهم انسحاب الحزب  
الانجليزى الى كونه أدرك أن الحالة باتت ميؤوسا منها !

فأدت نتيجة مغابراته الى ولادة مشروع عرضه البنك العقارى الفرنساوى على  
الخليديو ، والتمس موافقته عليه . فأجل الخليديو إجابته ٤٨ ساعة ، لم تضع الهيئة  
الرسمية الفرنسية منها دقيقة ، بل شغلها كلها بالتأثير على (اسماعيل) ، تأميرا قويا ،  
لتحمله على قبوله .

مرسوم ٧ مايو  
سنة ١٨٧٦

فاعتمده (اسماعيل) في نهاية الأمر ؛ وأصدر مرسومين ، نشرتهما "الوقائع الرسمية"  
في عدد ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، عين أولها شروط الاتفاق وضماناته . وبين الثانى طريقة  
إجرائه .

أما مضمون المرسوم الأول ، فهو : أن عموم ديون الحكومة والدائرة السنية توحد  
وتجعل دينيا واحدا عاما ذا فوائد سعرها ٧٪ ؛ ويستد في ٦٥ عمدا بسحب في كل  
سنة أشهر ، وسندات هذا الدين العام تعطى هكذا : (أولا) بقدر القيمة الحقيقية ،  
فما ينخص بأقراض سنة ٦٢ وسنة ٦٨ وسنة ٧٠ وسنة ٧٣ (ثانيا) باعتبار ١٠٠ جنيه  
لكل ٩٥ جنيا فيما ينخص بأقراض سنة ٦٤ وسنة ٦٥ وسنة ٦٧ (ثالثا) باعتبار  
١٠٠ جنيه لكل ٨٠ جنيا من الدين السائر . وأن مجموع لدين "عام" لموحد هكذا  
يكون ٩١٠٠٠٠٠٠ جنيه اسميا . تمتع أول يولييه سنة ١٨٧٦ ؛ ويحتاج لسنوية  
قدرها ٦٤٤٣٦٠٠ جنيه . منها ٦٨٤٤١١ جنيه لحساب لدائرة . ٥٧٥٩١٨٩٠ جنيا  
لحساب الحكومة .

وان إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ؛ ودخوليات مصر  
والاسكندرية ؛ وجمارك الاسكندرية والسويس ورشيد ودمياط وبور سعيد  
والعريش ؛ والسكك الحديدية ؛ ومصصلحة التبغ (الدخان) ؛ ومصصلحة الملح ؛ ومصائد  
المطرية ؛ والمستنات (الهاويس) ؛ ورسوم الملاحة فى النيل وكوبرى قصر النيل ؛  
وقدرها كلها ٨٤٥-٥٧٩ جنيهات تخصص لخدمة ذلك الدين الموحد العام .

وأن دفع ما يجب على الدائرة السنية دفعه ، وقدره ٦٨٤٤١١ جنيهات يكون مع  
تحصيل المطلوب لها أولاً فاقولاً ؛ وأن ضم هذا المبلغ الى المبلغ السابق يكون مبلغاً  
اجمالياً قدره ٦٤٧٥٢٥٦ جنيهات لخدمة لن تتقاضى سوى ٦٤٤٣٦٠٠ جنيه .

وذكر ذلك المرسوم أن عدة محال مالية أخذت على نفسها القيام بنفاذ المشروع ؛  
وأن الخديو يعين مندوبين خصوصيين لمراقبة نفاذه ؛ وأنه سينشأ لخدمة الدين  
الموحد صندوق خاص يفصل المرسوم الثانى نظاماته وقوانينه .

وأما مضمون المرسوم الثانى هذا، فهو : ان ادارة الصندوق الخاص تناط بمندوبين  
أجانب يعينهم الخديو ، بناء على تقديمهم من دولهم ؛ ويكونون موظفين مصريين .  
وان الأموال التى خصصت بسداد الدين الموحد تؤرد إلى هذا الصندوق الخاص ،  
كما يؤرد اليه القسط السنوى المطلوب من الدائرة السنية ، ومبلغ الفوائد المطلوبة  
للمحكومة الانجليزية عن أسهم السويس . فاذا لم يكف الموجود لدفع ستة أشهر ما ،  
فان وزير المالية يتدبر فى سدد العجز قبل حلول الميعاد بخمسة عشر يوماً .

وان كل نزاع ينجم بين مديرى هذا الصندوق ووزير المالية يرفع أمر النظر فيه  
وفصله الى المحاكم الجديدة (المحاكم المختلطة) .

وان المتدوين يمينون لمدة خمس سنوات ؛ ويجوز اعادة انتخابهم ؛ وأنهم يقيمون بمصر ؛ وأنه يحظر على هذا الصندوق الدخول في أى عمل ، بنكي أو تجارى أو صناعي فني ، كائنا ما كان ؛ وأنه لا يسوغ للحكومة ، بدون موافقة المتدوين ، إدخال أى تعديل في الضرائب المخصصة لخدمة الدين الموحد ، أو في المعاهدات التجارية المنظمة لرسوم الجمارك ، من شأنه أن يقلل من مقدار الإيرادات .

وان الحكومة تتعهد ، هي والدائرة معا ، بأن لا تصدر أذونات جديدة ، ولا تعقد قروضا جديدة إلا بموافقة المتدوين المذكورين ؛ ولكنها ، لكيلا تعرقل أعمال الادارة اليومية ، يمكنها أن تفتح لنفسها حسابا جاريا . عند أحد البنوك ، لغاية ٥٠ مليوناً من الفرنكات ، على شرط سدايه من أصل الإيرادات ؛ في نهاية كل سنة .

مرسوم ١٤ مايو  
سنة ١٨٧٦

ثم أصدر ( اسماعيل ) مرسوما ثالثا ، في ١٤ مايو عينه . حُلَّ بموجبه تشكيل ادارة وزارة المالية ، بأن أدخل عليها مجلسا أعلى للخرينة ، منقسما الى ثلاثة أقسام : القسم الأول مختص بمراقبة خزائن الحكومة المركزية وحساباتها ؛ والقسم الثاني مختص بمراقبة الإيرادات والمصروفات ، والنظر في أمر الموظفين والمستخدمين ، الثابت عليهم أنهم أجروا دفعا ، لا تنقُ يبرزه ؛ والقسم الثالث مختص بتحقيق حسابات وتصفياتها والتصديق عليها أو انتقادها اذا كان هناك محل للانتقاد .

ذلك المجلس الأعلى يبدى رأيه في كل الميزانيات النظرية التي يضعها وزير المالية . قبل نهاية كل سنة بثلاثة شهور .

ويكون من عشرة أعضاء : خمسة منهم أجانب . وخمسة وطنيون ؛ ومن رئيس يعينه الخديو .



ويكون قسمه الأول من ثلاثة أعضاء ، أجنب كلهم ، وقسمه الثانى من خمسة أعضاء ، منهم أجنبيان ، وقسمه الثالث من ثلاثة أعضاء ، كلهم وطنيون .

وتعين أعضاء هذا المجلس وعزلهم وإيقافهم أو إحالتهم على المعاش — جميع ذلك يكون حقا من حقوق الخديو ، بعد أخذ رأى مجلسه الخاص . على أن المجلس الأعلى يكون مطلق التصرف فى أمر وضع النظمات اللازمة لخدمته الداخلية ، وتنظيم أقالمه ، وتوزيع الأعمال على موظفيه ومستخدميه .

وبما أنه لم يرشح أحد ، سوى الفرنسيين ، الى هذا التدير الجديد ، فإن سحر قرض سنة ١٨٧٣ — وكان قد ارتفع الى ٤٧ ، على أثر انتشار خبر نجاح المفاوضات التى كانت المسيو بستريه مكجا عليها — هبط فى ٢٠ مايو الى ٤٠ بميل الى زيادة فى الهبوط ، لا سيما بعد اطلاق الجمهور على نصوص المرسوم الأخير الفرنسية — وكانت من وضع المسيو شالويا رئيس مجلس المالية المصرية الأعلى ، والمضو فى مشيخة مملكة ايطاليا — وهى نصوص ظن الملا أن المقصود منها المزاح والهزار فى أمر حيوى ، لغرابة تعابيرها <sup>(١)</sup> .

ولكن التدير المتفق عليه سيربه بالرغم من ذلك . وعين كل من المسيو دى بلينير والهرفون كريم ، والمسيو باراقل مندوين فى صندوق الدين ، بناء على اقتراح الحكومات الفرنسية والنمساوية والاطالية .

وأما الحكومة البريطانية ، فانها ، اتباعا لخطتها السابق اعلانها ، من عدم رغبتها فى التداخل فى أمور مصر الداخلية ، أبت تعيين مندوب من قبلها ، مع أن سندات

(١) أنظر : "تاريخ مصر المالى" لمجهول ص ٢٥٨ و ٢٥٩ .



فلما سقط المشروع الفرنسي ، عقدت لندن ، في أوائل شهر يولييه ، جمعية  
عمومية لحاملى الأسهم ؛ وكلف فيها المستر ج . ي . جوشن ، العضو فى البرلمان  
البريطانى ، لماله من الخبرة فى الأمور المصرية ، ولأهمية مركزه الشخصى ، بالذهاب  
الى مصر ، صحبة فرنساوى ، يقال له الميسوجوير ، بصفتها وكيل أصحاب الشأن  
البريطانيين والفرنساوين ، ليتفاوضا مع الخديو ، ويمتهدا فى الاتفاق سوية على  
تدبير يكون أصلح من إلتدبير المقدم من جانب رجال البنك القارى الفرنساوى .  
وكان المستر جوشن قد أبدى لبعض أصدقائه رغبته فى قبول تلك المهمة .

تهديد من ولاء  
صنار

فلكى يمدد اللورد دربى الطريق أمام المندوب البريطانى ، اجتهد فى تفهيم الخديو  
بواسطة الكرنل ستاتن ، القنصل البريطانى العام ، بأن « المستر جوشن كان عضوا  
فى الوزارة السابقة ، ولا يزال رجلا ذا مركز سام وشهرة بعيدة فى بلاده » . وأكد  
الكرنل ستاتن للخديو أن الرجل « سيقم الميزان باستقامة بين سمّوه وبين الذين هوّات  
ثائبا ومحاميا عنهم ؛ وإنه ، اذا ظهر أن الاتفاق أمر يتعذر الوصول اليه مع مندوب  
غير متحيز كالمستر جوشن ، فانه يصبح من المحال الاستمرار على حال مجلة الخراب  
للبلاد ودائنها<sup>(١)</sup> » .

وبمناسبة هذا التهديد والتخويف المبيتين ، يجدر بنا إيراد قول لمستر مالك كون ،  
المؤرخ الانجليزى فى هذا الشأن .

قال : « وانه لمن الغريب جدّا أن تكون الحال المصرية المسالية الحالة الخارجية  
الوحيدة التى أوجبت تدّاخل وزارة خارجية بريطانيا العظمى . فانه فى نفس هذه  
لسته التى شلّت فيها أزر إرسالية المستر جوشن والميسوجوير ، الشدّ كله الذى

(١) أنظر : "مصر فى عهد إسماعيل" لمالك كون ص ١٨٩

كان يمكن لها إبداءه بكيفية ملائمة ، كان يوجد لا أقل من سبع عشرة دولة مفلسة في جدول تقابة حاملي الأسهم الخارجية الأسود . وبلغت الديون المطلوبة منها ٤٠٠ مليون جنيه . ومع ذلك فلم يرو ، مطلقا ، أن الحكومة البريطانية أبدت على أحدهم احتجاجا ، ولو برسالة قنصلية ، في مصلحة المقرضين . ولكن الشيلوكات<sup>(١)</sup> الذين جزروا مصر لم يكونوا دائنين من نوع بقية الدائنين : فانهم كانوا في باريس ولندن على السواء ، أصحاب قوة وبأس في البرلمان والصحافة ، وعليه فان كل وسائل الدوائر الرسمية في البلدين استخدمت لتمكنهم من الحصول على أكثر من الست عشرة أوقية المطلوبة لهم من لحم الفلاحين المصريين البائسين ! »<sup>(٢)</sup>

على أن الملاءم المالى المصرى لم يجد من نفسه صبرا يمكنه من انتظار تطور الحوادث ومجيء الأيام بالأدوية الموافقة لمداواة المرض المالى الناشب مغالبه في خزينه الحكومة . بل حالما سمع أن الخديو أبى مقابلة وفد الجمعية التى انعقدت في البنك السلطانى العثمانى ، وأن الوزير اسماعيل صديق باشا أبى أن يثبت ، كتابة ، وعوده الشفهية لذلك الوفد ، وحالما ظهرت في الوجود المراسيم الخديوية الثلاثة البادى ذكرها ، لم يسكت حتى يرى ماذا تكون نتيجهها ، وكيف يقابلها انراى العام المالى بأوروبا ، بل أقبل ، من ساعته ، وأرسل الى الحكومة والخديو . على أيدي محضرى الحاكم المختلطة الجديدة ، احتجاجات رسمية على السندات المستحقة عليهما ، التى لم تدفع قيمها .

(١) "شيلوك" : في رواية "تجر بندقية" لشكسبير ، اسم يهودى حتى تنق مع انجر انصونيو . وكان يكرهه كراهة شديدة — على فرضه مبني من شأنه على أن يحق له ، في حال عدم سداؤه ، قطع أفة من لحمه في أى جهة يريد لها من جسمه .

(٢) "نظر" : "مصرفي عهد سمير" ، ص ١٨٩

وأصبحت الاحتجاجات يطلب مجوزات يوقعها على ممتلكاتها ؛ وفى ذلك كله  
بقضايا تجارية، رفعها عليهما، باستناده على المادة العاشرة من لائحة ترتيب المحاكم  
المختلطة .

زول المحاكم  
المختلطة الى ميدان  
النزاع

فأصدرت هذه المحاكم أحكاما ألزمت بها الحكومة والدوائر الخديوية بدفع المستحق  
عليها، وجعلت أحكامها مشمولة بالإنفاذ المؤقت، حيث نصت القوانين الجديدة  
بوجوبه .

فأكبرت الحكومة وأكبر الخديو ما عداه — لعدم متابعة حدوده، ولا استبعادهما  
توقعه ووقعه مطلقا — وقاحة ورقة في الدائنين والمحكم معا، وأصدرت الحكومة  
أوامرها الى عمال التنفيذ بالامتناع عن تنفيذ تلك الأحكام امتناعا كلياً .

فقام، على أثر ذلك، نزاع عنيف بين هيئة القضاء المختلط والحكومة؛ وأعلن معظم  
القضاة الأجانب عزيمتهم على ترك مناصبهم ومغادرة الديار المصرية إذا لم تقم السلطة  
التنفيذية بتنفيذ الأحكام القانونية التي يصدرونها . وتعترف أحدهم — وكان هولنديا  
يدعى المسيوها كن من قضاة محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة — وأعلن إقفال  
المحكمة وتوقفها عن القضاء بين الناس، حتى تمنح الحكومة الى أحكام المحاكم، وتقوم  
بتنفيذها، وهى صاغرة؛ وحتى تعطى الضمانات الكافية على عدم عودها فى المستقبل  
الى عرقلة أعمال القضاء ووضع العقبات فى سبيل سيره .

وتداخل قتاضل الدول العموميون بمصر فى النزاع فداخلا سياسيا، وتميزوا للمحكم  
على الحكومة، وانذروا هذه بالويل والثبور، إذا استمرت متمادية فى عنادها واصرارها  
عليه .<sup>(١)</sup>

(١) أنظر : "مصر تحت حكم اسماعيل" لما ذكره من ١٩٠

فلما رأى الخديو أن موقفه بات خطيرا، وتيقن أنه بادخاله في القوانين الجديدة، نص المادة العاشرة المذكورة - سواء أ كان ذلك لأن نوبار باشا خدعه وحول نظره عن نتائجه، أم لأنه أراد من تلقاء نفسه - بات لا يستطيع إلا الامتثال لما أصبح قانونا مصدقا عليه من الدول، أو لأنه غلب صوابه على هواه، كما كان المنتظر من رجل حنكته الأيام مثله، فانه رفع التحذير الذي كان وضعه على أيدي رجال التنفيذ الإداريين، وأذن لهم بالامتثال لمنطوقات الأحكام الصادرة والتي تستصدر، أي كان نصها، وبهما كان موضوعها .

ولكنه، لاعتباره ما وقع من بعض القضاة الأجانب، لاسيما من المسيو هاكن مهينا لشخصه، وحاطا من كرامته، اشترط، نظير رفعه العقوبات من سبيل أحكام القضاء ضده وضد حكومته، أن تقدم له الترضية اللازمة .

فاجتمعت جمعية محكمة الاستئناف المختطة العمومية، وقررت أن يقدم المسيو هاكن استعفاءه من خدمة الحكومة المصرية .

ففعّل . وبذلك عادت المياه إلى مجريها : أي أن دائمي الحكومة والدوائر الخديوية أصبحوا يحدون ، من أحكام القضاء المختلط ، قوة قانونية يتمكنون بموجبها من الحصول على حقوقهم . فاستخدموها ، واستعملوها للدرجة توقيع حمز على منقولات سراي الرمل الخديوية والإنذار ببيعها !

## الفصل الثالث

### نكبة اسماعيل صدقي باشا

فان تعبك من الأيام جائحة \* لم نبك منك على دنيا ولا دين  
« ابن الزير »

وبينا هذه الاضطرابات الغريبة آخذة مجراها، المندمسة له أرض القراعنة، لعدم وقوع مثله على سطحها، منذ أن رشح في أذهان ساكنيها وقلوبهم ان "ولى النعم" لا يقاوم، وأنه يملك ذات الأعمار والأعراض، لا الأموال والأطيان فقط، وبينما الحكومة تتوقع اشتداد الضيق حول عتقها في المستقبل، بسبب التدخل الدولى بينها وبين دائئها، وتلوم نفسها لوما شليدا على أنها هى التى فتحت الباب لذلك التدخل بإقدامها على استدعاء التفيتش الأوروبى على إراداتها وحساباتها، الاستدعاء الذى أدى الى مأمورية المستركيف، كان المسترجوش وزميله المسيو جوير يشدان رحالهما الى القطر المصرى، ويترقدان تعليمات من ناديمها، حتى اذا كان منتصف أكتوبر، وصلا الى مصر، وتزلا ضيقين رسميين على الخديو. ويقول "رسميين" لأن كلا منهما كان مضطرا من وزارة خارجية دولته.

مجي جوشن  
وجوير الى  
القطر المصرى

(١) أهم مصادر هذا الفصل: كتيب لكتاب الكنى من اسمه يذكر أحواله الأولى وهى ب. ل. ٥٠٠ دى. س.؛

وعنوان الكتيب: "تراجم مصرية: اسماعيل صدقي باشا وموت المقتش" و "تاريخ مصر فى عهد

اسماعيل" لمالك كرن.

فوضع الخديو، تحت تصرفهما، كل التسهيلات اللازمة لكي يتمكنوا من الوصول الى الغرض الذي أتيا من أجله؛ وأمر عموم موظفي حكومته بأن لا يضنوا عليهما بمعلوم أو بيان يرغبان فيه . فامتثلوا، على مضض منهم .

وكان أكره الموظفين المصريين للأمورية المسندوين الانجليزى والفرنساوى ، وأعظمهم تغيفا منها، وأقلهم موافقة وصبرا عليها، وزير المالية اسماعيل صدقي باشا . والقارئ يفهم لماذا .

وكان المسترجوشن . لسابقة اختلاطه بالأمور المالية المصرية ، يعلم ذلك حق العلم . فنصم على أن ييادته العدا، ويقاطعه مقاطعة تستلزم إبعاده حتما عن منصبه السامى .

هذا هو  
صدقي

فزار، حال وصوله، عموم أعضاء الوزارة المصرية، ما عد "المفتش"؛ مع أنه الوزير الذى كان نوع الأشغال التى أتى من أجلها يجبره على الاختلاط به أكثر منه بباقي زملائه .

ولم يدع بعد ذلك مناسبة، مهما كانت بعيدة، تمر بدون أن يعلن ويذيع أن إقالة اسماعيل صدقي لازمة لنجاح مشروعه ومهمته . ولا تقذ الخديو من لورطة التى أصبح فيها؛ حتى بات مجهوده فى هذه الوجهة حديث عموم الدوثرى فى القاهرة؛ وحتى رشح فى أذهان أكثر المقربين من الذات الخديوية . لا بل فى أذهان أولادها انفسهم، الأمراء : محمد توفيق وحسين وحسن . أن بقء سمعيل صدقي فى منصب الوزارة ضار بمصالح الخديو والبلاد المصرية مع ؛ وحتى أصبح جميع يمتنون ويرمون إبعاده عنها .



ولا غرابة . فاب الرجل كان قد بلغ من المز، والغفوذ، والمكانة، من قلب مولاة، والسطوة على عموم المصالح والادارات، ما لم يروله نظير أو مثيل في التاريخ المصرى بأسره .

فاسماعيل باشا المقتش — وكان يقال له "الخديو الصغير" — كان، في الحقيقة، المصدر الأعظم المصرى ؛ وكان، وحده، دون زملائه كلهم ، يعمل باستقلال تام في رأى والتنفيذ ، وبدون مشاورة مليكه ، الواثق به كل الوثوق . ومع أن إدارة الأقاليم كانت من شؤون وزير الداخلية، وأن وزير الداخلية كان، في مدة كبيرة من عهده، ولّى العهد نفسه، الأمير محمد توفيق باشا، فإن اسماعيل صدّيق كان المعين، في الحقيقة، لكل مدير ووكيل مديرية، ومحافظ ووكيل محافظة، ومعظم المأمورين ونظار الأقسام، في القطر كله ، فكان الكل محاسبه يفعمون جيوبه بالمال الذى يصرفونه من جسم الفلاح ليستبقوا لأنفسهم رضاه عنهم .

مكانة صدّيق  
من الخديو

وبلغ من إغراق الرجل في الاستئثار بالسلطة، دون أصحابها الشرعيين، أن كل محاسبه هؤلاء صاروا إلى الاعتقاد بأن الخديو نفسه لا يستطيع أن يمسهم بضر مادام اسماعيل صدّيق باشا يظللهم بحمايته القديرة .

من ذلك ما يروى عن أحد رؤساء ميناء رشيد : فانه لما كان مدينا بتعيينه لفتحش أبى الامتثال لأمر خديوى قاضٍ بعزله من وظيفته لسوء سلوكه، ورفض التخلّى عن منصبه ، حتى وافاه مالك كيلوب باشا حينه ، مدير مصلحة الموانئ والقنارات بنفر من حرس البحرية ، وأمر مختوم بخاتم الخديو ؛ وطرده من مركزه طردا بالقوة<sup>(١)</sup> .

(١) أنظر: "مصر كما هي" لماك كون ص ٩٥ الحاشية .

على أن هذا وقع عن طريق الشواذ . وإلا فإن الخديو كان يريد ، عادة ، ما كان أخوه في الرضاة ، اسماعيل صديق باشا ، يريده ، لا سيما في الأمور المالية .

ولما كان هذا الوزير أقرب إلى الرعايا ، وأكثرهم اختلاطا واحتكاكا ، ودون الملك لم تقلبا ، كان الخوف منه في الصدور يفوق الخوف المنبعث عن شخص الخديو إليها .

فكان من المحتم ، إذا ، لجميع ذلك ، أن يكون اسماعيل صديق باشا موضع حسد الكثيرين وغيرتهم ، وموضوع كراهة الجميع .

ولما كان من المؤكد ، المعروف لدى كل انسان ، أن المرجح ، في أن القروض التي عقدت في عهده كانت كلها خرابا في خراب للخزينة المصرية ، إنما هو للرشاوى البجة القدر التي كان مصدرها تلك القروض يفرغونها في جيوب وزرر المالية ؛ وأن السبب الأكبر في تراكم الدين على مصر إنما هو رغبة هذا الوزير في إقامة سراب ذهب أمام عيني مولاه — كما فعل قبله المسبودى كانون وزير لويس السادس عشر الفرنسي ، لإحراز رضا الملكة ماري أنطوانيت ، وأمراء بطاقتها وأميراتها — لكي يتمكن ، هو نفسه ، مع وجود ذلك السراب ساطعا أبدا أمام نظره (اسماعيل) ، من إشباع طمعه الأشهي في الأموال ، وإثثار ملاذ الحياة حوله ، وتمتعه بها ، كان من البديهي أن ثور عليه وتقلل من أحواله السخيمة العامة .

ولما كانت الثروة التي جمعها — بالطرق غير المشروعة ، والفقيرة ، والمثيرة لتلك السخيمة — فاقت في مقدارها واختلاف مظاهرها ما كان منها لدى أي أمير مصري ؛ وبلغ من وقاحة كيفية الانفاق منها عن سعة متناهية أن ملابس نساء المفتش وحليهن

والرغد المحيط بهن ، وكثرة حشمن وخدمهن ، ونفامة دورهن ومواكبهن ، وكل ما كان يحيط بجياتهن من مظاهر الأبهة والجلال ، أصبح مما تحسدهن عليه حسدا حقيقيا ذات أميرات البيت الخديوى وتفردن منهن عليه غيرة صحيحة ! — فان ثمن احدى مراوح زوجة ذلك الوزير المحبوبة بلغ ٣٧٥ ألف فرنك ؛ وثمن شمسية من شماسيا بلغ مائة ألف من الفرنكات<sup>(١)</sup> — ؛ وكان من البلى كذا أن يحقد أمراء البيت المالك وأميراته على اسماعيل صديق باشا ، ويفضونه ، ويرغبون في إزالته ، ويعملون عليها ، إن لم يكن لسبب آخر ، فلعم صبرهم على أن تبسم الدنيا كل ذلك الابتسام لمن كان مثله ابن فلاح وصلوك الأصل ، طالما مد أجناده ، بل أبوه ذاته ، تحت الكراج ، وازرقت أرجلهم ، ودققت دما من تعاقب السياط عليها !

فلما رأى تحالف هذه الأحقاد والأحساد الثور المستحكم بين المسترجوشين والمفتش تأكد من أنها فرصة في منتهى المناسبة لذلك قوائم نفوذ الوزير المكروه ، وتقويض أركان كرسيه . فالتفت المتطالفون ، على غير قصد ، حول المسترجوشين ، وأقبل جمعهم يذكي في قلبه العزم على مناوأة المفتش عداوة فعالة ، ويوطد رغبته في العمل على عزله .

ولم يكن المفتش ، من جهة ، يخفى كراهته للتدوب البريطاني واحتقاره له ، لاعتباره إياه رجلا من الوقاحة بمكان ، حيث أنه يتجاسر على تفرغ اختلال موازين المسالية المصرية ، مع أنه هو عينه أحد كبار المرائين الذين كانوا السبب الأكبر في ذلك الاختلال ؛ كما أنه لم يكن يخفى أن مقترحات ذلك الرجل والمشروعات التي كانت

(١) أنظر: الكتيب المعنون "تراجم مصرية: اسماعيل صديق باشا وموت المفتش" طبع سنة ١٨٧٩

تجود بها قريحته لم يكن من الحكمة ولا من السياسة الحسنة الموافقة عليها أو قبولها ؛ لأن المقصود منها لم يكن حمله ، هو ، على الاستقالة والتخل عن دفة المالية المصرية ، بل وضع مصر تحت مراقبة الدائنين ؛ وأنها لو أخرجت الى حيز النفاذ ، لفضت على السلطة الخديوية وعلى استقلال البلد قضاء مبرما .

فاشدد ، اذا ، النزاع بين الاثنين ؛ وأخذ كل منهما يحاول التغلب على خصمه في استمالة الخديو الى مراميه ، واجتذابه الى نظرياته .

ولما كانت منزلة المفتش من نفس الخديو أمرا منهورا عند الخاص والعام ، فإن الملأ اعتقد اعتقادا أكيدا ، لغاية الأسبوع الأول من نوفمبر ، أن الفوز في النزاع القائم سيكون للمفتش حتما ، لا سيما بعد أن رفض الخديو مرارا التخل عنه ، بالرغم من أن الأصدقاء الأشد إخلاصا له ، والرأى العام المهتد ، وأقرب الناس الى سموه . بل أولاده أنفسهم ، طلبوا منه إبعاده .

ولكن جوشن لم يكن بالرجل الذي يحفل كيف تكون طرق التغلب على خصمه .

النزاع بين  
جوشن وصديق

ولما كان لابد من تقديم ضمانات تطمين لها ريب الدائنين وهو اجسهم . اقترح أولا تعديل الحال المالية التي أوجبها ذكريتو توحيد الدين المصرى وتجييده ، بعض التعديل ، يجعل اليد العليا للمعصر الغربى في مراقبة المالية المصرية . ثم عمل بحيث ان الأأسنة في أوائل الأسبوع الثانى من نوفمبر أخذت تشيع بمصر . ولا سيما فى الدوائر القنصلية ، أن هياجا طفق يندوف المديريات ضد المشروع كله ، بل ضد ذات الخديو ، وشرعت تلك الأأسنة تبدى كلاما يؤخذ منه أن مصدر ذلك الهياج اسماعيل صديق .

وكانت الاشاعتان قد ذاعتا كثيرا في القاهرة ، لما قصد المستر ماكون الكاتب الانجليزى سراى صديق باشا ، في ظهر يوم الثلاثاء ٧ نوفمبر لتناول طعام الغداء عنده ، فدار الحديث بينهما على التزاع القائم بينه وبين المسترجوشن .

ولما كان المفتش لا يتكلم غير العربية ، فان التفاهم بين محدثه وبينه كان بواسطة دهان بك ، محاميه الخاص . فلم يحفل اسماعيل على جوشن بشئ من الاحتقار الذى ما فتئ يتظاهر به نحوه . ولكنه لم يتفوه بكلمة واحدة ضد الخديو مولاه .

فلما كان المساء قابله الكاتب عينه ، مرة أخرى في عابدين ، على الشرفة الشمالية ، المطلة على الميدان الواسع الداخلى ، وسمعه هو وستة آخرون يمازح الخديو المزاح المعتاد الخالص من كل تكلف — شأنهما في ذلك من سنوات صديدة .

ولكن الخديو بعد انصراف مدعويه ، اختل بالمفتش ، ودارت بينهما محادثة طويلة ، لم يقف أحد على موضوعها . غير أن المظنون هو أن ( اسماعيل ) طلب من وزيره أن يوقفه بالتدقيق على جميع تصرفاته في الوزارة ، وعلى دقائق الأعمال التى أدت بالمالية المصرية الى الضيق الحالى ، مع أنه هو الوزير الذى لم يفتأ يشع أمام عينيه الذهب أبدا ، ويضع دائما تحت تصرفه أى مبلغ عثر له طلبه ، مهما بلغت قيمته .

فاضطر المفتش الى إظهار الحقائق كلها ، وتوضيحها جليا ، وإيقاف مولاه على كل أسرار ادارته .

تدقيق وطلع الخديو  
ل الحال المالية

(١) هوالة الأستاذ "دهان" الحامى بالاسكندرية لدى المحاكم المختطة . وقد قتله سمسار ارضى بالاسكندرية كان يقال له "مرزان" لأسباب لا تزال مجهولة .

الإشارة على  
صدق بالاستقلال

ولما كان (اسماعيل) سريع العزم ، قريب البت في الأمور ، أشار على وزيره ، حيث إن الأحوال هي كما قال والأمور كما وصف ، باللين والمواقفة ، والإقلاع عن مقاومة المندوبين الدوليين ومعاكستهما ، والتسحي ، مؤقتا ، ريثما تمر العاصفة .

فأبى المفتش محتجا بأن اللين والمواقفة ليسا من مصلحة مولاة . وأنه لو كانت المسألة شخصية وتختصر في استقالته ، هو ، من منصبه الوزاري ، فإنه لن يتأخر لحظة عن تفضية مركزه ، بل حياته ذاتها ، في سبيل إرضاء سيده ، ولكن المسألة ليست شخصية ، وإنما يرمى بها إلى الإضرار بالسلطة الخديوية وتقييدها .

فلما كان صباح اليوم التالي ، أمر (اسماعيل) مجلسه الخاص ، ومنه المفتش ، بالاجتماع للداولة في الأمر .

وبما أن عموم أعضائه كانوا يكرهون المفتش ، ويتمنون زوال نعمته ، فإن الآراء بدت ، كلها ، موافقة على مقترحات المستر جوشن والمسيو جوير ، ومخالفة لرأي وزير المالية .

فلم يحول ذلك الإجماع المفتش عن رأيه ، بل زاده تمسكا به ودفعنا عنه ، وتفتنا في إبداء الأدلة على أن ضياع سلطة الخديو واستقلال البلاد ناجم . حتم . عن نفاذ تلك المقترحات ، لا سيما ما كان منها متعلق بالتعديلات لمستر جوشن بدخولها على الإدارة المصرية ، ألا وهي تعيين مراقبين عموميين فرنجهين : أحدهم لمراقبة لإيراد ، والثاني لمراقبة المصروف ، ووضع السكك الحديدية . وميناء الإسكندرية تحت د رة مجلس مؤلف من انجيزيين وفرنسوى ومصريين . وثبنت بصحح د مغة وبراكين قاطعة أن هذه التعديلات مرتبطة ارتباطا كلبا بالقرحات مالية انحصاء بتوحيد الدينون المصرية ، وأنها لا ترمى . مضط . و محرد ستقاته . وأنه بما أن قبولها لا يمكن

إلا مع تنازل الخديو عن سلطته، وتسليمه إدارة حياة البلاد، أى موارد ثروتها، الى قبضة أجنب، فالأوفق رفض مشروع المسترجوشن والمسيو جوير برمته، والتنكب عن هذين الرجلين مطلقا فى التبريرات المقتضى اتخاذها . وتطرق من ذلك الى الطعن على مشروعية مهمة فينك المندوبين ، وتسويغ تداخل المقرضين الأجانب فى شؤون الادارة الداخلية المصرية، وتناولهم على المقام الخديوى المقدس، بحجة أن الحكومة المصرية مدينتهم . وختم كلامه بأنه يرى أن إشهار مصر إفلاسها، مهما تكن العواقب، مع تمسك الخديو بحقوقه وسلطته ، أقل ضررا من تسليمها بمقتربات مندوبى الدائنين وبالتعديلات التى يطالبان بإدخالها .

ولا شك فى أن كلامه كان على جانب عظيم من الصواب ، ولم يكن من عيب فيه سوى أنه صادر من اسماعيل صديق باشا ، الرجل الذى كان أكبر جان فى أمر صيرورة مصر الى ذلك الموقف الحرج : موقف الدولة التى ترى نفسها، لضعفها، مضطرة : إما الى التسليم بأن يعيث باستقلالها وبيع بعض حقوقها الملكية، وإما الى تعريض نفسها للضبايع كلية .

على أننا لا ندرى هل كان رفض مقترحات جوشن وجوير يؤدى الى إقبال الدول الغربية على حماية مصالح مدائنى مصر من رعاياهم ، بقوة السيوف والمدافع أم لا ؛ لا سيما وقد رأينا من الحكومة الانجليزية إصرارضا ثابتا عن رغبة التداخل رسميا بين أولئك الدائنين والحكومة المصرية .

ولكننا نظن أن الرفض قد كان يؤدى الى تحريك الدوائر الرسمية الأوروبية للإقدام على عمل سياسى ضد الحكومة المصرية، تخرج عواقبه عن حد التقدير . وهو ما خافه

رجال المجلس الأعلى المجتمعين للداولة في الأمر، علاوة على كراحتهم للمفتش، ورضيتهم في التخلص منه بأية وسيلة كانت .

لذلك صمم جميعهم على وجوب قبول مقترحات المندوبين الانجليزى والفرنساوى واعتبار قبولها أخف الضررين المهتدة مصر بهما .

المجلس المصري  
الأعلى عند  
اسماعيل مدني

ولكى يتغلبوا على وزير المالية ، تظاهروا بأنهم يستمدون أن مقاومته مبنية على كراحتهم الشخصية للستر جوشن، لعلمه بأنه انما يرى الى عزله .

وكان أشد أعضاء المجلس تظاهرا بهذا الاعتقاد الأمراء الثلاثة : محمد توفيق وحسين وحسن .

فنظر المفتش اليهم نظرة المستهزئ بمحادثة سنهم . العالم ما لا يعلمون ، وقال : «إنكم لا تزالون أولادا ؛ فلا تستطيعون إدراك كنه الأمور ؛ ولذا فانكم تأخذونها بظواهرها» .

فاستشاط الأمير حسين غضبا هذا الكلام - وكان عصيبا ، سريع الانفعال - فهجم على المفتش ، وصفعه على وجهه صفعة شديدة لوت سلك نظارته الذهبية . وقال : «أولادا ! وهل بلغت بك القصة انى حد تحطبت بمثل هذا الكلام ؟» .

فاصلح المفتش سلك النظارة بهدوء ، وجاب : «اننى انتم أنتمكم لمصلحة العامة ! ولو كانت المسألة شخصية ، كما تقولون - ونحصر في هل أبقي وزيراً أم لا - أكان قناصل الدول كلهم يتدخلون لتعصيد طلبات المندوبين ؟ نهج لأحرص على كرامة دولهم من أن يمتزوا بها في أمر داخل محض . المسألة ليست مسألة عزل وزير - بل إلغاء وزارة المالية . بصفتها وزارة مصرية محضة» .



فارتضى المجلس، والأمير محمد توفيق يقول : « ما أوقع هذا الرجل ! ما أوقع هذا الرجل ! » .

وكان (إسماعيل) ينتظر، على أحرم الجمر، نتيجة مداولة مجلسه الخاص . فلما رفعت إليه أقرها واعتمدها، وأعلن بذلك المفتش لوقته .

فبعث إسماعيل صديق باستقالته إليه، ضمن خطاب أوضح فيه الأسباب التي حملته على تقديمها .

فأبى الخديو قبولها، وأجل مطالعة كتابه ريثما يموت إرادته في المساء . فلما كان المساء، انتشر في المدينة الخبر أن الاستقالة قبلت، وأن الأمير حسين باشا وزير الحربية عين وزيراً للمالية، وأن الأمير حسن باشا خلفه على الحربية .

ثم أشيع أن المفتش استدعى إلى المراى بعبدين ، وأنه في محادثة طويلة مع سمو الخديو .

والذي علم، فيما بعد، عن هذه المحادثة هو أن (إسماعيل) استقبل وزيره القديم ببشاشة، ولطف فوق المعتاد، وأنه أمر أن يتركوا وحدهما، وأن لا يدخل عليهما أحد . فلما نفذت أوامره، أقبل على أخيه في الرضاعة، وقال : « اجلس بجانبى هنا، قريباً منى، وانظر إلى، وكلمنى، قلبا لقلب : ما أنت عامل الآن؟ » .

وكان المفتش لا يزال تحت تأثير انبهار سلطته الوزارية العجائى . فترسأ (إسماعيل) على أذنيه . وظهر كأنه لم يدخل اليهما . فكرره الخديو ، مرة أخرى ، وقال : « أسألك، يا إسماعيل صديق، ما أنت عامل الآن ؟ » .

وكان المفتش أفان من منام . فلهذب سلك نظارته الذى لونه في الصباح صنعة الأمير حسين . وقال، وفي صوته شئ من التهمك : « ما أنا عامل يا مولاي ؟ لست محتاجاً

استقالة صديق

محادثة بين  
الإسماعيلين

الى الاستفسار! فاني ، كما يقضى عليّ واجب العبد الخاضع لارادة سيده ، سأسلم

زمام وزارتي الى خلفي البرنس حسين ، نجلكم ، متمنيا له كل توفيق » .

قال (اسماعيل) : «أراك زعلانا مني ، يا صديقي ؛ فأنت غلطان . فان الذي عمله

هو الشيء الوحيد الذي كان يمكنني عمله في هذه الظروف ، ريثما تنفجر حلقات

الضيق » .

قال صديقي : « ليسمح لي مولاي أن أخالفه في فكره ، وأن أرى رأيا غير رأي

سموه » .

قال (اسماعيل) : « يدهشني ذلك منك . أولم تفهم ما هو قصدي من تأييني الوزارة

الجديدة العائلية المحضة ؟ » .

— « كلا ، واذا سمح لي مولاي أن أكله بالصراحة ... » .

— « تكلم ! تكلم . أنا أطلب منك ذلك ، لا بصفتك وزيرا ، بل بصفتك

صديقا لي » .

— « أنا ، إذًا ، أرى أن سموك أخطأ في أنه حملني على الاستقالة . ثم أخطأ في تعيين

أحد الأجنال مكانى . أما الخطأ في حمل على الاستقالة فلأنه لم يروا التاريخ حتى هذ

اليوم ، على قلة علمي به . أن مليكا ضحى وزيره ليتخذ نفسه . وأما انخفا في تعيين

أحد الأجنال مكانى فلأن قلة مسؤولية الأمير الشاب إن تخفى عن أحد . ولأنه إن

يقوم بتأيي بينه وبين سموك يحول ضغط الناس عنك . كما كان قائما بين سموك وبينى ، .

— « هذ كلام صحيح ، يا صديقي ؛ وثنت تعلم أني لم أفرق عنك بصيب خاطرة

وانى رفضت تضحيته حين طلب منى قنصلا إنجلترا وفرنسا العمان ؛ ورفضته

بالرغم من الحاح جوشن وجوير على بها ؛ ولم أضطر اليها إلا بعد أن تخلى عنك المجلس الخصوصى .»

— « ليس المجلس الخصوصى فقط ، ولكن أولاد سموكم . لست نالقا عليهم ، لأنهم يجهلون ما ندرية سموكم وأنا . وإذا دروا ، فإنهم لا يستطيعون أن يفهموا أن هناك تضامنا لا يمكن هدمه أو تقسيمه . قد قلت لسموك يامولاي ، وأعيد الآن ، أنه لو كان هلاكى ، وحده ، يكفى لاتخاذكم ، فلا أدرى اذا كان يكون لدى أقل رغبة فى أن أحمى منك القليل الباقي من عمرى ؛ ولكن الحال ليست كذلك . وأعتقد أن الخلاص لن يأتى للبلاد ولنا إلا ببقائنا متحدين : فكما انى لا أستطيع أن أنجو بدون سموكم ، فان مولاي لا يستطيع أن يخرج من المأزق بدونى .»

هنا سكت المفتش ، كأنه يريد أن يزن مقدار التأثير الذى كان لكلامه على مجرى أفكار مولاه ؛ ولكن الخديو لم يسد أقل تقير ، ولم يسمح لعرق فيه أن ينبض ؛ وقال للمفتش مظهرا إعصاء تاما : « كل حديثك » .

فقال المفتش : « انى أقبل يامولاي أن أحمل ثقل المسئولية كلها وحدى ؛ وأن أقول فى كل مكان انى خالفت أوامرک ، بدلا من تنفيذها حرفيا — وهذا كان الواقع فى معظم الأحيان — فهل يصدقنى أحد ؟ أقبل أن أسألك خاتمى لتوقع به على كل الأوراق التى تريدها ، إثباتا لأن الذنب فى الخلل الحاضر انما هو كله ذنبى ؛ فهل يصدق أحد ؟ والكل يعلم أن الخديو الدولة دون غيره ، وأنا كلنا آلات صماء بين يديه ؟ ثم انى مشير عثمانى — ومولاي يعلم انى كمشير عثمانى ، لا أحاكم إلا فى الأستانة ؛ وهبى تنازلت عن حقى هذا ، فالباب العالى لن يتنازل عنه . فىرى سموكم منذ الآن

ماذا تكون نتيجة محاكمتي هناك، ومقدار ما ينجم عنها من فضيحة، لا سيما في الظروف الحاضرة، والدولة التي خلفت، هناك، دولة عبد العزيز، شقيقة إلى تسوى سمعة سلفتها» .

وانما ذكر المفتش أنه مشير عثمانى لكي يقضى على حزم الخديوي في مهده، فيما لو كان ذلك العزم قد بدأ يتوجه نحو اساءته . وأشار إلى ما قد تنتج أية محاكمة أو تحقيقات احتمالية من مخوفات، اربابا لمولاه، ورغبة منه في حمله على الرجوع إلى آرائه .

وأدرك ( اسماعيل ) غرضي وزيره معا . وعلم أن الرجل يلعب معه لعبا دقيقا . فقال : « صحيح أنت مشير عثمانى ! » وضحك دقيقة . ثم قال : « قد كنت نسيت ذلك . هذا لقب فيه من الأمان ما في أي مؤمن آخر . ولا يسعني إلا الموافقة منذ الآن على كل ما ترى وجوب إجرائه . فيما لو قضت الحال . على أننا لم نبلغ بعد إلى هذا الحد، والله الحمد ! وتراى مقتنعا بأن فيما قلته جانبا عظيما من الحق . وليس فيه ما يجرحنى مطلقا . وانما الصعوبة . كل الصعوبة . في خروجنا من المأزق بكيفية مرضينا معا . فابحث يا صديقي ، اجهد نفسك ، فتق ذهنك ، حك قريحتك . وإذا وفقت إلى إيجاد طريقة غير التي تبعتها أنا . وكانت جيدة . فتق بأنى لا أطيب إلا استعمالها ، وإنى اعتبرها خدمة جليلة منك . أضيفها في خدماتك الخيرية السابقة » .

فتنهذ المفتش الصعداء . ورفع نظارته . لكي يسمح بطرف منديله دمعة بدت تتلألأ في جنب عينه . ثم أخذ يد ( سمعيل ) . وقبضه . وقال : « قد سمعت الآن . والله الحمد . سيدى وملاذى » .

وتذكر ، حينذاك ، الاشاعتين اللتين كانتا تتداولهما الألسن في العاصمة ، وخطر له في الحال أن يستخدم السلاح الذي أراد خصومه أن يحاربوه به ، ليطعنهم به في محرم ، طعنة قاتلة .

فقال (إسماعيل) : « ان الوسيلة يا مولاي جاهزة لدى ، واست أشك في أنها ناجحة ! » .

فنهش الخديو وبش ، لأنه كان يود حقيقة الإفلات من أيدي مندوبي دائنيه ، بكيفية لا تمس شرفه ولا سلطته ، وسأله : « ماهي ؟ » .

فأجاب المفتش : « بما أن مطالبتنا المراكين الذين مصوا دماءنا بتخفيض مبلغ المطلوب لم الى ممثل المبالغ الحقيقية التي أقرضونا إياها ، وتخفيض سعر الفوائد التي يتقاضونها منا الى السعر القانوني المعقول ، لمطالبة لا فائدة منها ؛ وبما أن التجاء الى الأستانة لتساعدنا على نيل مطالبتنا لن يمدى نفعا (لأن السلطان في مأزق أخرج من المأزق الذي نحن فيه) ، فانه لم يعد يبق لنا ، لفض مشاكلنا كلها ، إلا الرجوع الى القرآن الكريم ، والاستعانة على تنفيذ نصوصه ، بالرأى المصرى العام ! » .

فقال الخديو : « وكيف ذلك ؟ » .

قال المفتش : « مولاي يعلم أن القرآن ينهى عن الربا ، وينذر المتعاملين به بعقاب شديد . فما علينا ، والحالة هذه ، إلا تفهيم الأمة المصرية أن معظم الأموال التي تدفعها الى خزانة الميرى ، لكي تقيم الحكومة بواسطتها قواعد إدارتها ، وتجرى الأشغال العمومية التي تقتضيها المصلحة العامة ، وتوطد دعائم الأمن العام في البلاد ، يذهب الى أيدي الفرنجة بصفته ربا الأموال التي قدموها إلينا من تلقاء أنفسهم .

وان ذلك هو السبب في أن الحكومة مضطرة الى إرهاب الأمة بالضرائب السديدة  
الثقيلة التي تحصلها منها .

فأبرقت أسرة (اسماعيل) وقال : « أجل . ولكن كيف نهمهم الأمة ذلك ؟ » .

فقال المفتش : « نكلف علماءنا وقضاةنا ومفتينا بهذا العمل . وأنا أضمن أنهم  
لن يخيؤوا لنا غرضاً ؛ وأنهم يخدمونا خير خدمة . ومتى هبت الأمة بأسرها للطالبة  
بالتمسك بنواهي القرآن الكريم ، فانا سنلتخذ مطالبها سلاحاً نهرب به أوربا الرسمية  
وقضى به على جشع دائئنا . واني ، اذا سمع مولاي ، آخذ على نفسي تحريض  
رجال الدين الاسلامي على مباشرة هذا العمل منذ اليوم » .

فأذن له الخديو بذلك وشكره على فكرته ، ثم صرفه ، وهو يمتنى له النجاح ويريه  
المستقبل عائداً الى الابتسامة له — وانما كان ذلك تظاهراً منه فقط ؛ لأنه صمم منذ  
ذلك الحين على إزال العقاب به .

ولكنه كان قد بلغه أن المفتش - منذ أن شدد توتر 'عدوات حوله - شرع  
في العمل على التجنس بجنسية أجنبية . اقتداء بنوبار باشا ' المتجنس بالجنسية  
البروسانية ، منذ زمن . وشريف باشا ' متجنس بجنسية الفرنسية . فهد ' حول  
المفتش انتباهه الى كونه مشيراً عثمانياً - خضراً في يله أن يحقق صحة ما بلغه من  
علمها .

فأرسل وسندعي أحد أخصاء سماعيلين صديق باشا - وكان هو نفسه مبلغ —  
وسأله عما اذا كانت مساعي المفتش الجنسية قد تمت . فاجاب ' رجل أنها لم تتم  
بعد ، ولكنها سائرة علماً . قدم وساق في القنصلية الفرنسية . ونها أوشتت تنتهى .

فبعث (اسماعيل) الى هذه القنصلية وغيرها يستفهم عن حقيقة الأمر . فأجابته كلها أنها لا تعلم من ذلك شيئا ، ولا حادثها اسماعيل صديق في ذلك مطلقا .  
ولما كان اليوم الثانى ، وشاع في المدينة خبر اختلاء الخديو بوزير ماليته مدة طويلة من الزمان ، وان الوزير خرج عقب تلك المقابلة من عابدين ، وعلامات الابتهاج والاعتزاز بالقوز بادية على وجهه ، وبلغت تلك الاشاعة آذان المسترجوشن ، اعتقد أن المفتش تمكن من استمالة الملك الى آرائه ، والعود الى الجلوس فى صدر "مخطوطيته" ثانيا .

فراى أنه لا سبيل له الى التغلب على ذلك الداهية إلا بجره أمام المحاكم الجديدة بصفة لص ومقاضاته مقاضاة جدية .

جوشن صديق  
للمحاكمة أمام  
القضاء المختلط

فبعث اليه من أنباء أن المندوبين الدوليين تحققا ، بعد التفتيش فى حسابات المالية ومصروفاتها ، من وجود عجز فى ما هو مخصص لها يبلغ مقداره أربعين مليوناً من الفرنكات لم يجد له مبررا . وانهما ، بناء على ذلك ، سيعلنانه عن قريب ، بطريق وكالتهما عن حملة الأسهم ، للخصور أمام محكمة مصر المختلطة ، لكي يحقق معه هناك تحقيقا دقيقا عن سبب ذلك العجز وكيفيته .

فلما بلغ هذا النبأ الى اسماعيل صديق باشا ، أظهر له من الارتياح والابتهاج ما أدهش نفس مبلّغه ، وتحول ذلك الاندهاش الى أخذ بعيد الوقع ، حينما قال المفتش له : « اذهب وقل لجوشن انه لن يستطيع عمل عمل يسطنى ويسرنى بقدر هذا . وسترى المحكمة عند تحقيقها ما هو سبب ذلك العجز وما هى حقيقته » .

ولما خرج المبلغ من عنده ، أسرع اسماعيل صديق ، وأبلغ النبأ الى الخديو : لأنه كان لا يزال موجسا منه خيفة ، ويرى الاحتيال واجبا .

فأدرك (اسماعيل) الغرض الذي رعى صديق اليه ؛ واضطرب ، لأنه ينبغي أن الرجل غير مبني على صداقته ووده ؛ وأنه إنما يهتده تلميحاً ، بكل وسيلة يراها صالحة ، بأنه غير خاش بأسه ، من جهة ، لتدريته برتبة المشيرية العثمانية التي هو حائزها ؛ وأنه ، من جهة أخرى ، لن يحجم ، ساعة اللزوم ، عن نسبة كل خلل المالية المصرية الى أوامره السامية وطلباته .

وكان عنده في خزينته أربعة عشر مليوناً من الفرنكات ؛ فأخذها ، من وقته ، وأرسلها باسم المفتش الى المتنبيين الدوليين ؛ ورجا منهما أن يرجعا اعلان صديق حتى يقابله ، هو نفسه ، مرة أخرى — ولم يخف (اسماعيل) الفضيحة مرة في حياته ، خوفه منها في ذلك اليوم .

وبينا هو في حجراته ، يحرق الأثرم ، عقب إرساله تلك الملايين الأربعة عشر الى المستر جوشن ، ويتنظر الرد. أنبأه أحد رجال التشريفات أن بالباب وفد مؤلفاً من شيخ الاسلام ، وقاضى القضاة . ومضى لذياب . ونخبة من كبار العلماء يريد مقبته .

فتنهد (اسماعيل) الصعداء . وقال : « ألا هل تمكن صديق من تمام وعده بكل هذه السرعة ؟ » ، وأمر بدخولهم .

فأدخلوا . فقابلهم باكرام زائد واحتفى بهم ، وسأهم عما أوجب حضورهم في تلك الساعة . فقال مدرهم : ' ان الذي جاء بهم ندم هو مقابلة وقعت بينهم وبين وزير المالية اسماعيل صديق .

فأبهم الخديو ، وقال : « ان اسماعيل صديق رجل في منتهى الذكاء وتوقد الذهن وصدق التقوى ؛ ولكنه ، في الآن نفسه . كبير الخسارة وشديد على الأجانب جد » .



وانما أراد من قوله هذا أن يحمل كلامه على مجملين : أحدهما في مصلحة المفتش ؛ فيكون دليلا على رضاه عنه ؛ وثانيهما في عكس مصلحته ؛ فيدل على غضبه عليه . وذلك لكي يتمكن رجال الوفد من التمسك بالحمل الموافق للغرض الذي أتوا من أجله .

غير أن أولئك العلماء لم يدركوا مرامي كلامه ، لعدم تعودهم محادثة رجال السياسة في الأرض . وبينما كان ميل ( اسماعيل ) يذهب الى أن يدركوا أنه يكون مسرورا من اتقيادهم الى إعزاز المفتش ، تمسكت أفكارهم بالشطر الأخير من قول الملك ، وقال مدرهم : « نعم يا أفندينا ؛ انه لرجل خطر للغاية . فقد أتاننا بالأمس زاعما أن أفندينا والبلاد في ضيق شديد بسبب الافرنج ، وتقاضيه من حكومة سموكم ربا فاحشا ؛ وأن هذا هو السبب في كثرة المظالم والمغارم الموضوعة على رقاب العباد — وحاش لله أن تكون مظالم ومغارم في عهد سموكم — وأنه يحذر بنا ، والحالة هذه ، اهاجة الرأي العام المصرى على الدائنين من الافرنج ، وحمل الأهالى على إيقاد الوفود الى سموكم ليسألوكم ، بلحاح ، الامتناع عن دفع الربا الى أولئك الدائنين ، وإجبارهم على أن لا يأخذوا من الخزينة المصرية سوى النقود التى أقرضوها حقيقة ، والتى قد استردوها لغاية الآن وزيادة ! » .

فظن ( اسماعيل ) ، لأول وهلة ، أن المفتش نجح في مهمته ؛ وأخذ السرور ينتشر على مجاه . فدنا من أريكة واستلقى عليها . ثم أدنى العلماء منه ، وسألهم مبتسما : « وأتم ، ماذا أجبت ؟ » .

قال مدرهم : « أجبتا ، يا أفندينا ، كما يجب أن يجيب العبيد المخلصون الولاء لسموكم وسدّتم السنة . قلنا له : « انتنا نعلم حق العلم أن الافرنج أصدقاء سموكم المخلصون ؛ وأن مركزهم في البلاد لا تقوم له قائمة يوم يروق لسموكم طردهم منها ؛ وأن الأموال

أموال سموكم ؛ وانا جميعنا بمالنا ونسائنا وأولادنا عبيد لسموكم ؛ والعبد وما ملكت يده لمولاه ؛ وأدركنا أن الرجل ، بعد أن تخلت نعمة سموكم عنه ، أصبح من الخائنين ؛ وأنه يرغب في تحريك فتنة في البلاد ، وقد قال الله سبحانه وتعالى : ( والفتنة أشد من القتل ) » .

فتيقن الخديو أن بين ما أدركه القوم وبين ما كان يريد هو أن يدركوه ، بعد ما بين السماء والأرض . ولما كان قَدْرِيًّا كمعظم الرجال العظماء المقامين من مدبر الأكوان لغرض خاص يريده ، اعتقد أن ما وقع كان لابد من وقوعه ؛ وأن ما كتب للمفتش أصبح لابد من نفاذه ؛ لأنه أحب آخر ورقة في لعبه وخسرهما .

فاطفأ نور الابتسام المشع من عينيه وثغره ؛ وكسا وجهه جدًّا واهتمامًا ؛ وقال : « أجل ، أجل ! ان ما أدركتم قد يكون الواقع ؛ ولكن الكلام حجة واهية ؛ ويفيد حكومتى أن يكون بين يديها دليل كتابي على مسعى المفتش . فليفضل أحدكم وليكتب ما قاله لى لسانكم ؛ وليفضل الباقر بتوقيعه ! » .

فأسرع رجال الوفد وامتثلوا لأمر الخديو . وحرروا الكتابة المطلوبة منهم ؛ ثم قدموها الى ( اسماعيل ) فأخذها منهم وصرفهم .

ولكنه عاد ووقع في خلده ، بعد أن خرجوا من الباب . أن يستدعيه . ثانية . ويقول لهم « ان المفتش صادق فيما كلمهم عنه ؛ وانه هو . الخديو ، يوافق عليه » . غير أن الأمير محمد توفيق . ولّى عهده ؛ دخل عليه اذ ذاك وقل بانفعال : « رأيت يامولاي مساعى اسماعيل صديق . وكيف أنه حاول ايقظ فتنة في البلد ضدّ الفرنج » ولولا أنى تداخلت في الأمر ، وأفهمت العلماء ، هي أغراضه الخفية ، لصدقوا زعمه بأنه لسان سموكم ورسولكم اليهم ! » .

فهز (اسماعيل) كتفيه، وأوقف نظره برهة، وكله نهك وسخرية، على وليّ عهده .  
ولو كان للحركات لسان لفهم ذلك المز وتلك النظرة وليّ عهد العرش المصرى مقدار  
انحطاً لمدى ارتكبه أمام عيني أبيه بتدخاله بين المفتش والعلماء .

على أن يتقن (اسماعيل) أن الأمير محمد توفيق الذى كان يعتبره أقل أولاده ذكاء  
ونباهة، هو هو السبب فى أن اسماعيل صديق، الداهية، الذى فلما كان له مثيل  
بين رجال الذكاء والتفنن بمصر، خسر آخر ورقة وضعتها الأقدار بين يديه ، قوى  
فيه الاعتقاد بأن المفتش لا مفر له من نفاذ المقدور فيه .

فأمر وليّ عهده باستدعاء أخويه الأميرين حسينا وحسنا والعود معهم .

فلما حضروا، أطلعهم على الورقة التى كتبها العلماء، وأوقفهم على رغبته فى إلقاء  
القبض على اسماعيل باشا، ومحاكمته أمام المجلس الخصوصى .

وكان الأمراء، كما قلنا، يكرهون الرجل كراهة كلية، لجميع الأسباب التى ذكرناها؛  
وعلى الأخص لأنهم كانوا يعتبرونه العدو الأكبر لحسن سمعة المليك والدهم، والسبب  
الأعظم فى الإحن المتوالية عليه .

فأشار الأمير حسين على والده باتخاذ الاحتياطات اللازمة لذلك، ليكلا يثير القبض  
على المفتش فتنة فى البلد، لكثرة محاسيب الرجل فى المصالح وبين الأهالى؛ ولأنه  
بلغه أن بعض أولئك المحاسيب جهزوا مركبا لنقله الى الأستانة، لدى أول تهديد .

وقال الأمير محمد توفيق : « يجدر بسموكم ، والحالة هذه ، إصدار أمركم الى  
مصطفى فهمى باشا، محافظ العاصمة، بأعداد ألفى عسكى وارسالم ليحيطوا بسرارى  
المفتش بالاسماعيلية ! » .

فقال الأمير حسين بتهمك : « ألتى عسكرى ! لمَ لا تقول الجيش كله ؟ » .

فقال حسن : « يكفى للفرض ضابط وبضعة عساكر ! » .

ولكن (اسماعيل) لم يوافق على آرائهم ، وقال : « انى لا أحتاج الى جنود مطلقا ، وسأقوم بالأمر بنفسى . على انى أريد منكم : (أولا) أن تأمروا محافظ العاصمة بجهيز مركب بخارية غذا فى النيل عند مرسى سراى الجزيرة ؛ (ثانيا) أن تخطرُوا أعضاء المجلس الخاص بالاجتماع غذا الساعة الحادية عشرة صباحا ؛ وتكفوا العلماء الذين حرروا هذه الكتابة بالحضور لأداء شهادتهم أمامه » .

فانحنى الأمراء وخرجوا ؛ ولكن ولى العهد تردّد لحظة ، على الباب ، كأنه أوفى فكرا مباغتاً أراد ابداءه . فلهظ (اسماعيل) ذلك ، وسأله اذا كان يريد أن يقول شيئا .

فأجاب ولى العهد : « نعم يامولاي ؛ فقد غب عن فكر سموك أن غذا الجمعة وأن العلماء ما بين الساعة الحادية عشرة والساعة الواحدة كونون مشغولين فى أمر الصلاة الجامعة ولا يستطيعون الحضور لذية 'شهادة' » .

فضم (اسماعيل) شففيه ، لحظة ؛ ثم نظر لابنه النظرة عينها لى وقفها عليه ، حين علم أنه هو الذى كان السبب فى خيبة مسعى وزير المالية ؛ وقل له : « أجل ! دعهم ، إذا ، فى شؤون صلاتهم ، لا سيما أنه لا فائدة من حضورهم . مع وجود توقعاتهم على هذه الكتابة ! » . فانحنى ولى العهد وانصرف .

وفى الغد أرسل الخديو انى اسماعيل صديق باشا وستدعه لمقابله فى سراى عيدين .

الباب التاسع .

وكان المفتش قد قضى الليل كله مضطربا ، متفعلا ، يعتقد ، تارة ، أنه ناجح في مساعده ، ساحق أعداءه : فتسكره أفكار الفوز ؛ ويعتقد ، تارة أخرى ، أن نجمة أفل ، وسعده ولى ؛ وأنه قد يصعق ، بئته ، من حيث لا يدري : فيسقط في يده ، وتخور قواه . وكثيرا ما أوفد في السر إلى سراى عابدين ، مستخبرا عما يفعله الخديو ، خائفا عودة المجلس المخصوص إلى الانعقاد .

فلما أنهت الدعوة الخديوية ، بلغت العواطف التي كانت تساوره أشدها : فابتهج ، أولا ، كأنه إنما يدعى إلى النصر ؛ ثم انقبض وارتعد ، كأنه يدعى إلى الهلاك . ثم تذكر أن اليوم يوم جمعة ؛ وأنه ، إذا صحت تذكارات صباه ، ليوم فضيل ؛ فهدأت أعصابه وسار إلى عابدين ، وهو إلى العثم بالخير أقرب منه إلى الاضطراب بالعواصف .

فقابله (اسماعيل) خير مقابلة ؛ وأجلسه ، برهة ، إلى جانبه ؛ ثم قال له : « انى فكرت الليل كله في مركزنا ؛ فاتميت إلى الموافقة تماما على آرائك . فمسالك نجحت في المهمة التي انتدبت نفسك إليها » .

فاجابه المفتش ، وقد زالت عن قلبه مخاوفه كلها : « الآن ، وقد تأكدت أن قلب مولاي عاد إلى ، فاني لن أدع ممكنا إلا وأقدم عليه لأبعد عن مولاي أى مزيج ! » وأخذ يد (اسماعيل) وقبلها مرارا بحمارة .

فترك الخديو يده له مدة ؛ ثم سمعها ، ومرت بها على جبينه وقال : « لكنى أشعر بوجع في رأسي على أثر هذا السهاد . فهل تريد أن نخرج لتتزه معا كالمعتاد ؟ » . فطار قلب المفتش فرسا وهو يحسب بالقبول ؛ ومرت أمام عينيه ، مرة البرق ، الوقع الذي يكون في قلوب الناس حينما يرونه ، من جديد ، على يسار الخديو ، في عربة (اسماعيل)

الخصومية ، يجتاز معه شوارع العاصمة كالسابق ، وهما يتها مسان . ورأى الفيظ والحقن اللذين يخطان قلب المستر جوشن حينما ينظرهما معا ، أو يسلفه نبأ ذلك . فاعتزته هزة عز ونصر سرت في جميع عروقه ، وأبرقت في عينيه السوداوين . فلبحها (اسماعيل) ، وابتسم لها ابتساما خفيا .

فلما صار الى داخل العربة المكشوفة ، قال (اسماعيل) : « لاندري الى أين نذهب . هل تريد أن نطرح ريشة في مهب الرياح ، فنذهب بنا الى حيث نشاء الأقدار ؟ » . فقال المفتش : « لنطرحها ، لنطرحها يا مولاي ، فان الأقدار لا تريد بنا إلا خيرا ان شاء الله ! » .

ففكر الخديو لحظة ، ثم قال للموذي : « سربنا الى الجزيرة ! » والتفت الى المفتش وقال : « قد يزيل نسيم النيل العليل الوجع الذي أشعر به في رأسي ، وأعظم ، بالمتة ، فرصة وجودي في سراى الجزيرة لألاحظ اتمام بعض الأشغال البحرية فيها . ثم اننا ننتز في الوقت عينه على سراك بالاسماعيلية ، فقد نرى بنت . فساله عن هيق هانم . أميرتي الصغيرة ، وأوصيه بها خير . فنت بعد أنها عزيزة عينا جدا . أميرتي الصغيرة ! » . فاحتار صديق كيف يشكر (اسماعيل) على كل ذلك اللطف والتعطف ، وزد سروره لدى فكره أن آل منزله سيرونه مع 'الخديو متترها' . فيعلمون أن "محظوظة" مولاه عادت اليه ، وأنه رجع الى ما كان عليه من العز والسؤدد .

وأما فايق هانم ، الأميرة الصغيرة ، التي ذكرها (سماعيل) فلها كانت عده في منهي الجبل ، ربها والدة (اسماعيل) نفسها كأنها ابتها مع زينب هانم بنت الخديو . وزوجتها ابن المفتش ، إتمام أولاء هذا الوزير ، واستردة لنشاطه وتفنته في خدمة ابنها .

فلما مررت العربية بهما أمام سراى المفتش، وجدا ابن صديق على الباب، يستعد هو أيضا للخروج . فادناه (اسماعيل) منه، وعطف عليه كأب . ثم استأنفا السير؛ ولم تمض بضعة دقائق إلا ومرت بهما المركبة على كوبرى قصر النيل البديع، وانطلقت نحو السراى الخديوية التى كانت بالجزيرة، ووقفت أمام أهم أبوابها . فترى (اسماعيل) أولا . فراه ضابط الحرس القائم هناك؛ فصرخ يمينه أن يقتموا التحية العسكرية، فقتموها؛ فأومأ إليه الخديو بالاقتراب؛ فدنا الضابط منه؛ فأمره أن يلقي القبض، حالا، على المفتش؛ وكان هذا نازلا من العربية .

فلما سمع اسماعيل صديق الأمر، ضحك أولا، لاعتقاده أنه مزاح؛ ولكن الخديو دخل السراى بدون أن يوجه إليه أية كلمة؛ ولكن الجند بسطوا أيديهم عليه وأمسكوه من عنقه، وجزوه بعنف، من رجة السراى الفسيحة الى مدخلها الواسع؛ فمن حجرة الى حجرة حتى قاعة صغيرة فى مؤخرة البناء، أفلوها عليه، وأقاموا عند مدخلها حارسا، كأنهم ينفذون أوامر أعطيت لهم مقدما، بالرغم من ندائه لمولاه وتكراره قول : «مولاي ! مولاي ! إنهم يقبضون على»، وأنا ضيفك ! » .

فأدرك أنه سقط فى شرك، وأن ساعة هلاكه دقت .

أما (اسماعيل)، فانه عاد الى عابدين، واستدعى إليه أولاده، وسألهم عما اذا كان المجلس الخصوصى قد التأم . فأجاب حسين : « ان الساعة الحادية عشرة لم تأت بعد؛ وأن الأعضاء أخطروا جميعا واستدعوا للحضور» .

فنظر (اسماعيل) الى ساعته وقال : « حقا ، حقا ! ان الأمر قد انتهى بأسرع مما كنت أتوقع ! » .

وبعد أن أخبر أولاده بما تم ، أمر ابنه حسنا بالتوجه الى سراى الجزيرة لمراقبة السجين .

ولم تمض نصف ساعة إلا وانتشرت في عموم أنحاء العاصمة الأنباء بأن المفتش أمسك متلبسا بجريمة التآمر على سمو الخديو تأمرا خطيرا ؛ وأنه ألقي القبض عليه ، ووضع تحت المراقبة .

وبلغت تلك الاشاعة آذان الكاتب الانجليزى المستر ماك كون السابق ذكره . فادهشته دهشة عميقة ، لما شاهده قبل يومين ، فقط ، من حسن العلاقات الودادية بين الخديو ووزيره .

فأسرع الى طابدين ، ليتأكد من حقيقتها ، وتشرف بمقابلة (اسماعيل) . فأنبأه الخديو أن المفتش أرسل اليه بالأمس صباحا كتابا لم يفضه إلا فى المساء ؛ وأنه لما فضه ، وجدته عبارة عن استقالة من منصبه ، يقدمها له ؛ ولكنها محزنة بألفاظ لم يحسر وزير قبله ، أبدا ، على إبداء مثلها للملك . وقال : « انى لا أشك فى أنه كان سكرانا حينما حررها ؛ ولا أستغرب ذلك منه ، لأنه لا ينفك يتجرجع نحرنا طول النهار ! » .

فقال الكاتب : « أتعشم يا مولاي ، عثما كبيرا ، أن هذا لن يؤدى الى موته ؛ لأنه اذا مات فى هذه الظروف ، فان موته لن يؤقل فى أوروبا إلا تأويلا واحدا ، وسموكم أدرى به منى ! » .

فأجاب (اسماعيل) بانفعال : « وماذا يهمنى أن يحيى أو يموت ؟ الذى أحلمه هو أنه سيستمر ، غالبا ، على الاغراق فى السكر ، حتى يوافيه الحمام . ولست بمناع عنه أية نحر يطليها ! » .



فلما سمع الكاتب هذا الكلام أدرك أن حياة اسماعيل صديقي بانت لا تساوى مراهنه على قرش، على فرض أن حبلا لا يزال خير منصرم<sup>(١)</sup>.

وكانت الأسلاك البرقية قد شغلت منذ الصباح . فلم ينقض يوم تلك الجمعة الفضيلة إلا ووردت إشارات تلفرافية من نيف واثني عشرة مديرية، تحمل إقرارات مختلفة تؤيد التهمة على الوزير الذى هوى .

اتهامه بالخيانة  
والضرب على  
الثرة

فلما اجتمع المجلس الخصوصى، عرضت عليه الكابة التى وقعها وفد العلماء، والبرقيات المرسلة من المديريات . فأظهر المجلس بالإجماع—ماعدا صوتا واحدا : صوت أقل الوزراء ثروة—أنه مقتنع بادانة المفتش، وثبوت تهمة الخيانة والمؤامرة عليه، وقضى، غايبا، بنفيه الى دقلا، وبمحنته فيها مؤبدا .

وفى صباح اليوم التالى نشرت الجريدة الرسمية المصرية البيان الآتى، لتحيط عموم الأهالى والدوائر الأجنبية علما بمضمونه، بكيفية رسمية :

« ان اسماعيل صديقي باشا، وزير المالية السابق، سعى الى تدبير مؤامرة ضد سمو الخديو، باثارة عواطف الأهالى الدينية ضد المشروع الذى اقترحه حضرته المستر جوشن والمسيو جوير . فانهم الخديو بيع مصر الى المسيحيين ؛ وأقام نفسه مقام المنافع عن بيضة الدين ومصلاحة البلد : فأبلغ مفتشو الأقاليم العموميون ورجال البوليس سر هذه المساعي، وأبدتها عدة عبارات وردت فى كتاب أرسله صديقي باشا عينه الى سمو الخديو ، يرفع به استقالته الى سموه . فلقى الخديو أبناء خطيرة كنهذه ، طرح الأمر على مجلسه الخصوصى ليرى رأيه فيه . فحكم المجلس على اسماعيل صديقي باشا بانعى الى دقلا، وبمحنته هناك، محنتا بحققا . »

(١) أنظر : "مصرف عهد اسماعيل" لماك كون ص ١٩٤ و ١٩٥

ولما كان القد، أرسل الخديو بما وقع من المفتش وما تقرر المجلس الخصوصي نبأ يريديا الى الأستانة . فبلغها بعد أسبوع . فأبرقت في الحال تأمر بإرسال الوزير المتهم اليها ، ليحاكم فيها ، حيث أنه حائز لرتبة المشيرية العثمانية الرفيعة .

فتتمهل (اسماعيل) في الاجابة أسبوعين وأكثر، ريثما أتاه النبأ الرسمي من دقلا، يفيد بأن اسماعيل صديق باشا مات هناك من كثرة انهماكه في السكر . فأبلغه الى الأستانة . فاضطرت الى قبوله كما هو ، وأهملت كل عناية تالية في شأنه ، على حسب عادتها .

ولما كان الاقتداء بالأستانة في غير وسع التاريخ، وكان الوقوف على الحقائق أمرا من واجباته ، لكي يروى عبرها لقرائه ، فانه ، منذ أن رأى المفتش يجر الى الحجرة الصغيرة ، في مؤخرة بناء سراى الجزيرة ، أخذ يصيح بسمعه لما يقال ، ولو همسا ، وينقب على ما يدون ، ولو سرا ، حتى تتمكن من معرفة نهاية المأساة التي ذهبت بحياة اسماعيل صديق ، بعد انهيار بليان عزه ، ووقف على تفاصيلها المختلفة ، المتحددة في الجوهر ، بالرغم من اختلافها في العرض .

لما قصده اصمحق بك ، أحد موظفي الدائرة السنية بالمينا في سنة ١٨٨٩ - وكان ، رواية اصمحق بك حينما سقط المفتش في الهاوية ، ضابطا بمصر معروفا بقوة العتريّة - هو ما يأتي ، والمهدة في صدق روايته عليه :

«بعد إلقاء القبض على المفتش بساعة ، استدعيت الى الحجرة التي كان ذلك الوزير محبوسا فيها . فوجدت هناك الأمير حسن باشا واقفا عند الباب ، والمفتش مجزوا من ملابس في أحد أركانها . فأومأ الأمير الى بيده ، فدنوت منه ، وسلمت السلام

المسكى . فهمس في أذنى أمرا قاضيا باستعدادى لنقل المفتش ، فى الليل ، الى الباهرة التى أصلت للسفر به الى دنقلا ، إلا اذا مات قبل ذلك . فأدركت من قوله "إلا اذا مات" أن موته مرغوب فيه . لاسيما انه بعد أن قال ذلك ، سلم المفتش الى عهدة ، وتوجه الى مكان آخر . فسرت حينئذ الى المفتش ، وألقيته على ظهره ، وكمت فيه بيدى اليسرى لكيلا يسمع له صراخ ؛ وأقبلت أصحى خصيتيه بيدى اليمنى . فقاومنى مقاومة عنيفة ، بالرغم من أنه كان نحيف البنية . ولما اشتد عليه الألم ، وأخذت روحه تنقطع فى صدره ، بلغت مقاومة أشدها ، وخيل الى أنه أوتى قوة تضارع قوتى . فتمكن من القبض على ابهام يدي اليسرى بين أسنانه ، والعض عليه عضه قطعته لوقته . ولكن تلك كانت حركته الأخيرة . فانى بالرغم من شدة الوجع الذى شعرت به فى يدي ، شددت عليه شدة أخذت معها أنفاسه . فسقط تحتى جامدا ، ودقت رأسه بالأرض . ولما جن الليل لفت جنته فى قماش ، وضمت اليها مثقلات جمة ، ونقلت الى ظهر الباهرة الراسية عند قدمى السراى . فسارت بها نحو الجنوب ، حتى اذا جاوزت جزيرة الروضة ، طرحت تلك الجثة فى النيل . فوارتها الأتغال فى أعماقه .

وكان اصحى بك ، اثباتا لصحة كلامه ، يرى يدا مقطوعا ابهامها ، ويرى أوراقا تؤيد ترتيب معاش له ، بعد ذلك ، ما قى ينأوله لغاية أوائل صيف سنة ١٨٧٩ ، إذ ارتقى ( محمد توفيق ) عرش أبيه ، وقطعه عنه . فتحزرن بذلك لسانه من عقاله ، على زعمه ، وأصبح يستطيع رواية قصة قتله المفتش العظيم الذى كان مجود اسمه <sup>(١)</sup> يربى القلوب .

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كوند ص ١٩٨ و ١٩٩

هذا ما رواه اسحق بك . وربما كانت روايته صحيحة فيما يختص بما عمله ، هو نفسه ، ارتكبا على ما أساء فهمه من كلام الأمير حسن . ولكنا نستبعد صدق روايته فيما يتعلق بالمعاش الذي عين له ؛ اللهم إلا اذا كان جزاء لعمل غير إقدامه على قتل المفتش . فان الملوك قد يكافئون ، أحيانا ، أجراما ترتكب لإرضاء لهم ؛ ولكنهم انما يكافئوننا بمبلغ يعطونه مرتكبها ، أو بمنصب يرفعونهم اليه . ولم نقرأ أبدا في التاريخ أنهم منحوا من أكرم ليرضهم مكافأة مستمرة ، ما تقنا قائمة ثم عليهم ، وتثير حولم وتشر رائحة الجناية المرتكبة . هذا إذا صح التسليم بأن الخديو رضى عن الجرم الذى ارتكبه اسحق بك من تلقاء نفسه ، أو اعتبره خدمة أذاها ذلك الضابط له ؛ وهو ما لا يستطيع أحد التسليم به بسهولة وخفة ، أو بدون أن يدعم تسليمه به بمستندات تاريخية قوية .

رواية أحد كبار  
رجال الجالية  
الفرية

وقد اطلعنا لأحد كبار الجالية الفرية بمصر في تلك الأيام على رواية للواقعة كلها ، لا نرى بأسا من إيرادها هنا ، من باب الفكاهة ، لما في أسلوبها من أخذ للنفوس . قال :

«حالمنا وصل الخديو واسماعيل صديقي باشا في العربية الى باب سراى الجزيرة ، نزل الأول مسرعا ، ونزل المفتش بعده . فدخل (اسماعيل) بالسرعة عينها الى السراى ، واجتاز الرحبة ، ودخل غرفة أمامه ، وأسدل على بابها الستار .

فأراد المفتش اتباعه . ولكن ٢٤ شوايشا تحت قيادة اسحق بك الياور وقفوا دونه وسدوا عليه الطريق . وتقدم اسحق بك منه ، وقال له بخشونة إنه أسيرهم .

فصاح المفتش : «مولاي ! مولاي ! يقبضون على- ، وأنا ضيفك ، بأفندينا !» .

فلم يجب نداه أحد . فقال المفتش : « أكان ، إذا ، شراكا ؟ » ولم يبد مقاومة مطلقا ، بل سقط في يده ، واستكان الى تصرف الشاويشية فيه .

فقادوه الى طرف الحجرة التي هو فيها ، وأقاموا حوله يحرسونه .

فسأل ضابطهم ، والخوف قد انتشر في عيبيه : « ما أتم فاعلون بي ؟ ما هي الأوامر ؟ » فأجابه الضابط : « الأوامر هي أن نقيم عليك حراسا في هذه الحجرة ، وأن نعطيك كل ما تحتاج اليه » .

قال اسماعيل : « أشكرك . فأعطني إذا ورقا وجبرا » .

— « هذا لا . وأنت تفهم أنه خارج عما قد تحتاج اليه . وماذا تريد أن تفعل بالورق والحبر ؟ » .

— « أريد أن أكتب كلمتين توصلهما الى أفندينا » .

— « أفندينا لم يدهنا . اسمع . ها وقع مركبته يتمد » .

فأصاخ المفتش سمعه . فتحقق أن المركبة التي أتت به مع مولاه راجعة بالخديو وحده . فعرض على أنامله حتى أدماها .

فقال له الضابط : « ألا تريد شيئا آخر ؟ » فأجاب : « كلا ! » .

وإذا بأغوين دخلا بصينية عليهما أكل وشرب . فحول الضابط انتباه المفتش اليهما ، فيما لو كان جائعا ، أو كان يمتلج في صدره ظمأ .

ولكن المفتش قال له : « كلا يا اصحق بك ، كلا . فأنا أعرف طعام الخديو ، وأعرف أنه جيد للغاية ! فإذا أكل منه امرؤ ، لا يعود قادرا على أكل غيره .

ولست أراى قد بلغت ذلك الحد » !

وكان الخديو قد عاد ، في الأثناء ، الى عابدين ، وبعد أن سأل عن ولديه حسين وحسن وعن انعقاد المجلس الخصوصي ، اطلع على سجل أسماء الزائرين ، وقال : «اني أقابل ، اليوم ، كل من شاء مقابلتي . فلنبداً بالقناصل ؛ لأنني أريد أن أطلعهم بنفسى على الأمر .

فأذن للقناصل . فدخلوا عليه . فروى لهم حكاية المؤامرة التي سعى المفتش الى عقد عروتها ، وقال : « وقد أمرت بالقاء القبض عليه ، ومحاکته أمام المجلس الخصوصي » .

فلم يجب القناصل شيئاً ؛ لأنهم لم يدروا ماذا ييجيون ؛ وإذا كان كلام الخديو يؤذن بتخيل رواية مضحكة ، أم بنذر بقرب وقوع مأساة دامية .

وفي الساعة الحادية عشرة انعقد المجلس الخصوصي في جلسة وجيزة ساكنة ؛ فعرضت عليه التهمة ؛ وأطلع ولى العهد الأعضاء ، واحداً فواحداً ، على الورقة الموقعة من وفد العلماء فأصدر المجلس حكمه في الحال بإجماع الأصوات ، ما عدا صوت أقل الوزراء المصريين ثروة ، بنى المفتش الى دقلا وبجته فيها تحت الاحتياط الشديد .

وكان الخديو قد سبق وأنبأ الأساتنة بالأمر ، وطلب التصريح للمجلس الخصوصي بمحاكمة المتهم . فلما ورد الر دكان المفتش قد صار الى حيث لم تعد محاكمة أية محكمة أرضية تمسه ، بعد نزع مخيف ، وآلام موت أدبية ومادية ترتعد لها القرائص .

فانه حينما دقت ساعة الظهر ، بدأ يشعر أنه قد يضطر الى تناول طعام . فذهب نحو المسائكة التي كانت الصينية عليها ، واخذ زجاجة من الشامبانيا الموضوعة تحت تصرفه ، وشرع ينظر اليها ويزنها ، كأنه يريد أن يشف الزجاج عن سرها .

فقال أحد الجاوشية لزميله همسا : « ها قد أتى » .

فأجابه الآخر : « أجل ! فقد جاء بغيره خيرا منه الى موقفه هذا » .

فسمع المفتش الخمس والاجابة . فاضطرب ، وقال ملتفتا الى الجاوش الثاني : « من أنت ؟ » فقال الجاوش : « لا تؤاخذنى ياسعادة الباشا ؛ فقد افكرت بأحمد بك الخازندار ؛ ولست تنكر أنه كان خيرا منك ؛ ومع ذلك فمسعدتك قد قتلت » .

فارتعدت فرائص المفتش وقال بلهفة : « أنا لم أقتله . هذا كذب . هو الذى قتل نفسه . هو الذى جلب المصيبة لشخصه ، بسبب علاقته بحريم أفندينا » .

فهز العسكرى رأسه هزة غير المصتق وقال : « أنا أعرف الحكاية كلها . فالخازندار قص على كل شئ ، فى هذه القاعة عينها . وأسفاه ! أحمد بك ، الرجل الطيب القدير ، كان قد أنقذ حياتى ، وكان فضله على عمي ؛ ومع ذلك ، فأنا المسكين التمس الحظ لم أقدر أعمل شيئا له فى ساعة ضيقة وخطرة . واويلاه ! » .

فصمت المفتش ولم يجب ؛ وأحس بأن ذكر الخازندار ، فى موقفه ، والظروف المحيطة به ، نذير وبال لا محالة ؛ لأنه يذكره ، رغم أنه ، بعمل شرير من أعمال حياته . فزاد ارتعاد فرائصه ، ومرت أمام مخيلته الحادثة كما وقعت :

فأحمد بك الخازندار كان رجلا من الأخصاء ، حائزا لثقة الخديو ومقربا اليه . ولما كان المفتش يأبى أن يقترب غيره من قلب مولاه ، ويشاركه فى التعطفات الودية الخديوية ، فأن الحسد اتقد فى قلبه وجعله يود لو استطاع هدم مركز مزاحمه بأية وسيلة تكون . فنجم بينه وبين الخازندار نزاع عنيف لم تخف آثاره على أحد .

حدثت، ذات يوم، ان الخازندار بدر منه ما أوجب قيام قرائن حملت (اسماعيل) على الظن بأنه حاد عن جادة الحرص والاحترام في علاقته بالحریم المصون . فحدث بذلك المفتش . فاعتنمها المفتش فرصة مواتقة للتخلص من الخازندار : فأوغر صدر (اسماعيل) عليه . ولما تأكد أن الغضب، المنار عن الظنون السيئة والكبرياء المجروحة، بلغ أشده، وأن ضغط مؤثراته الشديد تغلب على عواطف (اسماعيل) الطيبة في قلبه، أشار على مولاه باطفاء النيران المتقدة فيه بأن يستعمل الوسائل التي تستعملها الأساتذة في مثل هذه الأحوال، ألا وهي : السكوت ، وزكية ، وتنفطيس قهري تحت أجنحة الظلام في مياه النهر . ففعل . واختفى خبر أحمد بك الخازندار فجأة، دون أن يدري أحد الى أين كان مصيره .

ولما مرت هذه الحادثة أمام عيني المفتش، وضع يده على جبينه وفكر : هل تكون هذه آخرته أيضا ؟ وهل يكون نصيب أحمد بك الخازندار نصيبه ، هو ، المشير ، هو الكبير بين كبراء الدولة العثمانية ؟ .

وبينا هو يفكر في ذلك تفكيرا عميقا مضطربا ، أقبلت يده، على غير تنبه منه ، تغلب خاتمه المعلق بسلسلة ذهبية مطوقة عنقه ومتدلية على صدره . فبصر اصحق بك بذلك الخاتم، وشرع يقترب من المفتش رويدا رويدا .

فلمح المفتش حركته ؛ فأفاق الى نفسه وأخفى خاتمه في صدره وقال : « اجل يا اصحق بك ، أنا فاهم . أنت تريد أخذ خاتمي . أنت مأمور بأخذ خاتمي مني ، حالم يا وافي كوب من هذا الكنيك بسكتة فجائية ! لا يزال هذا بعيدا يا صديق ، لا يزال هذا بعيدا » .



ولما كانت الساعة الثالثة بعد الظهر، أتى الى المفتش مصطفى فهمى باشا، محافظ العاصمة في ذلك العهد—وهو الذى آلت اليه، فيما بعد، رئاسة الوزارة، مرتين؛ وأقام عليها، المرة الثانية، في عهد (عباس الثانى) ولورد كرومر، ثلاث عشرة سنة— وأبلغ اسماعيل صديق منطوق حكم المجلس الخصوصى .

فاحتج المفتش احتجاجا عنيفا : (أولا) على صدور الحكم غيابيا، مع أنه كان من الممكن دعوته للدفاع عن نفسه ؛ و (ثانيا) على تعرض المجلس للنظر في قضية ليست من اختصاصاته، لكون المتهم مشيرا عثمانيا، والمحكمة الوحيدة المختصة بالنظر في أمره محكمة الدولة المنبوعة العليا . وأئذ مصطفى باشا بأبلاغ احتجاجه الى الخديو رسميا، وإلا كان خائنا نحو الباب العالى .

ومع أن مصطفى باشا كان متأثرا جدا، ومتكدرا غاية الكدر من أن وظيفته تحتم عليه عمل ما يعمل؛ إلا أنه لم يستطع إجابة طلب المفتش وقال له : «ما الفائدة من ذلك، يا باشا ؟ أنت تعلم جيدا أن الپاديشاه بعيد، وأن الخديو قريب : فأنى ليد جلالته أن تمحيك من يد سموه ؟ » .

فقال المفتش : «لا بأس ؛ جرب، يا صديق، جرب . فانى لست أدافع عن حياتى قطع ؛ بل عن حياتك أيضا، وعن حياة ذات الذين حكوا على اليوم بدون سماعى . فما قد وقع لى قد يقع لكم . من ذا الذى يوقف الخديو فى الطريق الذى أقدم على السير فيه إذا تركتموه يتهمك، فى شخصى، حرمة الضمانات الممنوحة لمركرنا، ويدوس على قداسة الحق الذى لنا بأن لا نحاكم إلا أمام الأستانة ؟ فان يكن اليوم دورى، فقد يكون غدا دوركم . لا تقل : (كلا) بهزة رأسك هذه، فانت غلطان . نعم، أنا أقرأ فى عينيك الخطاير المتجول فى فكرك . أنت تقول : (نحن نكون أكبر

منك فطنة وحرصا . نحن لن نفعل ما فعلت . لن ننأمر على سلطة الخديو  
ألا ، يا باشا ، هل أنت معتقد صحة هذه المؤامرة ؟ أنا ؟ أنا أأمر عليه ؟ أنا أخاصر  
عليه ؟ كلام فارغ ! مغابراتي مع العلماء ورجال الدين كانت باذنه وتصريحه ، والله !  
والله ! وثوقي وأملكي ، بالرغم من كل الظواهر ، لم أقتنها بسرقة أموال الحكومة ؛  
وانما اكتسبتها بمضاربات خصوصية . أنا أقسم لك على ذلك ، يا مصطفى ! إذا  
كان يوجد اختلاس في الأموال العمومية ، كما يقولون ، فليست أنا الالف ؛ والخديو  
يعرف ذلك ! » .

وكان صوته ، بتأثير الانفعالات الشديدة المتسلطة عليه ، قد علا أكثر مما كان  
يوافق مصطفى باشا الحريص . فقال له : « هس ، يا صديقي ! لا نتكلم هكذا ، لا سيما  
بمثل هذا الصوت العالي . فربما كانت معرفة الخديو نصيب ما تقوله من الصحة  
هي السبب في أنك صرت الى الحال التي أنت فيها . تشجع ! كل شيء لم يفقد بعد .  
ليس السفر الى دنقلا موتا ! فقد رأينا من أتى من أبعد من ذلك ، وعوضت عليه  
خسارته المؤقتة أضعاف أضعافها » .

فشخص المفتش الى مصطفى باشا ، كأنه يوبخه على محاولة الضحك عليه مثلمما  
لو كان ولدا صغيرا ، وعلى تعليله إياه بأمانى ليس لها في نفسه أثر . فلم يستطع مصطفى باشا  
احتمال اللوم المنبعث عن تلك النظرة ، وحول رأسه عن المفتش .

ولما كانت الساعة الخامسة ، وصلت الباخرة التي أعلت للسفر باسماعيل صديقي  
الى دنقلا ، وأخطر أحد الجاويشية المحافظ بذلك .

وما هي إلا لحظة ، حتى دخل اصحق بك ، هو وأجناده — وكانوا قد خرجوا لدى  
قدوم مصطفى فهمي باشا — وقال للففتش : « هيا بنا يا ماشا ! » وأوما الى الجاويشية

الأربعة والعشرين . فأحاطوا بصديق وقادوه الى ظهر البانعة صاعرا ، وأنزلوه حالا الى حجرته ، وأوصدوا نوافذها ، وتبعه مصطفى فهمى باشا الى البانعة ، بحكم وظيفته .

وبعد أن أقام المفتش فى حجرته لحظة ، دنا منه جاويش الخازندار ، وقال له همسا : «إنى متأكد ، يا سعادة الباشا ، انها هى بذاتها !» .

فقال المفتش : « ما هى ؟ » .

قال الجاويش : « البانعة التى حملت الخازندار الى حيث تعلم . ليس هناك شك . فقد وضع فى هذه الحجرة عينها التى أنت فيها ، وجلس حيث أنت جالس ، الآن ، بالضبط . فكأنى أراه حينما ضاقت به أخلاقه فعزم على الشرب على صحة أفندينا ! » . وكان المفتش ، حالما وضع رجله على ظهر البانعة ، أدرك أن أجله حم ، وأنه لم يعد فى سعته اجتناب كأسه المقدورة . فلم يعد مهتما إلا بالخلاص ، حالا ، من الآلام المعنوية التى كانت تعذب روحه .

فلما سمع كلام ذلك الجندى ، أبدى حركة من انتهى به التفكير الى توطين العزم على حل نأى وقال : « أجل ! لنفعل ، إذا ، مثله ، ولننتهين ! فقد ملئت النزاع ، ولم يعد لى طاقة على احتمال ما أنا محتمل ! سأعمل مثلما عمل أحمد بك ، يا جاويش ، وأشرب أنا أيضا على صحة أفندينا ! » .

ثم دعا اصحق بك وقال له : « قدم لى ما تريد ! » .

فأمر اصحق بك : فأتى بالصينية ، وعليها الطعام والمشروب . فلأ المفتش كوبا شميانيا — وكان المشروب المفضل لديه — وتجمعه دفعة واحدة .

فلما مرت ساعة ، بدأ يشعر بالألم ، وأحس كأن نارا أخذت تترعى أحشائه . ولكنه كان خيرا بالمفعول ودرجته . فقال لمصطفى فهمى باشا ، ضاحكا : « يا عزيزى مصطفى باشا ، ماذا قلت لى ، منذ لحظة ، عن الرجوع من دقلا ؟ أراى لن أرجع منها إلا يوم الحشر ! » .

فأراد مصطفى باشا أن يقاوم فكرته ، ولكن المفتش قال له : « صه ! صه ! يا مصطفى ! أنت تعلم ، كما أعلم أنا ، أن إحدى قدمى قد دخلت القبر ، أريد أقول "الجنة" ، منذ أن تجرعت هذا الكوب . غير أن هؤلاء البهائم قد غلطوا فى الكمية التى أصروا بوضعها فى الزجاجاة ، وما جاء منها فى الكوب التى تجرعتها منذ ساعة قد يبقينى حيا حتى غدا . وهذا ما لا أريده . فسأشرب ، إذا ، كوبا ثانية على صحة الذين سيتبعونى قريبا فى هذا السفر الميمون ! على صحتك ، يا مصطفى ! » .

وشرب كأسا أخرى .

ولكن بنهته كانت قوية ومتينة ، على ضالة جسمه . فزادت الكوب الثانية آلامه . ولكنها لم تصعبه ، كما كان ينتظر ، ودقت الساعة السابعة وهو لا يزال على قيد الحياة . ولكنه كان قد شرع يتمرغ على أرض الحجرة ويشق شيقا متقطعا . وأما ملك الموت فكان لا يزال واقفا بعيدا ، ينظر اليه بتهكم ، ولا يدنو منه إلا خطوة خطوة .

وكان مصطفى فهمى باشا واصحق بك واقفين فى الحجرة يشاهدان ذلك المنظر المفجع . أما الأول فان اصفرار الموت كان قد علا وجهه كما علا وجه المفتش ؛ وتصيب العرق من جبينه وجسمه كله ؛ ولم يسهه ، وشقيق المفتش بترايد حتى بلغ درجة من الشدة مزعجة للغاية ، سوى أن يغم أذنيه ، لكيلا يسمعه .

وأما اسحق بك فكان متضجرا لا ينفخ قلة صبره على طول ذلك التزع الخيف !

فلما دقت الساعة الثامنة ، أسرع ملك الموت نحو الرجل المحتضر . فظهر كأن كل شئ قد انتهى ، لأن كل حركة نهدت في المفتش ، وتحشب جسمه .

فاقترب اسحق بك منه ، لظنه أنه مات ، وشرع يترع السلسلة التي فيها خاتمه .

وكأن المفتش كان ينتظر هذه الحركة لكي يفارق هذا العالم الى الأبد . فأدار رأسه بتشجيع فظيع ، وفتح فمه وعض ، بكيفية اقتراسية ، يد الجسور الذي أقدم على سلبه ، قبل أن يبيت جثة هامدة .

فصرخ اسحق بك صرخة عظيمة من شدة الوجع المائل ، وإذا بأستان المفتش المائتة قد قطعت إبهامه قطعاً باتاً .

بقرق الرجل ، وأمر الجاويشية فطوقوا عنق المفتش بحبل ، وشدوه . فخنقوه . ثم وضعوا جثته — وهي سخنة بعد — في الزكية المملوءة جديداً ، المعتة لذلك الغرض ؛ وبعد أن اجتازت السفينة بهم سراى الوالدة ، جهة القصر العالى ، وتجاوزت جزيرة الروضة ، طرحوها في النيل .

فلما توارت في الليلة ، نظر جاويش الخازن دار حوله ، ثم هتف بتعجب حاد :  
”بالضبط ! في المحل عينه الذى طرح فيه جثة أحمد بك ! الله أكبر !“ .

ثم رست السفينة ، جهة مصر العتيقة ، بعيد قصر الشمع ؛ ونزل منها مصطفى فهمى باشا واسحق بك والأربعة والعشرون جاويشا ، وعادوا كلهم الى مصر : فان مهمتهم كانت قد انتهت .

أما البانعة فاستمرت في سيرها بنوتيتها الى دقلا كأن الأسير فيها؛ وأخذت، بين حين وحين، ترسل برقية تنشرها الجريدة الرسمية، بلا نجل، فهاها هو هو دائما :  
 "أن المشير اسماعيل صديق باشا مكب على البكاء والسكر معا، بلا انقطاع".

وربما استمر ذلك أشهراً وأشهرًا . ولكن الباب العالي طلب بعد ثلاثة أسابيع إرسال المفتش اليه ليحاكمه، دون غيره .

ففي الغد نشرت الجريدة الرسمية المذكورة خبر موته؛ وأن ذلك الموت وقع بدقلا في ٤ ديسمبر سنة ١٨٧٦ » .

وما يدل على أن هذه الرواية التي سردناها انما هي بنت الخيلة أكثر منها بنت الحقيقة، وأن خيلة صاحبها انما جادت بها لإشباع رغبته في النيل من (اسماعيل) برمح حاد من وراء ستار، هو ما أخذ الرأي العام يتقوّل به من أقاويل، ويرويّه من حكايات في أمر زوال نعمة المفتش ومصيره . وأهم مالِك من تلك الحكايات هو أن المفتش انما مات في الحقيقة يوم ١٠ نوفمبر؛ وأنه مات مقتولا في الليل على ظهر البانعة التي أعدت لنقله الى دقلا؛ وأن الذي خنقه خصيان أرسلوا اليه من سراي الجزيرة؛ وأنهما طرحا جسده في النهر، بعد فراغهما من مأموريتهما الموتية؛ وأن البانعة التي اجتازت النيل صعدا الى دقلا، بنوافذ موصدة ومسمرة، كأنها نعش محمول على سطح المياه، والتي قال نوتيتها للذين قابلوهم — ومن ضمنهم جوردون — أنها تعمل المفتش، الى مفناه، لم تكن، في الحقيقة، تعمل الوزير لا حيا ولا ميتا<sup>(١)</sup>.

على أن المثل القائل "ليس من دخان بلا نار" ينطبق هنا انطباقا كليا .

(١) أصله: "مصرى عهد اسماعيل" لماك فون ص ١٩٩ و ٢٠٠

نعم ان الحكومة كذبت الاشاعات والأقاويل تكثيرا رسميا صريحا نشرته في "الوقائع المصرية"، وقالت : «إن الحقيقة هي أن المفتش وصل الى دقلا حيا؛ ولكنه مات هناك من شدة إفراطه في السكر». وأذاعت، إثباتا لذلك، صورة شهادة طبية بموته حرّرها بدقلا عنها طبيب ايطالى؛ واطلعت قناصل الدول عليها .

نعم انه أشيع في كل مكان وكل ناد أن إحدى نساء المفتش، في اليوم ذاته الذي هوى فيه نجمه، تمكنت من التول بين يدي الخديو، وتوسلت اليه بدموع سخينة أن يبقى على حياة زوجها؛ فوعدها أفندينا وعد شرف بأن المفتش سيحاكم محاكمة عادلة أمام المجلس الخصوصي؛ وأنه، مهما يكن الحكم الذي سيقضى به ذلك المجلس، فإن زوجها لن يعاقب بالاعدام، مطلقا؛ وأنه أرسل، في الوقت عينه، رسولا الى ابن الرجل ليحمله على الاطمئنان ومداومة الثقة به .<sup>(١)</sup>

ولكن علاوة على أنا نستبعد صحة هذه الاشاعات، فانا نعلم من جهة أخرى، علما يقينا، أن (اسماعيل) كان يقول، فيما بعد، للخلصين من محادثيه الغربيين، لا سيما لمورلى بل : «ان موت المفتش كان أصبح أمرا لازما لا بد منه» .<sup>(٢)</sup>

فنستنتج من ذلك أن قصد المجلس الخصوصي من حكم النفي والسجن الدقيق الذي أصدره ضده انما كان في الحقيقة الاعدام .

ومتي تقرّر هذا — وهو ما لا شك فيه لدينا — فانه يصبح سيان عندنا أين وكيف نفذ ذلك الحكم .

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لماك كون ص ١٩٩

(٢) أنظر : "خدويون وباشاوات" لمورلى بل ص ٢٢

وزانا أميل الى الاعتقاد بأن مصلحة الدولة — كما فهمها القابضون على زمام الأمور — قضت بنفاذه في أقرب وقت؛ ولو أنها قضت ، من جهة أخرى ، بتدبير "نفرسة" الباهرة التي تظاهرت بنقل صديقي إلى دقلة ، وقابلها جوردون بالقرب من كورسكو ؛ ولما علم من تحمل ، وإلى أين ، ولماذا ، وتذكر أنه حينما أطلع الى السودان كان اسماعيل صديقي باشا ، الوزير القدير ، صاحب التحكم المطلق في الشؤون المصرية ، أغرق في التفكير أن مجد هذا العالم باطل وأنه سريع الزوال .

تأمر صديقي  
على (اسماعيل)

والذي يزيل كل شك من اعتقادنا في أن قصد المجلس الخصوصي من حكمه إنما كان الاعداد هو أولا ما نعلمه من أن المفتش ، ان لم يتأمر على الخديوي مسألة الدين المطلوب للأجانب ، فقد حاصر حقيقة على قتله . نأخذ ذلك مما رواه الأمير محمد توفيق نفسه للستر بتلر ، أستاذ ولديه الأميرين عباس و محمد علي . قال : « ماقي والدي يسمى الظن بي ويسمى معاملتي إلى درجة أن أحد وزرائه — ولم يكن أرفعهم شأنا — تطاول على ذات يوم إلى حد إتهامي وتهديدي بأن والدي قديمت بي الى السودان ان لم يجد مني زيادة إقبال على مساعدته في مشروعاته الرامية إلى توسيع نطاق المدينة الغربية في القطر . فأجبتة : « ان الخديو أبى وولى نعمتي . فان شاء فله أن يبعث بي حيثما يريد ، ولو الى أقصى السودان ، بل له أن يأمر بطرحي في النيل ؛ وما أنا إلا بممثل لأوامره بكل خضوع ! » . غير أن بعض أهل البلاط كانوا يعتقدون أن تلك المعاملة قد أفرحت قلبي . وجعلتني أمتني ، في صميمي ، أن تسرع الأيام نحوي بالعرش . فعرض على وزير آخر من وزراء أبي — ولعله كان أقربهم إلى قلبه — بكابات ، مرتين ، أن يعمل على تفريقه في ميناء الاسكندرية ، لدى عودته اليها من الأستانة ، فيما لو وافقت على ذلك . فأبيت باشتمزاز . وقد أطلعت



والدى فيما بعد على تلك الكتابات، فعاتفنى طويلا والدموع ملء عينيه، وقال لى:  
«لقد كنت مغشوشا فيك، يا بنى، وأعتقد أنك تحامر على قاصفح عما مضى! »<sup>(١)</sup>  
فأى وزير من وزراء (اسماعيل) - غير المفتش - كان يستطيع أن يعرض على  
الأمير محمد توفيق ارتكاب مثل تلك الخيانة؟ فى خلد أى منهم - إلا خلد المفتش -  
كان يمكن أن يقع فكر الإقدام على ذلك النكر بتلك الجسارة؟ فأخلاق شريف  
ونوبار أعلام أن تسمح بتطرق الرب اليهما؛ علاوة على أن أولهما كان أبعد الناس  
عن كل ما ينافى الصراحة والاخلاص، وأن ثانيهما كان لا ينفك متغيبا عن القطر  
فى مهماته الخارجية. وأما رياض فلم تأت الأيام به الى هذا المستوى إلا فى سنوات  
(اسماعيل) الأخيرة. فيبعد عن الظن أنه يحسر، وهو يطعم فى التقتم، على مرادة  
(توفيق) على عمل من شأنه خسف الأرض به خسفا، فيما لو أبى (توفيق) -  
كما كان المنتظر من شاب تقى مثله - موافقته عليه. بعكس المفتش: فانه - إن  
أفشى (توفيق) سره - كان له من قربته الى قلب (اسماعيل) قربا شديدا، ومن مركزه  
السنى فى دولته، ألف مكذب لمزاعم ولّى العهد.

ولئن لم يعلن (اسماعيل) مخامرة المفتش على حياته، وينشر كتب ذلك الوزير الى  
ولّى العهد، فلأنه لم يكن يوافقهم مطلقا - والأفكار حوله مضطربة، وجمال الدين  
الأفغانى ينشر تعاليمه النارية بين طلبة الأزهر، والبابية تقيم البطاح والجبال وتقعدها،  
والثورة فى الأمستانة قد ذهبت بعرض عبد العزيز وحياته، وبعرض مراد خليفة  
وحريته - لم يكن يوافقهم مطلقا أن يقف المملأ المصرى على تلك المخامرة، وأن تفتح  
الأذهان الى أن أقرب الناس الى الخديو وأحب وزرائه لديه تأمر هو نفسه على قتله!

(١) أنظر: "حياة البلاط بمصر" لبتز، ص ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨

والأمر الثاني الذي يحملنا على الاعتقاد الثابت بأن قصد المجلس المخصوص من حكمه بالنفي والسجن على المفتش إنما كان إعدامه — بالرغم من أن الحكومة ألفت القبض على كل من كان في مكانه، من خدم اسماعيل صديق وحشمه، أن يروى روايات ويذيع إشاعات عنه؛ وبلغ عدد المقبوض عليهم مائة شخص تقريبا؛ وأنها فتهم نفيا إداريا إلى مصوع، عيانا وجهارا؛ (ولا تعلم أوصلا إليها أم لم يصلوا؛ لأن أخبارهم انقطعت، منذ أن بارحوا القاهرة؛ وألستهم عقلت إلى الأبد<sup>(١)</sup>) — هو أنه تلا تنفيذ الحكم عليه تعيين مندوبية تقوم عقارات المفتش ومجوهراته ومتعلقاته وأسهمه وأوراقه المالية وجواريه، ليعمها بالمزاد.

مصادرة أملاك  
المفتش

أما العقارات فكانت نيفا وثلاثين ألف فدان من أخصب الأقطان العشورية؛ وثلاثة قصور نخمة في القاهرة؛ هذا قصر يدعى على ضفاف المحمودية، وكلها مؤثثة ومفروشة بألحار الأثاث والرياش.

وأما المجوهرات فكانت قيمتها تزيد على ستمائة وخمسين ألف جنيه انجليزى .  
وأما الأسهم والأوراق المالية فكان ثمنها يربو على نصف مليون من الجنيهات .  
وأما الجواهر فكانت يزددن على سبعمائة ما بين حورية تركية بيضاء، ذات ثمن يفوق كل تقدير، وحورية مسكرة؛ وسمراء ظالمة؛ وحبيشة شعرية، ذات أعين بقرية؛ وبرزية موشومة، ذات نهود سفرجية؛ وسودانية فخاء، متقدمة الدم الهاجم .  
ولكن المندوبية قدرت تلك الثروة كلها تقديرا إجماليا، بولغ في الميل به إلى جهة البخس، بمبلغ يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات، مقابل دين يقرب من مائتي ألف جنيه .

(١) أنظر: "مصر في عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٠٠

أما الجوارى فاختر أجملهن خلقا، وأخفهن دما، وأمهرن صناعة؛ وأدخلن ضمن الحرم الخديوى، أو أهدين الى كبار ضباط الجيش، وكبار رجال الدولة : إما لى تقع نقطة من دم صديق على كل منهم؛ وإما ، وهو الأقرب الى المعقول ، ليجلا نفوت البغاث شئ من فضلات النسر . والباقيات بيعت الى من شاء مشتراهن من الأفراد والخاصين .

ثم أقيم مزاد فى سراى المفتش بالاسماعيلية لبيع الراش والمجوهرات : فكانما أريدت فى القاهرة عنها أيام الأسبوع الذى تلا موت العاضد لدين الله الفاطمى إذ فرق صلاح الدين الأيوبى ، بين كبار رجال جنديته وديولته الجديدة ، متاع الخلافة الفاطمية، وجوارى الخليفة المتوفى .

والفارق الوحيد بين الأسبوعين هو أن البائع ، هناك ، كان الوزير الفائز؛ والمبيعة أمتعتة ونسائه العاهل المذلول — وهو ما خولفت فيه المنظمات الاجتماعية العادية ، ومجارى الأمور السياسية اليومية — وأما هنا ، فإن البائع كان المليك القاهر ، والمبيعة أمتعتة ونسائه الوزير المقهور — وهو الجارى ، عادة ، بين بنى الانسان .

وكان المستر إدون دى ليون ، قنصل الولايات المتحدة العام ، الحديث التعيين لدى حكومة سمو الخديوى ، قد وصل الى العاصمة بعيد نكبة المفتش . فأراد أن يقتنم فرصة البيع السائر ، ويזור سرايات ذلك الوزير المشهور ، عقب اعلان بيع منقولاته وبممتلكاته ، سدادا للديون المطلوبة لدائنيه؛ وذلك لى يتأكد بعيده صدق ما كان يروى عن ثروة المفتش الفائقة حد التصور واسرافه .

وهاك ترجمة ما ديجيه يراعه القصيص فى هذا الموضوع :

«ان وولسي، صاحب قصر همپتن كورت، الذي اعتبره الملك (هال) السمين أكبر مما يصبح لأحد رعاياه امتلاكه<sup>(١)</sup> يكاد يكون شيئا لا يذكر اذا ما قورن بهذا اللص، الذي سرق ما لم يسرقه ملوك؛ والذي، مع أنه نبت من عشة وحل حقيرة على ضفاف النيل، بلغ في أقل من عشر سنوات ما امتلك بمقتضاه قصورا ومجوهرات ونساء وجواري أكثر مما كان يستطيع سليمان، في كل مجده، أن يفخر بامتلاكه من هذا جميعه .

فسراياته الثلاث في حق الاسماعيلية عبارة عن مجموعات مباني منفصل بعضها عن بعض، يحيط بها كلها سور شاهق . وتغطي البساتين والحدائق التابعة لها مساحة من الأرض قد لا تقل عن مساحة الأرض التي عليها الأهرام الثلاثة . وهي كلها مبنية ومتقوשה على الطراز الفرنسي الحديث، بدون مبالاة بما قد تبلغ التكاليف . وإذا أراد الانسان أن يتفرج عليها كلها، وهو مستمر على المشي بدون انقطاع، فلا يكفيه صباح برقته .

ولا شك في أن الأبسطة والستائر والرياش والنقوش كلفت مبالغ نتعب التصور؛ لأن الذي يظهر للتفرج هو أن صاحبها أطلق اليد للتجدين في الصرف كما يشاءون؛ ويقال ان ألوف الجحري تلك السرايات تحوى كلها رياشا فاخرا سنيا ، ومن طراز واحد نغم؛ وان الذهب واللاؤة يسطعان على ذلك جميعه، فيبهران الأيمن .

(١) الملك هال السمين هو هنري الثامن . ملك انجلترا ، المشهور في التاريخ بتقارب عرامه، وتسببه بانفصال الملكة الانجليزية عن الكرسي البابوي الروماني . وولسي (أو كما يقول بعضهم وولزي) هو الكريتيال الذي كان وزيره الأكبر وخادمه الأيمن ، وتحلى الملك ، مع ذلك ، عنه لأنه أبي مواقفه على طلاق زوجته الملكة كاترينا أوف اراجن .

كل سائر الشبابيك من القطيفة الفاخرة جدًا ، وتختلف ألوانها بكيفية محسوسة من الشوكولاته الى الأصفر والسنجاني ، والكراسى والأرائك فى كل حجره مكسوة بالقطيفة ذاتها ومن لونها ، على الطريقة الفرنساوية .

على أن عدد الأرائك كان قليلا ، ولم يكن يوجد منها إلا فى بعض الحجر المعتمدة لاستقبال أصدقاء الوزير من أولاد البلد .

أما الميزة الجليلة فهى أن لون كل حجره كان يتظلل بلون الحجره التالية من الأسود الى الفاتح ، وبالجمل ما بين عموم ألوان قوس قزح . وكان التفنن فى ذلك عجيبا ، حتى أن ألوان ذات السدول على الأبواب ، والسائر الثقيلة على الشبابيك كانت مندرجة فى بعضها بالكيفية حينها .

فى هذا الوسط الفخم كان يتربع ذلك الفلاح العديم التربية ، الذى لم يكن يفقه شيئا سوى السرقة والنهب ، وتحيط به أزواجه ونساؤه .

أما الأزواج ، فما بين شرعيات وسرارى ، فكُن ستا وثلاثين ، وكان لكل واحدة منهم ست جوار بيض وجم غفير من الجوارى السود مخصصات لخدمتها ، بحيث كان عدد الساتحات داخل تلك القصور الثلاثة ، المجموعات هناك ، لتتاح الى التمتع بين كبرياء ذلك الفلاح الحقير وشهواته الحيوانية ، يوازى عدد سكان قرية صغيرة .

وما أكثر القصص التى أخذت الألسنة ترويها ، بعد سقوطه ، عن قسوته وفساد أخلاقه وتباريح شهواته — وهى قصص لم يكن ليهمس بها قبل نكبته إلا الجسورون — وكان الكل متفقا على أنه استحق ، عن جدارة ، المصابب الخفيف الذى حل به ، بما جنت يده من آثام وجرائم ، ولو أنه لم يصدق أحد أنه نكب

بسبب المؤامرة التي أذاعتها الدوائر الرسمية ، ورأى الكل أنه انما تكب لضرورة دولية قاسية كفضيق القبر .

فلما دخلنا السراى الأولى ، كان البيع بالمزاد سائرا بنشاط وهمة ، فى وسط بابل من الاختباط والاختلاط ، فى قاعة الاستقبال العظمى المكتظة بأناس من جميع الأجناس والألوان . وفى وسط هذا الجمهور المتنوع الأشكال ، كان يتجول نفر من الأرقاء ، من بيض وسود ، بصوانى ملاءى مجوهرات ، وعلب كبيرة تشتمل على حلى نسائية من كل صنف ووصف ، من الأحزمة الذهبية المرصعة بالماس ، البالغ ثمن الواحد منها سبعة آلاف جنيه ، الى المصوغات الرخيصة الأكثر تداولاً بين يدى الاستعمال . وكانوا يقدمونها ، ويدحون التفتيح عليها للجمهور ؛ فيتداولونها من يد الى يد ، بدون أقل اعتناء ، بينما كان حاملوها ينادون بأعلى أصواتهم الأثمان المعطاة للأشياء السابق عرضها . فاذا شاء أحد المزايدة ، فان كاتباً كان يقيد ، فى الحال ، اسمه وعطاءه ، وضد الفراغ من المزاد ، فى آخر النهار ، كان يقيد جميع المزايدات ؛ ثم تسلم الأشياء الى من رسا مزادها عليه ، اذا وافق الثمن المعطى من الشخص المنوط به أمر التصفية .

وقد قيل لى ان المبيعات كانت تأتى بأثمان غالية : إما لأن الشرقيين يميلون الى وضع تقوهم فى مثل هذه المجوهرات ؛ وإما لأنهم كانوا يخلصون ٥٠ ٪ من الثمن لدائى المفتش ولأن معظم هؤلاء الدائىين كانوا ممن يرون أن نصف رخيص خير من لا رخيص مطلقاً .

ولا شك فى أن المبدأ الشرق القديم الذى يحيط الحريم بحجاب من القداسة لا يجوز تجاوزه قد انتهك فى هذه الظروف ؛ لأنه من البدهى أن تلك المجوهرات

كانت جزءا من المسلوب من زوجات هذا المردانا بال<sup>(١)</sup> المصرى ونسائه . فليت شعري ! ما الذى حل بصاحباتها البيضاء والسمراء ؟ المظنون انهن مزجن في هيئات أخرى من نوع التى كنّ فيها . ولكن هل كان ذلك بطريق البيع أم بطريق الهبة ؟ ليس من يعلم ، وليس من يحه علم ذلك !  
فياخلفة وزن التقدير البشرى !

ولئن بلغ من ذوق المفتش في اختيار الحوريات ما بلغ منه في انتخاب المجوهرات فانه كان ، إذا ، حائرا لحوقة ملائك في خدمته ، مؤلفة من جميع الأجناس !  
ومع انه لم يكن في شخصه سوى ابن فلاح من الطبقة الفقيرة ، وقدر البزة على ما كان يصفه عارفوه ، فان التباين بينه وبين المظاهر المحيطة به كان لا مشاحة أخذا بالألباب !  
ثم مررنا من القاعة التى كانت تباع المجوهرات فيها الى مخادع أخرى ، أو بالحرى الى سلسلة مخادع (بلوكات) . فرأينا خوانات مغطاة بالآنية الذهبية والفضية ، من شغل الشرق ومن شغل الغرب : فان ذلك الفلاح الرض عيشه لم يعد يوافقه أن يخدم إلا بالأواني المصنوعة من هذين المعدنين الثمينين ! وذات الأباريق والطسوت المستعملة لغسيل يديه وأيدي ضيوفه كانت من الفضة الخالصة ! ولا نبالغ اذا قلنا ان قيمة عتة آلاف من الجنيئات كانت مطروحة على خوانات احدى تلك المنحرجة فقط !  
وكانت السراى الأولى ملأى أرائك . ولست أشك في أنها كانت معمئة لنساء المفتش أو ضيوفه : لأن مظهر الرجل ، في النهار ، على قول معارفه ، كان مظهر رجل نام في الليل على أريكة بملاسه .

(١) مردانا بال آخر ملوك تينوى ، بالقرب من الموصل ، اشتهر في التاريخ بكثرة إغراهه في اللذات الهيمنية والترف ! ومات محروقا !

أما البسائين الممتدة أمام السرايات الثلاث فواسعة وجميلة للغاية ، ولا مشاحة في أن ثمن كل هذه العقارات رفيع جداً . ولكنهم ماذا عساهم يصنعون بهذه المباني الضخمة المكتظة بالرياش والستور ، والتي لا قيمة لها بدونها ؟

يقول بعضهم أنهم قد يحولونها الى مصالح عمومية . ولكنهم لو حولوها الى مستشفيات لكان ذلك أحسن ، على ما أظن : لأنها في منتهى المواقفة لهذا الغرض ، لولا أن قروشها وزيتها زائفة عما يلزم .

أما الآن ، فهذه المباني هي الأمر الوحيد الباقي للرجل الذي حكم مصر ثمان سنوات بعضى من حديد ، ثم مات ، في النهاية ، موت كلب مسعور !

ورأينا ابن المفتش جالسا بهدوء في إحدى الغرف كأنه يلاحظ سير المزاد ، ويقدم القهوة لأصدقائه ، كأنه لا يزال سيد البيت ، لا إحدى ضحايا الكارثة التي ذهبت بأبيه وأصابته كل ما كان مرتبطا به : إما من جهة الدم ، أو من جهة المصلحة ! مع أنه لم يصب في ثروته ، فقط ، وفي جميع آمانياته في المستقبل ، بل اترعت زوجته منه أيضا ، لأنه أجبر على طلاقها حالا بعد سقوط أبيه . وبالرغم من ذلك فانه كان جالسا ، هنالك ، والابتهاج وعدم الاهتمام منتشران في الظاهر على وجهه ، كأن دعاء أسرته إنما هي فصل تمثيل ساكت من التمثيلات المعتاد إقامتها في بلاد الغرب في عيد ميلاد المسيح ، وكأنه ، هو ، أحد المتفرجين على ذلك التمثيل ، لا اللاعبين فيه . ولست أشك في أن الأوروبيين قد يستطيعون وعظ الغير على التلبس بفلسفة عملية كهذه ، ولكنهم لا يستطيعون التلبس بها ، هم أنفسهم !<sup>(١)</sup> .

ومع أنه لا سبيل الى الشك في أن المفتش إنما استحق ، استحقاقا تاما ، الجزاء الذي حل به ، إلا أنه قد وجد من المؤرخين من آخذ (اسماعيل) على أخذه ذلك

(١) أنظر : "مصر الخديوية" لادون دي ليون من ص ١٩١ الى ١٩٨



الوزير أخذ عزيز مقتدر؛ وعدّ اقتاده القطر المصري من قبضته الفظيعة، حالما انضحت له حقيقة تصرفاته ونياته، جرماً ارتكبه هذا الخديو .

وقد وجد من الغربيين القاطنين مصر، في ذلك العهد، من أقل عمل الخديو تأويلاً مقاده أن (اسماعيل)، حيناً رأى جوشن وجوير معضدين من وزارتي خارجيتهما، وأنه لا طاقة له على مقاومتها، ظن أنه بتضحيته (مسديناً) لها، يرضيهما ويحوز ثقتيهما . فأقدم على تضحيته، لا سيما أنه باعدهما إياه إنما أعدم عاملاً كانت مجموعة معارفه تجعله خطراً للغاية؛ وبات نفوذه عليه ثقيلًا على نفسه .

على أن هذا لم يكن رأى السيرفيين، القنصل البريطاني العام، في تلك الأيام، بمصر . فانه أبلغ النبأ إلى الوزارة البريطانية هكذا :

رأى السير فيثين  
في صديق وما  
جوى له

«حدثت البارحة بمصر حادثة فاجعة من الحوادث الخاصة بالحياة والتاريخ الشرقيين . فقد وافاني وزير الخارجية بنياً مؤذاه أن وزير المالية قد ألقي القبض عليه وبجبن بتهمة إثارة فتنة في رأى العام، وتدير مؤامرة ضدّ الخديو، وتصويره أمام الملاّ في صورة الرجل المسئول، وحده، دون غيره، عن المصائب والبلايا الحقيقة بمصر، والسارق ثروة البلاد، بالاتفاق مع الأوروبيين .

على أنه قد لا يعرف، أبداً، إلى أى حدّ أساء الوزير المعزول استعمال الثقة الموضوعة فيه؛ وكم خان فيما أوثقن عليه من الأمور الهامة؛ وما مقدار ما تأملت به مصر من قلة ذمته، وسوء إدارته وتصرفه !

وبما أنه كان أكبر حجر عثرة في سبيل كل إصلاح مالى أو إدارى فلا مشاحة في أن سقوطه، كيفما وقع، لا يمكن أن يعتبر إلا مصلحة عامة كبرى وخيراً عمياً !» .

# الجزء السادس

---

التنازع على البقاء

---

## الفصل الأول<sup>(١)</sup>

### تعقد حلقات الضيق

عياش إنك للثيم وانى \* مذ صرت موضع مطلبى للثيم  
« حيب »

ومن المؤكد أن سقوط المفتش كان بدء عصر جديد لمصر؛ ولكنه كان، في الوقت نفسه، فاتحة ويلات على الخديو، ومدخلا الى صعوبات قوية، جعلت أيام خديوته التالية تنازعا عنيفا على البقاء .

فأكاد النيل يجمع مياهه على جثة الوزير المقاة فيه إلا وصدر مرسوم خديوى  
في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أشعر الملاء بفوز جوشن وجوير، وإنصباغ (اسماعيل) الى  
آرائهما، وإلى رغائب وزارتي الخارجيتين الانجليزية والفرنساوية، المعضدين طلبات  
أصحاب الديون .

مرسوم ١٨ نوفمبر  
سنة ١٨٧٦

ذلك المرسوم نص على ما يأتى :

ان الأقرض المعقودة سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ لمسلم يكن مركز  
الخديو المسالى مضطربا، اضطرابه الخطير التالى، والبالغ قدرها ٤٢٩٣.٠٠٠ جنيه،  
تستبعد من الدين الموحد الذى أدخلها فيه مرسوم ٧ مايو الماضى، وتجعل موضوع  
اتفاق خاص بها .

وتستبعد كذلك من الدين الموحد أقرض النائرة السنوية وديونها البالغ قدرها  
٨ ملايين و٨١٥ ألف جنيه — وكان مرسوم ٧ مايو أدخلها فيه أيضا — وتجعل،

(١) أم مصادر هذا الفصل : "مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كون، و"مصر الحديثة" للورد كرومر .

بالمثل، موضوع اتفاق جديد خاص بها . وما بقي من الدين المصري يقسم الى قسمين : الدين الممتاز، وقدره ١٧ مليونا، من الجنيهات، لتقاضي عليه فوائد سعرها ٥٪ سنويا؛ والدين الموحد، وقدره ٥٩ مليونا، لتقاضي عليه فوائد سعرها الاجمالى ٧٪ سنويا . وكان الخديو، وكل الواقفين على حقيقة ثروة البلاد ، يودون جعل الفوائد كلها بسعر ٥٪ ، ودافعوا ليتألفوا ذلك، دفاها قويا؛ ولكن الدوائر الرسمية بانجلترا وفرنسا، بواسطة القنصلين البريطانى والفرنساوى بالعاصمة المصرية ، أبت إلا أن تجعل سعر الفوائد على الدين الموحد ٧٪ سنويا، لإرضاء لأطماع حملة الأسمم . فضحت بذلك الفلاح المصرى ، ولم تفد أصحاب الديون فائدة حقيقية؛ لأنها خالفت المثل العامى القائل "خشكار دائم ولا علامة مقطوعة ! " .

• وقضى ذلك المرسوم أيضا :

(أولا) بتعيين مراقبين عامين للمالية المصرية، أحدهما بريطانى والآخر فرنساوى؛ الأول لمراقبة عامة الإيرادات، وملاحظة دفعها الى الجهات المعينة لها؛ والثانى لمراقبة عامة المصروفات، ومنع إلتفاق أى شئ منها، من أية جهة أو مصلحة تكون، بدون توقيعه . هذان المراقبان يكونان ، مع وزير المالية، لجنة مالية عليا ترأب جميع الاتفاقات التى توجب إنفاقا يزيد على واحد من اثنى عشر جزءا من الميزانية السنوية . أو يستلزم صرفا فى أكثر من سنة واحدة .

(ثانيا) بتعيين مندوبية للدين العام ، مؤلفة من أجنب تعرض حكوماتهم أسماءهم على الحكومة المصرية، وتختصر مهمتهم فى استلام إيرادات الجهات المرهونة ضمانا لسداد أقساط الدين السنوية من يدى مراقب الإيرادات العام ، وتسليمها لبنكى انجلترا وفرنسا، واتخاذ الاحتياطات والاجراءات اللازمة لاستهلاك ذلك الدين .

(ثالثا) بتعيين مندوبية أخرى لإدارة مصالح السكك الحديدية وميناء الاسكندرية، مؤلفة من مصريين وفرنساوي وإنجليزيين، تحت رئاسة أحد العضوين الانجليزيين، وتخصص مهمتها، علاوة على الأشغال الادارية، في تسليم ايرادات ميناء المصلحتين الى مندوبى الدين العام.

تعيينات

فعملا بهذه التصوص عينت فرنسا البارون دى مالارايه مراقبا عاما لفرنساويا، والمسيو دى بليثير مندوبا لفرنساويا لصندوق الدين، وأبقت النمسا وإيطاليا مندوبيهما السابق تعيينهما، وهما: الحرفون كريم والسنور بارثلى، وأما الحكومة الانجليزية فأبقت تعيين المراقب العام، والمندوب البريطانى لصندوق الدين بنفسها. فطلب الخديو من المستر جوشن ارشاده الى من يصلح تعيينه فأرشده الى المستر دى رومين للرأفة، والميجر بيرنج لندوبية، فعينهما، وعين الجنرال مريوت الانجليزى مديرا للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية، فكان هو المندوبية كلها، لأنه لم يعين معه أحد خلافه.

فلما تمت هذه التعيينات، أخطرت الحكومة البريطانية الخديو بأنها لا تقبل أية مسؤولية تتحم عنها، ولا تعترض على أى تعيين منها.

فاستلم الموظفون الأوروبيون المعينون هكنا مهام الوظائف التى عهد بها اليهم، ولكي يتمكن المستر رومين، المراقب البريطانى، من ضبط أعماله، اصططحب معه المستر هرلد فتر جولد، أحد موظفى حكومة الهند، لترأس ادارة الحسابات المصرية؛ لأنها كانت فى حالة من الفوضى يصعب تصورها، ويستحيل معها إتمام أى اصلاح مالى أو ادارى.

يتضح مما تقدم أن فوز المستر جوشن والمسيو جوير تكيف بشكلىين مختلفين : أحدهما مالى بحت، والآخر ادارى بحت.

فالمالى البحث لم يكن يختلف كثيرا عن المشروع الفرنسي الذى قامت له الدوائر المالية بلندرا وقعدت ؛ وليس لتقديره حق قدره خير من وضع جدول هنا تفصل فيه المبالغ التى استلمتها الحكومة المصرية حقيقة من دائئها ، ازاء المبالغ التى وضع مشروع جوشن وجوير قيدها التثيل على عواهن البلاد ، بالرغم مما كان قد سدد منها الى ذلك اليوم .

وجوزد الاطلاع عليه يكفى ليقنع من كانت عينه مجردة من القذى أن الرجلين لم يضعنا نصب عينهما ، فى مشروعهما ، سوى ضمانه كل الأرباح الجائرة للمرايين الغربيين ، الذين استدبوها ، دون مبالاة بأبسط مبادئ الانصاف ، ودون التفات الى أن الفلاح المصرى ، المقدم دمه لإرواء عطش أولئك المرايين ، لم يتفع إلا بالجزء اليسير من تلك الأموال التى اقترضها حكاه . وها هو ذلك الجدول :

تاريخ القرض	المعقود باسمه القرض	الاسمى	المدفوع حقيقة
سنة ١٨٦٢	فروهلنج وجوشن ... ..	٣ ٢٩٣ ٠٠٠ جنيه	٢ ٦٤٠ ٠٠٠ جنيه
» ١٨٦٤	فروهلنج وجوشن ... ..	٥ ٧٠٤ ٠٠٠	٤ ٨٦٤ ٠٠٠
» ١٨٦٥	الانجلواچيشن بنك ... ..	٣ ٣٨٧ ٠٠٠	٢ ٧٥٠ ٠٠٠
» ١٨٦٦	فروهلنج وجوشن ... ..	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٦٤٠ ٠٠٠
» ١٨٦٧	البنك السلطانى العثمانى ...	٢ ٠٨٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠
» ١٨٦٨	أوينهايم وشركائه ... ..	١١ ٨٩٠ ٠٠٠	٧ ١٩٣ ٠٠٠
» ١٨٧٠	يشوشقشيم ... ..	٧ ١٤٣ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
» ١٨٧٣	أوينهايم وشركائه ... ..	٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠
	الجملة ... ..	٦٨ ٤٩٧ ٠٠٠	٤٣ ٧٨٧ ٠٠٠

ويتضح من البيانات المقدمة من وزارة المالية المصرية الى المستر كيثم والتي تحقق هذا المندوب من صحتها، بمراجعتها على المستندات المرفقة بها، أن الحكومة المصرية كانت، لغاية سنة ١٨٧٥، قد دفعت على هذا المبلغ فوائد فقط قدرها مبلغ ٢٩٥٧.٠٩٩٤ جنيها .

ومع ذلك فمشروع جوشن وجوير أضاف الى تلك الديون الاسمية الدين السائر برمته ، ودين الدائرة السنية السائر أيضا، وربط بذلك، على عواتق فلاحى مصر، سداد مبلغ إجمالى قدره خمسة وثمانون مليوناً من الجنيهات !

وأما شكل هذا المشروع الادارى فانه وضع بجانب الحكومة المصرية زمرة رجال غربيين، قلدوا سلطة واسعة لم يسبق لغربيين غيرهم تقلد مثلها بمصر؛ وكانوا على أخلاق وكفاءة لم يعهدوا أحد في الغربيين الآخرين الذين بليت البلاد بهم لغاية ذلك الحين، وجلبوا على أوروبا، بسوء تصرفاتهم وفساد سيرتهم ، سحق المصريين العام واحتقارهم .

ولو استطاعت الحكومة المصرية تقدير كفاءاتهم ونياتهم حق قدرها، وأقدمت على العمل معهم، يدا بيد، بذكاء وإخلاص، فلا شك في أن كثيرا من الشر التالى كان قد منع، وأن تدرج البلاد في معارج الرق والحضارة كان اتخذ شكلا طبعيا هينا، وتم بكيفية مرضية .

ولكن سوابق الغربيين الفاسدى الأخلاق والعديمى الكفاءة ، الذين تقلدوا وظائف الحكومة المصرية قبلهم ، حالت ، بما أوجبه من احتقار وضياع ثقة ، دون تقدير أولى الأمر الفرصة الجديدة التى جادت بها الأيام عليهم ، فتركوها تمر، ولم ينتمواها .

فنجم عن ذلك أن أولئك الموظفين أنفسهم ، لما تبين لهم أن الحكومة المحلية إنما تمتملهم على غير صبر ، مجرد احتمال ؛ وأنها لولا خشية الارتباك الخارجية لا طرحتهم جانبا ؛ وأنها تعتبر قيامهم بواجبات وظائفهم ، قياما حسنا ، افتياتا على حقوقها ، لا تستطيع عليه صبرا ؛ وأنها بالتالى تعمل فى الخفاء على معاكستهم ، وتخيب الاجراءات التى يتخذونها ، لم يروا بدا من مقاومتها ، والانصراف بوجوههم عنها الى مجرد مراعاة مصالح دائئيا .

فأدى ذلك الى شدّ حبل الأمور ، من جهة ومن أخرى ، واضطرابه ، واختلاله اختلالا عمما ، فالى أزمات توالى وتعاقبت بشدة متناهية ، فالى نزاع عنيف بين الدول الأوروبية المدافعة عن حقوق المرائين ، وسموّ الخديو المدافع عن حقوقه الموروثة ، فالى تغلب تلك الدول عليه ، لا بقوة الحجة التى تبرزت بها فقط ، بل بقوة هيبتها ونفوذها .

ومن جهة أخرى ، فإن الظروف غير العادية ، التى أدت الى تعيين أولئك الموظفين ، كان من شأنها أن تخلق ، حتما ، بينهم وبين الحكومة سوء التفاهم والمنافسة ، حتى لو رغب كل من الطرفين رغبة صادقة فى حسن التفاهم والمحاسنة ، كما أنه كان من شأنها ، حتما ، أن تحوّل عن أولئك الموظفين قلوب المصريين ، وتملأها بسخطا عليهم .

وذلك لأن القصد من تعيين أولئك الموظفين لم يكن مجرد مصلحة الحكومة بتنظيم إدارتها ومالياتها ، ولا مجرد مصلحة الرعية بوضع أزمة أمورها بين يدى حكومة منظمة ساهرة على مصالحها ، بل قصد من تعيينهم مجرد مصلحة الدائنين المرائين الأجانب .



فكانت الحكومة مضطرة، بطبيعة الحال، الى اعتبار الخلل خير نظام لها، لأنه يمكنها من أن تحول الى جيها النقود التي كان أولئك المرابون يشتون إنشأب عآلبهم في صررها .

وكان الموظفون الغربيون مضطرين بطبيعة الحال أيضا الى ارهاق الفلاح المصري لكي يتمكنوا من جمع المبالغ اللازمة لسداد استحقاقات الفوائد المطلوبة لأولئك المرايين .

فكان لا بد إذا للفلاحين من أن يعتبرهم خلفاء المفقش، ويحولوا كراحتهم لذلك الوزير اليهم، مزكاة بأن هؤلاء الخلفاء ليسوا أجانب فقط، بل وغير مسامين !  
وظهر كل هذا جليا مذ شرع في تنفيذ ما قضت به نصوص المرسوم الصادر في ١٨ نوفمبر، البادى ذكره .

فالحكومة، من جهة، رأت أن معظم إيرادات البلاد قد تحول الى صندوق الدين لسداد المرايين، ودفع فوائد أسهم شركة السويس للحكومة البريطانية، ودفع الجزية السنوية للحكومة العثمانية ؛ وأنه لم يعد بين يديها للصرف على إدارة البلاد سوى ما لا يزيد عن مليون جنيه، إلا قليلا، من مجموع قدره نيف وتسعة ملايين ونصف من الجنيهات ؛ وانها أصبحت لا تستطيع ، والحالة هذه، القيام بالشؤون العمومية إلا إذا احتالت على ذلك احتيالا .

ولم تكن تستطيع الاحتيال إلا بكيفيتين : (الأولى) بعدم دفع مرتبات موظفيها ومستخدميها ؛ و(الثانية) بالعمل على تحويل ما يمكنها تحويله من الإيرادات العامة الى صندوقها الخاص . ولما لم يكن لها بد من ركوب أى مركب خشن تضعه الظروف تحت تصرفها، أقدمت عليها، بدون مبالاة، بالرغم من الأخطار الخفيفة المحدقة بها .

عبد بوس أيام  
(سعيد) الأخيرة

فعاد بوس أيام (سعيد) الأخيرة، من جهة ، إلى الترخيم على مصالح الحكومة ؛ وأخذت الشهور تلى الشهور وكل من في الخدمة الأميرية لا يتعاطى مرتباً، فيتضور ضيقاً وجوعاً، أو ينصب على عيشته نصيباً، ويكس على رأسه الديون تكديساً .

موقف الموظفين  
الوطنيين

ووقع الموظفون والمستخدمون، من جهة أخرى ، بين نارين : إن هم أدوا واجباتهم بأمانة وصدقة، فدفعوا الى ادارة صندوق الدين ايرادات مصالحهم، عملاً بنصوص المرسوم الخديوى والتعليقات والأوامر الرسمية ، أثاروا غضب الحكومة عليهم، وألقوا بأنفسهم في محذور، إن لم يكن الى تهلكة .

وأقرب مثال على حقيقة ذلك ما رواه اللورد كرومر عن معرفة شخصية في كتابه "مصر الحديثة" . ومفاده : أنه بعد تعيين مندوبية صندوق الدين بقليل، لوحظ أن مديراً جديداً عين لادارة حمرك السويس مكان المدير القديم ؛ وأن ايرادات هذا الحمرك، الواجب توريدها الى الصندوق، لكي تدخل فيما يدفع سدادا للدين، نقصت عقب تعيينه، وقلت دفعة واحدة، بدون سبب معقول ، وبالرغم من أن وصلوات التوريد ، لكي تكون صحيحة ، كان يجب أن يضيها أحد المندوبين . فآثار العجز الغريب الفنون في قلوب أعضاء المندوبية وبعثوا يستفهمون من الحكومة عن السبب الذى أوجب تغيير المدير . فأجيبوا أجوبة لا طائل تحتها . فألحوا، وطلبوا بشدة إحضار المدير السابق ، أمامهم ، حيا كان أو ميتا ، فأدى ذلك الى مكاتبات مرة اللهجة تبودلت بينهم وبين الحكومة ، كانت نتيجةها أن المدير القديم ، بعد مرور مدة شهور، حضر الى مكتب مندوبى الدين ، وأخبره اجابة على أسئلة وجهت اليه ، أنه، لما كان مديراً ، تلقى أمراً من الحكومة مؤذاه دفع ايرادات حمرك السويس رأساً الى الخزينة الخديوية ، بدلا من دفعها الى صندوق الدين ،

فأجاب أنه إذا فعل ذلك، بعد صدور المرسوم الخديوى المؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦، يكون مخالفا للأوامر الخديوية السامية، ومتجاوزا حدود وظيفته. فسا كان من الحكومة إلا أنها ألقت القبض عليه وأرسلته مكبلا بالحديد الى أحد الأصقاع السودانية القصية، وأنه لولا تدخل المندوبين فى أمره، والحاحهم الشديد، لما عاد من مفاء السحيق، الممر<sup>(١)</sup> كله.

وان لم يؤذ أولئك الموظفون واجباتهم بأمانة وصدقة، ولم يدفعوا الى صندوق الدين ما حتم عليهم دفعه اليه، عرضوا أنفسهم الى التأنيب والتثريب، فالى العزل والطرد على أيدي المندوبين الغربيين المؤتمنين على إيرادات ذلك الصندوق.

والموظفون الغربيون، من جهة أخرى، رأوا أن الحكومة لن تنفك محاولة الاستيلاء على ما أقره المرسوم الخديوى للدائنين، ولن تنفك ناجحة فى محاولاتها، مادامت موارد الإيراد غير معروفة بالقام، وما دامت مواضع الاتفاق غير محددة تحديدا بينا. وأنه يصلح، والحالة هذه، أن تدخل تعديلات جديدة على النظام الذى أقره مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦، بناء على إرشادات المستر جوشن والمسيو جوير.

موقف الموظفين  
الاجانب

غير أنهم، بدلا من جعل مصلحة الحكومة، ورفع الضيم عن الفلاح، الغرض الذى يرى اليه من اقرار تلك التعديلات؛ بدلا من أن يحاولوا بما فى وسعهم أن يعملوا المزاين القساة، الغلاظ الأكباد، الناهشين لحم مصر نهشا، على القبول بتخفيض أسعار الفوائد التى يتقاضونها — فكان يكون مسعاهم مبرورا، وعملهم احسانا — بدلا من اجتهادهم فى فهم أصحاب الديون أن مصالحهم الحقيقية تهمى عليهم بأن

(١) انظر: "مصر الحديثة" لورد كرومر، ج ١ ص ٣١ الحاشية.

لا يقتلوا البقرة الحلوب، بالاغراق في حلبها، على جفاف دثرها تدريجيا؛ وأن لا يمتنوا الدجاجة ذات البيض الذهبي، بقهرها بأشد الوسائل على بيض أكثر مما تستطيع بيضه، اضطروا، بحكم وظيفتهم، وبالنسبة للظروف التي قضت بتعيينهم، الى الأخذ بأقاويل الدائنين الفرنسيين المؤكدين أن الخديو لن يبجده دفع ما عليه من ديون، اذا شاء دفعها حقيقة؛ وأن الضيق المصرى المزعوم إنما هو حجة كاذبة؛ وأن الأدلة المتخذة من متربة البلاد لأدلة مصطنعة، والفرض منها إثارة عواطف الانسانية والشفقة، حيث لا يلزم اظهارها، وتوجيهها الى من هو غير جدير بها؛ وأن الخديو مدركونوا يمكنه السحب منها لو افتر أن السحب يحدده فقعا؛ كما أنهم اضطروا أيضا الى الأخذ بما كتبه اللورد فيثين، القنصل البريطانى العام، الى حكومته في ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٦، ومؤذاه: «انه لمن المتعذر بيان كيف وأين صرفت المبالغ الجسيمة التي وصلت الى يد الحكومة المصرية في العام الماضى. فان الأربعة الملايين من الجنيهات ثمن أسهم ترعة السويس، والخمسة الملايين كذلك قيمة المسلف من الفرنسيين، وعموم ايراد العام — كل ذلك قد اختفى، بالرغم من تأجيل دفع قطعية (كوبون) الدين الموحد، وعدم صرف مرتبات مستخدمى الحكومة، وبقاء جملة ديون ثقيلة بدون سداد».

واضطروا، على الأخص، الى الأخذ بعرض الحال المرسل من الجالية الفرنسية بالاسكندرية الى المسيو وادنجتون وزير خارجية فرنسا الوارد فيه ما يأتى: «ما هو مآل النقود التي دخلت القطر، بتدفق، منذ عدة سنوات؟ فان الاحصائيات الجبركية تدل على أن جانبنا عظميا منها لم يخرج من البلاد، فكيف يصح، والحالة هذه، الكلام على متربة البلد وعلى تعذر دفع ديونه عليه؟ لتوضع لنا الحكومة الى مآل

كل هذا الذهب؟ ولكنها لن تفعل . فن البين ، إذا ، أنه لا عذر لها في عدم قيامها بالتعهدات التي أخذتها على نفسها ، علنا ، أمام وجه أوروبا بأسرها ، وإن مسئولية الخراب الذي تكومه على الأرض المصرية ، والمتألم منه ، على الأخص ، مجموع الحالية الأوروبية ، تقع بكل ثقلها عليها وحدها<sup>(١)</sup> .

ترك أولئك الموظفون الغربيون كل باب كان في وسعهم ولوجه لإنهاء إرادات البلاد ، بدون إخراج احساس الخديو ، وكبرائه ، وبدون حلب ويلات جديدة على الفلاح ، وأقبلوا يفكرون في إجراء تحقيق عام في حال البلد المالية ، للتمكن من وضع قيود جديدة ، أشد من الأولى ، على أيدي الحكومة المصرية .

والفلاحون المصريون من جهة ثالثة ، مع أنه لم يكن بين عقلاهم من ينكر أن وضع تلك القيود يكون مفيدا جدا ، لو كانت المقاصد من وضعها مراعاة المصالح العامة ، وتخفيف ويلاتهم الباهظة ، وبؤسهم الفاحش ، اضطروا الى الاعتقاد بأن الفرض الوحيد من وضعها إنما هو مراعاة فوائد الدائنين ، دون سواهم ، وذلك لأن المندوبين أمهلوا ، بتاتا ، المطالبة بإبطال تجاوزات عديدة ، كان الاستقرار عليها مفيدا للفرج وضارا بالبلاد ، ولم يقوموا لمنع أى إجراء ينفذ بقوة المعاهدات ، وانصبوا للفرمانات ، بالرغم من عدم صوابية إجراءاته في تلك الظروف الحرجة ، ولم يهتموا مطلقا لتطلعات الأهالي والموظفين ، مع أقبالهم من جهة أخرى على فحص مطالبات الغربيين أيا كانت ، باعتناء تام ، وتفضيد معظمها قبل الحكومة ، بالرغم من البؤس الذي باتت فيه ، وتشديدتهم في تحصيل الأموال لسداد أقساط الديون .

موقف الفلاحين  
المصريون

(١) أنظر: "مصر الحديثة" للورد كرومر ، ج ١ ص ٣٦ ، وانظر: العرضال ميت برمت في دار الكتب

التجاوزات التي  
كان يصح لإيطاليا

فن التجاوزات مثلا التي كان يصح في عرف المصريين اهتمام الموظفين الغربيين بإيطاليا، اهتماما قويا مستمرا، رفض الجاليات الغربية دفع أية ضريبة من الضرائب المربوطة على البلاد، حتى الضرائب العقارية ذاتها، وإقدامهم على التهريب، بالاسكندرية وعلى طول الساحل المجاور.

ومع أن كلا التجاوزين كانا فضاحين للكيفية التي كان الأجانب يستثمون بموجبها التمسك بحرفية امتيازاتهم، ويتوسعون في استعمال حقوق مزرعومة، استمتعوها، بموجب التعمت، من تلك الحرفية عينها، ومع أن الضجة في الدوائر الرسمية المصرية ضد كلا التجاوزين كانت قد بلغت عنان السماء، وأن كليهما كانا يمسبان للسالية المصرية خسارة سنوية لا تقل عن نصف مليون من الجنيهات، فإن الأجانب، من جهة، ما فتئوا يابون دفع أى شئ للسالية المصرية سوى العوائد الجمركية المربوطة على الواردات الأجنبية؛ وقناصلهم، من جهة أخرى، ما فتئوا يحاولون دون إقدام الحكومة المصرية على تفتيش السفن والمراكب الأجنبية الراسية خارج النهر الاسكندري أو الداخلة فيه؛ وما فتئوا يمكنون رعايا دولهم من تفريل البضائع المهربة، إلى البرسرا، وتخزينها في أى بيت من بيوت تلك الرعايا؛ ثم ينذرون الحكومة المصرية بالويل والثبور اذا تجاسرت على مسها، هناك: فيقيم القطر كله بتلك البضائع المهربة، ويبيعها مهزبوها بين لمس الحكومة المحلية ونظرها، وهى عاجزة لا تستطيع أن تبدى حراكا؛ ومع ذلك فالمتدبون الغربيون لا يبالون بوضع حد لذين التجاوزين الضارين، بل لا يفتكرون فيهما مطلقا، ولا يرون أن هناك أصلا، غير قهر الخديو على أمره، وتنظيم دفع فوائد الديون إلى المرائين!

ولما اضطر (اسماعيل) - بعد أن بلغت روحه القوة من تهادى الغربيين في وضع أيديهم بقوة على القذى الذى في عينه ، بالرغم من أنه سيد البلاد المطلق ، على حسب معقول قطره وتربسته وأيامه ، مع اغفالهم أمر القذى الذى في أعينهم ، بالرغم من أنهم دخلاء ، ليس لهم من الحقوق عليه وعلى بلاده أكثر مما للدائن على المدين ، وليس لهم سوى طلب افلاسه ، في حال تأخره عن دفع ما عليه ؛ وبعد أن أخرجته من جهة أخرى ، الضيق والعسر الماليان اللذان أصبح فيهما - الى الاحتجاج بشدة على ذنك التجاوزين ، ومطالبة الدول الغربية بوضع حدّ لها ، والالاح على قناصلهم بمصر بمساعدة حكومته على اجتثاث جذورهما ؛ ولما عضد السيرقيشين ، فنصل انجلترا الجنرال ، مطالب سموه ، وكتب من ذلك الى اللورد دربي ، وزير الخارجية البريطانية ، فاذا كان رد هذا الوزير ؟ إنه ، أولاً ، لم يرد عليه إلا بعد سبعة شهور ؛ على أن جوابه لم يظهر اهتمامه بإبطال التجاوزين بقدر ما أظهر اهتمامه "بتنظيم المالية المصرية" - وهى عبارة تملطيفية لقولهم "مصالح الدائنين" - فقد ورد فى رده ما نصه : «أن حكومة جلالة الملك لا يسعها أن "تهمل بالمرّة" مطالبة الخديو ، لا سيما فى ظروف المالية المصرية المضطربة الحالية ، ويحسن بالخديو أن يتأكد من رغبتها فى مساعدته على إبطال كل تجاوز تقدم عليه الحالية الغربية ، على شرط أن يسد من سموه ما يدل دلالة واضحة على رغبته الأكيدة فى اصلاح ادارته » . فهل بعد هذه مراوغة ؟

والذى زادى ثقل وقع هذا الرد على نفوس المفكرين من المصريين فى ذلك العهد هو أن وزارة الخارجية البريطانية ، إزاء اظهارها عدم الاهتمام ، بالمرّة ، بمصائب الفلاح المصرى وبؤسه ، كانت تبدى غيرة انسانية فى منتهى الحماسة على مطلب منع

الاسترقاق . وما زالت تؤثر على الخديو حتى حملته على توقيع معاهدة ٤ أغسطس

سنة ١٨٧٧

حق للصريين ، لا سيما بعد اطلاعهم على البند الخامس من تلك المعاهدة ، والتأثر به التأثر الذي لم يكن عنه بد ، أن يهتفوا بملء أصواتهم : « ألا حقا قد أصبح الأرقاء أحرارا ، وأصبح الأحرار أرقاءا » .

ومن الاجراءات ، مثلا ، التي لم تكن تنفذ إلا عملا بالمعاهدات ، وانصياعا لمنطوق الفرمانات ، بالرض من عدم صوابيتها في تلك الظروف ، والتي كان يصح قيام "المصلحين الماليين" للطالبة بعدم تنفيذها ، رحمة بالمالية المصرية ، وتخفيفا لأعباء الفلاح المصري ، اضطرار مصر الى ارسال حملة عسكرية على نفقتها لمساعدة الدولة العثمانية في حربها مع الروس — وهي التي سبق لنا الكلام عنها .

فكان يحدّر بالموظفين الغربيين ، وهم أدرى الناس بفقر الخزينة المصرية وعجزها ، أن يمارضوا ، ولو من وراء ستار ، السياسة الدولية في ارسال تلك الحملة ، ويعضدوا الخديو في رفضه ، ويحولوا في الواقع دون ارسالها . ولو فعلوا ، لمنعوا ربط الضريبة الجديدة ، ولاقتصدوا للحكومة المصرية مبلغا وافرا .

هذا ما كان يراه الفلاح المصري المفكر . ولا سبيل الى لومه ، والتماس العذر لأولئك الموظفين من باب أنهم خافوا وتحاشوا التداخل في أمر له مساس بالعواطف الدينية المصرية ، الناجمة عن ارتباط المصريين مع تركيا بوثاقات دين واحد . فانه كان لهم من معارضة الخديو نفسه خير مبرر لمعارضتهم ، فيما لو أبدوها . وخير حجاب يستترون وراءه من انتقادات المتهوسين في الشعور الديني . وعلاوة على ذلك ، فان



الرأى العام المصرى، فى ذلك الوقت، كان — لأمية معظم المصريين، من جهة، ولاشتداد البؤس على أغلييتهم، من جهة أخرى — لفظا لا معنى له، وليس من السهل اثارته، ولا من الممكن جمعه على استحسان أمر أو استقباحه، لا سيما متى كان الخديو لا يريد اثارته ولا جمعه .

ثم اتنا، فى الحرب التى نشبت بين تركيا واليونان فى سنة ١٨٩٧، قد رأينا اللورد كرومر، بالرغم من أن البلاد كانت فى رخاء، والخزينة المصرية فى نظام تام ومثانة كلية، وبالرغم من أن انتشار التعليم فى البلاد، ونمو قوة الصحافة فيها نموا هائلا، بالنسبة للحرية التى منحت لها، كانا قد أوجدا فى القطر المصرى رأيا عاما يسهل جمعه وتسهيل اثارته، رفض بتاتا، بصفته المؤتمن على الأموال المصرية وعلى راحة الفلاح المصرى، الانصياع الى ملزمات الفرمانات، وارسال قوة عسكرية لمساعدة تركيا، مع أن خديو البلاد، وقادة الرأى العام كانوا ضده، وكانوا يستطيعون إيقاف فتنة طيه .

ومع أنهم لم تعوزهم الارادة فى ذلك، وأن النفخ على نار العواطف الدينية زاد فى تلك الأيام، عند الجاهلين النفخ عليها الوسيلة الوحيدة لتعيشهم، وأن قوائم الاكتساب بالأموال لمساعدة الدولة العثمانية دارت فى القطر كله تحمل فى طياتها موقظات متنوعة للفتنة النائمة، ووقودا لها، لم يقم فى البلاد اضطراب، ولا اخل فيها أمن، لشعور العقلاء بأن تركيا ليست فى حاجة ماسة الى مساعدة مصر العسكرية، وأن مصر فى غنى عنها . فكان ذلك حجة ناصعة، ودليلا ساطعا على أن المصريين على العموم يدركون ماهى مصالحهم الحقة، وأنهم، على حجبهم للانتقاد، والانتقاد

المتحمس المزعينه ، يعرفون كيف يظلمون العقل ، عند اللزوم ، على انفعالات القلب ، ويرجمون كفة فوائدهم على كفة حواطفهم .

فما كان أحرام بهنذا في تلك الأيام العvisية ، اذ كانت الكلوم الى فتحها في قلوبهم الحرب مع الحبشة لائرال دامية ، وكانت بطونهم لاتعرف الشجع ، ولا تعرف جيوبهم سوى الخوى ، وكان المرابون يستصفون المتبق من دمائهم ، وكانت الخزينة المصرية لا تدرى من أين تصرف على الإدارة العامة ؟ !



ومن تظلمات الأهالى ، والمستخدمين الوطنيين ، مثلاً ، الى كان يصبح لأولئك تطلعات الأهالى الموظفين الغربيين الاهتمام بها ، مسألة اضطرار الحكومة المصرية الى الامتناع عن صرف مرتبات مستخدميها ، سواء فى ذلك الملكيين والجهاديين .

فانه بينما كان يصرف لكبار الموظفين الأجانب مرتباتهم على التمام ، لغاية آخر قرش ، بالرغم من أنها كانت ممينة وجسيمة جداً ، وبينما الجمهور من المستخدمين الوطنيين يسرح بدون أجر ، ليدخل محله أثار من الغربيين تربطهم بكار التواب عن مصالح الدائنين وروابط قرابة ومحسوبة ، فتعين لهم المرتبات الضخمة ، ويتقاضونها بأكملها — كان الموظف المصرى محروما من قبض ماهيته ، منذ عدة أشهر ، وكان ، هو وعائلته ، قد صاروا الى منتهى البؤس .

فلا غرابة اذا تساءل الأهالى وقالوا : «هل من العدل والانصاف لارهاق الأمة التى انما هؤلاء الموظفون والمستخدمون المصريون أولادها ، واغتصاب آخر قرش معها ، وآخر قرش قد يكون لديها فى السنوات التالية ، منها ، بدون أن ينال أولادها

هؤلاء من أموالها شيئاً، مع أن اليسير المرتب لهم إنما هو حق عرقهم؟ هل من العدل والانصاف أن يضحوا لمجرد التمكن من دفع القوائد الباهظة للدائنين الأجانب، مع أن القوائد التي تقاضاها هؤلاء الدائشون، لغاية هذا اليوم، أصبحت توازي قيمة ما أقرضوه كله؟» .

وهالك ما كتبه السير فيفيين في هذا الموضوع: «أن الخزينة خالية خاوية؛ والجيش والمستخدمين محرومون من مرتباتهم منذ عدة شهور؛ وحال هؤلاء قد صارت إلى أشد البؤس والفقر؛ والشعب المصرى يتذمر من أن يدفع لأصحاب الديون كل ما لهم، بينما المستخدمون، وعليهم المدار في تسير سفينة الحكومة، لا يتقاضون شيئاً» .

## الفصل الثاني<sup>(١)</sup>

### الكتابة على الحائط

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا \* ويأتيك بالأخبار من لم تزود  
«طرفة»

على أن الذي جعل على الأخص الفلاحين المصريين يستثون الظن في الموظفين  
القريبين، ويكرهونهم كراهة لا حد لها، ويزدادون تمسكا بالخديو وولاء له، هو ما قلناه  
عن اضطراب أولئك الموظفين إلى إرهابهم إرهابا فاحشا، ومضاعفة الضرائب  
الشخصية عليهم، لتحصيل الأموال اللازمة لسداد قطيعات (كوبونات) الديون.  
فانه ما مضى على تنفيذ مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ شهران حتى استحققت  
القطعية الأولى وقدرها ٢٣٠١٠٠٠ جنيه انجليزي. فدفعت. ولكن كتابة السير  
ثمين عن كيفية تمكن المندوبين القريبين من دفعها أدل برهان على ما استعمله هؤلاء  
من وسائل غليظة. فقد قال القنصل المذكور في تقريره المرسى منه إلى خارجية  
دولته مانصه: «أن الضرائب تجمع في بعض المراكز، قبل أوانها بستة أشهر وبشدة  
متناهية، لأجل التمكن من دفع القطعية الأولى!».

على أنه لم يمض على دفع هذه القطعية ستة أشهر إلا واستحققت القطعية الثانية،  
قطعية شهر يولي، وقدرها ٣٠٧٤٩٧٥ جنيتها انجليزيا. فدفعت أيضا. ولكن

(١) أم مصادر هذا الفصل: "مصر الحديثة" للورد كرومر، و"تاريخ مصر في عهد اسماعيل" لمالك كون.

السريفيين عينه كتب الى وزير الخارجية البريطانية في ١٢ يولييه مانصه : « ان التقود المطلوبة دفعت كلها بالأمس . ولكنى أخشى أن الوصول الى هذه النتيجة انما أمكن بتحميل الفلاحة المصرية خسائر وخفايا لا طاقة لها بها . فقد أجبر الفلاحون على بيع محصولاتهم قبل فضوحها وجنيها ، وجمعت منهم الضرائب تسعة شهور ، وفي بعض المراكز ، اثني عشر شهرا ، مقدما . لست أشك أن هذا جميعه خطأ في خطأ ، لا سيما في قطر أرهقته ، بل سمعته الضرائب . وأخاف في الإثناء أن تكون الادارة الأوروبية سائرة ، على غير شعور منها ، الى القضاء على الفلاحين الذين هم عماد هذه البلاد وقاقلتها ، القضاء المبرم . وأرى أن الانجليز ، بشتمهم أزد مثل هذه المظالم ، يحملون أنفسهم مسئولية خطيرة ! » .

وفي سبتمبر التالى ذكر الخديو السريفيين عينه ، أثناء محادثته دارت بينهما « أن القطعتين اللتين دفعتا ، عملا بمشروع المسترجوشن ، انما دفعتا بتحصيل الضرائب مقدما ، وأن دفع قطعة شهرين تالي ستلتهم ، طبعا ، كسابقتها ، معظم ضرائب سنة ١٨٧٨ » . فلم يستطع السريفيين إلا الموافقة على ذلك ، وكتب الى اللورد دربي : « أنهم يحصلون الآن الضرائب ، مقدما ، هنا ؛ وأن القطعتين انما تدفع بكل نوع من الصعوبة ، والاحتيا ، والضحايا . ويلغى من عدة مصادر أن الفلاحين يرهقون ويسحقون ضرائب ومكوسا ! » .

فما كان من وزارة الخارجية ، حينما نقل اليها القنصل العام المحادثة التى دارت بين الخديو وبينه ، إلا أنها كتبت له « أن يفهم الخديو أن تغيير أى شئ فى التمهيدات التى اتفق عليها منذ مائة يسيرة مع المسترجوشن والمسروجوير ، أو تعديل أى جزء منها ، قد ينشئ أخطارا مخيفة جدا » .

تهديد خفى

ومع أنه لو اقتصر الأمر على دفع قطيعات الديون المسجلة لكان كافيا لتخريب القطر تخريبا تاما، إلا أنه كانت هناك ديون أخرى غير مسجلة لم تر الدول الأجنبية بدا من مضايقة الحكومة المصرية بخصوصها والإلحاح عليها بدفعها، بالرغم من أن دفعها يستند جانباً عظيماً من المليون الحقيق من الجنيهات الباقى لهذه الحكومة من إيرادات البلد العامة، بعد دفع كل أقساط الديون المسجلة السنوية .

تلك الديون كانت مطلوبة لمتعاقدين وخلافهم عن بضائع وزودوا للحكومة المصرية . فع أن أصحاب المحال الأجنبية المتجورة بمصر أصدروا أوامرهم الى وكلائهم بالامتناع عن تهديم أى شئ للحكومة إلا فى مقابل دفع ثمنه مقدماً لدى استلامه، فإن السير قيقين أنذر الحكومة المصرية فى أغسطس سنة ١٨٧٧ بأن الدائنين سيضطرون ، حتماً ، الى مقاضاتها أمام المحاكم المختلطة ، عملاً بما لهم من حق ، لاتزاع فيه ، وإنها ستجد نفسها ، بالتالى ، أمام عدد غفير من أحكام صادرة ضدها ، فلا يعود لها مناص من الاذعان والدفع فوراً ، دفعا تاماً ، وإلا استلقت ، حتماً ، انتباه الدول التى كان لها يد فى انشاء المحاكم المختلطة ، وأثارت تهديداتها لها .

وكان هذا الاذار كان معرضاً لأصحاب الديون التى نحن بصدددها ؛ فانهم هبوا كلهم مرة واحدة ، وصبوا على رأس الحكومة المصرية وابلا حقيقياً من اعلانات دعو ، وطلبات حضور ، واستصددروا فى الواقع ضدها أحكاماً مخففة وعديدة من المحاكم المختلطة . ولكن الحكومة امتنعت عن تنفيذها ، لانها لم تكن تستطيع تنفيذها إلا بمضاعفة الضيق على نفسها وعلى رعاياها .

فأذى ذلك فعلاً الى تماخل الدول التى أنشئت تلك المحاكم بالاتفاق معها . تماخل ألمانيا نهضت الحكومة الألمانية ، على الأخص ، وقالت على رموس الأشهاد أنها تعتبر

عمل الخديو بإقلامه على رفض دفع ما تحكم به المحاكم عملا لا يصح السكوت عليه ويجب منعه؛ وأقبل السفير الألماني في لندن وقال للورد دربي: «إن البرنس زمرك يرغب في أن تعهد الدول كلها لتعمل معا في الموضوع، إن لم يكن لشيء فلاجتنب إمكان إقدام إحداها على العمل بمفردها!». ذلك كان الطامة الكبرى!

فاذا أضفنا إلى كل هذه الشدائد أن فيضان النيل في سنة ١٨٧٧ كان شديدا؛ وأنه نجم عن ذلك مجاعة فتكت بفلاحى مصر، لا سيما فلاحى الوجه القبلى، فتكا ذريعا؛ وأن تحصيل الضرائب، مقدما، استمر — بالرغم من ذلك، ومن أن البلاد باتت لا تملك نفسا — آخذا مجراه القهرى المهلك؛ وتحققنا أنه كان من شأن ظروف الوقت المعقدة إغناء سوء التفاهم بين المنصر الغربى والخديو والأهالى إنماء مطردا، أدركا بسهولة أن حرج المركز للجميع كان لا بد صائرا إلى نتيجة فى منتهى الخطورة، وأنه كان لا بد من الانتهاء إلى أن إحدى القوتين تسحق الأخرى.

غير أن البلوغ إلى هذا الحد لم يكن ظاهرا بجلاء فى أفق السياسة؛ وكانت الحكومات الغربية ثابتة الاعتقاد بنجوع الدواء الذى جادت به قريحتا جوشن وجوير. ولكنها بعد ما تحققت أن مواسم المحصولات المصرية لا تتفق مع تاريخى استحقاق قطعى الديون السنويتين، وافقت على تغييرهما وإبدالها بتاريخين يكونان أكثر ملاءمة لمصالح الفلاحين الرؤساء.

فصدر، بناء على ذلك، مرسوم سام فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧ جعل موعدى استحقاق القطعتين المذكورتين أول مايو وأول نوفمبر من كل عام، بدلا منها فى ١٥ يناير و١٥ يوليى؛ وعين يوم ٣١ ديسمبر لدفع الفرق الناتج عن الإبدال.

مرسوم  
١٥ ديسمبر  
سنة ١٨٧٧

يبد أن تهادى الأيام، وتفاقم الشرور الناجمة، حتماً، عن استعمال الدواء الجوشنى الجوىرى، وازدياد الصعوبات تعقيدا حول المندوبين الأوربيين، وكل من كان له احتكاك بالازمة المصرية، سواء أكان رسمياً أم صرفياً— كل ذلك أدى في النهاية الى تغيير فكر الدول في نجوع الدواء المذكور، وإلى البحث عن تعديله، وإلا فابذله بدواء غيره .

ولما كان مندوباً صندوق الدين الانجليزى والفرنساوى أول من اقتنع بضرورة ادخال تعديلات على المشروع الجوشنى ؛ وارتاباً ، قبل الإقدام عليها ، لزوم إجراء تحقيق عام عن موارد إيرادات الحكومة وأوجه مصروفاتها، لئى يكون التعديل الذى يتفق عليه فيما بعد مبنياً على حقائق ، لا على أوهام ، فانهما ما فتئا يلحان على الدوائر الرسمية الأجنبية فى القطر حتى حملوها على الانضمام اليهما فى رأيهما ، ومطالبة (اسماعيل) بإصدار مرسوم يعين أعضاء "مندوبية التحقيق" المطلوب انشاؤها .

غير أنه كان يلزم ، أولاً ، الحصول على رضا الدائنين أنفسهم ، بصفتهم أصحاب شأن فى الموضوع ؛ لأن نتيجة التحقيق قد تؤدى الى مطالبتهم بتخفيض سعر الفوائد التى يتقاضونها .

فلما فوجئ فى الأمر عقلاؤهم قبلوا على شرط أن يصطبغ التحقيق بصيغة عدم التحيز ، ويتناول الدائرة المالية بجميع جريئاتها ، بحيث لا يترك شيئاً غير محص وراعه ، فى شكل دين مطلوب أو ما شابهه يكون فيما بعد قاعدة للمطالبة بتعديل جديد . فإذا اتضح حينئذ وجوب تنازلم عن جانب من مصالحهم ، فانهم يقبلون تضحية ذلك الجانب عن طيب خاطر .



ينحاطب السيرقيين، الخديو، بعد وثوقه منهم، واقترح عليه تعيين مندوبية تحقيق جديدة، بناء على طلب الدائنين، يطلق لها الحرية التامة لاجراء بحث تفتيشى تام يتناول المصروفات والارادات وينقل لها حق ايجاد وسائل جديدة للبلوغ الى مراقبة فى الأقاليم على كيفية جبي الضرائب ودفعها، أقوى من الحالية. وتؤه له، فى الوقت عينه، ولكن بطريق غير رسمية، انه فى حال عدم نجاح تلك المندوبية فى اكتشاف موارد ارادات غير المعروفة، فقد يطالب سموه بالتنازل عن كل الباقي له من أملاكه الشخصية للرقابة الدولية.

ولما كان هذا الاقتراح ثقيل الوقع على نفس أى انسان — فما بالك بثقل وقعه على نفس (اسماعيل) الأبية — فان الخديو رفضه بتاتا، وأبى الإصغاء اليه، وطالب القنصل بحمل الدائنين على تخفيض سعر الفوائد التى يتقاضونها اذا شاءوا أن تستمر البلاد قادرة على دفعها، بدون تداخلهم فى طرق إنفاق الحكومة النقود الباقية لها لأن ذلك ليس من شؤونهم.

ولكن مندوبى صندوق الدين هبوا لنجدة القنصل، وأرسلوا فى ٩ يناير سنة ١٨٧٨ كتابا الى وزير المالية أفاضوه كلاما عن خطورة الحال وأشاروا باجراء تحقيق.

فأجاب الخديو، بعد طول التردد، أنه يرفض كل تحقيق عام فى الحال المالية؛ ولكنه لا يعارض فى تعيين مندوبية تكون مهمتها الوحيدة التأكد من حقيقة مبلغ الارادات المصرية. وطلب من مندوبى صندوق الدين أن يكونوا هم أنفسهم أعضاء فى تلك المندوبية. فأبوا. وكتبوا كتابا آخر الى الحكومة المصرية قالوا فيه إنهم يعتبرون كل تحقيق جزئى أضر من لا تحقيق على الإطلاق، وأنهم لا يوافقون إلا على تحقيق تام.

مرسوم ٢٧ يناير  
سنة ١٨٧٨

فلم يبال الخديو برأيهم هذا ، وأصدر مرسوما طاليا في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ عين بمقتضاه مندوبية لتحقيق الإيرادات فقط .

وما انتشر ذلك المرسوم إلا وتبيح له الرأي العام الأوروبي بالقطر المصري ، تبيحا ذكر بمثيله ، منذ ستين ، حينما أطن التوقف عن الدفع .

فعمد بالاسكندرية اجتماع تهوؤ فيه المنتظفون من المعضدين لطلبات الدائنين الأجانب ، تهوؤا شديدا ، وبالفوا في لوم أى إجراء تحقيق ياد عمله ، لأنه في غير محله ، ولأن الحكومة المصرية تستطيع القيام بجميع تعهداتها . وأقدموا ، في غلبان مرارجل سخيتمهم ، على تحرير طلب الى معتمدى الدول بمصر ، شتموا فيه الحكومة المصرية شتما في منتهى الوقاحة والقباحة ، وأرسلوه لهم . فأبى السبريفين الاتفات اليه ، ورماء بامتهان<sup>(١)</sup> — ولكنه ، في الوقت حينه ، كتب الى وزارة الخارجية البريطانية يلتمس منها تصريحا لاستعمال تأييد رسمى على الخديو .

على أن ذلك جميعه لم ينجح في حمل (اسماعيل) على التحل عن فكر إجراء تحقيق جرنى ، ولكنه ، لعلمه أن الصعوبة الحائلة دون تنفيذ فكره إنما هي وجود الرجل الكفء لتلك المهمة ، أخذ يقلب طرفه في عموم إدارات ومصالح بلاده عساه يجد في إحداها الشخص المطلوب .

وكان الكرنيل جردن (غوردون) قد عاد من السودان إلى مصر ، في تلك الأثناء ، فوقع نظر الخديو عليه ، ووقع ، حالا ، في خلد أنه « هذا هو الرجل ! » فان أخلاقه الرفيعة ، ونفوذه سمعته الى صميم تقدير الأوساط البريطانية بأسرها ، وعطفه ، المعروف

(١) أنظر : " مصر الحديثة " لورد كرومر ، ص ٤٣ ج ١

لدى الجميع ، على شقاء الشعب المصرى وآلامه — كل ذلك يجعله الآلة المفيد استعمالها فائدة فائقة . فاقترح (اسماعيل) على السير فيشين تعيينه .

ولكن القنصل ألقت انتباهه الى أن الكرنيل جردن ، بالرغم من جميع صفاته وكفاءاته السامية ، عديم الخبرة في الأمور المالية ! فلم يزد (اسماعيل) إلا تشبثا بفكره ؛ فاستدعى الكرنيل جردن ، وطلب اليه القيام بالتحقيق المالى المطلوب .

قال جردن ، فى البدء ، الى قبول المهمة .

ثم خاطب (اسماعيل) فريدنند دى لسبس فى أمر انضمامه الى ذلك الاسكتلندى الزير للقيام معه بالتحقيق . فأجاب دى لسبس بالقبول — ولم يكن فى استطاعة الخديو أو أى أحد غيره فى العالم اختيار رجلين خيرا من هذين للقيام بأى عمل يستدعى القيام به خلقا شرفا ، وفكرا ساميا .

ولكن المؤثرات من وراء الستار ما زالت تعمل فى قلب جردن ، وما زال هو نفسه يزن بدون تحيز كفاءته المالية للعمل ، واستعداداه لاكتساب كفاءة مستقبله له ، حتى أدى به الأمر الى ابداء رغبته للخديو بالتكريم عليه باعفائه من تلك المأمورية ، والى مغادرته القطر المصرى ، مؤقتا .

فى الأثناء ، ورد الى السير فيشين التصريح الذى طلبه من الوزارة البريطانية . فقام ذلك القنصل من ساعته ، وطلب مقابلة الخديو وأبلغه « أن حكومة جلالة الملكة امتنعت لغاية ذلك الحين عن مضايقة سموه . ولكنها الآن ترى نفسها مضطرة الى تعضيد طلبات حقه ؛ لأن للصبر وسعة الصدر حدودا ، ولذا فإنها ترى من الضرورى جدا أن تنفحص المندوبية مصروفات الحكومة<sup>(١)</sup> ! » .

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كوكس ص ٢٢٧

فقال له الخديو : « اذا كان لابد من ذلك ، فلتكن المندوبية التي تعين مؤلفة من أربعة أوروبيين غير أعضاء صندوق الدين ، لأن هؤلاء ، بصفتهم ممثلي أصحاب الديون ، أميل الى مراعاة هؤلاء الدائنين ، في تحقيقاتهم ، منهم الى مراعاة حال الحكومة » .

فأبى السريفيين عليه ذلك ، ولمح بأنه اذا لم يجب طلبه فقد ينضم اليه زملاؤه ، وكلاء بقية الدول ، فيقدم الجميع لسموه الطلب عينه باسم الدول مجتمعة ! حتى اذا أصر على رفضه ، عذ مقاوما لمن جميعا ، لا لواحدة منهم على انفراد .  
فأصر الخديو على الرفض ، إلا اذا شكلت المندوبية حسب رغبته .

احتجاج  
محكمة الاستئناف  
المختلطة

واذا بالحاج ورد عليه من جهة لم يكن يتوقع وروده منها . فادهشته وقاحتها للغاية . وذلك أن المستشارين الأوروبيين بمحكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية ، تحت تأثير مؤثرات أجنبية ، وبالرغم من خروج الأمر عن دائرة اختصاصهم بالمرة ، أرسلوا اليه احتجاجا قويا على تأخير تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم ضد الحكومة المصرية لمصلحة الأجانب .

حكم محكمة  
مصر المختلطة  
على الأمير حسين  
بصفته وزير المالية

وكان هذه الواقعة لم تكف ، فان احدى المحاكم الابتدائية المختلطة أصدرت قرارا ضد الأمير حسين ، وزير المالية ، أمرته بمقتضاه بالحضور امامها بدفاتر حسابات الحكومة ، وهو بينه ما كان التراجع قائما عليه بين الخديو والقنصل البريطاني .

وبينا ( اسماعيل ) يجتهد في تهدئة العاصفة التي أثارها في نفسه هذه التعديلات الوافقة على حقوقه الملكية ، جاءه قتاضل ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، معضدين طلب القنصل الانجليزي . ثم انضم اليهم القنصل الفرنسي أيضا ، بعد تردد كبير ، سببه

علم الحكومة الفرنسية أن نتيجة التحقيق المراد إجراؤه مؤدية، حتما، الى تخفيض  
سعر الفوائد التي يتقاضاها الدائون الفرنسيون !

فاضطر (اسماعيل)، وقد اشتكت حوله المضايقة من كل جانب، الى قبول مطالب  
الدول ووقع في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوما ساميا، نشر في ٤ ابريل التالي، عين  
بمقتضاه مندوبية تحت رئاسة المسبودى لسبس لفحص الحالة المالية المصرية،  
فحفا دقيقا تاما، وفوض لها السلطة المطلقة لإجراء كل تحقيق تراه موصلا الى الغرض  
الذى أنشئت من أجله .

مرسوم ٣٠ مارس  
سنة ١٨٧٨  
القاضي بشين  
معدية للتحقيق

فتشكلت هذه المندوبية تحت رئاسة الفرنسي الكبير من مندوبى صندوق  
الدين الأربعة، ومن مصطفى رياض باشا، والسير ريفرس ولسن، بصفتها وكيل  
الرئيس، ومن المسبودى ليرون ديرويل — وكان فرنساويا ماهرا — بصفته كاتب السر.  
وكان الفرنسيون قد عارضوا في تعيين أى عضو مصرى بالمندوبية، زعما  
منهم أن لا مصرى يستطيع إظهار استقلال فى رأى فى شئ لا يستحسنه الخديو.  
ولكن الواقع أظهر أن مخاوفهم كانت فى غير محلها، لأن مصطفى رياض باشا أبدى  
من الشجاعة الأدبية ما اكتسب به ثقة زملائه واحترامهم، وأبدى من الخبرة  
فى الشؤون المصرية ما جعل عضويته بالمندوبية ثمينة للغاية .

غير أن المسبودى لسبس لم يمكث على رئاسة المندوبية سوى بضعة أيام،  
لرغبته من أشغال من نوع أشغالها، وميله الى المكث فى قصره بالاسماعيلية على  
ضفاف بحيرة التماسح، حيث كان كل شئ يذكره بأيام الاحتفالات البهيجة، فتخل  
عن تلك الرئاسة الى السير ريفرس ولسن — وكان من كبار موظفى المالية

الانجليزية، وصرحت له الحكومة البريطانية بإجازة لكي يؤدي الخدمة المطلوبة منه بمصر — وقال بعض مترجمي حياة الفرنسي الكيراته انما فعل ذلك لأن نفسه أبت، وهو صديق (اسماعيل) الحليم، أن يتحول في المديرية والأقاليم ليستجوب المديرين ومأموري المراكز، ونظار الأقسام، ومشايخ البلاد، ويعلمهم على شهادات تذهب بجيبة صديقه ومركزه، بين أن السير ريفرس ولسن — ولا ندرى بأى حامل — وزملاءه الغربيين أظهروا استعدادهم لعمل هذا العمل بحسب، واستيعاب تام كل التمام.

بيد أنهم ما شرعوا في أداء مهمتهم إلا وصادفتهم عقبة لم تكن في الحسبان. وهى أنهم، عملا بمنطوق المرسوم الخديوى المخول لهم حق استجواب كل موظفى الحكومة المصرية من أكبرهم الى أصغرهم، استدعوا شريف باشا، وزير الحفانية والخارجية اذ ذاك، للحضور أمامهم للإجابة على بعض أسئلة يريدون توجيهها اليه.

وكان شريف باشا، بعد الخديو، أول ذات في البلاد. فاستكبر الدعوة، وعز على نفسه الأبية أن يقع مجزود فكرها في خلد المندوبية؛ فأرسل يقول إنه مستعد للإجابة كتابة على كل ما يطلب منه.

ومع أنه لم يكن يخامر أحدا ريب في طهارة ذيله وقاوة يديه، وخلوه من كل مسئولية في أمر الخلل المصرى المالى، وكان يصح أن تراعى المندوبية كرامته، وتحترم عزة نفسه، تعنت رجالها في إلزامه بالحضور شخصيا، خشية أن يذهب فيه من الموظفين الى الاقتداء به، فتتعطل أعمال المندوبية لدى أول خطوة تخطوها.

وعضدهم في ذلك السير ثيفين، القنصل البريطانى، فلم يعد في استطاعة شريف باشا سوى الاذعان أو الاستقالة من كلتا وزارتيه، بالرغم من إرادة مولاه،

رفض شريف باشا  
الحضور أمام  
مندوبية التحقيق

الذى عدت رجال المندوبية في طلبهم ، ونضيد الحكومة الانجليزية لهم فيه ،  
شبه إهانة شخصية له .

بيد أنه ما لبث قليلا حتى استصغر هذه الإهانة بجانب إهانة أخرى نيلت بها  
كرامته ، وكان في وسع المندوبية منعها عن شخصه . وتفصيلها أن أحد محضري  
المحاكم المختلطة ، تنفيذا لحكم صادر منها ، وبناء على طلب أحد الدائنين الغربيين  
المحكوم له بدين طالب به ، ذهب الى سراى الجزيرة وأراد إلقاء حجز على المتقولات  
والرياش التي فيها ، فأبدى ناظر السراى معارضة بينة على أن تلك المتقولات والرياش  
بيعت الى بعض أمراء الأسرة الخديوية ؛ ولم تعد ملك الخديو . ولكن المحكمة  
المختلطة رفضت المعارضة ، وقضت باستمرار السير في التنفيذ . فعاد المحضر الى الحجز ؛  
ولولا أن حراس السراى قاوموه بالقوة لتمكن من أداء ما موريت به .

وليمة بلطش

ان التاريخ المقدس يروى أن بلطشسر آخر ملوك بابل ، بينما كان الفرس تحت قيادة  
كيخسرو ( كورش ) ملكهم يحاصرون عاصمته حصارا شديدا ، أغرق ذات ليلة —  
في وليمة فائحة أقامها بمناسبة عيد ميلاده ، واستهزاء بجهودات أعدائه — في السكر والعردة  
والهجون . وأنه ، تماديا في غيه ، أمر باحضار الآنية المقدسة التي نهبا أبوه نابوكودور  
السور ( بختنصر ) الكبير من هيكل أورشليم ، حين استولى عليها ، ودمر مملكتها  
وقاد اليهود وملكهم وأمرامهم أسرى الى بابل — وكانت آنية عظيم لمسها إلا للحبر  
الاعظم على شرط أن يكون متطهرا ؛ وأن يكون قائما بخدمة قدس الأقداس —  
وأمر كبير سقائه بملئها وإدارتها على المدعوين . فشرب جميعهم وقهقهوا طربا .

واذا بيد هائلة ظهرت بثقة على أحد حيطان قاعة الويمة ، وكتبت عليه بالفحم  
الأسود ، وبخط كبير هذه الكلمات الثلاث : « ماني ، تيسل ، فارس » .

وكانت عينا بلطشسر شاخصتين اذ ذاك الى الحائط، فنظرتا اليد والكتابة .  
فهب الملك مذعورا صائحا، ووقعت الكأس من يده، ودب الرعب الى قلوب  
جميع المتكئين . فاستدعى الملك، في الحال، جميع علماء مملكته، وخبيرها، وطلب  
اليهم قراءة تلك الكتابة الخفية وتفسير معناها . فلم يستطيعوا . فذكر بعضهم له أن  
في قصره يهوديا يقال له دانيال — وهو (النبي دانيال) — كان والده يصنعه من كبار  
العارفين، وأنه قد يدرى ما لم يقدر على معرفته علماء الكلدانيين .

فاستدعاه الملك، فحضر وقرأ الكلمات، ثم قال لبلطشسر: ان معناها أيها الملك هو  
«أنتك وزنت، فوجدت ناقصا، فأخذ ملكك منك وقسم بين الفرس والمآدين» .  
ويقول الكتاب المقدس : « وفي تلك الليلة تمكن الفرس من الدخول الى بابل  
بجيلة، وهى أنهم حوّلوا مجرى نهر القرات — وكان يجتاز العاصمة — وساروا الى قلبها من  
مجرها . فأخذوا حاميتها على غرة — وكانت، احتفالا بالعيد، قد ترنحت سكرًا — وأعملوا  
فيها سيوفهم . ثم هاجموا قصر بلطشسر، وقتلوه فيه مع جميع أعوانه ومدحونه وأهله<sup>(١)</sup> .  
أفلم يحق للستر ماك كون أن يختم روايته لتلك الإهانة الشخصية التي ألحقتها بها  
المختلطة (باسماحيل)، مؤسسها، بقوله : «ألا، من المؤكد أن الكتابة كانت قد باتت  
مخطوطة على الحائط، حينما أصبح في الامكان اقتراف مثل هذا العيب ضد "أفندينا"  
العظيم الذي كانت كلمته، قبل أقل من ثلاث سنوات قصيرة، القانون الأعلى من  
الاسكندرية الى الخرطوم ؟ » ألا أف لتقلبات الدهر وصروف الأيام<sup>(٢)</sup> !

(١) أنظر : في الفصل السادس والفصل السابع من الجزء الثالث من "تاريخ شعب اسرائيل" لريتان  
تصحيح أسطورة الكتاب المقدس هذه .

(٢) أنظر : "مصر في عهد اسماحيل" لماك كون ص ٢٣٠



## الفصل الثالث<sup>(١)</sup>

### بين يدي المندوبية

كنت من كربى أفرايم • وهم كربى فابن الفرار؟

وبينا الشعب المصرى يكاد لا يصدق نظره وسمعه ، ويدى اندهالا ليس بعده اندهال من أن يجاسر القريخ على الخديو الى ذلك الحد ولا يخسف الخديو بهم الأرض أو يقلبهم كلبهم فى البحر ، كانت مندوبية التحقيق توالى جلساتها ومباحثها فى طرق ادارة القطر العامة ، لا سيما فى نظامه المالى .

فانتفع لما أن ما كان يشاع عن التجاوزات التى ارتكبتها المفتش فى مدة إدارته انما هو دون الحقيقة ، وأن الشرور التى أئمنى فى أرض مصر غراسها المنتص تنفس البلاد لا تزال بائنة مسموما ، بالرغم من كل المجهودات التالية التى بذلت للقضاء عليها .

ظهرت نضائج  
للمفتش

من ذلك ، ان جملة قوانين ولوائح سنها الخديو فى مصلحة الأهالى بقيت مجرد حبر على ورق لعدم اهتمام أحد من الموظفين بتنفيذها ، لا بل بمعرفة وجودها ، وأن جملة ضرائب جديدة ربطت ، وجملة ضرائب قديمة وضعت بدون صدور تصريح رسمى بها ، وبدون أن يفكر الأهالى المحمية منهم فى الاحتجاج عليها ، لاعتقادهم هذا النوع من المظالم على أيدي حكامهم الأصاغر والأكابر منذ أجيال وقرون ، وأن ضرائب وضعها الخديو على أبواب الحرف والصنائع والمهن ، بقصد تخفيف الوطأة

(١) أمم مصادر هذا الفصل : "مصر الخديوية" للورد كرومر ، و "مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كون .

عن الفلاح وعن الأرض، قلبت الى ضرائب على الرؤوس، وأجبر على دفعها الفلاحون أنفسهم، فوق ما يدفعونه من خراج أطيانهم أو عشورها، بل أجبر على دفعها نفس من لا حرفة ولا صنعة ولا مهنة لهم . ولما سئل أحد كبار الموظفين المصريين عما اذا كان لا يستصعب جباية مثل هذه الضريبة الحرفية، ممن لا حرفة لهم، أجاب باندھاش : « وهل الذنب ذنبنا اذا امتنع أحد الأفراد عن الاحتراف بحرفة مع تمتعه بحرية الاحتراف بأية حرفة يشاء ؟ فاذا فضل البطالة، فما هذا بموجب لعدم مطالبته بالضريبة ؟ ولا ظلم أصحاب الحرف أنفسهم ! » ؛ وأن السخرة التي أعلن الخديو عزمه على إبطاها، منذ أن ارتقى العرش، لم يفكر في الامتناع عنها أحد من حكام البلاد وكبار سراتها ووجوهها، وأن المديرين والمأمورين ونظار الأقسام، بل مشايخ البلاد أنفسهم، لم ينفكوا يتكبدون بالفلاحين المساكين عن زراعة أطيانهم القليلة، الى الشغل قهرا وعلى مصاريفهم في أطيان أولئك الحكام والكبراء ؛ وأن المديرين والمكلفين بأمر الخدمة العسكرية، بدلا من العمل بنصوص اللوائح المسنونة لذلك، كانوا يحرون التجنيد بكيفيات وحشية، لا سيما في الصعيد، والجهات الأخرى القصية، البعيدة عن عين ولي الأمر، وأنهم كثيرا ما كانوا يأخذون من المطلوبين للخدمة العسكرية نقود البدلية، على عليها ما أمكنهم الحصول عليه، ثم يخذلونهم، بالرغم من ذلك، بدون أن يردوا اليهم البدلية المدفوعة، على الأقل ؛ وأن المنوط بهم أمر توزيع مياه الري كثيرا ما كانوا يضحون مصالح الصعاليك من الفلاحين تضحية تامة : إما ارضاء لأغراض الأقوياء، وإما مراعاة لمصالحهم .

ووجدت المتنوية أن الاسراف في نقود الخزينة بلغ أرقاما تخيف التصور . فن ذلك أن رئيس ديوان المدفعية كان، اذا سمع بمدفع جديد مخترع، يبعث ويأمر

بارسال دستين أو ثلاثا منه ، على سبيل التجربة ، بدلا من طلب مدفع واحد ؛  
 وجهته في ذلك أنه لا يصح أن تكون مصر متاخرة عن باقي الأمم في الأمور العسكرية ؛  
 وأن مبالغ سنوية جسيمة كانت تدفع من المالية المصرية الى حملة جرائد أوروبية  
 لكي تحرق البخور في أعمدها ، جزافا ، للحكومة المصرية ، وتزين للناس الاشتراك  
 في اقتراضاتها ؛ وأنه دفع ١٥٠ ألف جنيه انجليزى عن احدى الأميرات الى خياطة  
 فرنساوية ؛ وأن مبالغ تفوق الحصر دفعت الى دوائر الأستانة في أوجه غير مشروعة ؛  
 وأنه صرف على الأعمال المفيدة ذاتها أضعاف أضعاف ما كان يجب أن يكون ثمنها  
 الحقيقى ؛ وأن مبالغ كبيرة جدّا وضعت على عاتق الخزينة ، بدون أن تكون ثمنًا لشيء ما  
 أخذته الحكومة في مقابلها ؛ وأن أموالا طائلة — أرقامها تحير — دفعت في عمليات  
 تدوير بيوع الغلال ، وهى العمليات التى كان يلجأ المفضش اليها سنويا . وكيفيتها أنه  
 كان يبيع الى بعض التجار ، قدا ، غلالا يعلم بتسليمها اليهم فى موسم جمعها ؛ فلما  
 يأتى هذا الموسم ، يسلمهم جانباً منها ( وهو ما كان يحصله من الفلاحين ، بصفة  
 ضرائب غلالية ، بدلا منها نقدية ) ويشتري منهم الباقي ، ولكن بثمان يزد ٢٥ ٪  
 على ثمن مشتراهم تلك الغلال منه ؛ غير أنه بدلا من دفع ثمنها هذا ، الزائد عليه الربح ،  
 قدا ، كان يدفعه لهم افادات ذات فوائد من ١٨ الى ٢٠ ٪ سنويا ، فكانت مجموعة  
 الفوائد والأرباح التى تنتهى الحكومة المصرية الى دفعها ، بهذه الكيفية ، مجموعة  
 تخيف فى الحقيقة .

ووجدت المندوبية أن يد المالية المصرية مدت الى أموال الأوقاف وبيت  
 المال ذاتها ، وسحبت منهما النقود ، كما يسحب المصرف المياه من الأطيان ، غير  
 مبالية بأنها أموال جهات الخير والأرامل واليتامى .

وانتهى بها الطواف على جميع يتابع المطلوبات المالية التي للأفراد على الحكومة المصرية الى الاقرار بأن مبلغ الدين السائر الجديد المتكوّن منها ومن عجز الميزانية سنة ١٨٧٨ وسنة ١٨٧٩ التالية يبلغ ١٠ ملايين من الجنيهات تقريباً<sup>(١)</sup>.

وعلى وجود هذا الدين الهائل، كان من الواجب التدبر في دفع استحقاق أول مايو سنة ١٨٧٨ وقدره مليونان من الجنيهات، قيمة فوائد الدين الموحد، بين أنه لم يكن موجود بين يدي مندوبي صندوق الدين لغاية ٣١ مارس سوى نصف مليون فقط. فارتأوا عدم الدفع، والتعرض للافلاس، خيراً من اجبار الفلاحين، مرة ثالثة. على دفع الضرائب مقدماً.

الضغط على  
الفلاحين

ولكن الحكومة الفرنسية لم تساطرهم رأيهم، وانضمت اليها الحكومة البريطانية لرغبتها في التعضد بفرنسا في مؤتمر برلين المزمع انعقاده قريباً؛ فاضطر المندوبون الى الاذعان، وكلفت الحكومة بإرسال اثنين من الباشوات المعروفين بشسّتهم، ونقل أيديهم الى الأرياف والأقاليم لتحصيل المال المطلوب. فسار في رقتهم جرم غفير من مسلمي النقود، لشترى محصولات الفلاحين مقدماً، في مقابل إقراضهم النقود المطلوبة منهم للرى. فنتج عن ذلك أن الفلاحين البائسين اضطروا الى بيع إردب الغلة بسعر خمسين قرشا صاغاً، مع أنه بالنسبة لقلّة الفيضان، وقلّة المحصول، كان يجب أن يكون الثمن، على الأقل، مائة وعشرين قرشا صاغاً— وهو ما بيع به، بعد مضى شهر فقط، ولكن في مصلحة مقرضى النقود، ولنكاية المزارع "الغبان" — فتمكن مندوبو صندوق الدين، بذلك، من دفع الاستحقاق المطلوب؛ على أن وصول النقود الى أيديهم، في آخر لحظة فقط، وكون جانب عظيم من العملة المدفوعة

(١) أنظر: "مصر الحديثة" لورد كرومر، من ص ٥٠ الى ٥٤ ج ١

لم انما وصلهم قطعا مربوطة معا على شكل قلائد وحلى من الأنواع التى تربى فلاحاتنا المصرات بها أجيادهن ، دلا دلالة مؤلة على مقدار الضغط والشدة اللذين استعملوا فى تحصيل الضرائب وجبايتها<sup>(١)</sup>.

فحذا ذلك بمندوبية التحقيق الى الاسراع فى فحص الحال المالية العامة ، وإبداء الأدوية التى يرونها مفيدة لعلاجها ؛ ولكن العمل كان شاقا ، وكان لابد للوصول الى إتمامه من استغراق زمن مديد .

فراى المندوبون فى الأول أن يدلوا ، إجماليا ، بحض دلالة ، الى الاصلاحات العامة الواجب إدخالها ريثما يتم عملهم ، فيفصلون تلك الاصلاحات تفصيلا ؛ فأشاروا بوجوب عدم ربط ضرائب إلا بموجب قانون يعلن إعلانا رسميا ؛ ووجوب جبي الضرائب المربوطة تحت مراقبة وزير المالية الفعلية ، لا الاسمية فقط ؛ ووجوب إصلاح ادارة الحسابات واستعمال طريقة الميزانيات السنوية ؛ ووجوب ترتيب احتياطى ، للصرف منه على ما تقضى به الطوارئ ، كلما زاد النيل أو نقص عن المعتاد ؛ ووجوب الامتناع عن جباية الضرائب مقدما ؛ ووجوب إنشاء نظام قضائى يحمى الشعب من كل تعديات أصحاب السلطة ؛ ووجوب إبطال عدة مكوس وضرائب ثانوية نكاثية ؛ وضرورة روك البلاد روكا جديدا ؛ ووجوب إصلاح طرق جباية مكوس الملح والتبغ ؛ ووجوب وضع نظمات حسنة لتوزيع المياه والمناوبات ، وإجراء الأشغال العمومية ؛ وضرورة إبطال السخرة إلا فيما يختص بالأعمال المنفذة للصحة العامة التى لا يختلف عليها اثنان ؛ ووجوب تعيين مدد للخدمة العسكرية وتحديدھا مع اتخاذ طرق ملائمة للتجنيد .

(١) انظر : "مصر الحديثة" لورد كرومر ، ج ١ ص ٣٨

على أنه لم يكن في دائرة المستطاع تنفيذ هذه الارشادات إلا مع الزمن ، بالاستعانة على إنراجها الى حيز العمل بموظفين من ذوى الكفاءة والذكاء ، وبإدخال تغيير تام على عقلية الشعب حتى يقطع عن اعتقادين لا يمكن لأية ادارة أن لا تخل بدونهما ، ألا وهما : أن ذوى الشأن لا يناقشون فيما يفعلون لأنهم أصحاب السلطة ، وكل سلطة من الله ؛ وأن موظفى الحكومة مستخدمها ليسوا مكلفين بأداء الواجب الذى تقضى عليهم وظائفهم به إلا اذا استميت رغبتهم الى أدائه بواسطة نفوذ أو هدايا .

ثم أنه لم يكن في دائرة المستطاع تنفيذ تلك الارشادات ، مع الابقاء على نظام الحكومة الفردية المطلقة ؛ لأنه اتضح من التحقيقات أن عين الخديو ، مهما كانت حادة النظر ، لا تستطيع رؤية كل شئ ؛ وأن ارادته ، مهما كانت نيرة ومتأسكة وحاضرة ، لا تستطيع القيام فى كل مكان مقام الارادات المحلية ، وحمل الكل على اتباع جادة الانقمامة والتزاهة ؛ ولأن الاختبار التاريخى دل على أن أعظم عظماء الرجال ، كقيصر و نابليون ، لم يتمكنوا ، بالرغم من سعة مواهبهم السامية ، ومن انجابه على العمل أكثر من ثمان عشرة ساعة فى اليوم ، من الحلول من الآلة الادارية محل الروح من الجسد فى جميع أجزائها على السواء ؛ فكيف يمكن ذلك للخديو ، وهو علاوة على كونه "الدولة كلها" والارادة الوحيدة فيها ، أكبر ملاكها العقاريين ، وأكبر تجارها ، وصاحب معامل السكر الوحيدة فيها . فيجب ، والحالة هذه ، تقرير مبدأ "المسئولية الوزارية" .

وأيضاً ، لم يكن فى دائرة المستطاع تنفيذ تلك الارشادات ، مادامت عموم إرادات القطر تحت تصرف صاحب السلطة الفردية المطلقة ، وما دام فى استطاعته تحويل الأموال التى تخصص فى الميزانيات العامة ، لأغراض ما ، الى غير هذه الأغراض ؛

مادام يمكنه أن يستعمل تقود العموم في تحسين أملاكه الخاصة، واقتناء غيرها؛ وما دام في إمكانه رهن المستقبل : إما لإشباع هوى وقى، وإما لمداواة غلطات الماضي، أو تهدئة عواصف الحاضر . فيجب ، والحالة هذه، تقرير مبدأ فصل أملاك الحاكم الخاصة عن أملاك الحكومة ؛ وتعيين مرتب سنوى له ، مع مراعاة جملة صفها ، لئى يمكن صاحبه من الاحتفاظ بمظاهر الأبهة والعظمة التى اعتادها الملوك الشريقون، والتى يجب أن يروهم رعاياهم متظللين بها .

واعبرت المندوبية أن النتيجة الطبيعية لمبدأ فصل أملاك الحاكم عن أملاك الحكومة، فى حال (اسماعيل) ، إنما هى تجريدته من الأملاك التى آلت اليه فى مدة سنى حكمه، لزعمها أنه إنما اقتناها بأموال العموم، ولا اعتبارها تلك الأملاك مادة جيدة للتمكن، باستغلالها أو بيعها، من سداد مطالب الدائنين الملحين .

وكان للخديو وعائلته الخصوصية ما يقرب من مليون فدان من الأطيان الخصبة بمصر؛ منها ٤٨٥ ألف فدان كان سبق رهنها لدائنى الدائرة . فرض (اسماعيل) ، من تلقاء نفسه ، التنازل للحكومة عن ٢٨٩ ألف فدان من الـ ٤٣١ ألف الباقية له ولعائلته، علاوة على تنازله الكلى عن أطيان دائريته السنية والخاصة المرهونة للدائنين .

فقدرت المندوبية إيراد الأطيان المتنازل من سموه عنها، فوجدته ١٦٧ ألف جنيه سنويا؛ وقدرت إيراد المائة والاثنين وأربعين ألف فدان التى أبقاها لنفسه وعائلته، فوجدته ٢٢٤ ألف جنيه سنويا؛ فاستتجت من ذلك أن الخديو إنما تنازل عن أقل أطيانه جودة ، وأبدت عدم رضاها عن الفرض ؛ وألحت بوجوب تنازل سموه عن كل ممتلكاته وممتلكات عائلته الخاصة فى الريف وفى المدن ، البالغ إيرادها السنوى ٤٢٣ ألف جنيه .

فزع الالحاح على نفس (اسماعيل)، وثقلت عليه المطالبة؛ فأبى الاجابة .

ولكن نوبار باشا ، وكان قد عاد من إنجلترا ، حوالى ذلك الوقت ، ودرس الموضوع درسا تاما ، وسبر غور قلوب الرجال الذين أخذوا على عاتقهم أمر تكييف البلاد وحكومتها تكييفا جديدا ، وعرف نياتهم ، أشار على الخديو أن يصير الضرورة فضيلة ، ويذعن لطلبات المندوبية . فاقترح (اسماعيل) أحد أمرين : إما تحكيم الباب العالى فى المسألة ، وإما أن يكون تنازله وتنازل عائلته عن ممتلكاتهم فى نظير مرتب سنوى ضخم للغاية .

فأبى السير ريفرس ولسن ، رئيس المندوبية ، موافقته على كليهما ؛ وأصرّ على وجوب إعادة عموم الأملاك الخديوية الى الحكومة .

فراى (اسماعيل) أن غرض رئيس المندوبية الانتقام الشخصى منه — كأنه عدوه اللدود — أكثر منه مصلحة الدائنين أو مصلحة البلد ؛ وأنه إنما يرمى الى تحقيره وافقاره ؛ ولئن وجد فى كبر صدره متسعا لقبول سلب سلطته الشخصية منه ، فانه بصفته أبا عائلة عديدة ، لم يكن يمكنه التخلّى عن كل ثروته الشخصية ، بسهولة ، وبدون أن يقوم نزاع عنيف فى قلبه بين حبه لبلده وحبه لذويه .

غير أن ذويه ما علموا بما اقترح عليه عمله إلا وهبوا يقدمون له خير دليل على تفانيهم فى حب ذاته المقدسة ، وعلى استعدادهم لتضحية أعز مصالحهم فى سبيل تهوين مصاعبه عليه : فان الأميرة السنية والدته ، والأمير محمد توفيق أكبر أولاده وولى عهده ، والأميرة بنته ، أرملة طوسون باشا ، تطوّعوا وتقدّموا الى رئيس أسرهم عارضين التنازل ، حالا ، عن كل ممتلكاتهم .



تنازل (اسماعيل)  
وأولاده عن  
أملاكهم

قوى مثلهم الكريم روح (اسماعيل) ؛ فاتبع نصيحة نوبار باشا ، وأرسل الى السير ريفرس ولسن ينبئه أنه قابل كل مقترحات المندوبية ؛ ثم أيد ذلك في خطاب وجهه اليه في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ قال فيه : « أما فيما يخص النتائج التي وصلت اليها المندوبية ، فلا غرو اذا قبلتها كلها : لأنى انما أردت ، أنا نفسى ، العمل الذى باشرته خير بلادى ، فلم يعد على الآن سوى تطبيق تلك النتائج ، وهو ما أنا عازم على عمله ، عزما أكيدا . ثنى بذلك ثقة تامة ، فبلدى لم يعد من افريقيا ، وأصبح من أوروبا ، فن الطيبى ، اذا ، أن ترك مركب الشطط القديم لنقر نظاما جديدا ملائما لحالنا ؛ وأظن أنكم سترون ، فى مستقبل قريب ، تغييرات جمة هامة ، نتم بسهولة أكبر مما ينتظر . فى المسألة ، فى ذاتها ، سوى مسألة احترام للقانون والمشروعية ، والواجب فيها عدم الاكتفاء بالكلام . أما أنا فقد وطنت ارادى على أن لا أبحث إلا على حقيقة الأشياء . ولكى أبدأ بذلك خير بدء وأدل على مقدار عزمى ، فانى قد كلفت نوبار باشا بتشكيل وزارة بدلا من أن أعيين أنا بنفسى أعضاءها كما كنت أفعل فى السابق . ربما يخال للبعض ان هذا ليس بالأمر الهام ، ولكنى أرى ان الاستقلال الوزارى ، وما هو بالشئ القليل ، ينجم حتما عن هذه الخطوة الجديده ؛ فانها مبدأ تغيير طريقة ؛ وهى فى عرفت خير تأكيد فى وسعى تقديمه لصديق نياى وعزمى على تطبيق مقترحاتكم » .

كتاب الخديو الى  
نوبار باشا المؤرخ  
٢٨ أغسطس  
سنة ١٨٧٨

واشباتا لخطابه هذا ، أرسل فى ٢٨ أغسطس كتابا الى نوبار باشا ، كلفه فيه بتشكيل وزارة ، جاء ضمن عباراته ما يأتى : « تأييدا لمبدأ المسئولية الوزارية ، انى أريد ، منذ الآن ، أن أقوم بشؤون الحكم مع مجلس وزارتى ، وبالتفاق معهم ؛

فكل أعضاء الوزارة يجب أن يكونوا متضامنين معا ، وأن يتوا في الأمور بأغلبية الأصوات بينهم » .

وقر الرأي على أن يكون تعيين جميع الموظفين بموجب أوامر خديوية ، بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء .

فشكل نوبار باشا أول وزارة مصرية مسئولة كالآتي :

نوبار باشا ، رئاسة الوزراء ووزير الخارجية والحقانية .

شريف باشا ، وزارة الحربية .

رياض باشا ، وزارة الداخلية .

السير ريفرس ويلسن ، وزارة المالية .

المسيودي بلينير ، وزارة الأشغال العمومية .

فاقرن ببدة عهد تشكيلها الى رئيسها بدعة العهد بوزارتين الى رجلين أجنبيين

مسيحيين ، وبدعة عهد الرئاسة الى رجل لم يكن مسيحيا فحسب ولكنه لم يكن

بالمصرى الصميم . أما البدعة الأولى فترت على أنظار المصريين ومسامعهم بدون أن

توقف انتباههم وبدون أن يفقهوا لها معنى . وأما البدعة الثانية والبدعة الثالثة ،

فقد أوقفنا انتباههم بصورة مؤلمة ، بل لم ترق في أعين العقلاء منهم — أية كانت

نزعاتهم — كما دلت على ذلك الحوادث التالية .

## الفصل الرابع<sup>(١)</sup>

### الوزارة المسئولة

ويل رجونا أن يدب عذاره \* فما دب حتى صار بالحجر شائبا

فلما تشكلت الوزارة بالكيفية المذكورة ، لم يعد هناك فائدة لوجود المراقبين الماليين ؛ لأن الوزيرين الغربيين حلا محلهما . ففتح لكل منهما راتب سنة برمتها ، بصفة تعويض — مع ان مدة خدمتهما لم تتجاوز العشرين شهرا — وصرفا .

على أن الوزارة الجديدة لم تستلم مهام الأعمال إلا حوالى آخر نوفمبر سنة ١٨٧٨ ؛ لأن الوزيرين الأجانب كانا قد سافرا الى أوروبا ، بعد شهر أغسطس ، لعقد قرض جديد فيها ، الغرض منه سداد الدين السائر .

والذى فتح بابا لوقوع فكر هذا القرض الجديد فى خلد الماليين الغربيين الذين حلوا على زمام مالية البلاد محل المفتش ، هو قبول الخديو وعائلته التنازل عن أملاكهم ، عملا بقرائن أولئك الماليين ، وعدم اعتداء هؤلاء الى طريقة أخرى لرفع حمل ذلك الدين السائر الثقيل عن عاتق الحكومة .

فأرسل الوزيران الى أوروبا ليتفاوضا مع محل روثشيلد الانجليزى على إصدار القرض المرغوب فيه ، ولما علم أنها نجحا فى مأموريتهما صدر فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٨ مرسوم خديوى أذاع نبا تنازل العائلة الاسماعيلية عن أملاكها للحكومة

قرص روثشيلد  
فى ٢٩ أكتوبر  
سنة ١٨٧٨

(١) أمم مصادر هذا الفصل : " مصر الحديثة " للورد كرومر ، و " تاريخ مصر فى عهد اسماعيل " لماك كون .

المصرية، وأذن بإجراء قرض قدره ثمانية ملايين ونصف من الجنيهات تكون تلك الأملاك ضماناً لسداده، وقرر إنشاء مندوبية خاصة لإدارتها، مؤلفة من مصري يعينه الخديو وأнгليزي وفرنساوي تعينهما حكومتاهما .

وبعد يومين من صدور ذلك المرسوم، أي في ٣١ أكتوبر، وقع السير ويلسن الاتفاق على القرض؛ ولكن العواصف التي ما فتئت منذ سنتين تتضارب في سماء المالية المصرية وحولها كانت قد عكرت سمعتها إلى حد أنه بالرغم من الآمال التي أحيها في صدور المالين الغربيين الانقلاب المصري الأخير، وصيرورة الأمور إلى وزارة مسئولة؛ وبالرغم من أن مصدر القرض بيت روثشيلد القوي المؤسسة سمعته المالية على محضرة ثقة نفس الحكومة البريطانية به، فإنه لم يكن تصديره إلا بسعر ٧٣ وبفوائد قدرها ٧٪ . فنجم عن ذلك أن مبلغ الثمانية ملايين ونصف الاسمى نقص حتى صار ستة ملايين ومائتين وستة وسبعين ألف جنيه فقط . على أن هذا المبلغ عينه لم يدفع برمته إلى الحكومة المصرية، لأنه لما جمع، وأصبح تسليمه إليها ممكناً، أبى مصدر القرض التخلي عنه حتى تسوى، أولاً، الديون المسجلة على الأطنان المرهونة، السابق صدور أحكام بها . فدفع منه في الاثناء مبلغ مليون و ٢٢٥ ألف جنيه قيمة قطعية شهر نوفمبر و ٥٠٠ ألف جنيه على حساب الجزية السنوية للباب العالي، و ٢١٢ ألف جنيه قيمة العملة للصدين، ولم يسلم، في النهاية، إلى الخزينة المصرية سوى مبلغ ٤ ملايين و ٣٦٠ ألف جنيه، دفع منه أيضاً المطلوب لسداد الديون ذات الأسبقية .

فلو أمكن لروح اسماعيل صديق المفتش مخاطبة خلفائه الطاعين على "عملياته المالية" والتجاوزات القطعية التي فيها، أما كان يحق لها أن تهقه في وجوههم

مصرية ، وتقول لهم باستهزاء : « هل عملتكم هذه خير منها ؟ » فما قد أثقلت أجود أطيان مصر بدين قدره ٨ ½ ملايين من الجنيهات مع أنه لم يدخل الخزينة منه أكثر من ثلثه ؟ فهل هذا مقدار حذفكم ومبلغ تفننكم ؟ » .

على أن صعوبة التخلص من الدين السائر لم تكن الوحيدة القائمة في وجه الوزارة الجديدة ؛ فان الصعوبات كانت شتى ؛ ولم يكن يمكن مطلقا التغلب عليها ، بالرغم من تعضيد حكومتى إنجلترا وفرنسا للوزارة النوبارية ، إلا اذا عضدها الخديو أيضا تعضيدا قليلا .

فع أن البلاد كانت في أقصى الحاجة الى استجماع كل قواها للتخلص من الدين المنيع بكلكله على قلبها ، فان نقص الفيضان في ذلك العام كان قد قضى على معظم تلك القوى ؛ وعدم سير نظام الرى حسب أصول عملياته جعل نتائج هذا النقص في منتهى الوخامة ؛ أضف الى ذلك أن المجاعة الناجمة عن قلة مياه النيل كانت ضاربة أطناها في البلاد ، وأن قوى الفلاح كانت قد أرهقت كلها بالطرق التي استعملت معه في الربيع السابق ، لتحصيل المطلوب لسداد فوائد الدين ؛ ومع ذلك فان استحقاقات القطعيات أخذت تثقل في كفة ميزان الأيام منذ أوائل قيام تلك الوزارة ، بل قبل استلامها زمام الأمور استلاما رسميا . ففي ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٨ استحق قسط الفوائد وقدره ٤٣٠٠٠ جنيه على الدين الممتاز ، وفي أول نوفمبر التالى استحق قسط الفوائد وقدره مليون جنيه على الدين الموحد ولم يكن بين يدى مندوبى صندوق الدين لدفع هذه المبالغ سوى ٤٤٢ ألف جنيه في آخر شهر أغسطس .

واتضح من المقارنة التي عملت في آخر هذا الشهر أن إيرادات الأشهر الثمانية الأولى

من سنة ١٨٧٨ نقصت مليون و ١٤٣ ألفا عن مثيلاتها في سنة ١٨٧٧ !

وما تمكنت الحكومة من سداد قسط الفوائد المستحقة على الدين الموحد ، بتفصيلها لسدادها جانب من القرض الروتيلدى ، كما قلنا سابقا ، إلا وحل محله في الميزان هم دفع المطلوبات المستحقة في الربيع التالى وكان هما ثقيلًا جدًا : لأنه بالرغم من أن أكثر المبالغ الايرادية الأميرية تمجي في شهرى نوفمبر وديسمبر من كل عام ، وأن القسط المستحق في أول مايو سنة ١٨٧٩ كان مليونى جنيه ، وقسط ١٥ ابريل ٤٤٣ ألف جنيه ، فانه لم يكن بين يدى مندوبى صندوق الدين في آخر هذه السنة سوى ٣.٢٠٠٠ جنيه لدفع قسط مايو و ١١٧ ألف جنيه لدفع استحقاق ابريل ! فال حاضر ، اذا ، كان غمًا ، والمستقبل ، هما .

نزع من الوزارة  
والخديو

ومع ذلك ، فبدلا من أن الوزارة تبذل جهدا لتخفف على نفس الخديو وطأة سحب السلطة والثروة منه ؛ بدلا من أنها تعمل ما فى وسعها لى تحوز رضاه ، وتعال تعضيدته ، فانها سلكت سلوكا جعل الدوائر المصرية وغيرها فى القاهرة والاسكندرية تصنفها بتهكم قائلة : « الظاهر أن هذه الوزارة المسئولة غير مسئولة للخديو ، ومسئولة أمام نفسها فقط ! » .

فنوبار باشا ، رئيسها ، اعتادا على كفاءته المعروفة ، وارتكانا على أن مبدأ مسئولية الوزارة يقضى بإبعاد الخديو كلية عن مداولات مجلس الوزراء ؛ وبمحجة أن حضور ( اسماعيل ) هذه المداولات يكتم حرية الآراء ويعرقل سير المباحث ، من جهة ؛ وأنه ، من جهة أخرى ، يبقى فى نفوس الأمة الاعتقاد بأن الخديو لا يزال الكل فى الكل — وهو اعتقاد ضار ، فى عرفه — أظهر ، منذ يوم تعيينه ، عزمه على اعتبار ( اسماعيل ) صفرا على الشمال ، وعلى إقامة قواعد الحكم بدونه ، بل وعلى عكس رغائبه وآرائه ،

(١) أنظر : "مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٣٦

لاعتقاده أن هذه الرذائب والآراء لا تستوى مع مصالح البلاد . وتمادى في هذا العزم وفي طعنه أمام زميله الغربيين على سوء الإدارة الماضية الى حد أن أخصاءه وأقرب الناس الى معرفة سره أخذوا يعتقدون أنه يعمل في الحقيقة على قلب مولاة ليحل محله .

ولما كانت كفاءة نوبار باشا ساطعة ، لا يستطيع أن يختلف عليها اثنان ، وكان الرجل قد اكتسب صداقة زميله المذكورين واحترامهما ، وأوجب اعتقادهما في تفوق معارفه المحلية على معارفهما ، فإن السير ريفرس ويلسن والمسيودى بليبير لم يريا بدا من الانضمام اليه ، وتوحيد عزيمتهما مع عزيمه .

وإذ رأيا أن نوبار باشا هذا — الذى بالرغم مما كان معروفًا عن حدة طباعه وشدة لهجة لسانه ، كان في العهد السابق يحكم نفسه الى درجة عدم الخروج مطلقا ، مع الخديو مولاة ، عن حدّ الاحترام الذى كان (اسماعيل) يوجبه لنفسه من جهة كبار رجال دولته ، وجوبا لا يقل في دقته وإطلاقه عما كان قيصر عموم الروس ، في ذلك العهد ، يطالب به كبار رجال مملكته — يطلق لأخلاقه كل العنان مذهب اعتقد أنه أصبح مستقلا تمام الاستقلال في منصبه الرئيسى ، وتحت حماية الدول ، ويؤكد شخصيته وذاتيته ، بدون أن يبالي بمخرج إحساس مولاة ، ولا بأن يتقل على قلبه ثقلا فوق طاقة الاحتمال ، اذ رأيا ذلك ، أخذ السير ريفرس ويلسن يعامل (اسماعيل) كما كان نائب الملكة في الهند يعامل أحد مهرجات الدرجة الثالثة ، وشرع المسيودى بليبير بصوغ ، هو أيضا ، معاملته للخديو في قالب معاملة زميله له<sup>(١)</sup> .

(١) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٦٢ و ٢٦٣

ولم يكن (اسماعيل) بالرجل الذي يحتمل ذلك أو يصبر عليه، لا سيما من نوبار،  
خادمه الخاضع الخانع بالأمس، ومن ريفرس ويلسن، الذي ظهر، مذ عرفه، بمظهر  
العدو الراغب في الأخذ بنار باث .

محاكمة الخديوي  
لوزراء

فأقبل على معاكسة الوزارة معاكسة خفية، والعمل على إسقاطها، وعرفت  
رغبته في ذلك في الدوائر الرسمية المصرية؛ فلم يسمعها إلا العمل بما يوجبه عليها يمين  
الولاء لشخصه .

وأول معاكسة أقدم عليها، مزاحمة مندوبي صندوق الدين والسير ريفرس ويلسن  
على أموال البلاد؛ فأرسل عمالا من قبله إلى الأقاليم ليجمعوا، بواسطة المديرين  
ومأمورهم ونظار الأقسام، كل ما يمكن جمعه من النقود وتحويله إلى إحدى سراياته .

فلما علم ذلك اللندويين والوزير الانجليزي، كلفوا مفتشهم في الأرياف بالتشدد  
في المراقبة، وحجز كل مبلغ يحدونه مع أولئك العمال . واتفق حوالى آخر شهر سبتمبر  
أن أولئك المفتشين ضبطوا مبلغ سبعة آلاف جنيه جمع من الريف المحيط ببني سويف  
وأرسل مع بعض خدمة الدائرة إلى سراى دولة الوالدة بالقصر العالى؛ ولكن عمال  
الخديو كانوا قد اتخذوا كل احتياط، فرفضوا دعوى استرداد أمام محكمة مصر المختلطة  
فكسبوها، وألزموا أولئك المفتشين بإعادة المبلغ إلى الجهة المرسل إليها<sup>(١)</sup> .

فحذا ذلك بالمندوبين والسير ريفرس ويلسن إلى التشدد في التدابير: فوقفوا إلى  
حجز مبلغين كبيرين: (أحدهما) مقداره ١٨ ألف جنيه حصل من مديرية البحيرة؛  
و(الثاني) قدره ٥٠ ألف جنيه حصل من مديرية البحيرة، بواسطة مديري هذين

(١) أنظر: "مصر في عهد اسماعيل" لما لك كون ص ٢٣٨



الاقليمين وأرسلا الى عابدين ؛ ولما وبخوا عمال الخديو على عملهم أجابهم أولئك العمال بكل جسارة ، وبدون مبالاة : « نحن لا نعرف في القصر سيدا غير أفندينا ! ولن نطيع غيره <sup>(١)</sup> ! » .

ثم لم يمض أسبوعان إلا وعلم للغربيين أن عمالا آخرين جبوا مبلغا جسيما من مديرية الشرقية ، وانهم آتون به الى مصر . فأرسلوا مفتشين قبضوا عليهم في محطة خارج القاهرة ، ولكن أحد ضباط الحرس الخديوى تدخل في الأمر وأقنهم ، ثم خفهم علنا الى سراى عابدين <sup>(٢)</sup> .

وكانت مندوبية التحقيق قد أشارت بزيادة الضرائب على الأطنان العشورية — وهو أمر كان الخديو نفسه راغبا فيه قبل تنازله عن سلطته الشخصية — فلما أرادت الوزارة تنفيذ ذلك ، أبى (اسماعيل) إلا أن يؤخذ ، أولا ، رأى مجلس شورى النواب ، عملا بالمبادئ الدستورية عينها .

ومن البديهي أن هذه المعاكسات لم تكن تروق في عين السير ريفرس ويلسن ، أو « المقنش الانجليزى » كما أخذ يدعو الرأى المصرى العام ، فتذمر منها تذمرا مرثا للقنصل البريطانى والخاصية البريطانية . وازدادت معاملته (لاسماعيل) خروجا عن حدود اللياقة .

فبعث اللورد سلسبرى — وكان قد خلف اللورد دربى على وزارة داوتنج ستريت — الى السير فيثين بمصريكلفه بأن يبلغ الخديو : « أن حكومة جلالة الملكة ترى أن على سموه مسئولية خطيرة جدا فيما يتعلق بنجاح النظام الجديد أو خيئته ، لا سيما

كتاب اللورد  
سلسبرى

(١) أنظر : « مصر في عهد اسماعيل » لماك كون ص ٢٣٨

(٢) أنظر الكتاب عيه ص ٢٣٩

فما يختص بتحصيل الضرائب . فقد بلغ حكومة جلالة الملكة إشاعات ، اذا كانت على جانب من الصحة ، فانها قد تحمل رجالها على التخوف من أن بعض الدوائر العليا بمصر ، بحجة تداخل الحكومات الأجنبية في الأمور هناك ، تحاول اطراح كل مسئولية وهو ما يذاع في البلد ، ويعرف ، فلا تمجد عقباه . لحكومة جلالة الملكة تثق ثقة تامة بمقدرة البلاد على القيام بتمهدياتها ولا تشك مطلقا في نتائج النظام الجديد ، على شرط أن لا يعاكس في سيره ؛ ولكنه اذا عوكس من قبل القابضين على السلطة ، أو أظهر هؤلاء شبه رغبة في انتقاصه ، فإن الصعوبات المحيطة بنوبار باشا ومستشاريه ستزيد زيادة هائلة ، ومسئولية خيبتهم ستجر مسيبيها الى هاوية العواقب الوخيمة التي قد تنجم عنها » .

فلما بلغت هذه الرسالة الى (اسماعيل) ، تفجع ، وتمايل بكيفية ظاهرة ، ولكنه لم يندفع مع تيار غضبه ، وقال ، وهو متجل بكرامته : « إن هذا البلاغ لمن آلم وأخطر البلاغات التي أرسلت اليه من قبل حكومة جلالة الملكة ؛ وأنه يأسف أسفا شديدا على أنها ارتأت ضرورة استعمال لجة معه يراها ، هو ، جائزة ، ولا يرى نفسه أنه يستحقها ؛ وأن نصائح الحكومة البريطانية أبدت لغاية تلك اللحظة في قالب العطف الظاهر عليه وعلى أسرته ؛ ولكنه يخال له الآن أنهم متحيزون ضده تحيزا بينا ؛ وعلاوة على ذلك ، فإن المسئولية التي يرضون في إلقائها عليه فيما يتعلق بنجاح النظام الجديد وجباية الضرائب ليست منطقية ولا عادلة ؛ فانه تخلى عن أملاكه الخاصة وعن سلطته الشخصية ، وقبل برغبته مركز حاكم دستوري ، فأنشئت وزارة مسئولة لتقوم بشؤون الحكم ؛ فاذا كان ما يفهمه من مبادئ الحكم الدستوري في عمله ، فإن المسئولية ملقاة على عاتق الوزارة لا على كنفى ملك البلاد ؛ وأما فيما يتعلق بجبي الضرائب فلا حول

ولا طول له في الأمر، ولذا فلا سبيل الى القاء أية مسئولية عليه من هذه الوجهة ،  
وأما فيما يخص ربط ضرائب جديدة فانه لا يزال يعتقد أن ذلك لا يجوز بدون مصادقة  
مجلس شورى النواب ، ويرى وجوب جمعه لهذا الغرض ، ولا استشارته في كل  
الاقتراحات المالية الأخرى التي أبدتها مندوبية التحقيق ! » .

ومع أن السير فيثين كان يعلم جيدا أن معظم أعضاء مجلس شورى النواب من  
أصحاب الأطمینان العشورية ، وأنهم لن يوافقوا مطلقا على زيادة ضريبة لا تمس  
سواهم ، وأنهم سيتخذونها سلاحا للطعن على الوزارة ، وإيقاظ السخام ضدها ، لا سيما  
بعد أن صدر قرار منها ، لجمع نقود ، لم يفتق له ذهن المفتش نفسه ، ألا وهو إجبار  
جميع الذكور البالغين الخامسة عشرة من العمر على العمل في أشغال السخرة ، إلا من  
اقتدى نفسه بمال ، لم يجر جوابا . وانصرف وهو يتوقع شرا للنظام الجديد .

ولم يكن توقعه في غير محله : فان الوزارة ، من جهة ، بالرغم من مضى الأيام بكثرة  
على تسكيلها ، لم توفق الى عمل واحد يصح أن يكون دليلا للصيرين على أنها تمثل  
جانب الرق والمدنية ، أو أن نياتها ترمى الى رفع الضيم عنهم ، ما أمكن ، وجلب الخير  
اليهم ، ما استطاعت اليه سبيلا : فان طرق الجور والاستبداد والظلم السابق استعمالها  
في تحصيل الضرائب ، استمرت على ما كانت عليه ؛ وبالرغم من مباحث مندوبية  
التحقيق وتديراتها ، كان دفع مرتبات الجيش والمستخدمين لا يزال متأخرا ، وكانت  
مطالبة دائني الحكومة من الأهالي مضروبا بها عرض الحائط . وزادت الوزارة  
الجديدة على ذلك أن أول عمل عملته ، حينما استلمت مهام الحكم ، كان طرد الموظفين  
من الأهالي ، مئات ، مئات ، عملا بما دعاه القنصل البريطاني "اجتثاث أعشاب  
الخمية القديمة ، نمية الموظفين الوطنيين العديمي الفائدة والكثيري الارتشاء"

واستبدالهم بغيرهم من الأوروبيين، معظمهم من قليل الكفاءة، بالرغم من المرتبات الضخمة المحسولة لهم والتي أخذوا، هم، يتقاضونها بأكلها<sup>(١)</sup>.

ولم تظهر هذه الوزارة فضلا — اذا كان تمت فضل في ذلك — إلا في وضعها ميزانية لسنة ١٨٧٩ توخت فيها الصديق في الأرقام، وجاهرت بعجز يبلغ قدره مليونين من الجنيهات. ومع ذلك، فان مجاهرتها هذه أثارت انفعالات الغيظ في صدور أصحاب الديون، لا اعتقادهم وتصريحهم أن هذا المبلغ المعجز في الميزانية قد حصل بالتأكيد من الممولين، فأين إذا ذهب؟ هذا ما تسأله مكاتب لاحدى جرائد لندن الكبرى كان مقيا بالاسكندرية وأجاب: «أين ذهب؟ هذا أحد أسرار خزانة الخديو الخصوصية؛ وما دامت مندوبية التحقيق والوزارة الجديدة لا تبلغان الى معرفة تلك الأسرار والدخول في صميم تلك الخزانة، فتأكدوا أنه لم يغير بمصر إلا ما هو تأفه<sup>(٢)</sup>!».

و(اسماعيل)، من جهة ثانية — وكان تغيظه من مسلك الوزارة الوبغ معه قد بلغ أشده، وكيده بات لا يطاق من نتائج المظاهرات العدائية ضده بشكل يزداد قبعا، يوما عن يوم، من قبل الجاليات الأجنبية في بلاده (وهي الجاليات التي كانت تتلمس منه ابتساما في سنى حكمه الأولى وتحرق أمامه بنحور المديح والثناء بل والعبودية، أيام كانت تتوقع إثراء من الفئات المتساقط عن مائدته الملكية) — (اسماعيل) العالم أنه بالرغم من تنازله عن سلطته الشخصية لا يزال مهيبا ومطاعا من رعاياه، كما كان؛ وانهم لا يزالون يعتبرونه "ولى النعم" وصاحب التصرف المطلق في أموالهم وأعمارهم؛ العالم، أيضا، أن كلمة واحدة منه تكفى لتوقد حريق أحقاد وضفائن ضد أولئك

(١) أنظر: "تاريخ مصرفي عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٣٦

(٢) أنظر: الكتاب ص ٢٤٣

الأجانب، وضدّ الوزيرين الأوربيين، اللذين يعاملانه كأنه كمية مهملة، وضدّ نوبار، الذى لم يكن مسيحياً ومرتباً مع مسيحيين فحسب بل كان أرمنياً، أى من أمة ضرب العثمانيون ضدها المثل السائر على أفواههم، وهو: "أرمنى وزر، دولت وشر"، (اسماجيل) الذى كان قد صمم تصميماً صادقا على عدم الخروج من الدائرة الدستورية التى خطها لنفسه، لم يعد يستطيع البقاء على ذلك التصميم بعد كل الغلطات التى ارتكبتها الوزارة، وبعد ما توالى عليه وخزات الأبر، بدون انقطاع، من الوزارة، والجلاليات الغربية فى بلاده، وصحافتين فى القطر وفى أوروبا بالرغم من مركزه بالنسبة لهنّ، ومركزهن بالنسبة له، ومن قناصل الدول، وحكوماتهن، بالرغم من تصريحاته المتتابعة، الخالصة، المتنبهتجته الصادقة على تعضيد النظام الجديد والعمل بأحكامه فى مصلحة الدائنتين والقطر معا .

على أنه، رغم إقدامه على معاكسة الوزارة، المعاكسة التى ذكرناها، لم يظهر حتى ذلك الحين رغبته فى العود الى استلام زمام الأمور بنفسه، وأخذ يتسلّى عن مباشرة الحكم وابتعاده عن جلسات مجلس الوزراء كل الابتعاد، بملاحظة مبانيه وعماراته فى جهتي عابدين والجزيرة، وكانت جارية على قدم وساق، مستنفدة جانباً عظيماً من النقود، كأن صاحبها إنما يريد أن يتحدى رأى العام الأوروبى فى بلاده، ويظهر له مقدار احتقاره لمطاعته، وقلة مبالاته بانتقاداته على مصروفاته .

أنرميد جلوس

ولما وافى يوم ١٨ يناير سنة ١٨٧٩، وهو تذكار عيد جلوسه السنوى، اتخذ من المعدادات والاستعدادات للاحتفال به ما لم يكن يخطر له على بال مثيله فى السنوات السابقة، وألبسه من الأبهة والبهجة لباساً جعله فريد أعياد الجلوس كلها، كأنه أحسن أنه آخر عيد جلوس له فى الديار المصرية، أو كأنه أراد أن تنسيه نخامته وأفراحه

العموم المشتتة على نفسه ، والتي أخذت تنقش أناملها على جبهته المريضة وتحنى ظهره القدير .

فبينما العاصمتان ، مصر والاسكندرية ، ومعظم مدن الداخلية ظهرت متجلية بمعالم زينة ازدرت بكل ما شوهدها من نوعها في الماضي ، فإن الولاية السنوية والمرقص التالى لها ، المعتاد لإقامتهما بسرارى عابدين ، فاقا ، في عرف نفس متعوديهما ، كل الولائم والمراقص التي رأتها قاعات تلك السراى المترفة ، بذخا ونعما ؛ وذلك بالرغم من أن حريقا حديثا كان قد دمر منذ بضعة أسابيع جناح الحرمك بعابدين ، غير مبق إلا على القاعات الفسيحة المعدة لتلك الاحتفالات .

وفاق عدد المدعوين الى أفراح تلك الليلة كل عدد معتاد ؛ كأنما (اسماعيل) أراد أن يشهد على بهجة توارى شمسها استطاع جمعه حول مغيبها من الذوات ، لكي يبقى ذكرها في نفوسهم الى الأبد ، بعد رفعه من بينهم .<sup>(١)</sup>

ومن يدري ماذا خامره من الأفكار ، اذ كان نظره يتجول بين أولئك المدعوين المبهجين حوله ، ثم يقع على الآنية الفرنسية الفاخرة الغالية الثمن جدًا ، الخارجة من معامل (سيفر) ، والآنية الذهبية الساطعة ، المتلألئة بالماس والمجارة الكريمة ، الموضوعة أمام أولئك المدعوين ، لتقر بها أعينهم ، أو اذ كانت يمر على القاعات المتداخلة بعضها ببعض ، المزدهية بفرشها الفانر ، وأنوارها السنية ، والدواية بضجة العيد ، وسرور المتكئين أو الراقصين ؛ من يدري اذ أرى ، حينذاك ، على وجهى القنصل البريطانى و"المفتش الانجليزى" خيال المقارنة التي لا بد أقامها ذان الرجلان بين وليمة تلك ، وولاية بلطشسر ، الملك البابلى الذى سبق لنا الكلام عنه ؟

(١) أنظر : "تاريخ مصر في عهد اسماعيل" لمالك كون ص ٢٤٧ و ٢٤٨ .

وذوات البلاد ، من جهة ثالثة — وكانوا بحكم مؤثرات التربية والمصلحة مجبولين على الولاء والاخلاص لخديومهم ، وعلى اعتباره "ولى نعمتهم ورب ارادتهم" كما أنهم كانوا مجبولين على النظر الى الدخلاء من الفريج وغيرهم ، شذرا ، واحتقارا ، حتى تعطل العشرة مجارى التأثير الأول — ما رأوا خديومهم متضجرا ومتمللا ، وأن تضجره وتململه مسببان له من أولئك الفريج ، ومن نوبار باشا المدين لسموه وآله بكل ثروته ، ومركزه السامى ، حتى التفوا حوله بعامل الولاء والغيظ ، بارادات متحدة وقلوب متحمسة . ولما علموا بعد ذلك أن الوزارة تريد زيادة الضرائب على أطيانهم العشورية لإرضاء لأصحاب الديون الأجانب ، وأن سمو الخديو هو الذى يعارضها فى ارادتها ، وأنها ألغت الاعفاء من السخرة الذى كان المشتغلون فى أطيانهم العشورية متمتعين به ، إذا اقتدوا أنفسهم ، أى إذا دفعوا — هم ، أصحاب تلك الأطيان — المال المطلوب لاعفائهم ، بلغ غيظهم من الفريج والوزارة أقصاه ، ولولاهم وإخلاصهم للخديو أعلى درجاتهما .

والأهالى ، من جهة رابعة ، كانوا هم أيضا ، بمؤثرات ستين قرنا ، مجبولين على الشعور بأن ملك البلاد صاحب التصرف المطلق فى أموالهم وأعمارهم ، وأنه ، ما عدا عرضهم ودينهم ، محق فى أخذ أى شئ يرومه منهم ، كما أنهم كانوا بعامل تأثير الأجيال العديدة الماضية ، والجهل المطبق ، مجبولين على كره « النصارى الملاعين » — و « النصارى » فى عرفهم الفريج ، اللابسون برانيط ، حتى لو كانوا يهودا — ومستعدين لأن يكونوا وقودا لأية نيران عاطفية يروق لذى مصلحة إيقادها فى صدورهم ؛ الأهالى الناظرون الى الذوات المتسلطين عليهم نظر التعظيم والتبجيل ، والمستعدون لارضائهم بكل ما فى وسعهم ، حتى ينسيان مظالمهم السابقة ، انقاء لمظالمهم

المستقبل، كانوا طوعاً أمراً أفندينا والباشوات والبيكوات، بل ومشايخ البلاد ذاتهم، ومستعدين لقول وعمل أى شئ يريدونه .

والمستخدمون، من جهة خامسة، (سواء، فى ذلك، الباقون فى الخدمة والمرفوتون لا بداهم بموظفين غربيين)، العارفون حق المعرفة أن مرتباتهم المتأخرة والمستحقة أولاً فاولاً لا تدفع لهم، لا لأن قلة إيرادات البلاد تحول دون دفعها، ولكن لأنه، بالرغم من سحق مواطنهم تحت ثقل الضرائب والمكوس، تكاد خزائن الحكومة كلها لا تكفى لإشباع مطامع الدائنين الأجانب؛ المستخدمين الراعون أن الحكومة الجديدة لا تكل لموظفيها ومستخدميها الأجانب ولا ترن لهم بالكيل الذى تكيل به والوزن الذى ترن به لهم، وأنها تدفع هؤلاء كل مرتباتهم، بالرغم من جسامتها وأن معظم المنصرفه لهم هذه المرتبات يكادون لا يعملون بها شيئاً؛ المستخدمين الراعون نساءهم وأولادهم يتضورون جوعاً، ولا يدرون كيف يكون المصير، كانوا كذلك مادة سهلة الالتهاب، سريته بين يدى من كان ذا مصلحة فى إلقاء شرارة عليها !

فى الأسبوع الأول من شهر يناير سنة ١٨٧٩ أتى الى مصر وفود من وجوه الأقاليم يحملون تظلمات الأهالى من الشدة والصرامة المستعملتين من عمال الحكومة فى تحصيل الضرائب؛ وينذرون بمصير الأمور الى مالا تحمد عقباه، اذا استمرت الحال سائرة على ما هي عليه .

قلق السيرفيشين، وأرسل نبيّ بالحارّى وزارة الخارجية البريطانية فى ١١ يناير، بما نصه : «ان البلاد أخذت تغلّ بعض الغليان كما يدل على ذلك مجيء عدّة وفود كبيرة من مشايخ الأقاليم للاحتجاج على استعمال الضغط الحارّى الآن فى تحصيل الضرائب؛ ويقولون لى إنه من المحتمل أن تقوم معارضة فى مجلس شورى النواب



ضد الاقتراح المزمع تقديمه من الحكومة بخصوص زيادة الضرائب على الأطنان العشورية—وهي زيادة واقعة، على الأخص، على طبقات الأهالي ذات اليسار—ولو كان هذا الغليان طبيعيا لما كان مظهرا غير مرضي، ولكنى أرانى على بينة فى اعتقادى أنه مفتعل، بواسطة عمال عكروا المياه فى الخفاء، وربما استخدموا لهذا الغرض من الخديو نفسه؛ وقد سمعت من مصدر موثوق به أن قادة الرأى فى مجلس شورى الثواب استدعوا سرا، وعرفوا بأن الخديو لن يكون متكدرا إذا رآهم يقاومون إجراءات ادارة أجبر على قبولها، بالرغم من أن جميعها فى أيدى الأوروبيين؛ وهكذا فإن الوزارة الجديدة، علاوة على الصعوبات المالية الخطيرة المحيطة بها، وعلى أن مهمتها فى انتشاء النظام والترتيب من الفوضى والعدم مهمة تكفى وحدها لاستنفاد القوى البشرية، مضطرة الى التنازع مع أعداء مكشوفى اللثام، ليس فقط، بل مع خسل داخلى فى منتهى الخطورة سائر الى غايته التى يرى إليها، بالرغم من توالى الانذارات المخيفة عليه! فلا سبيل للحكومة الى الفلاح فى هذه الظروف إلا اذا كانت متكافئة متضامنة، يشد بعضها أزر بعضها الآخر، وتنزل الى الميدان، وجبهتها متحدة، واذا سلكت سلوكا فى غاية الشجاعة والعزم، متجنبه كل التحايلات والتلونات، وعصبتها الحكومتان الانجليزية والفرنساوية تعضيدا محسوسا .

ولكن هل كانت الوزارة متضامنة، متكافئة، فى وسط الشدائد المحيطة بها؟ كلا . فان التحاسد والتراحم على النفوذ الناشئين من المناقسة الدولية، والذين ما فتئوا طاملين على إيجاد شقاق مستمر بين القنصل العام الفرنساوى والقنصل العام الانجليزى، تسربا الى الوزارة التوبارية، وقاما بين السير ريفرس ويلسن والمسيودى بلينيير . ومع أن مظهر نوبار وشهرة حبه لانيجلترا كان من شأنهما أن يجعلاه فى صف الوزير

الانجليزى ، إلا أن أخلاق ويلسن وأطبائه جعلته ينحاز دائما الى الوزير الفرنساوى ويعضده . والحق يقال إن السبب في ذلك أيضا هو أن المسيو دى بلينير ، بالرغم من أن الغرض من تعيينه في الوزارة كان الدفاع عن مصالح الدائنين الفرنسيين ، كان يميل جدًا الى مراعاة الفلاح المصرى وتخفيف وطأة الشدة عنه — وهو مالا خلاف في أن نوبار باشا كان يريد أيضا من صميم قواده — بينا السير ويلسن كان ، في شدة كرهه للحدود ، يرى وجوب استعمال الشدة المتناهية مع الفلاحين ، كأنه يريد أن ينتقم في أشخاصهم من ( اسماعيل ) ، أو كأن ولاهم للحدود وإخلاصهم له ، على كونه ، في اعتقاد السير ويلسن ، السبب الوحيد في ذلهم وبؤسهم وفي الأتقال الباهظة الملقاة على عواهم ، قذى في عينيه لا يطيق احتماله ، ويرى وجوب عقاب أولئك المساكين عليه ؛ فلم يكن يخجل عليهم بالكرباج والسوط ، كلما أحب أن يجهي منهم مالا . وكان ضئينا على تنسيبهم أيام ” صديق باشا ، المفتش ” سلفه في دست وزارته .

لمع وجود هذا النزاع بين أعضاء الوزارة ، وانجابه ، حتما ، خلفا في الآراء والمداولات ، على شدة شعورهم جميعا بأن سلامتهم وسلامة النظام الحديد المتمثل في أشخاصهم — إزاء ميول المليك والذوات والأهالى والمستخدمين — إنما هى في تكاتفهم وتعاوضهم ، هل كان من المنتظر أن يتسلحوا بفتنة تصونهم عن الوقوع في الخطأ ، وتمنهم عن ارتكاب الشطط في غير دائرتى الخطأ والشطط المعتادين ؟

هذا ما كان يشك فيه خصومهم ، وما كانوا واقفين لهم بالمرصاد من أجله .

وفي الواقع فإن الوزارة النوبارية ، رغم كل المنذرات الثائرة حولها ، ورغم كل العظات المقدمة لها من الظروف ، شدت على عينيها عصابات الشقاوة ، وتعامت

الى حد ارتكاب الغلطة الوحيدة التي كان يجب عليها أن تتحاشاها ، قبل غيرها ، بل دون غيرها .

وذلك انه لما اتضح لما أن دفع قطعية ربيع سنة ١٨٧٩ ، والاتفاق على شؤون الادارة ، يتعذران معا ، مهما بولغ في استئمال الشئ مع الفلاحين لتحصيل إيرادات العام ، مقدما ، قز رأيا في أوائل فبراير على الاقتصاد في مصاريف الجيش المصري . لحول السير ولسن ألفين وخمسمائة ضابط على الاستيداع دون أن يصرف لهم شيئا من رواتبهم المتأخرة ؛ وصيرهم هكنا مع عائلاتهم الى أقصى حدود الفقر المدقع .

ولا أدل على ما وصلت اليه حالة أولئك الضباط مما وقع لاثنين منهما ، نرويه قلا عن كلاب اليفتننت كرنل داي الأمريكاني ، المعنون "مصر الاسلامية والحبهة المسيحية" قال :

«تأخر أحد الضباط المصريين عن دفع أجرة بيته لصاحبه . فلما ضاق رب البيت به ذرعا ، اشتكاه لوزارة الحربية . فأنزلته الوزارة درجة ، بعد تأنيبها إياه تأنيبا مؤلما على عدم دفع الأجرة ؛ غير ناظرة الى أن تأخر الضابط عن دفعها انما هو نتيجة تأخر الحكومة عن صرف مرتبه له الأشهر الطوال .

فلما أنتشرين الضباط خبر ما أصاب زميلهم ، احتاروا في أمرهم ؛ ولم يدروا ما التدبر .

وما لبث أن أقبل صاحب البيت الذي كان أحدهم ساكنا فيه يطالبه بالأجرة المتأخرة عليه . تخاف الضابط أن يصيبه ما أصاب زميله . فاعمل فكره لحيلة ، ثم نخرج من الباب واستدعى أول حمار قابله . فأتاه بحماره . فركب الضابط الحمار ،

وقال للทหาร : « امكث هنا حتى أعود إليك » . وأتقده أجرته مقلما . ثم امتطى الحمار وذهب به الى السوق . فباعه هناك وطاد بتمنه . فأعطى صاحب بئته مبلغ الأجرة المطلوب له ، وسلم باقى الثمن للทหาร ، وصرفه دون أن يبالي بنديه وعويله <sup>(١)</sup> . وكان يوجد فى ذلك الوقت بالعاصمة أمثال هذين الضابطين خسمائة ، فقط ، ولكن شريف باشا ، وزير الحربية ، تنفيذاً لقرار آخر أصدرته الوزارة بصرف جزء من المرتبات المتأخرة للضباط ، استدعى الى العاصمة الأفقيين الباقين ، لكى يأخذوا ما تقرر صرفه لهم ، ويودعوا سلاحهم تحت تصرف الحكومة . فجمع هكذا بمصر جمهوراً متقلباً على جمر مؤلفاً من ٢٥٠٠ ضابط ، بين أن حامية مصر كلها لم تكن تزيد على ألفين وستمائة جنسدى ، معظمهم من الشاعرين مع الضباط المحالين على الاستبداع . ويقال ان شاهين باشا أبلغ الخديو تذرهم المتر ، وأن الخديو أجابه : « ولم هم ساكتون ؟ » فنجم عن ذلك جميعه ما كان يجب أن يجهم عنه حتماً .

فانه فى اليوم الثامن عشر من شهر فبراير ، بينما كان السير ريفرس ويلسن ، بعد انصرافه من لندن الحاضرة الخديوية عقب تشرفه بمقابلتها ، ذاهباً فى عربته الى سراى المسالية ، لم يكده يحاوز عابدين قليلاً إلا ورأى ، على بعد بضعة أمتار أمامه ، جمهرة عاجة . فأمر حوزيه أن يسرع السوق لكى يقف على معنى الصياح البالغ أذنيه ، فساق الخوذى ، وسرعان ما رأى السير ويلسن رئيسه نوبار باشا فى عربته ، محاطاً بجمهور من الضباط المحالين على الاستبداع ، تتداوله أيدى جماعة منهم ، كانوا قد وثبوا به فى مركبته ، بينما كان غيرهم قد قبض على رموس الحياذ وأوقفها . فنظر إليه ، وإذا به قد قطع رباط رقبته ، وطرح طربوشه أرضاً ، وديس فى الوحل ،

(١) أنظر : "مصر المسئلة والحبهة المسيجة" لداى ص ٦٧ و ٦٨

وتوالت على وجهه الصفعات كأنما الجائدون عليه بها يقولون : «خذ، هذه تنفعك ، وهذه تضرك !» .

ولما وقعت عين نوبار على ويلسن صرخ اليه أن « سرالى المالية بسرعة ، فالقوم إنما يطالبون بمرتباتهم المتأخرة ! » .

ولكن الضباط كانوا قد لحوا السير ريفرس ويلسن — وكرههم له كان يفوق إكرههم لنوبار، عدة أضعاف — فهب بعضهم وأوقف جياد عربته ، أيضا ، ووثب ستة منهم داخل المركبة ، وقبضوا على لحيته ، وتنفخوا ، وأشبعوه ضربا ولجأ ، أكثر بكثير مما نال نوبار على أيدي زملائهم .

وما زالوا بالوزيرين ، بهدلة وإهانة ، حتى أوصلوهما الى باب المالية . فسحبوهما ، هناك ، من عربتيهما ، وأدخلوهما تحت صيب من الصفع والرفس الى الوزارة ، وساقوهما الى غرفة السير ويلسن ، حيث أفهموهما أنهم ، اذا لم تصرف لهم مرتباتهم ، كالوا لهما بما اذا فاضلوا ، فان المتأخر للجميع كان لا يقل عن مرتبات خمسة عشر شهرا ، بينما المتأخر لبعضهم كان يزيد على العشرين شهرا .

فتذكر نوبار ما كان من صحر محادثته لبراهيم الهمام أثناء عودته معه من الاسكندرية الى الاسكندرية .

وأقبل يواعد ويراوغ أولئك الضباط السائرين ، حتى بلغ أذنه وقع حوافر جياد عربية وارتفاع أصوات تحيات ، وتهليل فى الخارج . فأدرك أن الفوت قد أتى . وفى الواقع لم تمض دقيقة إلا وشاهد الخديو يترجل على باب المالية ، ويسرع الى نجدة وزيريه التعسين . ولندع الكلام هنا للسريقتين ، قال :

« حالمًا أبلغت ما كان جاريا في المالية ، أسرعت الى عابدين ، وأنبأت به الخديو ، فقلل سموه وأركبني في عربته ، وذهبا معا الى وزارة المالية ؛ فوجدنا جمعا خفيا يحيط بها ، ولكنهم فتحو في الحال ازدحامهم أمام عربة الخديو ، وجوه وهللا له . فدخلنا ، ووجدنا في إحدى غرف الدور الأعلى نوبار باشا والسير ريفرس ويلسن ، ورياض باشا في وسط المتمردين من الضباط ؛ على أن لم نجد أحدا منهم مجروحا وإن كانت علامات الإهانة بادية على الاثنين الأولين . فلما تأكد الخديو من سلامتهما ، التفت الى المتمردين ، وبعد أن وعدهم بإجابة طلباتهم العادلة ، أمرهم بمغادرة السراي ، قائلا : « اذا كنتم ضباطي ، فيمكنكم تلزمكم بطاقتي ؛ فان رفضتم ، كنستم كئسا » . فأطاعوه على غير رغبة ؛ وتذر بعضهم وتتم طالبا تركهم وشأنهم في تسوية حساباتهم كما يشاؤون ؛ وسمع غيرهم يصيح " ليبت الكلاب النصارى " . فأنزلم الخديو السلام وأخرجهم الى الرحبة حيث اجتمعوا بزملائهم المحاصرين الأبواب . فأطل الخديو من نافذة ، وأمرهم بالتفرق كلهم والذهاب الى بيوتهم ، فرفضوا .

الخديو ينجدها

فاستدعى الجيش . فأطلق بعض الضباط مسدساتهم في الهواء ؛ ولكن بعض العساكر جرح بالرغم من ذلك . فأعمل الجند رهوس حراهم وأصابوا بعض المتمردين بجراح ، وجرح أيضا تشريفاتي الخديو بضربة سيف ، وهو بجانب مولاه ، وتعرض الخديو عينه الى خطر كبير . على أن الأمر كله لم يدم أكثر من نصف ساعة ؛ وبعد أن تولى الخديو إرسال الوزراء مخفوفين بحرس كاف الى منازلهم عاد الى سراي عابدين ! »

فإن هذه الحادثة جعلته يصمم تصميا أكيدا على استعادة زمام الحكم الى نفسه ، خشية حدوث ما لا تحمد عقباه . فبعث في عصر ذلك اليوم عينه واستدعى قناصل الدول وأنباهم أنه اذا لم يعدل مركزه وتعاد اليه السلطة التي هي من حقوقه ، فانه لن يكون مسئولوا عن الأمن العام في البلاد .

ففي اليوم التالي ، انعقد في منزل القنصل البريطاني مجلس حضره هو والمسيو جود والقنصل الفرنسي العام ونوبار باشا والسير ريتس ويلسن والمسيو دي بيليزر والميجر بارنج ، مندوب صندوق الدين الانجليزي ، وتداول فيما فاه الخديو به البارحة . فقرأهم على أن يسأله كيف يريد أن يعدل مركزه ، ثم ساروا الى عابدين ، وصعد القنصلان الى مقابلة (اسماعيل) ، بينما الباقون أقاموا في انتظار الرد في إحدى حجر الدور الأرضي .

ولم يعط الرد كثيرا . فان القنصلين عادا اليهم به بعد قليل واذا مفاده : « أن الخديو لن يكون مسئولوا عن السكينة العامة إلا اذا أعيد اليه نصيبه الشرعي من حكم البلاد وصرح له إما بترؤس مجلس الوزراء ، أو بانتخاب رئيس للوزارة يتق به ويرتاح اليه . وأنه يشترط اشتراطا لا يقبل مع رفضه اتفاقا ، أن نوبار باشا الذي ثبت لديه أنه عامل على اجتثاث سلطته وفسفها ، ينسحب حالا من الوزارة ! » .

فسأل القنصلان نوبار باشا : « هل في استطاعتك ، اذا ألحينا على بقاءك في منصبك ، أن تضمن الأمن العام ؟ » فأجاب : « كلا . ولست أرى طريقا مفتوحا أمامي ، والظروف كما هي ، سوى أن أرجوكم أن تبلغوا سموه استقالي ، وترجوا أن يصرح لي أن أعيش كفرد ، لاصبغة رسمية لي ، في القطر ، آمنا ومطمئنا على نفسي ! » .

استقالة نوبار

فبلغ الانفصال الاستقالة والرجاء الى الخديو . فأجاب أنه يقبل الأولى ويهود  
بإجابة الشانى، على شرط أن لا يتدخل نوبار باشا فى السياسة ، ولا يمين أو يختار  
أويدس .

فلما اتفق على ذلك، ذهب الأمير حسن باشا، بصفته قائد عام الجيش المصرى،  
الى السير ريفرس ويلسن، واعتذر اليه عما لحقه من إهانة على أيدى الضباط . ثم  
اقترض مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه من بيت روثنيلد، ودفعت متأخرات الجندية منه،  
دون أن يعاقب أحد من الثائرين . فعرفت الجندية بذلك قوتها . فلم تعد تنساها .  
وربما تفرخت النورة العرابية كلها من بيضة تلك الفتنة .



## الفصل الخامس<sup>(١)</sup>

### بين الكايدتول والصخرة التريثية

نحن بنات طارق \* نمشى على النصارى

غير أن فوز (اسماعيل) لم يكن كاملا ، ولو أنه تخلص من وزير كرهه لديه رغم تعضيد الحكومتين البريطانية والفرنساوية له . وذلك لأن اللورد سلسبرى كتب الى القنصل البريطانى ، وكلفه بأن يخطر الخديو أن الحكومتين عازمتان على العمل معا فى كل ماله علاقة بالشؤون المصرية ، وأنهما لا تقبلان إدخال أى تعديل على مبدأ الاتفاقات السياسية والمالية التى وقعها سموه منذ عهد قريب . فان استعفاء نوبار باشا ليس له فى أعينهما سوى أهمية شخصيته ولكنه لا يعنى تغييرا فى النظام المقرر .

فاجاب الخديو أنه يتعهد بالمحافظة على الموائيق الصادرة منه فى شهر أغسطس الماضى ، وأنه يرضى ، من صميم فؤاده ، المحافظة أيضا على اتفاقاته المالية ؛ ولكنه لا يمكنه أن يكيف ، منذ الآن ، قرارات مجلس الوزراء فى هذا الموضوع .

ثم دارت المفاوضات على تشكيل الوزارة الجديدة . فألح السير ريفرس ويلسن والمسيودى بليثير بوجوب إعادة نوبار باشا إليها ، وكتبوا الى حكومتيهما يحرسانهما على تعضيد مطلبهما .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، و"مصر فى عهد اسماعيل" لمالك كركر .

فانحازت الحكومة البريطانية الى رأى السير ريفرس ويلسن ، وكتب اللورد سلسبرى الى السير فيثين بأن مركز السير ريفرس ويلسن قد يصبح فى منتهى الحرج ، بل قد يتعذر إبقاؤه اذا لم يعد نوبار الى الوزارة .

فلم يوافق السير فيثين على ذلك ، وأبدى مخاوفه من أن يؤول التشبث بنوبار ، مع وجود (اسماعيل) على العرش المصرى ، الى شدائد وارتباكات لا يسع الحكومة البريطانية إلا تجنبها .

أما الحكومة الفرنسية فلم تحز الى رأى المسبودى بليير وذهبت الى أنه لم يعد من الموافق التمسك بنوبار منذ أظهر الخديو علم رضاه عنه . فوافقتها على ذلك الحكومة الانجليزية ، ولكنها رأت فى الوقت عينه أن تلفت نظرها (اسماعيل) الى أنها تعتبره مسئولاً عن الصعوبات الحديثة التى لحقت بمصر ، وأنه فى حال قيام غيرها من نوعها ، فإن العواقب قد تكون وخيمة عليه !

ولما فرغ من أمر نوبار ، أبدى الخديو بعض اقتراحات . فقابلها الوزيران الأوروبيان بحكمها ، وما زالت المفاوضات جارية بين عابدين والقنصلين ووزارى خارجية الدولتين الغريتين — وإدارة البلاد متعطلة فى الأثناء — حتى قرأ رأى اللورد سلسبرى والمسيو وادنجتن أخيراً على أن الخديو لا يحضر ، فى أى حال من الأحوال ، جلسات مجلس الوزراء ؛ وأن الأمير محمد توفيق ، ولي العهد ، المقترح تعيينه من أبية ذاته ، يعين رئيساً لمجلس الوزراء ؛ وإن الوزيرين الأجنيين يكون لهما حق منع كل إجراء يريانه .

ولما عرضت هذه الأمور على (اسماعيل) أبدى ارتياحه اليها . وشكر للدولتين موافقتهما على رغبته فى منع نوبار باشا عن دخول الوزارة وقال : «إنه سيدخل جهده

لمساعدة وزرائه، اذا وجد منهم الرغبة عينها في ضم مجهوداتهم الى مجهوداته ؛ وأنه يشعر تمام الشعور بالمسئولية الملقاة عليه فيما يختص بنجاح الأعمال على المحور الجديد الموضوع لها » .

وزارة الأمير  
محمد توفيق

وفي ١٠ مارس صدر الأمر القاضي بتعيين الأمير محمد توفيق رئيسا للوزارة الجديدة . فلما أقدم على تشكيلها، أبدى الخديو رغبته في أن يعهد الى رياض باشا بوزارتي الخارجية والحقانية، بدل وزارة الداخلية، التي كانت معهوده اليه في الوزارة السابقة . فعارض في ذلك الوزيران ، بحجة أن رياض باشا الرجل الوحيد الذي يمكنه أن يمتنع كل تداخل غير دستوري في إدارة الأقاليم الداخلية .

ولكن القنصلين عضدا رأى الخديو بحجة أن إجباره على تعيين وزرائه على غير رغبته لا يتفق مع المسئولية الشخصية التي طوّل بها . تخالفتهما حكومتاهما، وانضمتا الى معارضة الوزيرين الغربيين . فأبى (اسماعيل) في الأول إلا عدم إبقاء رياض باشا على رأس وزارة الداخلية ، ولكنه رضى في النهاية . فهدت الى الرجل وزارت الداخلية والحقانية ، وتمكنت الوزارة من التشكل في ٢٢ مارس ، أى بعد استعفاء نوبار بنيف وشهر .

على أنه، قبل استلامها مهام أعمالها، وقع خلاف شديد بين السير ثيقيين، القنصل البريطاني، والسير ريفرس ويلسن، وزير المالية المصرية . منشأه أن القنصل كان يميل الى إشرارك (اسماعيل) في الحكم، بالرغم من عدم حضوره جلسات مجلس الوزراء، لاعتقاده تعذر الحكم بدون مساعدته ، ووجوب إرشاده الى الطريق القويم، باآى هي أحسن، بدلا من استعمال العنف لتسييره فيه . وأن السير ريفرس ويلسن كان

يرى السلامة كلها في إبعاده عن كل تدخل في شؤون الإدارة، ووضعه تحت مراقبة شديدة تصبره صفرا على الشمال .

فانقسم عالم الرسميات قسمين : أحدهما تحزب لمبدأ السير فيقيين، والآخر لمبدأ السير ويلسن . وأخذت التقارير ترسل، متناقضة، إلى الحكومة الإنجليزية، فوقعت في تحييط لا تحير أمرا .

ولما كان السير ريفرس ويلسن من كبار رجالها، وكان وجوده بمصر على رأس وزارة المالية المصرية مجزأ انتداب بإجازة؛ وأن وقوع الخلاف بهذا الشكل بينه وبين القنصل البريطاني لا ينتج سوى تمكين الراغب في الصيد في الماء العكر من نيل مرامه، استدعت الحكومة البريطانية السير فيقيين إلى لندن في ١٥ مارس، وأرسلت عوضا عنه السير فرنك لامل، وزودته بتعليمات مفادها «وجوب مساعدته السير ريفرس ويلسن في معاملته للحد من مساعدة قلبية فعالة» .

ونحن ندرى كيف كانت معاملة السير ريفرس (لاسماعيل) . فلا غرابة إذا اتسع انحراف بينه وبين العنصر الغربي، وإذا وجد نفسه غير قادر على التشرع بمبادئ النظام الجديد. فبدأ تصديره إلى لا شيء في سياسة البلاد استمر معمولا به، بالرغم من تخلصه من نوبار باشا، والشروط التي أجبر على قبولها كانت من الثقل والمذلة بحيث لم يكن يستطيع احتمالها، بالرغم من حسن نياته وقوة عزمه .

وعليه فانه لم يمض أسبوع على تشكيل الوزارة إلا وشرع النزاع بين الخديو ووزير ماليته يبدو للعيان . فالفوائد السنوية على قرض سنة ١٨٦٤ كانت تستحق في أول أبريل سنة ١٨٧٩، وقدرها ٢٤٠ ألف جنيه . ولم يكن في ٢٨ مارس بين يدي مندوبي صندوق الدين سوى ١٨٠ ألف جنيه .

ولما كانت فوائد ذلك القرض مضمنة ، من جهة ، عملا بالمشروع الجوشنى ،  
بضريبة "المقابلة" ؛ وكانت مندوبية التحقيق ، من جهة أخرى ، عاملة في ذلك  
الحين على تجهيز مشروع تصفية نهائية للحال المالية ، ارتأت فيه إلغاء قانون "المقابلة" ،  
قرراً مجلس الوزراء ، بالاتفاق مع أعضاء المندوبية ، على تأجيل دفع استحقاق  
أول إبريل هذا ، الى أول مايو التالى . وجهز السير ديفرس ويلسن نص المرسوم  
السامى الواجب لذلك القرض ، وعرضه على الخديو ليوقعه .

فأبى (اسماعيل) توقيعه قائلاً : « إن هذا المرسوم إنما هو ، فى الحقيقة ، إشهار  
إفلاس ، مع أنه لا يرى البلاد مفلسة ، ويستقد إمكان القيام بجميع تعهدات الحكومة  
المالية . ولا يستطيع توقيع مرسوم كهذا فى مواجهة التعهدات السياسية والمالية  
التي أجبرته عليها حكومتا بريطانيا العظمى وفرنسا » .

فأدى رفضه الى إدخال بعض تعديلات لفظية على نص المرسوم ، أمكن معها  
حمل الخديو على توقيعه .

غير أن رأى مندوبية التحقيق فى وجوب إلغاء قانون "المقابلة" كان فى الإثناء  
قد انتشر فى الأوساط والمنتديات المصرية . ولما كان إلغاء ذلك القانون فى غير  
مصلحة الطبقات الغنية وفئة الذوات ، لأنهم الوحيدون الذين استفادوا ، وكانوا  
لا يزالون يستفيدون منه ، أخذت اجتماعاتهم تتوالى ومداولهم تطول وتحتد ،  
ومرماها مقاومة فكرة الإلغاء بكل مافى الحول والطول .

حركة الأعيان

فى أول إبريل كتب السير فرنك لاسل الى اللورد ساسبرى ما يأتى : « يوجد  
الآن هنا حركة أفكار عنيفة واسعة . والظاهر أن الشيخ البكرى ، تقيب الأشراف ،

وشيخ مشايخ الطرق، يدعو في بيته الوجهاء والعلماء الى اجتماعات متوالية، غرضها إثارة كره ديني ضدّ الوزيرين الأوروبيين؛ وأن الخطباء في المساجد جاھروا باعتبارهم رياض باشا صديقا للسيحيين وعاملا على الاضرار بالمسلمين، وهو ما قد يدعو الى استقالته من منصبه، لأن حياته باتت معرضة للخطر، وأشار عليه رئيس البوليس، مرارا، بضرورة التوقي.

وفي ٤ ابريل كتب السير فرنك لاسل نفسه: « يظهر أنه ليس هناك شك في حدوث الاجتماعات التي قلت عنها، وفي أن المختبرات متصلة يقن الخديو وأهم الأشخاص الذين حضروها. ولكن الغرض الذي يرمون اليه هو الحصول على تعضيد لمشروع مالي يجهزه الخديو، معارضة لمشروع السير ريفرس ويلسن، وأيضا حمل القوم على تحرير عرائض لسموه يتمسون بها أن ينفذ في مصر الدستور العثماني الذي أعلن هنا سنة ١٨٧٧ وما قى منذ ذلك الحين كتابة ميتة. وقد قيل لي إن الأسباب التي تبدو لحل السراة على توقيع تلك العرائض هي أنه في حال نجاح مشروع السير ريفرس ويلسن تزداد الضرائب على الأطنان المشورية زيادة كبيرة، وتضيع المزايا التي منحها قانون "المقابلة"؛ وأن العلماء حملوا على الاعتقاد بأن نية الوزيرين الأوروبيين إنما هي تسليم القطر للفربيين تسليما تاما، إضرارا بالدين الاسلامي. ولكنني لست أشك في أن الحامل الأكبر على توقيع تلك العرائض إنما هو معرفة موقعها أنهم بتوقيعها إنما يأتون عملا مرضيا لخديو، وقد قال لي رياض باشا إنه طلب الى بعض مستخدمى وزارة الداخلية توقيعها، فلم يتجاسروا على الرفض ».

احتجاج الوزيرين  
للفربيين على  
سلوك الخديو

فراى الوزيران الفربيان أنه لا يمكنهما السكوت على هذه الاجراءات. وفي ٦ ابريل سلموا الخديو، يدا بيد، احتجاجا صريحا على السلوك الذي رأى اتباعه، والذي زعما

أنه مناقض لوعوده وعهوده . فلم ير الخديو احتجاجهما اهتماما ، لأن ترتيباته كانت قد بلغت النضوج ، ولأنه بات متأكدا من إصابة الضربة التي عزم على ضربها استردادا لسلطته المنتصبة منه في عقرداره .

فى ٧ أبريل أذيع في العاصمة أن الأمير محمد توفيق رئيس الوزارة قدم استقالته بانبا سبها على أن الوزيرين الغربيين ، منذ أن عهدت اليه الرياسة ، أمهلاء بالكلية ، ولم يستشيراه في شئ مطلقا . وفى يوم ٨ أبريل رفعت الى الخديو العرائض تترى من مجلس شورى النواب ، وبطريك الأقباط ، وحاخام باشى اليهود ، وشيخ الاسلام ، ونيف وستين باشا وستين بيكا ، ومن ضباط الجهادية والبحرية ؛ وكلها تظمن على النظام الجديد وطرقه ، وتطلب السود الى النظام القديم . وفى اليوم التاسع من أبريل ، استدعى الخديو رجال الهيئة القنصلية بالقطر ، وألقى عليهم خطابا أمام عدد كبير من وجوه البلاد المصريين المجموعين خصيصا لذلك الغرض ، وقال لهم فيه : « ان الاستياء في القطر بلغ حدا أصبح معه يرى نفسه مضطرا الى اتخاذ اجراءات قطعية ؛ وأن مشروعا ماليا معبرا عن حقيقة رغائب البلاد قد عرض عليه موقعا من جميع طبقات الأمة ؛ وأن الأهالى في هذا المشروع ، الذى ستعطى عنة نسخ منه لمثل الدول ، يمتحنون بشدة على ما يريد السير ويلسن إعلانه من أن البلد مفلس ، ويطلبون تشكيل وزارة مصرية محضة ، تكون مسئولة أمام مجلس شورى النواب ؛ وأنه يرى ، إجابة لطلباتهم ، أن يكلف شريف باشا بتشكيلها ، على أن تكون أعمالها سائرة على مبدأ المسئولية ، الذى أقره في كتابه المحرر في ٢٨ أغسطس الى السير بقرس ويلسن ، ووفقا لمرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، المهيمن على مشروع

استقالة  
وزارة الأمير  
محمد توفيق باشا

اجتماع بالهيئة  
القنصلية

جوشن وجوير . »

ر ثم تلا الخديو ، شريف باشا وقال : « إن الأمة نعتقد أن سلوك الوزارة كان مهينا لتوابها ، وأن إعلان تفليسيها يلبسها عارا لن تمحوه الأيام ، وأنها مستعدة لتضحية كل ما يلزم لاجتناب ذلك العار . وأن الرغبة في إلغاء قانون "المقابلة" قد أثارت استياء عاما . وأنه أصبح يستحيل على الخديو مقاومة إرادة الأمة الظاهرة بهذه الكيفية الصريحة » .

فقابل قناصل الدول هذه الأقوال والبيانات بسكوت تام ، ماعدا قنصل النمسا والمجر فانه سأل : « هل الأشخاص الذين وقعوا المشروع مستعدون لرهن أملاكهم ضمانا لنفاذه ؟ » .

فأجاب الخديو : « ليس في الاستطاعة تقديم ضمانة أقوى من عزم عموم القطر ، من رئيس الحكومة الى أحقر الأفراد ، على تضحية كل عزيز وغال ، ولا التلبس بعار الافلاس ! » .

وعلى ذلك ارفض المجلس ، وعقب ارفضاضه أرسل ثلاثة تحريرات الى القناصل . أما التحرير الأول فكان العريضة المقدمة من أعضاء مجلس شورى النواب . شكوا فيها من أن الوزارة مذ شكلت ، ما فتئت تعتبرهم كأنهم غير موجودين ، بل وعاملهم بامتهان ، وقرروا أن إنسهار الافلاس وإلغاء قانون "المقابلة" ضاآن جدًا بمصالحهم ومخالفان لحقوقهم ، وأنهم لن يسمحوا بنفاذهما مطلقا . ورجوا الخديو بالتفات الى هذه الحال لتجنب المشاكل التي قد تلحم في المستقبل فيما لو استقرت حقوقهم وحقوق الأمة مجهولة الى مثل ذلك الحد ، لما قد يتولد عنها من أخطار مخيفة .

والتحرير الثاني كان العريضة المقدمة من الوجوه والعلماء وكبار الموظفين والضباط ، وفيها : أن مقدميها اطلعوا على المشروع المالى الذى جهزه السير ريفرس ويلسن



ويعتبرونه ضارًا بمصالح البلد؛ وأنهم، بالتالي، وضعوا مشروطًا من عندياتهم يسألون التصريح لم يعرضه على مجلس شورى النواب؛ ويرجون الخديو منع هذا المجلس السلطة المتمتعة بها مجالس النواب الأوروبية فيما يختص بالأحوال الداخلية والمالية؛ وأن يكون مجلس الوزراء مستقلا عن رئيس القوة التنفيذية ومسئولا للمجلس .

والتحرير الثالث كان المشروع الموضوع لحل المشكلة المالية .

فأرسلها القناصل الى دولهم . وكان أعضاء مندوبية التحقيق قد حرروا بما وصلت اليه أعمالهم تقريرا واستعدوا لارساله بالبريد . ولكن الخديو أمر بتأجيله ، مؤملا أن ينال موافقة الدول على المشروع المقدم له من وجهاء الأمة المصرية ، قبل اطلاعها على تقرير رجال المندوبية .

وفي اليوم عينه بعث الخديو كتابين الى السير ريفرس ويلسن والمسيو دى بلييير يخبرهما أنه عملا برغائب الأمة الصريحة قد كلف شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة مؤلفة من مصريين دون غيرهم .

ولما كان قد تقرر الرجوع الى العمل وفقا لمنطوق مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ حرر شريف باشا خطابين أحدهما الى المسيو بيج دى بوجاس الذى كان قد عين مندوبا فرنساويا فى صندوق الدين بدل المسيو دى بلييير عند ارتقاء هذا الى منصب الوزارة ، والآخر الى السير إكلين بارنج المندوب البريطانى فى الصندوق عينه ، وطلب اليهما قبول منصبى مرافقين عامين للإيراد والمصرف .

فرفضا بحجة أنهما لا يستطيعان الاشتراك فى نفاذ تصميم مشروع مالى يريانه غير عملى بالمرة ، وفى تغيير سياسى يعتبرانه مخالفا للتعهدات التى ارتبط بها الخديو منذ عهد قريب مع دولتيهما .

فأخطر حينذاك شريف باشا، المسير فرتك لاسيل أنه يعتبر أن رفضهما يطلق يد الحكومة المصرية، ويخليها من كل مسئولية فيما يختص بإعادة المراقبة فورا . على أنه أرسل ، في الوقت عينه ، يسأل الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعيين مراقبين غيرهما .

وتلا ذلك تقديم السير جرد فترجيرك وبلوم باشا، سكرتير الادارة المالية ، والسير اوكلند كلفين ، رئيس عموم المساحة، استقالاتهم من خدمة الحكومة المصرية .

أما الوزيران الأوروبيان فأيا الإذعان لرفضهما حتى يطلعا على ما تقرره حكومتاهما في الأمر .

وفي الأثناء كان الخديو، عملا بما قاله للقناصل العامة في خطاب ٩ ابريل ، أصدر أمرا ساميا عين شريف باشا بمقتضاه رئيسا للوزارة المصرية ، وكلفه بتعيين أعضائها، على شرط أن يكونوا كلهم مصريين ، وبين له فيه الخطوة الواجب عليه اتباعها ، إرضاء للرأي العام المصري ، وموافقة لمصالح البلد الحيوية ؛ وقال له ، فيما يختص بالاصلاحات النيابية ، انه ينيط بوزارته تحضير القوانين واللوائح الانتخابية على مثال القوانين واللوائح المعمول بها في أوروبا ، مع مراعاة عوائد الأهالي واحتياجاتهم بحيث تؤدي الى تكوين مجلس نيابي جامع للشروط التي تستلزمها الحال الداخلية وتقضى بها رغائب الأمة .

وزارة شريف  
باشا

فقام شريف باشا من وقته بالمهمة التي عهدت اليه ، واختص بالرياسة ووزارة الخارجية ؛ وعرض على سمو الخديو أسماء الوزراء الذين انتخبهم ليشكل وزارته منهم

وهم :

راغب باشا السالية ؛ زكى باشا للأشغال ؛ ذو الفقار باشا للحقانية ؛ شاهين باشا  
للحرية والبحرية ؛ ثابت باشا للعارف ؛ وعمر لطفى باشا للتفتيش العام مع حق حضور  
اجتماعات الوزراء .

فوافق الخديو على تعيينهم ، لعلمه أنهم جميعا — لاسيما جاهين وعمر لطفى — من  
المخلصين الولاء لشخصه ، الذين لا يخافون في خدمته الخدمة كلها لوم لاثم ، لاعتقادهم  
أن إرادته هى القانون ، ولا قانون سواها ، عملا بما له من الحقوق الموروثة .



وكانت مندوبية التحقيق ، فى جميع المدة التى سبقت هذه الحوادث ، مكبة على  
إتمام مأموريتها ؛ وهالك ما كانت قد بلغت اليه أعمالها :

فراغ مندوبية  
تحقيق من عملها

(أولا) إن الحكومة المصرية فى حال إفلاس منذ ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ أى منذ  
أن توقفت عن دفع إفادات مالىتها المستحقة . ولئن دفعت بعد ذلك مبالغ جسيمة  
على حساب الفوائد ، وستدت ما يقرب من خمسة ملايين جنيه من أصل الدين ،  
فإن عجز مالىتها فى سنى ١٨٧٧ و ١٨٧٨ قارب خمسة ملايين جنيه ، أيضا ؛ ومقدار  
دينها السائر ازداد نيفا ومليونى جنيه . فدفع الفوائد ، فى هذه الظروف ، إنما كان  
قطعا فى الهم الحى . والواجب يقضى إذا باتخاذ طرق غير الطرق الوهمية التى يلجئ  
إليها حتى ذلك الحين . وتقليل الصرف الى درجة حفظه فى حدود الايراد الدقيقة .  
أما الدائنون فما عليهم سوى الرضوخ للضرورة .

(ثانيا) إنه فى عدم استطاعة الحكومة القيام بتعهداتها لكل هؤلاء الدائنين ،  
فناية ما فى وسعها أن تساوى بينهم كلهم فى الظلم .

(ثالثا) إنه لأجل الوصول الى هذا، يجب أن لا يعدل عن ثلاثة مبادئ: «الأول» أن لا يطالب الدائون بتضحية أى شئ إلا إذا ضحى المدينون، أولا، كل ما يمكن مطالبته بتضحيته، مما لا يخرج عن المسلم بإمكان المطالبة به عقلا. وبما أن المدينين هم المصريون — وإن سلم بأنه لم يكن لهم دخل في الديون التي ركبها حكومتهم على أكتافهم — فالمصريون أول من يجب مطالبتهم بالتضحيات اللازمة، على شرط أن لا تكون هذه التضحيات فوق طاقتهم؛ و «المبدأ الثاني» أن يعامل الدائون بموجب الاجراءات القانونية المسنونة في القانون المختلط لدائى أى تفليسة، أى أن من كان مطلوبة أسبق ومدعما بإثباتات قانونية، حق له أن يستد قبل غيره؛ ومن كان مطلوبة غير مسجل، عومل بمبدأ الفرنك قرشا؛ و «المبدأ الثالث» أن يسن قانون يجبر كل الدائنين على قبول التسوية العامة؛ ويلزم المحاكم المختلطة بالأخذ به لتلاخيح أقلية نافذة نفاذ المشروع كله.

(رابع) إن الخديو على قاعدة المبدأ الأول، وإن كان قد تنازل عن جانب عظيم من ممتلكاته، لا يحسن به مطالبة دائنيه بتضحيات جديدة، إلا إذا ضحى هو أيضا شيئا من منفعه، وقبل أن يكون مرتبه السنوى ٣٠٠ ألف جنيه بدلا من ٦٠٠ ألف جنيه.

(خامسا) إنه في معاملة الممولين المصريين على قاعدة المبدأ عينه، يجب اعتبار ثلاثة أمور: «الأول» كيف يجب أن تكون زيادة الضرائب على الأطيان العشورية؛ «الثاني» كيف يجب أن يعتبر قرض الروزنامة؛ «الثالث» كيف يجب أن يعامل قانون «المقابلة».

فاتفقت المندوبية فيما يختص بالأمر الأول على ضرورة روك الأطنان المصرية كلها وإزالة التمييز العشورية والخراجية منها عند ربط الضرائب الجديدة عليها . ولكنها قوت مبدئيا أن يزداد على الضرائب المربوطة على العشورية منها مبلغ قدره ١٥٠ ألف جنيه يوزع عليها أفراديا وذلك الى أن يفرغ من عملية الروك .

ولما كانت كل الأطنان العشورية ملكا للكبراء وذوى اليسار، وكانت الضرائب عليها خفيفة حتى ذلك الحين ، فما كان ثمت سبيل الى اعتبار تلك الزيادة غير إنصافية ، ومعقولة .

واتفقت فيما يختص بالأمر الثانى على مجارة الحكومة المصرية فى اعتبار المال المأخوذ من الروزنامة ضريبة لا قرضا ، واستبعاد ما جمع منه من مجموع الديون المصرية فى مقابل تخفيف بعض الأثقال على الممولين المصريين .

وانما استنتجت المندوبية أن هذا كان اعتبار الحكومة لذلك المال من موافقة مجلس شورى النواب فى سنة ١٨٧٧ على إبطال دفع الفوائد عليه ، ومن قرارها القاضى بوجوب تحصيل الملايين الخمسة الباقية منه بعد الفراغ من تحصيل أموال المقابلة .

ولكن ما حدا ، على الأخص ، بالمندوبية الى اعتبار ذلك المال ضريبة لا قرضا إنما هو أنه لم يكن فى الاستطاعة اعتبار أحد دائئا للحكومة إلا اذا كان المطلوب له مؤيدا بدليل — لتلاينيت المطالبون من كل جهة — وأنه لم يكن فى أيدي معظم دافعى مال الروزنامة أى كتاب أو وصل يؤيدون به صحة مزاعم دفعهم .

واتفقت المندوبية ، فيما يختص بقانون "المقابلة" ، على الامتناع عن المطالبة بما لم يدفع منها لغاية ذلك الحين ، وعلى إلغاء الامتيازات التى منعت بموجب ذلك

القانون، مقابل دفع تعويض، لم تبن مقدار، للزارعين الذين دفعوا "المقابلة" — وقد جعل قانون التصفية المستون في سنة ١٨٨٠ ذلك التعويض ١٥٠ ألف جنيه سنويا لمدة خمسين سنة .

وبنت اتفاقها هذا على أن جانباً عظيماً من "المقابلة" لم يدفع نقداً، بل «رقعاً»، أي أن وزارة المالية كانت تسلم لمحاسبيها رقعة تعترف لم فيها بدين وهمي على الحكومة، فيدفع أولئك المحاسب تلك الرقعة للجباة بدلاً من المال المطلوب "المقابلة".

وإن جانباً آخر من المقابلة لم يدفع إلا وهماً، بالرغم من دفعه نقداً : وذلك لاحتساب وزارة المالية، لمحاسيب آخرين، مال الضريبة من مال "المقابلة"، وإبقاء مال الضريبة تحت المطالبة .

ولكى تعوّض المندوبية من مساو بضر من اعتبار قرض الروزنامة ضريبة، ومن إلغاء قانون "المقابلة"، تعويضاً وقتياً، ارتأت : « أولاً » إسقاط كل متأخرات الضرائب — وكانت، لغاية أول يناير سنة ١٨٧٦، ٣٠ ألف جنيه؛ « ثانياً » إعفاء جميع المزارعين من الضريبة المهنية أو الحرفية — ومجموعها السنوي، منهم فقط، كان يبلغ ٨٠ ألف جنيه؛ « ثالثاً » إلغاء الضريبة التي على الرسوم — ومجموعها السنوي مائتا ألف وخمسة آلاف جنيه؛ « رابعاً » إلغاء عوائد الدخوليات — ومجموعها ٣١ ألف جنيه سنوياً؛ « خامساً » إلغاء عوائد الطرق في الأرياف — ومجموعها ٨ آلاف جنيه سنوياً؛ « سادساً » إلغاء عوائد الأسواق — ومجموعها ١٠ آلاف جنيه سنوياً؛ « سابعاً » إلغاء رسوم الوزن في الأرياف — ومجموعها ١٧ ألف جنيه سنوياً؛ « ثامناً » إلغاء عوائد ختم الحصر والأنسجة — ومجموعها ٢٣ ألف جنيه سنوياً؛

«تاسعا» إلغاء رسوم بيع المواشى — وقدرها ألف ونعممائة جنيه سنويا ؛ «عاشر» إلغاء رسوم ومكوس أخرى ترفع قيمة المسقوط كله الى ٤٠٠ ألف جنيه سنويا .

(سادسا) إنه في معاملة الدائنين المسجلة ديونهم على قاعدة المبدأ الثاني يجب أن لا يغير مركز أحد منهم ، وأن تحترم الضمانات التي في يد كل منهم ، وأن ينخفض سعر الفوائد المدفوعة من ٧ و ٦ ٪ الى ٥ ٪ للجميع .

وأما الدائنون غير المسجلة ديونهم ، فبما أن هذه الديون تبلغ ٨٢١٠٠٠٠ جنيه وأنه يوجد مبلغ ٦٣٠١٠٠٠ جنيه تحت تصرف صندوق الدين ، فيمكن تصفية حسابهم ، دفعة واحدة ، بدفع ٥٢ ٪ لكل منهم ، من أصل دينه ، مقابل تنازله عن الباقي .

فوضعت المندوبية تقريرا مفصلا أفاضت فيه الشرح عن الأعمال التي انتهت اليها ، ووقعت في ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ ، ثم باتت تنتظر من وراء العمل بإرشاداتها تغيير الأحوال المصرية وبدء تطورها نحو مآل صالح .

ولكن الخديو أسقط وزارته في اليوم التالي ؛ فغير ، بذلك ، الموقف والمركز . فلم ير أعضاء المندوبية بدا من تقديم استقالاتهم ، هم أيضا ، فقبلت وأصبحت أيامهم في خبر كان .

وفي ٢٢ ابريل عينه نُشر — مقاومة لمشروعهم ومشروع السير ريفرس ويلسن — المشروع الذي وضعه الخديو ، بمساعدة رجاله ، لحل المشكلة المالية . وقد سبق لنا القول عنه إنه أنكر أن مصر مفلسة ، وأنها لا تستطيع القيام بتعهداتها ، فتريد الآن أنه قُدر مجموع إيرادات القطر في سنة ١٨٧٩ بمبلغ ٩٨٧٣٠٠٠ جنيه — وهو ما اعتبره

رجال مندوبية التحقيق زائدا مبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه عن الحقيقة — وأنه طالب بتفويض الفوائد الى ٠.٥٪ مع تعشيم الدائنين بإمكان الرجوع فيما بعد الى ٠.٦٪؛ وأنه لم يشتمل على أى ذكر لمرتب سنوى للخديو وأسرته؛ وأن العنصر الغربى، بعد اطلاعه عليه، حكم بأن مرماه إنما هو عود السلطة المطلقة الى الخديو، وبقاء طبقات سرة الأمة وذواتها متمعة بامتيازاتها .

ويقول اللورد كرومر فى كتابه "مصر الحديثة" : « إن نتيجة التغير فى النظام الذى أقدم عليه الخديو ما لبثت أن ظهرت للعيان : فان السير فرنك لاسيل كتب فى ١٩ ابريل الى الوزارة البريطانية مانصه : (إن شاهين باشا ، وزير الحربية ، ذهب الى البحيرة ، وربما كان ذلك لأجل جمع تقود : لأن مركزه السابق ، اذ كان مفتش الوجه البحرى العام ، قد أكسبه شهرة بأنه "أقصى وأنجح جماع للضرائب عرف بمصر" ، وهى شهرة لا يحسده أحد عليها ) .

وكتب نائب القنصل البريطانى فى الزقازيق الى رئيسه بمصر ما يأتى : (تسألنى كيف يسير النظام الحديدى؟ أسوأ مما كان قديما . فان ثلاثة أرباع الضرائب ، ونصف "المقابلة" يحصل بطرق الظلم والعسف العادية . وبما أنه ليس لدى الفلاح محصول قطن أو غلال يبيعه ، لينفع ، فانك تراه مضطرا للالتجاء الى المرايين ، والاقراض منهم بواقع ٤ و ٥٪ شهريا ، إذا أراد التخلص من الكرباج . أما الذوات ، فبما أنهم لا يدفعون إلا المال ، ويدفعونه على راحتهم ، فانهم يرون الأيام سعيدة ، والحياة جنة ورد . وقد أتاانا ، منذ عهد قريب ، عمر لطفى باشا ، مفتش الوجه البحرى العام ، وأصدر أوامر مشددة لجمع التقود بكل الطرق الممكنة<sup>(١)</sup> ) . »

(١) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، ج ١ ص ١٢٦



على أن مندوبي صندوق الدين لم يستقبلوا من وظائفهم ، وأخذوا يتداولون فيما يجب عليهم عمله ، إزاء انهيار البناء الذى أقامه الاتفاق الدولى بمصر من كل جانب حولهم . فقرر رأيهم على رفع قضية على الحكومة المصرية الجديدة أمام المحاكم المختلطة ؛ وحققوا رفقها .



طرائف أفكار ولكن هل كان (اسماعيل) غخطا فيما أقدم عليه إزاء شعبه وإزاء أوروبا ، وإزاء نفسه ؟ لا بدّ لفتحكم فى ذلك من الرجوع الى طبيعة مركزه ، والى أحكام الاتفاقات الدولية التى آل ذلك المركز اليه بموجبها .

فبطبيعة مركزه كان محقا فى اعتقاده أنه سيد القطر المطلق ، ورب كل ثروة فيه ، بصفته رب كل حياة نامية على سطحه . كان محقا فى اعتقاده أن لا قانون سوى إرادته ؛ ولا شرع ، فيما عدا الأمور الدينية ، سوى شرعه . فهو خليفة الفراعنة والبطالسة ؛ خليفة الولاة العرب ؛ خليفة الطولونيين والأخشيديين ؛ خليفة الفاطميين والأيوبيين ؛ خليفة السلاطين المماليك والأمراء المماليك ، وخليفة الولاة أسلافه من بيتة العلوى : وكل من سبقوه كانوا متمتعين بالسلطة المطلقة ؛ كانوا أسياد القطر برمته ، وملاكه لا يعيش سكانه إلا باستمدادهم نفّسا من نفّسهم ونفخة من روحهم ؛ وكانوا أرباب الأموال والأعمار ، بل والأعراض ذاتها ؛ بل كان بعضهم يدعى السيادة عنها فى نفس المعتقد والدين ! ومع ذلك ، فان المصريين ، فى كل عصور حياتهم ، وبالرغم من كل تطوراتها وتقلباتها وثوراتها لم يفكروا ، يوما ما ، فى أن الحق ، الذى يدميه عواهلهم لأنفسهم ، من السيادة المطلقة عليهم والتصرف بلا قيد بالكلية — إلا القيد الذى يتقيدون به من تلقاء أنفسهم — فى أموالهم وأعمارهم

وأعراضهم ، قد يكون مبديا على غير أساس ، بل قد لا يكون له وجود بالمرة ، اذا هم رفضوا التسليم به ؛ بل لم يفكروا في جواز عدم صحة ذلك الحق ؛ بل سلموا به تسليما تاما ؛ واستكانوا اليه وأقروه ؛ بل عدّوه جزءا كبيرا من فضلهم ويكلمهم ؛ بل دافعوا عنه دفاع المستमित ضد كل من حاول أن يحررهم من قيده ، أو يغير فكرهم فيه . وحاش لله ، ألف مرة ، أن يكون قصدنا من قولنا هذا الطعن على مواطنينا أو الخط من كرامتهم أو تسفيه أحلامهم . فان أمما سوام ، وليست من أقل الأمم رقا ومدنية ، في المصور الغابرة ، وفي العصر الحالي ، أقرت ذلك الحق عينه ، واستسلمت بكلياتها وجزئياتها الى حكمها وملوكها . وها نحن نرى أن الشعب الألماني في أيامنا هذه — على ما بلغ من التقدم في ميداني العلوم والحضارة المادية والعقلية — يقر ذلك الحق لامبراطوره ، بتعديل خفيف ، ويستسلم الى إرادته استسلاما أعمى ؛<sup>(١)</sup> فكيف نستطيع أن نأخذ الشعب المصري ، الذي كان عائشا في أيام (اسماعيل) ، على عقليته وشعوره ؛ على إنكاره ذاته ومصالحه ؛ وعلى استكانته الى رغائب مولاه وولى نعمته ؟

على أن المثل السائر يقول : "المسال المتروك يعلم الناس السرقة" . ويروى في القصص أن رجلا ادعى النبوة في أيام الرشيد أو المأمون ؛ فاتبه خلق كبير وآمنوا به ، وصدقوا بمعجزاته . فتمنى خبره الى الخليفة . فأمر بإحضاره . فجاءه بثلاثة آلاف من أتباعه ، وأوقفهم خارج القصر ، وعلمهم عملا يعملونه ، اذا أمرهم به . فأجابوا بالسمع والطاعة ! ثم مثل بين يدي أمير المؤمنين ، وحده . فسأله الخليفة باسمي ، (وأظنه المأمون ، لأنني لا أعلم سمأحت في أحد غيره من بني العباس) : « أنت نبى ؟ » .

(١) كتب هذا في ابريل سنة ١٩١٨

قال : «نعم» . قال : «وما معجزاتك؟» . قال : «لى معجزات كثيرة . واذا شئت ، أتيت بواحدة منها أمامك ، لساعى !» . قال : «هات !» . قال : «هلم الى هذه الشرفة وانظر : أترى هؤلاء الرجال الواقفين فى الميدان تحت هذا القصر؟» . قال : «وما لهم؟» . قال : «إنى أصيرهم قططا ، بكلمة ؛ ثم أصيرهم ، بكلمة أخرى ، كلابا» . قال : «دونك» . فأطل الرجل على قومه ، وقال بصوت عال : «أيها الناس ، كونوا قططا !» . فأقبلوا يرمون ويتحزكون كقطط ؛ ثم قال لهم : «كونوا الآن كلابا !» . فأقبلوا ينبحون ويثبون ويشبون ككلاب . فأغرق الخليفة فى الضحك حتى استلقى على ظهره فوق أريكته وهو يقول : «قاتلك وقاظمك الله !» . فقال الرجل : «يامولاي ، أيدعشك أن من يستسلم اليه أناس كهؤلاء ، يدعى النبوة؟ وهو ، لو ادعى الربوبية ، لما كان ادعاؤه غريبا !» .

(فاسماعيل) كان محقا ، إذًا ، فى اعتقاده أنه الكل فى الكل بمصر ؛ وأن الشعب المصرى إنما خلق لىخدم ذاته السامية فى رغائبها وآمالها وأمياها وملاذها . أضف الى مركزه الطبيعى أن تربيته والوسط الذى نما فيه ، والبيئة المحيطة به منذ نعومة أظفاره الى أن ارتقى عرش جده وأبيه ، كل هذا كان من شأنه أن يوطد فيه ذلك الاعتقاد ، توطيدا ثابتا لن يتزعزع ، بل لن يتحرك . فثله فيه جميعه مثل لويس الخامس عشر الفرنساوى ، الذى كان صريه يحمله يطل من شرفات قصر التويلرى فى باريس على الشعب المزدهم فى شوارع العاصمة ، ويقول له : «أترى ، يامولاي ، هؤلاء الناس كلهم ؟ انهم مخلوقون ، جميعا ، ليكونوا عبيدا لك . فكلهم ملكك وشهتك !» .

(فاسماعيل)، إزاء شعبه، لم يكن مخططاً في إقدامه على استرداد السلطة المطلقة لنفسه؛ وهو، في التراحم القائم بينه وبين الدائنين الغربيين ودولهم المعضنة لهم، على أموال فلاحى مصر ومموليها، لم يكن في الحقيقة مقاتلاً إلا على ما كان يعتقد أنه له بحق .

وأما إزاء الدول الغربية، فانه بموجب معاهدات سنة ١٨٤١ وبموجب القرارات الصادرة بلجه وله، ما بين سنة ١٨٤١ وسنة ١٨٧٣، والمصطلق عليها من تلك الدول كان محققاً في اعتقاده أن كل تدخل تتدخله تلك الدول في شؤون إدارته الداخلية، لا سيما متى كان القصد منه مجرد مزاحمة على أموال رعاياه، أى على أمواله، لمحض اقتيات منها لا يبرره سوى حجة القوى أمام الضعيف !

والذى وطد في نفسه هذا الاعتقاد توطيداً هو أنه لولا ضعف مركزه، لما تجاسرت تلك الدول على الاقدام على مزاحمته ومضايقته، وتكيل يديه، وتقيد سلطته . فبينما هى لا تبدى حراكاً في مسألة مدائنى تركيا، مثلاً — وديونها ضعفا ديون مصر — ولا تمنع في اشهار الباب العالى لإفلاسه؛ وبينما يضيع على المقرضين البريطانيين، فقط — فما بالك بشيخهم؟ — ما يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه، بدون أن تقوم حكومتهم معضنة لمطالبهم قبل الدول المديونة، فان هذه الدول الغربية، لمعرفتها جانب الضعف فيه، لا تقتر مهتدة، مقبلة، تتدخل، بالرغم من نصوص القرارات التى صدقت عليها، هى نفسها، فى شؤون داخلية، قاذفة على رأسه مفتشياً ومراقبياً، ومحاولة اختصاب حقوقه لتلبس رداها وزيرين غربيين .

فكم من مرة ومرة باغت نفسه وهو بعض على شفتيه، أسفاً على عدم وجود جيش قوى لديه ومدفعية ضخمة، وبحرية مهية، مثلما كان عند جده (محمد على) ! وكمن مرة ومرة صر على أسنانه تغيظاً من أن مركزه، من الوجهة الدينية، خير

موطد الأركان كمرکز الخليفة؛ وأنه قد يكفى اتفاق بين تلك الدول المعادية، والمراجع العثمانية - وما أمهل حدوثه : إمامن طريق الترهيب، وإمامن طريق الارشاء! - ليقلبه عن عرشه، ويقذف به الى المنفى!

فازاء الفرمانات والمعاهدات الدولية الموجبة، بصراحة، عدم تداخل الدول الغربية في شؤون مصر الداخلية إلا في الأمور المتفق عليها بالمعاهدات الخاصة المعقودة بينها وبين الباب العالي؛ إزاء نص الفرمانات، لاسيما فرمان سنة ١٨٧٣، والمعاهدات الدولية القاضية للحدود بحق الاستقلال التام في أمور القطر الداخلية، استقلالاً لا يقل عن المتمتع به سلطان تركيا عينه أو قيصر الروس، هل كان يستطيع (اسماعيل) صبرا على عمل الحكومتين الانجليزية والفرنساوية، الذي قهرتاه بموجبه على قبول الأشخاص المعينين منهما، وتسليمهم كل سلطة له على عموم أفرع الادارة الداخلية؟ أو كيف لا تعترف أنه إنما استعمل حقه في الضرب على يد تجاوزها هذا، وإعادة الأمور الى مجراها الشرعي؟

فانه لم يكن ليعنيه أن تكون تركيا قد تعدت، في الفرمانات الممنوحة منها اليه وإلى جده، الحقوق التي للشعوب قبل ملوكهم، وأن تكون أوروبا قد أخطأت في اعتماد تلك الحقوق، وإطلاق يد حاكم مصر إطلاقاً تاماً في أمور رعاياه المصريين، بدون استشارة هؤلاء، أولاً، والوقوف منهم على رغبتهم في أن يعاملوا معاملة المواشي أم لا: فانه كان مليكاً وجد واقعاً، ويعلم أن الواقع الناشئ الى الوجود برضا متعاقدين، لا يصح تغييره ولا تعديله إلا برغبة ورضا المتعاقدين جميعهم؛ ولا يصح لأحدهم التفرد في ذلك، إلا إذا أهمل جانب الحق واعتمد قوة السلاح! فكان حقيقاً، إذًا، بالمحافظة على ذلك الواقع، ومقاومة كل من شاء التفرد في تعديله أو تغييره.

وأما إزاء نفسه ، فلا شك أن ( اسماعيل ) أخطأ خطأ كبيرا ! فانه أقدم على عمل خطير لم تكن لديه القوة على الثبات في تيار عواقبه ، فيما لو تحرك ذلك التيار . واستعمل ، للبلوغ الى مراميه ، قوى كان هو أحرى الناس بالتنبك عنها ، عملا بحكمة المثل الفرنسي القائل : " لا توقف قطا نائما " .

فانه بصرفه الوزيرين الغربيين عن دفة الأحكام ؛ واجباره جمهور الموظفين الغربيين ، الذين أقامتهم اتفاقاته مع فرنسا وانجلترا حفاظا لمصالح الدائنين ، على الاستقالة ؛ وبضربه بتقرير مندوبية التحقيق عرض الحائط ؛ واطراحه وإهماله مجموع الإصلاحات المالية والإدارية المتكوّن منها ما سمّوه بالنظام الجديد ، لم يكن يجهل أنه يميل عن صداقة حكومتى إنجلترا وفرنسا ، ويقف أمامهما موقف انحصم المعاند المتصدى .

ولا شك في أن أول فكر وقع في خلدّه ، بعد فراغه من الضربة السياسية التي ضربها ، إنما هو فكر المقاومة الى النهاية ، مهما كانت العواقب : فانه حمل ، في الحال ، عموم كبار ضباط الجيش على حلف يمين ، مؤداها الإخلاص والولاء في خدمته ، ومقاومة جميع أعداء البلاد وأعدائه ، وأعداء عائلته ؛ كما أنه حمل مائة وخمسين ذاتا من وجوه البلاد وكبار العلماء على إبداء فرح الأمة ، بصراحة ، من جراء صرف الأوروبين عن الإدارة .

ومع ذلك ، فانه لم يكن في استطاعته مقاومة تينك الحكومتين ؛ وأصبح مصيره ، حتما ، فيما لو أصرتا على عدم الرضا عما تم ، الى أحد أمرين : إما الرجوع بخزي وعار الى الخنوع لارادتيهما ؛ وإما الفشل في مقاومتها فشلا يتلوّه قهر عزيز على نفسه .

وبتمكينه روح التزود من النشوء في الهندية، وجعلها تحس بقوتها على نيل أغراضها، عند توحيد كلمتها؛ وبتمحيكها في قلوب الأمة وعقولها أفكارا دستورية، وآمال حكم نيابي — ولو أن تحركها في البدء كان كتحتك أشباح في وسط ليل بهيم — بإباحته المناقشات العديدة في التغييرات السياسية الأساسية، لرجال لم يكونوا حائزين للصفات اللازمة لذلك؛ ويجعله، بالتالي، أقصى ما يداوى به نظام البلاد غذاء البلاد اليومي — وهو الحاكم المطلق، القائمة سلطته الفردية على طاعة الجند له، بل على خنوعهم لأرادته؛ والقائم تصرفه في إرادات الأهالي وأموالهم وحررتهم على اعتقادهم المتين بأن إرادته هي وحدها الدستور، ورغبته هي وحدها القانون، وأمره هو المقرر في كتاب الأقدار، فلا مفز من نفاذه — بعمله ذلك جميعه، إنما أقدم في الواقع على ذلك قواعد سلطته — حتى فيما لو فاز على دولتي الغرب في نزاعه معهما — وعلى وضع ألغام تحت مركزه — كما آل إليه من أسلافه — كان لابد لها من نفس ذلك المركز عاجلا أم آجلا، إن لم يكن في أيامه، ففي أيام خلفه: فإن النار إذا أوقدت، التهمت؛ والسيل إذا كسرت حواجزه، جرف. ثم صعبت في كلتا الحالتين الوقاية.

وما وقع في القريب العاجل، (لإسماعيل) عينه، ثم ما وقع بعد ذلك بقليل، لابنه وخلفه الخديو (محمد توفيق)، خير دليل على أن (إسماعيل)، فيما أقدم عليه، أخطأ إزاء نفسه، خطأ كبيرا.

# الجزء السابع

---

الفروب

---



## الفصل الأول<sup>(١)</sup>

### حيرة وارثك

كان الظلام حين أرخى سدوله \* بيت على ليل ليل موصل  
« امرؤ القيس »

فما تشكلت الوزارة الشرفية، وأقبلت تدبير مهام الأمور، إلا وعاود قناصل الدول صمم القناصل  
الكرة، وأقبلوا يلحون بوجوب إعادة السير ريفرس ويسن والمسيودي بلينيير إلى إعادة ريفرس  
لمسن ودي بلينيير  
منصبيهما، إرضاء لدولتيهما وتهذبة لخواطر الدائنين .

فردّ (اسماعيل) عليهم بأنه، إزاء هياج الرأي العام، لم يكن في الامكان إجابة طلبهم، وأنه يقبل أية مراقبة، مهما كانت دقيقة، ولكنه لم يعد يستطيع قبول عضوية أجنب في الوزارة المصرية .

وقال لهم شريف باشا، تأكيداً لكلام مولاه : « ان الوزارة مصممة على منع سموه من قبول ذلك حتى فيما لو كان سموه ميالاً الى قبوله، ولئن فعل وخالف رأيهم، فانهم مصممون على الاستقالة وتركه وشأنه : لأن مبادتهم لا تمكنهم من التسليم باعادة نظام بات مسخوطاً عليه من الأمة بأسرها<sup>(٢)</sup> ! » .

فلما تحققت الدول أن الانقلاب الذي تم بمصر أصبح أمراً صمم على عدم الرجوع فيه، وقعت في حيرة كبرى . لأنه، على أهمية مصاعب الموقف وخطورتها، لم يكن

(١) أم مصادر هذا الفصل : "مصر الحديثة" لورد كرومر، و"مصر في عهد اسماعيل" لماك كون .

(٢) أنظر : "مصر في عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٦٠

من السهل الإقدام على أى عمل لحل المشكل بدون تسير المصالح الدولية المختلفة الى التصادم معا تصادما مخيفا .

موقف تركيا  
فلسطين تركيا أصبح يخشى أن يؤول عمل الخديو الى إنشاء أخطار حول ما له من حقوق السيادة على مصر . وأخذ يفكر فيما يجب فعله : أيسبق الدول الى العمل ، فيقبل (اسماعيل) من تلقاء نفسه ، ويتنم الفرصة لتحقيق ما طالما جال في خاطر أسلافه الفخام ، ورجال السياسة العثمانية ، ماذا اكتسب سيف (محمد علي) العظيم شبه استقلال للقطر المصري ، فيرسل عدة أروط عثمانية الى وادى النيل بصحبة وال يعينه مكان الخديو المقال ، ويعيد مصر ولاية عثمانية بسيطة كما كانت قبل أن يؤول زمامها الى ذلك المكذوبى الجسور ؟

ولكن ! ألا يعد هذا العمل ، الآن ، والدول الغربية قائمة قاعدة لما بدا من (اسماعيل)، عملا يتم خوفا منها ، ويقع بسبب مداخلتها وتأثيرها ؟ وإذا عد كذلك — وهو الواقع — ألن يؤخذ هذا العمل عينه قاعدة لبناء مبدأ تنفخ منه الأخطار كما ينتفش الشوك من جسم القنفذ ، مبدأ وجوب إقالة كل حاكم لا تستحسن تلك الدول حكمه ؟ وهل من مصلحة تركيا أن يقام بناء مثل هذا المبدأ ، وأن يعرض بمركزها ، برضاها ، الى مؤثرات الرأي العام الأوروبي ؟ أليس الأوفق ، من هذه الوجهة ، تحييد عمل الخديو ، وشد أزره فيما تحدى به الدول الغربية ، وفي تصميمه على رفض إشراك أى أجنبي في حكم بلاده ؟

ولكن ، من جهة أخرى ، ماذا يكون مركز تركيا في العالم ، وإلام تؤول حقوق سيادتها على مصر ، لو أقدمت الدولتان الغربيتان على إقالة (اسماعيل) من تلقاء نفسيهما ، وبدون استشارة الباب العالي أو يجوز استشارته استشارة صورية فقط ؟

فالأوفى، والظروف هذه، الانتظار والترقب، ريثما يظهر بصيص نور للسيرة  
بهدهاء، مع التيقظ التام، لمجريات الأمور.

وقف بريطانيا  
العظمى

ولم يكن موقف بريطانيا العظمى مخفوا بصعوبات أسهل حلا من الصعوبات  
القائمة في وجه سلطان تركيا. فالمصالح السياسية والمالية البريطانية بمصر كانت من  
الأهمية والخطورة بحيث لا تستطيع الحكومة الوقوف معها إزاء المشاكل المصرية،  
موقف المتفرج، القليل الاهتمام، فكان لا بد لها من التداخل فيها. على أن هذا  
التداخل كان من شأنه أن يجرها إلى عواقب، كانت، إذا تبصرت فيها، وقفت  
مرتدة: أتساق إليها أم نجح عنها؟

فهر بموقعها الجغرافي، وبصفتها مفتاح الهند، ما فتئت موضوع اهتمام بريطانيا  
العظمى وداعية إلى تيقظها التيقظ كله، خشية أن تقوم على ضفاف النيل دولة قوية  
تحول بينها وبين مستعمراتها الهندية، أو تهددها فيها. فلما أنشأ الملازم واجهرن،  
في عهد الباشا العظيم، الطريق البريدي بين أوروبا والهند، المعروف باسم "اللاوثر  
لندروت"، زاد اهتمام بريطانيا العظمى بمصر وشؤونها أضعاف أضعاف ما كان،  
حتى خيل لبعضهم أنه أصبح لابد لتلك الدولة البحرية الضخمة من الاستيلاء عليها،  
وإلا فادخلها ضمن دائرة نفوذها.

وعبر كاتب انجليزي يقال له كنجليك في سنة ١٨٤٩ عما أخذ حينذاك يحول  
في الخواطر بقوله في كتاب دعاه "أيوتن": « أن الانجليزي المشرَّب برقبته، اشربا با  
بعيدا ليقبض على هذه المحبوبة، سوف يغرس قدمه بثبات على ضفاف النيل ويتربع  
في مقاعد المؤمنين ! » غير أن الحكومة البريطانية في ذلك العهد لم تكن تفكر مطلقا  
في الاستيلاء على مصر، وإن هما جذا أن لا يستولى عليها أحد غيرها. ولا أدل

على ذلك مما يرويه المسؤول اميل الليثيه ، رئيس الوزارة الفرنسية التي اشتهرت الحرب على ألمانيا سنة ١٨٧٠ ، في كتابه المسمى "الامبراطورية المتساعمة" ، فانه يقول - وقوله ثقة - « إن الامبراطور نابوليون الثالث فاتح في سنة ١٨٥٧ الحكومة البريطانية في أمر اقتسام افريقيا الشمالية ؛ واقترح عليها اختصاص فرنسا بمراكش ؛ ومملكة سردينيا (وأصبحت فيما بعد مملكة إيطاليا) بتونس ؛ والمملكة بمصر » .

فلما عرض الأمر على اللورد بالمرسون ، كبير وزراء الانجليز في ذلك الحين ، أجاب : « قد يمكن أن إنجلترا وفرنسا وسردينيا تحكم أجزاء عديدة من العالم خيرا مما يحكمها الآن حكامها . ولكنني لست أرى أن هذا داع الى اقامة حكم هذه الدول على تلك الجهات . فنحن ، من خصوصتنا ، لا نريد مصر . والذي نبتغيه من مصر هو أن تستمر مرتبطة بالسلطنة التركية ؛ لأن هذا ضمانه ضد وقوعها تحت سلطة أية دولة أوروبية . نحن نريد أن تقهر مع مصر ، ونريد أن نجتاز مصر في أسفارنا ؛ ولكنا لا نريد أن نتقل أحمالنا بأعباء الحكم عليها . فيلزمنا أن نحسن حال هاتيك الأنهار بمؤثرات تجارتنا العامة ؛ ولكن علينا أن نمتنع الامتناع كله عن صليبية فتح قد تحقق علينا معها كلمة باقي الأمم المتعدنة<sup>(١)</sup> » .

وكتب الى صديقه اللورد كولي يقول : « نحن لا نريد مصر أو نبغيها لأنفسنا أكثر مما يبنى رجل عاقل ذو ملك في شمال إنجلترا ، وصاحب مقام في جنوبها ، أن يمتلك عموم الفنادق والمنازل القائمة في طريقه الى ملكه في الشمال ؛ وغاية ما يتمناه هو أن تكون تلك الفنادق والمنازل معني بها ، ومحفوظة في حال جيدة ، وأن لا يعوقه عائق عن الدخول اليها ، وأن يجد فيها حينما يرد لها ، سواء خروف وخيل يريد<sup>(٢)</sup> ! » .

(١) أنظر : "الامبراطورية المتساعمة" (ميل أليفيه ج ٣ ص ٤١٨)

(٢) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، ج ١ ص ٩٢ الحاشية .

وكانت حجة الكبرى في مقاومته عمل انشاء ترعة السويس هي أن تلك التربة ، لو تمت — وهو أمر غير محتمل — لاضطرت إنجلترا الى احتلال مصر وامتلاكها ، وهو أمر لا تريده <sup>(١)</sup> .

ولكن بعد أن تم فتح تلك التربة ، وعلى الأخص بعد أن اشترت الحكومة البريطانية أسهم الحكومة المصرية فيها ، أخذت رغبة إنجلترا في امتلاك القطر المصري تنمو شيئا فشيئا في صدور رجال سياستها ، لا سيما المحافظين منهم ؛ وأخذت تشكل وتجسم رويدا رويدا ، حتى باتت راحة ثابتة في نفس اللورد بيكنسفيلد رئيس وزارة المحافظين في أيام (اسماعيل) الأخيرة . ولا أدل على ذلك من تلؤن هذا الوزير اليهودي الأصل في معاملته الحكومة المصرية ، وفي احتياله على خلق الصعوبات المالية لها ، ومن مكاتبات اللورد سلسبرى لقنصل إنجلترا بمصر ، البادية عليها صبغة التهديد المستمر (لإسماعيل) ، مع وقوف السياسة البريطانية تمام الوقوف على طبع هذا الخديو وقلة صبره على ما يمس كرامته وينقص مكانته .

على أن استيلاء إنجلترا على مصر لم يكن بالشئ الهين : (أولا) لأن المعاهدات الدولية كانت عقبة كؤودا في السبيل ؛ (ثانيا) لأن الدول الأوروبية ، لا سيما فرنسا ، لم تكن تستطيع عليه صبرا ؛ (ثالثا) لأن كثيرين من عقلاء الانجليز أنفسهم كانوا لا يريدونه مطلقا ، ويعتبرونه مصيبة على دولتهم ؛ (رابعا) لأنه في وزارة المحافظين ذاتها ، كان يوجد من لا يستحسنه مطلقا ، ويبذل وسعه في مقاومة نفاذه .

ومع ذلك فصير الأمور كان — حتى لأقصر الناس تبصرا وبصرا — متوجها وجهة إجبار بريطانيا على الهجى الى مصر ، ان لم يكن للاستيلاء عليها وضمها الى أملاكها ، فلتسيير ادارتها وفقا للمصالح الانجليزية ، ولمنع دولة أوروبية غيرها من احتلالها .

(١) انظر : "نوبار باشا" لبرزان ص ٢٦

موقف فرنسا

أما فرنسا، فالذي كان يهمها فوق كل شيء هو أن لا يغرس الانجليزى قدميه على ضفاف النيل لا ببات ، ولا بكيفية ودية مقلقة ؛ ولكنها لم تكن فى الوقت نفسه تنظر بعين الارتياح الى احتلال قوة تركية هذا الوادى الخصيب ؛ وكانت تعتبر أن مثل هذا الإحتلال داء أفتع بكثير من الداء المتألمة مصر به، لا دواء له . وبما أنها كانت متيقنة ، من جهة أخرى، من أن اتحادها مع انجلترا ، لاحتلال القطر معا، انما يكون مصدرا فى المستقبل لمشاكل وصعوبات لا نهاية لها بين الدولتين قد يؤدى بهما الى الاشتباك فى حرب معا ، لا سيما بعد أن قال البرنس بزمرىك «أن مصر ستكون للدولتين الغربيتين ماكانه الشرفيج هلستين الدانمركى لبروسيا والنمسا» فان سياستها كانت تقضى عليها ، وكانت، فى الواقع ، موجهة الى ابقاء الحال بمصر على ماهى عليه ، بدون أقل تعديل .

ولكنها ، من جهة ثالثة، كانت مضطرة الى حماية مصالح رعاياها المالية هناك والأوساط المالية فى باريس كانت لا تنفك تحرضها على صيانة تلك الحقوق . على أن حمايتها وصيانتها، بما سوى المداخلة الفعلية فى الشؤون المصرية الداخلية، كانت تظهر لها متعذرة إلا اذا اتحد الخديو الى رغائبها وسلم زمام بلاده الى رقابتها — وهو ما لم يكن يمكن انتفازه من (اسماعيل) مطلقا — فإ العمل ؟

موقف ايطاليا

والإيطاليا على حداتها، وعلى ما لديها من مسائل داخلية تجعل اهتمامها بها وصايتها فى حلها أفيد لها بكثير من الطموح الى التوسع فى النفوذ الخارجى؛ إيطاليا، لعلمها أن للظهور فى العالم أهمية كبرى، وأن مركز الدول من بعضها على قدر كبير المطالب . والتشدد فى التمسك بحقوق ، ولو مزعومة ، فقط ، وغير مسلم بها ، كانت ترى أنه لا بد من اشراكها مع الدولتين الغربيتين فى ادارة شؤون البلاد المالية، لا سيما وان

جاليتها في القطر أكثر عددا، وبمجموع أفرادها المقريين من سمو أمير البلاد أشد نفوذا عليه من جاليتي الدولتين الغريبتين ومن مجموع أفرادهما المالكيين أذن الخلدوي، أو المقريين الى قلبه .

أما روسيا، فع أن مصالحها في القطر كانت عدما، إلا أنه كان يحذر بها في نظرها شدة أزر تركيا، وتعصيد اجراءاتها، وذلك لسببين : (الأول) لأن الحكومة الروسية كانت تعتبر نفسها الورثة للدولة التركية — فكل ما ينتقص دولة بنى عثمان يقلل من تركتها المنتظرة؛ و(الثاني) لتوقعها مكسبا أدبيا من وراء وقفها بجانب تركيا، معضدة مؤزرة، عملا بقول أحد ساستها، وهو : «قد سلختنا جلد هؤلاء الأتراك المساكين، في الشمال، الى حد يحسن بنا معه التظاهر بجمائيتهم، ولو قليلا، في الجنوب !» .

وألمانيا والنمسا، وإن لم تتدخلوا لغاية ذلك اليوم إلا قليلا في الشؤون المصرية، إلا أنهما لم تكنا لنتظرا بعين الارتياح الى استقلال إنجلترا وفرنسا بعمل متفق عليه بينهما وحدهما بمصر .

وعلاوة على ذلك فأن عددا لا يستهان به من الألمان والنمساويين الدائمين للحكومة المصرية دينا غير مسجل كانوا قد استصدروا ضلها أحكاما لمصالحهم من المحاكم المختلطة . فهل كان يسع دولتهم عدم المطالبة بتنفيذ تلك الأحكام ؟ كلا ؛ وقد رأينا البرنس بزمرك يحتاج احتجاجا عنيفا على عدم تنفيذها ؛ واحتجاج من كان في مركزه لا يصح أن يكون مجرد حبر على ورق كاحتجاجات الضملاء من الدول والناس .

## الفصل الثاني<sup>(١)</sup>

### البروق تشق السحاب

والنجم في كبد السماء كأنه \* أعمى تحير ما لديه قائد  
«العباس بن الأحنف»

ولكن، على حيرة هذه الدول، كان لابد من عمل يقدم عليه . وبما أن فرنسا وإنجلترا كانتا أكثرهن مصالح بمصر، كان لا مندوحة لهما عن التعرض، قبل غيرهما، إلى اتخاذ مسئولية الإقدام على ذلك العمل .

فما تفاوضتا معا في الموضوع ، إلا واتضح لهما أن إقدام ( اسماعيل ) على صرف وظيفته الغربيين لم يكن خارجا عن دائرة حقوقه ، ولا خرقا لحرمة أى تعهد من تعهداته السابقة — وإن عدّ في عرفهما عملا غير حكيم ، وملحقا بمصالحهما المصرية بأخطار جمة — وأنه يحسن بهما ، والحالة هذه ، استعمال طرق الاقتناع معه ، قبل كل شئ ، ومحاولة تفهيمه أن مصلحته مرتبطة بمصالحهما ، وأنه بتنبكه عن جادة ارشاداتهما ، إنما يسلك مسلكا قد يكون وببلا عليه . فاتفقتا على خطة سير تتبعانها وكلف اللورد سلسبرى بإرسال المكاتب الآتية إلى السير فرنك لاسيل ، وكلف المسيو وادنجتن المسيو جودو بالانضمام إلى زميله في تبليغ مضمونها إلى الخديو .

أما المكاتب فهي : « يعلم الخديو أنه الاعتبارات التي تلزم حكومة جلالة الملكة بالاهتمام بشؤون مصر قادتها إلى عدم اتباع خطة خلاف خطة انشاء مصادر ثروة

(١) أهم مصادر هذا الفصل : « مصر الحديثة » للورد كرومر ، و « مصر في عهد اسماعيل » لماك كون .



البلاد وضمانه حسن حكمها . وهي ، لغاية الآن ، قد اعتبرت أن استقلال الخديو وبقاء أسرته على العرش من اللزوميات للوصول الى ذينك الفرضين . وهذه كانت أيضا احساسات الحكومة الفرنسية . ولذا فان الحكومتين تملان الى اعتبار القرار الذي تسرع سموه بتنفيذه قرارا غير نهائي ، سواء أكان فيما يختص بمستقبل مسير الإصلاح أم بالموقف الذي عزم على وقوفه إزاءهما . ونحن نفضل انتظار أعماله المستقبلية لكي نعبّر عن سيره الأخير، تعبيرا يكون في مصلحته . ولكنه اذا استمر على جهل الواجبات المترتبة عليه من قبل أعماله وتصريحاته وتأكيدهاته الماضية، واستمر مصرا على رفض مساعدة الوزراء الأوروبيين الذين قد تضعهم الحكومتان تحت تصرفه فانا سنضطر الى استنتاج أن إهمال التعهدات الذي امتاز به عمله الأخير كان نتيجة خطة مصمم عليها ، وأن سموه يرفض صداقتها بتمام رغبته ، وهو على يدنة كلية من عمله . وفي هذه الحال، فانه لا يعود يمكن للحكومتين سوى أن تحفظا لنفسيهما حرية التقدير والعمل المطلقة في الدفاع عن مصالحهما بمصر ، وحرية التدبر فيما تريان خير الوسائل لضمانه حسن حكم البلاد ونجاحها » .

هذه المكتوبة بلغت بحذافيرها الى (اسماعيل) في ٢٥ ابريل؛ غير أن الحكومتين، قبل ذلك بأسبوع، كانتا قد خاطبتا الباب العالي في أمر خلعه؛ وأجابهما السلطان أنه مستعد لابطاله بحلم إياها، اذا شاءتا وأنى شاءتا .

انجلترا وفرنسا  
تخاطبان الباب  
العالي بطلب  
(اسماعيل)

وكان (اسماعيل) قد زاد صدد الجليش وقوته زيادة محسوسة ، لمقاومة الطوارئ . ولكنه لحظ، بعد بضعة أيام، انه لا يستطيع الوثوق من إخلاص جنده وأمانته . واطلع على ذلك أيضا السير فرنك لاسيل . فكتب في ٢٦ ابريل الى الخارجية البريطانية رسالة وصف فيها بتطويل البؤس والاستياء الناجمين للبلاد عن تصرفات

الوزارة الجديدة الجائرة، وقال : « ويؤكد لى أن هذا الاستياء عينه من الحال الحاضرة منتشر انتشارا كبيرا فى الجيش ذاته ، وأنه ولد شعور عدااء للخدو، ليس فقط بين أفراد العسكرية المنتسبين الى طبقات الأمة الملهقة ، بل بين الضباط أنفسهم ، ويؤكد لى أن هؤلاء ، وإن كرهوا كل الكراهة أى تدخل أوروبى ، يعتبرون الخديو مسئولا عن المصائب التى أصابت البلاد » .

فبينما الدولتان ، لوقوفهما على حقيقة القوة التى يمكن (لإسماعيل) أن يقاومهما بها ، لاتباليان بمخاطبته بلهجة العزيز القدير، وجد هو نفسه مضطرا للسبب عينه الى مداهنتهما ومراوغتهما ، مع اصراره على معاكستهما . فأجاب على بلاغهما بالتوصل من كل نية سيئة نحوهما ، وفكر ضار بمصالحهما ؛ وباستعداده لارضائهما فى كل ما تريدان ، ما سوى إرجاع الوزيرين الغربيين الى منصبيهما ، لأن ذلك بات فوق طاقته ، ولن تسمح الأمة به مطلقا .

ولما لم تكن الدولتان تريدان منه غير ذلك ، بات من المؤكد لهما أنهما لن تنالانه وطرا ، ورمخ فى عزيمتهما العمل على إقالاته من منصبه ، لاعتبارهما استحالة وجود حل للمشكلة المصرية ما دام زمام الأمور بيده .

على أن عمال (إسماعيل) فى الأستانة وقفوا حالا على اللغم الذى أخذت الدولتان تدسانه تحت مركزه هناك ، وسرطان ما أحاطوه به علما .

فبعث (إسماعيل) فى أواسط إبريل طلعت باشا الى الأستانة ، مزودا بالذهب اللازم لمعاكسة ذلك اللغم . وحمله ، على ما يقال ، مبلغا جسيما للسلطان نفسه ، ومبالغ أخرى كبيرة ، وإن كانت دون الأول ، للصدر الأعظم وموظفى المايين والديوان . فقبل السلطان ووزرائه الرشوة والهدايا المرسلة اليهم ، ولكنهم : إما لأنه كان يوز

طلعت باشا كثيرا من سياسة نوبار ؛ وإما لأنه كان ينتظر من (حليم) ما يربو على المقدم من (اسماعيل) ؛ وإما ، أيضا ، لأنهم أحسوا بأفول نجم (اسماعيل) ، لم يرتبطوا مع مندوبه بوعده صريح . وبالرغم من بقائه بين جدرانهم أكثر من شهر ، يئذ وبعد ، عاد الى مصر يحمل ، فوق خفي حنين ، الأمل بأن الخطر قد يئد .

انحدار الصاعقة

ولكنه لم يكدر يستقر بمصر إلا وتفجر الصيب ، وانحدرت الصاعقة ، لا من لندن ولا من باريس ، ولا من الأستانة ؛ بل من برلين ! فان الكونت دى مستر سفير ألمانيا لدى الحكومة البريطانية قابل يوم ١١ مايو اللورد سلسبرى وأخبره بأن حكومته أصدرت تعليمات الى قنصلها الجنرال بمصر مفادها إخطار الخديو « بأن الحكومة الامبراطورية تعتبر المرسوم الصادر فى ٢٢ ابريل الماضى الذى نظمت الحكومة المصرية بمقتضاه ، على هواها ، شؤون الدين ، فألفت به حقوقا قائمة ومعترفا بها ، مخالفة صريحة لأسية للتعهدات الدولية المعقودة عند الاتفاق على انشاء الاصلاح القضائى ، وتعتبره ، بالتالى ، خاليا من كل ملزم قانونى فيما يتعلق باختصاص المحاكم المختلطة وحقوق رعايا الامبراطورية ؛ وتعد الخديو مسئولاً عن كل نتائج أعماله غير الشرعية ! » .

فبلغ القنصل الألمانى هذا الإخطار الى الخديو فى ١٨ مايو ؛ وما كان من باقى الدول الأوروبية الكبرى إلا أنها اقتلت بعمل ألمانيا . فقدم القنصل النمساوى الاحتجاج عينه الى (اسماعيل) فى اليوم التالى ؛ وقدمه له السير فرنك لاسل فى ٨ يونيه والمسيو تريكو ( وكان نائباً عن المسيو جودو القنصل الفرنساوى ) فى ١٢ منه ؛ والقنصل الروسى فى ١٤ منه ؛ والقنصل الايطالى فى ١٥ منه .

فالنهاية كانت ، اذا ، قد دنت ، ولم يعد منها مفترق ، وأشارت الدولتان في اليوم التالي على (اسماعيل)، عرفيا ، بالاستقالة من كرسيه فابى .

فلما كان اليوم التاسع عشر من شهر يونيه طلب قنصلا فرنسا وانجلترا ، بناء على التعليمات الواردة لهما من دولتيهما ، مقابلة الخديو ، وبلغاه ما يأتي : « ان الحكومتين الفرنسية والانجليزية متفقتان على الاشارة على سموك ، رسميا ، بالاستقالة ، ومغادرة القطر المصري ؛ فاذا اتبع سموك هذه النصيحة فان الحكومتين ستعملان معا على منحك مرتبا سنويا موافقا كافيا ، وعلى حفظ نظام الوراثة الذى بمقتضاه سيخلف الأمير محمد توفيق سموك على العرش المصرى ؛ ولكنهما لا تخفياك سموك أنك اذا رفضت التنازل ، وأجبرتكما على مخاطبة السلطان رأسا ، فانك لن تستطيع الاعتماد على تعيين راتب سنوى لك ولا على حفظ حق الوراثة للأمير محمد توفيق » .

وأرسل اللورد ساسبرى فى الوقت عينه رسالة الى السير فرنك لاسل أوضح فيها الأسباب التى حملت الحكوم البريطانية على اتخاذ هذه الخطوة ، فقال : « انه لا يمكن الرجوع ، بالنظر الى الحوادث التى انتهت بصرف الوزيرين الأوروبيين ، بدون البلوغ الى الاعتقاد بأن الخديو لم يقبل أبدا باخلاص تحديد سلطته ، التحديد الذى اقترحه المندوبية ، وانه كان مصمما تصميا أكيدا على استعادة كل حقوق تاجه ، حاملا لتحقيق الأغراض الوقتية التى رعى اليها بالقبول الظاهرى الذى أبداه .

ان الحكومتين منحتا سموه وقتا كافيا ليقيل كل عثرة سابقة ، وليعود ، فيما لو اراد ، الى محبة الاصلاح الميينة من المندوبية الدولية ؛ فرفض الانتفاع بذلك ؛ واستخدم المهلة الممنوحة له لتجديد الاغتصابات والقسوة ، التى كانت خزينته تملأ بموجبها

فى الماضى ؛ فلم يعد أمام الحكومتين ، والحالة هذه ، طبقا للانذار اذى بلغتاه الى سموة ، فى ٢٥ ابريل ، سوى اعتبار الخطوة اللازمة للدفاع عن مصالحهما فى مصر ، ولضمانة حسن الحكم للبلد .

فمن الواضح أن الأدوية لشفاء سوء الحكم المقترحة لغاية الآن قد جربت ولم تنجح ؛ ولم يعد من شأن أى محاولة مستقبلية من جهة الدول ، لمساعدة الخديو على اجتناب عواقب إدارته الرديئة ، سوى اشراك هذه الدول فى المسئولية الناجمة عن تلك الادارة . فان الحوادث دلت دلالة كافية على قدرته على تخيير كل مشاريع الاصلاح ، وتصميمه على استعمال هذه القدرة .

فلو كانت مصر قطرا لم تشترك الدول فى تاريخه الماضى ، أو كان فى استطاعتها أن لا تهتم لنصيبه فى المستقبل ، فان خير خطة لمن كانت تكون التنازل ، فى هذا الموقف ، عن كل اهتمام بالعلاقات الكائنة بين الحاكم المصرى ورعاياه .

ولكن هذا غير ممكن ، على الأقل لانجلترا ، فان موقع مصر الجغرافى وكون عمل الحكومة الانجليزية فى الماضى يجعلها مسئولة عن الأحوال الحاضرة التى مصر بموجبها دولة ، يحولان دون تركها وشأنها .

فنحن ملزمون ، واجبا ومصلحة ، ببذل ما فى وسعنا لوضع حد لسوء الحكم ، قبلما يؤول الى الخراب المآذى والقوضى العديمة الدواء ، التى دل مثل دولة شرقية أخرى انها المصير المؤدى اليه ، حتما ، كل حكم سيئ .

فالشر ، فيما يختص بمصر ، لم يبلغ بعد حدا لا يمكن ايقافه إلا باجراء تغييرات صغيرة المدى وسريعة الوقع ؛ فان العقبة الوحيدة القائمة دون الاصلاح توجد ، على

ما يظهر، في أخلاق حاكمها؛ فضيقه المالى يكاد يؤدى حتما الى ظلم؛ وسوء نيته وعدم اخلاصه في وعوده بخيان كل مجهودات صديقيته لمداواة الشر؛ فلم يجد هناك شك، على ما يخال لنا، في أن تغيير السياسة الداخلية في القطر المصرى ليس في الاستطاعة إلا بتغيير الحاكم.

فقد يكون من واجبات الدولتين الغربيتين طرح هذه الاعتبارات أمام نظر السلطان الذى يدين الخديو لسلطته للفرمان الصادر اليه منه. ولكنهما، قبل خطوة هذه خطورتها، قد ينجم عنها نكبة هائلة، ليس فقط للخديو، بل ولأمرته، تريان من العدل، أولا، إبلاغ الخديو النتيجة التى وصلت اليها، لتمكينه من الانسحاب، بشروط شريفة وموافقة، من مركز أصبح خلفه وماضيه يعللانه غير كفء له. فلم يكن بلاغ القنصلين مباغته (لإسماعيل)، لأن عميله في الأستانة كان قد أنباه بأن سفارتي الدولتين تهيئ المسألة مع الباب العالى؛ وأن الدولة التركية بعد قبول الهدايا المرسلة مع طلعت باشا لم تتأخر لحظة عن تضحية مولاه المصرى تحت أقدام أعدائه. ولكنه، اكتسابا للوقت، التمس مهلة يومين ليفكر في الأمور مع مستشاريه قبل الإجابة في موضوع خطير كهذا.

فلما مرّ اليومان أتاه القنصلان مستفهمين، مرة أخرى، فاجاب أنه عرض الأمر كله على السلطان وأصبح ينتظر جوابا منه.

وكان المسيو تريكو من أشد أعداء (إسماعيل) وطأة عليه، وعمل ما لا يعمل لتبليغ الدولتين الى قرارهما بعزله؛ وقال لأحد أصحابه أنه لا يهدأ له سر ولا ضمير إلا متى رأى ذلك العاهل مقالا من عرشه.

فلما سمع جواب (اسماعيل)، ضج ورج وقال بتهكم : « ومنذ متى وقعت بين سيرك ورفائب السلطان ؟ فقد تصرفت أكثر من عشرين مرة ضد رفائبه ! » .

ولم يكن (اسماعيل) يجهل عداء المسيو تريكو له ؛ فالتفت اليه مقاطعا وقال :  
« ألا إني أتحداك يا هذا ؛ أذكر مرة واحدة اذا استطعت ! » .

فصق تريكو ، ولم يجر جوابا . فهب السيرفرنك لاسل ، وكان رجلا طيب السرية ، ومتأثرا شديد التأثر للنكبة التي حلت بذلك الرجل النابغة ، وقال له بلطف :  
« يحسن بسموك يامولاي أن تظهر استقلالا عن الأستانة ؛ حيث أن الباب العالي قد يخذلك في نهاية الأمر » .

وكان (اسماعيل) يقدر شعور السير لاسل حق قدره ؛ فالتفت اليه بلطف وقال :  
« حيث أنك ياسيدى العزيز تصحنى بأن يكون أقل استعالي للاستقلال ، الاستقالة من الخديوية ، فاني لا أرى ما فائدتي من استعالي هذا الاستقلال<sup>(١)</sup> ! » .

ولم يكن قول الخديو لها أنه طرح المسألة أمام السلطان ، مجرد مراوغة ؛ فانه عرضها في الحقيقة على الأستانة في أمل الحصول على تعضيد منها ؛ وحمل من تكلم ، هناك ، في مصلحته ، وبذر في قلب السلطان الخوف من أن تفتت الدولتان الغربيتان على حقوقه ؛ وكان الأمل بدأ يبرز ، في الواقع ، وأخذ السلطان يتردد في هل يجب طلب الدولتين أم لا .

ولكن الدول الأوروبية أظهرت اتحادا وإجماعا في الرأي . فانضمت ألمانيا والروسيا والنمسا وإيطاليا عينها في آخر الأمر — وكان ملكها فكتور عمانوئيل الثاني

(١) أنظر : «خديويون وباشارات» لوريل بل ص ١٦

صديق (اسماعيل) الحميم ومدينه بمبالغ هائلة قد مات ، لسوء الحظ ، منذ سنة — الى الدولتين الغريبتين في مطالبة الخديو بالاستقالة ؛ وأقبل سفراؤها في الأستانة على استعمال لعبة الشدة لمنع السلطان من تعضيد الخديو .

فلما يتقن ( عبد الحميد ) أن الأمر حتماً نافذ ، فضل أن يصدر العزل عنه بدلا من أن يكون نتيجة عمل تقدم عليه تانك الدولتان .

ففي ليلة ٢٤ يونيه ، وصل للسيو تريكو خبر من الأستانة ، مؤذاه أن الباب العالم قزر عزل الخديو وتعيين (حليم باشا) مكانه . فمع أن الساعة كانت تجاوزت نصف الليل ، هب المسيو تريكو والسير فرنك لاسل والبارون سورها ، القنصل الألماني العام ، وتوجهوا الى سراي عابدين ، وطلبوا مقابلة الخديو في الحال .

فلما عرف في دار الحريم أن الأوروبيين يطلبون مقابلة الخديو في تلك الساعة من الليل ، وقع الصوت وقامت القيامة ، وعجت الدار بمن فيها عجا لا يوصف ؛ وخافت سمو الوالدة أن يكون هناك مكيدة ضد حياة ابنها ؛ فرجته بعدم الخروج ؛ ولكنها لما علمت أن الأوروبيين انما هم قناصل ألمانيا وفرنسا وانجلترا ، وأن شريف باشا محبتهم ، أدركت أنه لم يكن ثمة من خطر ، ورضيت أن يقابل (اسماعيل) <sup>(١)</sup> زائريه .

وكان سموه متفعلا جداً ؛ وظهر للسير لاسل كأنه لا يدرى ما النبأ . فلما ألح عليه القناصل بوجوب الاستقالة ، أظهر تكديرا من أنهم أقلقوه في ذلك الوقت غير المناسب ، وأصر على الرفض .

(١) أنظر : "مصر الحديثة" للورد كرومر ، ج ١ ص ١٣٩



فكر المقاومة

ولما كان اليوم التالي، يوم ٢٥ يونيه، رأى الخديو أن يقابل القوة بالقوة، إن لم ينجح بالتمسك بحقوقه تمسكا أدبيا، فأمر، فأعد مشروع مرسوم يرفع عدد الجيش المصرى الى مائة وخمسين ألف رجل، وتتوَقَّش في حضرته في أمر تفريق الأراضى المحيطة بالاسكندرية لمنع الأعداء من التقدم الى داخلية البلاد، ثم أرسل، فاستدعى اليه كبار ضباطه، واستوثق من اخلاصهم وولائهم، ولكنه وجد منهم فتورا، وقرأ التردد على وجوه معظمهم، وعزم التخل عنه على وجوه البعض، وأكد له أحد المخلصين اليه أنه لا ينتظر أن يقوم الجند المصرى بنصرته، اذا كان العزل بإرادة سلطانية.

الرضوخ

فأدرك أن اللعبة ضاعت، وأن الأمر قد قضى، وأقبل يستعد للرحيل.

## الفصل الثالث<sup>(١)</sup>

### قضى الأمر

مددتك ممن حوته القبور \* وإن كنت ألك في الناس حيا

فاختار من نساء حريمه أقربهن إلى قلبه، وجمع من الكل حليهن ومصاغهن — وكان ثمنها شيئا كثيرا — واستدعى عدة من صائني الأقباط وأقامهم ببابدين يشتغلون ليلا ونهارا في نزع الحجارة والفصوص الكريمة ليسهل نقلها والتصرف فيها، وجرّد السراى من كل رياشها الثمينة التي كانت ملكه الشخصي، لا ملك الحكومة، ومن آتيتها الذهب الخالص والمرصعة — وقدر ثمنها بثمانمائة ألف جنيه — ومن كل طنافسها القديمة وأثاثها الفانر، ولوحاتها ونجفاتها الفضية، ولم يبق لخلفه من الأربعة والعشرين طاقم سفرة الفخمة الموجودة فيها سوى طاقين، وكانا أقلها قيمة — وأرسل جميع ذلك، ما عدا نساؤه، إلى الاسكندرية في صناديق مقفلة، ذهب بها حالا إلى ظهر يخته "المهروسة"، تحت حفظ حفظة مؤتمنين<sup>(٢)</sup>.

وقال لسان النخمة — الذي لم يترك عملا من أعمال حياته إلا ونفت عليه سمومه — في إحدى جرائد الاسكندرية، أنه بذل مجهودا أخيرا لجمع أموال من الأقاليم، وأنه وضع يده على كل النقود التي كانت موجودة في خزانة المالية، وقدرها ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف جنيه، وضمنها لنفسه. وفات ذلك الأفاك أن (اسماعيل) كان أدرى

(١) أم مصادر هذا الفصل: "مصر الحديثة" للورد كرومر، و"مصر في عهد اسماعيل" لمالك كوك.

(٢) أنظر: "مصر في عهد اسماعيل" لمالك كوك ص ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٤.

الناس بأنه لو فعل ذلك لعرض نفسه الى حجز الدول والحكومة المصرية ذلك المبلغ من مرتبه السنوى ، فلا يكون قد جنى ، إذا ، من عمله سوى العار اللصق به والسخط العام !

وفى تلك الاثناء كانت الدوائر الرسمية الأوروبية فى الأستانة قد نجحت فى ضغطها على الأستانة وأجبرت السلطان على تنفيذ حزمها ، وتعيين الأمير محمد توفيق ، لا الأمير عبد الحليم باشا ، خديو على مصر . وفى صباح اليوم السادس والعشرين من شهر يونيه أبقى السير لايرد سفير إنجلترا بالأستانة الى وزارة الخارجية البريطانية منبثا بصدر الارادة السلطانية القاضية بعزل (اسماعيل) وتعيين (توفيق) مكانه .

فرمان اطلع وفى ضمنى اليوم عينه ، جىء ببرقية محزنة باللغة التركية ومعنونة هكذا : «الى اسماعيل باشا ، خديو مصر سابقا» الى حجرة زكى باشا السرتشريفاتى خديوى ، بالدور الأرضى من سراى عابدين ، حيث تصادف وجود خيرى باشا المهمندار وحافظ الأختام السنية وعدة من كبار الموظفين ، فأسقط كلهم فى أيديهم وعلا الاصفرار والاضطراب جباههم جميعا .

ولما كان أى انسان فى الشرق يأنف من أن يكون أول حامل لنبا مكدر ، فان زكى باشا رفض الذهاب بالبرقية الى سمو الخديو فى الدور الأول ، وأصر على أنه فى مثل هذا الأمر الخطير لا يليق أن يقوم بتلك المأمورية سوى المهمندار ، ولكن خيرى باشا أبى وقال بالحاح انه من الظاهر أن هذا شأن أحد الوزراء ، لا شأنه . وبينما الموظفان يتنازعا فى ذلك ، قدم شريف باشا ، فسلمت البرقية اليه ، فتردد هو أيضا ، ولكنه كان وزير مصر الأكبر ، وواجهه يقضى عليه بالتبليغ ، ولم يكن بالرجل الذى يحجم أمام صوت الواجب ، مهما كان العمل شاقا على نفسه . فحمل الاشارة البرقية ،

وذهب بها الى (اسماعيل) ، ففضها واذا بها من الصدارة العظمى بالأستانة وغراها :  
« ان الصعوبات التي نجمت أخيراً ، في أحوال مصر الداخلية والخارجية ، بلغت مركزاً  
عسيراً ، وقد ينتج عن استمرارها كما هي خطر لمصر وللدولة العثمانية . ومن أهم  
واجبات الحكومة السلطانية إيجاد الوسائل لتقرير الطمأنينة والأمن والرفاحية بين  
الأهالي ، وانما صدرت القرارات لهذه الغاية عينها . فبما أنه قد ثبت أن بقاءكم  
في منصب الخديوية لن ينجم عنه سوى مضاعفة الصعوبات الحالية وزيادتها خطورة  
بجلالة مولانا السلطان ، بناء على تداول مجلس وزرائه ، قرر تعيين صاحب السعادة  
محمد توفيق باشا في منصب الخديوية ، وأصدر إرادته الهايونية بذلك ، وقد أبلغ هذا  
القرار السامي الى سعادته بأشارة برقية على حدة . وعليه فاني أدعوك الى التخلي عن  
شؤون الحكم طبقاً لأوامر جلالة السلطان » .

قرأ (اسماعيل) ذلك المنطوق الذي قضى بموته سياسياً ، بثبات وهدوء جديرين  
بالإعجاب ، كأنما هو يقرأ أقل تلفرافات روتر أو هافاس أهمية . ثم التفت بسكون  
الى شريف باشا وقال : « أدع سمو توفيق باشا حالا » .

نخرج شريف باشا من حضرته ليقوم بنفسه بالشرى كما قام بنبا العزل . على أن  
أسلاك التلفرافات كانت قد أعقبت بأسرع ما أمكنها البرقية المرسلة الى (اسماعيل)  
برقية أخرى أرسلها الباب العالي عينه الى (توفيق) ؛ فسالت اليه في قصره  
بالاسماعيلية . ففضها ، واذا بها من الصدر الأعظم أيضاً ، وغراها : « ان جلالة مولانا  
السلطان قد أصدر إرادته الهايونية بتعيينك خديوم مصر ؛ وسوف يرسل لك فرمان  
الشاهاني بالكيفية الرسمية المعتادة ؛ وقد كلف (اسماعيل باشا) بتلغراف آحر بالانسحاب  
من شؤون الحكومة . فيلزمك بناء على ذلك ، حالمًا تصل هذه البرقية اليك ؛ أن

تستدعى جميع العلماء والموظفين ووجهاء البلاد وأعيانها ومستخدمى الحكومة ، وتبلغهم مضمون الارادة الشاهانية الخاصة بتعيينك ، وتباشر شؤون الحكم حالا . فان هذا التعيين السامى العادل مكافأة لكفاءتك . وسيكون ارتقاءك السدة الخديوية بدء عهد نظام ورقى يسود على القطر الملقاة زمام شؤونه الى حكمك» .

والبرقيتان كانتا مؤرختين ٦ رجب سنة ١٢٩٦ و ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩

فوجد شريف باشا الأمير محمد توفيق وهو على وشك الركوب فى مركبته . فتخلل شريف باشا عن العربة التى أتى فيها ، وركب محبة الخديو الجديد ، وعاد معه الى عابدين .

فى الطريق سلمه (توفيق) بسكوت البرقية الواردة اليه . فقرأها شريف وقال إن المناداة به خديويا على مصر المنصوص عنها فى تلك الاشارة التلغرافية يجب أن تتم بعد ظهر ذلك اليوم عينه ، فى قلعة الجبل .

ولما وصلا عابدين ، بقى شريف فى الدور الأرضى ، وصعد (توفيق) الى حيث كان أبوه فى انتظاره . وحالما دخل الغرفة التى كان (اسماعيل) جالسا فيها بصحبة أفكاره وشجونه مذ تركه شريف ، وقعت عين والده عليه ، نهض (اسماعيل) وتقدم للقيام ، وأخذ يده ولثمها قائلا : « انى أسلم على أفندينا ! » ثم قبله على وجنتيه ، وتمنى له أن يكون أوفر حظا وأكبر سعادة من أبيه . وبعد ذلك انحنى أمامه ودخل دائرة حريمه ، تاركا لابنه المتأثر تأثرا عميقا منصبه وقاعة عرشه .

ولما كانت المناداة السريعة بالخديو الجديد شيئا مرغوبا فيه ، اتقاء لكل طارئ ، استدعى جمهور من أوصت اشارة الصدر الأعظم البرقية باستدعائهم الى القلعة ،

(١) أنظر : "تاريخ مصر فى عهد اسماعيل" لماك كون ص ٢٧٢ و ٢٧٣

وقرئت عليهم الارادة السلطانية . فدوت المدافع كالرعد معلنة لمصر والقطر كله أن (محمدا توفيقا) أصبح دون غيره ، خديو مصر !

فاستقبل الخديو الجديد بعد ذلك وفود المهتمين ، من قناصل وكبار موظفين وأعيان ، ووجوه وعلماء ورموس أديان ، في القاعة عينها التي كان أبوه قابلهم فيها ، منذ نيف وست عشرة سنة ، ووجد جموعهم بأنه سيبدل جهده ليجعل البلاد سعيدة . فلما كان المساء أخطر (اسماعيل) ابنه بأنه يرغب في مغادرة القطر يوم ٣٠ يونيه (فأنبا السير لاسل بذلك وزارة الخارجية البريطانية) ؛ ولكنه لم يعين وجهة السفر . فقد كان يرغب في أن يقيم في الأستانة ، وإلا ففى أزمير ، لكي يكون في بلاد ملائمة لطريقة معيشته الشرقية . واستأذن السلطان في ذلك .

ولكن (عبد الحميد) — ولم تكن قدماء قد شئت بعد على عرش أجداده — خاف جبرته ، وأبى أن يقدّم له الضيافة في بلاده ؛ وربما خاف أيضا ونزوات ضميره : لأنه بعد خلع (اسماعيل) أخذ يفكر في إلغاء جميع الامتيازات التي كانت منحت له ، كأنما النقود التي اشترت بها لم يكن لها حساب ، وكأنه يصح بقاؤها في خزانة الدولة العلية مع استرداد هذه البضاعة التي باعها في نظيرها !

فلم ملك ايطاليا رفض (عبد الحميد) ؛ فأسرع ووضع تحت تصرف صديق المرحوم أبيه قصرا من قصوره في ضواحي نابولي .

فقبل (اسماعيل) ضيافة الملك أمبرتو . وفي اليوم الثلاثين من شهر يونيه — بعد أن سفر أئقاله في قطار سابق ، وودع حريمه الباقي الوداع الأخير ، ويقال ان حزن السيدات اللواتي تخطى عنهن بلغ مبلغا يفوق التصور ، وأنهن في غضبين على عدم

اصطحاب سيلمن لمن كسرن عثة أوان ثمينة ومراعات بما بلغ قيمته ٨ آلاف جنيه — قام من سرى عابدين في ساعات بعد الظهر الأولى الى المحطة، صحبته المختارات من نسائه وجواريه ، وولديه حسين وحسن — أما ابراهيم فكان في إنجلترا، وأما فؤاد — ملكا محبوب — فكان لا يزال صبيا لا يتجاوز الحادية عشرة — وحاشيته قليلة؛ وكان قد أظهر رغبته في أن لا يتخذ سفره شكلا رسميا؛ فلم يكن، إذا، على المحطة في انتظاره أحد من الدوائر الرسمية الأجنبية، ولكن جمهورا كثيفا من الأهالي كان قد ازدحم حولها ليستجلى وجه أميره المسافر، مرة أخيرة، ووقفت، في الخارج أيضا، عربات تحمل سيدات الحرم المتخلى عنهن، وكانت داوية بولوتهن وتلبهن . فلما بلغ (اسماعيل) المحطة ، ودنت ساعة السفر، طاق ابنه (توفيقا) عناقا أخيرا، وقال له، وهو مجهمش للبكاء : « كنت أود، يا أعز البنين، لو استطعت أن أزيل بعض المصائب التي أخاف أن توجب لك ارتباكاً؛ على انى واثق بحزمك وعزمك . فتوص باخوتك وسائر الآل برا، واتبع رأى ذوى شورك؛ وكن يا بنى أسعد حالا من أبيك ! » .

ثم التفت الى جمهور الحاضرين، وقال : « انى، وأنا تارك مصر، أعهد بالخليدو، ابنى، الى ولائكم وإخلاصكم » . فتقدم (محمد توفيق) حينذاك، وقبل يد والده، واستودعه، واستودع اخوته المسافرين معه، الله !

فكان المنظر مؤثرا للغاية، ولم يستطع، إلا القليل من الحضور منع بكائهم .

ثم قام القطار، وإذا بجموعة زغاريد ماجت في الآفاق، مودعة له بنهمكم؛ فاستوقفت البحث والاستفهام؛ فلم بأنها صادرة عن نساء المفتش اسماعيل صديق، وانهن أردن بها الشجاعة بالخليدو المخلوع والانتقام منه !

مادة (اسماعيل)  
القاهرة

ولكن المسالمين حملوها على أنها إنما كانت ابتهاجا بتبوء الخديو الجديدي عرش أجداده، نهائيا .

وليت شعري : من يدري ماذا كانت الأفكار المتجولة في رأس (اسماعيل) ، بينما كان القطار يقطع المسافة بين العاصمتين المصريتين ، وتوارى عن أعين المسافرين مئذنتا جامع القلعة المناطحتان السحاب ، وقباب مصر التاريخية ، وجبال الأهرام الراسخة ، وبينما كانت تنفرد أمامها سهول الدلتا الخصبية ! هل اصطحبت تلك الأفكار بأمل ؟ أم لم يحسر الأمل عينه على الوقوف إزاء اعتقاد (اسماعيل) ان تلك إنما هي آخر مرة يرى أرض مصر المحبوبة ، ويمحول بناظره في آفاقها ؟

ولما بلغ القطار محطة الاسكندرية ، ركب (اسماعيل) ومن معه عربات مقفولة ، وساروا الى الترسانة ، ومنها في زوارق الى ظهر "المحروسة" ، وكانت في انتظارهم ، وكان ظهرها مكتظا بذوى المقامات الرفيعة ، وكبار الجاليات الغربية ، الآتين لتوديع الخديو الأول ، وداعا أخيرا ، اعترافا منهم بما كان (لاسماعيل) من المتزلة في القلوب ، بالرغم من كل المطاعن التي وجهها اليه أعداؤه .

فقابلهم (اسماعيل) جميعا بلطفه المعهود ، وأظهروا ، هم ، له من الاحترام والتبجيل ما ذهب مباشرة الى فؤاده ، وأهاج العواطف فيه ؛ ولكنه تجلد . وبالرغم من ظهور آثار الانفعالات النفسانية على وجهه ، قاوم عواطفه ؛ فقال لكل من مودعيه كلمة لطيفة ، وعبارة شكر جميلة ، مصحوبتين بابتسامة صافية ؛ وصاحغ بصدقة كل من كان قريبا منه .

غير أن موجة العواطف ما زالت تدفع بنفمها في قلبه حتى خاف تفجرها علنا ؛ فاستأذن الحاضرين ودخل مخدعا فسيحا ، ليخفي مساورتها له ، فقارقه المودعون ؛



ولم تمض بعد ذلك نصف ساعة، إلا ورفعت "المحرسة" مراسيها، وأقبلت تمخر مبتعدة عن الشاطئ .

السير الى المنى فأطلقت طابسة نابوليون (كوم الناضورة) ، والسفينة الانجليزية "ريو برت" الراسية في الميناء مدافهما تحية للسافر، واجلالا له : فكان ذلك آخر اكرام قدم له في مصر .

وما زالت "المحرسة" تبعد بين أزرق البحر والسماء المنكسر عليهما ذهب الغروب المقرب حتى توارت عن الأنظار، ومع توارياها، غابت الشمس !  
هكذا انتهى حكم (اسماعيل) على مصر .

فهل قصد أن يعقد غروبه مع مغيب الشمس ، أم هي الأقدار الغريبة التي دبرت ذلك ؟



والآن، وقد فرغنا من سرد ترجمة هذا الرجل الفريد، الى أن غادر القطر المصري نبرة في تاريخ حياة (اسماعيل) مغادرة لم يعد بعدها اليه إلا محولا على أكف ملائكة الموت، ربما حسن بنا أن نلقي نظرة على حياته التالية، لتكون كلماتنا عنها ختاماً لهذا الجزء من مؤلفنا . فنقول :  
لما وصلت به "المحرسة" الى نابولي ، بقي مقبياً على ظهرها خمسة عشر يوماً ، كأنه ، وهو يعتبرها جزءاً من مصر ، وقطعة منها ، يمز عليه أن يفارقها ؛ ويود أن يطيل إقامته عليها ، ما استطاع الى ذلك سبيلاً .

ولذا الفرض عينه ، وقع في خلد أن يعلّمها جزءاً من أملاكه الشخصية ، ومناعه الخصري ، ويبقيها في حوزته ، ليشم فيها أبداً رائحة الوطن البعيد . فبعث يطلبها

من الحكومة الخديوية؛ فأبته عليه؛ وأذنته، إن لم يعدها، أوقعت حجرا على مرتبه السنوى . فاضطر (اسماعيل) الى التخلّى عنها، وقلبه يتفطر مرارة .

فنزّل الى البر، وأقام في زل بضعة أيام، ريثما يجهز له قصر الفاو ريتا بيورتيتشى، بضواحي نابولى، الذى وضعه الملك أمبرتو تحت تصرفه؛ ثم انتقل اليه بأزواجه وأولاده ونسائه وحاشيته .

ومع أن البلد من أجل بقاع الأرض، والسماء الصافية تنسبه سماء مصر اللازوردية، والخليج الزمردى المحيطة به الربى من أبدع المناظر البحرية، والبحيرة ربوع زاهرة ومناظر شاققة، ويتبرج عليها كلها جبل الفيزوف الملقود على فته تاج نار أبدى؛ ومع أن السكون، لا سيما فى كل مساء، يخيم بجلال على الطبيعة المحيطة بأسرها، فإن (اسماعيل)، فى حنينه الى الوطن المحبوب، لم يستمرئ شيئا من حلاوة الإقامة؛ وما فقى متقلبين روما وباريس ولندن وفيينا، عاملا على نيل أمانة الرجوع الى العرش المصرى الذى خلت منه رجله، لا سيما بعد أن أخذت الصعوبات تشتد حول شباب (توفيق) ابنه، واتضح له أن البلاد فى حاجة الى يد قوية تقود زمامها، وإلا ذهبت ضخمة الدسائس وفريسة المطامع .

على أنه، بالرغم من بعض تعضيد وجده فى روما وباريس، فى بعض الدوائر التى كانت لا تزال تذكر حلاوة الأيام التى رأت نوبار ساعيا لنيل أرب لمولاه، لم يجد تشجيعا من الدوائر الرسمية : إما لأن النجم اذا أفل، مرة، بات من المتعذر رجوعه الى سمت مجده الأول؛ وإما لأن أعداءه كانوا كثيرين وأقوياء، ولا يزال نفوذهم متفوقا عند أصحاب الأمر فى تلك العواصم .

وكانت أشد الدول صهما إنجلترا، ولو أن (اسماعيل) ألغى من بعض أعضاء برلمانها وبعض رجال صحافتها ترجيبا وتعفيذا وشدة أزد.

فلما سقط عرابي، واستولى الجيش البريطاني على قلعة صلاح الدين، أقبلت الدوائر الرسمية تتفاوض فيما يجب عمله؛ أي وضع القطر تحت حماية إنجلترا، ويبقى (توفيق) على عرشه في ظل سيوف البريطانيين — وهذا ما لم يكن إرضى أوروبا، ولا الأحرار من الإنجليز ولو أن إرسال الجيش البريطاني إلى مصر، عقب ضرب الأسطول البريطاني الاسكندرية، كان من عمل الأحرار لا المحافظين — أم يعاد اسماعيل إلى عرشه، تحت رقابة أوروبا الشديدة عليه!

فلولا أن الدائنين قاموا يبدون مخطهم على هذا الحل الأخير، ويمنعون فيه، وينذرون بالويل والثبور إذا أخذ به، لكانت أوروبا، في الغالب، وافقت عليه، وأطادت (اسماعيل) إلى وطنه وعرشه، لا سيما أنه أبدى وعدا صادقة، وطاهد عهودا أكيدة بأنه يسير كما تريد الدول أن تسير، ويقبل بأي شرط يعنى لها أن تسترطه عليه<sup>(١)</sup>.

وبالرغم من أنه قضى، بعد ذلك، ستين حليلة، وهو يجتهد اجتهدا عنيقا في تحويل تيار السخط عنه، أو تحويل تعصيد الحكومات عن مدائنيه، فانه لم يفلح، وما نال سوى نفور ابنه الخديو (توفيق) منه، وتكبه عن مساعدته أكثر من ذي قبل.

على أن كبار القوم، في البلاد الأوروبية، ما انفكوا مقبلين عليه، موالين له الصداقة القديمة طوال ما رأوا بصيص أمل في تحقيق مسعاه. فلما تأكدوا أن لا أمل،

(١) أطر "مصر في عهد اسماعيل" لماك كرون من ٢٩٣ و ٢٩٤.

وأن خيبة مساعيه باتت لا دواء لها ، أداروا له ظهورهم ، ونسوا أنه هو الذي كان ، اذا ما نزلوا عليه ضيوفا بمصر ، وضع أرض مصر ونيلها وسماعها تحت خدمتهم ؛ ولم يشذ في معاملة جمهور كبراء الغرب له إلا القليلون .

فلما زار لندن آخر مرة أتاخ رحله في نزل وضيع بأرلنجن ستريت — يا لثقلب الحدثنان ! ويا لغدر الأيام ! — وكذلك وقع له لما ذهب الى باريس وقيينا ، اللتين كانتا ترجمان طربا ، في الماضي ، حينما تطأ قدماه أرضهما .

ألا ما أصدق ما قاله بيكن ، الفيلسوف الانجليزى ، حيث هتف : « من يقدر أن يرى أياما أسوأ من الأيام التى يراها امرؤ يتبع ، وهو حى ، جنازة شهرته ومجده ؟ ! » .  
فنفض ( اسماعيل ) غبار قدميه في وجه تلك العواصم المجلودة ، وطاد الى قصر الفانوريتا ، وليس له مقصد سوى تحسين معاشه مع الحكومة المصرية ، والذهاب بعد ذلك للاستراحة ، من عناء هذا العالم ، على ضفاف الإسفور ، اذا ما صرح له السلطان بذلك .

فكلف ، وهو في لندن المرة الأخيرة ، المستر مريوت المحامى العمومى ، بمقاضاة الحكومة المصرية ومطالبتها ببعض أملاك له ، أو ما يوازى قيمتها .

فأتى مريوت الى مصر ، ولما لم يجد من الخديو ( محمد توفيق ) معاكسة ما ، نجح بسهولة فى مهمته ، ونال ما أصبح ( اسماعيل ) معه مستقلا عن الأمير ابنه وحكومته المصرية ، الاستقلال كله .

فكانا محاميه لما كان معتادا أن يكافئ من يخدمه بإحلاص ، أى مكافأة ملك ، وأعطاه ٣٥ ألف جنيه أتعابا له .

ثم أقبل يتمس من السلطان التصريح له بالذهاب الى قصره بأميركون ،  
والاقامة فيه . فرأى (عبد الحميد) أن يجيب طلبه ، لا ليوليه فضلا ولكن ليضعه  
تحت يده .

ولم ينتبه (اسماعيل) الى عواقب الخطوة التي صمم عليها .  
فأصرح السلطان له بالاقامة على ضفاف البسفور حتى أسرع الى سرايه بأميركون  
سنة ١٨٨٨ قبالة سراى عمه عبد الحليم ، وظن أنه نال أكبر أمنيات قلبه .  
ولكنه نسي ، أو ربما لم يكن يعلم ، أن (عبد الحميد) مولى تسوده الظنون ،  
وتملك الرب في الناس زمام أمره ؛ لأنه ، والحق يقال ، ما كان اختلط به ، ولا زار  
الأستانة منذ أن أغضت عينا (عبد العزيز) .

فما حلت ركابه بقصره الفخيم ، إلا وأحاط به الجواسيس ، ولم يعودوا يفارقون  
حركاته وسكناته ؛ وإنا ، وأيم الحق ، لا ندرى لماذا ولا ماذا كان السلطان يخافه  
من ضيفه الوحيد !

فشعر (اسماعيل) انه انما ورد في الحقيقة حبسا مذهبا ؛ ولولا ان الحياة في ديار  
الاسلام كانت تحلوه ، ولو بضيق ، أكثر من الحياة في بلاد الغرب ، ولو بحرية  
مطلقة ، لما تعزى على تركه نابولي وجمالها ودلالها ، وإبدالها بالبسفور ، حيث الليل  
مملوء جرائم ، والنهار مملوء دسائس !

ولكنه أتى عليه يوم احتاج ، لعلاج صحته ، أن يذهب الى الاستحمام بمياه إمس .  
فطلب من السلطان أن يأذن له بذلك ؛ فذكره (عبد الحميد) بأنه يوجد في الأناضول ،  
على مسيرة بضعة ساعات من الأستانة ، بلد يقال له "بروصا" ، شهير بمياهه المعدنية ؛

وأنه هو ، ( اسماعيل ) عينه ، سبق له الذهاب إليه ، أيام أن كان خديو مصر ، والاستحمام في مياهه ، وأنه فضلها في ذلك العهد على حمامات أوروبا بأسرها !  
فما وسع ( اسماعيل ) إلا المدول عن الذهاب الى إمس .

على أن كل المضايقة التي أحاطه بها ( عبد الحميد ) لم تمنعه من رغبة الخير لتركيا .  
فما فتى في جانب مصلحتها ، تاملا على ما فيه خيرها ، مظهرها ميله اليها وعطفه عليها ،  
الى آخر لحظة من حياته ؛ كأنه ، بعد أن ضاعت منه مصر ، وعز عليه الرجوع اليها ،  
اتخذ أرض العثمانيين وطنا ثانيا له ، وتمثل بقول الشاعر :

بلادى وإن جارت على "هزيرة" \* وأهلى وإن ضنوا على "كرام

على أن حياته السياسية كانت قد انتهت ، وبات لا يعيش إلا مع ذكر الماضي  
وذكره .

وقد قابله في قصره هناك حفيده ( عباس الثانى ) ، في زيارته الأولى للأستانة ،  
فسر ( اسماعيل ) به كثيرا ، ويقال إنه التمس منه الاستئذان له بالعود الى مصر ، لأن  
حنينه اليها بات لا يحتمل .

ولكن ( عباس الثانى ) لم يفعل : إما لعدم رغبة منه مبنية على تخوف من جده ،  
وإما لسهو مبنى على عدم محبة له .

فاستمر ( اسماعيل ) في متفاه حتى أوائل مارس سنة ١٨٩٥ ، إذ وافاه المنون بالأستانة وفاة ( ا )  
في اليوم الثانى منه ، وله من العمر خمس وستون سنة .

فقتل رفاته الى مصر ، واحتفل بدفنه في مسجد الرفاعى احتفالا مهيبا ، سار فيه قتل رفاته  
الخديو حفيده ، والأمراء أولاده ، وعموم كبار دولته .

وهناك هوراقده تحت أجنحة رحمة الله، بجانب الأميرة تقيده هانم كبيرة أولاده،  
 زوجة منصور باشا يكن ، والأميرات زوجاته ، في تربة نفيسة ، يظلمها من على قبر  
 (محمد علي)، جده العظيم ، المشرف عليه من علياء القلعة، كأنه يقول له : « ألا نتم  
 نوما هنيئا ، مر تاحا ، بعد كل العناء الذي ذقته في أيامك الأخيرة . نعم ، يا بني ،  
 في أرض مصر التي انما هي مدينة لك أكثر مما هي مدينة لي بأنها أصبحت في مقدمة  
 أقطار الاسلام تمدنا وحضارة ! » .

قد كان شوق الى مصر يؤرقني \* فالآن عدت وعادت مصر لي دارا  
 « أبو الفتح كشاجم »

## فصل أخير<sup>(١)</sup>

### وصف (اسماعيل)

أما وقد سبق لنا وصف (اسماعيل)، حينما ارتقى عرش أبيه، فلننظر ماذا فعلت به الأيام، ولنر كيف كان حينما تخلى عن ذلك العرش .

أمسّت قامته ، التي كانت دون الربة ، تظهر أقصر مما كانت بسبب السمن الذي تراكم عليها . بفعل مشية صاحبها كأنها متدرجة . وأعرض صدره وتقل ؛ واتخذت كثفاه وسما هرقوليا ؛ ولكن عبء المموم أحناهما قليلا . وما فتئت لحيته المقصوفة قصا قصيرا تستدير حول وجهه المستدير ؛ ولكن الفضة وخطلت فيها الذهب ، والذهب عينه جعل يميل الى البروز فيها وفي الشارب أيضا . والنم ما فتى ثابتا والشهوة عليه مقيمة . وتقاطيع الوجه ما فتئت منتظمة ، بالرغم من الأساير التي خطتها يد السنين بقلم الشجون . ولكن اللون اقم . والسكون كسا مجموع تلك التقاطيع بدل الحركة السابقة . أما عيناه لما فتئت على عادتهما القديمة من نصف غلق ، تارة ، ومن فصح إحداهما واغماض الأخرى طورا ؛ وما انفكت العين المفتوحة تسطع سطوعا لا يطاق ، حينما يريد صاحبها استجلاء غوامض الصدور ، وتضيء كبرق وامض .

(١) أهم مصادر هذا الفصل : "مصر تحت حكم اسماعيل" لمالك كون ، و"خديويون وباشاوات"



على أن عموم وجهه بات كصفحة مخطوطة بالمداد الحساس ، لا يظهر ، فلا يقرأ شيء عليها ، إلا اذا أبرزت الانفعالات الكتابية . مثل نابوليون الثالث تماما . لتشابه الرجلين في الصفات القوية والضعيفة المتحاربة معا فيهما ؛ ولو ان حزم (اسماعيل) وسرعة عزيمه لم يكن لهما أثر عند نابوليون الثالث ، رجل التردد المستمر .

وأما الصوت ، فأمسى مخفيا مملوما ، يرت في السمع كأنه وقع الآلة المعروفة بالباريتون ؛ ويخرج الى المحادثين معاني مكسوة بتعابير جميلة ، حتى متى كانت المعاني بسيطة وعادية . وما قفى الابتسام الساحر المتجلى على الشفتين بين حين وحين يزيد في لطف تلك التعابير .

غير أن من نظر بتمعن حقيقى الى وجه المتكلم ، وتأمل الخطوط المخطوطة على جبينه العريض وفمه القوى ، الدالة على أهواء شديدة ، يضغط عليها بشدة متناهية ، حالما يتقظ المتكلم الى ديب هموم الحكم في وسط الأفكار الخفيفة ، المبرحها بخفة كذلك ، كان لا يسمعه إلا أن يحكم بأن الرجل غير سعيد .

ولكنه لم يكن يسمعه أيضا إلا الاعجاب بلطف الأخلاق ورقة الشئائل التي كان متعليا بها ، دوما ، بالرغم من قلة هنائه الداخلى ، والتي شهد بها كل من خدمه أو خالطه . وظهرت جليا في قلة الأحكام القاسية الصادرة في عهده .

فعلاوة على أنه لم يكن ليسمع أبدا لقمه أن يخرج قولاً بذيثا ، أو كلمة سافلة ، أو لفظا قبيحا ، فانه كان ظريف المعشر ، ميالا الى المزاح ، مكثرا منه ، في بعض الأحيان ؛ على أن مزاحه كان في منتهى الخفة واللطف ، لا يتقل على النفوس مطلقا .

من ذلك ان بعض قناصل الدول ألح عليه، أياما متتابعة، بأن يتفضل ويحود على أحد رجال تبعيته بمهمة يستطيع الرجل أن يستخرج منها مكسبا — وكان المتداول على الألسنة ان امرأة ذلك الرجل جميلة، وانها لا ترفض أن تكون شفيعته لدى أصحاب الأمر — فأجاب الخديو القنصل الى طلبه، وعهد الى الرجل بتوريد أنثى زوج ثيران بجيشه، قائلا للقنصل «لست أشك في أن صاحبك ذو خبرة في الحيوانات ذات القرون !» .

ومن ذلك انه كان قد وقع نفور بينه وبين أحد قناصل الدول، واختصما . وكانت امرأة ذلك القنصل مغرمة بالمكاروفى، نعمة في أكله، مقبلة عليه في الموائد بكيفية توجب الاشتراز . فتداخل بين الخديو والقنصل صديق، وما زال بهما حتى أصلح بينهما . فبعث (اسماعيل) لزوجة ذلك القنصل سوارا بديعا، ثمينا للغاية، للدلالة على رجوع المياه بينه وبين زوجها الى مجاريها . فاستغرب الصديق عمله، وسأله : «لم هذه الهدية الثمينة ؟» فأجاب (اسماعيل) : «ماذا تريد ؟ فانه كان لا بد منها، وإلا فولية أولمها لها، ويكون المكاروفى من ضمن أصنافها، لثلا يقال اننا لم نراع ذوق مدام القنصل، على أنى ياهرزى، أفضل الحرب على رؤية تلك المرأة وهى تأكل المكاروفى !» .

ومن ذلك انه كان يكره المقابلات الرسمية فى الأعياد، لأن المحادثة فيها لم تكن تدور إلا على الطقس واختلافه بين مصر والاسكندرية . وكانت نفسه قد مجتها كثيرا . فاتفق فى السنة الأخيرة من ملكه، وأيام ان كانت اضطراباته الداخلية فى أشدها، أن قنصلا أمه زائرا، وبعد التحية المعتادة، شرع يتكلم فى مسألة الطقس :

(١) أطر : "خديو يون وباتاراب" لموبد بل ص ١٣ و ١٤

وكان سياق الحديث العادى فى هذا الموضوع أن الاسكندرية رطبة ، وأما مصر بخافة . فقاطع الخديو عليه كلامه ، وقال له : «انى أدري تماما ، يا جناب القنصل ، ماذا تريد أن تقول لى . فأرجوك أن تهيد فى مذكرك انى من الآن فصاعدا اعتبر مصر رطبة ، والاسكندرية جافة » . فوقف القنصل منهلا ، ولما نرج من حضرته ، قال لزملائه : « أظن أن سموه أضاع ذاكرته <sup>(١)</sup> » .

على أن ذاكرة (اسماعيل) كانت حديدية ، لا يمسح من لوحها شئ رسم عليه مرة . ولا أذل على ذلك من أن بعضهم ، فى سنة ١٨٧٥ ، حادثه ، يوما ، فى شؤون ترعة السويس ، وذكر أمورا تتعلق بالمخبرات القتالية ، خالفه (اسماعيل) فيها ، ولكن ثبت له أن قوله حق ومزاعم محادثه فى غير محلها ، ذكر له عشرين سطرا من مستند غير مهم كان قد قرأه منذ سنوات عديدة . ففعل الرجل الأسطر ، ولما عاد الى منزله راجعها ، فاذا بها كما قالها (اسماعيل) حرفا بحرف <sup>(٢)</sup> .

ومن لطيف معاشرته أنه كان يحمل محادثه ، سريعا ، على التمتع براحتة كلها ، وعلى إزالة كل تيب من نفسه . وكان يبذل جهده ليجلا يحس مخاطبه أنه ثقل عليه فى الكلام ، أو أنه لم يفهمه غرضه .

فمن ذلك أنه دعى ذات يوم شابا انجليزيا من عائلة رفيعة ، ولم يكن يحسن التكلم بالفرنساوية ، الى تناول طعام الغداء عنده . فأجهد الخديو نفسه إجهادا كبيرا ليتبع حديثه ويفقه معانيه — لأن الشاب كان يتكلم الفرنسية بالانجليزية — وأخذ

(١) أنظر : "حديثون وإشارات" لموبد بل ص ١٤ و ١٥

(٢) أنظر : الكتاب عيه ص ١٨

يساعده على التعبير عن أفكاره . فدار الحديث على رجل معروف لدى الخديوي؛ فأراد الشاب أن يقول : « ان الرجل اعتاد كذا وكذا، وهذا يعبر عنه بالانجليزية بقولهم : « Il a contracté l' habit » فقال : « He has contracted the habit » أى « ضيق ثوبه » فقطب الخديوي جبينه ، وأجهد فهمه ليدرك معنى تلك الجملة ، فلم يستطع . فقال : « نعم إنه كان يلبس دائما ثوبا ضيقا ! » وغير موضوع حديثه . وذلك ليكلا يخرج مركز ضيقه <sup>(١)</sup> .

وكان في محادثته يسحر بلفظه كل من وجد معه . وإذا شاء صير أكبر أعدائه أصدقاء له ما داموا في حضرته . ولم يكن يجد صعوبة ما في حملك على التنازل عن آرائك والانحياز الى آرائه ، ما دمت تكلمه . ولو أنك يجتهد الخروج من حضرته تعود الى صوابك وترى أنه غلطى وأنت على حق .

فيروى ، من ذلك ، أن أحد القناصل كان اذا قابله أظهر اتفاقه معه على كل شيء ؛ فاذا ما خلا الى نفسه وكتب الى دولته ، كتب ضده . وكان اذا ما طابته (اسماعيل) على ذلك ، اعترف بخطأه ، ووعد أنه يصححه في رسالته التالية . ولكنه ، في رسالته التالية ، كان بدلا من التصحيح ، يبالغ في الطعن . فعمل عمله هذا (اسماعيل) على القول لأحد أصدقائه « اني رأيت الحق لمندهش من تصرف حضرة القنصل ، ولكنى لست أرى له دواء ، فاني لا أستطيع أن أجلس معه ، وهو يكتب رسائله » . قال ذلك وتبسم ، وكسر على عينه .

وكان يتدارك ، حالا ، أى خطأ يصدر منه في المحادثة ، ويحوّله الى مصلحته . فن ذلك أنه قدم ، ذات يوم ، الى أحد كبار الكتاب ، هدية نقدية نفيسة ليحمله

(١) أنظر : "خديويون وباشارات" لوبرلى بل ص ١٧

على الكتابة في قائمته . ولكنه ما كاد يفوه بالمقصود من تلك الهدية إلا وأدرك أن الرجل ليس ممن يشترون بالمال ، فابتسم ، وختم العرض بقوله : « واني إنما أقول بهذا لك لكي استمرئ ، ولو مرة واحدة في حياتي ، لذة الرقص »<sup>(١)</sup> .

ومن مميزاته أنه كان يدرك حالا أخلاق الناس ، ويعامل كل واحد المعاملة التي هي أحسن وقعا لديه . من ذلك أنه لما أراد إنشاء معامل سكر في مزارعه في الصعيد ، خاطب في الأمر بيوتا انجليزية وبيوتا فرنساوية . فأتاه وفد بريطاني ووفد فرنساوي ، فقابل كلا منهما على أفراد . أما الفرنسي ، فاستمر الكلام معه أياما ، وانشرح رجاله من سعة اطلاع (اسماعيل) وإحاطته بكل دقائق الأمور ، وأدهشهم منه احتناؤه يبحث ذات دقائق اقتراحاتهم ، احتناء تاما . وأما الوفد الانجليزي ، وكان من منتشستر ، فانه تم الشغل معه بوضع ساعات . فقال رجاله : « هذا رجل أقطع للشغل يوجد على غير شاطئ » (الإرول) . فلما بلغ قولهم الى (اسماعيل) ، قال ، مفسرا : « أن بعض الناس يركب حصانا ، وبعضهم حمارا ، وأتربح هلا ، ولكل منهم حركات خاصة به . على أن أحسن راكب من يركب كل هذه ركوبا جيدا »<sup>(٢)</sup> .

وكان كثير الشغل ، صبوراً عليه ، مهما كان شاقا ، ويحذ فيه لذة عظيمة ، ولو أنه أثر في النهاية على صحته .

ولم يكن يميل للالعبة والعظمة إلا حينما كانت شؤون الملك تستدعيهما . فكان يخرج عادة الى التزهة لأبسا اسطعمبولية بسيطة وطربوشا أحمر ، وليس أمامه سوى خمسة خيالة بلباس لونه لون الشوكولاتة .

(١) أنظر : "خذ يوربون وباشارات" لموريل بل ص ٩

(٢) أنظر : الكتاب عيه ص ١٠ و ١١

وكان معظم حديثه بالفرنساوية . لأن معظم جلساته كانوا أوروبين . ولأنه ، لسوء حفظه وحظ بلاده ، ما فاق يميل اليهم ، ويضع ثقته فيهم ، بالرغم من أن المديرين بها منهم كانوا أقل من أصابع اليد ، وأن معظمهم تسبوا له بأضرار بليغة ، كما سبق لنا القول .

ولو حسن جلساؤه ، وأنعمت عليه الأقدار بوسط غير الوسط الذي شب فيه ، وأمناء خير من الذين ائتمنهم ، لصار في رجولته مصير خير الرجال ، كما انه أصبح من أظلمهم ؛ لأنه كان أرضا جيدة ، لا تحتاج إلا الى فلاحه حكيمة ، وبذر طيب . ولكنه تعلم ، في مبادئه ، كما قلنا في غير هذا المكان ، ان القانون ارادته ، ولا يحدها إلا عقله . فأصبح لا يميز تماما أين ينتهى الخير ، وأين يبدأ الشر . فالرأى الذى يوافقه ، يقبله ؛ والرجل الذى يفيد ، يشغله . فاذا أحس بأنه أصبح خطرا عليه داسه كما تداس عقرب . وإذا صادق انسانا ، أخلص له الصداقة بقدر ما يخلصها ملك ؛ ولكنه اذا اضطرت مصلحته الى التخل عن ذلك الصديق ، تخلى عنه وهو آسف ، كما يتخلى المرء عن كلب عزيز لديه أصبح مضايقا له في حياته .

وكان ذا مقدرة واسعة ، جعلته يغير وجه القطر تغييرا كليا . وما مرت أعوام حكه الستة عشر ، على وادى النيل ، إلا وقد قطع هذا الوادى شوطا في مضمار المدنية والرقى لم يقطع مثيله في أربعة قرون سابقة . وتطورت مصر على عهدده في حياتها المادية والأدبية تطورا أصبح معه لا يعرفها من كان قد آتاها زائرا في أيام سعيد . وقد بينا ذلك بيانا كافيا في محله .

فلا غرابة ، والحالة هذه ، أن تكون منزلة ملكه في تاريخنا بالقرن التاسع عشر ، منزلة الشمس في سمت السماء ؛ وأن يبقى ذكره خالدا في القلوب . ولا عجب

إذا استمرت كنيته عند المصريين أبا السباع بالرغم من كل المطاعن التي وجهت إليه ،  
وبالرغم من الشدائد الحقيقية التي فاسوها في عهد . فالشدائد تزول كلما مرت عليها  
الأيام . وأما أشجار الخير ، فإذا غرست بذورها ، مرة ، فإن مرور الأيام إنما يزيدنا  
خصوبة وقوة وانتشارا . فتصبح ، بعد حين ، وإذا بظلمها الوارف قد انسدل على  
نفس ذكرى تلك الشدائد ، وأخفاها .

الخاتمة

فانخير ، مهما قيل بالعكس ، أقوى من الشر ؛ والحياة ، ولئن كثرت الوفيات ،  
وتعددت ، واشتدت أسباب الهلاك ، أقوى من الموت . ألا ترى أنها تغذى مكانها  
من الفساد ذاته الذي يوجده الموت ، وتخرج من الظلمات النور .

تم المجلد الثاني

ملحق

---

مقتطفات من المراسلات العديدة  
التي دارت بين الخديو (اسماعيل) ونوبار باشا  
في أمر إنشاء المحاكم المختلطة

---





## ملحق

كنت، أسوة بمعظم الملأ من المؤرخين، أعتقد أن معظم الفضل في انشاء المحاكم المختلطة يجب أن ينسب الى الوزير الكبير نوبار باشا، وإلى حسن مساعيه .

ولكن صاحب الجلالة الملك (فؤاد الأول) — حفظه الله — تفضل وأكد لى أن نوبار باشا لم يعمل فى ذلك إلا بإشارة (اسماعيل) وارشاده؛ وأنه، حتى فى دقائق عمله، لم ينتكب قيد شعرة عن السبيل الذى كانت ترسمه له تعليقات الخديو الفخيم .

ولكى أكون على بينة من أن هذا التأيد قائم على أساس الاطلاع أكثر منه على رغبة جلالة فى تعظيم ذكر أبيه — وهى رغبة ممدوحة تم ببر جلالة بذكر والده — تفضل مولاي الملك وكلفنى بمطالعة المكاتبات التى دارت بين (اسماعيل) ونوبار فى شأن انشاء المحاكم المختلطة — وهى مكاتبات لا تزال محفوظة فى دفترخانة السراى الملكية — ، وقال لى : « انك لن تجد من كتب (اسماعيل) الى نوبار إلا صورا للبعض منها ، لأن تلك الكتب حفظها نوبار لديه . ولكك تجد جميع المكاتبات المرسلة من نوبار الى والدى . فيمكنك أن تفهم منها ما كان فى الحقيقة عمل (اسماعيل) وما كان عمل نوبار . فاذا اقتنعت بصحة ما أقول، أمكنك أن تضيف الى كتابك ملحقا تثبت فيه ما يصل اليه اقتناعك ! » .

فصدعت بأمر جلالة — وأنا مبتهج ابتهاج النفس بميدان يفتح أمامها لتصل منه الى حقيقة تبتغيها — وأقبلت أقرأ تلك المكاتبات ، وأدرسها درسا دقيقا، بالرغم من كثرة عددها — فانها تناول مدة ما بين سنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٣ وتكون

أربع ربط ضخمة مجلدة — وبالرغم من قلة وقت الفراغ لدى ، لاشتغالي — فوق  
قيام بمهام وتظيفتي — بترجمة الكتاب الى اللغة الفرنسية، وتهيير مصادره صفحة  
صفحة ، عملا ، أيضا ، بإشارة مولاي صاحب الجلالة ، الذي تفضل وقال لي إنه  
بدون ذلك لا يكتسب المؤلف قيمة علمية .

وأخذت أقل من تلك المكاتبات كل ما أراه شاهدا على صحة تأكيد مولاي ،  
حتى اذا فرغت منها ، قمتها للقراء بصفتها الملحق المطلوب . وأنا واثق من أنهم ،  
بعد اطلاعهم عليها ، سيشاركوني في اقتناعي بأن معظم الفضل في انشاء المحاكم المختلطة  
يحب في الحقيقة أن ينسب الى ( اسماعيل ) ؛ وأن الخديو الفخيم لجدير بأن توضع  
صورته فوق صورة نوبار في القاعة الكبرى لمداولات محكمة الاستئناف المختلطة  
بالاسكندرية ؛ وأن يوضع تمثاله في مدخل كل من هذه الدور التي أنشأها للعدالة  
في بلاده .



كتب نوبار بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٦٨ الى ايرام بك ، سكرير ( اسماعيل ) انلخاص :  
« اني احتفظ تماما بجميع حقوق سمو الخديو . فلمؤه منس من الوقت دائما ، لكي  
يشرفني بما يرى من الأوامر فيما بعد . وقد كان من أهم أركان ما بنيت عليه دحضى  
لما لا يحسن الموافقة عليه في تهيير المندوبية ما ورد في كتاب سموه ، وأعني به  
( اني لا أستطيع ادخال القاضى الأوروبي في محاكم البلاد ، اذا كان في غير استطاعتى  
أن أقدم لشعبي إبطال التجاوزات التي يتألم منها ، يجوز ادخال ذلك القاضى الأوروبي )  
وأیضا : ( اني لا أستطيع اخضاع شعبي لمحكمة مشكلة من أوروبين ، طالما يرفض  
الأوروبون الخضوع لهذه المحكمة ) .

« أن جميع هذه المناقشات التي أقوم بها والتي سأعرض لها في المستقبل ، هنا ،  
 الفرض منها تحديد مسائل المبادئ ، بحيث أن عمل المندوبية المطلوب انعقادها  
 في الاسكندرية ينحصر في البرنامج الذي يرغب فيه سموه : أي في التقنين والاجراءات  
 القضائية (المرافعات) ... .. انى أطلب أوامر سموه تلفزيونيا في شأن تشكيل  
 المحكمة . هل يوافق سموه على التشكيل الذي اقترحه المندوبية ! أم يلزمنى أن أعمل  
 على تعديله ؟ أرجو سموه أن يبت في الأمر ويلفنى أوامره » .

فكتب ( اسماعيل ) الى نوبار بتاريخ ٩ يناير سنة ١٨٦٨ ، عقب اطلاعه على  
 التقرير الذي وضعته مندوبية باريس الأولى لما عرض عليها مشروع انشاء المحاكم  
 المختلطة : « يمكننا ، بدون ضرر علينا ، أن نقبل تشكيل المحكمة بالكيفية التي تقترحها  
 المندوبية . وأراني أطلع بكل انتباه التقرير الذي أرسل إلى بالبريد الانجليزي .  
 وسأكتب لك لأبدي لك رأيي في أهم النقاط الدائر عليها البحث » .

وكتب نوبار بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٦٨ : « سيرى سموه انى لم أحنف عن  
 المذكرة المؤرخة ٣ ديسمبر سنة ١٨٦٧ التي حازت تصديقه . وقد أجلت تبليغ  
 الحكومة الانجليزية بناء على برقية سموه التي قال لي فيها إنه ، مع موافقته على تشكيل  
 المحكمة حسب اقتراح المندوبية ، سيبلغني رأيه فيما يتعلق بباقي المشروع » .

وكتب ( اسماعيل ) الى نوبار بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٦٨ : « انى لما فضلت  
 أن أبدي لك رأيي بعد اطلاعى على إجابتك على تقرير المندوبية ، قد اضطرت  
 أن أجعل ردى الى بريد ٢٩ الجارى . فالايضاحات التي أبديتها في إجابتك صحيحة ،  
 ولو أنها لا تخلو من شئ من الشدة . فاذا أضفت اليها بعض الاعتبارات التي أنبأني

بأن شارل دى لسبس عامل على تجهيزها ، فإن إجابتك ستكون تامة . وبما أنك تقول لى فى كتابك إن قرار المندوبية سيبحث الى الدول الأجنبية ، فهل تجد من مانع فى أن آمر باعطاء نسخ منه الى القناصل العامة قبل أن تصلهم عن طريق آخر ؟ لا سيما وأنهم طلبوا منى ذلك » .

وكتب نوبار فى تاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٦٨ ضمن كتاب ما يأتى : « أرجو سموه أن يلغى تعليماته واعتراضاته وأوامره بالتلغراف » .

وفى ٥ فبراير سنة ١٨٦٨ أرسل الخديو التلغراف الآتى الى نوبار باشا : « زارنى الكولونيل ستاتن اليوم ، فأمرنى بأن الحكومة البروسية قبلت أن توفد عنها نائبا فى المندوبية الدولية حيثما ترغب مصر فى انعقادها . وعليه فإن لدينا الآن قبولين : قبول انجلترا وقبول بروسيا . وستكون النمسا معنا كذلك ، لأننا نعلم أنها لم تكن تنتظر سوى قرار بروسيا لتسير معها يدا بيد . وأما روسيا فقد أكد لى المسيو دى لكس (قنصلها) رسميا أن حكومته عينته مندوبا لها فى حال اجتماع المندوبية فى القطر المصرى . ومن جهتى ، حيث أنى أرى أن من مصلحةنا إنعقاد المندوبية فى بلدنا ، فقد أصبحنا جميعا متفقين على هذا الأمر الهام » .

وكتب إيزاب بك الى نوبار باشا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٦٨ : « أن سمو الخديو ، قبل قيامه الى مصر العليا ، كلفنى بأن أرسل لسعادتك المذكرة المرفقة طيه المحزنة بقلم المسيو شرينر عن ترتيب محاكمتنا . وقد أخبر سموه المسيو شرينر بأن هذه المذكرة سترسل اليكم قائلًا بأنكم أقرب الى تقدير ما فيها . فأرجوكم بعد الاطلاع على آراء المسيو شرينر وأفكاره أن تكتبوا عنها ما ترونه لسموه . وصلى اليوم كتابكم المؤرخ ٢٨ يناير ، وبما

أنا اليوم في ٦ فبراير والحدود يقوم غدا صباحا الى المنيا، فلست أظن أن سموه يتمكن من إيجاد الوقت الكافي للردّ عليكم . فأخبركم بذلك لكي تكونوا على بينة من سبب تأخير أوامر سموه في شأن المسائل المختلفة التي تعرضونها عليه .

وفي ٨ فبراير سنة ١٨٦٨ نقل نوبار في كتابه الى إبرام بك ما قاله لـ لسيو أوتريه وهو : « ان سمو الخديو ، لدى أول مطالبة تقدّمها له القنصلية الفرنسية ، كان مصمما على أن يجيب أنه اقترح انشاء محاكم للبت في أمثال هذه المطالبات وان فرنسا لم تقبل . فبما أنه ، من وجهة العدالة ، ليس يتابع لأحد ، فلا يستطيع ، والحالة هذه ، أن يعير أى مطالبة تقدّم له شيئا من الاعتبار . فاذا لم يرق هذا في نظر المطالب ، فما عليه إلا أن يرفع أمره الى مجلس الأحكام » . وزاد على ذلك ما يأتي : « قلت لـ لسيو أوتريه : أنظر ، يامولاي ، الى المركز الذي تضعوننا فيه ، والذي نصبح حتما فيه نحن وفرنسا : فان سمو الخديو مصمم على رأيه ، والبلاد كلها تعضده فيه » ..... « أرجوك ، ياسيدى البك ، أن تبلغنى أوامر سموه تـ لـ غرافيا . فاذا لم أنجح في مساعى ، فأى سـ ير يلزمنى اتباعه ؟ ما هى أوامر سموه ؟ » .

وعاد في كتاب مؤرخ ١٠ فبراير سنة ١٨٦٨ وكتب أيضا : « انى أطلب بالحاح أوامر سموه ، فيما يلزمنى عمله في حال عدم اذعان المسودى موسيته الى طلباتى » .

وكان نوبار قد أعلم (اسماعيل) في كتاب تال ان الحكومة الفرنسية قد تقبل المشروع اذا نالت بعض امتيازات توهت بها . فأرسل (اسماعيل) برقية الى وزيره جاء فيها ما يأتي : « لا يلزم أن يتخذ قبول فرنسا بالمشروع شكل المساومة ، بل يلزم أن يتخذ القبول شكل اعتراف فرنسا بحق لنا لا يقبل أن يختلف عليه اثنان . واما

ان فرنسا تقبل بطلباتنا لهذا السبب أو ذاك، فهذا أمر لا يهمني : لأن المهم في الأمر أن ندرك غرضنا . وأما الباقي فلست أعلق عليه أهمية ما ، على شرط أن يبقى مكتوما بيننا وسريا . وهذا التكم ، ولو أنه في مصلحتنا إلا أنه مرغوب فيه لمصلحة فرنسا أيضا : فان المسألة مسألة شرف لها ويهم شرفها أن لا ترى أنها ساومت على التسليم بحق عدل ومساواة . ومن المفهوم أنه يلزمك أن تعمل بحيث يكون الاتفاق مع دى لسبس بشأن نفاذ بيع الأتليان محزرا بمتهى الفطنة : فتحفظ فيه جميع حقوق حكومتى حتى لا تعجز لنا في المستقبل مصاعب وإشكالات جديدة . فأوصيك بهذا الموضوع : فانه في منتهى الأهمية » .

وكتب نوبار باشا الى ايرام بك بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٦٨ : « انى سأسلم الى اللورد ليونز (سفير بريطانيا العظمى في باريس) مذكرة تين مطالب سمو الخديو نقطة، نقطة، بكل تفصيل ... .. وقد استلمت في الوقت ذاته خطاب سموه الخالص بالسلوك الذى على أن أسلكه فيما اذا لم أستطع نيل اختصاص المحكمة الالزامى ! » .

وكتب فى ٣ مارس سنة ١٨٦٨ : « اذا تشبث اللورد ستانلى (وزير الخارجية البريطانية) بمعنى خطابه الأول ، وأبى أن يفصح عن رأيه قبل التثام مندوبية التحقيق بالاسكندرية ، فما الذى يلزم عمله ؟ ما هى أوامر سموه وقراراته ؟ ... .. وعلى فرض أن اللورد ستانلى يتشبث بعدم البت فى الأمر قبل التثام المندوبية التى أبدى رغبته فى أنها تلتئم بالاسكندرية ، فهل يلزم لحل مستيه على الرضا بالتثام هذه المندوبية فى مصر ، هل يلزم قبول مايشير به تقرير مندوبية باريس ؟ انى أرجوك يا سيدى البك أن تبلغنى أوامر سمو الخديو فى هذا الشأن ... .. »

انى أرجو سموه التفضل بتبليغي أوامره فى شأن الطوارئ الاحتمالية التى تشرفت وعرضت بيانها عليه ! » .

وكتب فى ٨ مارس سنة ١٨٦٨ الى ايرام بك : « تشرفت بكاتبك المؤرخ ٢٧ فبراير الذى تبليغنى به أوامر سمو الخديو فيما يتعلق بالسير الذى يتعين على اتباعه فيما لو أبى المسيو دى موستييه جعل المحكمة لإلزامية : فان سمو الخديو يرى أنه يلزمنا أن نطلب تفويض البت فى ذلك للندوبية فى الاسكندرية » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ : « اطلعت على بريدك الرقيم ٣ مارس . فيلزم العمل بحيث تقبل الحكومة الفرنسية التمام المندوبية فى مصر بذات الشروط التى أقرتها روسيا وانجلترا . لأنه اذا لم تحوّل المندوبية حرية مطلقة فى العمل ، واذا حتمت الحكومة الفرنسية بقاءه داخل الدائرة التى رسمها تقرير مندوبية باريس بعمل الحكومة الفرنسية عينها ، فانا لن ندرك غرضنا وما ينالنا سوى العناء . ولكنه يخيّل الى أن انجلترا وروسيا قابتان اجتماع المندوبية بالاسكندرية بدون ما أن يكون لها برنامج وضع سابقا ، ولست أرى أن لفرنسا حقا فى تخيم شروط كهذه . وقد جرت محادثة بينى وبين المسيو شرايبر (قنصل الاتحاد الألمانى الشمالى بالاسكندرية) فقال لى ما حلنى على الفهم بأن المذكرة التى وضعها فى تشكيل المحاكم وترتيبها لم تكن بنت أفكاره وآرائه الشخصية فقط ، بل إن حكومته يشاركه فيها » .

وكتب اليه فى ٢٩ مارس سنة ١٨٦٨ : « عزيزى نوبار : انى أرى بمزيد الأسف يا عزيزى نوبار أنه لم يعد لك ، إزاء عزم المسيو دى موستييه التهاى ، سوى انتظار رد اللورد ستانلى لتتخذ عزمنا نهائيا . على أنه اذا طال الأمد على ورود هذا الرد ،



فلا يحسن بك أن تعطيل مدة إقامتك في باريس . وعليه فاني آذن لك منذ الآن بالعمل بما تراه موافقا للناسبات والظروف . ولكن أليس من مصلحة حكومتنا أن نجهز حالا العناصر اللازمة لتكوين محكمتنا ، لا سيما وأنا مقتنعون تقريبا أن معظم الدول الغربية لا تكتفى بعدم المعارضة في ذلك فحسب ، بل تكون مسرورة باحالة النظر في قضايا رعاياها الى محاكمنا . وعليه ، فانا نرحب بالذين يرغبون في الخضوع لقضاء محاكمنا . وأنا اذا وجد من القناصل من لا يرغب في التسليم بهذا الترتيب القضائي الجديد ، فانا سنخول له الحق في الرجوع الى محاكم الأستانة كما هو المتبع حتى اليوم . وليس في ذلك من خروج عن دائرة حقوقنا ... .. انى أعطيك هذه التفصيلات بسرعة لتكون على بينة منها . فاذا وجدت أن آرائى تتفق مع مصلحة حكومتى فأقدم على تعيين الأشخاص اللازمين لتشكيل محاكمنا تشكيلا لا تقا بها . ويمكنك أن تختار القضاة في روسيا والبلجيك وسويسرا وفي البلاد الأوروبية الأخرى . ولكن اذا وجدت أن مشروعى لا يمكن ، لأى سبب من الأسباب ، تحقيقه فأقضى في الحال وبين لى ما هى الموانع .

وكتب نوبار بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٨ الى ايرام بك : « استلمت الآن البرقية المؤرخة ١٦ مارس التى تفضل سمو الخديو بارسالها الى . على أنى لم أنتظر ورودها لأقوم بالمساعى التى يأمرنى الخديو بها فى تلك البرقية . وبناء على الأوامر التى سبق لك إبلاغها الى منذ زمن قريب والتى رسمت لى الخطة الواجب اتباعها ، ذهبت الى المسيو دى موستيه » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار فى ١٠ ابريل سنة ١٨٦٨ : « وصلنى بريدك القيم ٢٧ مارس . وقرأت بامعان كتابك المرسل الى الاورد ستانلى . فالمرجو أن يرّد عليك

الوزير الانجليزى بسرعة ردًا مرضيا . على أنه لو فرضنا وكان رد اللورد ستانلى فى غير مصلحتنا ، فيلزمك ، بالرغم من ذلك ، البقاء فى باريس لتطلب من الحكومة الانجليزية التثام المندوبية الدولية بالاسكندرية... .. نحن لا نخسر شيئا فى إلحاحنا بوجوب التثام المندوبية : لأنه من المؤكد أن المندوبية ستقرر نظاما قضائيا ما . وهذا النظام لا يمكن إلا أن يكون أفضل من قضائنا الحال . ففى حال إقدام اللورد ستانلى على تغيير قراره الأول ، وفيما لو أبى أن يرسل المندوب الانجليزى إلا بالشروط ذاتها التى تحتّمها فرنسا ، فانه يتعين قبول ذلك بدون اعتراض . أما شروط فرنسا فنحن نعرفها ، وسنحتم على مندوبها بأن لا يخرج البتة من الدائرة التى رسمها تقرير مندوبية باريس . على أننا نزلونا — ولو مرغمين — على هذا القرار النهائى الذى قد يجمع عليه موسيئيه وستانلى ، فانا قد نرى فى ذلك فائدة لنا : لأن المندوبية الدولية باجتماعها فى الاسكندرية قد تقرر حتما نظاما قضائيا على قواعد متينة ، ولا يمكن لفطونا إلا أن يستفيد من ذلك فائدة كبيرة ... على أنى مع إبدائى لك رأى فى هذا الموضوع الهام ومع اعطائى لك تعليماتى ، أرغب أن أقف منك على ما اذا كانت وجهة نظرك فى الموضوع مخالفة لرأى فيه . فاذا كانت كذلك ، فأرسل الى ملحوظاتك تلغرافيا .

وكتب نوبار فى ١٧ ابريل سنة ١٨٦٨ الى إيرام بك : « انك تدرك جيدا ، ياسيدى البليك ، انه اذا ما استتبت محاکمتنا واشتغلت مدة أربع أو خمس سنوات ، فانا تصبح دائما ... .. وقد قال لى الجنرال فليرى أن الامبراطور معتقد الآن انى لا أعمل شيئا سوى تنفيذ أوامر مولائى وتحقيق أفكاره . وأضاف الى ذلك قوله : انه ، هو ، لا يستطيع أن ينتظر منى أن أشير أبدا على مولائى بقبول شرط أراه فى عرف أنكر ما يستنكر من الأمور ، وأعنى به الشرط الذى ترغب فرنسا بمقتضاه

أن المصري في مصر يكون كل شيء سوى مصرى ... .. وقد قال لى  
فلورى : ( وأيم الحق : انى أرى انك لا تعمل شيئا بخفة رأى وأن هناك فى سياسة  
الخديو وأفكاره خطة سير مخطوطة بحزم وتدبر تام ) ... ..  
ان الخديو لم يفتأ منذ خمس سنوات يقاتل قتالا شديدا لتسوية التركة السياسية  
المتكوبة التى أخلفها له سلفاه . ولكنه قاتل ويقاتل بدون قاعدة يستطيع الركون  
اليها . فهو كبهلوان تحته أرض غير ثابتة ومضطر فى الوقت عينه الى المهاجمة والدفاع  
عن نفسه . أما الباب العالى فليس فى مركز كهذا . نعم إنه ضعيف ، ولكن القادة  
التى يرتكن عليها ثابتة ؛ لأن تركيا حكومة معترف بها . نحن ننضم الى تركيا للطالبة  
بمقوقنا التى هى حقوق الباب العالى أيضا ، وسنخاطب السفارات ؛ وهى قد تعترف  
بمقوقنا وقد تنكرها علينا . على أنهم سواء أختاروا الاعتراف أو الإنكار ، فانهم  
مضطرون الى إجابة الباب العالى إجابة رسمية . فاذا كانت إجابتهم إيجابية فقد  
كسبنا قضيتنا واسترد الخديو حقوقه . واذا كانت الاجابة سلبية فانا نقبل إذ ذاك  
النتائج التى أقرتها المندوبية البارية . ولكنه يتقرر حينذاك أن مصر غير مقيدة  
بالمعاهدات المبرمة مع الباب العالى . وسيقرر ذلك بصفة الأمر الراضى ، رسميا .  
وعليه فان الخديو باستناده ، من جهة ، على قناة السويس ، ومن الأخرى ، على مالىته  
التى سيفرغ عن قريب من تنظيمها ، سيقتم هذا التقرير الرسمى وسيعمل ، لدى  
سنوح أول فرصة ، واقفة ، على قطع المسافات البعيدة . وانى أعرف سموه معرفة  
كافية لا تكون متأكدا من أنه موطن عزمه على السير الى أقصى ما يمكن من المخاطر  
قبل أن يرضى بفقدان حق ، ماقى . يسعى الى اكتسابه منذ زمن مديد ... ..

وإني أرجو أن تقبل حتى يدى سيدنا الجليل لأجل الفكرة البديعة التي جادت بها  
فريحتنه ... .. « .

وكتب في ٢٨ أبريل سنة ١٨٦٨ من باريس الى ايرام بك : « لم يعد يهتنا  
أ الانجليز هم المعارضون أم الفرنسيون ؟ مذ تكرم سمو الخديو وبت في المسألة نهائيا  
بالفكرة السعيدة التي جادت بها فريحتنه » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ٧ مايو سنة ١٨٦٩ من اللجنة في شأن عدم  
الموافقة على أن تكون مباحث اللجنة الدولية بالاسكندرية على قاعدة تقرير المندوبية  
الباريسية : « تفضل ، بدون أنب تطلب مقابلة خصيصة لهذا الغرض ، وقدم  
هذه الملاحظات الى المسيدى لا قاليت (وزير خارجية فرنسا الذي أخلف المسيو  
دى موستيه) من جهتي ، وقل له اني أثناء رحلي لن أتاخر عن المطالبة بإلحاح أن  
تحوّل المندوبية الدولية حق البت في الأمور وحق بحث المسألة بحثا جديدا ، بدون  
أن تقبل أى عمل سابق إلا بصفة مستند يحسن درسه فقط . هذا كان أبدا رأى  
الحكومة البريطانية ؛ وقد كرره لى مرارا الكولونيل ستاتن : وهذا هو أيضا رأينا  
الذى اجتهدنا في تغليبه على ما سواه » .

وكتب نوبار الى ايرام بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٦٩ من باريس : « إن هذا  
الفكر الذى أبداه الوزير وهذا التعبير الذى بدا منه موافقان تمام الموافقة لما قاله سموه  
في كتابه الرقم ٢١ أغسطس سنة ١٨٦٨ ؛ أى أنه يتعين على المندوبية الدولية أن  
ترى ما هو صالح وناجم عن روح المعاهدات فتقرره ... .. على أنى أؤكد أن سموه  
بكتاب المؤرخ ٢١ أغسطس المرسل من الأستانة ، قد أبلغ وحده المفاوضة الى  
النجاح » .

وأرسل (اسماعيل) الى نوبار بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٨٦٩ البرقية الآتية : « اننا في مسألة المحاكم المختلطة ، لم ندخل للآن — كما تعلم جيدا — في مفاوضات مع أمريكا . على أنه يحسن أن تتلافى هذا . فاكتب لى عما اذا كنت توافق أن نتفاهم مباشرة ، في هذا الشأن ، مع سفير أمريكا في باريس ، لتعبرله عن رغبتنا في أن نرى الولايات المتحدة مشتركة في أشغال المندوبية الدولية التى ستلتئم في الاسكندرية » .

وكتب نوبار الى ايرام بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٨٦٩ : « انى رددت على مسامع لاتوردورنى — وقد كان أخلف الميودى لافالت على الخارجية الفرنسية بعد دخول نابليون الثالث في الطور السياسى الذى عرف باسم "الامبراطورية الحقة" — الكلمات بنصها التى قالها لى الخديو ، وأعنى : (أرجو أن تبعث فرنسا الى المندوبية ، ليتمثلها فيها ، رجلا تكون لديه غيره على حسن سمعة فرنسا وعلى شرفها ) » .

ثم مررت السنوات التى توقفت المفاوضات الحثيثة فيها بسبب الحرب السبعينية وما تلاها من تقلبات دولية ؛ وأتى عام ١٨٧٢ الذى أعيدت فيه تلك المفاوضات وأرسل الخديو (اسماعيل) نوبار باشا الى الأستانة للقيام بشؤونها .

فكتب نوبار باشا الى ايرام بك بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٢ أنه قال لأحد السفراء في الأستانة : « أما أنا فانى أصرح بأنى مقيد بأوامر صاحب السمو الخديو » .

وكتب الى دى لسبس بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٢ : « تأكد ، يا عزيزى دى لسبس ، انى في المسألة الجزائرية لا أعمل سوى اتباع أوامر الخديو . أما أنا فانى ، مبدئيا ، قد كنت أرى بما خولت المحاكم من الاختصاص بالنظر في الجرح

المرتبكة ضدّ القضاة وضدّ الضباط القضائيين، وهم قائمون بشؤون وظائفهم. ولكنى اضطررت الى التنازل عن رأيي أمام ارادة الخديو؛ وهى ارادة أرانى مضطرا الى القول انها قائمة على قاعدة متينة من التعقل التام» .

وكتب فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٢ من الأستانة الى ايرام بك : « انى أرجو سمو الخديو أن يتفضل ويلغى أوامره وتعليماته بالدقة فى هذا الموضوع الخطير» (موضوع اختصاص المحاكم الجديدة بالنظر فى المواد الجزائية بعد مضى ١٨ شهرا على تأسيسها) .

وكتب فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « أرجو أن الفكرة التى حوّلها سموه الى اقتراح ستذلل جميع الصعاب . فانى أعتقد أنها توفيق بين جميع المطالب وترضى جميع المصالح» .

وكتب فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٢ الى ايرام بك : « ان سمو الخديو قد عمل بحكمة عمل سياسى حقيقى بأن حوّل الى اقتراح ما لم يكن فى فكرى سوى إيعاز الى دى لسبس . بجميع الفضل سيكون له ، وجميع الفائدة ستكون لحكومته . وأرجو أننا بموجب هذا الاقتراح سنكسب قضية الاصلاح ، وستزيد اعتبارا فى نظر الحكومات . واعتبار الحكومات لنا قاعدة كل مستقبل سياسى ... .. ففى اليوم الذى أفقد فيه الأمل فى النجاح ، سأفيد بذلك سموه لكى يرى رأيه ويشرفنى بأوامره ... .. وبما أنى اعتدت أن أعلم سموه بكل ما يحدث ، تلغرافيا ، فانى أرسل لك صور جميع البرقيات التى بعثت بها ، لكى يتمكن سموه بالاطلاع عليها من معرفة جميع دقائق الحال التى نحن فيها » .

وكتب (اسماعيل) الى نوبار باشا بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « انى أوصيك بأن لا تبدى رأيك لأحد فى الحل الذى عرفك به دى لسبس وأن لا ترد على دى لسبس قبل أن تعرض على تلغرافيا ذلك الحل مرفقا بملاحظاتك » .

وكتب نوبار الى ايرام بك بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « انى مارسل بالتلغراف الى سموه كلاب دى لسبس والتعليقات المعطاة الى السفير الفرنساوى .  
وسموه يبلغنى أوامره . على انى لن أبدى بتا فى شئ قبل أن تبلغنى هذه الأوامر » .

وكتب اليه بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « اذا خالفت اقتراحات السفير الفرنساوى اقتراحات سموه ... .. فانى سأخطر سموه بذلك حالا بالتلغراف ليتفضل على بأوامره ، وليعرفنى ما هو عزمه ، وماذا يريد أن يقدر » .

وكتب اليه بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « قد استلمت وفهمت برقى سمو الخديو الخاصتين بالسير الذى يلزمنى اتباعه اذا رفضت الدول ... .. انى لا أرى هناك سوى طريقة واحدة يصح الأخذ بها وهى : أن يخاطب القوم باللسان الذى أقره مولانا ، وأعنى به أن يقال للقناصل إن عموم الدعاوى بلا استثناء المقامة على الحكومة سترسل الى الأستانة بدون أن تدخل الحكومة المصرية فى المناقشة فى موضوعها . وأن نحفظ بحقنا فى أن نقاضى شركة السويس أمام محاكمنا ولا نفتأ مقررین بأن أول قضية ترفع على الشركة سيصدر فيها الحكم ولو غيابيا من المحكمة المصرية ، وستقوم الادارة بتنفيذه فى الحال » .

وأرسل الخديو الى نوبار البرقية الآتية فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : « انى أعربت ، مرة أخرى ، للكلونيل ستانتين عن عزمى على عدم تقرير المحاكم المدنية إلا اذا سلم مبدئيا بالاختصاص الجزائى ، واذا خولت تلك المحاكم اختصاصا تاما كاملا بالنظر فى جميع الجنايات والجناح التى تقترب فى حق القضاة والضباط القضائيين وهم فى أثناء تأديتهم وظائفهم » . وبعث اليه فى اليوم التالى بالكتاب الآتى : « واصلنى الآن

كتاب من دى لسبس جعلنى أشعر بارتياح الى حل قريب ممكن . ففرنسا ، بحسب نص هذا الكتاب ، تسلم بمبدأ الاختصاص القضائى الجزائى . وعليه فان أهم نقطة فى الموضوع باتت مكسوبة لنا . وليس هناك سوى تعديلين لمشروعنا : (الأول) ان فرنسا تطلب أن لا يطبق المبدأ إلا اذا نجح اختبار القضاء المدنى مدة خمس سنوات . فيمكننا القبول بأن تطبيق المبدأ سيعمل فى برهة من الزمن لا تزيد على خمس سنين : وبذلك نتمكن من تطبيقه حالما تظهر الضرورة لذلك ، ولو قبل انقضاء الخمس السنوات . هذا لا يغير مركزنا : لأن الدول يمكنها دائما ، حتى لو حدد المشروع مهلة الثمانية عشر شهرا ، أن تأتى فى بحر المدة وتقول ان الاختبار لم يكن كافيا وتطالب بمد الأجل لأى سبب من الأسباب ؛ (الثانى) ان المحاكم المدنية يمكنها فى الأثناء أن تقوم بتنفيذ أحكامها . ولها ، بهذه المناسبة ، أن تحكم فى الجنح المرتكبة ضدّ القضاة ، على أن تكون مرتكبة والجلسات معقودة . فنحن لانستطيع قبول هذا القصر : لأننا لانستطيع أن نأخذ على أنفسنا مسئولية تنفيذ الأحكام ، ان لم نكن قابضين فى أيدينا على حق المحاكمة فى جميع الجنح والجنائيات التى قد ترتكب خارج الجلسة ضدّ القضاة بسبب حكم يصدر عنه ، أو ضدّ الضباط القضائيين المكلفين بتنفيذ الأحكام . ومع ذلك بجميع السفراء قد ساموا لك بهذا المبدأ وأعتقد أنه فى استطاعتك اقناع السفير الفرنساوى بضرورة جعل اختصاص محاكمتنا شاملا لهذا الموضوع ، وحمله على قبول تحرير نص لا يترك مجالاً للشك والريب فى حقوقنا . وانى سأتكلم فى هذا المعنى مع القناصل الانجليزى والفرنساوى والايطالى لكى يكتبوا لحكوماتهم ؛ وسأقنعهم فوق ذلك بأنه سيتعذر علينا بدون هذا تنفيذ الأحكام وإقامة صروح عدالة محترمة كما هى الحال فى باقى البلاد . وبما أن هذا الموضوع هو الجزء



الحيوى فى أمر انشاء المحاكم، وإن كل جدال مخالف إن هو إلا سفسطة ارادة سيئة،  
فانى مقتنع ان الحكومات ستستحسن عملنا . وسارسل برقية مفصلة الى دى لسهس  
أقيم فيها الأدلة على جميع النقط المطلوبة، لكن يؤثر من جهته على حكومته .

وكتب نوبار فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٧٢ الى إمرام بك ضمن كتاب طويل ما يأتى :  
« وقد أيدت براهينى بقراءة الكتاب المرسل من الخديو وبتهديد أبديته بقفل محكمة  
التجارة ... .. وكان وقع هذا التهديد كبيراً جداً على السفير الانجليزى .  
ولكنه لم يرق به لحكومته لأنه لا يستقد أن سمو الخديو يلجأ الى هذا الاجراء، لا لأن  
الوسيلة خطيرة؛ ولكن لأن الحال التى قد تنشأ عن ذلك لا تتفق مع عظمة الأفكار  
التي يتغذى بها سموه فى مصلحة بلاده ! » .

وأرسل (اسماعيل) الى نوبار فى أول أكتوبر سنة ١٨٧٢ الكتابة الآتية : « انى  
قد أحطت متولى أعمال القنصلية الفرنسية العامة علما بعزمى على قفل محكمة التجارة،  
وهو سيكتب عن ذلك لحكومته . ولكنى لم أستطع إبلاغ هذا العزم عينه الى قنصل  
انجلترا العام : لأنه كان قد سافر لما أتت رسالتك . ولكنى سأراه بعد ثلاثة أيام  
أو أربعة . فأكلمه فى هذا الشأن .

قد تكلمت مع الميسور رومان عن التضييقات التي ترغب الحكومة الفرنسية  
فى ادخالها على أمر اختصاص محاكمتنا فيما يتعلق بالجنح والجنايات المرتكبة ضدّ القضاة  
والضباط القضائيين، وصرحت له بأنى لا أستطيع قبولها ولا التسليم بها، وقد وافقنى  
على فكرى بأننا لا يمكننا أن نحم على أنفسنا مهلة خمس سنوات بصفة مدّة اختبارية؛  
وهو يرى مثلى أن الأوفق عدم تحديد مهلة، والاكتفاء بالقول فقط بأن المحاكم الجديدة

ستفول حق النظر في الأمور الجزائية في بحر مدّة لا تزيد على خمس سنوات : وهو ما قلته لك في إحدى رسائلي السابقة . فان ذلك قد يمكن من تحويلها الحق المذكور حالما تظهر المضار الناجمة عن عدم تحويلها لياه ضرورة المبادرة الى جعل اختصاصها شاملا المواد الجزائية أيضا . وحالما يجعل حسن سير محاكمتنا الضمانات المعطاة منا أكيدة ، والمسيو رويستان سيكتب الى حكومته في هذا المعنى على هذين الموضوعين ... وصلنى التقرير الايطالى على مجمل المسألة وقد أمرت بترجمته . ولكن بما أنه عمل طويل فاني لا أقدر أن أرسله لك مع هذا البريد . على أنك ستستلمه بالبريد القائم على الباخرة "مصر" المسافرة الى الأسبانية » .

وكتب نوبار في أوّل أكتوبر من الأسبانية الى إيرام بك : « ان المفاوضات بين يدي سمؤ الخديو ، وهى ليست هنا . فهناك طور أوّل وهو طور البيان اذا أمكننى استعمال هذا التعبير . فسمؤه هو الذى بين المسألة للسفراء وفى الاجتماعات . وأما أنا فاني إنما قمت بتحرير وتقديم أفكار سمؤه كتابة ... .. قد كان أمامنا عمل تحضيري لدى الدول . وهذا العمل قد قام به سمؤ الخديو مباشرة لدى الحكومة الايطالية بمكاتباته المرسلة الى ملك إيطاليا ، وبتأثيره على القناصل وقام به بواسطة بتأثيره على السفراء ... .. ومن المؤكد أن الفضل فى رضا إيطاليا بالمشروع للخديو وحده ، ولعمله الحكيم ... .. وفى هذه الأثناء وردت برقية مولانا الأولى فقطعت جبهة قول كل خطيب . أى أن البت الذى أبداه سمؤه وضع حدًا ونهاية لكل نوع من أنواع التخوّصات والتخمينات فيما عسى يكون السلوك فى المستقبل ... .. وقد أطلعت السير هنرى أليّت (سفير بريطانيا العظمى فى الأسبانية) على جميع مضمون برقية سمؤه ... .. بحيث أن البرقية والكتاب لم يقعا على خبزي كريدة فحسب ،

بل كبري أيضا وكبري من أنغر الأنواع ... .. وقلت لإليت إنه ليس  
في استطاعتي البتة أن أعدل إرادة سموه ... .. وقد أطلعت على "زادي" أي  
برقية الخديو وكتابته، باقي السفراء . فيرى سموه من ذلك إنى ألبأ في كل حين وبسعة  
الى البراهين التي تفضل بوضعها تحت تصرفي . حتى لقد حفظت كتابه وبرقيته على  
ظهر قلبي وأستطيع تلاوتهما كما يتلو تلميذ مجتهد أمثلة غيا » .

وبعث نوبار الى ايرام من الأستانة في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٢ البرقية الآتية :  
« قد أطلعت حينئذ بربولاني ( سفير إيطاليا لدى الباب العالي ) على نص برقية  
سمو الخديو الرقيقة ؛ الجارى التي بمهد كل صعوبة ؛ وقلت له إنى سأعرض الأمر  
على سموه ... .. وعدت ، من جديد ، وأكدت للكونت دى فوجييه  
( السفير الفرنساوى ) مضمون برقية الخديو » .

وكتب في ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الى ايرام بك ، ضمن خطاب ، العبارات الآتية :  
«إن هناك بعض تفاصيل قليلة الأهمية يمكننى بدون ضرر أن أخذ على نفسى البت فيها .  
ولكنه قد تنجم مسائل لا يقدر إلا سمو الخديو على تقديرها كما يجب وعلى الحكم فيها » .  
وكتب له في ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٢ : « الشئ الوحيد الخطير كان أمر المخلفين .  
فقلت لبربولاني : أنى لا أستطيع الفصل فيه مطلقا ، وأنه يتحتم على البتة الرجوع  
الى الخديو لاستمده أوامره . أما فيما يتعلق بالمواد الأخرى فأنى مضطر أيضا الى  
عرضها على سموه . على أنى أعرف مقبلا ما هو رأيه فيها » .

وأرسل الخديو في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الرسالة الآتية الى نوبار : «أنى موافق  
تمام الموافقة على ردك على السفير الفرنساوى . فلست أستطيع أن أتعدى الاقتراح

الأخير الذى أبديته . وقد أصبت تمام الإصابة لما قلت إن طريقة التراضى الوحيدة هى الامتناع عن تعيين قضاة وضباط قضائيين من الفرنسيين . فأنت بقولك هذا للسفير قد سبقت إليه فكرى . أنا أبديت الاقتراح الأخير للدلالة على رغبتي فى الوصول الى تسهيل نتيجة يقبل بها الانصاف . ففرنسا برفضها إياه تظهر لى ان المصاعب التى تحتلقها إن هى إلا وسائل خفية لمنع إنشاء المحاكم الجديدة . فلا سبيل لها الى التشكى إذا من أن معاملتنا لها تختلف عما تعامل به باقى الدول ، التى بدلا من أن تبدى لنا تعتا فى منعنا عن تقديم القطر فى معارج الرقى والنجاح ، تبدولنا ، بالعكس ، رغبة فى مساعدتنا فى هذا الطريق . لأنها تعترف بأننا انما نعمل فى مصلحة الأوروبيين بقدر مانعمل فى مصلحة الأهلىن » .

وكتب نوبار الى إيزام فى ١٣ أكتوبر من الأستانة : « قد وجدت كلام الخديو من الصواب والثبات والحزم والاعتدال ما جعلنى أطلع السير إليت على كتاب سموه برمته . والسير إليت موافق جدا عليه ومعجب به » .

وأرسل الخديو فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الى نوبار البرقية الآتية : « ردا على رسالتك لا أستطيع سوى تأكيد ما سبق أن قلته لك أى إنه لا يمكننى مطلقا أن أبدى قل تسامح جديد . لأن طلباتى ضرورية ضرورة قصوى لحسن سير المحاكم وانتظامها ولضمانة نفاذ الأحكام . إنى أفضل الرجوع الى تنفيذ المعاهدات تنفيذا دقيقا والغاء محكمة التجارة ولا القبول بانشاء المحاكم على حال لا تضمن لها الحيوية ، وتجعلنا مسئولين عن نفاذ الأحكام بدون ما أن يكون لدينا وسائل تنفيذها . فكل تسامح جديد محال بالمره . وانى أصرح لك أن تطلع على برقيتى هذه سفير روسيا . لأنها تعبر عن عزى الذى لى يقول » .

وكتب نوبار الى ايرام في ٢٢ أكتوبر ضمن كتاب أرسله له من الأستانة العبارة الآتية : « وبالاختصار فان سمو الخديو يقدر أن يرى أن الأوامر التي يصدرها الى تنفيذ بكل دقة » .

وكتب اليه في اليوم التالي : « وصلتني برقيات الخديو المتعددة . فتقديراته فيما يتعلق بالتفصيلات وبالمبادئ في منتهى الصواب . واني لسعيد أني اشتغلت في معناها ! » .

وكتب نوبار في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٢ الى المسيو لودلف (سفير النمسا لدى الباب العالي) : « وصلتني منذ ثلاثة أيام برقية من لدن سمو الخديو ردًا على بعض ملحوظات أبدأها لي الجنرال اجناتيف من قبل حكومته . وأمرني سموه بأن أطلع الجنرال على تلك البرقية : فتركت له صورة منها . على أنك ، يا صاحب السعادة ، لا تستطيع أن تعتقد مقدار الشعور المؤلم الذي يشعر به سموه ، إذ يرى حكومتك لاتضحى ، لاعتبارات لاحق له في تقديرها ، تقدم مصر التجاري ورقيا ، فقط ، بل مصالح النمسا التجارية ذاتها التي تربطها ببلادنا . فسموه يرجوك بنوع خاص ، ومن باب الصداقة ، التفضل باعتبار الحال التي لا تطاق الناجمة لمصر عن عدم وجود عدالة منظمة فيها » .

وفي تاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٢ أرسل الخديو الى نوبار الرسالة الآتية : « قد أعدت البارحة مطالعة مذكرة الحكومة الألمانية وقابات اليوم المسيو پاسمند (قنصل ألمانيا العام في مصر) . فهذه المذكرة وكلام قنصل ألمانيا يتفقان بسهولة ، على ما يتخيل الى ، مع نصوص الاقتراح الذي بدا لي الفكر في برقيتي المرسلة لك أول من أمس أن أجعلك تقدمه الى المؤتمر المزمع انعقاده ... ... فقابل السفير الألماني

وقل له انا نعمل لرأى حكومته أكبر حساب ، ولكنه يلزمه أن يفهم بسهولة بأننا لا نتقدم البتة بتسليمتنا بطلباتها : لأن كل دولة اذ ذاك نتقدم اليها ، الواحدة بعد الأخرى ، مطالبة بتسامحات جديدة . بين أنه لو استطاع الوصول الى اتفاق مع باقى الدول على رأى الحكومة الألمانية ، فان هذا الاقتراح سيصبح حلا نكون سعداء جدًا بقبوله .

وفى أول نوفمبر سنة ١٨٧٢ أجاب نوبار على برقية أرسلها له الخديو بتاريخ ٢٩ أكتوبر بما يأتى : « قد استلمت برقية الخديو المؤرخة ٢٩ أكتوبر وفهمت مضمونها . فسموه مع الحق تماما فيما يتعلق بضرورة البت هنا فى مسائل المبادئ الخاصة بالجنح المرتكبة ضد القضاة والضباط القضائيين وضد تنفيذ الأحكام » .

وأرسل (اسماعيل) فى ٦ نوفمبر سنة ١٨٧٢ البرقية الآتية الى نوبار : « انى أرى الاقتراح الألمانى متفقا مع آرائى تمام الاتفاق . فيلزمنا إذا العمل على الاتفاق مع ألمانيا ، فنفوز بذلك بموافقة ايطاليا وألمانيا . وتأكد أن النمسا ستبج ألمانيا وتوافق هى أيضا . ألا تعتقد أن موافقة هذه الدول لا تجلب موافقة غيرها ؟ على أى الأحوال ، لو فرضنا أنه لن يكون لدينا إلا هذه الدول فانا سنتفق معها على طريقة سيرة خاصة . وهى تمثل فى الحقيقة أكثر من نصف الجالية التابعة للتصليات » .

وبمطالعة رسائل نوبار باشا وبرقياتة الى ايرام بك فى بحر شهر نوفمبر سنة ١٨٧٢ نرى أنه يطلع الخديو يوميا على سير مفاوضاته مع السفراء وعلى ما تصل اليه هذه المفاوضات من نتائج . فما من كبيرة ولا من صغيرة إلا ويطلب فيها رأى الخديو وأوامره .

فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٢ كتب الى ايرام بك ما يأتى ضمن رسالة طويلة حررها ، عقب مفاوضات مملة مع السفراء : « أراى مضطرا أن أصارك ، يا صديقى ، بأنى متعب ، منهوك ، والشعور الوحيد الذى يقوِّىنى هو شعور الغضب والانفعال من فقدان الكفامة فى الرجال ، ومن سوء نية فرنسا الظاهر ، ومن عبادة بعض الحكومات الأخرى وضيق فكرها . انى ، على قدر ما استطعت ، كسوت البيان المرسل منى الى سمو الخديو عن الاجتماع الذى حصل ، كساء يمكن الخديو من تفهم الحال فيحكم فيما يجب أن يزودنى به من أوامر وتعليات » .

وكتب له فى اليوم التالى : « ومع ذلك فان سموه بفكره الصائب المعروف سيقدر ما أتسرف بعرضه على سموه تقديرا حقا ... .. انى أتجاسر على تهنة سموه لأن بنا عند نهاية متاعبنا . ولسموه ، لما يفرغ منها ، أن يتمثل بقول التوراة : (لقد أنقذت مصر وشعبى من دار العبودية ! ) » .

وكتب له فى اليوم عينه : « إن سموه سيرى وسيحكم وسيبرق لى أوامره ، فامتثل لما تمام الامتثال . وما أنا فى انتظارها » .

وكتب له فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٢ : « انى أكون سعيدا يا سيدي اليك العزيز فى معرفة ما هى آراء سمو الخديو فى جميع هذه الأمور » .

وفى اليوم التالى كتب له أيضا : « انى أرجو فقط سمو الخديو أن يبرق لى أوامره وآراه فى مسألة تشكيل حياة المحلفين ، لأسير بمقتضاها ... .. » .

وبتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٢ ، ذكر ما يأتى فى كتاب الى ايرام بك : « أما فيما يتعلق بإليت فانه موافق تمام الموافقة على كلام سمو مولانا . وانى ، من جهتى أقدم

لسموه أخلص عبارات تهاثى على هذا الكلام الذى جمع بين أكبر صفات الخزم  
وأ أكبر صفات الاعتدال» .

وفى اليوم عينه كتب له ما يأتى : « وفوق ذلك فإن هذا الكتاب الوارد من سموه  
يشمل آراء هذا مبلغها من الصواب ، وأفكارا سياسية واعتبارات هذا مبلغها من  
السمو انى وضعت فى جيبى بصفة زاد لقريحتى . وكلما يدور الحديث على مواضع  
عامة مع السفراء ، أخرجه وأقرأ منه تارة شذرة وطورا أخرى . فبتهى الأمر انى  
أطلعهم على مضمونه بدون قصد سابق أو تعمد خاص . ويمكننى التأكيد بأن آراء  
سموه الادارية وحكمته مقدرة التقدير الذى هى جديرة به . فترانى سعيدا لذلك  
ومغتبطا تمام السعادة والاعتباط ، ومفانرا بسموه . وانى أرجوك ياسيدى البك أن  
تعبر عن احساساتى هذه لسمو مولانا الجليل » .

وكتب نوبار الى ايرام بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٧٣ بخصوص الكتاب المرسل  
من النجاشى (يوحنا قاصه) الى ملوك أوروبا يشكولم فيه من تعديت أمير مصر  
المسلم عليه ، هو المسيحى ، ما يأتى : « ان الجواب الذى أشار أجناتيف على حكومته  
بارساله الى قاصه على ذلك المنشور لمطرب بروحه الملحة وصوابه الفائق : فالحكومة  
الروسية اذا سألتها باقى الحكومات عن رأيها فى الموضوع ستجيب «انها تفضل  
أميرا مسلما يقيم للعادلة صرحا شاهقا فى بلاده على أمير مسيحى يمثل بالأجسام  
ويقطع الرعوس كلما بدا له هوى ! » .

وفى ٢٨ يناير سنة ١٨٧٣ أيضا كتب نوبار الى ايرام : «إذا كل مانقع جناية  
أو جنحة ضد قاض أو ضابط قضائى أو ضد نفاذ حكم ، يقوم النائب العمومى عن



الجناب الخديوى بالتحقيق، ثم يطلع القنصل على ملف الأوراق، طبقا لما أمرنى به سمو الخديوى وهو فى الأستانة » .

وكتب نوبار باشا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٣ الى المسيو سيمس (سفير اليونان لدى الباب العالي) والى جميع سفراء الدول بالأستانة تحريرا جاء فيه ما يأتى : « ان سعادتك ترى ان جميع مندوبى السفارات فى الاجتماعات التى تمت وصلوا الى نتائج واحدة . وأنا، عملا بأوامر سمو الخديوى، أسرع الى قبولها » .

وفى ٢٦ فبراير سنة ١٨٧٣ كتب الى ايرام بك : « ان الغرض الذى يرمى اليه فوجييه وبربولانى وغيرهما هو أن يتعهد الخديوى للدول فى مسألة تعيين القضاة تعهدا يؤخذ عليه حجة . فاجبتهم بأن الخديوى يتعهد لبلاده وللتقاضين : لأن ذلك حقه ولأنه يحسن لديه أن يبدى هذا التعهد . ولكنه لن يتعهد بشئ ما مطلقا للدول » .

وكتب فى اليوم عينه رسالة جاء فيها : « انى أجبت السفير الفرنساوى بأنى أول كل شئ أسف أسفا لامزيد عليه لرؤيتى الحكومة الفرنساوية يمثلها رجال الوزارة بكيفية مخيفة الى هذا الحد . ( وكان هؤلاء الرجال قد أبدوا مخاوفهم من أن تنفيذ الأحكام قد يصطدم بحجرة دور الحريم فلا يستطيع المحضر القيام بمهمته » .

وفى ٢٨ فبراير كتب الى ايرام ما يأتى : « انى فهمت تمام الفهم أفكار سمو الخديوى . وساقوم بنفاذها بكل دقة » .

وأرسل الخديوى فى ٣ مارس سنة ١٨٧٣ الى نوبار برفيقة يقول له : « وصلتنى برفيتاك . فلا تبد أى تسامح فى شأن تدخل الدول فى أمر اختيار القضاة — فان هذا التدخل لو سلمنا به ، ينشئ لنا حالا أسوأ من الأولى » .

وأرسل اليه في ٥ مارس سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية : « وصلنى برقيتك المشتملة على ملخص كتاب سفير فرنسا : ففيما يتعلق بالموضوع الأول فإن طلب الحكومة الفرنسية لا محل له إزاء الضمانات المقسمة منا . وفيما يخص بالموضوع الثانى ، فلا تمنع شيئا غير ما أتى فى الكتاب الذى حررته لتعرف مقاصدى » .

وأرسل اليه فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٣ الرسالة الآتية : « وصلنى برقيتك المشتملة على أهم ما جاء فى كتاب الجنرال اجناينيىف . انى أجد هذا الكتاب ميكافليا جذا . ولكنى مع ذلك أرى أننا نستطيع الاستفادة منه بأن ترد عليه بكتاب فى معنى ما يأتى أدناه . وأترك أمر التوسع فيه اليك تماما . (انى أشكرك على الكتاب الذى أرسلته الى والذى تعرفنى فيه بأنك عرضت على حكومتك مجموع مشروع الإصلاح للتصديق عليه . انى سعيد بأن أرى أنك توافق على هذا المشروع الذى لا اعتراض لك عليه . ولست أشك فى أنك ستحمل حكومة جلالة الامبراطور على مشاطرتك رأيك فيه . فلرغبى فى اجتناب كل سوء تفاهم ، أكون ممنونا بجنابك اذا تفضلت وأعلمتنى ما اذا كنت فهمت جيدا معنى كتابك حتى أتمكن من أن أبرق لسمو الخديو موافقتك على المشروع بعد تأييد من حكومتك . وانى متأكد أن المخاوف التى نجمت عن الاقتراحات المعربة ستلاشى حالا . وأشكرك على التمنيات التى تبديها فى أن مدة الاختيار تبدى بجلاء مزايا الإصلاح وفوائده للجميع ! ) . « هذا الكتاب يجب أن يمرر بحيث أنه

(١) نسبة لميكافيل الكاتب الايطالى الشهير . مؤلف كتاب " الامير " الذى بين فيه كيف يجب أن يكون دهاء من دلى الحكم . فاشتقت الآداب الفريسة من اسمه فعا لوصف كل ما ينطوى على دهاء كبير .

يوجب ردًا ، لأنه سيتمرد على الجفرال أن يجب اجابة سلبية ففى أجاب بالايجاب  
حصلنا على موافقة ممثلى ايطاليا وألمانيا وروسيا » .

وفى ١٥ مارس سنة ١٨٧٣ كتب نوبار باشا الى ايرام بك : « اذا وافق سمو  
الخديو على ردى على كتاب فوجييه ، فافى أرجوه أن يعرفنى ذلك على اسان البرق ،  
واذا لم يوافق فافى أرجوه أن يمدنى بأوامره » .

وطاد الخديو فأرسل فى ١٦ مارس سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية الى نوبار : « استلمت  
برقيتك الرقيمة ١٥ الجارى . ان شريف باشا بكا به المرسل الى قنصل ايطاليا يقول  
له ان الحكومة الايطالية كانت ، منذ سنتين ، أبدت ارتياحها الى الكتاب المحرر منك  
الى المسيدى مرتينو بخصوص اختيار القضاة . وان سمو الخديو لا يفهم الالاحاحات  
الجديدة التى توجه اليه اليوم ، ولا يقدر أن يقبل كتاب السفير الايطالى لدى الباب  
العالى لأنه كتاب لا يتفق مع كرامة سموه واستقلال حكومته » .

وعاد فى ١٩ مارس سنة ١٨٧٣ وأرسل برقية يقول له فيها : « انى أشاطرك تماما  
رأيتك فى ضرورة عدم اجتماع السفراء إلا اذا كان لجميع ممثلى الدول السلطة اللازمة  
للبت فى المسائل معك وللانفاق ، اذا اقتضت الحال ، على الاختلافات فى تفاصيلها .  
فاذا خُولوا هذه السلطة كان للاجتماع معنى . وإلا فانه لن ينجم عنه إلا مضار ربما  
كان أهمها الرجوع فى حلول قررتها مندوبية الوكلاء . انا اليوم لدينا قاعدة مكتسبة  
لنا الحق بالارتكاز عليها فى أن نطلب ردًا صريحا ايجابيا أو سلبيا . بين أنه فى اجتماع  
لا يكون الغرض منه محددا تمام التحديد قد نلجج مسائل جديدة تؤجل الحل النهائى  
بدلا من تقديمه . وقد يمكن أن يستخدم ذلك الاجتماع لابطال كل عمل مندوبية

الوكلاء . هذا هو رأيي . ولكلك ، لكونك في محل المداولات ، أقرب مني الى صحة الحكم في المسألة » .

وكتب نوبار الى ايرام بك بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٨٧٣ ما يأتي : « اني أرجو سمو الخديو أن يبرق لي ما انا كان يوافق أم لا على طريقة الكتابة والعمل هذه ... .. وأتوسل اليه أن يمدني بأوامره » .

وكتب في ٢٣ مارس سنة ١٨٧٣ : « قد قابلت المسيدى فوجييه ، فكلمني عن الرد الذي يلزمني أن أرسله اليه والذي يعلم أني أستظر أوامر الخديو بخصوصه » .

وأرسل ( اسماعيل ) الى نوبار في ٨ ابريل سنة ١٨٧٣ البرقية الآتية : « لأنه يتعذر على قبول جواب سفير ايطاليا كما أرسلته لي ، لأنه لن يبقى لنا ، بعد ذلك ، لا الموضوع ولا الشكل ، وتكون النول قد انتهت الى انشاء محاكم دولية بدلا منها مصرية ! » .

وفي ١٥ ابريل سنة ١٨٧٣ كتب نوبار الى ايرام بك : « ليس لدى جديد أبديه في شأن الاصلاح القضائي . فالبرقيات التي أرفق صورها طي هذا قد أطلعت سمو الخديو ، يوما فيوما ، على ما أطلعت أنا عليه » .

وفي ١٨ ابريل سنة ١٨٧٣ كتب له قائلا : « ان سمو الخديو سيرى أن هذا التعديل لا يعدل في الحقيقة شيئا من طبيعة نيافته في شأن تشكيل محكمة الاستئناف . فأرجو تعريفي عما انا كان سموه يوافق على هذه الطريقة في العمل » .

وفي ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٣ كتب له بخصوص الفرمان الذي أرادت الحكومة البريطانية أن يصدره السلطان بانشاء المحاكم المختلطة : « ولنعذ الى البرقية الانجليزية

المرسلة الى إليث بشأن فرمان لتقرير الاصلاح، هلا يرى سمو الخديو من الضرورى اخطار الصدر الأعظم لكى يجيب إليث شفوياً بأن التصريح قد سبق اعطاؤه، فلا داعى لفرمان. فان إليث قد قال لى إن جواباً كهذا يمكنه من رفض فكرة حكومته بشأن فرمان رفضاً باتاً. فانه اذا عرضت المسألة على الصدر الأعظم، فأجاب بأن التصريح سبق منحه، فانا ستجنب مضايقة وأتعاباً جمّة؛ ونجعل الباب العالى يتجنبها أيضاً وكذلك الدول الراغبة فى الاصلاح رغبة حقيقية. فاذا رأى سمو الخديو أن هذا ضرورى فانى أنا أو ايرام بك يمكناً أن نكلم الوزير فى هذا الشأن ... .. فانى أعتقد أنه يلزم قطع أوصال هذه الفكرة الانجليزية فى الحال قبل أن تأخذ من الاتساع والقوة ما يصبح متعذراً معه قطعها.»

وكتب فى ٣٠ ابريل سنة ١٨٧٣ الى ايرام بك : « ليهذا سمو الخديو بالا : فان أوامره قد اتبعت بدقة . فاذا جاء للإليث ردّ فانى سأطلع سموه عليه فى الحال دون أن أبدي أى ملحوظة للسفير البريطانى . ومع ذلك فانى متأكد من أنه لن يأتى للإليث ردّ قبل مجئ سمو الخديو الى الأستانة . وبناء على ذلك فان سموه يمكنه أن يكون مرتاح البال .

ان كتابى الى توجييه يتكلم عن تشكيل المحاكم بالمعنى الذى طلبه سموه . وطيله فان أوامر سموه قد نفذت بكل دقة واعتناء.»

فيؤخذ من جميع هذا أن (اسماعيل)، فى مسألة انشاء المحاكم المختلطة، كان الرأس المفكر والعقل المدبر والرأى المسير؛ وأما نوبار فانه لم يكن سوى الوسيط لتنفيذ تديراته. علي أن هذا لا يغمط من فضل نوبار شيئاً، ولا يقلل من الاعجاب بمجهودده البتة .



والآن ، وقد انتهت من عمل ، فانه لا يسعني أن أختمه إلا بشكر الله على ما تفضل به ، سبحانه ، من إحاطته بفيوضات عنايته ؛ وأرجو ، وقد تحررت الحقائق فيه جهد استطاعتي ، أن يحل من قارئيه محل الاستحسان والقبول ؛ وأسأله ، جل جلاله ، أن يتولى عنى شكر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم ، الملك (قواد الأول) : فقد شملني بفضله ، وعمى بإحسانه ، وغمرني بجيل أياديه .

مد الله عمره ، وأحياه حياة طيبة مباركة ، ومنع الأمة المصرية بجليل تديره ، وجعل لإخلاصه ، وطيب نواياه ، وأقر عينه ، وشرح صدره ، بولى عهد ملك مصر ، ثمرة فؤاده ، صاحب السمو الملكي (الأمير فاروق) . أدام الله بهجته ، وحفظ مهجته ، وأنبته للوطن العزيز نباتا حسنا .

(مطبعة دارالكتب المصرية ٢٢/١٩٢٢/٢٠٠٠)











